سلسلة نصوص تراثية للباحثين

(١٢٩٦)

الألفاظ المجملة

أحكام ومسائل

من مصنفات العقيدة

د/ يوسف بن حمود الحوشان

١٤٤٥هـ

نسخة أولية من غير ترتيب او مراجعة

ومتاح لكل أحد الاستفادة منها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله اما بعد

فهذه نصوص جمعت باستخدام برنامج شاملة وورد من برمجيات الدكتور سعود العقيل بواسطة المكتبة الشاملة

معتمدة على توظيف الكلمة المفتاحية وتوفير النصوص للباحثين لتحريرها والاستفادة منها وهي مشاعة لمن يستفيد منها

وسيتبعها نصوص أخرى يسر الله نشرها والله الموفق

يوسف بن حمود الحوشان

yhoshan@gmail.com

تليجرام https://t.me/dralhoshan

WWW.NSOOOS.COM

"فإن قلت: هذه صفات اسم الرب، لا صفات الرب.

قلت: الاسم إن كان هو المسمى فهذه صفات الرب بلا شك، وإن كان غيره فالاسم معلوم الحقيقة «١»، وهو لا يتصف بهذه الصفات ويجب رجوعها إلى الرب «٢». ويكون ذكر الاسم صلة كقول القائل:

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما «٣»

وقول الآخر:

تناديه باسم الماء وهو كثير «٤»

---

(١) في (م): للحقيقة.

(٢) هل الاسم عين المسمى أو غيره؟ هذه المسألة من **الألفاظ المجملة** التي يجب التفصيل فيها، وغلط فيها كثير من الناس، وجهلوا الصواب في ذلك: فالاسم يراد به المسمى تارة ويراد به اللفظ تارة أخرى. فإذا قلت: قال الله كذا، أو سمع الله لمن حمده، أو قال الرحمن كذا ونحو ذلك. فهذا المراد به المسمى نفسه. وإذا قلت: الله اسم عربي والرحمن اسم عربي، والرحيم من أسماء الله ونحو ذلك، فالاسم هاهنا هو المراد لا المسمى ولا يقال: غيره لما في لفظ الغير من الاجمال، فإن أريد بالمغايرة أن اللفظ غير المعنى فحق، وإن أريد أن الله سبحانه كان ولا اسم له، حتى خلق لنفسه أسماء، أو حتى سماه خلقه بأسماء من صنعهم، فهذا أعظم الضلال والإلحاد في أسمائه سبحانه". [شرح العقيدة الطحاوية ص ١٣١ بتصريف بسيط].

(٣) هذا البيت من قصيدة للبيد بن ربيعة العامري أوصى بها ابنتيه ومنها:

تمنى ابنتاي أن يعيش أبوهما وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر فقوما فنوحا بالذي تعلمانه ولا تخمشا وجها ولا تحلقا شعر وقولا: هو المرء الذي لا صديقه أضاع ولا خان العهود ولا غدر إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر [انظر ديوان لبيد ص ٢١٣ ط الكويت ١٩٦٢ م، ووفيات الأعيان ٦/ ٤٨].

(٤) لم أعرف قائله فيما رجعت إليه من مراجع.." (١)

"تعالى: ﴿إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء إنما أمرهم إلى الله ثم ينبئهم بما كانوا يفعلون *﴾ (١).

---

(١) الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية، الطوفي ١/ ٤٥٠

ويحتمل (ألا) (٢) يكونوا خارجين عن الإسلام جملة، وإن كانوا قد خرجوا عن جملة من شرائعه وأصوله. ويدل على ذلك جميع ما تقدم فيما قبل هذا الفصل، فلا فائدة في الإعادة، ويحتمل وجها ثالثا، وهو أن (يكون منهم من) (٣) فارق الإسلام (لكون) (٤) مقالته (كفرا) (٥) (أو) (٦) تؤدي معنى الكفر (الصراح) (٧)، ومنهم من (لم) (٨) يفارقه، بل انسحب عليه حكم الإسلام وإن عظم مقاله وشنع مذهبه، لكنه لم يبلغ به مبلغ الخروج إلى الكفر المحض والتبديل/ الصريح.

ويدل على ذلك الدليل بحسب كل نازلة، وبحسب كل بدعة، إذ لا (شك) (٩) في أن البدع يصح أن يكون منها ما هو كفر كاتخاذ الأصنام لتقربهم إلى/ الله زلفى، ومنها ما ليس بكفر كالقول بالجهة (١٠) عند جماعة، وإنكار (الإجماع وإنكار) (١١) القياس (١٢) / وما أشبه ذلك.

---

(١) سورة الأنعام: الآية (١٥٩).

(٢) ما بين القوسين ساقط من (م) و (خ) و (ت)، وفي (ط): "أن ألا".

(٣) في (ط) و (خ) و (ت): "يكونوا هم ممن". وفي (م): "يكونوا هم من".

(٤) في سائر النسخ ما عدا (غ) و (ر): "لكن".

(٥) في سائر النسخ ما عدا (غ) و (ر): "كفر".

(٦) في سائر النسخ ما عدا (غ) و (ر): "و".

(٧) في سائر النسخ ما عدا (غ) و (ر): "الصريح".

(٨) في سائر النسخ ما عدا (غ) و (ر): "لا".

(٩) في (غ) و (ر): "يشك".

(١٠) لفظ الجهة من **الألفاظ المجملة**، فيقال لمن قال: إن الله في جهة، أتريد بذلك أن الله عز وجل فوق العالم، أو تريد به أن الله داخل في شيء من المخلوقات. فإن أراد الأول فهو حق، وإن أراد الثاني فهو باطل. انظر: التدمرية (ص٦٥ ـ ٦٧).

(١١) ساقط من (غ) و (ر).

(١٢) الذين أنكروا الإجماع هم: الشيعة والخوارج والنظام من المعتزلة. انظر: نشر البنود=." [1]

---

(١) الاعتصام للشاطبي ت الشقير والحميد والصيني، الشاطبي، إبراهيم بن موسى ١٣٣/٣

"ص -٣٨٦- وأثبتوا ذاتا مجردة عن الصفات، أو وجودا مطلقا بشرط الإطلاق.

وقد علم بصريح المعقول المطابق لصحيح المنقول: أن ذلك لا يكون إلا في الأذهان، لا في الأعيان. وزعموا أن إثبات الصفات يستلزم ما سموه تركيبا وظنوا أن العقل ينفيه، كما قد كشفنا أسرارهم وبينا فرط جهلهم، وما أضلهم من **الألفاظ المجملة**، المشتركة في غير هذا الموضع.

التوحيد لا يتحقق إلا بتوحيد الربوبية وتوحيد الألوهية معا

وطائفة ظنوا أن التوحيد ليس إلا الإقرار بتوحيد الربوبية، وأن الله خالق كل شيء وهو الذي يسمونه: توحيد الأفعال.

من أهل الكلام من أطال نظره في تقرير توحيد الأفعال

ومن أهل الكلام من أطال نظره في تقرير هذا التوحيد: إما بدليل أن الاشتراك يوجب نقص القدرة وفوات الكمال، واستقلال كل من الفاعلين بالمفعول محال، وإما بغير ذلك من الدلائل. ويظن أنه بذلك قرر الوحدانية وأثبت أنه لا إله إلا هو. وأن الإلهية هي القدرة على الاختراع أو نحو ذلك. فإذا ثبت أنه لا يقدر على الاختراع إلا الله، وأنه لا شريك له في الخلق- كان هذا معنى قولنا: لا إله إلا الله، ولم يعلم أن مشركي العرب كانوا مقرين بهذا التوحيد، كما قال تعالى: ﴿ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض وسخر الشمس." (١)

"ص -١٧١- وإن أردتم أن في الخارج شيئين فهذا غلط وهذا الموضع مما اشتبه على كثير من النظار حتى صار بعض أكابرهم حائرا متوقفا.

وبعضهم يختلف قوله ويتناقض وسبب ذلك عدم تمييزهم بين ما يتصور في الأذهان وبين ما يوجد في الأعيان ثم هذا الموضوع نقلوه إلى الكلام في صفات الله اللازمة له كحياته وعلمه وقدرته هل هي ذاتية أو عرضية.

فإن قيل ذاتية لزم أن تكون له أجزاء متقدمة عليه تركب منها وإن كانت عرضية لازمة لزم أن يكون قابلا وفاعلا فإن كونه فاعلا غير كونه قابلا فلزم أن يكون فيه جهتان وهذا من التركيب الذي زعموه منتفيا وذلك يستلزم التركيب وهو التركيب من الذاتيات وقد بين فساد هذا من وجوه متعددة.

منها أن التركيب المعقول هو تركيب الحيوان والنبات والمعادن من أبعاضه وأخلاطه وتركيب المبنيات والملبوسات والأطعمة والأشربة من أبعاضها وأخلاطها.

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم، ٤٢/٢٣

وأما تركيب الأجسام من الجواهر المنفردة أو من المادة والصورة فهذا مما تنازع فيه جمهور العقلاء وكذلك تركيب الشيء من الموجود والماهية سواء كان واجبا أو ممكنا هو مما تنازع فيه جمهور العقلاء وكذلك تركبه من الصفات الذاتية المشتركة والمميزة التي يسمونها الجنس والفصل.

وأما اتصاف الذات بصفات تقوم بها فهذا هو الذي يعرفه عامة العقلاء ولكن لا يسمون هذا تركيبا فمن سماه تركيبا لم يكن نزاعه اللفظي قادحا فيما علم بالأدلة السمعية والعقلية.

ثم هم يقولون المركب يفتقر إلى أجزائه وأجزاؤه غيره وواجب الوجود لا يفتقر إلى غيره وهذه كلها **ألفاظ مجملة** فإن لفظ الافتقار هنا لم يعنوا به افتقار المفعول إلى فاعله ولا المعلول إلى علته الفاعلية فإن جزء الشيء لا يكون فاعله ولا علته الموجبة له بل يريدون." (١)

"ص -٥٢١- القائمة بنفس النار تسخن الهواء الذي يجاورها كما تسخن القدر الذي يوقد تحتها النار فيسخن ثم يسخن الماء الذي فيها مع أن سخونة النار باقية فيها وسخونة القدر باقية فيها وسخونة الماء سخونة أخرى حصلت في الماء ليست واحدة من تينك وإن كانت حادثة عنها وجنس السخونة يجمع ذلك كله ولهذا ذكر الإمام أحمد عن السلف أنهم كرهوا أن يتكلم أحد في حلول كلام الله في العباد بنفي أو إثبات فإن لفظ الحلول **لفظ مجمل** يراد به معنى باطل ويراد به معنى حق.

وقد جاء في كلام الأنبياء لفظ الحلول بالمعنى الصحيح فتأوله من في قلبه زيغ كالنصارى وأشباههم على المعنى الباطل وقابلهم آخرون أنكروا هذا الاسم بجميع معانيه وكلا الأمرين باطل.

وقد قدمنا أن الناس يقولون أنت في قلبي أو ساكن في قلبي وأنت حال في قلبي ونحو ذلك وهم لا يريدون أن ذاته حلت فيه ولكن يريدون أن تصوره وتمثله وحبه وذكره حل في قلبه كما تقدم نظائر ذلك.

والمقصود هنا أن النسطورية لو شبهوا ما يدعونه من اتحاد وحلول بالشعاع مع الطين كان تمثيلهم باطلا فكيف بالملكية الذين هم أعظم باطلا وضلالا فقولهم ومثل الشمس المخالطة للطين والماء وكل رطوبة وحمأة تمثيل باطل من وجوه.

منها أن الشمس نفسها لم تتحد ولم تحل بغيرها بل ذلك شعاعها.

ومنها أن الشعاع نفسه لم يتحد بالماء والطين ولكن حل به وقام به ومنها أن ذلك عام في المخلوقات من وجه وبعباده المؤمنين من وجه لا يختص المسيح به فالمخلوقات كلها مشتركة في أن الله خلقها بمشيئته

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٤/٢٠٤

وقدرته وأنه لا قوام لها إلا به فلا حول ولا قوة إلا به وهي كلها مفتقرة إليه محتاجة إليه مع غناه عنها ولهذا كانت من آيات ربوبيته وشواهد إلهيته.." (١)

"ص -١٣- ناظروا أئمة المسلمين كما ناظروا الإمام أحمد بن حنبل في محنته المشهورة فقالوا له ما تقول في القرآن وكلام الله أهو الله أم غير الله عارضهم بالعلم وقال لهم ما تقولون في علم الله أهو الله أم غير الله وأجاب أيضابأن الرسل لم تنطق بواحد من الأمرين فلا حجة لهم في كلام الله ورسوله فإن الله لم يقل لكلامه هو أنا ولا قال إنه غيري حتى يقول القائل إذا كان قد جعل كلامه غيره وسواه فقد أخبر أنه خالق لكل ما سواه.

فإن كان الاحتجاج بالسمع فلا حجة فيه وإن كان الاحتجاج بالعقل فالمرجع في ذلك إلى المعاني لا إلى العبارات فإن أراد المريد بقوله هل كلامه وعلمه غيره أنه مباين له فليس هو غيرا له بهذا الاعتبار وإن أراد بذلك أن نفس الكلام والعلم ليس هو العالم المتكلم فهو غير له بهذا الاعتبار وإذا كان **اللفظ مجملا** لم يجز إطلاقه على الوجه الذي يفهم المعنى الفاسد وأما الذين جعلوا الأعيان القائمة بأنفسها صفات فهم هؤلاء المتفلسفة." (٢)

"ص -٢٢- أرسطو في كتاب أثولوجيا اعتمد على كونه هو الأول وشبهه بالأول في العدد وعلى ذلك بنوا نفي الصفات وإنما لو أثبتناها لخرج عن كونه أول مع أنهم لم يقيموا حجة على كونه أول بهذا المعنى الذي زعموه كما لم يقيموا حجة على كونه واجب الوجود بالمعنى الذي ادعوه بل تكلموا **بألفاظ مجملة** متشابهة تحتمل حقا وباطلا فإنه معلوم أن الله واجب الوجود بذاته موجود بنفسه وأنه الأول الذي ليس قبله شيء وهو القديم الأزلي الذي لم يزل ولا يزال وهؤلاء جعلوا وجوب الوجود بمعنى أنه لا يتعلق بغيره فلا يكون له صفة وكونه أول بمعنى أول الأعداد الذي لا تعدد فيه فمعلوم أن الواحد والأول المجرد عن كل شيء إنما يقدر في الأذهان لا في الأعيان.

فالذهن يقدر واحدا واثنين وثلاثة وأربعة إلى سائر الأعداد المجردة والعدد المجرد عن المعدود إنما يوجد في الأذهان لا في الأعيان فأما الموجود في الخارج فإنما هي أعيان قائمة بأنفسها وصفاتها القائمة بها والأول منها هو ذات متصفة بصفاتها لا توجد في الأعيان ليس بذات قائمة بنفسها ولا صفة قائمة بغيرها بللا توجد ذات مجردة عن صفاتها وهذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضع ولكن نبهنا هنا عليها لأن

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١٢٦/٥

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١١/٦

هؤلاء القوم قالوا إنا نعجب من هؤلاء القوم أنهم ذو فضل وأدب ومعرفة ومن هذا صورته وقد قرأ شيئا من كتب الفلاسفة والمنطق فما حقهم ينكرون علينا هذا.

فكل كلام هؤلاء النصارى يتضمن تعظيم الفلاسفة وأهل المنطق وأن من قرأ." (١)

"ص -٥٥١- والمقصود أن العلم بصدق الصادق وكذب الكاذب كغيرهما من المعلومات قد يكون ضروريا وقد يكون نظريا وهو ليس من الضروريات الكلية الأولية كالعلم بأن الواحد نصف الاثنين بل من العلم بالأمور المعينة كالعلم بحمرة الخجل وصفرة الوجل وعدل العادل وظلم الظالم ونحو ذلك مما يعرفه الخبير بذلك علما ضروريا وإذا كان استدلاليا فالمعرفة بالعلم لا تحصل بمجرد وجود الدليل في نفسه بل لا بد من معرفة القلب به والناس متفاوتون في ذلك والدليل أبدا هو ما استلزم المدلول فكل ما كان مستلزما للشيء كان دليلا عليه لكن لا بد من معرفته ومعرفة أنه مستلزم ثم إذا حصل العلم صار ضروريا وقد يكون ضروريا بلا واسطة دليل معين وليس العلم بالمعينات كالعلم بصدق هذا وكذب هذا مما يحتاج فيه إلى القياس الشمولي فإن ذلك إنما يفيد بتوسط قضية كلية والمعينات قد لا يحتاج فيها إلى ذلك وإن كان لا بد فيها من خبرة بحال ذلك المعين وإذا كان القائل إني رسول الله إما أن يكون من خيار الناس وأصدقهم وأبرهم وأفضلهم وأما أن يكون من شرار الناس وأكذبهم وأفجرهم والفرق بين هذين يكون من وجوه كثيرة لا تكاد تنضبط كل منها يعرف به صدق هذا وكذب هذا وكانت المعرفة بذلك قد تحصل عند سماع خبر هذا وخبر هذا رؤية وجهه وسماع كلامه وما يلزم ذلك ويقترن به من بهجة الصدق ونوره ومن ظلمة الكذب وسواده وقبحه يتبين بذلك أن كثيرا من الناس يحصل لهم علم ضروري بأن هذا النبي صادق وهذا المتنبي كاذب بمثل ذلك من قبل أن يروا خارقا للعادة وقول بعض المتكلمين ما لم يكن خارقا للعادة لا اختصاص للنبي به فلا يدل فيقال له لفظ خرق العادة **لفظ مجمل** وإن تعين دعوى النبوة صدقا وكذبا ليس هو أمرا." (٢)

"قدس الله روحه

المجلد الثالث

الطهارة - الجهاد

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٢٠/٦

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١١٦/٧

جمعه ورتبه

محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن قاسم

كتاب الطهارة

باب المياه

وقد اختلف العلماء في «الطهور» هل هو بمعنى «الطاهر» أم لا؟
وهذا النزاع معروف بين المتأخرين من أتباع الأئمة الأربعة.
قال كثير من أصحاب مالك وأحمد والشافعي: «الطهور» متعد. و«الطاهر» لازم.
وقال كثير من أصحاب أبي حنيفة: بل «الطاهر» هو «الطهور» وهو قول الخرقي.
وفصل الخطاب في المسألة: أن صيغة اللزوم والتعدي **لفظ مجمل** يراد به اللزوم والتعدي النحوي اللفظي، ويراد به التعدي الفقهي.
فالأول أن يراد باللازم ما لم ينصب المفعول به، ويراد بالمتعدي ما نصب المفعول به، فهذا لا تفرق العرب فيه «فاعل» و «فعول» في اللزوم فمن قال: إن فعول هذا بمعنى فاعل، من أن كلا منهما مفعول به كما قال كثير من الحنفية فقد أصاب، ومن اعتقد أن فعول بمعنى فاعل الماضي فقد أخطأ.
و أما التعدي الفقهي فيراد به أن الماء الذي يتطهر به في رفع الحدث، بخلاف ما كان كالأدهان والألبان.

وعلى هذا فلفظ طاهر في الشرع أعم من لفظ «طهور» فكل طهور طاهر، وليس كل طاهر طهورا.
وقد غلط الفريقان في ظنهم أن «طهورا» معدول عن طاهر، وإنما هو اسم لما يتطهر به؛ فإن العرب تقول: طهور، ووجور لما يتطهر به، ويوجر به، وبالضم للفعل الذي هو مسمى المصدر فطهور صيغة مبينة لما يفعل به، وليس معدولا عن طاهر، ولهذا قال تعالى في إحدى الآيتين: ﴿ وأنزلنا من السماء ماء طهور ﴾ [٢٥/٤٨] وقال في الآية الأخرى: ﴿ وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ﴾ [٨/١١].
إذا عرفت هذا فالطاهر يتناول الماء وغيره، وكذلك الطهور؛ فإن النبي – صلى الله عليه وسلم – «جعل

التراب طهورا»، ولكن لفظ «طاهر» يقع على جامدات كثيرة كالثياب والأطعمة وعلى مائعات كثيرة كالأدهان والألبان، وتلك لا يمكن أن يتطهر بها فهي طاهرة ليست بطهور.." (١)

"ومثل هذا كثيرا ما يتنازع فيه فقهاء الحديث ومن ينازعهم ممن يقيس منصوصا على منصوص ويجعل أحد النصين منسوخا لمخالفته قياس النص الآخر فيمضي هذا القياس ويبقى الأمر دائرا: هل دل الشرع على التسوية بين الصورتين حتى يجعل حكمهما سواء ويجعل الحكم الوارد في إحداهما منسوخا بالحكم المضاد له الوارد في الأخرى كما يقوله من يجعل القرعة منسوخة بآية الميسر، وأمر المأمومين بأن يتبعوا الإمام فإذا كبر كبروا وإذا ركع ركعوا وإذا صلى جالسا صلوا جلوسا أجمعين(١) قياسهم على الصلاة التي صلوا بعضها خلف إمام قائم وباقيها خلف إمام قاعد، ويجعل حديث الأضحية والهدي أحدهما منسوخا بالآخر ويجعلون قطع جاحد العارية منسوخا بقوله: «ليس على المختلس ولا المنتهب ولا الخائن قطع» ويجعلون العقوبة المالية منسوخة بالنهي عن إضاعة المال، ويجعلون تضعيف الغرم على من درئ عنه القطع منسوخا بقوله: ﴿ وجزاء سيئة سيئة مثلها ﴾ [٤٠/٤٢] ويجعل بعضهم ما شرطه النبي – صلى الله عليه وسلم – بينه وبين المشركين من الهدنة منسوخا بقوله: «من اشترط شرطا ليس في كتاب الله فهو باطل»

وكثيرا مما يدعونه من الناسخ لا يعلمون أنه بعد المنسوخ. فهذا ونحوه من دفع النصوص الصحيحة الصريحة بلفظ مجمل أو قياس هو مما ينكره أحمد وغيره.

وكان أحمد يقول: أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس. وقال: ينبغي للمتكلم في الفقه أن يجتنب هذين الأصلين: المجمل والقياس، ومراده أنه لا يعارض بهما ما يثبت بنص خاص، ولا يعمل بمجردهما قبل النظر في النصوص والأدلة الخاصة المفسرة. وكلامه وكلام غيره من الأئمة كالشافعي وغيره من المجمل لا يريدون بالمجمل ما لا يفهم معناه كما يظنه بعض الناس، ولا ما لا يستقل بالدلالة؛ فإن هذا لا يجوز الاحتجاج به.

---

(١) كلمة في الأصل غير واضحة ولعلها: فيطردون.." (٢)

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/١

(٢) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/١٢٩

" أحدهما أن يقال لفظ المنقسم **لفظ مجمل** بحسب الاصطلاحات والمنقسم في اللغة العربية التي نزل بها القرآن هو ما فصل بعضه عن بعض كقسمة الماء وغيره بين المشتركين إلى أن قال فيختار المنازع منه جانب النفي فإن الله ليس بمنقسم وليس هو شيئين أو أشياء كل واحد منها في حيز منفصل عن حيز الآخر إلى أن قال وقد يريد الناس بلفظ المنقسم ما يمكن الناس فصل بعضه عن بعض وإن كان في ذلك فساد نهتنا عنه الشرعة كالحيوان الحي والأبنية فإن أراد بلفظ المنقسم ذلك فلا ريب أن كثيرا من الأجسام ليس منقسما بهذا الاعتبار فإن بني آدم يعجزون عن قسمته فضلا عن أن يقال إن رب العالمين يقدر العباد على قسمته وتفريقه وتمزيقه وهذا واضح وقد يراد بلفظ المنقسم ما يمكن في قدرة الله قسمته كالجبال وغيرها ومن المعلوم أنه لا يجوز أن يقال إن الله يمكن قسمته وأنه قادر على ذلك

وإن كان غير منقسم لا بالمعنى الأول ولا بالمعنى الثاني فقوله وإن لم يكن غير منقسم كان في الصغر بمنزلة الجوهر الفرد ليس بلازم حينئذ فإنما يوصف بأنه واحد في الأجسام كقوله وإن كانت واحدة فلها النصف ونحو ذلك جسم واحد وهو في جهة ومع ذلك ليس هو منقسما بالمعنى الأول وإن كان هذا فيما يقبل القسمة كالأشياء التي يقدر الناس على قسمتها وأن ما لا يقبل القسمة أولى بذلك وهذا ظاهر محسوس فإن أحدا لم ينازع في أن الجسم العظيم الذي لم يفصل بعضه عن بعض فيحصل في حيزين منفصلين أو لا يمكن ذلك فيه إذا وصف بأنه غير منقسم لم يلزم من ذلك أن يكون بقدر الجوهر الفرد بل قد يكون في غاية العظمة والكبر وهذا الذي قررناه من فصل بعضه عن بعض بحيث يكون كل بعض في حيزين منفصلين أو إمكان ذلك فيه فإن أحدا لم يقل إن الله منقسم بهذا الاعتبار

وإن قال أريد بالمنقسم إن ما في هذه الجهة غير ما في هذه الجهة كما يقول إن الشمس منقسمة بمعنى إن حاجبها الأيمن غير حاجبها الأيسر والفلك منقسم ." (١)

" يعلم ويقدر ويتكلم إلى علم وقدرة وكلام بمنزلة قول هذا القائل لو كان له يد لكان محتاجا في الفعل إلى اليد وذلك ينافي كونه صمدا فما كان جوابه لأولئك كان جوابا له عن هؤلاء لا سيما بل هذا أوكد لأنه قد تقدم أنه قادر على الخلق والفعل بيده وبغير يده ولا يجوز أن يقال أنه عالم بلا علم وقادر بلا قدرة فإن كان ثبوت الصفات موجبا حاجته إليها فالحاجة في هذه أقوى وإن لم تكن موجبة حاجته إليها بطلت الحجة

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٣٢/١

الوجه الرابع إن الغني الصمد هو غني عن مخلوقاته ومصنوعاته لا يصح أن يقال هو غني عن نفسه وذاته كما تقدم وصفاته تعالى ليست خارجة عن ذاته فوجود الصفات والفعل بها كوجود الذات والفعل بها وقد تقدم الكلام على ما في هذا من **الألفاظ المجملة** مثل الافتقار والجزء وغير ذلك وبينا أن ذلك مثل قول القائل واجب الوجود بنفسه وهو موجود بنفسه وبنفسه فعل ونحو ذلك من العبارات

الوجه الخامس إن المخلوق إذا صح تسميته بأنه غني وأنه صمد مع ماله من الصفات ولا ينافي ذلك إطلاق هذا الاسم كيف يصح أن يقال إن تسمية الخالق بهذه الأسماء ينافي هذه الصفات

قال الرازي الثالث إنا نقيم الدلالة على أن الأجسام متماثلة والأشياء المتماثلة يجب اشتراكها في اللوازم فلو احتاج بعض الأجسام إلى بعض لزم كون الكل محتاجا إلى ذلك الجسم ولزم أيضا كونه إلى نفسه وكل ذلك محال ولما كان ذلك محالا وجب أن لا يحتاج إلى شيء من الأجسام ولو كان كذلك لم يكن صمدا على الإطلاق ." (١)

" يكون كذلك وحينئذ يعود الإلزام المذكور فثبت أن هذه السورة من أظهر الدلائل على أنه تعالى ليس بجسم ولا بجوهر ولا حاصل في مكان وحيز

قال الشيخ وكذلك قوله ولم يكن له كفوا أحد فإن المعنى لم يكن أحد من الآحاد كفوا له فإن كان الأحد عبارة عما لا يتميز منه شيء عن شيء ولا يشار إلى شيء منه دون شيء فليس في الموجودات ما هو أحد إلا ما يدعونه من الجوهر الفرد وهذا عند أكثر العقلاء يمتنع وجوده ومن رب العالمين وحينئذ لا يكون قد نفى عن شيء من الموجودات أن يكون كفوا للرب لأنه لم يدخل في مسمى أحد

ومن العجب إن كلامه كلام أمثاله يدور في هذا الباب على تماثل الأجسام وقد ذكر النزاع في تماثل الأجسام وإن القائلين بتماثلها من المتكلمين بنوا ذلك على أنها مركبة من الجواهر المنفردة وإن الجواهر متماثلة ثم أنه في مسألة تماثل الجواهر ذكر أنه لا دليل على تماثلها فصار أصل كلامهم الذي ترجع إليه هذه الأمور كلاما بلا علم بل بخلاف الحق مع أنه كلام في الله تعالى وقد قال تعالى قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغي بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٥١٦/١

والمقصود هنا أن أئمة السنة كأحمد بن حنبل وغيره كانوا إذا ذكر لهم أهل البدع **الألفاظ المجملة** كلفظ الجسم والجوهر والحيز ونحوها لم يوافقهم لا على ." (١)

" أحدهما مشروطا بالآخر وذلك دور معي اقتراني وهو ممكن صحيح لا بد منه في كل متلازمين وهذا لا ينافي كون المجموع واجبا بالمجموع وإذا قيل في كل من الأجزاء هل هو واجب بنفسه أم لا قيل إن أردت هل هو مفعول معلول لعلة فاعلة أم لا فليس في الأجزاء ما هو كذلك بل كل منها واجب بنفسه بهذا الاعتبار وأن عنيت أنه هل فيها ما يوجد بدون وجود الآخر فليس فيها ما هو مستقل دون الآخر ولا هو واجب بنفسه بهذا الاعتبار والدليل دل على إثبات واجب بنفسه غني عن الفاعل والعلة الفاعلة لا على أنه لا يكون شيء غني عن الفاعل للوازم

فلفظ الواجب بنفسه فيه إجمال واشتباه دخل بسببه غلط كثير فما قام عليه البرهان من إثبات الواجب بنفسه ليس هو ما فرضه هؤلاء النفاة فإن الممكن هو الذي لا يوجد إلا بموجد يوجده فكونه موجودا بنفسه مستلزما للوازم لا ينافي أن يكون ذاتا متصفة بصفات الكمال وكل من الذات والصفات ملازم للآخر وكل من الصفات ملازمة للأخرى وكل ما يسمى جزأ فهو ملازم للآخر وإذا قيل هذا فيه تعدد الواجب قيل إن أردتم تعدد الإله الموجود بنفسه الخالق للممكنات فليس كذلك وأن أردتم تعدد معان وصفات له أو تعدد ما سميتموه اجزاءا له فلم قلتم إنه إذا كان كل من هذه واجبا بنفسه أي هو موجود بنفسه لا بموجد يوجده مع أن وجوده ملزوم لوجود الآخر يكون ممتنعا ولم قلتم إن ثبوت معنيين أو شيئين واجبين متلازمين يكون ممتنعا وهكذا كما تقول المعتزلة إنكم إذا أثبتم الصفات قلتم بتعدد القديم فيقال لهم إن قلتم إن ذلك يتضمن تعدد آلهة قديمة خالقة للمخلوقات فهذا التلازم باطل وإن قلتم يستلزم تعدد صفات قديمة للإله القديم فلم قلتم إن هذا محال فعامة ما يلبس به هؤلاء النفاة **ألفاظ مجملة** متشابهة إذا فسرت معانيها وفصل بين ." (٢)

" لموسى وإتيانه يوم القيامة في صورة ونحو ذلك مما دلت عليه النصوص وقال به أكثر أهل السنة والحديث وكثير من أهل الكلام وهو لازم لسائر الفرق

ولفظ التغير **لفظ مجمل** يتوهم السامع أن الرب يتغير ويستحيل من حال إلى حال كما يتغير الإنسان أما بمرض وأما بغيره وكما تتغير الشمس إذا اصفر لونها ولا يدري أنه عندهم إذا أحدث ما لم يكن محدثا

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ١/٥٢٢

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ١/٥٤١

سموه تغيرا وإذا سمع دعاء عباده سموه تغيرا وإذا رأى ما خلقه سموه تغيرا وإذا كلم موسى بن عمران سموه تغيرا وإذا رضي عمن أطاعه وسخط على من عصاه سموه تغيرا إلى مثل هذه الأمور ثم أنهم ينفون ذلك من غير دليل أصلا فإن الفلاسفة يجوزون أن يكون القديم محلا للحوادث

قوله فإن قيل الحيز والجهة ليس شيئا موجودا حتى يصير هالكا فانيا قلنا الأحياز والجهات أمور مختلفة بحقائقها متباينة بماهياتها بدليل أنكم قلتم إنه يجب حصول ذات الله تعالى في جهة فوق ويمتنع حصول ذاته في سائر الجهات فلولا أن جهة فوق مخالفة بالماهية لسائر الجهات لما كانت جهة فوق مخالفة لسائر الجهات في هذه الخاصة وهذا الحكم

والجواب عن هذه الحجة وأمثالها ينبني على مقامين المقام الأول قول من يقول أنه نفسه تعالى فوق العرش ويقول أنه ليس بجسم ولا متحيز كما ذكر ابن كلاب والأشعري وكثير من الصفاتية والمنازعون لهم في كونه فوق العرش ." (١)

" وتصوره هنا منتف والجواب الثاني أنه لو فرض أن هذا يسمى مركبا فليس هذا مستلزما للإمكان ولا للحدوث وذلك أن الذي علم بالعقل والسمع أنه يمتنع أن يكون الرب تعالى فقيرا إلى خلقه بل هو الغني عن العالمين وقد علم أنه حي قيوم بنفسه وأن نفسه المقدسة قائمة بنفسه وموجودة بذاته وأنه أحد صمد غني بنفسه ليس ثبوته وغناه مستفادا من غيره وإنما هو بنفسه لم يزل ولا يزال حقا صمدا قيوما فهل يقال في ذلك إنه مفتقر إلى نفسه أو محتاج إلى نفسه لأن نفسه لا تقوم إلا بنفسه فالقول في صفاته التي هي داخلة في مسمى نفسه هو القول في نفسه

وقال بعد ذكر كلام أبي حامد في تهافت الفلاسفة وتكلم في ذلك بكلام حسن بين فيه ما احتاجوا به من **الألفاظ المجملة** كلفظ التركيب فإنهم جعلوا إثبات الصفات تركيبا وقالوا متى أثبتنا معنى يزيد على مطلق الوجود كان تركيبا وادخلوا في مسمى التركيب خمسة أنواع أحدها أنه ليس له حقيقة إلا الوجود المطلق لئلا يكون مركبا من وجود ماهية والثاني ليس له صفة لئلا يكون مركبا من ذات وصفات والثالث ليس له وصف مختص ومشترك لئلا يكون مركبا مما به الاشتراك وما به الامتياز كتركيب النوع من الجنس والفصل أو من الخاصة والعرض العام الرابع أنه ليس فوق العالم لئلا يكون مركبا من الجواهر المفردة وكذلك لا يكون مركبا من المادة والصورة وهو الخامس

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٥٨٢/١

قال أبو عبد الله الرازي البرهان الرابع لو كان إله العالم متحيزا لكان مركبا وهذا محال فكونه متحيزا محال بيان الملازمة من وجهين ." (١)

" ويقول الخصم قولك الحركة حادثة قلت حادثة النوع أو الشخص الأول ممنوع والثاني مسلم قولك ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث إن أريد به ما لا يخلو عن نوعها فممنوع والثاني لا يضر

وأما لفظ الزوال والانتقال فهذا **اللفظ مجمل** ولهذا كان أهل الحديث والسنة فيه على أقوال عثمان بن سعيد الدارمي وغيره أنكر وأعلى الجهمية قولهم أنه لا يتحرك وذكروا أثرا أنه لا يزول وفسروا الزوال بالحركة فبين عثمان بن سعيد أن ذلك الأثر إن كان صحيحا لم يكن حجة لهم لأنه في تفسير قوله الحي القيوم ذكروا عن ثابت دائم باق لا يزول عما يستحقه كما قال ابن إسحاق لا يزول عن مكانته قلت والكلبي بنفسه الذي يروي هذا الحديث وهو يقول استوى على العرش استقر ويقول ثم استوى إلى السماء صعد إلى السماء وأما الانتقال فابن حامد وطائفة يقولون ينزل بحركة وانتقال وآخرون من أهل السنة كالتميمي من أصحاب أحمد أنكروا هذا وقالوا بل ينزل بلا حركة وانتقال وطائفة ثالثة كابن بطة وغيره يقفون في هذا وقد ذكر الأقوال الثلاثة القاضي أبو يعلى في كتاب اختلاف الروايتين والوجهين ونفى اللفظ بمجمله والأحسن في هذا الباب مراعاة ألفاظ النصوص فيثبت ما أثبت الله ورسوله باللفظ الذي أثبته وينفي ما نفاه الله ورسوله كما نفاه وهو أن يثبت النزول والإتيان والمجيء وينفي المثل والسمي والكفؤ والند

وقد صرح طوائف منهم بالحركة كما صرح بذلك طوائف من أئمة الحديث والسنة وصرحوا بأنه لم يزل متكلما إذا شاء وأن الحركة من لوازم الحياة وقد صرح بالحركة من صرح من الفلاسفة ." (٢)

" فحينئذ تكون نقطة غير منقسمة وجزءا لا يتجزأ وذلك باتفاق العقلاء باطل فثبت ان هذا ليس من باب قياس الغائب على الشاهد بل هو مبني على التقسيم الدائر بين النفي والاثبات

قال واعلم ان الحنابلة القائلين بالتركيب والتأليف اسعد حالا من هؤلاء الكرامية وذلك لانهم اعترفوا بكونه مركبا من الاجزاء والابعاض واما هؤلاء الكرامية فزعموا انه مشار اليه بحسب الحس وزعموا انه غير متناه ثم زعموا انه مع ذلك واحد لا يقبل القسمة فلا جرم صار قولهم على خلاف بديهة العقل اما قولهم الذي لا يحس ولا يشار اليه اشد حقارة من الجزء الذي لا يتجزأ قلنا كونه موصوفا بالحقارة انما يلزم لو

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٦٠٧/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ٦٢٢/١

كان له حيز ومقدار حتى يقال انه اصغر من غيره اما اذا كان منزها عن الحيز والمقدار فلم يحصل بينه وبين غيره مناسبة في الحيز والمقدار فلم يلزم وصفه بالحقارة

يقال هذه الحجة مع كل من قال انه فوق العرش وقال مع ذلك انه غير مؤلف ولا مركب ممن يثبت له معنى الجسم كمن ذكره من الكرامية وممن ينفي عنه معنى الجسم كالكلابية وائمة الاشعرية ومع كل طائفة ممن يوافقها من الفقهاء والصوفية وغيرهم وان كان عامة اهل السنة وائمة الدين واهل الحديث لا يقولون هو جسم ولا يقولون ليس بجسم ولا هو نصها وهي ايضا مع من نقل عنه انه يصفه بالتركيب والتأليف والكلام عليها من وجوه

احدها ان يقال قد تقدم ان لفظ المنقسم **لفظ مجمل** بحسب الاصطلاحات فالمنقسم في اللغة العربية التي نزل بها القرآن هو ما فصل بعضه ." (١)

" المتحيز بدون التحيز محال وهو مثل حصول الجسم او حصول المقدور بدون تقدر او حصول المميز بدون التميز واما كون المتحيز يستحيل عقلا حصوله في غير حيز وراء هذا التحيز فالعقل يعلم خلاف ذلك فيعلم ان المتحيز لا يفتقر الى حيز وجهة غير هذا التحيز الذي قام به

فظهر انه ناقض ما يعلم بالعقل خلافه بأن العقل يعلم افتقار المتحيز الى حيز منفصل عنه بل يفتقر الى حيز هو نهايته التي تحيط به فقلب القضية وجعل الحيز المنفصل الذي هو للجهة مستغنيا عن المتحيز والمتحيز يستحيل عقلا حصوله بدونه وظهر ببطلان المقدمين بطلان المقدمة الاولى من الحجة وهو قوله لو كان مختصا بالحيز والجهة لكان مفتقرا الى غيره

ونتكلم على المباينة فنقول

الوجه الخامس عشر قولك لو كان مختصا بالحيز والجهة لكان مفتقرا الى غيره **لفظ مجمل** قد تقدم الكلام على نظيره غير مرة وهو ان لفظ الغير عند كثير من الصفاتية او اكثرهم منهم اصحابك هو ما جاز مفارقة احدهما الاخر بزمان او مكان او وجود او ما جاز وجود احدهما دون الآخر وعند كثير من نفاة الصفات ومثبتيها ما جاز العلم بأحدهما دون الآخر فما الذي تريد بلفظ الغير في قولك لو كان مختصا بالحيز والجهة لكان مفتقرا الى غيره

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٢/٤٧

ان اردت به لكان مفتقرا الى ما يجوز وجوده دونه فهذا باطل فليس في الموجوات ما يجوز وجوده دون الله وعلى هذا التقدير فيمتنع افتقار الله الى ." (١)

" وإذا قال قائل هذا الفوقية أو هذا العلو فوق العرش لا يعقل أو قال لا يعقل علو ولا فوقية إلا بمعنى الذهاب في الجهات قيل له معرفة الصفة وعقلها فرع على معرفة الموصوف وعقله فطلبك العلم بكيفية علوه مع أنك لا تعقل حقيقته جمع بين الضدين وإذا كنت تقر بأنه موجود بل إقرارك بأن ذاته فوق العرش فوقية تناسب ذاته أسهل على العقل من الاقرار بأنه لا داخل العالم ولا خارجه بل الاقرار بأنه ليس ذا مساحة ومقدار لا ينافي الاقرار بأنه خارج العالم وفوقه كما يناسب ذاته ومنافاة الاقرار بوجوده مع كونه لا داخل العالم ولا خارجه أعظم تنافيا

وأما المقام الثاني فكلام من لا ينفي هذه الأمور التي يحتج بها عليه نفاة العلو على العرش ليس لها أصل في الكتاب والسنة بل قد يثبتها أو يثبت بعضها لفظا أو معنى أو لا يعترض لها بنفي ولا إثبات وهذا المقام هو الذي يتكلم فيه سلف الأمة وأئمتها وجماهير أهل الحديث وطوائف من أهل الكلام والصوفية وغيرهم وكلام هؤلاء أسد في العقل والدين حيث ائتموا بما في الكتاب والسنة وأقروا بفطرة الله التي فطر عليها عباده فلم يغيروا وجعلوا كتب الله التي بعث بها رسله هي الأصل في الكلام وأما الكلام المجمل المتشابه الذي يتكلم به النفاة ففصلوا مجمله ولم يوافقوهم على **لفظ مجمل** قد يتضمن نفي معنى حق ولا وافقوهم أيضا على نفي المعاني التي دل عليها القرآن والعقل وان شنع النفاة على من يثبت ذلك أو زعموا أن ذلك يقدح في أدلتهم وأصولهم

والكلام عليه من وجوه أحدها أن يقال قوله وأما القسم الثالث ." (٢)

" قوله إذا كان في أكثر من حيز لزم انقسامه لا نسلم أنه يستلزم انقسامه ولا نسلم أيضا أن الحيز الكبير ينقسم حتى يكون مافيه منقسما ولو كان هو منقسما لم نسلم أن كل ما في المنقسم يجب أن يكون منقسما

الوجه الرابع عشر أنه قد تقدم غير مرة أن هذا الانقسام أكثر ما يراد به امتياز بعضه عن بعض وبينا أن هذا مثل امتياز الصفات وبينا أن هذا مما يجب أن يقر به كل أحد في كل موجود وأن نفي هذا يستلزم جحد الموجودات جميعها الواجب والممكن وبينا أن ما يذكر في ذلك من الافتقار والغير والحيز فهو

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ١٢٩/٢

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ١٨٠/٢

ألفاظ مجملة مشتركة مشتبهة يراد بها حق وباطل فيجب أن ينفى ما فيها من الباطل دون الحق الذي يريده بعض الناس بهذه الألفاظ وقد تقدم بسط ذلك بما يغني عن إعادته وهو أحال على ما تقدم فأحلنا أيضا عليه

الوجه الخامس عشر أن المنازع يقول به هب أن في حيز واحد فلم قلت أن ذلك محال قولك إنه يكون أقل القليل ويتعالى الله عنه يقال لا نسلم أنما هو حيز واحد لا يتسع إلا مقدار الجوهر الفرد بل يكون واحدا وهو عظيم وهذا في الحيز أولى منه في الجسم فإذا كان قال طوائف إن الجسم يكون عظيما ويكون واحدا فالحيز أولى وأيضا فمن قال إنه فوق العرش وهو عظيم وليس بجسم أو هو جسم وليس بمركب فإنه يقول بثبوت حيز واحد عظيم

الوجه السادس عشر أن المنازع يقول الجوهر الفرد لا يخلو إما أن يكون ثابتا أو لا يكون فإن كان ثابتا لم تكن قد ذكرت دليلا عقليا على نفي ." (١)

" ما يدخل في صفاته في مسمى اسمه ومثل ما يدخل حدود الشيء ونهايته في مسى اسمه فيقال حصوله فيه واجب ويكون وجوديا والكلام في قوله يكون منقسما قد تقدم غير مرة بأن الانقسام **لفظ مجمل** تختلف فيه الاصطلاحات فهو منفي بالمعنى الذي لا يلزم من هذا والمعنى الذي يلزم لا محذور فيه بل هو واجب لكل موجود

الوجه الثامن عشر قول من يقول لا يجوز عليه الحركة والانتقال فإنه يقول حصوله في الحيز المعين يكون واجبا

وأما قوله لو كان كذلك لكانت حقيقة ذلك الحيز مخالفة لحقيقة غيره فيكون وجوديا يقول لا نسلم وذلك لأن الاختصاص لا يجب أن يكون لمعنى في الحيز يجوز أن يكون لمعنى في الرب وهو ما توافقهم عليه من امتناع الحركة والانتقال وعدم ذلك ليس بنقص عندك ولا عندهم كما تقدم وتقدم أن ما الزمتهم من كونه يكون كالزمن هو لك ألزم أيضا فأنت وهم مشتركون في ذلك وهو بك الصق منه بهم

الوجه التاسع عشر أن يقال هب أنه وجودي وحقيقته مخالفة لحقيقة غيره وأنه يمكن الاشارة الحسية إليه فقولك إنه إن كان منقسما كان الحال فيه منقسما يمنعون الملازمة كما تقدم ويقولون في الانقسام بما تقدم من الجواب المفصل

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٣١١/٢

الوجه العشرون قولك أولا يكون منقسما فيكون مختصا بجهة دون جهة فيكون للحيز حيز آخر ويلزم التسلسل يقال هب أن هذا الحيز أمر وجودي فلم لا يجوز أن يكون حيز هو عدمي والتسلسل إنما يلزم أن لو كان لكل حيز وجودي حيز وجودي ." (١)

"سورة الشورى ١٠ وقال ﴿ فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيدا وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدودا ﴾ سورة النساء ٥٩ ٦١

ولهذا يوجد كثيرا في كلام السلف والأئمة النهي عن إطلاق موارد النزاع بالنفي والإثبات وليس ذلك لخلو النقيضين عن الحق ولا قصور أو تقصير في بيان الحق ولكن لأن تلك العبارة من **الألفاظ المجملة** المتشابهة المشتملة على حق وباطل ففي إثباتها إثبات حق وباطل وفي نفيها نفي حق وباطل فيمنع من كلا الإطلاقين بخلاف النصوص الإلهية فإنها فرقان فرق الله بها بين الحق والباطل ولهذا كان سلف الأمة وأئمتها يجعلون كلام الله ورسوله هو الإمام والفرقان الذي يجب إتباعه فيثبتون ما أثبته الله ورسوله وينفون ما نفاه الله ورسوله ويجعلون العبارات المحدثة المجملة المتشابهة ممنوعا من إطلاقها نفيا وإثباتا لا يطلقون اللفظ ولا ينفونه إلا بعد الإستفسار والتفصيل فإذا تبين المعنى أثبت حقه ونفى باطله بخلاف كلام الله ورسوله فإنه حق يجب قبوله وإن لم يفهم معناه وكلام غير المعصوم لا يجب قبوله حتى يفهم معناه

". (٢)

"

والمقصود هنا أنه لو قدر أن الدليل يفتقر إلى مقدمات ولم يذكر القرآن إلا واحدة لم يكن قد ذكر الدليل إلا أن تكون البواقي واضحات لا تفتقر إلى مقدمات خفية فإنه إنما يذكر للمخاطب من المقدمات ما يحتاج إليه دون ما لا يحتاج إليه ومعلوم أن كون الأجسام متماثلة وأن الأجسام تستلزم الأعراض الحادثة وأن الحوادث لا أول لها من أخفى الأمور وأحوجها إلى مقدمات خفية لو كان حقا وهذا ليس في القرآن

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٣١٤/٢

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٧٦/١

فإن قيل بل كون الأجسام تستلزم الحوادث ظاهر فإنه لا بد للجسم من الحوادث وكون الحوادث لا أول لها ظاهر بل هذا معلوم بالضرورة كما ادعى ذلك كثير من نظار المتكلمين وقالوا نحن نعلم بالإضطرار أن ما لا يسبق الحوادث أو ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث فإن ما لم يسبقها ولم يخل منها لا يكون قبلها بل إما معها وإما بعدها وما لم يكن قبل الحوادث بل معها أو بعدها لم يكن إلا حادثا فإنه لو لم يكن حادثا لكان متقدما على الحوادث فكان خاليا منها وسابقا عليها

قيل مثل هذه المقدمة وأمثالها منشأ غلط كثير من الناس فإنها تكون لفظا مجملا يتناول حقا وباطلا وأحد نوعيها معلوم صادق والآخر ليس كذلك فيلتبس المعلوم منها بغير المعلوم كما في لفظ الحادث والممكن والمتحيز والجسم والجهة والحركة والتركيب وغير ذلك من الألفاظ المشهورة بين النظار التي كثر فيها نزاعهم وعامتها **ألفاظ مجملة** تتناول أنواعا مختلفة

". (١)

"يعارضها شبه وخيالات مبناها على معان متشابهة **وألفاظ مجملة** فمتى وقع الإستفسار والبيان ظهر أن ما عارضها شبه سوفسطائية لا براهين عقلية ومما يوضح هذا الوجه التاسع

وهو أن يقال القول بتقديم الإنسان لمعقوله على النصوص النبيوية قول لا ينضبط وذلك لأن أهل الكلام والفلسفة الخائضين المتنازعين فيما يسمونه عقليات كل منهم يقول إنه يعلم بضرورة العقل أو بنظره ما يدعى الآخر أن المعلوم بضرورة العقل أو بنظره نقيضه

وهذا من حيث الجملة معلوم فالمعتزلة ومن اتبعهم من الشيعة يقولون إن أصلهم المتضمن نفي الصفات والتكذيب بالقدر الذي يسمونه التوحيد والعدل معلوم بالأدلة العقلية القطعية ومخالفوهم من أهل الإثبات يقولون إن نقيض ذلك معلوم بالأدلة القطعية العقلية

بل الطائفتان ومن ضاهأهما يقولون إن علم الكلام المحض هو ما أمكن علمه بالعقل المجرد بدون السمع كمسألة الرؤية والكلام وخلق الأفعال وهذا هو الذي يجعلونه قطعيا ويؤثمون المخالف فيه

وكل من طائفتي النفي والإثبات فيهم من الذكاء والعقل والمعرفة ما هم متميزون به على كثير من الناس وهذا يقول إن العقل الصريح دل على النفي والآخر يقول العقل الصريح دل على الإثبات

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/١٢٠

". (١)

"

والبدع التي يعارض بها الكتاب والسنة التي يسميها أهلها كلاميات وعقليات وفلسفيات أو ذوقيات ووجديات وحقائق وغير ذلك لا بد أن تشمل على لبس حق بباطل وكتمان حق وهذا أمر موجود يعرفه من تأمله فلا تجد قط مبتدعا إلا وهو يحب كتمان النصوص التي تخالفه ويبغضها ويبغض إظهارها وروايتها والتحدث بها ويبغض من يفعل ذلك كما قال بعض السلف ما ابتدع أحد بدعة إلا نزعت حلاوة الحديث من قلبه ثم إن قوله الذي يعارض به النصوص لابد له أن يلبس فيه حقا بباطل بسبب ما يقوله من **الألفاظ المجملة** المتشابهة

ولهذا قال الإمام أحمد في أول ما كتبه في الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله مما كتبه في حبسه وقد ذكره الخلال في كتاب السنة والقاضي أبو يعلى وأبو الفضل التميمي وأبو الوفاء بن عقيل وغير واحد من أصحاب أحمد ولم ينفه أحد منهم عنه قال في أوله الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى ويصبرون منهم على الأذى يحيون بكتاب الله الموتى ويبصرون بنور الله أهل العمى فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه وكم من تائه ضال قد هدوه فما أحسن أثرهم على الناس وأقبح أثر الناس عليهم ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين الذين عقدوا ألوية البدعة وأطلقوا عنان الفتنة فهم مختلفون في الكتاب مخالفون للكتاب متفقون على

". (٢)

"الألفاظ هي عرفية عرفا خاصا ومرادهم بها غير المفهوم منها في أصل اللغة سواء كان ذلك المعنى حقا أو باطلا

وإذا كان كذلك فهذا مقام يحتاج إلى بيان

وذلك أن هؤلاء المعارضين إذا لم يخاطبوا بلغتهم واصطلاحهم فقد يقولون إنا لا نفهم ما قيل لنا أو أن المخاطب لنا والراد علينا لم يفهم قولنا ويلبسون على الناس بأن الذي عنيناه بكلامنا حق معلوم بالعقل

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/١٥٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١/٢٢١

أو بالذوق ويقولون أيضا إنه موافق للشرع إذا لم يظهروا مخالفة الشرع كما يفعله الملاحدة من القرامطة والفلاسفة ومن ضاهأهم وإذا خوطبوا بلغتهم واصطلاحهم مع كونه ليس هو اللغة المعروفة التي نزل بها القرآن فقد يفضي إلى مخالفة ألفاظ القرآن في الظاهر

فإن هؤلاء عبروا عن المعاني التي أثبتها القرآن بعبارات أخرى ليست في القرآن وربما جاءت في القرآن بمعنى آخر فليست تلك العبارات مما أثبته القرآن بل قد يكون معناها المعروف في لغة العرب التي نزل بها القرآن منتفيا باطلا نفاه الشرع والعقل وهم اصطلحوا بتلك العبارات على معان غير معانيها في لغة العرب فتبقى إذا أطلقوا نفيها لم تدل في لغة العرب على باطل ولكن تدل في اصطلاحهم الخاص على باطل فمن خاطبهم بلغة العرب قالوا إنه لم يفهم مرادنا ومن خاطبهم باصطلاحهم أخذوا يظهرون عنه أنه قال ما يخالف القرآن وكان هذا من جهة كون تلك **الألفاظ مجملة** مشتبهة

وهذا كالألفاظ المتقدمة مثل لفظ القدم والحدوث والجوهر والجسم والعرض والمركب والمؤلف والمتحيز والبعض والتوحيد

". (١)

"

وإذا كانت هذه **الألفاظ مجملة** كما ذكر فالمخاطب لهم إما أن يفصل ويقول ما تريدون بهذه الألفاظ فإن فسروها بالمعنى الذي يوافق القرآن قبلت وإن فسروها بخلاف ذلك ردت

وإما أن يمتنع عن موافقتهم في التكلم بهذه الألفاظ نفيا وإثباتا فإن امتنع عن التكلم بها معهم فقد ينسبونه إلى العجز والإنقطاع وإن تكلم بها معهم نسبوه إلى أنه أطلق تلك الألفاظ التي تحتمل حقا وباطلا وأوهموا الجهال باصطلاحهم أن إطلاق تلك الألفاظ يتناول المعاني الباطلة التي ينزه الله عنها فحينئذ تختلف المصلحة فإن كانوا في مقام دعوة الناس إلى قولهم وإلزامهم به أمكن أن يقال لهم لا يجب على أحد أن يجيب داعيا إلا إلى ما دعا إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فما لم يثبت أن الرسول دعا الخلق إليه لم يكن على الناس إجابة من دعا إليه ولا له دعوة الناس إلى ذلك ولو قدر أن ذلك المعنى حق

وهذه الطريق تكون أصلح إذا لبس ملبس منهم على ولاة الأمور وأدخلوه في بدعتهم كما فعلت الجهمية بمن لبسوا عليه من الخلفاء حتى أدخلوه في بدعتهم من القول بخلق القرآن وغير ذلك فكان من

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/٢٢٣

أحسن مناظرتهم أن يقال ائتونا بكتاب أو سنة حتى نجيبكم إلى ذلك وإلا فلسنا نجيبكم إلى ما لم يدل عليه الكتاب والسنة

وهذا لأن الناس لا يفصل بينهم النزاع إلا كتاب منزل من السماء وإذا ردوا إلى عقولهم فلكل واحد منهم عقل وهؤلاء المختلفون يدعي أحدهم أن العقل أداه إلى علم ضروري ينازعه فيه الآخر فلهذا لا يجوز أن يجعل الحاكم بين الأمة في موارد النزاع إلا الكتاب والسنة

". (١)

"

قد أحاط بما فيها مع مباينته فالله وله المثل الأعلى قد أحاط بصره بخلقه وهو مستو على عرشه وكذلك لو أن رجلا بنى دارا لكان مع خروجه عنها يعلم ما فيها فالله الذي خلق العالم يعلمه مع علوه عليه كما قال تعالى ﴿ ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير ﴾ سورة الملك ١٤

وإذا كان المتكلم في مقام الإجابة لمن عارضه بالعقل وادعى أن العقل يعارض النصوص فإنه قد يحتاج إلى حل شبهته وبيان بطلانها فإذا أخذ النافي يذكر ألفاظا مجملة مثل أن يقول لو كان فوق العرش لكان جسما أو لكان مركبا وهو منزه عن ذلك ولو كان له علم وقدرة لكان جسما وكان مركبا وهو منزه عن ذلك ولو خلق واستوى وأتى لكان تحله الحوادث وهو منزه عن ذلك ولو قامت به الصفات لحلته الأعراض وهو منزه عن ذلك

فهنا يستفصل السائل ويقول له ماذا تريد بهذه **الألفاظ المجملة**

فإن أراد بها حقا وباطلا قبل الحق ورد الباطل مثل أن يقول أنا أريد بنفي الجسم نفي قيامه بنفسه وقيام الصفات به ونفي كونه مركبا فنقول هو قائم بنفسه وله صفات قائمة به وأنت إذا سميت هذا تجسيما لم يجز أن أدع الحق الذي دل عليه صحيح المنقول وصريح المعقول لأجل تسميتك أنت له بهذا

". (٢)

"إطلاق الجبر عن الزبيدي وسفيان الثوري وعبدالرحمن بن مهدي وغيرهم

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/٢٢٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١/٢٣٨

وقال الأوزاعي وأحمد ونحوهما من قال إنه جبر فقد أخطأ ومن قال لم يجبر فقد أخطأ بل يقال إن الله يهدي من يشاء ويضل من يشاء ونحو ذلك

وقالوا ليس للجبر أصل في الكتاب والسنة وإنما الذي في السنة لفظ الجبل لا لفظ الجبر فإنه قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لأشج عبدالقيس إن فيك لخلقين يحبهما الله الحلم والأناة فقال أخلقين تخلقت بهما أم خلقين جبلت عليهما فقال بل خلقين جبلت عليهما فقال الحمد لله الذي جبلني على خلقين يحبهما الله

وقالوا إن لفظ الجبر **لفظ مجمل** فإن الجبر إذا أطلق في الكلام فهم منه إجبار الشخص على خلاف مراده كما تقول الفقهاء إن الأب يجبر ابنته على النكاح أو لا يجبرها وإن الثيب البالغ العاقل لا يجبرها أحد على النكاح بالإتفاق وفي البكر البالغ نزاع مشهور ويقولون إن ولى الأمر يجبر المدين على وفاء دينه ونحو ذلك فهذه العبارات معناها إجبار الشخص على خلاف مراده وهو كلفظ الإكراه إما أن يحمله على الفعل الذي يكرهه ويبغضه فيفعل خوفا من وعيده وإما أن يفعل به الشيء بغير فعل منه

ومعلوم أن الله سبحانه وتعالى إذا جعل في قلب العبد إرادة للفعل ومحبة له حتى يفعله كما قال تعالى ﴿ ولكن الله حبب إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان ﴾ سورة الحجرات ٧ لم يكن هذا جبرا

(١) ".

"

والثاني كما في قوله تعالى ﴿ إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه ﴾ سورة فاطر ١٠ وقوله تعالى ﴿ وما تكون في شأن وما تتلو منه من قرآن ولا تعملون من عمل إلا كنا عليكم شهودا إذ تفيضون فيه ﴾ سورة يونس ٦١ فالذين قالوا التلاوة هي المتلو من أهل العلم والسنة قصدوا أن التلاوة هي القول والكلام المقترن بالحركة وهي الكلام المتلو وآخرون قالوا بل التلاوة غير المتلو والقراءة غير المقروء والذين قالوا ذلك من أهل السنة والحديث أرادوا بذلك أن أفعال العباد ليست هي كلام الله ولا أصوات العباد هي صوت الله وهذا الذي قصده البخاري وهو مقصود صحيح

وسبب ذلك أن لفظ التلاوة والقراءة **واللفظ مجمل** مشترك يراد به المصدر ويراد به المفعول

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/٢٥٥

فمن قال اللفظ ليس هو الملفوظ والقول ليس هو المقول وأراد باللفظ والقول المصدر كان معنى كلامه أن الحركة ليست هي الكلام المسموع وهذا صحيح

ومن قال اللفظ هو الملفوظ والقول هو نفس المقول وأراد باللفظ والقول مسمى المصدر صار حقيقة مرادة أن اللفظ والقول المراد به الكلام المقول الملفوظ هو الكلام المقول الملفوظ وهذا صحيح فمن قال اللفظ بالقرآن أو القراءة أو التلاوة مخلوقة أو لفظي بالقرآن أو تلاوتي دخل في كلامه نفس الكلام المقروء المتلو وذلك هو كلام الله تعالى وإن أراد بذلك مجرد فعله وصوته كان المعنى صحيحا لكن إطلاق اللفظ يتناول هذا وغيره

". (١)

"ومن صار من أهل الكلام إلى القول بتكافؤ الأدلة والحيرة فإنما ذاك لفساد استدلاله إما لتقصيره وإما لفساد دليله ومن أعظم أسباب ذلك **الألفاظ المجملة** التي تشتبه معانيها

وهؤلاء الذين يعارضون الكتاب والسنة بأقوالهم بنوا أمرهم على أصل فاسد وهو أنهم جعلوا أقوالهم التي ابتدعوها هي الأقوال المحكمة التي جعلوها أصول وجعلوا قول الله ورسوله من المجمل الذي لا يستفاد منه علم ولا هدى فجعلوا المتشابه من كلامهم هو المحكم والمحكم من كلام الله ورسوله هو المتشابه كما يجعل الجهمية من المتفلسفة والمعتزلة ونحوهم ما أحدثوه من الأقوال التي نفوا بها صفات الله ونفوا بها رؤيته في الآخرة وعلوه على خلقه وكون القرآن كلامه ونحو ذلك جعلوا تلك الأقولا محكمة وجعلوا قول الله ورسوله مؤولا عليها أو مردودا أو غير ملتفت إليه ولا متلقى للهدى منه فتجد أحدهم يقول ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا له كم ولا كيف ولا تحله الأعراض والحوادث ونحو ذلك وليس بمباين للعالم ولا خارج عنه

فإذا قيل إن الله أخبر أن له علما وقدرة قالوا لو كان له علم وقدرة للزم أن تحله الأعراض وأن يكون جسما وأن يكون له كيفية وكمية وذلك منتف عن الله لما تقدم

ثم قد تقول إن الرسول قصد بما ذكره من أسماء الله وصفاته أمورا لا نعرفها وقد تقول إنه قصد خطاب الجمهور بإفهامهم الأمر على غير حقيقته لأن مصلحتهم في ذلك وقد يفسر صفة بصفة كما يفسر الحب والرضا والغضب

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/٢٦٤

". (١)

" الوجه الثامن عشر

أن يقال ما يعارضون به الأدلة الشرعية من العقليات في أمر التوحيد والنبوة والمعاد قد بينا فساده في غير هذا الموضع وتناقضه وأن معتقد صحته من أجهل الناس وأضلهم في العقل كما بينا انتهاءهم في جحد القدر إلى تعارض الأمر والمشيئة وانتهاءهم في مسألة حدوث العالم والمعاد إلى إنكار الأفعال

وبينا أن ما يذكرونه على النفي **ألفاظ مجملة** مشتبهة تتناول حقا وباطلا كقولهم إن الرب تعالى لو كان موصوفا بالصفات من العلم والقدرة وغيرهما مباينا للمخلوقات لكان مركبا من ذات وصفات ولكان مشاركا لغيره في الوجود وغيره ومفارقا له في الوجوب وغيره فيكون مركبا مما به الإشتراك والإمتياز ولكان له حقيقة غير مطلق الوجود فيكون مركبا من وجود وماهية ولكان جسما مركبا من الجواهر الفردة أو من المادة والصورة والمركب مفتقر إلى جزئه والمفتقر إلى جزئه لا يكون واجبا بنفسه

وقد بينا فساد هذا الكلام بوجوه كثيرة يضيق عنها هذا الموضع فإن مدار هذه الحجة على **ألفاظ مجملة** فإن المركب يراد به ما ركبه غيره وما كان مفترقا فاجتمع كأجزاء الثوب والطعام والأدوية من السكنجبين وغيره وهذا هو المركب في لغة العرب وسائر الأمم

وقد يراد بالمركب ما يمكن تفريق بعضه عن بعض ومعلوم أن الله تعالى منزه عن جميع هذه التركيبات

". (٢)

"

فهذه الأمور من أصول ضلالهم حيث جعلوا الواحد متعددا والمتعدد واحدا وجعلوا ما في الذهن في الخارج وجعلوا ما في الخارج في الذهن ولزم من ذلك أن يجعلوا الثابت منتفيا والمنتفي ثابتا فهذه الأمور من أجناس ضلالهم وهذا كله مبسوط في غير هذا الموضع

والمقصود هنا أنا ننبه على بعض ما نبين به تناقضهم وضلالهم في عقلياتهم التي نفوا بها صفات الله عز وجل وعارضوا بها نصوص الرسول الثابتة بصحيح المنقول الموافقة لصريح المعقول وكلما أمعن

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/٢٧٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١/٢٨٠

الفاضل الذكي في معرفة أقوال هؤلاء الملاحدة ومن وافقهم في بعض أقوالهم من أهل البدع كنفاة بعض الصفات الذين يزعمون أن المعقول عارض كلام الرسول وأنه يجب تقديمه عليه فإنه يتبين له أنه يعلم بالعقل الصريح ما يصدق ما أخبر به الرسول وما به يتبين فساد ما يعارض ذلك

ولكن هؤلاء عمدوا إلى **ألفاظ مجملة** مشتبهة تحتمل في لغات الأمم معاني متعددة وصاروا يدخلون فيها من المعاني ما ليس هو المفهوم منها في لغات الأمم ثم ركبوها وألفوها تأليفا طويلا بنوا بعضه على بعض وعظموا قولهم وهولوه في نفوس من لم يفهمه ولا ريب أن فيه دقة وغموضا لما فيه من الألفاظ المشتركة والمعاني المشتبهة فإذا دخل معهم الطالب وخاطبوه بما تنفر عنه فطرته فأخذ يعترض عليهم قالوا له أنت لا تفهم هذا وهذا لا يصلح لك فيبقى ما في النفوس من الأنفة والحمية يحملها على أن تسلم تلك الأمور قبل تحقيقها عنده وعلى ترك الإعتراض عليها خشية أن ينسبوه إلى نقص العلم والعقل ونقلوا الناس

". (١)

"في مخاطبتهم درجات كما ينقل إخوانهم القرامطة المستجيبين لهم درجة بعد درجة حتى يوصلوهم إلى البلاغ الأكبر والناموس الأعظم الذي مضمونه جحد الصانع وتكذيب رسله وجحد شرائعه وفساد العقل والدين والدخول في غاية الإلحاد المشتمل على غاية الفساد في المبدأ والمعاد

وهذا القدر الذي وقع فيه ضلال المتفلسفة لم يقصده عقلاؤهم في الأصل بل كان غرضهم تحقيق الأمور والمعارف لكن وقعت لهم شبهات ضلوا بها كما ضل من ضل ابتداء من المشركين منهم ومن غيرهم من الكفار ممن ضل ببعض الشبهات ولهذا يجب على من يريد كشف ضلال هؤلاء وأمثالهم أن لا يوافقهم على **لفظ مجمل** حتى يتبين معناه ويعرف مقصوده ويكون الكلام في المعاني العقلية المبينة لا في معان مشتبهة **بألفاظ مجملة**

واعلم أن هذا نافع في الشرع والعقل

أما الشرع فإن علينا أن نؤمن بما قاله الله ورسوله فكل ما ثبت أن الرسول صلى الله عليه وسلم قاله فعلينا أن نصدق به وإن لم نفهم معناه لأنا قد علمنا أنه الصادق المصدوق الذي لا يقول على الله إلا الحق وما تنازع فيه الأمة من **الألفاظ المجملة** كلفظ المتحيز والجهة والجسم والجوهر والعرض وأمثال ذلك فليس على أحد أن يقبل مسمى اسم من هذه الأسماء لا في النفي ولا في الإثبات حتى يتبين له معناه فإن

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/٢٩٥

كان المتكلم بذلك أراد معنى صحيحا موافقا لقول المعصوم كان ما أراده حقا وإن كان أراد به معنى مخالفا لقول المعصوم كان ما أراده باطلا

". (١)

"يقولوا قولا ويكفروا من يقوله وهذا يوجد لكثير منهم في الحال الواحد لعدم تفطنه لتناقض القولين ويوجد في الحالين لإختلاف نظر واجتهاده

وسبب ذلك ما أوقعه أهل الإلحاد والضلال من الألفاظ المجمله التي يظن الظان أن لا يدخل فيها الا الحق وقد دخل فيها الحق والباطل فمن لم ينقب عنها أويستفصل المتكلم بها كما كان السلف والأئمة يفعلون صار متناقضا أو مبتدعا ضالا من حيث لا يشعر

وكثير ممن تكلم **بالألفاظ المجملة** المبتدعة كلفظ الجسم والجوهر والعرض وحلول الحوادث ونحو ذلك كانوا يظنون أنهم ينصرون الاسلام بهذه الطريقة وأنهم بذلك يثبتون معرفة الله وتصديق رسوله فوقع منهم من الخطأ والضلال ما أوجب ذلك وهذه حال أهل البدع كالخوارج وأمثالهم فإن البدعة لا تكون حقا محضا موافقا للسنة اذ لو كانت كذلك لم تكن باطلا ولا تكون باطلا محضا لا حق فيه اذ لو كانت كذلك لم تخف على الناس ولكن تشتمل على حق وباطل فيكون صاحبها قد لبس الحق بالباطل إما مخطئا غالطا وإما متعمدا لنفاق فيه والحاد

". (٢)

"على الذات وكل هذه الألفاظ فيها إجمال واشتباه وإبهام ومذهب السلف والأئمة أنهم لا يطلقون لفظ الغير على الصفات لا نفيا ولا إثباتا فلا يطلقون القول بأنها غيره ولا بأنها ليست غيره اذ **اللفظ مجمل** فإن اراد المطلق بالغير المباين فليست غيرا وإن أراد بالغير ما قد يعلم أحدهما دون الآخر فهي غير وهكذا ما كان من هذا الباب

واذا كان هذا كلامهم في لفظ الغير فلفظ التغير مشتق منه

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/٢٩٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٢/١٠٤

ومتأمل كلام فحول النظر في هذا المسألة علم أن الرازي قد استوعب ما ذكروه وأن النفاة ليست معهم حجة عقلية تثبت على السبر وإنما غايتهم الزام التناقض لمن يخالفهم من المعتزلة والكرامية والفلاسفة

ومن المعلوم أن تناقض المنازع يستلزم فساد أحد قوليه بعينه الذي هو مورد النزاع ولهذا كان من ذم أهل الكلام المحدث من أهل العلم لأنهم يصفونهم بهذا ويقولون يقابلون فاسدا بفاسد وأكثر كلامهم في إبداء مناقضات الخصوم

وايضا فغير ذلك الخصم لا يلتزم مقالته التي ناقض بها مورد النزاع كما في هذه المسألة فإنه وإن كانت الكرامية قد تناقضوا فيها فلم يتناقض فيها غيرهم من الأئمة والسلف وأهل الحديث وغيرهم من طوائف أهل النظر والكلام

". (١)

"أصل الكلام المحدث الذي ذمه السلف والأئمة وقالوا إنه جهل وإن حكم أهله أن يضربوا بالجريد والنعال وطاف بهم في القبائل والعشائر ويقال هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام ولكن من عرف حقائق ما انتهى اليه هؤلاء الفضلاء الأذكياء ازداد بصيرة وعلما ويقينا بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم وبأن ما يعارضون به الكتاب والسنة من كلامهم الذي يسمونه عقليات هي من هذا الجنس الذي لا ينفق الا بما فيه من **الألفاظ المجملة** المشتبهة مع من قلت معرفته بما جاء به الرسول وبطرق اثبات ذلك ويتوهم أن بمثل هذا الكلام يثبت معرفة الله وصدق رسله وأن الطعن في ذلك طعن فيما به يصير العبد مؤمنا فيتعجل رد كثير مما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم لظنه أنه بهذا الرد يصير مصدقا للرسول في الباقي واذا أنعم النظر تبين له أنه كلما ازداد تصديقا لمثل هذا الكلام ازداد نفاقا وردا لما جاء به الرسول وكلما ازداد معرفة بحقيقة هذا الكلام وفساده ازداد ايمانا وعلما بحقيقة ما جاء به الرسول ولهذا قال من قال من الأئمة قل احد نظر في الكلام الا تزندق وكان في قلبه غل على أهل الإسلام بل قالوا علماء الكلام زنادقة

ولهذا قيل إن حقيقة ما صنفه هؤلاء في كتبهم من الكلام

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٨٧/٢

". (١)

"أحمد مع طائفة من متكلمي الصفاتية أصحاب الأشعري يقولون لا هي الله ولا غيره

وتلك العبارة هي الصواب كما قد بسط في غير هذا الموضع فإن لفظ الغير فيه إجمال فلا يصح إطلاقه لا نفيا ولا إثباتا على الصفة ولكن يصح نفي إطلاقه نفيا أو إثباتا كما قال السلف مثل ذلك في لفظ الجبر ونحوه من **الألفاظ المجملة** إنه لا يطلق لا نفيها ولا إثباتها وإذا قيل لا يطلق لا هذا ولا هذا لم يلزم إثبات قسم ثالث لا هو الموصوف ولا غير الموصوف بل يلزم إثبات مالا يطلق عليه لفظ الغير لا ما ينفي عنه المغايرة

ومقصود عبد العزيز أن القدرة صفة لله ليست هي الفعل الذي كان عن القدرة فإنه يقول لم يزل الله قادرا ولا قول لم يزل فاعلا

فعارضه المريسي بأن هذا يلزمك أيضا فيلزمك أن تقول لم يزل يفعل ويخلق وإذا قلت ذلك فقد ثبت أن المخلوق لم يزل مع الله

فقال له عبد العزيز ليس لك أن تحكم على وتلزمني ما لا يلزمني وتحكي عني ما لم اقل وذلك لأن عبد العزيز لم يقل في هذا قولا يحكى

". (٢)

"

وسميت صفته اللازمة له جزءا وغيرا وسميت استلزامه إياها افتقارا فقولك بعد هذا كل مفتقر إلى غيره ممكن لذاته معناه أن كل مستلزم لصفة لازمة لا يكون موجودا بنفسه بل بشيء مباين له ومعلوم أن هذا باطل وذلك لأن المعلوم أن ما كانت ذاته تقبل الوجود والعدم فلا يكون موجودا بنفسه بل لا بد له من واجب بنفسه يبدعه وهذا حق فهو مفتقر إلى شيء مباين له يبدعه وهذا هو الغير الذي يفتقر إليه الممكن وكل ما افتقر إلى شيء مباين له لم يكن موجودا بنفسه قطعا أما إذا أريد بالغير الصفة اللازمة وأريد بالافتقار التلازم فمن أين يقال إن كل ما استلزم صفة لازمة له لا يكون موجودا بنفسه بل يفتقر إلى مبدع مباين له

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢/٢٠٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٢/٢٧١

وقد ذكرنا مثل هذا في غير موضع وبينا أن لفظ الجزء والغير والافتقار والتركيب **ألفاظ مجملة** موهوا بها على الناس فإذا فسر مرادهم بها ظهر فساده وليس هذا المقام مقام بسط هذا

ونحن هذا البرهان عندنا صحيح وهو أن كل ما سوى الله ممكن وكل ممكن فهو مفتقر إلى المؤثر لأن المؤثر لا يؤثر إلا في حال حدوثه لكن يقرر ذلك بمقدمات لم يذكرها الرازي هنا كما بسط في موضع آخر

وأما الجواب عن المعارضة بكون الرب عالما قادرا فجوابه أن

". (١)

"

وهو بعد هذا قد أورد انه لا يلزم من كون الأفراد ممكنة كون الجملة ممكنة وأجاب عن ذلك بأن هذا ساقط وهذا السؤال والجواب كاف عن ذلك التطويل بزيادة قسم لا يحتاج اليه لكن هذا القسم وان لم يحتج اليه فإنه لم يضره بخلاف ما ذكره من زيادة تعاقب العلل فإنه زيادة أفسد بها دليله مع استغناء الدليل عنها

وذلك يظهر بالوجه الثاني وهو أنه قال لو كانت العلل والمعلولات متعاقبة فكل واحد منها حادث لا محالة فيلزم ان تكون الأولى حادثة او تكون كلها حادثة مسبوقة بالعدم وهذا قد استدل به طائفة من أهل الكلام على امتناع حوادث لا تتناهى

وقد تقدم الاعتراض عليه وبين الفرق بين ما هو حادث بالنوع وحادث بالشخص وان ما كان لم تزل آحاده متعاقبة كان كل منها بمنزلة الآخر وكل منها مسبوق بالعدم وليس النوع مسبوقا بالعدم

وقول القائل الازلي لا يكون مسبوقا بالعدم **لفظ مجمل**

فإن أراد به ان الواحد الذي هو بعينه أزلي لا يكون مسبوقا

". (٢)

"

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٧/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١٩٣/٣

وتغيير المنكر تبديل صفته حتى يزول المنكر بحسب الإمكان وإن لم يكن إلا بتغير الإنسان في نفسه غضبا لله

ولهذا لم يطلق على الصفة الملازمة للموصوف أنها مغايرة له لأنه لا يمكن أن يستحيل عنها ولا يزايل

والغير والتغير من مادة واحدة فإذا تغير الشيء صار الثاني غير ما كان فما لم يزل على صفة واحدة لم يتغير ولا تكون صفاته مغايرة له

والناس إذا قيل لهم التغير على الله ممتنع فهموا من ذلك الإستحالة والفساد مثل إنقلاب صفات الكمال إلى صفات نقص أو تفرق الذات ونحو ذلك مما يجب تنزيه الله عنه

وأما كونه سبحانه يتصرف بقدرته فيخلق ويستوى ويفعل ما يشاء بنفسه ويتكلم إذا شاء ونحو هذا فهذا لا يسمونه تغيرا

ولكن حجج النفاة مبناها على **ألفاظ مجملة** موهمة كما قال الإمام أحمد يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويلبسون على جهال الناس بما يشبهون عليهم حتى يتوهم الجاهل انهم يعظمون الله وهم إنما يقودون قولهم إلى فرية على الله

ومن أعجب الأشياء احتجاجهم بقصة إبراهيم الخليل وهم مع افترائهم فيها على التفسير واللغة إنما هي حجة عليهم لا لهم كما قال

". (١)

"أحدهما أنه يلزم منه التركيب في ذات الله وقد أبطلناه في إبطال لقول بالتجسيم

قلت ولقائل أن يقول قول القائل إما أن يتجزأ ويلزم منه التركيب **لفظ مجمل** كما قد عرف غير مرة فإن هذا يفهم منه إما جواز الافتراق عليه او أنه كان مفترقا فاجتمع أو ركبه مركب ونحو هذه المعاني التي لا يقولونها

فإن أراد المريد بقوله إما أن يقال بتجزى ذات الباري تعالى هذا المعنى فهم لا يقولون بتجزئة ولكن لا يلزم من رفع هذا امتناع كون الذات واسعة تسع هذا وهذا وهذا وأن كل واحد يقوم حيث لا يقوم الآخر وهذا هو الذي عناه بلفظ التجزي والتركيب

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٧٥/٤

وقوله إنه أبطل هذا في إبطال القول التجسيم فهو يقولون ليس فيما ذكرته في نفي التجسيم حجة على نفي قولهم وذلك أنه قال و المعتمد في نفي التجسيم أن يقال لو كان

". (١)

"جوهرا ولا تسمي كل مشار إليه جسما فلا تسمي الهواء جسما

وفي اصطلاحكم سميتم هذا جسما كما سميتم في اصطلاحكم باسم الذات كل موصوف أو كل قائم بنفسه أو كل شيء فلستم متوقفين في الاستعمال لا على حد اللغة العربية ولا على إذن الشارع لا في النفي ولا في الإثبات

فإن لم يكن لك حجة على منازعك إلا هذا كان خاصما لك وكان حكمه فيما تنازعتما فيه كحكمكما فيم ااتفقتما عليه أو انفردت به دونه من هذا الباب

وأيضا فحكايتك عن الفلاسفة أنهم يسمونه جوهرا والجوهر عندهم الموجود لا في موضوع إنما قاله ابن سينا ومن تبعه

وأما آرسطو وأتباعه وغيرهم من الفلاسفة فسيمونه جوهرا فالوجود كله ينقسم عندهم إلى جوهر وعرض والمبدأ الأول داخل عندهم في مقولة الجوهر

والأظهر أن النصارى إنما اخذوا تسميته جوهرا عن الفلاسفة فإنهم ركبوا قولا من دين المسيح ودين المشركين الصابئين

وأما النزاع المعنوي فيقال قول القائل إنه جوهر كالجواهر أو جسم كالأجسام **لفظ مجمل** فإنه قد يراد به أنه مماثل لكل جوهر وكل

". (٢)

"

ونقول رابعا الحركة الاختيارية للشيء كمال له كالحياة ونحوها فإذا قدرنا ذاتين إحداهما تتحرك باختيارها والأخرى تتحرك أصلا كانت الأولى أكمل

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٤/١٣٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٤/١٤٢

ويقول الخصم رابعا قوله لم لا يجوز أن يكون متحركا قولك الحركة حادثة

قلت حادثة النوع أو الشخص الأول ممنوع والثاني مسلم

وقولك ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث إن أريد به ما لا يخلو عن نوعها فممنوع والثاني لا يضر وأنت لم تذكر حجة على حدوث نوع الحركة إلا حجة واحدة وهو قولك الحادث لا يكون أزليا وهي ضعيفة كما عرف

إذا لفظ الحادث يراد به النوع ويراد به الشخص **فاللفظ مجمل** كما أن قول القائل الفاني لا يكون باقيا **لفظ مجمل** فإن أراد به أن القائم بنفسه لا يكون باقيا فهو حق وإن أراد به ما كان فاني الأعيان لا يكون نوعه باقيا فهو باطل فإن نعيم الجنة دائم باق مع أن كل أكل وشرب ونكاح وغير ذلك من الحركات تفنى شيئا بعد شيء وإن كان نوعه لا يفنى

وأما قوله في الوجه الثاني إن اختصاصه بحيزه إما أن يكون لذاته أو لمخصص من خارج

". (١)

"الآخر يكون ممتنعا ولم قلتم إن ثبوت معنيين أو شيئين واجبين متلازمين يكون ممتنعا

وهذا كما تقوله المعتزله إنكم إذا أثبتم الصفات قلتم بتعدد القديم

فيقال لهم إن قلتم أن ذلك يتضمن تعدد آلهة قديمة خالقة للمخلوقات فهذا التلازم باطل

وإن قلتم يستلزم تعدد صفات قديمة للإله القديم

فلم قلتم إن هذا محال

فعامة ما يلبس به هؤلاء النفاة **ألفاظ مجملة** متشابهة إذا فسرت معانيها وفصل بين ما هو حق منها وبين ما هو باطل زالت الشبهة وتبين أن الحق الذي لا محيد عنه هو قول أهل الإثبات للمعاني والصفات

الوجه الخامس أن يقال قولك إن المركب مفتقر إلى كل واحد من تلك الأجزاء ضرورة استحالة وجود المركب دون أجزائه ليس في ما يدل على افتقار المركب إلى أجزائه فإن كونه يستحيل

". (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٤/١٦٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٤/٢٢٧

"ليس في أحدهما شئ مما في الآخر وإن أراد بقوله أو اختلافهما من كل وجه أنهما لا يشتبهان في شئ ما ولا يشتركان في شئ ما فليس في الوجود شيئان إلا بينهما اشتراك في شئ وتشابه في شئ ما ولو أنه مسمى الوجود وإن أراد امتياز أحدهما عن الآخر فكل منهما ممتاز عن الآخر من (كل) وجه وإن كانا مشتركين في أشياء بمعنى اشتباههما لا بمعنى أن في الخارج شيئا بعينه اشتركا فيه كما يشترك الشركاء في العقار

وإذا عرف أن هذه **الألفاظ مجملة** فنقول هما مشتبهان مشتركان في وجوب الوجود كما أن كل متفقين في اسم متواطئ بالمعنى العام سواء كان متماثلا وهو التواطؤ الخاص أو مشككا وهو المقابل للتواطؤ الخاص كالموجودين والحيوانين والإنسانين والسوادين اشتركا في مسمى اللفظ الشامل لهما مع أن كلا منهما متميز في الخارج عن الآخر من كل وجه فهما لم يشتركا في أمر يختص بأحدهما بل وجود هذا يخصه ووجود هذا يخصه وإنما اشتركا في مطلق الوجود

". (١)

"فإن قلت إن نفس الذات هو نفس أن يعلم ويقدر فهذه مكابرة للضرورة فإن العلم ليس هو نفس العالم ولا القدرة نفس القادر وهذا أيضا متفق عليه بين المعتزلة وأهل الإثبات

وأيضا فيكون حقيقة قولك إن الذات متميزة تميزا تجب معه الذات وأنت لو قلت الذات أوجبت الذات لم يصح فكيف إذا كان تميزها هو الموجب لها وإن قلت ليس هذا هو هذا فهذا قول الصفاتية والعلم الذي يثبتونه هو قولك أن تعلم فإن أن والفعل هو بتأويل المصدر فقول القائل علم علما وله علم كقوله هو موصوف بأن يعلم وإذا قالوا عالم بالعلم لا بذاته لم يرد جمهورهم بذلك أن العلم هو أوجب صفة غيرالعلم وهو كونه عالما بل نفس علمه هو كونه عالما فيقولون عالم بصفة له هي العلم لا بذات مجردة عن العلم ومعلوم أن ذاته هي الموجبة لكونه عالما فلا ينازعون في أنه عالم بالذات بمعنى أن ذاته أوجبت كونه عالما وأنه [نفسه مستغن عما يجعله عالما وليس هناك شيء غيره جعله عالما

وأما قولك ولا يحتاج إلى معنى به يقدر وإلى معنى به يعلم فهذا **لفظ مجمل** فإن هذا إنما يصلح أن يكون حجة على مثبتة الأحوال الذين يقولون هناك معنى هو العلم أوجب كونه عالما فقولك هذا كقول

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢٥٤/٤

القائل لا يحتاج إلى كونه عالما قادرا ولا يحتاج إلى أن يعلم ويقدر وأنتم تسلمون لهم أنه لابد أن يعلم ويقدر وهذا هو عندهم العلم والقدرة فقول القائل بعد هذا يحتاج إلى هذا أو لا يحتاج

". (١)

"النفي في غاية الفساد والتناقض فهم يتناقضون لا محالة في نفس المذهب أو في حجته ونقلهم عن منازعيهم فيه من التحريف والمجازفة والشناعة بغير حق ما يتبين لمن تأمله مثل تشنيعهم على أهل الإثبات بأنكم تقولون بتعدد القديم والقديم **لفظ مجمل** يوهمون به بعض الناس أنهم يقولون بتعدد الآلهة لا سيما مع قول أكثر شيوخهم كالجبائي ومن قبله إن أخص وصف الرب هو القدم وإن الاشتراك فيه يوجب التماثل فلو شاركت الصفة الموصوف في القدم لكانت مثله وهذا وإن كان في غاية الفساد فإن خصائص الرب التي لا يوصف بها غيره كثيرة مثل كونه رب العالمين وأنه بكل شيء عليم وعلى كل شيء قدير وأنه الحي القيوم القائم بنفسه القديم الواجب الوجود المقيم لكل ما سواه ونحو ذلك من الخصائص التي لا تشركه فيها صفة ولا غيرها

فيقال القدم الذي هو من خصائصه هو قدم القائم بنفسه وكذلك وجوبه الذي هو وجوب وجود القائم بنفسه ونحو ذلك

وأما الصفات التي لا تقوم إلا به فإن قيل بقدمها أو وجوبها فلا ريب أنها ليست قائمة بنفسها بل لا تقوم إلا بالموصوف وحقيقة الأمر أن القديم الواجب بنفسه هو الذات المستلزمة لصفات الكمال وأما ذات مجردة عن هذه الصفات أو صفات مجردة عنها فلا وجود لها فضلا عن أن تكون واجبة بنفسها أو قديمة فقولهم مع فساده

". (٢)

"الناس فيها دقيقها وجليلها كما قال الشعبي ما ابتدع أحد بدعة إلا وفي كتاب الله بيانها وقال مسروق ما نسأل أصحاب محمد عن شيء إلا وعلمه في القرآن ولكن علمنا قصر عنه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٤١/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٤٦/٥

ولما كان لفظ المتحيز فيه إجمال وإبهام امتنع طوائف من أهل الإثبات عن إطلاق القول بنفيه أو إثباته ولا ريب أنه لا يوجد عن أحد من السلف والأئمة لا إثباته ولا نفيه كما لا يوجد مثل ذلك في لفظ الجسم و الجوهر ونحوهما

وذلك لأنها **ألفاظ مجملة** يراد بها حق وباطل وعامة من أطلقها في النفي أو الإثبات أراد بها ما هو باطل لا سيما النفاة فإن نفاة الصفات كلهم ينفون الجسم والجوهر والمتحيز ونحو ذلك ويدخلون في نفي ذلك نفي صفات الله وحقائق أسمائه ومباينته لمخلوقاته بل إذا حقق الأمر عليهم وجد نفيهم متضمنا لحقيقة نفي ذاته إذ يعود الأمر إلى وجود مطلق لا حقيقة له إلا في الذهن والخيال أو ذات مجردة لا توجد إلا في الذهن والخيال أو إلى الجمع بين المتناقضين بإثبات صفات ونفي لوازمها

". (١)

"

فعامة من يطلق ذلك إما متناقض في نفيه وإثباته يثبت الشيء بعبارة وينفيه بأخرى أو يثبته وينفي نظيره أو ينفيه مفصلا ويثبته مجملا أو بالعكس أو يتكلم في النفي والإثبات بعبارات لا يحصل مضمونها ولا يحقق معناها

وهذا كثير في الكبار فضلا عن الصغار وكثير منهم لا يفهم مراد أكابرهم بهذه العبارات وهم يعلمون أن عامتهم لا يفهمون مرادهم وإنما يظنونه تعظيما وتسبيحا من حيث الجملة والواجب على المسلمين أن يتلقوا الأقوال الثابتة عن الرسول بالتصديق والقبول مطلقا في النفي والإثبات

وأما الألفاظ التي تنازع فيها أهل الكلام فلا تتلقى بتصديق ولا تكذيب حتى يعرف مراد المتكلم بها فإن وافق ما قاله الرسول كان من القول المقبول وإلا كان من المردود ولا يكون ما وافق قول الرسول مخالفا للعقل الصريح أبدا كما لا يكون ما خالف قوله مؤيدا ببرهان العقل أبدا كما قد بين ذلك في غير هذا الموضع

وكذلك لفظ الجهة **لفظ مجمل** فإن الناطقين به من أهل الكلام والفلسفة قد يريدون بلفظ الجهة أمرا وجوديا إما جسما وإما عرضا في جسم

وقد يريدون بلفظ الجهة ما يكون معدوما كما وراء الموجودات

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٥/٥٧

". (١)

"النفاة فجميعها مبناها على **ألفاظ مجملة** متشابهة ومعان مشتابهة ولهذا متى وقع الاستفسار والتفصيل لمجمل كلامهم ووقع البيان والتفصيل لمشتبه معانيهم تبين لكل عاقل فاهم أن النفاة جمعوا بين المختلفات وفرقوا بين المتماثلات وسووا بين الشيئين اللذين هما في غاية التباين لاشتراكهما في بعض الصفات

ولهذا كان مآل أمرهم إلى أن جلعوا الوجود واحدا فجعلوا وجود الخالق رب العالمين الذي لا يماثله شيء من الموجودات بوجه من الوجوه ومباينته لكل موجود أعظم من مباينة كل موجود لكل موجود ، هو وجود أحقر المخلوقات وأصغر المخلوقات أو مماثلا له لاتفاقهما في مسمى الوجود أو مسمى الذات أو الحقيقة وصار أئمتهم النظار في هذه المسألة التي هي أول ما ينبغي لذى النظر أن يعرفه في حيرة عظيمة فهذا يقول الوجود واحد لاشتراك الموجودات في مسمى الوجود ولا يميز بين الواحد بالعين والواحد بالنوع أو الجنس اللغوي

وهذا يقول وجوده وجود مطلق إما بشرط الإطلاق وإما مطلقا لا بشرط وإما بشرط سلب جميع الأمور الثبوتية عنه وهذا يمتنع ثبوته في الموجودات وإنما يكون مثل هذا فيما تقدره الأذهان لا فيما يوجد في الأعيان

وغاية من يجعل ذلك ثابتا في الخارج أن يجعل وجود الخالق هو وجود المخلوقات أو جزءا منها فيجعل افتقاره إلى المخلوقات كافتقار المخلوقات إليه كما يقوله من يفرق بين الوجود والثبوت

". (٢)

"أكمل من الجماد الذي لا يمكن اتصافه لا بهذا ولا بهذا والجسم الجماد خير من العدم الذي يكون لا مباينا لغيره ولا مداخلا له ولا قديما ولا محدثا ولا واجبا ولا ممكنا فأنت وصفته بما لا يوصف به إلا ما هو أنقص من كل ناقص

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٥/٥٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٥/٣١٣

الوجه الثاني أن يقال قولك فهذه م صفات الأجسام **لفظ مجمل** فإن عنيت أن هذه الصفات لا يوصف بها إلا من هو من جنس المخوقات وإذا وصفنا الرب بها لزم أن يكون من جنس الموجودات مماثلا لها كان هذا باطلا فإنك لا تعلم أن هذه لا يوصف بها إلا مخلوق فإن هذا أول المسألة فلو قدرت أن تبين أن هذه لا يوصف بها إلا مخلوق لم تحتج إلى هذا الكلام ويقال لك لا سبيل لك إلى هذا النفي ولا دليل عليه

وإن قلت إن هذه الصفات توصف بها المخلوقات وتوصف بها الأجسام

قيل لك نعم وليس في كون الأجسام المخلوقة توصف بها ما يمنع اتصاف الرب بما هو اللائق به من هذا النوع كاسم الموجود والثابت والحق والقائم بنفسه ونحو ذلك فإن هذه الأمور كلها توصف بها الأجسام المخلوقة فإن طرد قياسه لزم الإلحاد المحض والقرمطة وأن يرفع النقيضين جميعا فيقول لا موجود ولا معدوم ولا ثابت ولا منتف ولا حق ولا باطل ولا قائم بنفسه ولا بغيره وهذا لازم قول من نفى هذه الصفات وحينئذ فيلزمه الجمع بين النقيضين أو رفع

". (١)

"جاز عليها المواطأة على الكذب جاز عليها ذلك ويجوز أيضا أن يشبته عليها الحق بالباطل حتى تجحد ما هو حق في نفسه لاشتباهه عليها وإن كان معلوما بالضرورة عند غيرها فإنه إذ جاز تعمد الكذب عليهم فجواز الخطأ عليهم أولى

ومعلوم أن الحس قد يغلط والعقل قد يغلط فيجوز على الطائفة المعينة غلط حسهم أوعقلهم وإذا كانت المعاني دقيقة وفيها **ألفاظ مجملة** وقد ألقى بعضهم إلى بعض أن هذه القول باطل وكفر أمكن أن لا يتصوروه على وجهه وإن كان غيرهم يتصوره لسلامته من الهوى ومن الاعتقاد المانع من ذلك

وأما قوله في الوجه السادس إن العقل يدرك ماهيات كمراتب الأعداد مع أنه لا يمكنه أن يحكم على كل واحدة منها بأن موضعها كذا أو مقدارها كذا

فجوابه من وجوه

أحدها ما أجاب به بعض أصحابهم حيث قال هذا لا يرد عليهم لأن الأعداد أمور ذهنية والكلام في أمور خارجية

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٢٩/٦

الوجه الثاني أن يقال العدد مع المعدود والتقدير مع المقدر

". (١)

"جزئه الذي هو غيره وكون المفتقر إلى الغير ممكنا بالذات

ومعلوم أن هذه الحجة قد تبين فسادها بطريق البسط في مواضع متعددة وبين أن مبناها على **ألفاظ مجملة** مشتبهة وهي أصل توحيد الفلاسفة وقد بين نظار المسلمين فسادها كما بين ذلك أبو حامد الغزالي وغيره

والرازي أجاب الفلاسفة عن حجة التركيب في مسألة الصفات فقال في نهاية العقول قوله يلزم من إثبات الصفات وقوع الكثرة في الحقيقة الإلهية فتكون تلك الحقيقة ممكنة قلنا إن عنيتم به احتياج تلك الحقيقة إلى سبب خارجي فلا يلزم لاحتمال استناد تلك الصفات إلى الذات الواجبة لذاتها وإن عنيتم به توقف الصفات في ثبوتها على تلك الذات المخصوصة فذلك مما يلتزمه فأين المحال وأيضا فعندكم الإضافات صفات وجودية في الخارج فيلزمكم ما ألزمتمونا في الصفات في الصور المرتسمة في ذاته من المعقولات

وقال أيضا مما يحقق فساد قول الفلاسفة أنهم قالوا إن الله

". (٢)

"وجودي وأمر عدمي وقد يعني بالمكان أمر وجودي وبالجيز أمر عدمي ومعلوم أن هؤلاء المثبتين للعلو يقولون إنه فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه وإذا قالوا أنه بائن من جميع المخلوقات فكل ما يقدر موجودا من الأمكنة والأحياز فهو من جملة الموجودات فإذا كان بائنا عنها لم يكن داخلا فيها فلا يكون داخلا في شيء من الأمكنة والأحياز الوجودية على هذا التقدير ولا يلزم قدم شيء من ذلك على هذا التقدير

وإذا قالوا إنه فوق العرش لم يقولوا إن العرش كان موجودا معه في الأزل بل العرش خلق بعد أن لم يكن وليس هوداخلا في العرش ولا هو مفتقر إلى العرش بل هو الحامل بقوته للعرش ولحملة العرش فكيف

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢٨٦/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٢٩٥/٦

يلزم على هذا أن يكون معه في الأزل بل كيف يلزم على هذا أن يكون داخلا في العرش أو مفتقرا إليه وإنما يلزم ما ذكره من لا بد له من شيء مخلوق يحتوي عليه وهذا ليس قول من يقول إنه بائن عن جميع المخلوقات

الوجه الخامس أن يقال قوله الباري عند الخصم يمتنع كونه لا في حيز **لفظ مجمل** فإن قال إنه مفتقر عنده إلى حيز وجودي فهذا لم يقله الخصم وولا يعرف أحدا قاله وإن قاله من لا يعرف لم يلتفت إليه ولا ريب عند المسلمين أن الله تعالى غني عن كل ما سواه فكيف يقال إنه مفتقر إلى حيز عدمي فالعدم ليس بشيء حتى يقال إن الرب مفتقرا إليه أو ليس بمفتقر إليه

(١) ".

"

وإذا فسر الحيز بأمر عدمي لم يجز أن يقال إن العدم الذي ليس بشيء أحق بالإلهية من الموجود القائم بنفسه فعلم أن هذه الحجة مغلطة محضة وأن لفظ الحيز **لفظ مجمل**

وهؤلاء يريدون بالحيز تارة ما هو موجود ويريدون به تارة ما هو معدوم وكذلك لفظ المكان لكن الغالب عليهم أنهم يريدون بالحيز ما هو معدوم وبالمكان ما هو موجود ولهذا يقولون العالم في حيز وليس في مكان

وإذا كان كذلك فمن أثبت متحيزا في حيز عدمي لم يجعل هناك موجودا غيره سواء كان ذلك واجبا أو ممكنا وإذا كان كذلك لم يجب أن يكون هناك ما يجب أن يكون موجودا معه فضلا عن أن يكون هو مفتقرا إليه

الوجه السادس أن يقال هذه الجحة مبنية على أن كل مشار إليه مركب وأن ذلك ممتنع في الواجب فإن أردت بالتركيب أن غيره ركبه أو أنه يقبل التفريق ونحو ذلك لم تسلم الأولى

وإن عينت بالتركيب إمكان الإشارة إلى بعضه دون بعض فللناس هنا جوابان

أحدهما قول من يقول هو فوق العالم وليس بمشار إليه أو هو مشار إليه وهو لا يتبعض فيشار إلى بعضه دون بعض لأن الإشارة إلى البعض دون البعض إنما تعقل فيما له أبعاض فإذا قدر مشار إليه لا يتبعض لم يمكن أن يقال هذا فيه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣١٥/٦

". (١)

"

وأما قوله إن الشرف الحاصل بسبب الجهة لها بالذات وللحاصل فيها بالعرض

فجوابه من وجوه

أحدها أن هذا إنما يمكن أن يقال إذا كانت الجهة أمرا وجوديا فأما إذا كانت أمرا عدميا والمراد بذلك أنه فوق العالم مباين له ليس معه هناك موجود غيره لم يكن هناك شيء موجود غيره يستحق العلو لا جهة ولا غيرها فضلا عن أن يستحق غيره العلو والشرف والذات

وهؤلاء يتكلمون بلفظ الجهة والحيز والمكان ويعنون بها تارة أمرا معدوما وتارة أمرا موجودا ولهذا كان أهل الإثبات من أهل الحديث والسلفية من جميع الطوائف منهم من يطلق لفظ الجهة ومنهم من لا يطلقه وهما قولان لأصحاب أحمد والشافعي ومالك وأبي حنيفة وغيرهم من أهل الحديث والرأي

وكذلك لفظ (المكان) منهم من يطلقه ومنهم من يمنع منه وأما لفظ المتحيز فمنهم من ينفيه وأكثرهم لا يطلقه ولا ينفيه لأن هذه **ألفاظ مجملة** تحتمل حقا وباطلا

وإذا كان كذلك فيقال قول القائل إن الله في جهة أو حيز أو مكان إن أراد به شيئا موجودا غير الله فذلك من جملة مخلوقاته ومصنوعاته فإذا قالوا إن الله فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه امتنع أن يكون محصورا أو محاطا بشيء موجود غيره سواء سمى مكانا أو جهة أو حيزا أو غير ذلك ويمتنع أيضا أن يكون محتاجا إلى

". (٢)

"

العاشر أن القرآن أثبت الوحدانية في الإلهية بقوله ﴿ وإلهكم إله واحد ﴾ سورة البقرة ٦٢ وقوله ﴿ وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد فإياي فارهبون ﴾ سورة النحل ٥١ وقوله حكاية عن المشركين ﴿ أجعل الآلهة إلها واحدا إن هذا لشيء عجاب ﴾ سورة ص ٥ وأمثال ذلك

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣١٦/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١٥/٧

وأما كون القديم واحدا أو الواجب واحدا فهذا إنما يعرف عن الجهمية من المتكلمين والفلاسفة فإنهم قالوا القديم واحد وهو **لفظ مجمل** يراد به أن الإله القديم واحد وهذا حق ويراد به أن مسمى القديم واحد ثم قالوا لو أثبتنا له الصفات لكان القديم أكثر من واحد

وقالت جهمية الفلاسفة الواجب واحد وهو مجمل يراد به الإله الواجب بذاته وهذا حق ويراد به مسمى الواجب ثم قالوا لو أثبتنا له الصفات لتعدد الواجب

ومعلوم أن التوحيد الذي في القرآن هو الأول لا هذا وكذلك التوحيد الذي جاءت به السنة واتفق عليه الأئمة فتبين أن لفظ التوحيد والواحد والأحد في وضعهم واصطلاحهم غير التوحيد والواحد والأحد في القرآن والسنة والإجماع وفي اللغة التي جاء بها القرآن وحينئذ فلا يمكنهم الاستدلال بما جاء في كلام الله ورسله وفي

". (١)

"

فإن قيل إن معناه ما ليس بلازم للعلو مثل كونه مماثلا للمخلوقات منع الأولى

فإن قيل إن معناه لازم للعلو مثل كونه مشارا إليه منع الثانية

فهو يقول إنه فوق العالم قطعا كما علم ذلك بالعقل والسمع

فإذا قيل لو كان فوقه لكان جسما فالمراد بمعنى الجسم إما أن يكون لازما للعلو وإما أن لا يكون لازما فإن كان لازما لا محالة منعت المقدمة الثانية وهي انتفاء اللازم وإن لم يكن لازما منعت المقدمة الأولى وهي التلازم

وكل ما يقال في هذا المقام من **الألفاظ المجملة** مثل لفظ المتحيز والمركب ونحو ذلك يستفصل عن معناه كما يستفصل عن معنى لفظ الجسم فإذا تلخص محل النزاع في معنى معقول مثل كون المراد بذلك ما تقوم به الصفات أو ما يتميز منه شيء عن شيء ونحو ذلك من المعاني لم يسلم انتفاء ذلك بل نقول هذا لا بد من ثبوته بالعقل الصريح كما دل عليه النقل الصحيح

الجواب السابع أن يقال بل العقل الصريح موافق للسمع لا منازع له والعقل قد دل على أن الله تعالى فوق العالم وهذه طريقة حذاق أهل النظر من أهل الإثبات كما هو طريق السلف والأئمة يجعلون العلو من

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٢٢/٧

الصفات المعلومة بالعقل وهذه طريقة أبي محمد بن كلاب وأتباعه كأبي العباس القلانسي والحارث المحاسبي وأشباههما

". (١)

"وغيرها مما أثبته الرسول صلى الله عليه وسلم بل نجيبكم وأولئك جميعا ببيان أنه ليس معكم فيما تخالفون به النصوص لا عقل صريح ولا نقل صحيح بل ليس معكم في ذلك إلا الأكاذيب المموهة المزخرفة **بالألفاظ المجملة** الموهمة التي تلقاها بعضكم عن بعض تقليدا لأسلافكم فإذا فسر معناها وكشف عن مغزاها ظهر فسادها بصريح المعقول كما علم فسادها بصحيح المنقول وتبين أيضا أن حجة الرسول صلى الله عليه وسلم قائمة على من بلغه ما جاء به ليس لأحد أن يعارض شيئا من كلامه برأيه وهواه بل على كل أحد أن يكون معه كما قال تعالى ﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما ﴾ سورة النساء ٦٥

ونحن لا نسلم ما سلمتموه أنتم من المقدمات الفاسدة كما سلمتموه لمن عارض الكتاب من القرامطة والفلاسفة والمعتزلة وغيرهم بل نسد عليهم الطريق التي منها دخلوا على الإسلام ونمنعهم المقدمات التي جعلوها أصل علم الكلام الذي خالفوا به الكتاب والسنة وإجماع الأنام

". (٢)

"الذات ليس بسديد فإن كلام الصحابة في إثبات الصفات لله تعالى أكثر وأعظم من أن يمكن سطره هنا بل كلامهم في إثبات الصفات العينيه الخبرية التي تسميها نفاة الصفات تجسيما أكثر من أن يمكن سطره هنا وكلامهم وكلام التابعين صريح في أنهم لم يكونوا يثبتون ذاتا مجردة عن الصفات

وأما هذا اللفظ هل الصفات زائدة على الذات أم لا **فلفظ مجمل** فإن أراد به المريد أن هناك ذاتا قائمة بنفسها منفصلة عن الصفات الزائدة عليها فهذا لا يقوله أهل الإثبات ولا الصحابة وإن أراد به الصفات زائدة على الذات المجردة التي يعترف بها النفاة فهذا حق ولكن ليس في الخارج ذات مجردة فالسلف

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٧/١٣١

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٧/١٤٠

والأئمة لم يثبتوا ذاتا مجردة حتى يقولوا الصفات زائدة عليها بل الذات التي أثبتوها هي الذات الموصوفة بصفات الكمال الثابتة لها وهذا المعنى متواتر في كلام الصحابة

ففي الجملة المعاني الصحيحة الثابتة كان الصحابة أعرف الناس بها وإن كان التعبير عن تلك المعاني يختلف بحسب اختلاف الاصطلاحات والمعاني الباطلة قد لا تخطر ببال أحدهم وقد تخطر بباله فيدفعها أو يسمعها من غيره فيردها فإن ما يلقيه الشيطان

". (١)

"

ولهذا بين أبو حامد الغزالي وغيره من المسلمين بل وابن رشد وامثاله من الفلاسفة فساد ما ذكروه في هذا التوحيد وبطلان ما نفوه من هذه المعاني التي سموها تركيبا وأنه لا حجة لهم على ذلك أصلا إلا ما توهموه من مدلول لفظ واجب الوجود بالمعنى الذي تصوروه لا بالمعنى الذي قام عليه الدليل فكان مبنى حجتهم على **ألفاظ مجملة** إذا بينت ظهر فساد كلامهم

ولهذا احتاج ابن سينا في مسألة إثبات الصانع إلى توحيده فضلا عن إثبات افعاله قال وقال آخرون بل هذا الوجود المحسوس معلول ثم افترقوا فمنهم من زعم أن أصله وطينته غير معلولين لكن صنعته معلولة وهؤلاء قد جعلوا في الوجود واجبين وأنت خبير باستحالة ذلك ومنهم من جعل وجوب الوجود لشيئين أو لعدة اشياء وجعل غير ذلك من ذلك وهؤلاء في حكم الذين من قبلهم

فيقال له الذين جعلوا الوجود لشيئين أو عدة اشياء يدخل فيهم من جعل أصله وطينته غير معلومين فإن ما لم يكن معلولا كان واجبا لنفسه فهؤلاء جنس واحد حيث جعلوا واجب الوجود أكثر من

". (٢)

"والمجيء والنزول والمناداة والمناجاة وأمثال ذلك مما تنازع فيه الناس هل يقوم بالقديم ام لا

فجمهور اهل السنة والحديث المتبعون للسف والائمة من السلف والخلف مع كثير من طوائف الكلام وأكثر الفلاسفة يجوزون أن يقوم بالقديم ما يتعلق بمشيئته وقدرته من الأفعال وغير الأفعال فيقول

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٥٣/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٢٥١/٨

هؤلاء قول القائل أن القديم الحاصل على صفة لا يجوز خروجه عنها أن اراد به مواقع الإجماع مثل صفات الكمال اللازمة لذات الله أو نوع الصفات اللازم لذات الله تعالى فهذا لا نزاع فيه

وإن اراد به اعيان الحوادث فما الدليل على أن القديم إذا قام به حال من غير هذه الاحوال المعينة لم يجز خروجه عنها

واما استدلال المستدل بقوله لا يخلو أن يكون على ما هو عليه في ازله لنفسه أو لعلة إلى اخر الكلام

فيقال له ذلك الأمر الذي قام هو به هو معنى من المعاني فإن جعلت الموجب لذلك المعنى أمرا آخر على قول مثبتي الاحوال القائلين بأن كونه عالما ومتحركا معنى أوجبه العلم والحركة خوطبت على هذا الاصطلاح وقيل لك قام به ذلك لمعنى

قوله واذا كان لمعنى استحال أن يزول إلا عند عدم ذلك المعنى والقديم يستحيل عدمه

يقال له قول القائل القديم يستحيل عدمه **لفظ مجمل** أتريد

". (١)

"حادث بالضرورة

وأما ما لا يسبق جنس الحوادث وهو ما قدر انه لم يزل يقارنه حادث بعد حادث وهلم جرا كما انه يقارنه حادث بعد حادث وفان بعد فان في الابد فيقدر ليس متقدما على جنس الحوادث ولا متأخرا عن جنس الحوادث والفانيات فهذا محل نزاع نزاعهم فيه جمهور الناس من اهل الملل والفلاسفة القائلين بحدوث العالم وبقدمه

وقد رأيت في كتب كثير من المتكلمين من المعتزلة والاشعرية وغيرهم انهم اخذوا هذه المقدمة مسلمة وجعلوها ضرورية واشتبه عليهم ما لم يسبق عين الحادث بما لم يسبق نوع الحادث

والاول ظاهر معلوم لكل أحد

وما الثاني فليس كذلك فصاروا ينتهون في أصل اصول دينهم الذي زعموا انه ثابت بصريح المعقول وانهم به عرفوا وجود الخالق وصدق رسله وانه به يردون على من خالف الملة وبه خالفوا ما خالفوه من

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣٢٦/٨

نصوص الكتاب والسنة واقوال السلف والائمة واهل الحديث إلى هذه المقدمة وهي **لفظ مجمل** فيه عموم واطلاق أحد نوعيه بين

" .(١)
"

قلت قول القائل هذا متناه أو غير متناه **لفظ مجمل** يراد به ما لا يتناهى من أوله ولا من آخره فلا يمكن أن يزاد عليه وهذا هو مراد ابن رشد بما لا يتناهى من أوله فقط أو من آخره فقط كالحوادث الماضية إذا قيل لا تتناهى فإنه لا نهاية له من جهة الابتداء بمعنى أنه لا ابتداء لها ولكن إذا قدر أنها انقضت اليوم فقد تناهت من هذا الطرف

قال ابن رشد فخصماء هؤلاء المتكلمين لا يقولون إن قبل هذه الدورة المعينة دورات لا نهاية لها بالمعنى الأول أي ليس لها أول ولا آخر بل يعترفون أنه حينئذ يكون للدورات آخر وهذا عندهم هو الذي لا يتناهى بالمعنى الآخر وهو جائز عندهم

قال لأن من أصولهم أن ما لا نهاية له الجائز الوجود هو الذي يوجد أبدا شيء خارج عنه أعني أنه يمكن أن يزاد عليه دائما

قال فهم إنما يضعون أن قبل هذه الدورة المشار إليها دورة

" .(٢)
"

قال تعالى ﴿ إن هذا لرزقنا ما له من نفاد ﴾ سورة ص ٥٤ فأخبر عن الجنس أنه لا ينفد وأن كل واحد من أجزائه ينفد

ويقال للزمان والحركات في الأجسام إنها طويلة ممتدة ولا يقال للصغير من أجزائها إنه طويل ممتد فيكون الرب لم يزل متكلما إذا شاء أو لم يزل فاعلا لما يشاء هو بمعنى كونه لم يزل متكلما فعالا وبمعنى دوام كلامه وفعاله لا يستلزم أن كل واحد من الأفعال دائم لم يزل

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣٣٨/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٩٨/٩

فإن قلتم الحادث من حيث هو حادث يقتضي أنه مسبوق بغيره كما أن الممكن من حيث هو ممكن يقتضي الافتقار إلى غيره والمحدث من حيث هو محدث يقتضي الاحتياج إلى غيره فكما أن الممكنات مفردها ومجموعها يلزم أن تكون مفتقرة إلى الفاعل وكذلك المحدثات فكذلك الحوادث مفردها ومجموعها يقتضي أن تكون مسبوقة بالغير

وهذا من جنس قولهم الحركة من حيث هي تقتضي كونها مسبوقة بالغير لأن أجزاءها متعاقبة لا مجتمعة

قال لكم منازعوكم هذا **لفظ مجمل** مشتبه وعامة حججكم وحجج غيركم الباطلة مبناها على **ألفاظ مجملة** متشابهة مع إلغاء الفارق ويأخذون اللفظ المجمل المشتبه من غير تمييز لأحد معنييه عن الآخر فبالاشتراك والاشتباه في الألفاظ والمعاني ضل كثير من الناس

". (١)

"أهل الإلحاد ولكن قد تشتبه على كثير من النظار فينصرون ما يظنونه من أقوال الأنبياء بما يظنونه دليلا عقليا ويكون الأمر في الحقيقة بالعكس لا القول من أقوال الأنبياء بل قد يكون مناقضا لها ولا الدليل دليلا صحيحا في العقل بل فاسدا فيخطئون في العقل والسمع ويخالفونهما ظانين أنهم موافقون للعقل والسمع وآية ذلك مخالفتهم لصرائح نصوص الأنبياء وما فطر الله عليه العقلاء فمن خالف هذين كان مخالفا للشرع والعقل كما هو الواقع في كثير من نفاة الصفات والأفعال

والمقصود هنا أن المعترضين على ما ذكر في تناهي الحوادث يقولون لم يذكر على وجوب تناهيها دليلا فإن عمدته قوله ما انتفت عنه النهاية يستحيل أن ينصرم بالواحد على إثر الواحد فإذا تصرمت الحوادث أذن انقضاؤها بتناهيها

وهم يقولون لفظ الانتهاء **لفظ مجمل** أتريد به الانتهاء بمعنى أنه لا أول لها أو الانتهاء بمعنى انقضاء ما مضى

أما الانتهاء بالمعنى الثاني فإنهم لا ينازعون فيه بل يسلمون أن ما انتهى فقد انتهى لكن لا يسلمون أن الحوادث انتهت بل يقولون لم تزل ولا تزال فإن الانتهاء انقطاعها وانصرامها ونفادها وهي لم تنفد ولم تنقطع

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٥٢/٩

وإن قيل الماضي قد وجد بخلاف المستقبل

". (١)

"

قلت هذا كقولهم الحركة غير موجودة والصوت غير موجود والكلام غير موجود وهذا **لفظ مجمل** فإن أريد بالموجود ما تقترن أجزاؤه في زمن واحد فهذا غير موجود وأما إن أريد ما هو أعم من ذلك بحيث يدخل فيه ما يوجد شيئا بعد شيء فهذا كله موجود وهو من حيث هو موجود شيئا بعد شيء لا موجود على سبيل الاقتران

الثاني أنا بينا في باب تناهي الأجسام أن الشيء إذا كان متناهيا من جانب وغير متناه من جانب آخر فإذا انضم إلى الجانب المتناهي شيء حتى ازداد هذا الجانب فالزيادة إنما حصلت في الجانب المتناهي لا في الجانب الآخر فلا يلزم ان يصير الجانب الآخر متناهيا إلا أن يقال إنا نفرض في الذهن انطباق الجانب المتناهي من الزائد على الجانب المتناهي من الناقص فلا بد وأن يظهر التفاوت من الجانب الآخر

ولكن إذا سلمنا لهم صحة هذا التطبيق فإنه لا يصح تطبيق طرف الزائد على طرف الناقص إلا بوقوع فضلة عددية من الزائد ومع ذلك فمن المحتمل أن يمتد الزائد مع الناقص أبدا من غير أن ينقطع الناقص بل يبقى أبدا مع الزائد بتلك الفضلة العددية

الثالث معارضة ذلك بأمور أربعة أولها صحة حدوث

". (٢)

"

ومنها أن ما ذكره من المقدمة الأولى اللزومية مما ينازعهم فيه كثير من الناس

ومنها أن كون تلك اللوازم نقصا مما ينازع فيه كثير من الناس

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٩/١٨٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٩/٢٠١

ومنها أنه يستفصل عن الحدود المذكورة في المقدمتين فإنها **ألفاظ مجملة** وحينئذ فلا بد من منع الملزوم أو انتفاء اللازم فإما أن لا يسلم ما ذكروه عن الملزوم وإما أن لا يسلم ما ذكروه من انتفاء اللازم

ومنها بيان أن لوازم العلم كلها كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه

ومنها أن ما ذكره مبني على وجوب ثبوت الكمال للرب تعالى وتنزيهه عن النقص وهذا حق كما قررناه في غير موضع وبينا أن الكمال الممكن وجوده الذي لا نقص فيه بوجه يجب إثباته لله تعالى وأن العلم من أعظم الكمالات الذي لا نقص فيه بوجه وقد وجد العلم في الوجود فثبوته له أولى من ثبوته لغيره وأن العلم من حيث هو علم لا يستلزم نقصا أصلا ولكن النفوس الظالمة إذا علمت بعض الأشياء فقد تستعين بالعلم على الظلم والنفوس الجاهلة به إذا عرفت بعض الحقائق فقد يضرها معرفة تلك الحقائق فيحصل الضرر لما في النفوس من الشر

أما المقدس المنزه عن كل عيب فعلمه من تمام كماله وهو مما يحمد به ويثنى به عليه لا يستلزم الذم والنقص بوجه من الوجوه فكيف إذا علم وجود العالم وامتناع وجوده بدون العلم وامتناع كونه فاعلا لشيء إلا مع علمه به إلى غير ذلك من الدلائل البرهانية المثبتة لوجوب كونه تعالى عليما بكل شيء

". (١)

"

الوجه العاشر أن يقال قوله فإذا حصلت تلك الصورة بوجه آخر غير الحلول فيك حصل التعقل من غير حلول فيك ومعلوم أن حصول الشيء لفاعله في كونه حصولا لغيره ليس دون حصول الشيء لقابله

فيقال حصول الشيء لغيره بدون حلول فيه **لفظ مجمل** قد يراد به حصوله في ملكه وقد يراد به حصوله عنده وفي يده وقد يراد به حصوله لينتفع به بوجه معاونا له ومشاركا

فإنه يقال لك هذا المال وهذه الدار وهذا المملوك ويقال حصل لك هذا لتستعيره أو تستأجره وقد يقال حصلت لك هذه المرأة لتتزوجها وهذا الرفيق أو الشريك لترافقه وتشاركه وحصل لك هذا المعلم لتتعلم منه وحصل لك هذا العدو في يديك وقبضتك وأمثال ذلك

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٩/٤١٤

ومعلوم أنه ليس في هذه الأنواع من الحصول ما يوجب أن يكون هذا الحصول موجبا للعلم بدون شعور يقوم بالعالم بل إن لم يقم بالحي شعور قائم بنفسه بما حصل له وإلا لم يكن شاعرا بها والشعور أول درجات العلم والعقل فمن لم يكن شاعرا بالشيء كيف يكون عالما به وعاقلا له

". (١)

"ص -٥٠٤- وسئل شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله

عما يقع في كلام كثير من الفقهاء من قولهم : هذا خلاف القياس لما ثبت بالنص أو قول الصحابة أو بعضهم وربما كان حكما مجمعا عليه فمن ذلك قولهم : تطهير الماء إذا وقع فيه نجاسة خلاف القياس بل وتطهير النجاسة على خلاف القياس والتوضؤ من لحوم الإبل على خلاف القياس والفطر بالحجامة على خلاف القياس والسلم على خلاف القياس والإجارة والحوالة والكتابة والمضاربة والمزارعة والمساقاة والقرض وصحة صوم المفطر ناسيا والمضي في الحج الفاسد كل ذلك على خلاف القياس وغير ذلك من الأحكام : فهل هذا القول صواب أم لا ؟ وهل يعارض القياس الصحيح النص أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . أصل هذا أن تعلم أن لفظ القياس **لفظ مجمل** يدخل فيه القياس الصحيح والقياس الفاسد . فالقياس الصحيح هو الذي وردت به الشريعة وهو الجمع بين." (٢)

"ص -٥٠٣- كتاب الوصايا

سئل رحمه الله تعالى عمن قال : يدفع هذا المال إلى يتامى فلان في مرض موته، ولم يعرف أهذا إقرار ؟ أو وصية ؟

فأجاب :

إن كان هناك قرينة تبين مراده هل هو إقرار أو وصية عمل بها، وإن لم يعرف : فما كان محكوما له به لم يزل عن ملكه **بلفظ مجمل**، بل يجعل وصية . .

وسئل عن مودع مرض مودعه فقال له : أما يعرف ابنك بهذه الوديعة ؟ فقال : فلان الأسير يجيء ما يقدر

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٠/٦٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢/

على شيء يعود عليه؛ وقصد بذلك أن يكون موصدا له، ولم يزد على ذلك، فإذا خرج من الثلث هل يجوز أن يصرفه في مصالح ذلك الأسير ؟." (١)

"ص -١٦٢- ما ابتدع أحد بدعة إلا نزعت حلاوة الحديث من قلبه .

ثم إن قوله الذي يعارض به النصوص لا بد أن يلبس فيه حقا بباطل بحسب ما يقول من **الألفاظ المجملة** المتشابهة، ولهذا قال الإمام أحمد في أول ما كتبه في الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله مما كتبه في حبسه – وقد ذكره الخلال في [كتاب السنة] والقاضي أبو يعلى، وأبو الفضل التميمي، وأبو الوفاء ابن عقيل، وغير واحد من أصحاب أحمد ولم ينفه أحد منهم عنه والحمد لله .

والمقصود قوله : – يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم . فإن كانوا في مقام دعوة الناس إلى قولهم والتزامهم به أمكن أن يقال لهم : لا يجب على أحد أن يجيب داعيا إلا إلى ما دعا إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فما لم يثبت أن الرسول دعا الخلق إليه لم يكن على الناس إجابة من دعا إليه ولا له دعوة الناس إلى ذلك ولو قدر أن ذلك المعنى حق، وهذه الطريق تكون أصلح إذا لبس ملبس منهم على ولاة الأمور وأدخلوه في بدعهم . كما فعلت الجهمية بمن لبسوا عليه من الخلفاء حتى أدخلوه في بدعهم من القول بخلق القرآن وغير ذلك فكان من أحسن مناظرتهم أن يقال : ائتونا بكتاب أو سنة حتى نجيبكم إلى ذلك وإلا فلسنا نجيبكم إلى ما لم يدل عليه الكتاب والسنة .." (٢)

"ص -٤٩٩- وأما لفظ [دبر الصلاة] ، فقد يراد به آخر جزء منه، وقد يراد به ما يلي آخر جزء منه . كما في دبر الإنسان، فإنه آخر جزء منه، ومثله لفظ [العقب] قد يراد به الجزء المؤخر من الشيء، كعقب الإنسان، وقد يراد به ما يلي ذلك . فالدعاء المذكور في دبر الصلاة إما أن يراد به آخر جزء منها ليوافق بقية الأحاديث، أو يراد به ما يلي آخرها، ويكون ذلك ما بعد التشهد كما سمي ذلك قضاء للصلاة وفراغا منها حيث لم يبق إلا السلام المنافي للصلاة، بحيث لو فعله عمدا في الصلاة بطلت صلاته، ولا تبطل سائر الأذكار المشروعة في الصلاة، أو يكون مطلقا أو مجملا . وبكل حال، فلا يجوز أن يخص به ما بعد السلام؛ لأن عامة الأدعية المأثورة كانت قبل ذلك، ولا يجوز أن يشرع سنة **بلفظ مجمل** يخالف السنة المتواترة بالألفاظ الصريحة .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥/

والناس لهم في هذه فيما بعد السلام ثلاثة أحوال :
منهم من لا يرى قعود الإمام مستقبل المأموم لا بذكر ولا دعاء ولا غير ذلك، وحجتهم ما يروي عن السلف أنهم كانوا يكرهون للإمام أن يستديم استقبال القبلة بعد السلام، فظنوا أن ذلك يوجب قيامه من مكانه، ولم يعلموا أن انصرافه مستقبل المأمومين بوجهه كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل يحصل هذا المقصود، ." (١)

"ص -٥٠٠- وهذا يفعله من يفعله من أصحاب مالك .

ومنهم من يرى دعاء الإمام والمأموم بعد السلام، ثم منهم من يرى ذلك في الصلوات الخمس، ومنهم من يراه في صلاة الفجر والعصر، كما ذكر ذلك من ذكره من أصحاب الشافعي وأحمد، وغيرهم، وليس مع هؤلاء بذلك سنة، وإنما غايتهم التمسك **بلفظ مجمل**، أو بقياس، كقول بعضهم : ما بعد الفجر والعصر ليس بوقت صلاة، فيستحب فيه الدعاء . ومن المعلوم أن ما تقدمت به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة الصحيحة، بل المتواترة لا يحتاج فيه إلى مجمل، ولا إلى قياس .

وأما قول عقبة بن عامر : أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقرأ بالمعوذات دبر كل صلاة، فهذا بعد الخروج منها .

وأما حديث أبي أمامة : قيل : يا رسول الله أي الدعاء أسمع ؟ قال : " جوف الليل الأخير، ودبر الصلوات المكتوبة " ، فهذا يجب ألا يخص ما بعد السلام، بل لابد أن يتناول ما قبل السلام . و إن قيل : أنه يعم ما قبل السلام وما بعده، لكن ذلك لا يستلزم أن يكون دعاء الإمام والمأموم جميعا بعد السلام سنة، كما لا يلزم مثل ذلك قبل السلام، بل إذا دعا كل واحد وحده بعد السلام، فهذا لا يخالف السنة . وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل :." (٢)

"ص -٣٥٨- زرت قبر النبي صلى الله عليه وسلم ومالك قد أدرك الناس من التابعين، وهم أعلم الناس بهذه المسألة . فدل ذلك على أنه لم تكن تعرف عندهم ألفاظ زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم، ولهذا كره من كره من الأئمة أن يقف مستقبل القبر يدعو، بل وكره مالك وغيره أن يقوم للدعاء لنفسه هناك، وذكر أن هذا لم يكن من عمل الصحابة والتابعين، وأنه لا يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها .

وقد ذكروا في أسباب كراهته، أن يقول : زرت قبر النبي؛ لأن هذا اللفظ قد صار كثير من الناس يريد به

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠/

الزيارة البدعية، وهي قصد الميت لسؤاله، ودعائه، والرغبة إليه في قضاء الحوائج، ونحو ذلك مما يفعله كثير من الناس، فهم يعنون بلفظ الزيارة مثل هذا، وهذا ليس بمشروع باتفاق الأئمة، فكره مالك أن يتكلم **بلفظ مجمل** يدل على معني فاسد، بخلاف الصلاة عليه والسلام . فإن ذلك مما أمر الله به .

أما لفظ الزيارة في عموم القبور، فقد لا يفهم منها مثل هذا المعنى . ألا تري إلى قوله : " فزوروا القبور، فإنها تذكركم الآخرة " مع زيارته لقبر أمه ؟ فإن هذا يتناول زيارة قبور الكفار، فلا يفهم من ذلك زيارة الميت لدعائه وسؤاله، والاستغاثة به، ونحو ذلك مما يفعله أهل الشرك والبدع، بخلاف ما إذا كان المزور معظما في الدين؛." (١)

"ص -٥٢- وقد حكي بعضهم رواية عنه أن الشفق في الحضر الأبيض وفي السفر الأحمر . وهذه الرواية حقيقتها كما تقدم، وإلا فلم يقل أحمد ولا غيره من علماء المسلمين : إن الشفق في نفس الأمر يختلف بالحضر والسفر . وأحمد قد علل الفرق . فلو حكي عنه **لفظ مجمل**، كان المفسر من كلامه يبينه . وقد حكي بعضهم رواية عنه أن الشفق مطلق البياض . وما أظن هذا إلا غلطا عليه . وإذا كان مذهبه أن أول الشفق إذا غاب في السفر خرج وقت المغرب ودخل وقت العشاء وهو يجوز للمسافر أن يصلى العشاء قبل مغيب الشفق وعلل ذلك بأنه يجوز له الجمع علم أنه صلاها قبل مغيبها لا بعد مغيب الأحمر فإنه حينئذ لا يجوز التعليل بجواز الجمع .

الثاني : أن ذلك من كلامه يدل على أن الجمع عنده هو الجمع في الوقت وإن لم يصل إحداهما بالأخري، كالجمع في وقت الثانية على المشهور من مذهبه ومذهب غيره، وأنه إذا صلى المغرب في أول وقتها والعشاء في آخر وقت المغرب حيث يجوز له الجمع جاز ذلك وقد نص أيضا على نظير هذا فقال : إذا صلى إحدي صلاتي الجمع في بيته والأخري في المسجد، فلا بأس . وهذا نص منه على أن الجمع هو جمع في الوقت لا تشترط فيه المواصلة، وقد تأول ذلك بعض أصحابه على قرب الفصل، وهو خلاف النص . ولأن النبي صلى الله عليه وسلم." (٢)

"ص -٣٠١- أن يقرأ حال استماعه لقراءة الإمام **بلفظ مجمل** .

قال البخاري : وروى ابن صالح عن الأصفهاني، عن المختار، عن عبد الله بن أبي ليلي، عن أبيه، عن على : من قرأ خلف الإمام فقد أخطأ الفطرة . قال : وهذا لم يصح؛ لأنه لا يعرف المختار، ولا يدري أنه

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٤/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٩/

سمع من ابنه، ولا أبيه من علي، ولا يحتج أهل الحديث بمثله . وحديث الزهري عن عبد الله بن أبي رافع عن علي أولى وأصح .

قلت : حديث الزهري بين في أنه أمره بالقراءة في صلاة المخافتة، لا في صلاة الجهر . وعلى هذا، فيكون إن كان قد قال هذا قاله في صلاة الجهر، إذا سمع الإمام، فلا منافاة بين القولين . كما تقدم مثل ذلك عن ابن مسعود، وابن عمر وغيرهما .

قال البخاري : وروى داود بن قيس، عن أبي نجاد رجل من ولد سعد عن سعد : وددت أن الذي يقرأ خلف الإمام في فيه جمر . قال : وهذا مرسل، وابن نجاد لم يعرف، ولا سمي، ولا يجوز لأحد أن يقول في في القارئ خلف الإمام جمرة؛ لأن الجمرة من عذاب الله . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : " لا تعذبوا بعذاب الله " ، ولا ينبغي لأحد أن يتوهم ذلك على سعد مع إرساله وضعفه . قال :." (١)

"ص -١٣٨- فصل :

اعلم هداك الله وأرشدك أن تصور مذهب هؤلاء كاف في بيان فساده، لا يحتاج مع حسن التصور إلى دليل آخر، وإنما تقع الشبهة؛ لأن أكثر الناس لا يفهمون حقيقة قولهم وقصدهم، لما فيه من **الألفاظ المجملة** والمشتركة، بل وهم أيضا لا يفهمون حقيقة ما يقصدونه ويقولونه، ولهذا يتناقضون كثيرا في قولهم، وإنما ينتحلون شيئا ويقولونه أو يتبعونه .

ولهذا قد افترقوا بينهم على فرق، ولا يهتدون إلى التمييز بين فرقهم، مع استشعارهم أنهم مفترقون :

ولهذا لما بينت لطوائف من أتباعهم ورؤسائهم حقيقة قولهم، وسر مذهبهم، صاروا يعظمون ذلك، ولولا ما أقرنه بذلك من الذم والرد لجعلوني من أئمتهم، وبذلوا لي من طاعة نفوسهم وأموالهم ما يجل عن الوصف، كما تبذله النصارى لرؤسائهم، والإسماعيلية لكبرائهم، وكما بذل آل فرعون لفرعون .

وكل من يقبل قول هؤلاء فهو أحد رجلين : إما جاهل بحقيقة أمرهم، وإما ظالم يريد علوا في الأرض وفسادا، أو جامع بين الوصفين، وهذه حال." (٢)

"ص -١٧٨- أو تعني به أنه صار ظاهرا متجليا لها بحيث تعلمه ؟ أو تعني به أنه ظهر لخلقه بها، وتجلى بها، وأنه ما ثم قسم رابع ؟

فإن عنيت الأول وهو قول الاتحادية فقد صرحت بأن عين المخلوقات حتى الكلاب، والخنازير،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٨٢

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦/٢٤

والنجاسات، والشياطين والكفار هي ذات الله، أو هي وذات الله متحدتان، أو ذات الله حالة فيها، وهذا الكفر أعظم من كفر الذين قالوا : ﴿ إن الله هو المسيح ابن مريم ﴾ [المائدة : ١٧، ٧٢] و ﴿ إن الله ثالث ثلاثة ﴾ [المائدة : ٧٣] ، وإن الله يلد ويولد، وأن له بنين وبنات . وإذا صرحت بهذا عرف المسلمون قولك فألحقوك ببني جنسك، فلا حاجة إلى **ألفاظ مجملة** يحسبها الظمآن ماء، ويا ليته إذا جاءها لم يجدها شيئا، بل يجدها سما ناقعا !

وإن عنيت أنه صار ظاهرا متجليا لها، فهذا حقيقة أنه صار معلوما لها، ولا ريب أن الله يصير معروفا لعبده، لكن كلامك في هذا باطل من وجهين :

من جهة أنك جعلته معلوما للمعدومات، التي لا وجود لها؛ لكونه قد علمها، واعتقدت أنها إذا كانت معلومة يجوز أن تصير عالمة، وهذا عين الباطل : من جهة أنه إذا علم أن الشيء سيكون، لم يجز أن يكون هذا قبل وجوده عالما قادرا فاعلا .

ومن جهة أن هذا ليس حكم جميع الكائنات المعلومة، بل بعضها هو الذي يصح منه العلم .." (١)

"الجزء الثاني

سئل عمن يقول ما ثم إلا الله هل هو موافق لما يقوله الاتحادية

-٤٨٨- سئل شيخ الإسلام وحجة الأنام أبو العباس بن تيمية رضي الله عنه عمن يقول : إن ما ثم إلا الله . فقال شخص : كل من قال هذا الكلام فقد كفر .

فأجاب رضي الله عنه :

الحمد لله، قول القائل : ما ثم إلا الله : **لفظ مجمل**، يحتمل معنى صحيحا ومعنى باطلا، فإن أراد ما ثم خالق إلا الله، ولا رب إلا الله، ولا يجيب المضطرين ويرزق العباد إلا الله فهو الذي يعطي ويمنع، ويخفض ويرفع، ويعز ويذل وهو الذي يستحق أن يستعان به ويتوكل عليه، ويستعاذ به ويلتجئ العباد إليه، فإنه لا مانع لما أعطى ولا معطي لما منع، ولا ينفع ذا الجد منه الجد، كما قال تعالى في فاتحة الكتاب : ﴿ إياك نعبد وإياك نستعين ﴾ [الفاتحة : ٥] ، وقال تعالى : ﴿ فاعبده وتوكل عليه ﴾ [هود : ١٢٣] ، وقال : ﴿ قل هو ربي لا إله إلا هو عليه توكلت وإليه متاب ﴾ [الرعد : ٣٠] . فهذه المعاني كلها صحيحة، وهي من صريح التوحيد، وبها جاء القرآن،." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٦/٢٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١/٢٩

"ص –١٠٠– وزاد عليهم غلاة الفلاسفة والقرامطة فنفوا أسماءه الحسنى وقالوا من قال إن الله عليم قدير عزيز حكيم فهو مشبه ليس بموحد وزاد عليهم غلاة الغلاة وقالوا لا يوصف بالنفي و لا الإثبات لأن في كل منهما تشبيها له وهؤلاء كلهم وقعوا من جنس التشبيه فيما هو شر مما فروا منه فإنهم شبهوه بالممتنعات والمعدومات والجمادات فرارا من تشبيهم بزعمهم له بالأحياء ومعلوم ان هذه الصفات الثابتة لله لا تثبت له على حد ما يثبت لمخلوق أصلا وهو سبحانه وتعالى ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله فلا فرق بين إثبات الذات وإثبات الصفات فإذا لم يكن في إثبات الذات إثبات مماثلة للذوات لم يكن في إثبات الصفات إثبات مماثلة له في ذلك فصار هؤلاء الجهمية المعطلة يجعلون هذا توحيدا ويجعلون مقابل ذلك التشبيه ويسمون نفوسهم الموحدين وكذلك النوع الثالث وهو قولهم هو واحد لا قسيم له في ذاته أو لا جزء له أو لا بعض له **لفظ مجمل** فان الله سبحانه احد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد فيمتنع عليه ان يتفرق أو يتجزأ أو يكون قد ركب من أجزاء لكنهم يدرجون في هذا اللفظ نفي علوه على عرشه ومباينته لخلقه وامتيازه عنهم ونحو ذلك من المعانى المستلزمة لنفيه وتعطيله ويجعلون ذلك من التوحيد .." (١)

"ص –٣٤٧– هذه المنزلة لغيره من الأئمة، بل كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم . فمن جعل شخصا من الأشخاص غير رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحبه ووافقه كان من أهل السنة والجماعة، ومن خالفه كان من أهل البدعة والفرقة كما يوجد ذلك في الطوائف من اتباع أئمة في الكلام في الدين وغير ذلك كان من أهل البدع والضلال والتفرق .

وبهذا يتبين أن أحق الناس بأن تكون هي الفرقة الناجية أهل الحديث والسنة، الذين ليس لهم متبوع يتعصبون له إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهم أعلم الناس بأقواله وأحواله، وأعظمهم تمييزا بين صحيحها وسقيمها، وأئمتهم فقهاء فيها وأهل معرفة بمعانيها واتباعا لها، تصديقا وعملا وحبا وموالاة لمن والاها، ومعاداة لمن عادها، الذين يروون المقالات المجملة إلى ما جاء به من الكتاب والحكمة، فلا ينصبون مقالة ويجعلونها من أصول دينهم، وجمل كلامهم إن لم تكن ثابتة فيما جاء به الرسول بل يجعلون ما بعث به الرسول من الكتاب والحكمة هو الأصل الذي يعتقدونه ويعتمدونه .

وما تنازع فيه الناس من مسائل الصفات والقدر والوعيد والأسماء والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغير

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٠٨/٣٢

ذلك يردونه إلى الله ورسوله، ويفسرون **الألفاظ المجملة** التي تنازع فيها أهل التفرق والاختلاف، فما كان من معانيها موافقا للكتاب والسنة أثبتوه، وما كان منها مخالفا للكتاب والسنة." (١)

"ص –٣٠٥– والكلام على أقوال أهل الإثبات المثبتة لفساد أدلة النفاة، وما في هذه المواضع من الأقوال المشتبهة، والكلام الدقيق ، والبحوث العقلية ـ مبسوط مذكور في غير هذا الموضع .

الجواب الرابع : جواب أهل الاستفصال، وهم الذين يقولون : لفظ [التحيز] و [الجهة] و [الجوهر] ونحو ذلك ، **ألفاظ مجملة** ليس لها أصل في كتاب الله ولا في سنة رسول الله، ولا قالها أحد من سلف الأمة وأئمتها : في حق الله ـ تعالى ـ لا نفيا ولا إثباتا .

وحينئذ، فإطلاق القول بنفيها أو إثباتها ليس من مذهب [أهل السنة والجماعة] بلا ريب، ولا عليه دليل شرعي، بل الإطلاق من الطرفين مما ابتدعه أهل الكلام الخائضون في ذلك، فإذا تكلمنا معهم بالبحث العقلي استفصلناهم عما أرادوه بهذه الألفاظ .

فإن قال المثبت : المراد بكونه متحيزا وجسما وفي جهة : أنه في جوف المخلوقات، أو أن المخلوقات تحوزه، أو أنه يماثلها، أو يجوز عليه ما يجوز عليها، ونحو ذلك، فهذا باطل . ومباينته للعالم لا يقتضى أن يكون على هذا التقدير متحيزا ولا في جهة ولا جسما .

وإن قال النافي لذلك : إن ما كان فوق العالم فهو في جهة، وهو متحيز وهو جسم وذلك محال .." (٢)

"ص –٣٠٧– في قوله . والكامن في الشيء لا يجب أن يكون ظاهرا فيه، ولو كان الكفر ظاهرا في قوله للزم تكفير القائل ، أما إذا كان كامنا وهو خفي لم يكفر به من لم يعلم حقيقة ما تضمنه من الكفر، وإن كان متضمنا للكفر ومستلزما له .

وأما لفظ [التجسيم] فهذا **لفظ مجمل** لا أصل له في الشرع، فنفيه وإثباته يفتقر إلى تفصيل ودليل، كما تقدم .

وأما إن قال المثبت لذلك : المراد به أنه فوق العالم ومباين له . قيل له : هذا المعنى صحيح . وإن قال النافي لذلك : المراد أنه لا تحوزه المخلوقات ولا تماثله . قيل له : هذا المعنى صحيح، ولا منافاة بين قوليكما؛ فإنه فوق العالم مباين له، والمخلوقات لا تحصره ولا تحوزه ولا يفتقر إلى العرش ولا غيره، مع أنه عال عليها مباين لها، وليس مماثلا لها، ولا يجوز عليه ما يجوز عليها . فهذه المعاني صحيحة من النافي

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤/٤٣

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٠/٧٩

والمثبت مقبولة؛ وتلك المعاني منهما مردودة ،والحمد لله رب العالمين .

ولأن هذا الذي يجيب به أهل الإثبات للدهرية : من أنه ـ سبحانه ـ تقوم به الأفعال التي يشاؤها ويقدر عليها ، وبذلك يخلق المخلوقات المنفصلة عنه مطابق لما جاءت به الآثار المأثورة عن الرسل ـ صلوات الله عليهم ـ فإن الله أخبر أنه خلق السموات والأرض في ستة أيام، ثم استوى على العرش، وقبل استوائه." [١]

"ص -٣٦٤- وسبب ذلك : أن لفظ [الجسم] و [التشبيه] فيه إجمال واشتباه كما سنبينه إن شاء الله تعالى فإن هؤلاء النفاة لا يريدون بالجسم الذي نفوه ما هو المراد بالجسم في اللغة، فإن الموصوف بالصفات لا يجب أن يكون هو الجسم الذي في اللغة، كما نقله أهل اللغة باتفاق العقلاء، وسنأتي بذلك، وإنما يريدون بالجسم ما اعتقدوه أنه مركب من أجزاء، واعتقدوا أن كل ما تقوم به الصفات فهو مركب من أجزاء، وهذا الاعتقاد باطل . بل الرب موصوف بالصفات، وليس جسما مركبا لا من الجواهر المفردة ولا من المادة والصورة، كما يدعون، كما سنبينه إن شاء الله تعالى فلا يلزم من ثبوت الصفات لزوم ما ادعوه من المحال، بل غلطوا في هذا التلازم . وأما ما هو لازم لا ريب فيه، فذاك يجب إثباته لا يجوز نفيه عن الله تعالى فكان غلطهم باستعمال **لفظ مجمل**، وإحدى المقدمتين باطلة : إما الأولى وإما الثانية، كما سيأتي إن شاء الله تعالى . وهذه قواعد مختصرة جامعة، وهي مبسوطة في مواضع أخرى .." [٢]

"ص -٤٣٣- به لم يحل لأحد أن يدخله في دين المسلمين، بخلاف ما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم فإن التصديق به واجب .

والأقوال المبتدعة تضمنت تكذيب كثير مما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، وذلك يعرفه من عرف مراد الرسول صلى الله عليه وسلم ومراد أصحاب تلك الأقوال المبتدعة . ولما انتشر الكلام المحدث، ودخل فيه ما يناقض الكتاب والسنة، وصاروا يعارضون به الكتاب والسنة، صار بيان مرادهم بتلك الألفاظ وما احتجوا به لذلك من لغة وعقل، يبين للمؤمن ما يمنعه أن يقع في البدعة والضلال، أو يخلص منها إن كان قد وقع ويدفع عن نفسه في الباطن والظاهر ما يعارض إيمانه بالرسول صلى الله عليه وسلم من ذلك . وهذا مبسوط في موضعه .

والمقصود هنا أن ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم لا يدفع **بالألفاظ المجملة** كلفظ التجسيم وغيره مما قد يتضمن معنى باطلا، والنافي له ينفي الحق والباطل . فإذا ذكرت المعاني الباطلة نفرت القلوب .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٢/٧٩

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٧/٨٠

وإذا ألزموه ما يلزمونه من التجسيم الذي يدعونه نفر إذا قالوا له : هذا يستلزم التجسيم؛ لأن هذا لا يعقل إلا في جسم لم يحسن نقض ما قالوه، ولم يحسن حله . وكلهم متناقضون .

وحقيقة كلامهم أن ما وصف به الرب نفسه، لا يعقل منه إلا ما يعقل في." (١)

"ص -٥٦٦- وغير أهل الملل من أهل الحديث وأهل الكلام، وأهل الفلسفة وغيرهم على ثلاثة أقوال . وهذه الثلاثة موجودة في أصحاب الأئمة الأربعة من أصحاب الإمام أحمد وغيرهم . وقد ذكر القاضي أبو يعلى الأقوال الثلاثة عن أصحاب الإمام أحمد في [الروايتين والوجهين] وغير ذلك من الكتب

.

وقبل ذلك ينبغي أن يعرف أن لفظ الحركة والانتقال والتغير والتحول، ونحو ذلك، **ألفاظ مجملة**؛ فإن المتكلمين إنما يطلقون لفظ الحركة على الحركة المكانية، وهو انتقال الجسم من مكان إلى مكان بحيث يكون قد فرغ الحيز الأول وشغل الثاني، كحركة أجسامنا من حيز إلى حيز، وحركة الهواء والماء، والتراب والسحاب، من حيز إلى حيز، بحيث يفرغ الأول ويشغل الثاني، فأكثر المتكلمين لا يعرفون للحركة معنى إلا هذا .

ومن هنا نفوا ما جاءت به النصوص من أنواع جنس الحركة؛ فإنهم ظنوا أن جميعها إنما تدل على هذا، وكذلك من أثبتها وفهم من٥١ كلها هذا، كالذين فهموا من نزوله إلى السماء الدنيا أنه يبقى فوقه بعض مخلوقاته، فلا يكون هو الظاهر الذي ليس فوقه شيء، ولا يكون هو العلي الأعلى، ويلزمهم ألا يكون مستويا على العرش بحال، كما تقدم .

والفلاسفة يطلقون لفظ [الحركة] على كل ما فيه تحول من حال إلى حال . ويقولون أيضا : حقيقة الحركة هي الحدوث أو الحصول، والخروج من القوة إلى الفعل يسيرا يسيرا بالتدريج . قالوا : وهذه العبارات دالة على معنى الحركة .." (٢)

"ص -٣٨- ولما كانت طريقة السلف، أن يصفوا الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل . ومخالفو الرسل يصفونه بالأمور السلبية، ليس كذا، ليس كذا . فإذا قيل لهم : فأثبتوه، قالوا : هو وجود مطلق، أو ذات بلا صفات

.

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١١٦/٨٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٥٦/٨٠

وقد علم بصريح المعقول أن المطلق بشرط الإطلاق، لا يوجد إلا في الأذهان، لا في الأعيان، وأن المطلق لا بشرط لا يوجد في الخارج مطلقا، لا يوجد إلا معينا، ولا يكون للرب عندهم حقيقة مغايرة للمخلوقات، بل إما أن يعطلوه أو يجعلوه وجود المخلوقات أو جزءها أو وصفها، **والألفاظ المجملة** يكفون عن معناها .

فإذا قال قوم : إن الله في جهة أو حيز، وقال قوم : إن الله ليس في جهة ولا حيز، استفهموا كل واحد من القائلين عن مراده، فإن لفظ الجهة والحيز فيه إجمال واشتراك . فيقولون : ما ثم موجود إلا الخالق والمخلوق، والله تعالى منزه بائن عن مخلوقاته، فإنه سبحانه خلق المخلوقات بائنة عنه، متميزة عنه، خارجة عن ذاته، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته، ولو لم يكن مباينا لكان إما مداخلا لها حالا فيها، أو محلا لها، والله تعالى منزه عن ذلك .

وإما ألا يكون مباينا لها، ولا مداخلا لها فيكون معدوما، والله تعالى منزه عن ذلك .

والجهمية نفاة الصفات تارة يقولون بما يستلزم الحلول والاتحاد، أو يصرحون." (١)

"ص -٩٧- ومنهم من يجوز إطلاق هذا السلب وهذا السلب في إطلاقهما جميعا، كالقاضي أبي بكر، والقاضي أبي يعلى .

ومنشأ هذا أن لفظ [الغير] يراد به المغاير للشيء، ويراد به ما ليس هو إياه، وكان في إطلاق **الألفاظ المجملة** إيهام لمعان فاسدة .

ونحن نجيب بجواب علمي فنقول : قول القائل : يتكمل بغيره . أيريد به بشيء منفصل عنه أم يريد بصفة لوازم ذاته ؟ أما الأول فممتنع . وأما الثاني فهو حق، ولوازم ذاته لا يمكن وجود ذاته بدونها، كما لا يمكن وجودها بدونه، وهذا كمال بنفسه لا بشيء مباين لنفسه .

وقد نص الأئمة كأحمد بن حنبل وغيره وأئمة المثبتة كأبي محمد بن كلاب وغيره على أن القائل إذا قال : الحمد لله، أو قال : دعوت الله وعبدته، أو قال : بالله، فاسم الله متناول لذاته المتصفة بصفاته، وليست صفاته زائدة على مسمى أسمائه الحسنى .

وإذا قيل : هل صفاته زائدة على الذات أم لا ؟ قيل : إن أريد بالذات المجردة التي يقر بها نفاة الصفات، فالصفات زائدة عليها،وإن أريد بالذات الذات الموجودة في الخارج، فتلك لا تكون موجودة إلا بصفاتها

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧/٨٤

اللازمة . والصفات ليست زائدة على الذات المتصفة بالصفات، وإن كانت زائدة على الذات التي يقدر تجردها عن الصفات .." (١)

"ص -١٠٤- بالجسم المركب الذي كان مفترقا فاجتمع ؟ أو ما ركبه مركب فجمع أجزاءه ؟ أو ما أمكن تفريقه وتبعيضه وانفصال بعضه عن بعض ونحو ذلك ؟ أم تعني به ما هو مركب من الجواهر الفردة، أو من المادة والصورة ؟ أو تعني به ما يمكن الإشارة إليه ؟ أو ما كان قائما بنفسه ؟ أو ما هو موجود ؟ فإن عنيت الأول، لم نسلم أن هذه الصفات التي سميتها أعراضا لا تقوم إلا بجسم بهذا التفسير، وإن عنيت به الثاني، لم نسلم امتناع التلازم، فإن الرب تعالى موجود قائم بنفسه، مشار إليه عندنا، فلا نسلم انتفاء التلازم على هذا التقدير .

وقول القائل : المركب ممكن، إن أراد بالمركب : المعاني المتقدمة؛ مثل كونه كان مفترقا فاجتمع، أو ركبه مركب أو يقبل الانفصال، فلا نسلم المقدمة الأولى التلازمية، وإن عنى به ما يشار إليه أو ما يكون قائما بنفسه موصوفا بالصفات، فلا نسلم انتفاء الثانية، فالقول بالأعراض مركب من مقدمتين؛ تلازمية، واستثنائية **بألفاظ مجملة**، فإذا استفصل عن المراد حصل المنع والإبطال لأحدهما أو لكليهما، وإذا بطلت إحدى المقدمتين على كل تقدير، بطلت الحجة .." (٢)

"ص -١١٤- فصل

وقول القائل : المناسبة : **لفظ مجمل**؛ فإنه قد يراد بها التولد والقرابة، فيقال : هذا نسيب فلان ويناسبه، إذا كان بينهم قرابة مستندة إلى الولادة والآدمية، والله سبحانه وتعالى منزه عن ذلك، ويراد بها المماثلة فيقال : هذا يناسب هذا، أي : يماثله، والله سبحانه وتعالى أحد صمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوا أحد . ويراد بها الموافقة في معنى من المعاني، وضدها المخالفة .

والمناسبة بهذا الاعتبار ثابتة، فإن أولياء الله تعالى يوافقونه فيما يأمر به فيفعلونه، وفيما يحبه فيحبونه، وفيما نهى عنه فيتركونه، وفيما يعطيه فيصيبونه، والله وتر يحب الوتر، جميل يحب الجمال، عليم يحب العلم، نظيف يحب النظافة، محسن يحب المحسنين، مقسط يحب المقسطين، إلى غير ذلك من المعاني؛ بل هو سبحانه يفرح بتوبة التائب أعظم من فرح الفاقد لراحلته عليها طعامه وشرابه في الأرض المهلكة، إذا

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٢/٨٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٩/٨٨

وجدها بعد اليأس، فالله أشد فرحا بتوبة عبده من هذا براحلته، كما ثبت ذلك في الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم .." (١)

"ص -٢٤٩- كان الفعل لا مانع منه إلا ما يمنع مثله لوجود المقدور المباين، ثم ثبت أن المقدور المباين هو ممكن وهو قادر عليه، فالفعل أن يكون ممكنا مقدورا أولى .

الحجة الثالثة لهم : أنهم قالوا : لو قامت به الحوادث للزم تغيره والتغير على الله محال، وأبطلوا هم هذه الحجة الرازي وغيره، بأن قالوا : ما تريدون بقولكم : لو قامت به تغير ؟ أتريدون بالتغير نفس قيامها به أم شيئا آخر ؟ فإن أردتم الأول كان المقدم هو الثاني، والملزوم هو اللازم، وهذا لا فائدة فيه، فإنه يكون تقدير الكلام : لو قامت به الحوادث لقامت به الحوادث، وهذا كلام لا يفيد، وإن أردتم بالتغير معنى غير ذلك، فهو ممنوع، فلا نسلم أنها لو قامت به لزم تغير غير حلول الحوادث، فهذا جوابهم .

وإيضاح ذلك : أن لفظ [التغير] **لفظ مجمل**، فالتغير في اللغة المعروفة لا يراد به مجرد كون المحل قامت به الحوادث، فإن الناس لا يقولون للشمس والقمر والكواكب إذا تحركت : إنها قد تغيرت، ولا يقولون للإنسان إذا تكلم ومشى : إنه تغير، ولا يقولون إذا طاف وصلى، وأمر ونهى، وركب : إنه تغير، إذا كان ذلك عادته، بل إنما يقولون : تغير، لمن استحال من صفة إلى صفة، كالشمس إذا زال نورها ظاهرا، لا يقال : إنها تغيرت، فإذا اصفرت قيل : تغيرت .

وكذلك الإنسان إذا مرض أو تغير جسمه بجوع أو تعب قيل : قد تغير، وكذلك إذا تغير خلقه ودينه، مثل أن يكون فاجرا فينقلب ويصير برا، أو يكون برا فينقلب فاجرا، فإنه يقال : قد تغير . وفي الحديث : " رأيت وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم." (٢)

"ص -٣٣٤- احتجوا بوجوب قدم الزمان والحركة وهي الصورية، وبوجوب قدم المادة؛ لأن كل محدث مسبوق بالإمكان فلابد له من محل، فكل حادث تقبله مادة يقبله، وأما العلة الغائية فمن جنس الفاعلية فيقال لهم : هذه الحجج إنما تدل على مذهب السلف والأئمة، كما تقدم، و هي تدل على بطلان قولهم .

وأما قدم الفاعلية، وهو : أنه ما زال فاعلا، فيقال : هذا **لفظ مجمل**، فأنتم تريدون بالفاعل أن مفعوله مقارن له في الزمان، وإذا كان فاعلا بهذا الاعتبار وجب مقارنة مفعوله له فلا يتأخر فعله، فهذه عمدتكم، والفاعل

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٩/٨٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٤/٩٣

عند عامة العقلاء وعند سلفكم، وعندكم أيضا في غير هذا الموضع هو الذي يفعل شيئا فيحدثه، فيمتنع أن يكون المفعول مقارنا له بهذا الاعتبار، بل على هذا الاعتبار يجب تأخر كل مفعول له، فلا يكون في مفعولاته شيء قديم بقدمه، فيكون كل ما سواه محدث .

ثم للناس هنا طريقان :

منهم من يقول : يجب تأخر كل مفعول له، وأن يبقى معطلا عن الفعل ثم يفعل، كما يقوله أهل الكلام المبتدع من أهل الملل، من الجهمية والمعتزلة ومن سلك سبيلهم . وهذا النفي يناقض دوام الفاعلية فهو يناقض موجب تلك الحجج .

والثاني : أن يقال : ما زال فاعلا لشيء بعد شيء فكل ما سواه محدث كائن بعد أن لم يكن، وهو وحده الذي اختص بالقدم والأزلية، فهو الأول القديم الأزلي ليس معه غيره، وأنه ما زال يفعل شيئا بعد شيء .." (١)

"ص -٦٥٨- أو قبطي أو غير ذلك وهذه الأمور مبسوطة في مواضع أخر . و المقصود هنا أنه نشأ بين أهل السنة والحديث النزاع في [مسألتي : القرآن والإيمان] بسبب **ألفاظ مجملة** ومعاني متشابهة وطائفة من أهل العلم والسنة : كالبخاري صاحب الصحيح ومحمد بن نصر المروزي وغيرهما قالوا : الإيمان مخلوق؛ وليس مرادهم شيئا من صفات الله . وإنما مرادهم بذلك أفعال العباد وقد اتفق أئمة المسلمين على أن أفعال العباد مخلوقة وقال يحيى بن سعيد القطان : ما زلت أسمع أصحابنا يقولون : أفعال العباد مخلوقة . وصار بعض الناس يظن أن البخاري وهؤلاء خالفوا أحمد بن حنبل وغيره من أئمة السنة وجرت للبخاري محنة بسبب ذلك حتى زعم بعض الكذابين أن البخاري لما مات أمر أحمد بن حنبل ألا يصلى عليه وهذا كذب ظاهر فإن أبا عبد الله البخاري - رحمه الله - مات بعد أحمد بن حنبل بنحو خمس عشرة سنة فإن أحمد بن حنبل - رضي الله عنه - توفي سنة إحدى وأربعين ومائتين وتوفي البخاري سنة ست وخمسين ومائتين وكان أحمد بن حنبل يحب البخاري ويجله ويعظمه وأما تعظيم البخاري وأمثاله للإمام أحمد فهو أمر مشهور ولما صنف البخاري كتابه في خلق أفعال العباد وذكر في آخر الكتاب أبوابا في هذا المعنى؛ ذكر أن كلا من الطائفتين القائلين : بأن لفظنا بالقرآن مخلوق والقائلين بأنه غير مخلوق ينسبون إلى الإمام أحمد بن حنبل." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٨/٩٦

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٩/١١٤

"ص -٦٦٣- وقال تعالى : ﴿ هو الذي خلق السماوات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش ﴾ [الحديد : ٤] وهذا أصل كبير قد بسط الكلام عليه في غير هذا الموضع . وإنما المقصود هنا التنبيه على مآخذ اختلاف المسلمين في مثل [هذه المسائل] وإذا عرف ذلك فالواجب أن نثبت ما أثبته الكتاب والسنة وننفي ما نفى الكتاب والسنة . واللفظ المجمل الذي لم يرد في الكتاب والسنة لا يطلق في النفي والإثبات حتى يتبين المراد به كما إذا قال القائل : الرب متحيز أو غير متحيز أو هو في جهة أو ليس في جهة قيل هذه **الألفاظ مجملة** لم يرد بها الكتاب والسنة لا نفيا ولا إثباتا ولم ينطق أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان بإثباتها ولا نفيها . فإن كان مرادك بقولك إنه يحيط به شيء من المخلوقات؛ وليس هو بقدرته يحمل العرش وحملته وليس هو العلي الأعلى الكبير العظيم الذي لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو سبحانه أكبر من كل شيء فليس هو متحيزا بهذا الاعتبار وإن كان مرادك أنه بائن عن مخلوقاته عال عليها فوق سمواته على عرشه؛ فهو سبحانه بائن من خلقه كما ذكر ذلك أئمة السنة مثل : عبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وغيرهم من أعلام الإسلام وكما دل على ذلك صحيح المنقول وصريح المعقول كما هو مبسوط في مواضع أخر . وكذلك لفظ [الجهة] إن أراد بالجهة أمرا موجودا يحيط بالخالق أو." (١)

"ص -١٢٩- المنفصلة عنه مع أن قدرة العباد عنده لا تتجاوز محلها، ولهذا فر القاضي أبو بكر إلى قول، وأبو إسحاق الإسفرائيني إلى قول، وأبو المعالي الجويني إلى قول؛ لما رأوا ما في هذا القول من التناقض، والكلام على هذا مبسوط في موضعه، والمقصود هنا التنبيه .

ومن النكت في هذا الباب أن لفظ [التأثير] ولفظ [الجبر] ولفظ [الرزق] ونحو ذلك **ألفاظ مجملة**، فإذا قال القائل : هل قدرة العبد مؤثرة في مقدورها أم لا ؟ قيل له أولا : لفظ القدرة يتناول نوعين :

أحدهما : القدرة الشرعية المصححة للفعل التي هي مناط الأمر والنهي .

والثاني : القدرة القدرية الموجبة للفعل التي هي مقارنة للمقدور لا يتأخر عنها . فالأولي هي المذكورة في قوله تعالي : ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ﴾ [آل عمران : ٩٧] ، فإن هذه الاستطاعة لو كانت هي المقارنة للفعل، لم يجب حج البيت إلا على من حج، فلا يكون من لم يحجج عاصيا بترك الحج، سواء كان له زاد وراحلة وهو قادر على الحج أو لم يكن، وكذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لعمران بن حصين : (صل قائما، فإن لم تستطع فقاعدا، فإن لم تستطع فعلي جنب) ، وكذا

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٤/١١٤

قوله تعالي : ﴿فاتقوا الله ما استطعتم ﴾ [التغابن : ١٦] ، وقوله صلى الله عليه وسلم : (إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم) لو أراد استطاعة لا تكون إلا مع الفعل، لكان قد قال : فافعلوا منه ما تفعلون، فلا يكون من لم يفعل شيئا عاصيا." (١)

"ص –١٣٠– له، وهذه الاستطاعة المذكورة في كتب الفقه ولسان العموم .

والناس متنازعون في مسمي الاستطاعة والقدرة، فمنهم من لا يثبت استطاعة إلا هذه، ويقولون : الاستطاعة لابد أن تكون قبل الفعل، ومنهم من لا يثبت استطاعة إلا ما قارن الفعل، وتجد كثيرا من الفقهاء يتناقضون، فإذا خاضوا مع من يقول من المتكلمين المثبتين للقدر : إن الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل، وافقوهم على ذلك، وإذا خاضوا في الفقه، أثبتوا الاستطاعة المتقدمة التي هي مناط الأمر والنهي .

وعلي هذا تتفرع مسألة تكليف ما لا يطاق، فإن الطاقة هي الاستطاعة، وهي **لفظ مجمل**، فالاستطاعة الشرعية التي هي مناط الأمر والنهي لم يكلف الله أحدا شيئا بدونها، فلا يكلف ما لا يطاق بهذا التفسير، وأما الطاقة التي لا تكون إلا مقارنة للفعل، فجميع الأمر والنهي تكليف ما لا يطاق بهذا الاعتبار، فإن هذه ليست مشروطة في شيء من الأمر والنهي باتفاق المسلمين .

وكذا تنازعهم في العبد هل هو قادر على خلاف المعلوم ؟ فإذا أريد بالقدرة القدرة الشرعية التي هي مناط الأمر والنهي كالاستطاعة المذكورة في قوله تعالى : ﴿فاتقوا الله ما استطعتم ﴾ [التغابن : ١٦] ، فكل من أمره الله ونهاه، فهو مستطيع بهذا الاعتبار، وإن علم أنه لا يطيعه، وإن أريد بالقدرة القدرية التي لا تكون إلا مقارنة للمفعول، فمن علم أنه لا يفعل الفعل، لم تكن هذه القدرة ثابتة له .." (٢)

"ص –٤٩٨– فهو يتضمن إيراد سؤال من القدرية وجوابه منهم : فإنهم قد يقولون : نحن نقول : إنه يعلم، وإذا قلنا ذلك، لم نكن قد نفينا القدرة، بل أثبتنا القدر بمعنى العلم مع نفي كون الرب تعالى شائيا جميع الحوادث، خالقا لأفعال العباد . قال الناظم فإن الذي يختاره العبد مسطور قبل ذلك، فلا يمكن بغيره فيلزم الجبر .

وقد يعترض على هذا الجواب، بأن يقال : اللازم هنا بمنزلة الملزوم، فإن علمه بأنه يختاره موافق لما كتبه من أنه يختاره، وتغيير العلم أعظم من تغيير المسطور .

وقد يقال : إنه أراد جعل السطر من تمام القول، أي لا يقال علم ما يختاره، وسطر ذلك . أي : فتقدم

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥٧/١٢٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥٨/١٢٤

العلم والكتاب كاف في الإيمان بالقدر، فإن مجرد ذلك لا يكفي في الإيمان بالقدر، وهذا من حجة القائلين بالجبر . قالوا : خلاف المعلوم ممتنع، فالأمر به أمر بممتنع؛ لأنه لو وقع المأمور للزم انقلاب العلم جهلا .

وجوابهم : أن الممتنع **لفظ مجمل**، فإن أرادوا أن خلاف المعلوم لا يقع، ولا يكون، فهذا صحيح، ولكن التكليف بما لا يكون لا يكون تكليفا بما يعجز عنه الفاعل، فإن مالا يفعله الفاعل قد لا يفعله ؛ لعجزه عنه وقد لا يفعله ؛ لعدم إرادته، فإنما كلف بما يطيقه مع علم الرب." (١)

"وقول القائل : يأخذ عن الله، وأعطاني الله **لفظ مجمل**، فإن." (٢)

"ص -٣٨٩- " يقول الله : من تقرب إلي شبرا تقربت منه ذراعا، ومن تقرب إلي ذراعا تقربت منه باعا، ومن أتاني يمشي أتيته هرولة " وفي الحديث الصحيح : " أنا عند ظن عبدي بي وأنا معه إذا ذكرني " وقد ثبت : أن الله تعالى كل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل، وقد ثبت من حكمته ورحمته وعدله ما يبهر العقول؛ لأن هذه المسألة تتعلق بأصول كبار من مسائل [القدر] و [الأمر] و [الوعد] و [الوعيد] و [الأسماء والصفات] قد بسط الكلام عليها في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا : الكلام على ما ذكر عن هؤلاء الشيوخ، فقول القائل : لا تطمعهم في الوصول فيستريحوا، ولا تؤيسهم عن الطلب فيستريحوا . هي حال عارض لشخص قد تعلقت همته بمطلوب معين وهو يتردد فيه بين اليأس والطمع، وهذا حال مذموم، لأن العبد لا ينبغي له أن يقترح على الله شيئا معينا، بل تكون همته فعل المأمور، وترك المحظور، والصبر على المقدور . فمتى أعين على هذه الثلاثة جاء بعد ذلك من المطالب : ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر . ولو تعلقت همته بمطلوب فدعا الله به فإن الله يعطيه إحدى خصال ثلاث : إما أن يعجل له دعوته، وإما أن يدخر له من الخير مثلها، وإما أن يصرف عنه من الشر مثلها .

ولفظ [الوصول] **لفظ مجمل**؛ فإنه ما من سالك إلا وله غاية." (٣)

"ص -٤٨٩- كل شيء قدير، سواء شاءه أو لم يشأه، كما قال تعالى : ﴿قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم أو من تحت أرجلكم أو يلبسكم شيعا ﴾ [الأنعام : ٦٥] .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥٤/١٤٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٩/١٦٢

(٣) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨/١٨٩

وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لما نزل قوله تعالى : ﴿قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم ﴾ قال : " أعوذ بوجهك " ﴿أو من تحت أرجلكم ﴾ ، قال : " أعوذ بوجهك " ، ﴿أو يلبسكم شيعا ويذيق بعضكم بأس بعض ﴾ ، قال : " هاتان أهون " قالوا : فهو يقدر الله عليهما وهو لا يشاء أن يفعلهما، بل قد أجار الله هذه الأمة على لسان نبيها ألا يسلط عليهم عدوا من غيرهم فيجتاحهم، أو يهلكهم بسنة عامة . وقد قال تعالى : ﴿أيحسب الإنسان ألن نجمع عظامه بلى قادرين على أن نسوي بنانه ﴾ [القيامة : ٣، ٤] فالله قادر على ذلك،وهو لا يشاؤه، وقد قال تعالى : ﴿ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها ﴾ [السجدة : ١٣] وقال تعالى : ﴿ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ﴾ [هود : ١١٨] فالله تعالى قادر على ذلك . فلو شاءه لفعله بقدرته، وهو لا يشاؤه .

وقد شرحنا ما ذكره فيها كلمة كلمة وبينا ما فيها من صواب وخطأ **ولفظ مجمل** في كتاب آخر .." (١)

"ص –٦٣٠– الجنيد أن قاصد هذا السماع صار مفتونا، وأما من سمع ما يناسبه بغير قصد فلا بأس

.

فإن النهي إنما يتوجه إلى الاستماع، دون السماع، ولهذا لو مر الرجل بقوم يتكلمون بكلام محرم لم يجب عليه سد أذنيه، لكن ليس له أن يستمع من غير حاجة، ولهذا لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم ابن عمر بسد أذنيه لما سمع زمارة الراعي، لأنه لم يكن مستمعا بل سامعا .

وقول السائل وغيره : هل هو حلال ؟ أو حرام ؟ **لفظ مجمل** به تلبيس، يشتبه الحكم فيه، حتى لا يحسن كثير من المفتين تحرير الجواب فيه، وذلك أن الكلام في السماع وغيره من الأفعال على ضربين :

أحدهما : أنه هل هو محرم ؟ أو غير محرم ؟ بل يفعل كما يفعل سائر الأفعال التي تلتذ بها النفوس، وإن كان فيها نوع من اللهو واللعب كسماع الأعراس، وغيرها . مما يفعله الناس لقصد اللذة واللهو، لا لقصد العبادة والتقرب إلى الله .

والنوع الثاني : أن يفعل على وجه الديانة، والعبادة، وصلاح القلوب ، وتجريد حب العباد لربهم، وتزكية نفوسهم، وتطهير قلوبهم." (٢)

"ص –٤٧– وقالوا لهؤلاء قولكم : [إنه مؤثر تام في الأزل] **لفظ مجمل** يراد به التأثير العام في كل شيء، ويراد به التأثير المطلق في شيء بعد شيء، ويراد به التأثير في شيء معين دون غيره؛ فإن أردتم الأول

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥/١٩٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٦/١٩٩

لزم ألا يحدث في العالم حادث، وهذا خلاف المشاهدة . وإن أردتم الثاني لزم أن يكون كل ما سوى الله مخلوقا حادثا كائنا بعد أن لم يكن، وكان الرب لم يزل متكلما بمشيئته فعالا لما يشاء، وهذا يناقض قولكم، ويستلزم أن كل ما سواه مخلوق، ويوافق ما أخبرت به الرسل، وعلى هذا يدل العقل الصريح، فتبين أن العقل الصريح يوافق ما أخبرت به الأنبياء . وإن أردتم الثالث فسد قولكم؛ لأنه يستلزم أنه يشاء حدوثها بعد أن لم يكن فاعلا لها من غير تجدد سبب يوجب الإحداث، وهذا يناقض قولكم؛ فإن صح هذا جاز أن يحدث كل شيء بعد أن لم يكن محدثا لشيء، وإن لم يصح هذا بطل، فقولكم باطل على التقديرين .

وحقيقة قولكم : إن المؤثر التام لا يكون إلا مع أثره، ولا يكون الأثر إلا مع المؤثر التام في الزمن، وحينئذ فيلزمكم ألا يحدث شيء، ويلزمكم أن كل ما حدث حدث بدون مؤثر، ويلزمكم بطلان الفرق بين أثر وأثر، وليس لكم أن تقولوا : بعض الآثار يقارن المؤثر التام، وبعضها يتراخى عنه .." (١)

"ص -٩٦- مشكلة كثر فيها غلط الناس؛ لما فيها من الاشتباه والالتباس .

والجواب الحق : أن كلام الله لا يماثل كلام المخلوقين، كما لا يماثل في شيء من صفاته صفات المخلوقين، وقول القائل : إن الاشتراك في الحقيقة لا يدل على الاشتراك في الحدوث **لفظ مجمل**، فإنا إذا قلنا : لله علم ولنا علم، أو له قدرة ولنا قدرة، أو له كلام ولنا كلام، أو تكلم بصوت ونحن نتكلم بصوت، وقلنا : صفة الخالق وصفة المخلوق اشتركنا في الحقيقة فإن أريد بذلك أن حقيقتهما واحدة بالعين فهذا مخالف للحس والعقل والشرع، وإن أريد بذلك أن هذه مماثلة لهذه في الحقيقة، و إنما اختلفتا في الصفات العرضية، كما قال ذلك طائفة من أهل الكلام وقد بين فساد ذلك في الكلام على [الأربعين] للرازي وغير ذلك فهذا أيضا من أبطل الباطل، وذلك يستلزم أن تكون حقيقة ذات الباري عز وجل مماثلة لحقيقة ذوات المخلوقين .

وإن أريد بذلك أنهما اشتركا في مسمى العلم والقدرة والكلام فهذا صحيح، كما أنه إذا قيل : إنه موجود أو أن له ذاتا فقد اشتركا في مسمى الوجود والذات، لكن هذا المشترك أمر كلي لا يوجد كليا إلا في الأذهان لا في الأعيان، فليس في الخارج شيء اشترك فيه مخلوقان كاشتراك الجزئيات في كلياتها بخلاف اشتراك الأجزاء في الكل، فإنه يجب الفرق بين قسمة الكلى إلى جزئياته، كقسمة الحيوان إلى." (٢)

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢/٢٠٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٦١/٢٠٥

"ص -١١٣- هي المثال الذي تصورها، وذلك هو وجودها الذهني الذي تتصوره الأذهان، فهذا فصل الخطاب في هذا الباب .

ومن تدبر هذه المسائل وأمثالها تبين له أن أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء ﴿ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور ﴾ [النور : ٤٠]

وقد بسط الكلام على أصول هذه المسائل وتفاصيلها في مواضع أخرى؛ فإن الناس كثر نزاعهم فيها حتى قيل : [مسألة الكلام حيرت عقول الأنام] . ولكن سؤال هذين لا يحتمل البسط الكثير؛ فإنهما سألا بحسب ما سمعاه واعتقداه وتصوراه، فإذا عرف السائل أصل مسألته ولوازمها وما فيها من **الألفاظ المجملة** والمعاني المشتبهة، تبين له أن من الخلق من تكلم في مثل هذه الأسماء بالنفي والإثبات من غير تفصيل، فلابد له أن يقابله آخر بمثل إطلاقه .

ومن الأصول الكلية أن يعلم أن الألفاظ نوعان : نوع جاء به الكتاب والسنة، فيجب على كل مؤمن أن يقر بموجب ذلك، فيثبت ما أثبته الله ورسوله وينفي ما نفاه الله ورسوله، فاللفظ الذي أثبته الله، أو نفاه حق؛ فإن الله يقول الحق وهو يهدي السبيل، والألفاظ." (١)

"ص -١١٤- الشرعية لها حرمة . ومن تمام العلم أن يبحث عن مراد رسوله بها ليثبت ما أثبته وينفي ما نفاه من المعاني؛ فإنه يجب علينا أن نصدقه في كل ما أخبر، ونطيعه في كل ما أوجب وأمر، ثم إذا عرفنا تفصيل ذلك كان ذلك من زيادة العلم والإيمان . وقد قال تعالى : ﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات ﴾ [المجادلة : ١١] .

وأما الألفاظ التي ليست في الكتاب والسنة ولا اتفق السلف على نفيها أو إثباتها، فهذه ليس على أحد أن يوافق من نفاها أو أثبتها حتى يستفسر عن مراده، فإن أراد بها معنى يوافق خبر الرسول أقر به، وإن أراد بها معنى يخالف خبر الرسول أنكره .

ثم التعبير عن تلك المعاني، إن كان في ألفاظه اشتباه أو إجمال عبر بغيرها أو بين مراده بها؛ بحيث يحصل تعريف الحق بالوجه الشرعي؛ فإن كثيرا من نزاع الناس سببه **ألفاظ مجملة** مبتدعة، ومعان مشتبهة، حتي تجد الرجلين يتخاصمان ويتعاديان على إطلاق ألفاظ ونفيها، ولو سئل كل منهما عن معنى ما قاله لم يتصوره، فضلا عن أن يعرف دليله، ولو عرف دليله لم يلزم أن من خالفه يكون مخطئا بل يكون في قوله

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧٨/٢٠٥

نوع من الصواب، وقد يكون هذا مصيبا من وجه وهذا مصيبا من وجه، وقد يكون الصواب في قول ثالث .." (١)

"ص -٥٥١- لا يوجب نقصا في حق الرب، ولا زوال اتصافه به، ولا خروجه عن أن يكون كلامه، بل نعلم أن الرب كما أنه قد يتكلم به، ولا يرسل به رسولا قد يتكلم به ويرسل به رسولا، فهو سبحانه في الحالين كلامه، بل إرسال الرسول به نفع الخلق، وهداهم، ولم يجب به نقصان صفة مولاهم .

وقوله : أم يكون قائما بنا وبه ؟ فيقال : معنى [القائم] **لفظ مجمل**؛ فإن أريد أن نفس الكلام من حيث هو هو تكلم هو به، وتكلمنا به مبلغين له عنه، فكذلك هو . وإن أريد : أن ما اختص به يقوم بنا، أو ما اختص بنا يقوم به، فهذا ممتنع . وإن أريد بالقيام : أنا بلغنا كلامه، أو قرأنا كلامه، أو تلونا كلامه، فهذا صحيح، فكذلك إن أريد : أن هذا الكلام كلامه مسموعا من المبلغ لا منه . وإن أريد بالقيام : أن الشيء الذي اختص به هو بعينه قام بغيره مختصا به، فهذا ممتنع . وإن قيل : الصفة الواحدة تقوم بموضعين . قيل : هذا أيضا مجمل؛ فإن أريد أن الشيء المختص بمحل يقوم بمحل آخر فهذا ممتنع، وإن أريد : أن الكلام الذي يسمى صفة واحدة يقوم بالمتكلم به ويبلغه عنه غيره، كان هذا صحيحا .

فهذه المواضع يجب أن تفسر **الألفاظ المجملة** بالألفاظ المفسرة المبينة، وكل لفظ يحتمل حقا وباطلا فلا يطلق إلا مبينا به المراد الحق دون." (٢)

"ص -٥٥٢- الباطل، فقد قيل : أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء . وكثير من نزاع الناس في هذا الباب هو من جهة **الألفاظ المجملة**، التي يفهم منها هذا معنى يثبته، ويفهم منها الآخر معنى ينفيه . ثم النفاة يجمعون بين حق وباطل، والمثبتة يجمعون بين حق وباطل .

وأما قوله : أم الذي يقوم بنا يكون عبارة عن كلام الله أو حكاية عنه، ويكون إطلاق كلام الله عليه مجازا ؟ فيقال : العبارة عن كلام الغيب يقال لمن في نفسه معنى ثم يعبر عنه غيره . كما يعبر عما في نفس الأخرس من فهم مراده، والذين قالوا : [القرآن عبارة عن كلام الله] قصدوا هذا، وهذا باطل، بل القرآن العربي تكلم الله به، وجبريل بلغه عنه .

وأما [الحكاية] فيراد بها ما يماثل الشيء، كما يقال : هذا يحاكي فلانا : إذا كان يأتي بمثل قوله أو عمله، وهذا ممتنع في القرآن، فإن الله تعالى يقول : ﴿قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧٩/٢٠٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٩/٢١٤

هذا القرآن لا يأتون بمثله ﴾ الآية [الإسراء : ٨٨] . وقد يقال : فلان حكى فلان عنه، أي بلغه عنه، ونقله عنه، ويجيء في الحديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال فيما يحكي عن ربه، ويقال : إن النبي صلى الله عليه وسلم روى عن ربه . وحكى عن ربه . فإذا قيل : إنه حكى عن الله، بمعنى أنه بلغ عن الله، فهذا صحيح .." (١)

"ص -٦٨- كاحتجاجهم بقياس فاسد، أو نقل كاذب، أو خطاب ألقى إليهم اعتقدوا أنه من الله وكان من إلقاء الشيطان .

وهذه الثلاثة هي عمدة من يخالف السنة بما يراه حجة ودليلا، إما أن يحتج بأدلة عقلية ويظنها برهانا وأدلة قطعية، وتكون شبهات فاسدة مركبة من **ألفاظ مجملة**، ومعان متشابهة، لم يميز بين حقها وباطلها، كما يوجد مثل ذلك في جميع ما يحتج به من خالف الكتاب والسنة، إنما يركب حججه من ألفاظ متشابهة، فإذا وقع الاستفسار والتفصيل تبين الحق من الباطل، وهذه هي الحجج العقلية . وإن تمسك المبطل بحجج سمعية فإما أن تكون كذبا على الرسول، أو تكون غير دالة على ما احتج بها أهل البطول، فالمنع إما في الإسناد وإما في المتن ودلالته على ما ذكر، وهذه الحجة السمعية هذه حجة أهل العلم الظاهر .

وأما حجة أهل الذوق والوجد والمكاشفة والمخاطبة، فإن أهل الحق من هؤلاء لهم إلهامات صحيحة مطابقة، كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " قد كان في الأمم قبلكم محدثون، فإن يكن في أمتي أحد فعمر " ، وكان عمر يقول : اقتربوا من أفواه المطيعين واسمعوا منهم ما يقولون، فإنها تجلى لهم أمور صادقة .

وفي الترمذي عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه." (٢)

"ص -٢٥٧- وأما ما يروى عن أبي سعيد الخراز وأمثاله في هذا الباب، وما يذكره أبو طالب في كتابه وغيره، وكلام بعض المشايخ الذي يظن أنه يقول بباطن يخالف الظاهر، وما يوجد من ذلك في كلام أبي حامد الغزالي أو غيره فالجواب عن هذا كله أن يقال :

ما علم من جهة الرسول فهو نقل مصدق عن قائل معصوم، وما عارض ذلك فإما أن يكون نقلا عن غير مصدق، أو قولا لغير معصوم . فإن كثيرا مما ينقل عن هؤلاء كذب عليهم، والصدق من ذلك فيه ما أصابوا فيه تارة وأخطؤوا فيه أخرى، وأكثر عباراتهم الثابتة **ألفاظ مجملة** متشابهة، لو كانت من ألفاظ المعصوم لم

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٠/٢١٤

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧٠/٢٢١

تعارض الحكم المعلوم، فكيف إذا كانت من قول غير المعصوم ؟

وقد جمع أبو الفضل الفلكي [هو علي بن الحسين الهمذاني، عرف بالفلكي، جمع الحديث وصنف كتبا منها : المنتهى في معرفة الرجال في ألف جزء، وكان صوفيا، توفي بنيسابور سنة سبع وعشرين وأربعمائة] كتابا من كلام أبي يزيد البسطامي سماه [النور من كلام طيفور] فيه شيء كثير لا ريب أنه كذب على أبي يزيد البسطامي، وفيه أشياء من غلط أبي يزيد رحمة الله عليه وفيه أشياء حسنة من كلام أبي يزيد، وكل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومن قيل له عن أبي يزيد أو غيره من المشائخ : إنه قال لمريديه :." (١)

"ص -٣٠٤- فإن قال : أنا أعقل صفة ليست عرضا بغير متحيز وإن لم يكن له في الشاهد نظير، قيل له : فاعقل صفة هي لنا بعض لغير متحيز وإن لم يكن له في الشاهد نظير . فإن نفي عقل هذا نفي عقل ذاك، وإن كان بينهما نوع فرق لكنه فرق غير مؤثر في موضع النزاع؛ ولهذا كانت المعطلة الجهمية تنفي الجميع، لكن ذاك أيضا مستلزم لنفي الذات، ومن أثبت هذه الصفات الخبرية من نظير هؤلاء صرح بأنها صفة قائمة به كالعلم والقدرة، وهذا أيضا ليس هو معقول النص ولا مدلول العقل، وإنما الضرورة ألجأتهم إلى هذه المضايق .

وأصل ذلك : أنهم أتوا بألفاظ ليست في الكتاب ولا في السنة، وهي **ألفاظ مجملة** مثل : [متحيز] و [محدود] و [جسم] و [مركب] ونحو ذلك، ونفوا مدلولها، وجعلوا ذلك مقدمة بينهم مسلمة، ومدلولا عليها بنوع قياس، وذلك القياس أوقعهم فيه مسلك سلكوه في إثبات حدوث العالم بحدوث الأعراض، أو إثبات إمكان الجسم بالتركيب من الأجزاء فوجب طرد الدليل بالحدوث والإمكان لكل ما شمله هذا الدليل . إذ الدليل القطعي لا يقبل الترك لمعارض راجح، فرأوا ذلك يعكر عليهم من جهة النصوص، ومن جهة العقل من ناحية أخرى، فصاروا أحزابا؛ تارة يغلبون القياس الأول ويدفعون ما عارضه وهم المعتزلة، وتارة يغلبون القياس الثاني ويدفعون الأول." (٢)

"ص -١٥٩- هو، فهو مكابرة . وهذا أول ما احتجوا به على الإمام أحمد في المحنة، فإن المعتصم لما قال لهم : ناظروه، قال له عبد الرحمن بن إسحاق : يا أبا عبد الله، ما تقول في القرآن أو قال : في كلام الله يعني أهو الله أو غيره ؟ فقال له أحمد : ما تقول في علم الله أهو الله أو غيره ؟ فعارضه أحمد

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٠/٢٢٢

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٦/٢٢٣

بالعلم، فسكت عبد الرحمن . وهذا من حسن معرفة أبي عبد الله بالمناظرة رحمه الله فإن المبتدع الذي بني مذهبه على أصل فاسد متى ذكرت له الحق الذي عندك ابتداء، أخذ يعارضك فيه؛ لما قام في نفسه من الشبهة، فينبغي إذا كان المناظر مدعيا أن الحق معه أن يبدأ بهدم ما عنده، فإذا انكسر وطلب الحق فاعطه إياه، وإلا فما دام معتقدا نقيض الحق لم يدخل الحق إلى قلبه، كاللوح الذي كتب فيه كلام باطل امحه أولا، ثم اكتب فيه الحق، وهؤلاء كان قصدهم الاحتجاج لبدعتهم، فذكر لهم الإمام أحمد رحمه الله من المعارضة و النقض ما يبطلها .

وقد تكلم الإمام أحمد في رده على الجهمية في جواب هذا، وبين أن لفظ [الغير] لم ينطق به الشرع لا نفيا ولا إثباتا، وحينئذ فلا يلزم أن يكون داخلا لفظ [الغير] في كلام الشارع ولا غير داخل، فلا يقوم دليل شرعي على أنه مخلوق . وأيضا، فهو **لفظ مجمل** يراد بالغير : ما هو منفصل عن الشيء، ويراد بالغير : ما ليس هو الشيء؛." (١)

"ص -١٦٨- تفاضل ولا تماثل ولا تعدد . وأما كون صفات الرب لا تتفاضل وربما قالوا : القديم لا يتفاضل، وهو من جنس قول الجهمية والمعتزلة ونحوهم : القديم لا يتعدد، فهذا **لفظ مجمل**، فإن القديم إذا أريد به رب العالمين، فرب العالمين إله واحد لا شريك له، وإذا أريد به صفاته، فمن قال : إن صفات الرب لا تتعدد، فهو يقول : العلم هو القدرة، والقدرة هي الإرادة، والسمع والبصر هو العلم . وقد يقول بعضهم أيضا : العلم هو الكلام . ويقول آخرون : العلم والقدرة هو الإرادة، ثم قد يقولون : إن الصفة هي الموصوف، فالعلم هو العالم، والقدرة هي القادر . وهذه الأقوال صرح بها نفاة الصفات من الفلاسفة والجهمية ونحوهم كما حكيت ألفاظهم في غير هذا الموضع . ومعلوم أن في هذه الأقوال من مخالفة المعقول الصريح والمنقول الصحيح بل مخالفة المعلوم بالاضطرار للعقلاء . والمعلوم بالاضطرار من دين الإسلام ودين الرسل ما يبين أنها في غاية الفساد شرعا وعقلا .

ثم إن هؤلاء تأولوا نصوص الكتاب والسنة بتأويلات باطلة، منهم من قال : المراد بكونه أعظم وأفضل وخيرا كونه عظيما في نفسه، وامتنع هؤلاء من إجراء التفضيل عليه . وحكي هذا عن الأشعري وابن الباقلاني وجماعة غيرهما . ومعلوم أن من تدبر ألفاظ الكتاب والسنة، تبين له أنها لا تحتمل هذا المعنى، بل هو من نوع القرمطة، فإن الله." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥٩/٢٣٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٦٨/٢٣٨

"ص -٢٤٦- ولهذا لما ذكر أبو عبد الله الرازي أدلة [إثبات الصانع] ذكر أربعة طرق : إمكان الذوات وحدوثها، وإمكان الصفات وحدوثها، والطرق الثلاثة الأول ضعيفة، بل باطلة؛ فإن الذوات التي ادعوا حدوثها أو إمكانها أو إمكان صفاتها ذكروها **بألفاظ مجملة** لا يتميز فيها الخالق عن المخلوق، ولم يقيموا على ما ادعوه دليلا صحيحا .

وأما الطريق الرابع وهو الحدوث لما يعلم حدوثه فهو طريق صحيح، وهو طريق القرآن، لكن قصروا فيه غاية التقصير؛ فإنهم على أصلهم لم يشهدوا حدوث شيء من الذوات، بل حدوث الصفات، وطريقة القرآن تبين أن كل ما سوى الله مخلوق، وأنه آية لله، وقد بسط الكلام على ما في القرآن من البراهين والآيات التي لم يصل إليها هؤلاء المتكلمة والمتفلسفة، وإن كل ما عندهم من حق فهو جزء مما دل عليه القرآن في غير موضع .

والمقصود هنا أن هؤلاء لما كان هذا أصلهم في ابتداء الخلق – وهو القول بإثبات الجوهر الفرد كان أصلهم في المعاد مبنيا عليه فصاروا على قولين :

منهم من يقول : تعدم الجواهر ثم تعاد . ومنهم من قال : تتفرق الأجزاء ثم تجتمع، فأورد عليهم الإنسان الذي يأكله حيوان، وذلك." (١)

"ص -٣٠٦- والمقصود هنا أن أئمة السنة كأحمد بن حنبل وغيره كانوا إذا ذكرت لهم أهل البدع **الألفاظ المجملة**، كلفظ الجسم والجوهر والحيز ونحوها، لم يوافقوهم لا على إطلاق الإثبات، ولا على إطلاق النفي . وأهل البدع بالعكس ابتدعوا ألفاظا ومعاني، إما في النفي، وإما في الإثبات، وجعلوها هي الأصل المعقول المحكم، الذي يجب اعتقاده، والبناء عليه، ثم نظروا في الكتاب والسنة، فما أمكنهم أن يتأولوه على قولهم تأولوه، وإلا قالوا : هذا من الألفاظ المتشابهة المشكلة التي لا ندري ما أريد بها، فجعلوا بدعهم أصلا محكما، وما جاء به الرسول فرعا له ومشكلا، إذا لم يوافقه . وهذا أصل الجهمية والقدرية وأمثالهم، وأصل الملاحدة من الفلاسفة الباطنية، جميع كتبهم توجد على هذا الطريق، ومعرفة الفرق بين هذا وهذا من أعظم ما يعلم به الفرق بين الصراط المستقيم الذي بعث الله به رسوله، وبين السبل المخالفة له، وكذلك الحكم في المسائل العلمية الفقهية، ومسائل أعمال القلوب وحقائقها وغير ذلك . كل هذه الأمور قد دخل فيها ألفاظ ومعان محدثة، وألفاظ ومعان مشتركة .

فالواجب أن يجعل ما أنزله الله من الكتاب والحكمة أصلا في جميع هذه الأمور، ثم يرد ما تكلم فيه الناس

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٤٧/٢٣٨

إلى ذلك، ويبين مافي **الألفاظ المجملة** من المعاني الموافقة للكتاب والسنة فتقبل، وما فيها من المعاني." (١)

"ص – ٣٢٠- الشرع عليه فيبينه بالألفاظ الشرعية، وإن قدر أن الشرع لم يدل عليه لم يكن مما يجب على الناس اعتقاده، وحينئذ فليس لأحد أن يدعو الناس إليه، وإن قدر أنه في نفسه حق .

ومسألة تماثل الأجسام وتركيبها من الجواهر الفردة، قد اضطرب فيها جماهير أهل الكلام، وكثير منهم يقول بهذا تارة وبهذا تارة؛ وأكثر ذلك لأجل **الألفاظ المجملة** والمعاني المتشابهة، وقد بسط الكلام عليه في غير هذا الموضع .

لكن المقصود هنا أنه لو قدر أن الإنسان تبين له أن الأجسام ليست متماثلة، ولا مركبة لا من هذا ولا من هذا، لم يكن له أن يبتدع في دين الإسلام قوله : إن الله جسم ويناظر على المعنى الصحيح الذي دل عليه الكتاب والسنة، بل يكفيه إثبات ذلك المعنى بالعبارات الشرعية . ولو قدر أنه تبين له أن الأجسام متماثلة، وأن الجسم مركب، لم يكن له أن يبتدع النفي بهذا الاسم، ويناظر على معناه الذي اعتقده بعقله، بل ذلك المعنى المعلوم بالشرع والعقل يمكن إظهاره بعبارة لا إجمال فيها ولا تلبيس . والذين يقولون : إن الجسم مركب من الجواهر، يدعى كثير منهم أنه كذلك في لغة العرب؛ لأن العرب يقولون : هذا أجسم من هذا يريدون به أنه أكثر أجزاء منه ويقولون : هذا جسيم، أى : كثير الأجزاء .." (٢)

"ص -٣٣- وإذا كان مع الفتح هو مصدر فقولك : حدثني بقوله وبخبره لم تذكر فيه لفظ القول والخبر، وإنما عبرت عن جملة لفظه؛ فإنه قول وخبر، فهو مثل قولك : سمعت كلام فلان وخطبة فلان، لم تحك لفظها . وأما إذا قلت : قال : كذا فهو إخبار عن عين قوله؛ ولهذا لا ينبغي أن يوجب اللفظ في هذا أحد، بخلاف الأول فإنه إنما يسوغ على مذهب من يجوز الرواية بالمعني، فإذا سمعت لفظه وقلت : حدثني فلان، قال : حدثني فلان بكذا وكذا فقد أتيت باللفظ، فإنك سمعته يقول : حدثني فلان بكذا، وإذا عرضت عليه فقلت : حدثك فلان بكذا ؟ فقال : نعم وقلت : حدثني أن فلانا حدثه بكذا، فأنت صادق على المذهبين؛ لأنك ذكرت أنه حدثك بتحديث فلان إياه بكذا، والتحديث **لفظ مجمل** ينتظم لذلك، كما أن قوله : نعم **لفظ مجمل** ينتظم لذلك، فقوله : نعم تحديث لك بأنه حدثه .

وأما إذا قلت : حدثني قال : حدثني فأنت لم تسمعه يقول : حدثني وإنما سمعته يقول : نعم وهي معناها،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣١٢/٢٣٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٢٦/٢٣٨

لكن هذا من المعاني المتداولة . وهذا العرض إذا كان المحمل يدري ما يقرأه عليه العارض، كما يدري المقرئ، فأما إذا كان لا يدري فالسماع أجود بلا ريب، كما اتفق عليه المتأخرون؛ لغلبة الفعل على القارئ للحديث دون المقروء عليه، والتفصيل في العرض بين أن يقصد المحمل الإخبار أو لا يقصد، كما تقدم في التحديث والسماع .." (١)

"ص -٤٢٢- الليل الآخر، فيقول : من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه،من يستغفرني فأغفر له " . فنحن نثبت وصفه بالنزول إلى سماء الدنيا بالحديث ولا نتأول ما ذكروه ولا نلحقه بنزول الآدميين الذي هو زوال وانتقال من علو إلى أسفل . بل نسلم للنقل كما ورد، وندفع التشبيه لعدم موجبه، ونمنع من التأويل لارتفاع نسبته .

قال : وهذه الرواية هي المشهورة والمعمول عليها عند عامة المشائخ من أصحابنا .

قلت : أما كون إتيانه ومجيئه ونزوله ليس مثل إتيان المخلوق ومجيئه ونزوله، فهذا أمر ضروري متفق عليه بين علماء السنة ومن له عقل . فإن الصفات والأفعال تتبع الذات المتصفة الفاعلة . فإذا كانت ذاته مباينة لسائر الذوات، ليست مثلها، لزم ضرورة أن تكون صفاته مباينة لسائر الصفات ليست مثلها . ونسبة صفاته إلى ذاته، كنسبة صفة كل موصوف إلى ذاته . ولا ريب أنه العلي الأعلى العظيم، فهو أعلى من كل شيء، وأعظم من كل شيء . فلا يكون نزوله وإتيانه بحيث تكون المخلوقات تحيط به أو تكون أعظم منه وأكبر . هذا ممتنع .

وأما لفظ [الزوال] و [الانتقال] فهذا **اللفظ مجمل**، ولهذا كان." (٢)

"ص -٤٢٦- وكذلك لا يجوز أن يقال : هو يكون في السفل، لا في العلو، وهو سفول يليق بجلاله، فإنه سبحانه العلي الأعلى لا يكون قط إلا عاليا، والسفول نقص هو منزه عنه .

وقوله : " وأنت الباطن فليس دونك شيء " ، لا يقتضي السفول إلا عند جاهل لا يعلم حقيقة العلو والسفول، فيظن أن السموات – وما فيها – قد تكون تحت الأرض إما بالليل وإما بالنهار وهذا غلط كمن يظن أن ما في السماء من المشرق يكون تحت ما فيها مما في المغرب . فهذا أيضا غلط . بل السماء لا تكون قط إلا عالية على الأرض وإن كان الفلك مستديرا محيطا بالأرض فهو العإلى على الأرض علوا حقيقيا من كل جهة . وهذا مبسوط في مواضع .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧/٢٤٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٧٣/٢٥٤

والنوع الثاني : أنه منزه عن أن يماثله شيء من المخلوقات في شيء من صفاته، فالألفاظ التي جاء بها الكتاب والسنة في الإثبات تثبت . والتي جاءت بالنفي تنفي . **والألفاظ المجملة** كلفظ [الحركة] و [النزول] و [الانتقال] يجب أن يقال فيها : إنه منزه عن مماثلة المخلوقين من كل وجه، لا يماثل المخلوق لا في نزول، ولا في حركة، ولا انتقال ولا زوال، ولا غير ذلك .

وأما إثبات هذا الجنس، كلفظ [النزول] ، أو نفيه." (١)

"القاعدة الثانية: موافقة النصوص لفظا ومعنى أولى من موافقتها في المعنى دون اللفظ:

وذلك أن متابعة الكتاب والسنة في اللفظ والمعنى أكمل وأتم من متابعتها في المعنى دون اللفظ؛ فالرسول صلى الله عليه وسلم علم البراء بن عازب كلمات يقولهن إذا أخذ مضجعه، وفيها ((... آمنت بكتابك الذي أنزلت ونبيك الذي أرسلت)) قال البراء: ((فرددتهن لأستذكرهن فقلت: آمنت برسولك الذي أرسلت. قال – أي النبي صلى الله عليه وسلم – قل آمنت بنبيك الذي أرسلت)) (١) تحقيقا لكمال الموافقة، في اللفظ والمعنى.

ولهذا منع جمع من العلماء نقل حديث الرسول صلى الله عليه وسلم بالمعنى، ومن أجازه اشترط أن يكون الناقل عاقلا عالما بما يحيل المعنى من اللفظ، مدركا لأساليب العرب حتى يستبين الفروق (٢).

فالناس في موافقة الكتاب والسنة أقسام:

الأول: من يوافقهما لفظا ومعنى، وهذا أسعد الناس بالحق.

الثاني: من يوافقهما في المعنى دون اللفظ، كمن يتكلم في المعاني الشرعية الصحيحة بألفاظ غير شرعية، وهذا **كالألفاظ المجملة** والتي تحتمل حقا وباطلا، كمن يتكلم في نفي الجهة عن الله تعالى قاصدا نفي الجهة المخلوقة، أو ينفي الحيز والمكان المخلوقين وغير ذلك من الألفاظ التي لم ترد لا في الكتاب ولا في السنة، بل تحتمل معاني صحيحة وأخرى فاسدة، فإذا عرف مراد صاحبها وكان موافقا للمعنى الصحيح، قبل مراده، ومنع من التكلم باللفظ المجمل، وعلم الألفاظ الشرعية في ذلك. وكذلك يدخل فيهم من نفى ظاهر نصوص الصفات قاصدا نفي المعنى الظاهر المختص بالمخلوق، فنفيه صحيح، لكن ظاهر النصوص لم يدل على باطل، حتى يستوجب هذا النفي، وإنما نفى هذا ما توهمه أنه ظاهر النص، وإن لم يكن كذلك في نفس الأمر.

الثالث: من يوافق الكتاب والسنة في اللفظ دون المعنى، وهؤلاء كطوائف الباطنية وغيرهم ممن يعبرون عن

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٧٧/٢٥٤

عقائدهم الفاسدة بألفاظ شرعية، فالصلاة عندهم كشف أسرارهم، والصيام كتمانها، والحج القصد إلى شيوخهم، ونحو ذلك (٣).

الرابع: من يخالف الكتاب والسنة لفظا ومعنى، وهؤلاء أشقى الطوائف، وهم من الكفرة والملاحدة ونحوهم.

---

(١) رواه البخاري (٢٤٧) ومسلم (٢٧١٠) واللفظ لمسلم.

(٢) انظر: ((الرسالة)) للشافعي (ص: ٣٧٠، ٣٧١).

(٣) انظر: ((الإقحام لأفئدة الباطنية الطغام)) للعلوي (ص: ٧١) وما بعدها.." [١]

"القاعدة الخامسة عشرة: في مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم الخاص

إذا تكلم المخالف باصطلاحه الخاص الذي اصطلحه مخالفا به ما عليه الشرع من الألفاظ؛ فقد يعبر عن المعاني التي أثبتها الشرع بعبارات أخرى ليست فيه، أو أنها فيه لكن جاءت بمعان أخر، بل قد يكون معناها المعروف في لغة العرب التي نزل بها القرآن منتفيا باطلا نفاه الشرع والعقل (١): كلفظ التوحيد عند الطوائف المنحرفة:

فالتوحيد عند الفلاسفة يعنون به إثبات الوجود المطلق، مجردا عن الماهية والصفة.

وعند الاتحادية وأصحاب وحدة الوجود: أن الرب تعالى هو عين كل موجود.

وعند الجهمية: التوحيد هو إنكار صفة العلو لله تعالى، والكلام، والسمع، والبصر، وغير ذلك من الصفات التي ثبتت بالسمع ودل عليها العقل.

وعند القدرية: إنكار قدر الله وعموم مشيئته في الكائنات وقدرته عليها.

ويدخل في ذلك -أيضا- نحو التكلم **بالألفاظ المجملة** كلفظ الجهة، والحيز والمكان، والجسم وغير ذلك.

فيبقى المخاطب لهم والراد عليهم مترددا بين أمور:

الأول: أن يخاطبهم بغير اصطلاحهم، بل بالألفاظ والمعاني الشرعية، فحينئذ قد يقولون: إنا لا نفهم ما قيل لنا، أو أن المخاطب لنا والراد علينا لم يفهم قولنا ومرادنا، ويلبسون على الناس، بأن الذي عنيناه بكلامنا حق معلوم بالعقل أو بالذوق، وأنه موافق للشرع.

الثاني: أن يخاطبهم بلغتهم واصطلاحهم – وقد يكون ذلك مخالفا لألفاظ القرآن في الظاهر – فحينئذ قد

---

(١) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين ١/١٢٠

ينسبون المخاطب لهم إلى أنه أطلق تلك الألفاظ التي تحتمل حقا وباطلا، وأوهموا الجهال باصطلاحهم الخاص.

الثالث: أن يمتنع عن موافقتهم في التكلم بها نفيا وإثباتا، بل يستفصل عن مرادهم: فإن أرادوا بهذه الألفاظ حقا قبل، وإن أرادوا باطلا رد، وهنا قد ينسبونه إلى العجز والانقطاع (٢):

فحينئذ تختلف المصلحة؛ فيختار المخاطب لهم، الأسلوب الأمثل في مخاطبتهم والرد عليهم، وذلك بحسب ما يقتضيه المقام (٣):

فإن كانوا في مقام دعوة الناس إلى قولهم وإلزامهم به أمكن أن يقال لهم: لا يجب على أحد أن يجيب داعيا إلا إلى ما دعا إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فما لم يثبت أن الرسول دعا الخلق إليه لم يكن على الناس إجابة من دعا إليه، ولا له دعوة الناس إلى ذلك.

ومثل هذا فعله شيوخ السنة بين يدى ولاة الأمور في مناظراتهم لرؤوس المعتزلة والجهمية (٤).

أما إن كان المخالف معارضا للشرع بما يذكره، أو كان غير ملتزم بالشريعة: فهؤلاء لابد في مخاطبتهم من الكلام على المعاني التي يدعونها: إما بألفاظهم، وإما بألفاظ يوافقون على أنها تقوم مقام ألفاظهم، وإن أمكن نقل معانيهم إلى العبارة الشرعية كان حسنا، وإن لم يمكن مخاطبتهم إلا بلغتهم، فبيان ضلالهم، ودفع صيالهم عن الإسلام بلغتهم، أولى من الإمساك عن ذلك لأجل مجرد اللفظ:

قال شيخ الإسلام رحمه الله: (وأما مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم ولغتهم فليس بمكروه إذا احتيج إلى ذلك، وكانت المعاني صحيحة، كمخاطبة العجم من الروم والفرس والترك بلغتهم وعرفهم، فإن هذا جائز حسن للحاجة ...) (٥).

فمخاطبة أهل الاصطلاح بلغتهم واصطلاحهم يفيد من وجوه:

الأول: أنهم يفهمون الحجة.

الثاني: أن ذلك أبلغ في الرد عليهم، وكسرهم.

الثالث: بيان تمكن أهل الحق من معاني مسائلهم وعرضها بأي أسلوب يقتضيه الموقف.

وقد استعمل شيخ الإسلام هذا الأسلوب في كثير من مصنفاته التي فيها الرد على أهل البدع والفلسفة، مثل كتاب درء التعارض، والرد على المنطقيين، وكذلك رأيت الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله يستخدم المنطق في الرد على من يؤمنون به، وذلك في تفسيره أضواء البيان (٦).

---

(١) انظر: ((درء تعارض العقل والنقل)) (١/ ٢٢٣).

(٢) انظر: ((درء تعارض العقل والنقل)) (١/ ٢٢٣، ٢٢٩).

(٣) انظر: ((درء تعارض العقل والنقل)) (١/ ٢٢٩) وما بعدها.

(٤) انظر مثالا لذلك: ((الاعتصام)) (١/ ٢٤٣، ٢٤٤)، و ((الشريعة)) (ص: ٦٢ - ٦٤).

(٥) ((درء تعارض العقل والنقل)) (١/ ٤٣).

(٦) انظر: مثلا – ((أضواء البيان)) (٤/ ١٤٨ - ١٥٠).." [١]

"القاعدة السادسة عشرة: التوقف عند الإيهام، والاستفصال عند الإجمال

إذا أورد المنازع لفظا مجملا يحتمل حقا وباطلا، لم يكن لنا إثبات اللفظ أو نفيه، بل الواجب التوقف، وليس ذلك لخلو النقيضين عن الحق، ولا لقصور أو تقصير في بيان الحق، ولكن لأن **اللفظ مجمل**، والعبارة موهمة مشتملة على الحق والباطل، ففي إثباتها إثبات الحق والباطل، وفي نفيها نفي الحق والباطل، فالواجب الامتناع عن كلا الإطلاقين، ثم الاستفسار عن مراد صاحبها بها فإن أراد بها حقا قبل، وإن أراد بها باطلا رد (١).

وبعد اختيار المعنى الصحيح المراد من العبارة الموهمة، يمنع من إطلاقها ويركب للمعنى لفظه الشرعي، حتى ينتفي عنه الإيهام والإجمال:

مثال ذلك: لفظ الجهة لله تعالى (٢):

فلو سأل سائل: هل تثبتون لله تعالى الجهة؟

الجواب: لفظ الجهة لم يرد في الكتاب ولا في السنة، لا إثباتا ولا نفيا وهو **لفظ مجمل** محتمل، ويغني عنه ما ثبت في الكتاب والسنة من أن الله تعالى في السماء.

أما الجهة فقد يراد بها جهة سفل، أو جهة علو تحيط بالله تعالى، أو جهة علو لا تحيط به:

أما المعنى الأول فباطل، لمنافاته العلو لله تعالى الثابت بالكتاب، والسنة، والإجماع، والعقل، والفطرة.

والثاني باطل – أيضا – لأن الله تعالى أعظم من أن يحيط به شيء من مخلوقاته.

وأما المعنى الثالث: فحق يجب إثباته وقبوله، لأن الله تعالى هو العلي الأعلى، ولا يحيط به شيء من مخلوقاته.

يقول طاش كبرى زاده في أصول المناظرة (٣):

---

(١) الموسوعة العقدية – الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين ١٣٣/١

وليجتنب فيها عن الإطناب ... ثم عن الإيجاز والخطاب

إلى رفيع القدر والمهابة ... وعن كلام شابه الغرابة

ومجمل من غير أن يفصلا ... كذا تعرض لما لا مدخلا

ولهذا يوجد كثيرا في كلام السلف النهي عن إطلاق النفي أو الإثبات في مثل هذه المواطن:

قال الإمام أحمد رحمه الله: (إذا سأل الجهمي فقال: أخبرونا عن القرآن، هو الله أو غير الله؟ قيل له: وإن الله جل ثناؤه لم يقل في القرآن: إن القرآن أنا ولم يقل: غيري، وقال: هو كلامي، فسميناه باسم سماه الله به، فقلنا: كلام الله، فمن سمى القرآن باسم سماه الله به كان من المهتدين، ومن سماه باسم غيره كان من الضالين) (٤).

وفي كتاب السنة للخلال (٥): سئل الزبيدي والأوزاعي عن الجبر، فقال الزبيدي: (أمر الله أعظم، وقدرته أعظم من أن يجبر أو يعضل، ولكن يقضي ويقدر، ويخلق ويجبل عبده على ما أحبه).

وقال الأوزاعي: (ما أعرف للجبر أصلا من القرآن ولا السنة، فأهاب أن أقول ذلك، ولكن القضاء، والقدر، والخلق، والجبل، فهذا يعرف في القرآن والحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم).

قال ابن تيمية: (فهذان الجوابان اللذان ذكرهما هذان الإمامان في عصر تابعي التابعين من أحسن الأجوبة ... وجواب الأوزاعي أقوم من جواب الزبيدي لأن الزبيدي نفى الجبر، والأوزاعي منع إطلاقه، إذ هذا اللفظ قد يحتمل معنى صحيحا، فنفيه قد يقتضي نفي الحق والباطل) (٦) وكذلك إثباته قد يقتضي إثبات الحق والباطل، والصواب الإعراض عنه، أو التفصيل في الجواب.

ومثال آخر لمنهج السلف في هذه المسألة، ما أورده الإمام الذهبي في كتاب (العلو) (٧) من كلام أبي بكر محمد بن الحسن الحصري القيرواني الذي ساق أقوال جماعة من العلماء في مسألة الاستواء، ثم قال: (وهذا هو الصحيح الذي أقول به من غير تحديد، ولا تمكن في مكان، ولا كون فيه ولا مماسة).

قال الذهبي معلقا على ذلك: (سلب هذه الأشياء وإثباتها مداره على النقل، فلو ورد شيء بذلك نطقنا به، وإلا فالسكوت والكف أشبه بشمائل السلف) (٨).

---

(١) انظر: ((درء تعارض العقل والنقل)) (١/ ٧٦)، و ((مجموع تفسير ابن تيمية)) (ص: ٣٥٢).

(٢) انظر: ((القواعد المثلى)) للعثيمين (ص: ٣١).

(٣) ((علم البحث والمناظرة)) رسالة للعلامة أبي الخير عصام الدين أحمد بن مصطفى المشهور بطاش

كبرى زاده (ص: ٤٢) بتحقيق: أبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري – مطبعة الجبلاوي – الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ، مصر.

(٤) ((الرد على الجهمية)) للإمام أحمد (ص: ٧٣) (ضمن عقائد السلف للنشار).

(٥) (ص: ٥٥٥) برقم: ٩٣٢، وقد نقل ابن تيمية هذا النص في ((درء التعارض)) (١/ ٦٦)، و ((الفتاوى)) (٥/ ٤٣٠، ٨/ ١٠٤ – ١٠٥).

(٦) ((درء تعارض العقل والنقل)) (١/ ٦٧ – ٦٩).

(٧) (ص: ١٥٨).

(٨) (ص: ١٥٨).." [(١)]

"المطلب الثالث: حكم **الألفاظ المجملة** نفيا وإثباتا

وإذا كان المتكلم في مقام الإجابة لمن عارضه بالعقل وادعى أن العقل يعارض النصوص فإنه قد يحتاج إلى حل شبهته وبيان بطلانها فإذا أخذ النافي يذكر ألفاظا مجملة مثل أن يقول: لو كان فوق العرش لكان جسما أو لكان مركبا وهو منزه عن ذلك ولو كان له علم وقدرة لكان جسما وكان مركبا وهو منزه عن ذلك ولو خلق واستوى وأتى لكان تحله الحوادث وهو منزه عن ذلك ولو قامت به الصفات لحلته الأعراض وهو منزه عن ذلك فهنا يستفصل السائل ويقول له: ماذا تريد بهذه **الألفاظ المجملة؟** فإن أراد بها حقا وباطلا قبل الحق ورد الباطل مثل أن يقول: أنا أريد بنفي الجسم نفي قيامه بنفسه وقيام الصفات به ونفي كونه مركبا فنقول: هو قائم بنفسه وله صفات قائمة به وأنت سميت هذا تجسيما لم يجز أن أدع الحق الذي دل عليه صحيح المنقول وصريح المعقول لأجل تسميتك أنت له بهذا وأما قولك: ليس مركبا فإن أردت به أنه سبحانه ركبه مركب أو كان متفرقا فتركب وأنه يمكن تفرقه وانفصاله فالله تعالى منزه عن ذلك وإن أردت أنه موصوف بالصفات مباين للمخلوقات فهذا المعني حق ولا يجوز رده لأجل تسميتك له مركبا فهذا ونحوه مما يجاب به درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية – ١/ ١٣٣

قال ابن أبي العز الحنفي –رحمه الله–: وحول الحوادث بالرب تعالى، المنفي في علم الكلام المذموم، لم يرد نفيه ولا إثباته في كتاب ولا سنة، وفيه إجمال: فإن أريد بالنفي أنه سبحانه لا يحل في ذاته المقدسة لشيء من مخلوقاته المحدثة، أو لا يحدث له وصف متجدد لم يكن – فهذا نفي صحيح وإن أريد به نفي الصفات الاختيارية، من أنه لا يفعل ما يريد، ولا يتكلم بما شاء إذا شاء، ولا أنه يغضب ويرضى لا كأحد

---

(١) الموسوعة العقدية – الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين ١/١٣٤

من الورى، ولا يوصف بما وصف به نفسه من النزول والاستواء والإتيان كما يليق بجلاله وعظمته – فهذا نفي باطل وأهل الكلام المذموم يطلقون نفي حلول الحوادث، فيسلم السني للمتكلم ذلك، على ظن أنه نفى عنه سبحانه ما لا يليق بجلاله، فإذا سلم له هذا النفي ألزمه نفي الصفات الاختيارية وصفات الفعل، وهو غير لازم له وإنما أتي السني من تسليم هذا النفي المجمل، وإلا فلو استفسر واستفصل لم ينقطع معه وكذلك مسألة الصفة: هل هي زائدة على الذات أم لا؟ لفظها مجمل، وكذلك لفظ الغير، فيه إجمال، فقد يراد به ما ليس هو إياه، وقد يراد به ما جاز مفارقته له ولهذا كان أئمة السنة رحمهم الله تعالى لا يطلقون على صفات الله وكلامه أنه غيره، ولا أنه ليس غيره لأن إطلاق الإثبات قد يشعر أن ذلك مباين له، وإطلاق النفي قد يشعر بأنه هو هو، إذا كان لفظ الغير فيه إجمال، فلا يطلق إلا مع البيان والتفصيل: فإن أريد به أن هناك ذاتا مجردة قائمة بنفسها منفصلة عن الصفات الزائدة عليها – فهذا غير صحيح، وإن أريد به أن الصفات زائدة على الذات التي يفهم من معناها غير ما يفهم من معنى الصفة – فهذا حق، ولكن ليس في الخارج ذات مجردة عن الصفات، بل الذات الموصوفة بصفات الكمال الثابتة لها لا تنفصل عنها، وإنما يفرض الذهن ذاتا وصفة، كلا وحده، ولكن ليس في الخارج ذات غير موصوفة، فإن هذا محال ولو لم يكن إلا صفة الوجود، فإنها لا تنفك عن الموجود، وإن كان الذهن يفرض ذاتا ووجودا، يتصور هذا وحده، وهذا وحده، لكن لا ينفك أحدهما عن الآخر في الخارج وقد يقول بعضهم: الصفة لا عين الموصوف ولا غيره هذا له معنى صحيح، وهو: أن الصفة ليست عين ذات الموصوف التي يفرضها الذهن مجردة بل هي غيرها، وليست غير الموصوف، بل الموصوف بصفاته شيء واحد غير متعدد فإذا قلت: أعوذ بالله فقد عذت بالذات المقدسة الموصوفة بصفات الكمال المقدسة الثابتة التي لا تقبل الانفصال بوجه من الوجوه وإذا قلت: أعوذ بعزة الله، فقد عذت بصفة من صفات الله تعالى، ولم أعذ بغير الله وهذا المعنى يفهم من لفظ الذات، فإن ذات في أصل معناها لا تستعمل إلا مضافة، أي: ذات وجود، ذات قدرة، ذات عز، ذات علم، ذات كرم، إلى غير ذلك من الصفات فذات كذا بمعنى صاحبة كذا: تأنيث ذو هذا أصل معنى الكلمة، فعلم أن الذات لا يتصور انفصال الصفات عنها بوجه من الوجوه شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي – ١/ ٩٧." (١)

"المطلب الرابع: أحكام التسلسل نفيا وإثباتا

والتسلسل **لفظ مجمل**، لم يرد بنفيه ولا إثباته كتاب ولا سنة، ليجب مراعاة لفظه، وهو ينقسم إلى واجب

(١) الموسوعة العقدية – الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين ٤٠٤/١

وممتنع وممكن: فالتسلسل في المؤثرين محال ممتنع لذاته، وهو أن يكون مؤثرون كل واحد منهم استفاد تأثيره مما قبله لا إلى غاية والتسلسل الواجب: ما دل عليه العقل والشرع، من دوام أفعال الرب تعالى في الأبد، وأنه كلما انقضى لأهل الجنة نعيم أحدث لهم نعيما آخر لا نفاد له، وكذلك التسلسل في أفعاله سبحانه من طرف الأزل، وأن كل فعل مسبوق بفعل آخر، فهذا واجب في كلامه، فإنه لم يزل متكلما إذا شاء، ولم تحدث له صفة الكلام في وقت، وهكذا أفعاله التي هي من لوازم حياته، فإن كل حي فعال، والفرق بين الحي والميت: الفعل، ولهذا قال غير واحد من السلف: الحي الفعال، وقال عثمان بن سعيد: كل حي فعال، ولم يكن ربنا تعالى قط في وقت من الأوقات معطلا عن كماله، من الكلام والإرادة والفعل وأما التسلسل الممكن: فالتسلسل في مفعولاته من هذا الطرف، كما تتسلسل في طرف الأبد، فإنه إذا لم يزل حيا قادرا مريدا متكلما، وذلك من لوازم ذاته – فالفعل ممكن له بموجب هذه الصفات له، وأن يفعل أكمل من أن لا يفعل، ولا يلزم من هذا أنه لم يزل الخلق معه، فإنه سبحانه متقدم على كل فرد من مخلوقاته تقدما لا أول له، فلكل مخلوق أول، والخالق سبحانه لا أول له، فهو وحده الخالق، وكل ما سواه مخلوق كائن بعد أن لم يكن قالوا: وكل قول سوى هذا فصريح العقل يرده ويقضي ببطلانه، وكل من اعترف بأن الرب تعالى لم يزل قادرا على الفعل لزمه أحد أمرين، لا بد له منهما: أما أن يقول بأن الفعل لم يزل ممكنا، وأما أن يقول لم يزل واقعا، وإلا تناقض تناقضا بينا، حيث زعم أن الرب تعالى لم يزل قادرا على الفعل، والفعل محال ممتنع لذاته، لو أراده لم يمكن وجوده، بل فرض إرادته عنده محال وهو مقدور له وهذا قول ينقض بعضه بعضا والمقصود: أن الذي دل عليه الشرع والعقل، أن كل ما سوى الله تعالى محدث كائن بعد أن لم يكن أما كون الرب تعالى لم يزل معطلا عن الفعل ثم فعل، فليس في الشرع ولا في العقل ما يثبته، بل كلاهما يدل على نقيضه وقد أورد أبو المعالي في إرشاده وغيره من النظار على التسلسل في الماضي، فقالوا: إنك لو قلت: لا أعطيك درهما إلا أعطيك بعده درهما، كان هذا ممكنا، ولو قلت: لا أعطيك درهما حتى أعطيك قبله درهما، كان هذا ممتنعا وهذا التمثيل والموازنة غير صحيحة، بل الموازنة الصحيحة أن تقول: ما أعطيتك درهما إلا أعطيتك قبله درهما، فتجعل ماضيا قبل ماض، كما جعلت هناك مستقبلا بعد مستقبل وأما قول القائل: لا أعطيك حتى أعطيك قبله، فهو نفي للمستقبل حتى يحصل في المستقبل ويكون قبله فقد نفى المستقبل حتى يوجد المستقبل، وهذا ممتنع أما نفي الماضي حتى يكون قبله ماض، فإن هذا ممكن والعطاء المستقبل ابتداؤه من المستقبل والمعطى الذي له ابتداء وانتهاء لا

يكون قبله ما لا نهاية له، فإن ما لا نهاية له فيما يتناهى ممتنع شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي - ١/ ١٠٦." [١]

"القاعدة الثامنة

(التوقف في **الألفاظ المجملة** التي لم يرد إثباتها ولا نفيها، أما معناها؛ فيستفصل عنه، فإن أريد به باطل ينزه الله عنه؛ رد، وإن أريد به حق لا يمتنع على الله؛ قبل، مع بيان ما يدل على المعنى الصواب من الألفاظ الشرعية، والدعوة إلى استعماله مكان هذا اللفظ المجمل الحادث) (١).

مثاله: لفظة (الجهة): نتوقف في إثباتها ونفيها، ونسأل قائلها: ماذا تعني بالجهة؟ فإن قال: أعني أنه في مكان يحويه قلنا: هذا معنى باطل ينزه الله عنه، ورددناه وإن قال: أعني جهة العلو المطلق؛ قلنا: هذا حق لا يمتنع على الله وقبلنا منه المعنى، وقلنا له: لكن الأولى أن تقول: هو في السماء، أو في العلو؛ كما وردت به الأدلة الصحيحة، وأما لفظة (جهة)؛ فهي مجملة حادثة، الأولى تركها.

---

(١) (التدمرية/ ٦٥)، (مجموع الفتاوى) (٥/ ٢٩٩ و٦/ ٣٦).." [٢]

"تمهيد:

أ- المقصود بالكلمات المجملة: أنها ألفاظ يطلقها أهل التعطيل:

أو: هي مصطلحات أحدثها أهل الكلام.

ب- ومعنى كونها مجملة: أنها تحتمل حقا وباطلا.

أو يقال: لأنها ألفاظ مشتركة بين معان صحيحة، ومعان باطلة. أو يقال لخفاء المراد منها؛ بحيث لا يدرك معنى اللفظ إلا بعد الاستفصال والاستفسار.

ج- ومراد أهل التعطيل من إطلاقها: التوصل إلى نفي الصفات عن الله تعالى بحجة تنزيهه عن النقائص.

د- والذي دعاهم إلا ذلك: عجزهم عن مقارعة أهل السنة بالحجة؛ فلجؤوا إلى هذه الطريقة؛ ليخفوا عوارهم، وزيفهم.

هـ- وهذه الألفاظ لم ترد لا في الكتاب، ولا في السنة؛ بل هي من إطلاقات أهل الكلام.

ووطريقة أهل السنة في التعامل مع هذه الكلمات: أنهم يتوقفون في هذه الألفاظ؛ لأنه لم يرد نفيها ولا

---

(١) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين ١/٤٠٥

(٢) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين ٢/٣٢

إثباتها في الكتاب والسنة؛ فلا يثبتونها، ولا ينفونها.

أما المعنى الذي تحت هذه الألفاظ فإنهم يستفصلون عنه، فإن كان معنى باطلا ينزه الله عنه ردوه، وإن كان معنى حقا لا يمتنع على الله قبلوه، واستعملوا اللفظ الشرعي المناسب للمقام.

وأشهر **الألفاظ المجملة** ورودا في كتب العقائد ما يلي:

١ – الجهة.

٢ – الحد.

٣ – الأعراض.

٤ – الأبعاض أو الأعضاء والأركان والجوارح.

٥ – حلول الحوادث بالله تعالى.

٦ – التسلسل. رسائل في العقيدة لمحمد بن إبراهيم الحمد– ص: ٢١٩." (١)

"المطلب الثاني: كلمة (الحد)

وهذا أيضا من **الألفاظ المجملة** التي يطلقها أهل التعطيل.

فما معنى الحد في اللغة؟ وماذا يريد أهل التعطيل من إطلاقه؟ وما شبهتهم في ذلك؟ وما جواب أهل السنة؟

أ– معنى الحد في اللغة: يطلق على الفصل، والمنع، والحاجز بين الشيئين الذي يمنع اختلاط أحدهما بالآخر.

يقال: حددت كذا، جعلت له حدا يميزه.

وحد الدار ما تتميز به عن غيرها، وحد الشيء: الوصف المحيط بمعناه، المميز له عن غيره (١).

ب– وأهل التعطيل يريدون من إطلاق لفظ (الحد) نفي استواء الله على عرشه.

ج– وشبهتهم في ذلك: أنهم يقولون: لو أثبتنا استواء الله على عرشه للزم أن يكون محدودا؛ لأن المستوى على الشيء يكون محدودا؛ فالإنسان مثلا إذا استوى على البعير صار محدودا بمنطقة معينة، محصورا بها، وعلى محدود – أيضا –.

وبناء على ذلك فهم ينفون استواء الله على عرشه، ويرون أنهم ينزهون الله عز وجل عن الحد أو الحدود.

د– جواب أهل السنة: أهل السنة يقولون: إن لفظ (الحد) لم يرد في الكتاب، ولا في السنة.

وليس لنا أن نصف الله بما لم يصف به نفسه، ولا وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم لا نفيا، ولا إثباتا،

---

(١) الموسوعة العقدية – الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين ٢/٢٥٣

وإنما نحن متبعون لا مبتدعون.

هذا بالنسبة للفظ.

أما بالنسبة للمعنى فإننا نستفصل –كعادتنا– ونقول: ماذا تريدون بالحد؟

إن أردتم بالحد أن الله –عز وجل– محدود، أي متميز عن خلقه، منفصل عنهم، مباين لهم فهذا حق ليس فيه شيء من النقص، وهو ثابت لله بهذا المعنى.

وإن أردتم بكونه محدودا أن العرش محيط به، وأنتم تريدون نفي ذلك عنه بنفي استوائه عليه – فهذا باطل وليس بلازم صحيح؛ فإن الله –تعالى– مستو على عرشه، وإن كان –عز وجل– أكبر من العرش ومن غير العرش.

ولا يلزم من كونه مستويا على العرش أن يكون العرش محيطا به؛ لأن الله –عز وجل– أعظم من كل شيء، وأكبر من كل شيء، والأرض جميعا قبضته يوم القيامة، والسموات مطويات بيمينه (٢). رسائل في العقيدة لمحمد بن إبراهيم الحمد– ص: ٢٢١

---

(١) انظر: ((معجم مفردات ألفاظ القرآن)) للراغب الأصفهاني (ص: ١٠٨)، و ((المصباح المنير)) للفيومي (ص: ٦٨).

(٢) انظر ((شرح عقيدة الطحاوية)) (ص: ٢١٩)، و ((شرح العقيدة الواسطية)) للشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله (١/ ٣٧٦ و ٣٧٩ - ٣٨٠)..." [١]

"المطلب الثالث: كلمة (الأعراض)

هذا اللفظ من **الألفاظ المجملة** التي يطلقها أهل الكلام ومن أقوالهم في ذلك: (نحن ننزه الله تعالى من الأعراض والأغراض، والأبعاض، والحدود، والجهات).

ويقولون: (سبحان من تنزه عن الأعراض، والأغراض، والأبعاض).

أ- تعريف الأعراض في اللغة: الأعراض جمع عرض، والعرض هو ما لا ثبات له.

أو هو: ما ليس بلازم للشيء.

أو هو: ما لا يمتنع انفكاكه عن الشيء (١).

ومن الأمثلة على ذلك: الفرح بالنسبة للإنسان فهو عرض؛ لأنه لا ثبات له، بل هو عارض يعرض ويزول.

---

(١) الموسوعة العقدية – الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين ٢/٢٥٥

وكذلك الغضب، والرضا.

ب- العرض في اصطلاح المتكلمين: قال الفيومي: (العرض عند المتكلمين ما لا يقوم بنفسه، ولا يوجد إلا في محل يقوم به) (٢).

وقال الراغب الأصفهاني: (والعرض ما لا يكون له ثبات، ومنه استعار المتكلمون العرض لما لا ثبات له إلا بالجوهر كاللون والطعم) (٣).

ج- مراد المتكلمين من قولهم: (إن الله منزه عن الأعراض): مرادهم من ذلك نفي الصفات عن الله تعالى، لأن الأعراض عندهم هي الصفات.

د- شبهتهم في ذلك: يقولون: لأن الأعراض لا تقوم إلا بالأجسام، والأجسام متماثلة؛ فإثبات الصفات يعني أن الله جسم، والله منزه عن ذلك.

وبناء عليه نقول بنفي الصفات؛ لأنه يترتب على إثباتها التجسيم، وهو وصف الله بأنه جسم، والتجسيم تمثيل، وهذا كفر وضلال، فهذه هي شبهة المتكلمين.

هـ- الرد على أهل الكلام في هذه المسألة: الرد عليهم من وجوه:

١ - أن لفظ (الأعراض) لم ترد في الكتاب، ولا في السنة، لا نفيا ولا إثباتا، ولم ترد كذلك عن سلف الأمة.

وطريقة أهل السنة المعهودة في مثل هذه الألفاظ التوقف في اللفظ، فلا نثبت الأعراض، ولا ننفيها.

أما معناها فيستفصل عن مرادهم في ذلك ويقال لهم: إن أردتم بالأعراض ما يقتضي نقصا في حق الله تعالى كالحزن، والندم، والمرض، والخوف، فإن المعنى صحيح، والله منزه عن ذلك؛ لأنه نقص، لا لأنها أعراض.

وإن أردتم نفي ما أثبته الله لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم من الصفات كالغضب، والفرح، والرضا، ونحوها بحجة أنها أعراض — فإن ذلك باطل مردود، ولا يلزم من إثباتها أي لازم.

٢ - أن الصفات الربانية ليست كلها أعراض، بل إن بعضها أعراض كالفرح، والغضب، وبعضها ليست أعراضا، كبعض الصفات الذاتية كاليد، والوجه، والقدم، والساق؛ فهذه ليست أعراضا، بل لازمة للذات لا تنفك عنها.

٣ - أن قولكم: (إن الأعراض لا تقوم إلا بجسم) قول باطل؛ فالأعراض قد تقوم بغير الجسم كما يقال: ليل طويل، فقولنا: طويل، وصف لـ: ليل، والليل ليس بجسم، ومثل ذلك: حر شديد، ومرض مؤلم، وبرد

قارس.

٤ – أن القول بتماثل الأجسام قول باطل؛ فالأجسام غير متماثلة لا بالذوات ولا بالصفات، ولا بالحدوث؛ ففي الحجم تختلف الذرة عن الجمل، وفي الوزن يختلف جسم القيراط عن جسم القنطار، وفي الملمس يختلف الخشن عن الناعم، واللين عن القاسي، وهكذا.

٥ – أن لفظ الجسم من إحداث المتكلمين، وهذا اللفظ كقاعدة **الألفاظ المجملة**؛ فإن كان إثبات الصفات يلزم منه أن يكون جسما في مفهومك فليس ذلك يضيرنا.

لكن إن أردت بالجسم الشيء القائم بنفسه المتصف بما يليق به فهذا حق لأننا نؤمن بأن لله ذاتا موصوفة بالصفات اللائقة بها.

فإن أردت بالجسم هذا المعنى فيصح.

وإن أردت بالجسم الشيء المكون من أعضاء، ولحم ودم، المفتقر بعضه إلى بعض وما أشبه ذلك فباطل غير صحيح؛ لأنه يلزم أن يكون الله حادثا أو محدثا. وهذا أمر مستحيل، على أننا لا نوافق على إثبات الجسم، ولا نفيه؛ لأنه يحتمل حقا وباطلا. رسائل في العقيدة لمحمد بن إبراهيم الحمد– ص: ٢٢٥

---

(١) انظر ((التعريفات)) للجرجاني (ص: ١٥٣ – ١٥٤).

(٢) ((المصباح المنير)) للفيومي (ص: ٢٠٩).

(٣) ((معجم مفردات ألفاظ القرآن)) للراغب الأصفهاني (ص: ٣٤٢).." (١)

"المطلب الرابع: كلمة (الأبعاض)

الأبعاض، ويقال: الأعضاء، أو الأركان، أو الجوارح: وهذه أيضا من الكلمات المجملة التي تطلق وتحتمل حقا وباطلا؛ فإليك نبذة في معانيها، ومقصود أهل التعطيل من إطلاقها وجواب أهل السنة على تلك الدعوى.

أ– معاني هذه الكلمات: معاني هذه الكلمات متقاربة من بعض.

– فالأبعاض: جمع لكلمة بعض، يقال: بعض الشيء أي جزؤه، وبعضت كذا أي جعلته أبعاضا (١).

– والأركان: جمع ركن، وركن الشيء قوامه، وجانبه القوي الذي يتم به، ويسكن إليه.

– والأجزاء: جمع جزء، والجزء ما يتركب الشيء عنه وعن غيره.

---

(١) الموسوعة العقدية – الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين ٢/٢٥٦

وجزء الشيء ما يتقوم به جملته كأجزاء السفينة، وأجزاء البيت.

- والجوارح: مفردها الجارحة، وتسمى الصائدة من الكلاب، والفهود، والطيور جارحة؛ إما لأنها تجرح، وإما لأنها تكسب.

وسميت الأعضاء الكاسبة جوارح تشبيها بها لأحد هذين (٢).

- ويشبه هذه الألفاظ لفظ: الأعضاء، والأدوات، ونحوها.

ب- مقصود أهل التعطيل من إطلاقها: مقصودهم نفي بعض الصفات الذاتية الثابتة بالأدلة القطعية، كاليد، والوجه، والساق، والقدم والعين (٣).

ج- ما الذي دعاهم إلى نفيها؟ الذي دعاهم إلى نفي تلك الصفات هو اعتقادهم أنها بالنسبة للمخلوق أبعاض، وأعضاء، وأركان، وأجزاء، وجوارح وأدوات ونحو ذلك؛ فيرون -بزعمهم- أن إثبات تلك الصفات لله يقتضي التمثيل، والتجسيم؛ فوجب عندهم نفيها قرارا من ذلك.

وقد لجؤوا إلى تلك **الألفاظ المجملة**؛ لأجل أن يروج كلامهم، ويلقى القبول.

د- جواب أهل السنة: أهل السنة يقولون: إن هذه الصفات وإن كانت تعد في حق المخلوق أبعاضا، أو أعضاء، وجوارح ونحو ذلك لكنها تعد في حق الله صفات أثبتها لنفسه، أو أثبتها له رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلا نخوض فيها بآرائنا وأهوائنا، بل نؤمن بها ونمرها كما جاءت ونفوض كنهها وحقيقتها إلى الله عز وجل لعدم معرفتنا لحقيقة الذات؛ لأن حقيقة معرفة الصفة متوقفة على معرفة حقيقة الذات كما لا يخفى، وهذه الصفات - أعني اليد، والساق ونحوها وكثير من صفات الله - قد تشترك مع صفات خلقه في اللفظ، وفي المعنى العام المطلق قبل أن تضاف.

وبمجرد إضافتها تختص صفات الخالق بالخالق، وصفات المخلوق بالمخلوق؛ فصفات الخالق تليق بجلاله، وعظمته، وربوبيته، وقيومته.

وصفات المخلوق تليق بحدوثه، وضعفه، ومخلوقيته (٤).

وبناء على ذلك يقال لمن يطلق تلك **الألفاظ المجملة** السالفة: إن أردت أن تنفي عن الله عز وجل أن يكون جسما، وجثة، وأعضاء، ونحو ذلك - فكلامك صحيح، ونفيك في محله.

وإن أردت بذلك نفي الصفات الثابتة له، والتي ظننت أن إثباتها يقتضي التجسيم، ونحو ذلك من اللوازم الباطلة - فإن قولك باطل، ونفيك في غير محله.

هذا بالنسبة للمعنى.

أما بالنسبة للفظ فيجب ألا تعدل عن الألفاظ الشرعية في النفي أو الإثبات؛ لسلامتها من الاحتمالات الفاسدة.

يقول شارح الطحاوية رحمه الله: (ولكن لا يقال لهذه الصفات إنها أعضاء، أو جوارح، أو أدوات، أو أركان؛ لأن الركن جزء الماهية، والله تعالى هو الأحد، الصمد، لا يتجزأ سبحانه وتعالى، والأعضاء فيها معنى التفريق والتعضية تعالى الله عن ذلك، ومن هذا المعنى قوله تعالى: الذين جعلوا القرآن عضين [الحجر: ٩١].

والجوارح فيها معنى الاكتساب والانتفاع؛ وكذلك الأدوات هي الآلات التي ينتفع بها في جلب المنفعة ودفع المضرة.

وكل هذه المعاني منتفية عن الله تعالى ولهذا لم يرد ذكرها في صفات الله تعالى فالألفاظ الشرعية صحيحة المعاني، سالمة من الاحتمالات الفاسدة، فكذلك يجب أن لا يعدل عن الألفاظ الشرعية نفيا، ولا إثباتا؛ لئلا يثبت معنى فاسد، وأن ينفى معنى صحيح.

وكل هذه **الألفاظ المجملة** عرضة للمحق والمبطل) (٥). رسائل في العقيدة لمحمد بن إبراهيم الحمد– ص: ٢٢٨

---

(١) انظر ((معجم مفردات ألفاظ القرآن)) (ص: ٥٠، ٨٨، ٩٠، ٢٠٨) و ((التعريفات)) (ص: ٧٨، ١١٧).

(٢) انظر ((معجم مفردات ألفاظ القرآن)) (ص: ٥٠، ٨٨، ٩٠، ٢٠٨) و ((التعريفات)) (ص: ٧٨، ١١٧).

(٣) انظر ((شرح العقيدة الطحاوية)) (ص: ٢١٩).

(٤) انظر: ((الصفات الإلهية)) (ص: ٢٠٨ – ٢٠٩).

(٥) ((شرح العقيدة الطحاوية)) (ص: ٢٢٠، ٢٢١).." [١]

"المطلب السابع: كلمة (التسلسل)

التسلسل: وهو أحد **الألفاظ المجملة** التي يطلقها المتكلمون.

ولأجل أن يتضح مفهوم هذه اللفظة، ومدلولها، ووجه الصواب والخطأ في إطلاقها إليك هذا العرض الموجز.

---

(١) الموسوعة العقدية – الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين ٢٥٧/٢

أ- تعريف التسلسل: قال الجرجاني: (التسلسل هو ترتيب أمور غير متناهية) (١).

ب- سبب تسميته بذلك: سمي بذلك أخذا من السلسلة؛ فهي قابلة لزيادة الحلق إلى ما لا نهاية؛ فالمناسبة بينهما عدم التناهي بين طرفيهما؛ ففي السلسلة مبدؤها ومنتهاها، وأما التسلسل فطرفاه الزمن الماضي والمستقبل.

ج- مراد أهل الكلام من إطلاق هذه اللفظة: مرادهم يختلف باختلاف سياق الكلام، وباختلاف المتكلمين؛ فقد يكون مرادهم نفي قدم اتصاف الله ببعض صفاته، وقد يكون مرادهم نفي دوام أفعال الله ومفعولاته، وقد يكون مرادهم نفي أبدية الجنة والنار، وقد يكون غير ذلك.

د- هل وردت هذه اللفظة في الكتاب، أو السنة، أو أطلقها أحد من أئمة السلف؟ الجواب: لا.

هـ- طريقة أهل السنة في التعامل مع هذا اللفظ: طريقتهم كطريقتهم في سائر **الألفاظ المجملة**، حيث إنهم يتوقفون في لفظ (التسلسل) فلا يثبتونه، ولا ينفونه، لأنه لفظ مبتدع مجمل يحتمل حقا وباطلا، وصوابا وخطأ.

هذا بالنسبة للفظ.

أما بالنسبة للمعنى فإنهم يستفصلون، فإن أريد به حق قبلوه، وإن أريد به باطل ردوه.

وبناء على ذلك فإنه ينظر في هذا اللفظ، وتطبق عليه هذه القاعدة: فيقال لمن أطلقوا هذا اللفظ:

١ - إذا أردتم بالتسلسل: دوام أفعال الرب - أزلا وأبدا — فذلك معنى صحيح دل عليه العقل والشرع؛ فإثباته واجب، ونفيه ممتنع، قال الله تعالى: خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك إن ربك فعال لما يريد [هود: ١٠٧].

والفعال هو من يفعل على الدوام، ولو خلا من الفعل في أحد الزمانين لم يكن فعالا، فوجب دوام الفعل أزلا وأبدا.

ثم إن المتصف بالفعل أكمل ممن لا يتصف به، ولو خلا الرب منه لخلا من كمال يجب له، وهذا ممتنع.

ولأن الفعل لازم من لوازم الحياة، وكل حي فهو فعال، والله تعالى حي، فهو فعال وحياته لا تنفك عنه أبدا وأزلا.

ولأن الفرق بين الحي والميت الفعل، والله حي؛ فلابد أن يكون فاعلا، وخلوه من الفعل في أحد الزمانين: الماضي والمستقبل ممتنع؛ فوجب دوام فعله أزلا وأبدا.

فخلاصة هذه المسألة أنه إذا أريد بالتسلسل دوام أفعال الرب فذلك معنى صحيح واجب في حق الله، ونفيه ممتنع.

٣ – وإذا أريد بالتسلسل: أنه تعالى كان معطلا عن الفعل ثم فعل، أو أنه اتصف بصفة من الصفات بعد أن لم يكن متصفا بها، أو أنه حصل له الكمال بعد أن لم يكن – فذلك معنى باطل لا يجوز.

فالله عز وجل لم يزل متصفا بصفات الكمال صفات الذات، وصفات الفعل، ولا يجوز أن يعتقد أن الله اتصف بصفة بعد أن لم يكن متصفا بها؛ لأن صفاته سبحانه صفات كمال، وفقدها صفة نقص؛ فلا يجوز أن يكون قد حصل له الكمال بعد أن كان متصفا بضده.

قال الإمام الطحاوي رحمه الله: (ما زال بصفاته قديما قبل خلقه، لم يزدد بكونهم شيئا لم يكن قبلهم من صفته.

وكما كان بصفاته أزليا كذلك لا يزال عليها أبديا).

مثال ذلك صفة الكلام؛ فالله عز وجل لم يزل متكلما إذا شاء.

ولم تحدث له صفة الكلام في وقت، ولم يكن معطلا عنها في وقت، بل هو متصف بها أزلا وأبدا.

وكذلك صفة الخلق، فلم تحدث له هذه الصفة بعد أن كان معطلا عنها.

٤ – وإذا كان المقصود بالتسلسل التسلسل في مفعولات الله عز وجل وأنه ما زال ولا يزال يخلق خلقا بعد خلق إلى ما لا نهاية – فذلك معنى صحيح، وتسلسل ممكن، وهو جائز في الشرع والعقل.

---

(١) ((التعريفات)) للجرجاني (ص: ٥٧).." (١)

"قال الله تعالى: أفعيينا بالخلق الأول بل هم في لبس من خلق جديد [ق: ١٥].

ثم إنه عز وجل ما زال يخلق خلقا، ويرتب الثاني على الأول وهكذا؛ فما زال الإنسان والحيوان منذ خلقه الله يترتب خلقه على خلق أبيه وأمه.

٥ – وإن أريد بالتسلسل: التسلسل بالمؤثرين، أي بأن يؤثر الشيء بالشيء إلى ما لا نهاية، وأن يكون مؤثرون كل واحد منهم استفاد تأثيره مما قبله لا إلى غاية – فذلك تسلسل ممتنع شرعا وعقلا؛ لاستحالة وقوعه؛ فالله عز وجل خالق كل شيء، وإليه المنتهى؛ فهو الأول فليس قبله شيء، وهو الآخر فليس بعده شيء، وهو الظاهر فليس فوقه شيء، وهو الباطن فليس دونه شيء.

---

(١) الموسوعة العقدية – الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين ٢/٢٦٠

والقول بالتسلسل في المؤثرين يؤدي إلى خلو المحدث والمخلوق من محدث وخالق، وينتهي بإنكار الخالق جل وعلا.

خلاصة القول في مسألة التسلسل عموما:

- أن التسلسل هو ترتيب أمور غير متناهية، وأنه سمي بذلك أخذا من السلسلة.

- وأن التسلسل من **الألفاظ المجملة** التي لابد فيها من الاستفصال كما مر.

- وأنه إن أريد بالتسلسل: دوام أفعال الرب ومفعولاته، وأنه متصف بصفات الكمال أزلا وأبدا فذلك حق صحيح، يدل عليه الشرع والعقل.

- وأنه إن أريد بالتسلسل: أنه عز وجل كان معطلا عن أفعاله، وصفاته، ثم فعل، واتصف فحصل له الكمال بعد أن لم يكن متصفا به، أو أريد بالتسلسل: التسلسل في المؤثرين فذلك معنى باطل مردود بالشرع والعقل (١). رسائل في العقيدة لمحمد بن إبراهيم الحمد— ص: ٢٣٨

---

(١) انظر تفصيل الحديث عن التسلسل في ((شرح العقيدة الطحاوية)) (ص: ١٣٠ - ١٣٥)، و ((توضيح المقاصد وتصحيح القواعد شرح النونية)) للشيخ أحمد بن عيسى (١/ ٣٧٠)، و ((القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف)) د. إبراهيم البريكان (ص: ٢٠٨ - ٢١٤).." [١]

"المبحث الأول: الوجه الأول خطؤهم في إطلاق اسم الجبر على ما يؤديه الإنسان من أفعال

استعمل هؤلاء لفظا لم يرد به الكتاب والسنة، والواجب على العباد أن يستخدموا الألفاظ التي جاءت بها النصوص، روى اللالكائي بإسناده إلى بقية قال: سألت الأوزاعي والزبيدي عن الجبر؟

فقال الزبيدي: أمر الله أعظم وقدرته أعظم من أن يجبر ويقهر، ولكن يقضي ويقدر ويخلق ويجبل عبده على ما أحب. وقال الأوزاعي: ما أعرف للجبر أصلا من القرآن والسنة فأهاب أن أقول ذلك، ولكن القضاء والقدر والخلق والجبل، فهذا يعرف في القرآن والحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١).

وورد مثل هذه الأقوال عن جمع من علماء السلف مثل سفيان الثوري وأبي إسحاق الفزاري وغيرهم.

وإنما أنكروا إطلاق القول بأن الإنسان مجبر على فعله، لأن لفظ (الجبر) مجمل، فقد يراد بالإجبار معنى الإكراه كقولك: أجبر الأب ابنته على النكاح وجبر الحاكم عى بيع ماله لوفاء دينه ومعنى الإجبار هنا الإكراه، فيكون معنى قولهم: أجبر الله العباد، أي: أكرههم، لا أنه جعلهم مريدين لأفعالهم مختارين لها عن

---

(١) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين ٢٦١/٢

حب ورضا.

وإطلاق هذا على الله تبارك وتعالى خطأ بين، فإن الله أعلى وأجل من أن يجبر أحدا، وإنما يجبر غيره العاجز عن أن يجعله مريدا للفعل مختارا له محبا له راضيا به، والله سبحانه قادر على ذلك، فهو الذي جعل المريد للفعل المحب له الراضي به مريدا له محبا له راضيا به، فكيف يقال أجبره وأكرهه، كما يجبر المخلوق المخلوق.

وأما إطلاق الجبر مرادا به أن الله جعل العباد مريدين لما يشاء منهم مختارين له من غير إكراه فهذا صحيح، وقال بعض السلف في معنى الجبار: هو الذي جبر العباد على ما أراد. ولما كان لفظ الجبر **لفظ مجمل** يطلق على هذا وهذا منع السلف من إطلاقه نفيا أو إثباتا. ذكر شيخ الإسلام عن أبي بكر الخلال في كتابه (السنة) أن المروزي قال للإمام أحمد: يا أبا عبد الله، رجل يقول إن الله أجبر العباد، فقال: هكذا لا نقول، وأنكر ذلك وقال: يضل الله من يشاء ويهدي من يشاء. وذكر عن المروذي أن رجلا قال: إن الله لم يجبر العباد على المعاصي، فرد عليه آخر، فقال: إن الله جبر العباد، أراد بذلك إثبات القدر، فسألوا عن ذلك أحمد بن حنبل، فأنكر عليهما جميعا على الذي قال جبر، وعلى الذي قال لم يجبر حتى تاب، وأمره أن يقول: يضل من يشاء ويهدي من يشاء. وذكر عن إسحاق الفزاري قال: جاءني الأوزاعي فقال: أتاني رجلان فسألاني عن القدر، فأجبت أن آتيك بهما تسمع كلامهما وتجيبهما. قلت: رحمك الله، أنت أولى بالجواب. قال: فأتاني الأوزاعي ومعه الرجلان، فقال: تكلما. فقالا: قدم علينا ناس من أهل القدر، فنازعونا في القدر ونازعناهم فيه، حتى بلغ بنا وبهم إلى أن قلنا: إن الله جبرنا على ما نهانا عنه، وحال بيننا وبين ما أمرنا به، ورزقنا ما حرم علينا. فقلت: يا هؤلاء، إن الذين أتوكم بما أتوكم به قد ابتدعوا بدعة، وأحدثوا حدثا، وإني أراكم قد خرجتم من البدعة إلى مثل ما خرجوا إليه. فقال الأوزاعي: أصبت وأحسنت يا أبا إسحاق. (٢). الإيمان بالقضاء والقدر لعمر بن سليمان الأشقر - ص٧٨

---

(١) رواه اللالكائي في ((شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة)) (٤/ ٧٠٠).

(٢) رواه الخلال في ((السنة)) (٣/ ٥٥٤).." (١)

"(لم أسمع أحدا من أهل العلم بالمدينة وأهل السنن إلا وهم ينكرون على من قال: القرآن مخلوق. ويكفرونه) (١).

---

(١) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين ٣١٤/٥

وقال النووي:

(قال المتولي: لو نفى ما هو ثابت للقديم (٢) بالإجماع، ككونه عالما قادرا ... كان كافرا) (٣).

ويقول ابن تيمية:

(والذي عليه جمهور السلف أن من جحد رؤية الله في الدار الآخرة فهو كافر، فإن كان ممن لم يبلغه العلم في ذلك، عرف ذلك، كما يعرف من لم تبلغه شرائع الإسلام، فإن أصر على الجحود بعد بلوغ العلم له فهو كافر) (٤).

ويقول أيضا:

(القول بأن الله تعالى فوق العالم معلوم بالاضطرار من الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة بعد تدبر ذلك. ولهذا كان السلف مطبقين على تكفير من أنكر ذلك، لأنه عندهم معلوم بالاضطرار من الدين) (٥).

وجاء في (الفتاوى البزازية):

(يجب إكفار القدرية في نفيهم كون الشر من خلق الله تعالى، وفي دعواهم أن كل فاعل خالق فعل نفسه) (٦).

وقال المرداوي:

(من أشرك بالله، أو جحد ربوبيته، أو وحدانيته، أو صفة من صفاته كفر بلا نزاع في الجملة) (٧). نواقض الإيمان القولية والعملية لعبد العزيز بن محمد بن علي العبد اللطيف – ص١١٨

---

(١) ((الشريعة)) للآجري (ص: ٧٨).

(٢) [٩٧٨٣])) لفظ (القديم) من **الألفاظ المجملة**، والمتعين أن يوصف ربه سبحانه بالألفاظ الشرعية.

(٣) ((روضة الطالبين)) (١٠/ ٦٤).

(٤) [٩٧٨٥])) ((مجموع الفتاوى)) (٦/ ٤٨٦).

(٥) [٩٧٨٦])) ((درء تعارض العقل والنقل)) (٧/ ٢٦، ٢٧) باختصار، وانظر (٩/ ٣٩٦، ٣٧٠).

(٦) [٩٧٨٧])) ((الفتاوى البزازية)) (٦/ ٣١٨، ٣١٩).

(٧) [٩٧٨٨])) ((الإنصاف)) (١٠/ ٣٢٦) وانظر ((المبدع شرح المقنع)) (٩/ ١٧١) و ((الفروع)) (٦/ ١٦٤) و ((كشاف القناع)) (٦/ ١٦٨) و ((شرح منتهى الإرادات)) (٣/ ٣٨٦).." [١]

---

(١) الموسوعة العقدية – الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين ٦/٣٧٥

"(١٢) وسئل: يقول البعض: إذا ترك عمل الجوارح بالكلية خرج من الإيمان ولكن لا يقتضي عدم انتفاعه بأصل الإيمان والشهادتين، بل ينتفع بهما، كمن أراد الحج ولم يشهد عرفة وهو ركن فإنه ينتفع بالأركان الأخرى، (١) فما قول فضيلتكم في ذلك؟

فأجاب: (نقول هذا ليس بصواب، إنه لن ينتفع بإيمانه مع ترك الصلاة التي دلت النصوص على كفر تاركها، وكذلك لو ترك الوقوف بعرفة، ما صح حجه كما دل على ذلك سنة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أما من أدرك عرفة قبل الفجر يوم النحر فقد أدرك، ومن لا فلا، حتى لو جاء بعد ذلك بالرمي والمبيت في منى والطواف والسعي لم يكن حج) (٢).

تعليق:

المتأمل في كلام الشيخ يرى أنه يسير على منوال واحد، هو تقرير أن عمل الجوارح من الإيمان، وأن تاركه بالكلية كافر، وأنه لو وجد إيمان القلب فلابد أن يظهر مقتضاه على الجوارح، وأن حديث: ((لم يعملوا خيرا قط)) - وهو أقوى دليل للقائلين بإسلام تارك العمل الظاهر- حديث عام، مخصص بأدلة تكفير تارك الصلاة، أو محمول على حالة من لم يتمكن من العمل.

وبهذا يتضح جليا أنه لا خلاف بين الشيخ وبين أهل العلم الذين حذروا من الكتب الداعية للإرجاء في هذا العصر. غاية الأمر أن الشيخ أعرض عن تعبير: (جنس العمل) وقال حين سئل: (تارك جنس العمل كافر. تارك آحاد العمل ليس بكافر، ما رأيكم في ذلك؟) قال: (من قال هذه القاعدة؟! من قائلها؟! هل قالها محمد رسول الله؟! كلام لا معنى له. نقول: من كفره الله ورسوله فهو كافر، ومن لم يكفره الله ورسوله فليس بكافر هذا الصواب. أما جنس العمل أو نوع العمل أو آحاد العمل فهذا كله طنطنة لا فائدة منها) (٣).

وهذا إعراض عن المصطلح، مع الموافقة على المضمون كما سبق، وهو اجتهاد من الشيخ لفض النزاع وتقليل الخلاف، فإنه قد دعي في هذا اللقاء ليحسم هذه المسألة، وأخبر أن الخلاف دائر حولها، فرأى المصلحة في صرف المتنازعين عن **الألفاظ المجملة**، والاعتماد على المناطات الواضحة التي يمكن الركون إليها، فتارك العمل بالكلية، يحكم بكفره لأنه تارك للصلاة، وهذا مجمع عليه بين الصحابة كما أكد الشيخ، فلا مجال للخروج عن إجماعهم، مع تقرير أنه لا يمكن أن يوجد الإيمان في القلب مع ترك عمل الجوارح.

وأيضا: فإن السؤال الذي عرض على الشيخ، ينم عن جهل، وفتنة بالمصطلح، فقول السائل: (تارك جنس العمل كافر)، يقال فيه: عمل ماذا؟! عمل القلب أم عمل الجوارح أم كلاهما؟! وقوله: (تارك آحاد العمل

ليس بكافر)، يقال فيه: أي عمل تريد؟ الصلاة؟ أم الزكاة؟ أم بر الوالدين؟ أم عمل القلب كالخوف والمحبة؟ فلا شك أن هذا السؤال طنطنة، بل عي وجهل.

ولله دره، فقد حدث بعده أن اختلف المختلفون في المراد بجنس العمل، فمنهم من قال: المراد به ترك العمل الظاهر كله، ومنهم من قال: بل المراد ترك جنس كل عمل، أي ترك جنس الصلاة، وجنس الزكاة، وجنس بر الوالدين! ولا أحسب سنيا يقول هذا، لكنه من تشنيع المخالف على المخالف.

على أنه قد ورد التعبير بـ (جنس العمل) و (جنس التصديق) في كلام شيخ الإسلام رحمه الله تعالى، لكنه محفوف بسياق وسباق يزيل عنه اللبس، وقد قدمت في أول هذه المسألة أني أعرضت عن استعمال هذا المصطلح، وآثرت التعبير بما لا لبس فيه، من نحو قولنا: تارك عمل الجوارح كله، أو بالكلية.

٢٣ - الشيخ بكر بن عبدالله أبو زيد، رحمه الله:

قال في كتابه: (درء الفتنة عن أهل السنة): (وإياك ثم إياك- أيها المسلم- أن تغتر بما فاه به بعض الناس من التهوين بواحد من هذه الأسس الخمسة لحقيقة الإيمان، لا سيما ما تلقفوه عن الجهمية وغلاة المرجئة من أن العمل كمالي في حقيقة الإيمان ليس ركنا فيه، وهذا إعراض عن المحكم من كتاب الله تعالى في نحو ستين موضعا، مثل قول الله تعالى: ونودوا أن تلكم الجنة أورثتموها بما كنتم تعملون [الأعراف: ٤٣]، ونحوها في السنة كثير، وخرق لإجماع الصحابة ومن تبعهم بإحسان) (٤).

والأسس الخمسة المشار إليها هي أن الإيمان: اعتقاد بالجنان، وقول باللسان، وعمل بالأركان، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية.

وشارك الشيخ حفظه الله مع اللجنة الدائمة في التحذير من الكتب الداعية إلى الإرجاء، والزاعمة بأن العمل شرط كمال، وأن تاركه بالكلية مسلم. الإيمان عند السلف وعلاقته بالعمل وكشف شبهات المعاصرين لمحمد بن محمود آل خضير - بتصرف - ٢/ ١

---

(١) هذه الشبهة أو التأصيل الباطل، مما أورده صاحب كتاب: ((حقيقة الإيمان بين غلو الخوارج وتفريط المرجئة))، وقد حذرت منه اللجنة الدائمة، انظر نص بيان اللجنة في الملحق رقم (٣).

(٢) الأسئلة القطرية.

(٣) الأسئلة القطرية.

(٤) ((درء الفتنة عن أهل السنة)) (ص٣٤).." [1]

"التوسط في **الألفاظ المجملة**

القاعدة الأولى: التوسط في **الألفاظ المجملة** التي لم يرد إثباتها ولا نفيها.

أي: إذا كان **اللفظ مجملا** أتوقف فيه؛ لأنني لو نظرت في هذا اللفظ لا أجده لا في الكتاب ولا في السنة، لأنه قد استحدث بعد ذلك، كلفظ الجهة والحد، أما الحد فلفظ منكر في غاية النكارة.

يقولون: إن الله تعالى إذا أثبتنا وجوده في السماء فإنما أثبتنا وجود الجهة، وهذا أمر يحتمل مدحا ويحتمل ذما؛ ويحتمل كمالا ويحتمل نقصا.

فإذا قال القائل: إن الله تعالى في جهة.

قلنا له: ماذا تقصد بالجهة؟ فإذا قال: أقصد جهة العلو والفوقية والاستواء قلنا: هذا كلام حسن.

وإذا قال: أقصد بالجهة أن السماء تحوطه.

وأنه قد استقر على العرش والعرش يحمله.

فنقول: إن هذا كلام سخيف بارد، وكلام ليس على بطلانه رد أفضل من السكوت عنه، وإن كان الأولى ترك هذه المصطلحات بخيرها وشرها؛ لأنها لم ترد على لسان السلف، وهذه الكلمات حمالة؛ يستخدمها المبتدعون لإثبات بدعتهم، فيدورون بها كما يدور الحمار برحاه، يثبتون فساد معتقدهم.

وأما أهل السنة والجماعة إنما دخلوا في هذا الباب رغما عنهم للرد على المبتدعة، فنقل على ألسنتهم بعض هذه المصطلحات.

كما قالوا: إن الله تعالى في السماء بذاته، فكلمة بذاته اضطر السلف إليها وإلى ذكرها، وكما اضطروا كذلك إلى أن يقولوا: (القرآن كلام الله غير مخلوق)، فلفظ (غير مخلوق) ليس على لسان السلف، إلا ما ورد على لسان البعض منهم ردا على المبتدعة، وخاصة فيما يتعلق في صفات الله عز وجل، فهو أمر في غاية الحساسية.

قال: [فإذا أتاك **لفظ مجمل** فتوقف فيه، إذا لم يكن قد ورد إثباته أو نفيه في الكتاب والسنة، أما معنى هذه **الألفاظ المجملة** فيستفصل عنه].

أي: تقول له: ماذا تقصد بهذا اللفظ؟ إذا قال: أقصد بالجهة العلو والفوقية لله عز وجل والاستواء على

(١) الموسوعة العقدية – الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين ٧/١٦٠

العرش، فهذا كلام جميل، لكن بدلا من أن تقول: الجهة، قل: استوى على العرش، أو الله في السماء؛ لأن هذه هي الألفاظ التي وردت في الشرع، أما الجهة فلم يأت بهذا المصطلح النبي عليه الصلاة والسلام، ولا أبو بكر الصديق، ولا عمر، ولا عثمان، ولا علي، ولا الشافعي، ولا مالك، ولا أبو حنيفة، ولا أحمد بن حنبل، فينبغي ألا تتكلم بكلمة إلا إذا تكلم بها سلفك.." (١)

"مناقشة لأحد مشايخ الأزهر حول صفة اليد في قوله تعالى: (يد الله فوق أيدهم)

أيضا: أحد مشايخي في الأزهر كنت أظن فيه خيرا، وكان شديدا جدا في السنة، ولم أكن أعرف أن عنده هذا التأويل العظيم، فقلت له: نريد أن تعطينا محاضرة في مسجد الرحمة، قال: نعم، وأين مسجد الرحمة؟ قلت له: في شارع الهرم، قال: أولم تجد إلا شارع الهرم؟ قلت له: لا بأس فيه خير أيضا إن شاء الله، قال: ما عنوان المحاضرة التي تريدونها؟ أتريدونها في العقيدة أم في الأصول أم في الفقه؟ قلت له: لا، إنما نريدها محاضرة عامة، قال: ولنجعلها في العقيدة، قلت له: هناك عندنا ناس يا دكتور! يقولون: ﴿يد الله فوق أيديهم﴾ [الفتح:١٠] يعني قوة الله فوق قوتهم، قال لي: نعم هكذا أقول، وماذا تقولون أنتم؟ قلت: يكفي يكفي لا نريدك، وكنت أتكلم معه بالتليفون وأنا بعيد منه، ثم قال: ماذا تقولون يا أخي؟! قلت له: نثبت لله يدا حقيقية، قال: من قال لكم هذا الكلام؟ قلت: الذي قال لنا هذا الكلام النبي عليه الصلاة والسلام ثم أبو بكر وعمر، قال لي: أنتم تكذبون على هؤلاء، هؤلاء أطهار وأشراف.

وقد دل الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها على أن لله تعالى وجها، كما أن له يدين وسمعا وبصرا وصورة وعلما وحياة وقدما، وغير ذلك مما وصف الله به نفسه، أو وصفه به رسوله محمد عليه الصلاة والسلام، فيجب إثبات الوجه لله تعالى إثباتا بلا تمثيل وتنزيها بلا تعطيل.

ونحن نثبت الوجه لله عز وجل؛ لأن الله ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ [الشورى:١١]، وكما أننا نثبت لله تبارك وتعالى ذاتا لا تشبه الذوات، فكذلك نثبت له تعالى وجها لا شبيه له ولا نظير.

وقد نفى الجهمية وأشباههم من نفاة الصفات صفة الوجه عن الله تعالى، وحرفوا الكلم عن مواضعه، وأتوا بعبارات مجملة تحتمل حقا وباطلا، وأرادوا بها قطعا معنى باطلا؛ كي يلبسوا بها على الخلق، وهذه **الألفاظ المجملة** يلهج بها أهل البدع؛ لينفوا بها صفات الباري جل وعلا.." (٢)

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي – حسن أبو الأشبال، حسن أبو الأشبال الزهيري ٤/١٣

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي – حسن أبو الأشبال، حسن أبو الأشبال الزهيري ٢٩/٢١

"ظهور طائفة اللفظية

ثم خرجت طائفة رابعة، وهم اللفظية، وحقيقة قولهم أنهم قالوا: لفظنا بالقرآن مخلوق، فأصبحت الكلمة محتملة، فكانوا يسألون: ماذا تعنون بقولكم لفظنا بالقرآن مخلوق، هل تعنون به أن ألسنتكم التي تتحرك بالكلمات مخلوقة وما ينتج عنها من أصواتكم مخلوق؟! إذا كان هذا المقصود فهو صحيح، وأما إذا كنتم تعنون أن القرآن نفسه كلام الله، ولكن عندما يقرؤه القارئ وهو كلام الله الأول يكون مخلوقا دون الالتفات لمسألة كون الإنسان إذا تكلم فإن كلامه يعتبر مخلوقا؛ فهذا بدعة، ولهذا قال الإمام أحمد: من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع، ومن قال: لفظي بالقرآن ليس بمخلوق فهو مبتدع؛ لأنه عندما واجههم الإمام أحمد وعلماء السنة بدأ الجهمية يحتالون بعد أن انهزموا في هذا المجال، فبدءوا يحتالون على الناس ويأخذون عناوين عامة، ويدخلون من خلالها لعقائدهم التي يريدون، فكان يأتي الشخص منهم ويقول: لفظي بالقرآن مخلوق، فإذا صححته وقلت: نعم كلامك صحيح، قال: أنا تلفظت بهذا القرآن الذي هو في الأصل من كلام الله، إذا: القرآن مخلوق، فهو يريد أن يصل إلى القول بخلق القرآن بهذه الطريقة وقد يقول هذا القول إنسان صادق بعيد عن هذا القول ويكون قصده صحيحا، ولهذا الكلمات **والألفاظ المجملة** ينبغي على أهل السنة الابتعاد عنها؛ لأنها محتملة للحق وللباطل، فينبغي علينا إذا سمعنا مثل هذه الكلمات أن نستفصل.

ثم جاءت طائفة أخرى وقال بعضهم: لفظي بالقرآن غير مخلوق، وهم من الغلاة الذين بالغوا في الإنكار على من قال بخلق القرآن، وادعوا أن ألفاظهم نفسها وحركة ألسنتهم ليست مخلوقة، وهذا قول باطل، فإن حركة اللسان نفسه وكلام الإنسان نفسه مخلوق، ولهذا قال الإمام أحمد رحمه الله: من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع، ومن قال لفظي بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع؛ لأنها كلمات عامة استغلها طوائف من أهل البدع وأخذوها ستارا لمآربهم، فحذر من هذه الكلمات الإمام أحمد رحمه الله تعالى.." (١)

"حكم الإقرار بالقوانين الوضعية

Q هل الإقرار بالقوانين الوضعية واتخاذها منهجا وشرعا مع الإقرار بشرع الله سبحانه وتعالى من القلب ولكن لم يتخذ ذلك فعلا، هل يعد ذلك كفرا مخرجا عن الملة، أم هو فسوق؟

A حقيقة القوانين الوضعية أنها قواعد عامة تطبق، والأصل في تطبيقها على كل الناس، وهذه القواعد العامة تعتبر تشريعات، والتشريع حق لله عز وجل لا يجوز للإنسان أن يدعيه لنفسه، ولا أن يعارض الله عز وجل

(١) دراسة موضوعية للحائية ولمعة الاعتقاد والواسطية، عبد الرحيم السلمي ١٦/٧

فيه، فمن شرع شريعة غير شريعة الله مناقضة لها، فهذا لا شك أنه كفر مخرج عن دائرة الإسلام.

والحقيقة: أن الجدل القائم حول مسألة الاستحلال أو عدم الاستحلال ليست واردة في القوانين الوضعية، فصيغ القوانين الوضعية استحلال صريح، وفيها: يجوز أن يعمل كذا وكذا، ولا يجوز أن يعمل كذا وكذا، فهي صريحة في الاستحلال، والأساس العلمي والعقدي في هذا الباب: هو أن القضايا التي توصف بأنها من الشرك الأكبر، والأدلة الشرعية تدل على أنها من الشرك الأكبر لا يصح أن يقال فيها: بأنه لابد أن يستحل؛ لأن الاستحلال شرط في المعاصي، والأصل فيها أنها لا تكفر، والمقصود بالذنوب والمعاصي: ما كان غير الشرك، مثل: الزنا، وشرب الخمر، والربا، واللواط، وعقوق الوالدين، وترك صلة الأرحام، فهذه المعاصي غير مكفرة إلا إذا استحلها، أي: اعتقد أنها حلال، فإذا اعتقد أنها حلال فهذا معارض ومكذب لشريعة الله عز وجل، فيكون الأمر باتفاق الأئمة، أما الأعمال الشركية التي تخرج من الملة فلا يصح أن يقال: إنه يشترط لها الاستحلال.

فلا يصح مثلا أن يقال في عابد الصنم: لابد أن يستحل حتى يكفر، وعبادة الصنم في حد ذاتها شرك مخرج من الملة، وهكذا القول في مسألة الاستغاثة بغير الله، والذبح لغير الله، والتعبد لغير الله عز وجل، وكل هذه لا يشترط فيها الاستحلال.

لكن هناك مشكلة تقع عند بعض طلاب العلم في مسألة الاستحلال، وأحيانا تكون متعلقة بالمعين، وأحيانا تكون مجردة عن المعين، وإذا بحثناها باعتبارها قضية عقدية مجردة عن المعينين نقول: الأعمال التي توصف بأنها شرك أكبر لا يشترط فيها الاستحلال، لكن إذا ربطت القضية بالمعينين فلا نقول: إنه يشترط فيها الاستحلال، فالمعين إذا تلبس بعمل كفري فإنه لا يكفر حتى توجد عنده الشروط، وتنتفي عنه الموانع.

فمسائل التكفير مسائل دقيقة، ومسائل تحتاج إلى علم، ولا يصح للإنسان أن يتساهل فيها، وأن يكفر، وأن يجتهد في هذه المسائل، وكثير من الناس مع الأسف ليس من أهل العلم، وليس مشتغلا به، ومع هذا يشتغل بتكفير الناس **بألفاظ مجملة**، وبطرق غريبة، إلى درجة أنهم وصلوا إلى تكفير أهل العلم وأهل الفضل من المسلمين، ولا شك أن هذا خطير جدا: فإن الإنسان إذا قال لأخيه: يا كافر! فقد باء بها أحدهما -والعياذ بالله- فإنها إن لم تقع عليه رجعت على القائل، ثم إن الله عز وجل لم يطالبنا بالحكم على الناس وعلى الدول، هل هي كافرة أو ليست بكافرة؟ ولسنا مطالبين بالحكم على الكفار، هل هم كفار أو ليسوا بكفار؟ ولسنا مطالبين بالحكم على الأشخاص، هل هم كفار أو ليسوا بكفار؟ وتتبع الناس بالتكفير ليس

من منهج الصحابة رضوان الله عليهم ولا غيرهم، لكن هناك قواعد تضبط هذه المسائل، والمفترض أن يكون طالب العلم بعيدا عن الكلام فيما يتعلق بالمعينين؛ لأن قضايا المعينين حساسة، ويجب علينا أن نحافظ على قواعد أهل العلم في باب التكفير؛ لأن هذه القواعد ليست خاصة بجيلنا، بل هي قواعد عامة تشمل الجيل الذي قبلنا والذي قبله، وتشمل الجيل الذي نحن فيه، وتشمل الأجيال القادمة، لكن المعينين يموتون ويذهبون والدول تسقط وتأتي دول أخرى بدلها، والتصرفات تتغير والناس تتبدل آرائهم وأفكارهم، فلا نعلق قضايا الدين بالمعينين.

وعلى كل حال: فجملة هذه القضية أن الإنسان لا يجوز له أن يتكلم في هذه المسائل إلا بعلم وعدل، ولا يصح له أن يتكلم بالجهل.

وهناك صور وألوان من التصرفات الموجودة الآن في واقعنا مع الأسف، فيها كثير من الغلو والإجحاف على الناس، فبعض الشباب مع الأسف يواجهون رجال الأمن بالقتال، ولا يخافون الله عز وجل في أنهم يواجهون مسلمين، فهذا لا شك فيه أنه من الغلو والإسراف، ولا يمكن لمسلم يخاف الله سبحانه وتعالى أن يستحل دم مسلم آخر ويقتله حتى لو كانت عنده شبهة، ولهذا فالإنسان يكون في مثل هذه الفتن -كما قال أهل العلم- خير ابني آدم، عندما قال أحدهما للآخر: ﴿لأقتلنك﴾ [المائدة:٢٧]، فقال له الآخر: ﴿لئن بسطت إلي يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك﴾ [المائدة:٢٨]، فقتل المؤمن متعمدا عذابه عظيم جدا: ﴿ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما﴾ [النساء:٩٣] فالأمر ليس هينا، بل يعتبر من كبائر الذنوب، فعندما تجد إنسانا ملتزما ببعض الواجبات الشرعية وبالسنن، لكنه مفرط في باب عظيم وهو." (١)

"فصل في اتحاد الأحكام والأسباب في العين واتحاد الأسماء والصفات في النوع

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: فيقول شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: [فصل.

وأما ما يشبه الاتحاد فإن الذاتين المتميزتين لا تتحد عين إحداهما بعين الأخرى، ولا عين صفتها بعين صفتها، إلا إذا استحالتا بعد الاتحاد إلى ذات ثالثة، كاتحاد الماء واللبن، فإنهما بعد الاتحاد شيء ثالث وليس ماء محضا ولا لبنا محضا].

---

(١) شرح رسالة العبودية لابن تيمية - عبد الرحيم السلمي، عبد الرحيم السلمي ١٨/٧

نحتاج أن نضع قاعدة أو مدخلا لهذا الفصل؛ من أجل أن تنتظم المسائل في الذهن؛ لأن الشيخ استطرد استطرادات تفصيلية، فالتفريق بين معنى الحلول والاتحاد ووحدة الوجود، وبين ما يشابهها من ألفاظ شرعية، قد يفهم منها من خلال النصوص والأحاديث أو من خلال كلام السلف **بألفاظ مجملة**، قد يفهم منها المعنى البدعي أو الكفري عند البعض، فأراد الشيخ أن يفصل بين المصطلحات الشرعية التي تشتبه على أصحاب الحلول والاتحاد ووحدة الوجود ومن شايعهم، وبين المعنى البدعي، فهناك ألفاظ شرعية مجملة جاءت في النصوص الشرعية، مثل حديث: (مرضت فلم تعدني)، فهذه تسمى ألفاظا مجملة، وهي في ظاهرها قد تشعر عند من لم يكن عنده عقيدة سليمة وبنى عقيدته على الضلال تشعر بمعنى الاتحاد والحلول ووحدة الوجود، فقد يستدل بها المبطلون ويوجهونها على توجيه باطل، لكن الشيخ سيبين أن توجيه هذه النصوص ينبغي أن يكون على الأدوات التي يفهم بها مقاصد الشرع، وهي منهج الاستدلال ومنهج التلقي الذي عليه سلف الأمة، والذي يمثل نهج النبي صلى الله عليه وسلم ونهج الصحابة رضي الله عنهم في بيان الدين وتطبيقه، ونهج السلف الصالح كذلك في تفسير الدين والعمل به، هذا المنهج لا يمكن أن يستغنى عنه، خاصة في تفسير الألفاظ المشتبهة والمجملة، لا يمكن أن نلغي استصحاب من ه ج الاستدلال الذي يقوم على تفسير النصوص بالنصوص، بحيث ترد مثل هذه النصوص إلى نصوص أخرى تفسرها، وسيقوم الشيخ بعد ذلك بهذا من خلال رد معنى الحديث إلى حديث آخر، فالحديث الذي اشتمل على ألفاظ توهم وحدة الوجود والاتحاد والحلول فسرها الشيخ على المنهج السليم بنصوص أخرى.

إذا: النصوص تفسر بمنهج الاستدلال السليم الذي يقتضي العمل بقواعد الشرع، ومقتضيات الدين وقواعد الدين التي لابد أن يرجع إليها عند فهم الدين، وخاصة النصوص المشتبهة المجملة التي سيذكر الشيخ بعد قليل نماذج منها.

قال رحمه الله تعالى: [وأما اتحادهما وبقاؤهما بعد الاتحاد على ما كانا عليه فمحال، ومن هنا يعلم أن الله لا يمكن أن يتحد بخلقه، فإن استحالته محال؛ وإنما تتحد الأسباب والأحكام في العين، وتتحد الأسماء والصفات في النوع].

يعني: أن الله عز وجل عند أهل الحلول والاتحاد يستحيل في خلقه على أي وجه، سواء قالوا: روح أو عقل، أو كما قال أصحاب وحدة الوجود: تتحد المادة اتحادا ماديا وروحيا، يعني: يتحول إلى أن يكون عنصرا متحدا بالمخلوقات، تعالى الله عما يتصورون ويزعمون.

قال رحمه الله تعالى: [وإنما تتحد الأسباب والأحكام في العين، وتتحد الأسماء والصفات في النوع مثل

المتحابين المتخالين اللذين صار أحدهما يحب عين ما يحبه الآخر، ويبغض ما يبغضه، ويتنعم بما يتنعم به، ويتألم بما يتألم به].

يشير الشيخ إلى بعض معاني الاتحاد أو الوحدة، يعني: أن هذه **الألفاظ المجملة** أحيانا تعني الشيء الجزئي، كما تقول: فلان لا يرى إلا من خلال صديقه، كأن العبارة تشعر بأنه حل فيه، يعني: أنه سلم له وخضع لقوله، فلذلك الشيخ عندما قال: (وإنما تتحد الأسباب والأحكام في العين) فرق بين الأسباب والأحكام، فاتحاد الأسباب: هو التأثر والتأثير المادي، مثل اتحاد الماء مع النبات، فإن الماء سبب للنبات، فهذا مادي يعود إلى خصائص المخلوقات، والنوع الثاني في الأحكام والعين: التأثير المعنوي، فهذا الأمر قد يكون كليا وقد يكون نسبيا، والنسبي منه أمر اعتباري، قد يكون فيما يتعلق بصلة صفات الله عز وجل بخلقه، فإن صفات الله عز وجل لها أثر في خلقه، فالرحمة والإرادة والقدرة والخلق صفات لها تأثير، فهل هذا التأثير يعني: الاتحاد؟ لا، إنما يعني: وجود نوع من العلاقة بين الخالق والمخلوق، وهذه العلاقة لا تعني الاتحاد، فهذا في باب الأسباب والأحكام، فكيف في الأسماء والصفات؟! قال رحمه الله تعالى:

[وهذا فيه مراتب ودرجات لا تنضبط؛ فأسماؤهما وصفاتهما صارتا من نوع واحد.

وعين الأحكام والأسباب المتعلقة بهما، التي هي -مثلاً- المحبوب والمكروه هو واحد بالعين، كالرسول الذي يحبه كل المؤمنين، فهم متحدون في محبته، بمعنى أن محبوبهم واحد، ومحبة هذا من نوع محبته هذا، لا أنها عينها.

فهذا في اتحاد الناس بعضهم ببعض، وهي الأخوة والخلة الإيمانية، التي قال فيها النبي صلى الله عليه وسلم: (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر) أخرجاه في الصحيحين، فجعل المؤمن مع المؤمن بمنزلة العضو مع العضو." (١)

"شرح حديث: (يقول الله تعالى: عبدي! مرضت فلم تعدني)

قال رحمه الله تعالى: [وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (يقول الله تعالى: عبدي! مرضت فلم تعدني، فيقول: رب! كيف أعودك وأنت رب العالمين؟ فيقول: أما علمت أن عبدي فلانا مرض؟ فلو عدته لوجدتني عنده، عبدي! جعت فلم تطعمني، فيقول: رب! كيف أطعمك وأنت رب العالمين؟ فيقول: أما علمت أن عبدي فلانا جاع؟ فلو أطعمته لوجدت ذلك عندي)، ففي هذا الحديث ذكر المعنيين الحقين، ونفى المعنيين الباطلين وفسرهما].

---

(١) شرح باب توحيد الربوبية من فتاوى ابن تيمية، ناصر العقل ٢/١١

أحب أن أشير إلى المعاني المجملة التي أراد الشيخ أن يفسر النص بالنص وهذا ما ذكرته لكم في أول القاعدة: أنه إذا وردت هذه **الألفاظ المجملة** فإنا نفسرها بالألفاظ الأخرى الواردة في الأحاديث الأخرى، وأحيانا يأتي التفسير في الحديث نفسه، فهذا الحديث هو تفسير نصي قاطع على أن المقصود بهذه المعاني المـجملة هو المعنى الذي يميز الخالق عن المخلوق، ولذلك لما توهم الإشكال في قول الله عز وجل في الحديث القدسي: (عبدي! مرضت فلم تعدني، فيقول: رب! كيف أعودك وأنت رب العالمين؟) فوجد التوهم عند المخاطب، فلما وجد فسر في الحديث نفسه، فيقول: (أما علمت أن عبدي فلانا مرض) لكن يبقى الإشكال عند أهل الحلول والاتحاد على أنه اعتبر نفسه هو عبده، وهذا أيضا يفسره الحديث فقال: (فلو عدته لوجدتني عنده)، العندية عقلا وشرعا ولغة تعني: التمايز، فلا أحد يقول عن نفسه: أنا عند نفسي لا عنده غير.

إذا: العندية تعني التمايز ولا شك؛ فلذلك قال: (فلو عدته لوجدتني عنده)، وهل معنى هذا أن الله عز وجل بذاته يوجد عند المخلوق؟ لا، هذا منفي عقلا وشرعا، ومنفي بمقتضى النصوص وبداهة العقول، فيبقى ما معنى كون الله عنده؟ فسره بعد ذلك بأن عبده فلانا مرض وفلانا جاع، فلو أطعمته لوجدت ذلك، عندي، أي: لو أطعمته لوجِدت أجر ذلك عندي، هذا معنى كون العندية لعبده تعني العندية الخاصة والقرب الخاص، والرعاية الخاصة من الله عز وجل لعباده الخلص، فلا شك أن المقصود أجر ذلك وثوابه وجزاء العمل؛ لأن العمل وجد.

فإذا: الحديث فسر بعضه بعضا على ثلاث درجات: أولا: جعل العبد غير الرب سبحانه.

ومقتضى الحديث الثاني: أنه فسر المعنى على التمييز بين الله عز وجل وبين عبده.

ثالثا: أنه فسر المعنى بالعندية (لوجدتني عنده) ثم فسر العندية بالجزاء فقال: (فلو أطعمته لوجدت ذلك عندي) فانتفى المعنى البدعي الضال والمعنى الشركي الذي عليه أهل الأهواء والبدع من المتصوفة والاتحادية والحلولية وأصحاب وحدة الوجود وغيرهم، ممن مال إلى الباطل، واشتغل بهذه المتشابهات؛ ليصرف الناس عن الحق، وهذه المعاني المتشابهة هي التي جعلها الله عز وجل فتنة للذين في قلوبهم زيغ، كما قال عز وجل: ﴿فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله﴾ [آل عمران:٧]، هذا المتشابه الغيبي، والمتشابه غير الغيبي الذي هو في مقدور البشر، قال الله فيه: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم﴾ [آل عمران:٧]؛ لأن القراءة الصحيحة في القرآن بمثابة النص، يعني: كل قراءة كأنها آية، فمثلا: الآية التي فيها ثلاث قراءات هي عبارة عن تفهم معنى ثلاث آيات، لكنها

آية واحدة، وهذا من إعجاز القرآن، يعني: كل قراءة تحمل معنى غير الآخر، ولفظ القرآن واحد، لكن يكون على الوقف والوصل ونحو ذلك.

فالوقف يعني معنى، والوصل يعني معنى آخر، ولا تضاد بين المعنيين، وكلاهما نص مستقل.

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [فقوله: (جعت ومرضت) لفظ اتحاد يثبت الحق.

وقوله: (لوجدتني عنده، ووجدت ذلك عندي) نفي للاتحاد العيني بنفي الباطل، وإثبات لتمييز الرب عن العبد.

وقوله: (لوجدتني عنده) لفظ ظرف، وبكل يثبت المعنى الحق من الحلول الحق، الذي هو بالإيمان لا بالذات].

هذه النصوص لا بد من الجمع بينها؛ لتعطي المعنى الفطري اليقيني الذي ينبني عليه التوحيد والإيمان، ولذلك لا يمكن أن تصفو عقيدة المسلم، ولا يكون عنده القدر اليقيني الصافي الذي تطمئن إليه النفس، ويرتاح إليه القلب، إلا إذا جمع بين نصوص الشرع على نحو ما كان يفعل أئمة السنة رحمهم الله، وبذلك يجد العقيدة الصافية، ولو إنه اشتغل بغير هذا المنهج وضرب آيات الله بعضها ببعض لوجد عنده التشويش، ووجد عنده عدم اليقين.

وبعض الناس يقع في هذا الخطأ فيضطرب قلبه، وقد لا يفصح عن ذلك، ويكون سبب اضطراب القلب هو اتباع المتشابه، يعني: تأتيه هذه النصوص فيأخذها على ظاهرها، وقد لا يجيد القدرة على الجمع بين النصوص، أو لا يحفظ النصوص التي بعضها يرد إلى بعض، فلا يرجع إلى أهل الذكر الذين قال الله فيهم: ﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾ [الن." (١)

"شرح باب توحيد الربوبية من فتاوى ابن تيمية [٢١]

هناك قاعدة عظيمة قعدها أهل السنة في التعامل مع **الألفاظ المجملة** المحتملة لمعنى الحق والباطل، فينظر إلى المتكلم بها وما أراد من معناها، فإن علم صحة المعنى المراد منها وصحة منهج القائل بها حكم بصحتها، وإن كان عكس ذلك قوبل كلامه بالرد، وبين بطلان المعنى الذي يقول به حتى لا يلتبس أمره على الناس.." (٢)

---

(١) شرح باب توحيد الربوبية من فتاوى ابن تيمية، ناصر العقل ٦/١١

(٢) شرح باب توحيد الربوبية من فتاوى ابن تيمية، ناصر العقل ١/٢١

"معنى قول القائل: ما ثم إلا الله

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: فبعون الله وتوفيقه نستأنف درسنا، وهو آخر درس في المجلد الثاني من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، وبعده كما أسلفت -إن شاء الله- سنبدأ في المجلد الثالث، ويتضمن الواسطية والتدمرية، ويبدو لي من خلال ما جاءني في الدرس الماضي من الاقتراحات المكتوبة والشفوية، أن هناك رغبة في أن نقرأ هذين الكتابين، فعلى هذا نستمر على نفس المنوال، بأن نأخذ المجلد الثالث -إن شاء الله- بجميع محتوياته؛ لأنه ليس فيه أشياء من الحشو أو التكرار، أو الأمور التي لا لزوم لها، كما في هذا المجلد الذي فيه استطرادات في الرد على الفلاسفة والباطنية وأهل الاتحاد ووحدة الوجود ومن سلك سبيلهم.

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [سئل شيخ الإسلام وحجة الأنام أبو العباس بن تيمية رضي الله عنه عمن يقول: إن ما ثم إلا الله، فقال شخص: كل من قال هذا الكلام فقد كفر؟ فأجاب رضي الله عنه: الحمد لله، قول القائل: ما ثم إلا الله: **لفظ مجمل** يحتمل معنى صحيحا ومعنى باطلا، فإن أراد ما ثم خالق إلا الله، ولا رب إلا الله، ولا يجيب المضطرين ويرزق العباد إلا الله، فهو الذي يعطي ويمنع ويخفض ويرفع ويعز ويذل، وهو الذي يستحق أن يستعان به ويتوكل عليه ويستعاذ به ويلتجئ العباد إليه؛ فإنه لا مانع لما أعطى ولا معطي لما منع، ولا ينفع ذا الجد منه الجد، كما قال تعالى في فاتحة الكتاب: ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ [الفاتحة:٥].

وقال تعالى: ﴿فاعبده وتوكل عليه﴾ [هود:١٢٣].

وقال: ﴿قل هو ربي لا إله إلا هو عليه توكلت وإليه متاب﴾ [الرعد:٣٠].

فهذه المعاني كلها صحيحة، وهي من صريح التوحيد، وبها جاء القرآن.

فالعباد لا ينبغي لهم أن يخافوا إلا الله، كما قال تعالى: ﴿فلا تخشوا الناس واخشون﴾ [المائدة:٤٤].

وقال تعالى: ﴿الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل * فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء﴾ [آل عمران:١٧٣ - ١٧٤] إلى قوله: ﴿إنما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه فلا تخافوهم وخافون﴾ [آل عمران:١٧٥].

وكذلك لا ينبغي أن يرجى إلا الله، قال الله تعالى: ﴿ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها وما يمسك فلا مرسل له من بعده وهو العزيز الحكيم﴾ [فاطر:٢].

وقال تعالى: ﴿ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله قل أفرأيتم ما تدعون من دون الله إن أرادني الله بضر هل هن كاشفات ضره أو أرادني برحمة هل هن ممسكات رحمته قل حسبي الله عليه يتوكل المتوكلون﴾ [الزمر:٣٨].

ولا ينبغي لهم أن يتوكلوا إلا على الله، كما قال تعالى: ﴿وعلى الله فليتوكل المتوكلون﴾ [إبراهيم:١٢].

ولا ينبغي لهم أن يعبدوا إلا الله، كما قال تعالى: ﴿وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة﴾ [البينة:٥].

ولا يدعوا إلا الله، كما قال تعالى: ﴿وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا﴾ [الجن:١٨].

وقال تعالى: ﴿فلا تدع مع الله إلها آخر فتكون من المعذبين﴾ [الشعراء:٢١٣] سواء كان دعاء عبادة أو دعاء مسألة.

وأما إن أراد القائل: (ما ثم إلا الله) ما يقوله أهل الاتحاد؛ من أنه ما ثم موجود إلا الله، ويقولون: ليس إلا الله، أي: ليس موجود إلا الله، ويقولون: إن وجود المخلوقات هو وجود الخالق، والخالق هو المخلوق، والمخلوق هو الخالق، والعبد هو الرب، والرب هو العبد ونحو ذلك من معاني الاتحادية، الذين لا يفرقون بين الخالق والمخلوق، ولا يثبتون المباينة بين الرب والعبد ونحو ذلك من المعاني التي توجد في كلام ابن عربي الطائي، وابن سبعين، وابن الفارض، والتلمساني ونحوهم من الاتحادية.

وكذلك من يقول بالحلول كما يقوله الجهمية، الذين يقولون: إن الله بذاته في كل مكان، ويجعلونه مختلطا بالمخلوقات، حتى إن هؤلاء يجعلونه في الكلاب والخنازير والنجاسات، أو يجعلون وجود ذلك وج." (١)

"التحذير من استعمال عبارات الفلاسفة

قال رحمه الله تعالى: [والمقصود أن هذه الطرق العقلية الفطرية هي التي جاء بها القرآن، واتفق العقل والشرع، وتلازم الرأي والسمع.

والمتفلسفة كـ ابن سينا والرازي ومن اتبعهما قالوا: إن طريق إثباته الاستدلال عليه بالممكنات، وإن الممكن لا بد له من واجب، قالوا: والوجود إما واجب وإما ممكن، والممكن لا بد له من واجب، فيلزم ثبوت الواجب على التقديرين، وهذه المقالة أحدثها ابن سينا، وركبها من كلام المتكلمين وكلام سلفه، فإن المتكلمين قسموا الوجود إلى قديم ومحدث، وقسمه هو إلى واجب وممكن، وذلك أن الفلك عنده ليس محدثا، بل زعم أنه ممكن، وهذا التقسيم لم يسبقه إليه أحد من الفلاسفة، بل حذاقهم عرفوا أنه خطأ، وأنه

---

(١) شرح باب توحيد الربوبية من فتاوى ابن تيمية، ناصر العقل ٢/٢١

خالف سلفه وجمهور العقلاء وغيرهم، وقد بينا في مواضع أن القدم ووجوب الوجود متلازمان عند عامة العقلاء، الأولين والآخرين، ولم يعرف عن طائفة منهم نزاع في ذلك إلا ما أحدثه هؤلاء، فإنا نشهد حدوث موجودات كثيرة، حدثت بعد أن لم تكن، ونشهد عدمها بعد أن كانت، وما كان معدوما أو سيكون معدوما لا يكون واجب الوجود، ولا قديما أزليا.

ثم إن هؤلاء إذا قدر أنهم أثبتوا واجب الوجود فليس في دليلهم أنه مغاير للسماوات والأفلاك، وهذا مما بين تهافتهم فيه الغزالي وغيره، لكن عمدتهم أن الجسم لا يكون واجبا؛ لأنه مركب، والواجب لا يكون مركبا، هذا عمدتهم.

وقد بينا بطلان هذا من وجوه كثيرة، وما زال النظار يبينون فساد هذا القول كل بحسبه، كما بين الغزالي فساده بحسبه.

وذلك أن لفظ الواجب صار فيه اشتراك بين عدة معان: فيقال للموجود بنفسه الذي لا يقبل العدم، فتكون الذات واجبة والصفات واجبة، ويقال للموجود بنفسه والقائم بنفسه، فتكون الذات واجبة دون الصفات، ويقال لمبدع الممكنات، وهي المخلوقات، والمبدع لها هو الخالق، فيكون الواجب هو الذات المتصفة بتلك الصفات، والذات مجردة عن الصفات لم تخلق، والصفات مجردة عن الذات لم تخلق، ولهذا صار من سار خلفهم ممن يدعي التحقيق والعرفان، إلى أن جعل الواجب هو الوجود المطلق، كما قد بسط القول عليه في مواضع].

يقصد الشيخ بالوجود المطلق الوجود الذي ليس له ذات وليس له حقيقة، وإنما هو وجود ذهني أو وجود عقلي أو روح أو قوة ونحو ذلك من التعبيرات التي يعبر بها الفلاسفة عن وجود الخالق عز وجل، والشاهد أن تقرير الفلاسفة ومن سلك سبيلهم في مسلك المحدث والمحدث، أو الممكن والواجب -الذي أحدثه ابن سينا - ونحو هذا إنما هو من **الألفاظ المجملة** التي لها دلالات ناقصة ودلالات كاملة، كما أنها أيضا من الأمور التي لا يفهمها إلا خاصة هؤلاء الفلاسفة ومن سلك سبيلهم، وعامة الناس يخوضون فيها بغير علم، ولهم في دلالاتها مفاهيم متباينة، فلذلك يجب على المسلم وعلى طالب العلم خاصة ألا يستعمل هذه العبارات التي لها لوازم باطلة، والغالب أنها تؤدي إلى الخروج من اليقين إلى الشك؛ لأن الإنسان ليس بحاجة إلى أن يعرف معنى واجب الوجود ليثبت وجود الله عز وجل، فوجود الله وجود فطري، وإنما نحن بحاجة إلى إثبات ذلك بالآيات الكونية لمن أنكر أو شك، أما ما عدا ذلك فإنما هي ألفاظ أشبه بالأوهام والتكلفات التي لا تقرر عقيدة، بل أن من استعملها يخرج من اليقين إلى الشك، ولذلك نجد

هؤلاء الذين يستعملون هذه العبارات كلهم أصحاب شك وريب نسأل الله العافية، بل ولم يصلوا إلى أي نتيجة، وأغلبهم وقعوا في محارات عقلية وذهنية أدت بهم إلى اليأس والقنوط وإلى إعلان الإفلاس، وكل الذين اشتهر عنهم هذا الأمر وخاصة الكبار منهم والمنظرين أعلنوا الحيرة والاضطراب في العقيدة، بل ومنهم من أعلن ذلك عند الموت، وغير هؤلاء كثيرين جدا نسأل الله العافية؛ لأنهم تكلموا في أمور لا داعي لها، والقاعدة في ذلك: أن أوصاف الله عز وجل وأسماءه متقررة في الكتاب والسنة على أكمل وجه، ولسنا بحاجة إلى أن نستحدث ألفاظا أو تعبيرات نعبر بها عن أسماء الله تعالى وصفاته وأفعاله، وأن كل ما نتخيله أو نتصوره أو نتوهمه أو تنطق به ألسنتنا من الكمالات فإنما هو راجع إلى ألفاظ الشرع، بل إن من أسماء الله جوامع يرجع إليها كل ما تفلسف به المتفلسفون، ولو أنهم نزهوا أنفسهم ووصفوا الله بما وصف به نفسه من الكمالات التي تجمعها بعض العبارات مثل الله أو الحي أو القيوم أو العظيم أو الكبير – عبارات جامعة تجمع كل معاني الكمال– لكان خيرا لهم، وعليه فالناس ليسوا بحاجة إلى أن يقرروا وجود الله وكماله وأسمائه وصفاته بمثل هذه الألفاظ المبتدعة؛ لأنها أمور توقع الناس في الريب والشك، بل وتوقعهم في الإثم والكلام على الله بغير علم، وهذا من أعظم الإثم، بل من كبائر الذنوب، والغالب أنه في مثل هذا قد يصل إلى الكفر.

قال رحمه الله: [والمقصود هنا الكلام أولا في أن سعادة العبد في كمال افتقاره إلى ربه واحتياجه إليه، أي: في أن يشهد ذلك ويعرفه، ويتصف معه بموجب ذلك من الذل والخ." (١)

"حكم القول: بأن ظاهر النصوص مراد أو القول بأنه غير مراد

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [واعلم أن من المتأخرين من يقول: مذهب السلف إقرارها على ما جاءت به مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد].

وهذا الكلام مجمل يحتمل الحق ويحتمل الباطل.

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وهذا **اللفظ مجمل**، فإن قوله: ظاهرها غير مراد، يحتمل أنه أراد بالظاهر نعوت المخلوقين وصفات المحدثين، مثل: أن يراد بكون الله قبل وجه المصلي أنه مستقر في الحائط الذي يصلي إليه].

وهذا غير مراد فعلا، بل هو باطل، فليس المراد من هذا أن الله مستقر في الجدار.

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وأن الله معنا ظاهره أنه إلى جانبنا ونحو ذلك، فلا شك أن هذا غير مراد.

---

(١) شرح باب توحيد الألوهية من فتاوى ابن تيمية، ناصر العقل ١٢/٤

ومن قال: إن مذهب السلف: أن هذا غير مراد فقد أصاب في المعنى، لكن أخطأ بإطلاق القول بأن هذا ظاهر الآيات والأحاديث، فإن هذا هو المحال ليس هو الأظهر على ما قد بيناه في غير هذا الموضع، اللهم إلا أن يكون هذا المعنى الممتنع صار يظهر لبعض الناس، فيكون القائل بذلك مصيبا بهذا الاعتبار معذورا في هذا الإطلاق].

أي: من أجل هؤلاء الناس الذين يظنون أن هذا هو الظاهر، وإن كان هذا ليس هو الظاهر من النصوص، لكن هم فهموا هذا الفهم الخاطئ، فلما فهموا فهما خاطئا قال لهم: إن الظاهر غير مراد، فهو معذور في هذه الحالة.

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [فإن الظهور والبطون قد يختلف باختلاف أحوال الناس، وهو من الأمور النسبية، وكان أحسن من هذا أن يبين لمن اعتقد أن هذا هو الظاهر أن هذا ليس هو الظاهر؛ حتى يكون قد أعطى كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم حقه لفظا ومعنى.

وإن كان الناقل عن السلف أراد بقوله الظاهر غير مراد عندهم أن المعاني التي ظهرت من هذه الآيات والأحاديث مما يليق بجلال الله وعظمته لا يختص بصفة المخلوقين، بل هي واجبة لله أو جائزة عليه جوازا ذهنيا أو جوازا خارجيا غير مراد فقد أخطأ فيما نقله عن السلف أو تعمد الكذب، فما يمكن أحد قط أن ينقل عن واحد من السلف ما يدل لا نصا ولا ظاهرا أنهم كانوا يعتقدون أن الله ليس فوق العرش، ولا أن الله ليس له سمع وبصر ويد حقيقة].

يعني: إذا قال: الظاهر غير مراد، وقصد بالظاهر ما يليق بجلال الله وعظمته، وأنه فوق العرش، وأنه لا يماثل المخلوقين، فقوله هذا باطل، بل ظاهرها مراد، فالله سبحانه وتعالى متصف بالصفات التي تليق بجلاله وعظمته، وهو تعالى لا يماثل أحدا من مخلوقاته، وهو فوق العرش حقيقة، وهو مع عباده حقيقة، وليس المراد اختلاطه بالمخلوقات، وليس المراد بفوقيته واستوائه على العرش، مماثلة المخلوقين، وإنما ما يليق بجلال الله وعظمته هو المراد.." (١)

"التفصيل في نفي المشابهة عن الله عز وجل دون المماثلة

كما قد يقول قائل أيضا: إن الله عز وجل قد نفى المماثلة ولم ينف التشبيه، وعليه فيجوز أن يشبه الخالق بالمخلوق، فما رأيكم؟

و A نعم، لم يرد نفي المشابهة في القرآن، وإنما ورد نفي المماثلة فقال الله عز وجل: ﴿ليس كمثله شيء﴾

---

(١) شرح الحموية لابن تيمية – الراجحي، عبد العزيز الراجحي ٨/١٢

[الشورى:١١]، وقال: ﴿لم يلد ولم يولد * ولم يكن له كفوا أحد﴾ [الإخلاص:٣ – ٤]، فنفى المماثلة ونفى الكفؤ، وبقيت مسألة التشبيه، فلم يرد نفي التشبيه في الكتاب ولا في السنة، ولذلك قال السلف: مسألة التشبيه من **الألفاظ المجملة** التي ضلت بها كثير من الفرق، فالمشبهة وقعوا في التشبيه بدعوى أن الله عز وجل لم ينف التشبيه، لكنه نفى المماثلة، فقالوا: يجوز أن نشبه صفات الخالق بصفات المخلوق تشبيها مطلقا، وهؤلاء كفروا، وصنف آخر: بالغوا في نفي التشبيه، وأدخلوا فيه ما ليس منه، وجعلوا إثبات الصفات من التشبيه، زعما منهم أنه لا يمكن أن نثبت الأسماء والصفات إلا ونقع في المشابهة، ومن هنا نفوا الأسماء والصفات، وهؤلاء ضلوا عن الحق.

إذا: من نفى التشبيه بقصد نفي المماثلة مطلقا فهذا هو الحق، ومن نفى المشابهة بقصد المشابهة اللفظية فنقول: لا؛ لأن هذه لابد أن نأخذها على قواعد الشرع، فمثلا: لو قال: أنا أنفي أن يكون الله سميعا بصيرا؛ لأن السمع والبصر من صفات المخلوقين، وهذه مشابهة، فأنا أنفي السمع والبصر؛ لأنها توقع في المشابهة، فنقول: لا؛ لأن المشابهة الحقيقية غير واردة، فالله عز وجل له من الصفات ما يليق بجلاله، مثل: السمع والبصر، بينما سمع وبصر المخلوقات يليق بضعفها ونقصها، ووجود التشابه اللفظي بين صفات الله وصفات المخلوقين ليس تمثيلا وليس تشبيها من جميع الوجوه، وإنما هو تشابه لفظي، وعلى هذا لابد من التفصيل: فالتشابه اللفظي واقع، لكن لا يدل على تشابه في الكيفية؛ لأن التشابه في الكيفية ممنوع.

والخلاصة: إن قصد بنفي التشبيه نفي المماثلة فنعم؛ لأن الله ليس كمثله شيء، وإن قصد نفي المشابهة فهذا فيه تفصيل، فالمشابهة اللفظية واردة، ولا دخل لها في حقائق الأمور ولا في الكيفيات، أما المشابهة الكيفية فهي غير واردة.." (١)

"قولهم: إن الله واحد في ذاته لا قسيم له

قال رحمه الله تعالى: [وكذلك النوع الثالث، وهو قولهم: هو واحد لا قسيم له في ذاته أو لا جزء له، أو لا بعض له **لفظ مجمل**، فإن الله سبحانه أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد، فيمتنع عليه أن يتفرق أو يتجزأ، أو يكون قد ركب من أجزاء، لكنهم يدرجون في هذا اللفظ نفي علوه على عرشه، ومباينته لخلقه، وامتيازه عنهم ونحو ذلك من المعاني المستلزمة لنفيه وتعطيله، ويجعلون ذلك من التوحيد].

هذا كله من التخرصات والقول على الله بغير علم، وكله نتيجة لاستجابة مناهج الفلاسفة في طرائق تفكيرهم، ولذلك الذين وقعوا من المتكلمين في هذه المناهج كلهم تأثروا بالفلاسفة، وهم لا يجحدون ذلك، بل

---

(١) شرح التدمرية – ناصر العقل، ناصر العقل ٤/٢

يعترفون ويعتزون بذلك، وهذا مما يدل على أن هذه أمور دخيلة أصلا، فلا يمكن أن ترد في ذهن إنسان خال من المنهج الفلسفي، أو إنسان ليس عنده اتجاه فلسفي، ولم يتأثر بمناهج المتكلمين، لكن تصوراتهم عن الله عز وجل تصورات ذهنية فقط أوقعهم في هذه الأوهام والتخرصات.

وقد سبق أن أشرت إلى ذلك، وأؤكد في هذا المقام لتعرفوا فعلا أنهم جروا الأمة إلى هذه المعارك الكلامية، بناء على تصور خاطئ عن الله سبحانه، وهو أنهم لا يرون لله وجودا ذاتيا، وإنما يرون وجود الله وجودا ذهنيا عقليا فكريا فقط، ومن هنا لما سمعوا بأسماء الله وصفاته وأفعاله صعقوا؛ لأن هذا يتنافى مع ما توهموه، فهم قد توهموا أن وجود الله مجرد وجود ذهني أو وجود عقلي أو وجود في التصور والخيال لا في الواقع، بمعنى: أنه ليس لله وجود ذاتي منفرد منفصل عن المخلوقات؛ ولذا اعتبروا من التوحيد أن الله واحد لا قسيم له، مفروض يصير هذا بديهي أصلا، وجاءت كلمة (قسيم) لأنهم حينما اعتقدوا أن وجود الله ذهني، ثم سمعوا بالنصوص التي تؤكد أن لله وجودا ذاتيا، وأن هذا الوجود لابد أن يكون متصفا بصفات، اعتقدوا أن الصفات الذاتية تعني التبعيض والتجزئة، أي: أن لله أبعاضا وأجزاء، وبالتالي سحبوا الأمر حتى على العلو والاستواء، وقالوا: هذا حركة، والحركة لا تكون إلا لشيء يتجزأ أو يتبعض أو ينتقل، والله عز وجل منزه عن الانتقال، فنفوا العلو لله عز وجل؛ لأن إثبات العلو يثبت الذات، وإثبات الذات يعني إثبات الأسماء والصفات، وهم أصلا ينفرون من هذا، وإلا لو اعتقدوا لله وجودا حقيقيا للزمهم عقلا وفطرة بأنه لابد أن يتصف بصفات، لكن حينما لم يعتقدوا لله وجودا ذاتيا صاروا ينفرون من أي شيء يثبت لله الوجود الذاتي، ومن هنا فسروا التوحيد بالتفسيرات التي تنفي أي شيء يدل على الوجود الذاتي الحقيقي، فيقولون: إن الله موجود، لكن وجود ذهني تصوري فقط، لا حقيقي واقع، ولذلك نتجت عنهم عقائد الحلول، وعقائد الاتحاد، وعقائد وحدة الوجود، وعقائد الاقتصار على المعرفة في الدين، كما نتج عنهم التعطيل والتأويل إلى آخر ما نتج عن ذلك الاعتقاد الخاطئ.

قال رحمه الله تعالى: [فقد تبين أن ما يسمونه (توحيدا) فيه ما هو حق، وفيه ما هو باطل، ولو كان جميعه حقا].

وجه الحق: هو أنهم حينما عبروا عن الله عز وجل بأنه لا يتبعض ولا يتجزأ، وهذا حق، لكن ليست صفاته وأسماؤه الثابتة في الكتاب والسنة تتبعض وتتجزأ، فهم أصابوا في الأول وأخطئوا في الثاني، لكن خلطوا بين هذا وذاك، وهذا ناتج -كما قلت- عن تصوراتهم الخاطئة في حق الله عز وجل، فلم يقدروا الله حق قدره.

قال رحمه الله تعالى: [فإن المشركين إذا أقروا بذلك كله لم يخرجوا من الشرك الذي وصفهم به في القرآن،

وقاتلهم عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم].

كل أنواع التوحيد التي قال بها المتكلمون يقر بها المشركون، فهم لا ينكرون أن الله واحد في ذاته وفي أفعاله، وإن كانوا يناقضونها، لكن الإقرار المبدئي الفطري العقلي يقرون به، وتجد هذا في أشعارهم وفي خطبهم، بل يرتبون أمورهم فيما بينهم بهذه الأمور، فينسقون عهودهم وأحوالهم فيما بينهم بالإقرار بتوحيد الربوبية، لكن القضية هي توحيد العبادة، إذ إنهم لا يعبدون الله عز وجل، مع أن هذه هي قضية الأنبياء مع مخالفيهم، أما هذه الأمور التي يدندن حولها أهل الكلام، وتبعوا فيها الفلاسفة، وبذلوا فيها مهجهم وأوقاتهم وقصارى جهودهم، فإن القضية مفروغ منها أصلا، ولا تحتاج إلى تقرير، فهم يكدون في خيالات وأوهام وتخرصات.." (١)

"طيب يرد السؤال هنا: القرآن من أوله إلى آخره يذكر فيه الأسماء والصفات هل هذا الذكر لذاته؟ أم المراد المقصود الأكبر وهو أن المتصف بهذه الصفات هو الذي يجب إفراده؟ لا شك أنه الثاني، ولذلك قال شيخ الإسلام: لم يذكر الباري جل وعلا هذه الصفات في الكتاب والسنة من أجل ماذا؟ تقرير أنه يسمع ويبصر فقط، لا، ليس هذا المراد، وإن كان هو مقصود لكنه ليس لذاته، وإنما المراد لما يترتب عليه وهو إفراده جل وعلا بالعبودية ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾ [الذاريات: ٥٦] فالمقصود الأعظم من إنزال الكتاب، وبعثة الرسل هو تحقيق العبودية لله جل وعلا، فكل ما كان كذلك فيكون خادما لهذه الدعوة، لذلك قال شيخ الإسلام كلمة مهمة هنا: (والله سبحانه لم يذكر هذه النصوص لمجرد تقرير صفات الكمال له، بل ذكرها لبيان أنه المستحق للعبادة دون من سواه فأفاد الأصلين اللذين بهما يتم التوحيد – ما هو –: وهما إثبات صفات الكمال ردا على أهل التعطيل وبيان أنه المستحق للعبادة لا إله إلا هو ردا على المشركين). والأول يستلزم الثاني، إثبات الكمال هو مقصود، لكنه ليس لذاته، وإنما لما يترتب عليه وهو أنه المستحق للعبادة، حينئذ يكون الأول مستلزما للثاني، والثاني متضمن للأول على هذا الوجه والبيان، والآية وهي قوله جل وعلا (﴿فلا تضربوا لله الأمثال﴾) نفت ونهت عن التمثيل، لقوله: (﴿فلا﴾) لا هذه ناهية، (﴿تضربوا﴾) تضربون هذا الأصل، حذفت النون للجازم، (لا) ناهية جازمة، والنهي الأصل فيه أنه للتحريم، إذا يحرم ضرب الأمثال. يحرم، ولعله مر هنا أو لا أدري أن التحريم أعم من الشرك، لأنه إذا جعل المثل لله تعالى حينئذ وقع في الشرك الأكبر، حينئذ (﴿فلا تضربوا﴾) نقول: هذا نهي، والنهي يقتضي التحريم، هو محرم، وإذا كان محرما نقول: التحريم أعم من الشرك. كل ما ثبت أنه شرك سواء كان أكبر أو

---

(١) شرح التدمرية – ناصر العقل، ناصر العقل ٣/٢٦

أصغر فهو محرم. وليس كل ما ثبت أنه محرم فهو شرك أصغر، أو أكبر، فحينئذ يكون قوله: (﴿فلا تضربوا﴾) يفيد التحريم، ثم نحتاج إلى دليل آخر أخص وهو ماذا؟ وهو أنه شرك أكبر أو أنه شرك أصغر، فالآية نفت ونهت عن التمثيل، وأما لفظ التشبيه فهو في كلام الناس كما مر معنا **لفظ مجمل**، لفظ فيه إجمال، لأنه يطلق ويراد به نوع هو باطل، ونوع هو حق، وهو **لفظ مجمل** يراد به المعنى الصحيح وهو ما نفاه القرآن ودل عليه العقل من أن خصائص الرب تعالى لا يوصف بها شيء من المخلوقات، وهو كذلك، خصائص الباري جل وعلا لا يوصف بها شيء من المخلوقات، ولا يماثله شيء من المخلوقات في شيء من صفاته وهذا المعنى حق، وأما المعنى الثاني يراد به أنه لا يثبت لله شيء من الصفات – يعني نفي الصفات كلها أو بعضها – وهذا باطل أو حق؟ نقول: هذا باطل.." (١)

"إذا الشرك الأكبر أو الشرك عموما هو صرف العبادة لغير الله أو التنديد أو جعل نديد مع الله تعالى، والشرك بالله هو أعظم الذنوب على الإطلاق وأجهل الجهل وأظلم الظلم كما في الصحيح أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: «ألا أخبركم بأكبر الكبائر»؟ قلنا: بلى يا رسول الله. قال: «الإشراك وعقوق الوالدين». «ألا أخبركم بأكبر الكبائر» إذا أطلق على الشرك بالله أنه كبيرة بل أنه أكبر الكبائر، إذا لفظ الشرك هذا حقيقة شرعية، له معنى شرعي يعني كالإيمان، كما نبحث في الإيمان من جهة اللفظ وما أطلقه الشارع عليه، ومن جهة المعنى وما له من معنى في الشرع كذلك الشرك من حيث ما أطلق عليه الشارع أنه شرك ثم البحث الآخر يكون في ماذا؟ في المعنى الذي أراده الشارع من هذا اللفظ، فكما أن للتوحيد حقيقة شرعية وللإيمان حقيقة شرعية، كذلك للشرك حقيقة شرعية، فليس للعقل مجال هنا لا في اللفظ ولا في المعنى، لماذا؟ لأن هذه المسائل كما مر معنا مرارا من المسائل الكبار في الدين، مسائل توحيد الأسماء والصفات، ومسائل الألوهية، ومعنى لا إله إلا الله، ومعنى الشرك الأكبر أنزل الكتاب وبعث الرسل من أجل ماذا؟ من أجل هذه المعاني، فإذا كان كذلك فهي من أوضح الواضحات، ولذلك قلنا: باب الأسماء والصفات، بل باب توحيد الله جل وعلا على جهة العموم هذا نقول: من المحكم، بل من أحكم المحكم. والمراد بالمحكم ماذا؟ ما اتضح معناه، حينئذ ليس ثم في القرآن ما هو أوضح معنى من المعاني المتعلقة بتوحيد الألوهية أو بتوحيد الربوبية أو بتوحيد الأسماء والصفات، ولذلك أجمع الصحابة على هذه المسائل كلها ولم يرد سؤال إلا في بعض الأشياء التي تعلق بها إجمال من حيث اللفظ فسئلوا النبي – صلى الله عليه وسلم – وأما الأصول الكبار فاتفقوا عليها، دل ذلك على ماذا؟ على أن ظاهر القرآن هو

---

(١) شرح العقيدة الواسطية للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي ٦/٢٢

المراد، وعلى أن هذا المعنى مجمع عليه وحينئذ صارت هذه الألفاظ نصوصا ولو سماها بعض الأصوليين في بعض المواضع أنها ظواهر، ولو كان ظاهرا من حيث الإفراد، لو نظرنا إلى النص نفسه لقلنا: هذا ماذا؟ هذا ظاهر لأنه يحتمل معنيين هو في أحدهما أظهر على المعنى الاصطلاحي عند الأصوليين، لكن نقول: بإجماع الصحابة على أن الظاهر هو المراد جعله نصا، انتبه لهذه المسألة جعله نصا. يعني: لا يحتمل غير الظاهر، يرد بعض أو أصولي صغير تقول: هذا اللفظ ظاهر يحتمل معنيين. نقول: هذا لسوء فهمك، لماذا؟ لأنه لا يمكن أن ينزل القرآن من أجل تحقيق هذه الحقيقة الكبرى وهي توحيد الباري جل وعلا والنهي عن ضدها وهو الشرك بالله ثم يبقى **اللفظ مجملا** نحتاج إلى اجتهادات أهل العلم وينظر هذا فيما يقول، وهذا فيما يقول ويختلفون، ولذلك الصحابة أجمعوا على هذه المعاني فدل على أنها نصوص، نصوص بمعنى أنها محكمة بل هل من أحكم المحكم لا تحتمل إلا المعنى الظاهر فحسب، وأما المعنى المرجوح فدل الإجماع على أنه ليس مرادا، وهنا أطلق على الشرك أنه كبيرة، وأطلق على الشرك أنه من أكبر الكبائر. قال: وكان متكئا فجلس وقال: «ألا وقول الزور ألا وشهادة الزور» فما زال يكررها حتى قلنا: ليته سكت.." [1]

"ومثال تفسير السنة للقرآن كما في تفسير قوله تعالى فيما مر معنا قبل قليل قوله جل وعلا: (﴿للذين أحسنوا الحسنى وزيادة﴾ [يونس: ٢٦]). لفظ زيادة هذا مجمل لو لم يرد السنة أو يرد عن الصحابة تفسير الزيادة لما عرفنا ما هي الزيادة، ما هي الزيادة؟ تحتاج إلى بيان لأنها **لفظ مجمل** يصدق على كل شيء أنه زيادة لكن جاءت السنة مبينة أن الزيادة المراد بها هنا النظر إلى وجه الباري جل وعلا، ففسرها النبي - صلى الله عليه وسلم - بأنها النظر إلى وجه الله عز وجل، وكما فسر النبي - صلى الله عليه وسلم - قوله تعالى: ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة﴾ [الأنفال: ٦٠] ما هي القوة؟ هذه فسرها بالنبي - صلى الله عليه وسلم - بماذا قال: «ألا إن القوة الرمي». والحديث في مسلم.

إذا تأتي **ألفاظ مجملة**، والإجمال قد يكون في مفرد، وقد يكون في تركيب، وقد يكون في حرف كما هو معلوم عند أهل الأصول، ثم يأتي اللفظ من النبي - صلى الله عليه وسلم - شارحا مبينا لذلك.

وقوله رحمه الله تعالى: (وتبينه)، وهذه الجملة الثانية (السنة تفسر القرآن، وتبينه) أي توضحه وتكشف معناه، قريب من ما سبق، والبيان يطلق عند الأصوليين على ثلاثة معاني أو على معان ثلاث، البيان يطلق على معان ثلاث:

- يطلق على فعل المبين. يعني بالتكليم، ويراد به الإعلام والتبيين والإظهار فعل الفاعل، كالتكليم والتلفظ،

---

(١) شرح العقيدة الواسطية للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي ١٨/٢٢

ونحو ذلك هذا إطلاق على فعل المبين، وليس مرادا هنا.

- ويطلق على ما حصل به التبيين والإعلام. يعني حصل بماذا؟ حصل بالقول مثلا حينئذ يطلق ويراد به الدليل هذا النوع الثاني، فالبيان يراد به الدليل اللفظ نفسه.." (١)

"وثالثا: يطلق على متعلق التبيين ومحله. يعني الأثر، ويراد به الظهور وهو العلم الحاصل من الدليل، يعني ما يترتب على البيان. فقوله جل وعلا ... ﴿أقيموا الصلاة﴾ تكلم الباري بذلك فسمي بيانا، فعل الفاعل ثم ... ﴿أقيموا الصلاة﴾ نفسه دليل هذا الثاني، ما ترتب عليه وهو وجوب الصلاة أثر الدليل، كل واحد يسمى منه يسمى أو يطلق عليه أنه بيان عند الأصوليين، والخلاف واسع بينهم، وبالنظر إلى هذه المعاني اختلف تعريفات الأصوليين للبيان، والمراد هنا أن السنة كما أشار إليها المؤلف تبين مجمل الكتاب، يأتي **لفظ مجمل** في القرآن فيأتي تفسيره وبيانه في السنة كما في الصلاة والصوم والحج والبيع، قال: ﴿أقيموا الصلاة﴾ صلوا يعني، وجاء أمر بالصوم، أمر بالحج ﴿ولله على الناس حج البيت﴾ [آل عمران: ٩٧] لكن تفاصيل ذلك يعني: لو وقفنا مع القرآن وقلنا نحن قرآنيون ولم نلتفت إلى السنة حينئذ كيف نصلي؟ كيف نكبر؟ كيف نقف أمام القبلة كيف، أربع ركعات الركوع والسجود أيهما أسبق كل ذلك مأخوذ من ماذا؟ من السنة. قال: ﴿أقيموا الصلاة﴾. وسكت ولم يرد أن الصلاة منها أركان ولها شروط ولها سنن وأقوال وأفعال وأين ذكر السلام؟ وأين ذكر تكبيرة الإحرام؟ وأين الطهارة؟ وأين استقبال القبلة؟ هذه كلها نقول: جاءت من جهة السنة، **فاللفظ مجمل** الصلاة مجمل لأنه محتمل وجاء بيانها من السنة، فلولا السنة لما أدينا الصلاة، ولذلك قال بعض السلف: القرآن أحوج إلى السنة من حاجة السنة إلى القرآن. لأن المجملات في القرآن ليست بالقليلة فتحتاج ويكفيك أن الأركان الخمسة [في] أركان الإسلام جاءت مجملة في القرآن الحج جاء مجملا، والصوم جاء مجملا، وذكرت بعض المسائل المتعلقة به، لكن لا على جهة التفصيل، كذلك الزكاة ﴿وآتوا الزكاة﴾ ما الذي يخرج الزكاة؟ كم يخرج؟ هذا كله مأخوذ من السنة، وغالب الأحكام التي جاء تفصيلها في السنة والبيان يحصر بالقول والفعل وبالإقرار على الفعل، وهذا الشأن في كتب أصول الفقه، والمراد هنا أن السنة تأتي مبينة للقرآن وذلك يكون بالقول، وقد جاء بالفعل لكنه يسير وكذلك بالإقرار.

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: وبيان النبي - صلى الله عليه وسلم - أقسام:

- بيانه لألفاظ الوحي ومعانيه بقوله أو فعله أو إقراره بيان للقرآن.

---

(١) شرح العقيدة الواسطية للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي ١٠/٢٧

- وبيان ابتدائي. يعني قد تأتي السنة موافقة للقرآن هذا يسمى ماذا؟ يسمى سنة مؤكدة، كما لو أمر الباري جل وعلا بوجوب الصلاة وجاءت السنة كذلك آمرة بوجوب الصلاة حينئذ نقول: تطابقا. نقول: هذا الحكم مطابق لما جاء في الكتاب، وبيان الابتدائي يبتدئ الناس أو يسألونه يعني هذا السنة الاستقلالية المؤسسة.
- وبيان بالقول والفعل لمجملات القرآن.." (١)

"عناصر الدرس

* مسألة في نشأة ابن تيمية على العقيدة الأشعرية.

* قوله " اعتقاد الفرقة الناجية ".

* " الناجية " لم يرد في النصوص، لكن أجمع السلف على صحته.

* قوله " المنصورة " وأقوال أهل العلم في تحديدها.

* الجمع بين حديثي (لاتزال طائفة من أمتي منصورة إلى قيام الساعة) و (لاتقوم الساعة إلا على شرار الخلق).

* " أهل السنة والجماعة " تحديدهم، وخصوصياتهم.

* مصطلح أهل السنة والجماعة فقط دون الجماعة له إطلاقان.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله، وصحبه أجمعين.
أما بعد:
نذكر مسألة قبل الشروع في الدرس، قد أشرنا الدرس الماضي أو الذي قبله أن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى لم ينشأ على عقيدة السلف إنما كان أشعريا، قد طالب البعض بإثبات هذا،، وكثرت الرسائل والطلبات والأمر كأنه غريب حينئذ نحتاج إلى إثبات، وأقرأ لأجل من يسمع من ... ((فتاوى)) شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في الجزء السادس حيث له كلام في الرد على الرازي وأبي الحسن الآمدي وغيرهما، ومعلوم أن هؤلاء من كبار الأشاعرة، فالبحث معهم حينئذ يكون في مسألة تتعلق بماذا؟ عقيدة الأشاعرة، يعني يرد عليهم شيئا مما تعلق بعقيدتهم. يقول في الصفحة مائتين وسبع وأربعين الجزء السادس قال: (فصل وفحول النظار - نحاول نختصر من أجل الشاهد - وفحول النظار كأبي عبد الله الرازي وأبي الحسن الآمدي وغيرهما ذكروا حجج النفاة لحلول الحوادث، وبينوا فسادها كلها) لا شك أن حلول الحوادث المراد به ما

(١) شرح العقيدة الواسطية للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي ١١/٢٧

يتعلق بدليل التغير الذي يذكره الأشاعرة في نفي الصفات الاختيارية، صفات الأفعال عندهم ممنوعة لأنها تدل على التغير، فينفون نزول الرب جل وعلا لم يكن نازلا ثم نزل، إذا هذا تغير، والتغير إنما يكون في الحوادث، وهذا دليلهم. وقال هنا: ... (فذكروا لهم أربع حجج، الحجة الأولى والثانية والثالثة ..) إلى آخره وذكر كلاما يتعلق بقولهم الحجة الثالثة لهم أنهم قالوا: لو قامت به الحوادث للزم تغيره، والتغير على الله محال، وأبطل لهم هذه الحجة الرازي وغيره بأن قال .. إلى آخر كلامه رحمه الله تعالى. ثم قال: (وإيضاح ذلك أن لفظ التغير **لفظ مجمل**، التغير في اللغة المعروفة لا يراد به مجرد كون المحل قامت به الحوادث فإن الناس لا يقولون للشمس والقمر والكواكب إذا تحركت أنها قد تغيرت ..) إلى آخر كلامه، وأن المراد بهذه المقاطع، أن نبين أنه يناقش دليل الأشاعرة. قال: (وكذلك الإنسان إذا مرض أو تغير جسمه بجوع أو تعب قيل قد تغير ..) إلى آخر كلامه. ثم قال: (وهذا الأصل) بعد ما بين معنى التغير وأن التغير الذي فهمه الأشاعرة باطل، وبين أن التغير لا يستلزم أن يكون مخلوقا، يعني المقدمة المعلومة والدليل الذي يستند إليه الأشاعرة يقول: العالم متغير، وكل متغير حادث، فالعالم حادث. هذا دليلهم. العالم متغير، وهذا لا شك فيه، وكل متغير حادث، ما المراد بالحادث؟ قالوا: المخلوق. وهذا لا يلزم قد يكون حادثا ولا يكون مخلوقا، والله عز وجل لم يكن نازلا فنزل حدث أو لا؟ نقول: حادث. وهذه صفة له لم يكن متكلما فتكلم، لم يستو ثم استوى، هذه كلها حوادث ولا شك لكنها ليست مخلوقة. إذا لا يستلزم التغير الخلق، قد يكون متغيرا وتكون صفة للخالق جل وعلا. قال: (وهذا الأصل عليه قول السلف وأهل السنة أنه لم يزل متكلما إذا شاء، ولم يزل قادرا، ولم يزل موصوفا بصفات الكمال، ولا يزال كذلك فلا يكون متغيرا، وهذا معنى قول من يقول: يا من يغير ولا يتغير، فأنه يحيل صفة المخلوقات).." [1]

"وأما تحريف المعنى: فهو العدول بالمعنى عن وجهه وحقيقته، يعني عن ظاهره وإعطاء اللفظ معنى لفظ آخر بقدر ما مشترك بينهما كمن فسر اليد بالقوة، لأن اليد تأتي في لسان العرب بمعنى القوة، لكن هنا أعطاه معنى لفظ آخر، إذ القوة ليست هي اليد واليد ليست هي القوة، إنما المراد بإضافة اليدين إلى الله عز وجل هي الحقيقة، وتحريف المعنى يسميه القائلون به تأويلا، ويسمون أنفسه بأهل التأويل لماذا؟ من أجل ما أن يستجلبوا قلوب من يقرأ أو من يستمع، لأنهم لو قالوا هذا تحرف نفرت عنهم القلوب والنفوس، وأما إذا سموه تأويلا وهذا فيه مداعبة للسمع والقلب، وقد يطفي على الإنسان أنه قد يقبله، لأن التأويل من حيث هو مقبول ولذلك هو منه صحيح ومنه فاسد. إذا قد يحصل فيه شيء من اللبس، فلأجل

(١) شرح العقيدة الواسطية للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي ١/٣

أن يصبغوا هذا الكلام صفة القبول فسموه تأويلا، ولأن التأويل لا تنفر منه النفوس ولا تكرهه لكن ما ذهبوا إليه في الحقيقة هو التحريف بعينه، لأنه ليس عليه دليل صحيح لا من نقل ولا من عقل، لكن لا يستطيعون أن يسموه تحريفا لأنهم لو قالوا ذلك لأعلنوا على أنهم مكذبون لنصوص الوحيين لأن التحريف مع التعمد ويعلم من نفسه أنه محرف، هذا قد نحكم عليه بأنه مكذب للنص، وإذا حكم عليه بأنه مكذب للنص حينئذ نزل عليه الحكم وهو الكفر، لأن من كذب نصا بل من أنكر حرفا مجمع عليه بين القراء هو كافر مرتد عن الإسلام، وهو حرف هجائي فكيف بحرف المعنى؟ فكيف بكلمة؟ فكيف بصفة لله عز وجل؟ من باب أولى وأحرى. ولهذا عبر المؤلف هنا رحمه الله تعالى بالتحريف دون التأويل، لم يقل من غير تأويل، وإنما قال: (من غير تحريف) مع أن كثيرا ممن يكتبون في هذا التصنيف أو في هذا الباب يقولون: من غير تأويل. لكن ابن تيمية رحمه الله تعالى عبر بالتحريف، وقد ذكر رحمه الله تعالى في ((المناظرة على الواسطية)) الجزء الثالث صفحة خمسة وستين ومائة قال: فكان مما اعترض علي أو اعترض علي بعضهم فقال: ما المراد بالتحريف والتعطيل؟ ما المراد؟ لأنه جاء بها شيخ الإسلام رحمه الله تعالى وأراد الرد على الأشاعرة ونحوهم وهذا فيه تهمة لهم بأنهم يحرفون الكلم، فلما قرؤوا هذه العقيدة فإذا بها (من غير تحريف) قالوا: هذا أرادنا نحن، فحينئذ نحن محرفون، ماذا تعني بالتحريف والتعطيل؟ قال رحمه الله تعالى: ومقصوده أن هذا ينفي التأويل – يعني إذا سميناه تحريفا إذا لا يسمى تأويلا فهم المراد – فقال: ومقصوده أن هذا ينفي التأويل الذي أثبته أهل التأويل الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره إما وجوبا وإما جوازا، فقلت: فذكر كلاما قال: وذكرت في غير هذا المجلس أني عدلت عن لفظ التأويل إلى لفظ التحريف لأن التحريف اسم جاء القرآن بذمه، التحريف جاء القرآن بذمه، وأنا تحريت في هذه العقيدة إتباع الكتاب والسنة فنفيت ما ذمه الله من التحريف وأطلقه، ولم أذكر فيها لفظ التأويل بنفي ولا إثبات، لماذا؟ لأنه **لفظ مجمل**، يعني منه حق ومنه باطل، لأن صرف اللفظ عن ظاهره بدليل هذا حق، وصرف اللفظ عن ظاهره بلا دليل هذا باطل.." (١)

"إذا لا يأتي باللفظ المجل ثم يسلط عليه النفي مطلقا أو الإثبات مطلقا. ولذلك قال: ولم أذكر فيها لفظ التأويل بنفي ولا إثبات لأن لفظ التأويل له عدة معان كما بينته في موضعه من القواعد.

إذا قصد المصنف رحمه الله تعالى أن يعدل عن لفظ التأويل إلى التحريف وهو قصد صحيح أم لا؟ لا شك أنه صحيح.

---

(١) شرح العقيدة الواسطية للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي ٥/٢٠

ذكر الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى قوله في ((الواسطية)): لكن ما عبر به المؤلف أولى لوجه أربعة:
الوجه الأول: أنه اللفظ الذي جاء به القرآن – يعني لفظ التحريف هو الذي جاء في القرآن – فإن الله تعالى قال: ﴿يحرفون الكلم عن مواضعه﴾ [النساء: ٤٦]. – ﴿الكلم﴾ يعني: الكلام – والتعبير الذي عبر به القرآن أولى من غيره لأنه أدل على المعنى، وخاصة في باب المعتقد، في باب العقيدة والإخبار عن الله عز وجل لا يكون إلا بما جاء لفظه في الكتاب والسنة، وأما **الألفاظ المجملة** والألفاظ المحتملة فهذه الأصل فيه، التوقف كما سيأتي.
الوجه الثاني: أنه أدل على الحال وأقرب إلى العدل فالمؤول بغير دليل ليس من العدل أن يسمى مؤولا، بل العدل أن يوصف بما يستحقه وهو أن يكون محرفا. يعني مناسب اسم على مسمى.
الوجه الثالث: أن التأويل بغير دليل باطل يجب البعد عنه والتنفير منه واستعمال التحريف فيه أبلغ تنفيرا من التأويل، لأن التحريف لا يقبله أحد بخلاف التأويل فإن الناس تقبله وتستفصل عن معناه. أما التحريف فبمجرد لفظه ينفر الإنسان منه فإذا كان كذلك فإن استعمال التحريف في من خالفوا طريق السلف أليق من استعمال التأويل.
الوجه الرابع: أن التأويل ليس مذموما كله. قال النبي – صلى الله عليه وسلم –: «اللهم فقه في الدين وعلمه التأويل». يعني [ها]؟ التفسير، وليس هو صرف اللفظ عن ظاهره بلا دليل، وإنما المراد به التفسير. وقال تعالى: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم﴾ [آل عمران: ٧]. ﴿تأويله إلا الله﴾ إن عطفنا فالتأويل بمعنى التفسير، وإن وقفنا على لفظ الجلالة فالتأويل بمعنى حقيقة الشيء وما يؤول إليه، فامتدحهم بأنهم يعلمون التأويل. إذا عبر المصنف بالتحريف قصدا وهو كذلك ومسلم له لأن الأدلة واضحة بينة ولا يعبر عن تحريف المؤولة الذين يسمون أنفسهم بالمؤولة لا يعبر عنه بالتأويل لما ذكره رحمه الله تعالى.." (١)

"الموقف من **الألفاظ المجملة** في وصف الله
قال رحمه الله تعالى: [وأهل الكلام المذموم يطلقون نفي حلول الحوادث، فيسلم السني للمتكلم ذلك على ظن أنه نفى عنه سبحانه ما لا يليق بجلاله، فإذا سلم له هذا النفي ألزمه نفي الصفات الاختيارية وصفات الفعل، وهو لازم له، وإنما أتي السني من تسليم هذا النفي المجمل، وإلا فلو استفسر واستفصل لم ينقطع معه].

---

(١) شرح العقيدة الواسطية للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي ٥/٢١

وكذا مسألة الصفة: هل هي زائدة على الذات أم لا؟ لفظها مجمل، وكذلك لفظ الغير فيه إجمال: فقد يراد به ما ليس هو إياه، وقد يراد به ما جاز مفارقته له.

ولهذا كان أئمة السنة رحمهم الله تعالى لا يطلقون على صفات الله وكلامه أنه غيره ولا أنه ليس غيره؛ لأن إطلاق الإثبات قد يشعر أن ذلك مباين له، وإطلاق النفي قد يشعر بأنه هو هو؛ إذ كان لفظ (الغير) فيه إجمال، فلا يطلق إلا مع البيان والتفصيل، فإن أريد به أن هناك ذاتا مجردة قائمة بنفسها منفصلة عن الصفات الزائدة عليها فهذا غير صحيح، وإن أريد به أن الصفات زائدة على الذات التي يفهم من معناها غير ما يفهم من معنى الصفة فهذا حق، ولكن ليس في الخارج ذات مجردة عن الصفات، بل الذات الموصوفة بصفات الكمال الثابتة لها لا تنفصل عنها، وإنما يفرض الذهن ذاتا وصفة كلا وحده، ولكن ليس في الخارج ذات غير موصوفة، فإن هذا محال.

ولو لم يكن إلا صفة الوجود، فإنها لا تنفك عن الوجود، وإن كان الذهن يفرض ذاتا ووجودا يتصور هذا وحده وهذا وحده، لكن لا ينفك أحدهما عن الآخر في الخارج، وقد يقول بعضهم: الصفة لا عين الموصوف ولا غيره، وهذا له معنى صحيح، وهو: أن الصفة ليست عين ذات الموصوف التي يفرضها الذهن مجردة، بل هي غيرها، وليست غير الموصوف، بل الموصوف بصفاته شيء واحد غير متعدد.

والتحقيق أن يفرق بين قول القائل: الصفات غير الذات، وبين قوله: صفات الله غير الله، فإن الثاني باطل؛ لأن مسمى الله يدخل فيه صفاته، بخلاف مسمى الذات فإنه لا يدخل فيه الصفات؛ لأن المراد أن الصفات زائدة على ما أثبته المثبتون من الذات، والله تعالى هو الذات الموصوفة بصفاته اللازمة، ولهذا قال الشيخ رحمه الله: (لا زال بصفاته)، ولم يقل: لا زال وصفاته؛ لأن العطف يؤذن بالمغايرة، وكذلك قال الإمام أحمد رضي الله عنه في مناظرته الجهمية: لا نقول: الله وعلمه، الله وقدرته، الله ونوره، ولكن نقول الله بعلمه وقدرته ونوره، هو إله واحد سبحانه وتعالى، فإن قلت: (أعوذ بالله) فقد عذت بالذات المقدسة الموصوفة بصفات الكمال المقدس الثابتة التي لا تقبل الانفصال بوجه من الوجوه، وإذا قلت: (أعوذ بعزة الله) فقد عذت بصفة من صفات الله تعالى ولم أعذ بغير الله، وهذا المعنى يفهم من لفظ الذات، فإن (ذات) في أصل معناها لا تستعمل إلا مضافة، أي: ذات وجود، ذات قدرة، ذات عز، ذات علم، ذات كرم إلى غير ذلك من الصفات، فذات كذا بمعنى: صاحبة كذا، تأنيث (ذو)، هذا أصل معنى الكلمة، فعلم أن الذات لا يتصور انفصال الصفات عنها بوجه من الوجوه، وإن كان الذهن قد يفرض ذاتا مجردة عن الصفات كما يفرض المحال، وقد قال صلى الله عليه وسلم: (أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد

وأحاذر)، وقال صلى الله عليه وسلم: (أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق)، ولا يعوذ صلى الله عليه وسلم بغير الله.

وكذا قال صلى الله عليه وسلم: (اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك)، وقال صلى الله عليه وسلم: (ونعوذ بعظمتك أن نغتال من تحتنا)، وقال صلى الله عليه وسلم: (أعوذ بنور وجهك الذي أشرقت له الظلمات).

وكذلك قولهم: الاسم عين المسمى أو غيره، وطالما غلط كثير من الناس في ذلك، وجهلوا الصواب فيه، فالاسم يراد به المسمى تارة، ويراد به اللفظ الدال عليه أخرى، فإذا قلت: قال الله كذا، أو: سمع الله لمن حمده ونحو ذلك؛ فهذا المراد به المسمى نفسه، وإن قلت: الله اسم عربي، والرحمن اسم عربي، والرحمن من أسماء الله ونحو ذلك؛ فالاسم هاهنا لمسمى، ولا يقال: غيره؛ لما في لفظ الغير من الإجمال، فإن أريد بالمغايرة أن اللفظ غير المعنى فحق، وإن أريد به أن الله سبحانه كان ولا اسم له حتى خلق لنفسه أسماء، أو حتى سماه خلقه بأسماء من صنعهم؛ فهذا من أعظم الضلال والإلحاد في أسماء الله تعالى].

قوله: [فالاسم هاهنا لمسمى؛ ولا يقال: غيره] هذه عبارة صحيحة، لكن العبارة الموجودة في طبعة أخرى أسلم، والسياق يؤيد هذه العبارة، وهي قوله: [فالاسم هاهنا للمسمى]، وهو قول السلف، يقولون: لله الأسماء الحسنى، فالاسم للمسمى، الاسم الذي أطلقه الله على نفسه هو اسم لله، يقال: اسم لله، فالأفضل ألا يقال: هو غيره، ولا: هو هو، وإن كان قول: (هو هو) يطلق على ذات الله تعالى، لكنه ملبس؛ لأنه يشتبه بقول القائلين بأنه لا فرق بين أسماء الله وذاته وصفاته، وإنما هي ألفاظ لا معنى لها تدل على مسمى واحد وهو الوجود المجرد في الأذهان، تعالى الله عما يزعمون.." (١)

"مثال لمقدمي دلالة العقل على ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم

قال رحمه الله تعالى: [وقد علمنا بالاضطرار من دين الإسلام أن الرجل لو قال للرسول].

هنا سيضرب مثالا بحال المتكلمين الذين زعموا أنهم يسلمون للوحي وللقرآن، ثم بعد ذلك وضعوا قواعد يردون بها القرآن ومعاني الوحي.

قال رحمه الله تعالى: [وقد علمنا بالاضطرار من دين الإسلام أن الرجل لو قال للرسول صلى الله عليه وسلم: هذا القرآن الذي تلقيه علينا، والحكمة التي جئتنا بها، قد تضمن كل منهما أشياء كثيرة تناقض ما علمناه بعقولنا، ونحن إنما علمنا صدقك بعقولنا، فلو قبلنا جميع ما تقوله مع أن عقولنا تناقض ذلك لكان

---

(١) شرح الطحاوية لناصر العقل، ناصر العقل ٩/١٤

ذلك قدحا فيما علمنا به صدقك، فنحن نعتقد موجب الأقوال المناقضة لما ظهر من كلامك، وكلامك نعرض عنه، لا نتلقى منه هدى ولا علما، لم يكن مثل هذا الرجل مؤمنا بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، ولم يرض منه الرسول بهذا، بل يعلم أن هذا لو ساغ لأمكن كل أحد ألا يؤمن بشيء مما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، إذ العقول متفاوتة، والشبهات كثيرة، والشياطين لا تزال تلقي الوساوس في النفوس، فيمكن كل أحد أن يقول مثل هذا في كل ما أخبر به الرسول وما أمر به، وقد قال تعالى: ﴿ما على الرسول إلا البلاغ﴾ [المائدة:٩٩]، وقال: ﴿فهل على الرسل إلا البلاغ المبين﴾ [النحل:٣٥]، وقال تعالى: ﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم فيضل الله من يشاء ويهدي من يشاء﴾ [إبراهيم:٤]، ﴿قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين﴾ [المائدة:١٥]، ﴿حم * والكتاب المبين﴾ [الزخرف:١ - ٢]، ﴿تلك آيات الكتاب المبين﴾ [يوسف:١]، ﴿ما كان حديثا يفترى ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل كل شيء وهدى ورحمة لقوم يؤمنون﴾ [يوسف:١١١]، ﴿ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين﴾ [النحل:٨٩]، ونظائر ذلك كثيرة في القرآن.

فأمر الإيمان بالله واليوم الآخر: إما أن يكون الرسول تكلم فيه بما يدل على الحق أم لا؟ والثاني باطل، وإن كان قد تكلم على الحق **بألفاظ مجملة** محتملة؛ فما بلغ البلاغ المبين! وقد شهد له خير القرون بالبلاغ، وأشهد الله عليهم في الموقف الأعظم، فمن يدعي أنه في أصول الدين لم يبلغ البلاغ المبين؛ فقد افترى عليه صلى الله عليه وسلم]..." (١)

"قواعد شرعية في شأن الألفاظ المبتدعة

قال رحمه الله تعالى: [فالواجب أن ينظر في هذا الباب -أعني باب الصفات- فما أثبته الله ورسوله صلى الله عليه وسلم أثبتناه، وما نفاه الله ورسوله صلى الله عليه وسلم نفيناه، والألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات والنفي، فنثبت ما أثبته الله ورسوله من الألفاظ والمعاني، وننفي ما نفته نصوصهما من الألفاظ والمعاني، وأما الألفاظ التي لم يرد نفيها ولا إثباتها لا تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها، فإن كان معنى صحيحا قبل، لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النصوص دون **الألفاظ المجملة** إلا عند الحاجة، مع قرائن تبين المراد والحاجة، مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها ونحو ذلك].

في هذا المقطع أجمل مجموعة من القواعد العظيمة التي قررها السلف؛ أجملها إجمالا لأنه كان الأمر في

---

(١) شرح الطحاوية لناصر العقل، ناصر العقل ١١/٣٥

عصر الشارح واضحا عند كثير من أهل العلم، أما الآن فنحتاج إلى أن نستقرئ هذه القواعد الإجمالية بشيء من التفصيل، والتي تحكم ما ذكره سابقا من الكلام عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء، وسائر الألفاظ المبتدعة، هذه القواعد تتلخص فيما يلي: القاعدة الأولى: أنه في باب الأسماء والصفات والأفعال يثبت لله ما أثبته لنفسه وما أثبته له رسوله صلى الله عليه وسلم، وينفى عن الله عز وجل ما نفاه عن نفسه، وما نفاه عنه رسوله صلى الله عليه وسلم جملة وتفصيلا، هذه القاعدة الأولى وهي المرجع، وهي الأصل.

القاعدة الثانية: أن الكلام في أسماء الله وصفاته وأفعاله بما لم يرد في الكتاب والسنة نفيا وإثباتا بدعة في الأصل، ولم يخالف في ذلك أحد من السلف، لكن قد يضطر العالم إلى الكلام فيما ابتدعه الناس ضرورة من أجل بيان الحق وتثبيته، ونفي الباطل والرد على أهله، هذا أمر قد يضطر إليه العالم، بمعنى: أنه لم يوجد أصلا من السلف من أجاز لنفسه أن يتكلم عن أسماء الله وصفاته وأفعاله بشيء لم يرد في الكتاب والسنة لغير حاجة ابتداء، لكن ما فعله بعض السلف من الكلام في الأمور التي أحدثها أهل البدع؛ فإنما لجئوا إلى ذلك اضطرارا تقريرا للحق ودفاعا عن العقيدة؛ لأن البدعة إذا اشتهرت أو عمت بها البلوى لابد من الكلام فيها لتصحيح العقيدة ولنفي الباطل ولإقرار الحق والدفاع عن عقيدة السلف.

إذا: تبقى القاعدة سليمة، وما حدث من بعض السلف من الكلام في أمر لم يرد في الكتاب والسنة إنما حدث اضطرارا لعموم البلوى.

القاعدة الثالثة: أن هذه الألفاظ التي ذكرها الشارح عن أهل الكلام ونحوها تبين لنا جزما بالاستقراء أنه لم يرد في الكتاب والسنة لا نفيها ولا إثباتها، فهذه الألفاظ التي ابتدعها المتكلمون، كالحدود، والغايات والأركان والأعضاء والأدوات والجهات والأعراض والجسم والجوهر والمباينة والمفاصلة والجهة ونحو ذلك، كل هذه الأمور لم يرد في الكتاب والسنة نفيها مطلقا ولا إثباتها مطلقا، إذا: نحتاج إلى أن نرجع إلى القواعد العامة، كقوله عز وجل: ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ [الشورى:١١].

القاعدة الرابعة: أن هذه الألفاظ إذا وردت على لسان أحد من الناس فلا تنفى إطلاقا ولا تثبت إطلاقا، حتى ينظر في مقصود قائلها، فإن قصد قائلها معنى صحيحا يدل على الكمال أخذنا هذا المعنى، ورددناه إلى ألفاظ الشرع، أما اللفظ المبتدع فيرد مطلقا، وما يحمله من معنى يرد إلى ما ورد في الكتاب والسنة، وما كان فيها من معنى فاسد فإنه يرد مع لفظه.

القاعدة الخامسة: أن ما ورد في الكتاب والسنة من أسماء وصفات وأفعال الكمال لله عز وجل يفي بكل ما يمكن أن يتصوره البشر من الكمال، وبكل ما يمكن أن ينطقون به بأي لسان من الكمال لله عز وجل،

فأي كمال يمكن أن يتصور وأي كمال يمكن أن ينطق به البشر بأي لغة من اللغات؛ فلابد أن يوجد في الكتاب والسنة ما يدل عليه وزيادة، بل من أسماء الله عز وجل ما يشمل كل كمال يمكن أن يتصور، كاسم الجلالة (الله)، وكالحي القيوم، والأحد الصمد، وكالعلي العظيم، وكثير من أسماء الله عز وجل تتضمن الكمال المطلق، فلو نطق جميع البشر بأنواع الكمالات لاشتمل عليها هذا اللفظ وهذا الاسم لله عز وجل.

وإنما أردت بهذا أن أقرر ما ذكره السلف من أنه لا يمكن أن يتوهم أن يرد في ذهن أحد من الناس أو على لسانه كمال نحتاج إلى أن نثبته ولم يرد في الكتاب والسنة مثله أو ما يزيد عليه.." (١)

"بيان تسلط النفاة بنفي الأركان والأعضاء والأدوات على نفي الصفات الثابتة بالأدلة القطعية

قال رحمه الله تعالى: [وأما لفظ الأركان والأعضاء والأدوات؛ فيتسلط بها النفاة على نفي بعض الصفات الثابتة بالأدلة القطعية، كاليد والوجه، قال أبو حنيفة رضي الله عنه في الفقه الأكبر: له يد ووجه ونفس كما ذكر تعالى في القرآن من ذكر اليد والوجه والنفس، فهو له صفة بلا كيف، ولا يقال: إن يده قدرته ونعمته؛ لأن فيه إبطال الصفة.

انتهى.

وهذا الذي قاله الإمام رضي الله عنه ثابت بالأدلة القاطعة، قال تعالى: ﴿قال يا إبليس ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي﴾ [ص:٧٥] ﴿والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه﴾ [الزمر:٦٧]، وقال تعالى: ﴿كل شيء هالك إلا وجهه﴾ [القصص:٨٨]، ﴿ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام﴾ [الرحمن:٢٧]، وقال تعالى: ﴿تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك﴾ [المائدة:١١٦]، وقال تعالى: ﴿كتب ربكم على نفسه الرحمة﴾ [الأنعام:٥٤]، وقال تعالى: ﴿واصطنعتك لنفسي﴾ [طه:٤١]، وقال تعالى: ﴿ويحذركم الله نفسه﴾ [آل عمران:٢٨].

وقال صلى الله عليه وسلم في حديث الشفاعة لما يأتي الناس آدم فيقولون له: (خلقك الله بيده، وأسجد لك ملائكته، وعلمك أسماء كل شيء) الحديث.

ولا يصح تأويل من قال: إن المراد باليد بالقدرة؛ فإن قوله: ﴿لما خلقت بيدي﴾ [ص:٧٥] لا يصح أن يكون معناه: بقدرتي مع تثنية اليد، ولو صح ذلك لقال إبليس: وأنا أيضا خلقتني بقدرتك، فلا فضل له علي بذلك! فإبليس مع كفره كان أعرف بربه من الجهمية، ولا دليل لهم في قوله تعالى: ﴿أولم يروا أنا خلقنا

---

(١) شرح الطحاوية لناصر العقل، ناصر العقل ٧/٤٦

لهم مما عملت أيدينا أنعاما فهم لها مالكون﴾ [يس:٧١]؛ لأنه تعالى جمع الأيدي لما أضافها إلى ضمير الجمع ليتناسب الجمعان اللفظيان للدلالة على الملك والعظمة، ولم يقل: (أيدي) مضاف إلى ضمير مفرد، ولا (يدينا) بتثنية اليد مضافة إلى ضمير، الجمع فلم يكن قوله: ﴿مما عملت أيدينا﴾ [يس:٧١] نظير قوله: ﴿لما خلقت بيدي﴾ [ص:٧٥]، وقال النبي صلى الله عليه وسلم عن ربه عز وجل: (حجابه النور، لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه).

ولكن لا يقال لهذه الصفات: إنها أعضاء أو جوارح أو أدوات أو أركان؛ لأن الركن جزء الماهية، والله تعالى هو الأحد الصمد لا يتجزأ سبحانه وتعالى، والأعضاء فيها معنى التفريق والتعضية تعالى الله عن ذلك، ومن هذا المعنى قوله تعالى: ﴿الذين جعلوا القرآن عضين﴾ [الحجر:٩١]، والجوارح فيها معنى الاكتساب والانتفاع، وكذلك الأدوات هي الآلات التي ينتفع بها في جلب المنفعة ودفع المضرة، وكل هذه المعاني منتفية عن الله تعالى؛ ولهذا لم يرد ذكرها في صفات الله تعالى، فالألفاظ الشرعية صحيحة المعاني سالمة من الاحتمالات الفاسدة، فلذلك يجب ألا يعدل عن الألفاظ الشرعية نفيا ولا إثباتا؛ لئلا يثبت معنى فاسد أو ينفى معنى صحيح، وكل هذه **الألفاظ المجملة** عرضة للمحق والمبطل.

وأما لفظ الجهة فقد يراد به ما هو موجود، وقد يراد به ما هو معدوم، ومن المعلوم أنه لا موجود إلا الخالق والمخلوق، فإذا أريد بالجهة أمر موجود غير الله تعالى كان مخلوقا، والله تعالى لا يحصره شيء ولا يحيط به شيء من المخلوقات تعالى الله عن ذلك، وإن أريد بالجهة أمر عدمي -وهو ما فوق العالم- فليس هناك إلا الله وحده، فإذا قيل: إنه في جهة بهذا الاعتبار فهو صحيح، ومعناه: أنه فوق العالم حيث انتهت المخلوقات، فهو فوق الجميع عال عليه].

هذا أمر بدهي، فإذا قصد بالجهة العلو فهذا حق، لكن تسميتها جهة على هذا النحو الملبس فيها نظر، فنفي الجهة نفي للعلو، أما نفي الجهة بمعنى أن ينفى عن الله عز وجل أنه يحصره شيء من مخلوقاته؛ فهذا أمر بدهي ولا يحتاج إلى أن يتكلم فيه أحد؛ لأنه لم يقل به عاقل حتى أجل أن ينفى.

قال رحمه الله تعالى: [ونفاة لفظ الجهة الذين يريدون بذلك نفي العلو يذكرون من أدلتهم: أن الجهات كلها مخلوقة، وأنه كان قبل الجهات، وأن من قال: إنه في جهة يلزمه القول بقدم شيء من العالم، أو أنه كان مستغنيا عن الجهة ثم صار فيها، وهذه الألفاظ ونحوها إنما تدل على أنه ليس في شيء من المخلوقات، سواء سمي جهة أو لم يسم، وهذا حق، ولكن الجهة ليست أمرا وجوديا، بل أمر اعتباري].

قوله: (اعتباري) يعني في الذهن، كما نقول في اصطلاحنا: أمر مفترض، والافتراض لا يبنى عليه شيء،

فالافتراض توهم، فما يقوله أحد هؤلاء المبطلين من أنه ليس موصوفا بالجهة يقصد به وجود شيء في ذهنه، والذي في." (١)

"(العاشرة: فيه تفسير «لا إله إلا الله» كما ذكره البخاري). رحمه الله تعالى. (فيه) في ماذا؟ هل هو في الأحاديث المتأخرة حديث ابن مسعود أو في الباب كله؟ يحتمل هذا وذاك، وحمله الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى على الباب كله لأننا في النصوص نجمع بين النصوص، ولا شك أن لا إله إلا الله إثبات ونفي، فجاء الإثبات والنفي بمجموع النصوص فـ (فيه تفسير «لا إله إلا الله»).

إذا حمله الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى في ((القول المفيد)) على الباب كله لأن لا إله إلا الله فيها نفي وإثبات، وحمله البعض من الشراح على حديث ابن مسعود، أي أنها تقتضي إفراد الله تعالى بالعبادة وألا يشرك به شيء من خلقه ولا يجعل له ند منه، ونص المصنف هنا بقوله كما ذكر البخاري أين ذكر البخاري؟ هذا هل مر معنا في الباب؟ لم يمر معنا، لماذا؟ لأن المصنف أخذه من ترجمة للبخاري، ذكرنا في أول شرح الكتاب أن هذا الكتاب سار فيه المصنف على سنن البخاري رحمه الله تعالى، حاول أن يترجم ويضع نصا قرآنيا ثم يأتي بما يشرح ذلك من الآيات أو من النصوص النبوية وإن وجد شيئا من أقوال السلف ذكره على طريقة البخاري رحمه الله تعالى، لأنه ذكر أي البخاري حديث ابن مسعود السابق («من مات وهو يدعو من دون الله ندا دخل النار»). ذكره البخاري رحمه الله تعالى في كتاب التفسير في باب ﴿ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا﴾ ... [البقرة: ١٦٥] يعني تحت تفسير هذه الآية. وقال في ((التيسير)) في حديث ابن مسعود: يعني أن معنى لا إله إلا الله ترك الشرك. وهذا مأخوذ من النص، وإفراد الله تعالى بالعبادة وهذا مأخوذ من دلالة الاقتضاء («من مات وهو يدعو من دون الله ندا») يعني أشرك بالله («دخل النار») مفهومه مفهوم المخالفة من مات وهو لا يدعو من دون الله ندا دخل الجنة. حينئذ لا يكون ذلك إلا بإفراد العبادة لله تعالى. إذا قال في ((التيسير)) في شرح أو ما يتعلق بحديث ابن مسعود: يعني أن معنى لا إله إلا الله ترك الشرك وإفراد الله بالعبادة، والبراءة ممن عبد سواه كما بينه الحديث. هذا نصه في ((التيسير)). والمعنى والله أعلم: أن معنى لا إله إلا الله هي أن يترك دعاء الند، ولا يدعو ندا لأن البخاري ذكر الحديث والآية وكلاهما نصا على الأنداد فلا بد من التعبير في معنى لا إله إلا الله بترك الند، ولا يكون تاركا للند محققا للتوحيد إلا بإفراد الله تعالى بالعبادة، فحينئذ دل بالنص على ترك الند، ودل بدلالة الاقتضاء على إفراده جل وعلا بالعبادة، فلا بد حينئذ من النص على الأنداد فلا بد من ذكر الند في

---

(١) شرح الطحاوية لناصر العقل، ناصر العقل ١٦/٤٦

تفسير الشهادة.

قال: (الحادية عشرة: فضيلة من سلم من الشرك.) وله ﴿ويغفر ما دون ذلك﴾ الذي سلم من الشرك. ولقوله: («من لقي الله لا يشرك به شيئا دخل الجنة»). فمن سلم من الشرك فمآله إلى الجنة.

وبهذا قد انتهينا من الباب وما يتعلق به، ومشينا في المسائل لأنها ليس فيه مزيد على ما سبق شرحه، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أسئلة:

س: من كان يعلم أنه يقع في الشرك الخفي وهو يعلم ومات على ذلك فهل يحكم عليه حكم المرتد بكونه لا يورث .. إلى آخره؟

ج: نقول: لا، لا بد من، هذا **لفظ مجمل** إذا قلت: مات على الشرك الخفي. ما المراد بالخفي، لأن الخفي قد يكون شركا أكبر وقد يكون أصغر، فإن كان الأول فنعم، وإن كان الثاني فلا، لكن الحكم على كونه خفيا إذا كان متعلقا بالقلب ولم يتبعه بالعمل، حينئذ التوقف يعني لا ندعي بأنه مشرك شركا أكبر بقلبه ولم يحصل له شيء بالظاهر إلا إذا تكلم فهو من الظاهر.

س: .... أم أنه لا يخرج من الملة مع أن فضيلتكم ذكرتم حديث («من لقي الله لا يشرك به شيئا دخل الجنة»)؟

ج: يعني دخولا أوليا، إذا سلم من الشرك بحذافيره الأكبر والأصغر والخفي الوصف لهما، وإن وجد من الأصغر سواء كان ظاهرا أو خفيا فهو تحت المشيئة، وأما إن كان أكبر سواء كان ظاهرا أو خفيا فالحكم يختلف.

س: هذا يقول بالنسبة للشرك الأصغر هناك إشكال عندي بحيث إذا صليت منفردا تكون صلاتي عادية، أي أني لا أتكلف في القراءة أما إذا صليت بالناس فأنا أجتهد في صلاتي بحيث أحسن الترتيل ونحوه، فهل أنا واقع في هذا الشرك؟." (١)

"وقد عظمت الفتنة بالقبور بتعظيمها وعبادتها حتى اتخذت دينا يضلل من أنكر عبادتها، ومر معنا شيء من ذلك. قوله: («اشتد غضب الله على قوم»)، («اشتد») يعني عظم («غضب الله على قوم») نكر فيصدق على كل من اتصف بتلك المزية أو بذلك الوصف، («اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد») في هذه

---

(١) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي ١٦/٢٠

الجملة بعد جملة دعائية منه – صلى الله عليه وسلم – تنبيه على سبب لحوق شدة الغضب عليهم ولعنهم، وهو توسلهم بذلك إلى أن تصير أوثانا تعبد. وفيه إشارة إلى ما ترجم له المصنف رحمه الله تعالى، («اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»). وعرفنا المراد بكونها مساجد فيما مر معنا، وفيه دلالة على تحريم البناء على القبور وتحريم الصلاة عندها، وأنه من الكبائر لأنه اشتد غضب الباري جل وعلا، وهذا يدل على ماذا؟ على أن هذا الفعل ليس محرما فحسب، بل هو كبيرة من الكبائر، وقد روى أصحاب مالك رحمه الله تعالى عنه أنه كره أن يقول: زرت قبر النبي – صلى الله عليه وسلم –. وعلل وجه الكراهة بقوله: («اللهم لا تجعل قبري وثنا يعبد اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»). يعني استدل بهذا الحديث لئلا يقال قولا فقط، لئلا يقال: زرت قبر النبي – صلى الله عليه وسلم –. فكره مالك رحمه الله تعالى أدبا، فكره إضافة هذا اللفظ إلى القبر لئلا يقع التشبه بفعل أولئك سدا للذريعة، لأنه المطرد والمتعارف عليه أن قبور الأنبياء في الأمم السابقة قد أشركوا بها، حينئذ زيارتهم زيارة شركية بدعية، وليست زيارة سنية إن صح التعبير، حينئذ إذا أطلق هذا اللفظ اشتبه الأمر، فيتبادر إلى الذهن ماذا؟ أن هذه الزيارة من نوع الزيارة التي تكون عند قبور الأنبياء، فقد كان في الأمم السابقة أنهم ماذا؟ أنهم بنوا عليها المساجد و («اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد») فدفعا لهذا التشبه في اللفظ كره الإمام مالك رحمه الله تعالى ذلك، فكره إضافة هذا اللفظ إلى القبر لئلا يقع التشبه بفعل أولئك سدا للذريعة، وحسما للباب. ذكره الطبري في ((القرى)). قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: ومالك قد أدرك التابعين وهم أعلم الناس بهذه المسألة. فدل ذلك على أنه لم يكن معروفا عندهم ألفاظ زيارة قبر النبي – صلى الله عليه وسلم –. يعني: زرت قبر النبي – صلى الله عليه وسلم – لا يعرف، وإنما يقال: سلمت على النبي – صلى الله عليه وسلم – أو نحو ذلك من العبارات .. إلى أن قال: وقد ذكروا في أسباب كراهته لأن يقول: زرت قبر النبي – صلى الله عليه وسلم – لأن هذا اللفظ قد صار كثير من الناس يريد به الزيارة البدعية، وهي قصد الميت لسؤاله ودعائه والرغبة إليه في قضاء الحوائج ونحو ذلك مما يفعله كثير من الناس، فهم يعنون بلفظ الزيارة مثل هذا، وهذا ليس بمشروع باتفاق الأئمة فكره مالك أن يتكلم **بلفظ مجمل** يدل على معنى فاسد.." (١)

"ولذلك مر معنا قاعدة أن باب المعتقد **الألفاظ المجملة** يمنع منها (توكلت على الله وعليك) هذا يمنع، (استغثت بالله وبك)، أو (ثم بك) هذا يمنع لأن **الألفاظ المجملة** المحتملة للمعنيين قد تفهم عند

---

(١) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي ٧/٥٧

قوم بفهم وعند قوم آخرين بفهم آخر الأصل فيها المنع. ومن هنا مالك رحمه الله تعالى من فقهه قال: لا تقل زرت قبر النبي – صلى الله عليه وسلم –. لأن هذه الزيارة متعلقة بقبر نبي من الأنبياء، ومعلوم عند من سبق أن زيارة قبور الأنبياء إنما هي زيارة شركية، مع دعاء النبي – صلى الله عليه وسلم – («لا تجعل قبري وثنا يعبد»)، إذا أدبا معه لئلا يظن بأن الله لم يستجب له حينئذ نتجنب هذا اللفظ. قال هنا: فكره مالك أن يتكلم **بلفظ مجمل** يدل على معنى فاسد بخلاف الصلاة عليه والسلام، فإن ذلك مما أمر الله به، أما لفظ الزيارة في عموم القبور فلا يفهم منها مثل هذا المعنى، ألا ترى إلى قوله: «فزوروا القبور فإنه؛ تذكركم الآخرة». مع زيارته لقبر أمه فإن هذا يتناول قبور الكفار. يعني البحث هنا في ماذا؟

في قبر النبي عليه الصلاة والسلام على جهة الخصوص، وأما سائر المسلمين مع عدا النبي – صلى الله عليه وسلم – فلا شك أنه يقال زرت قبر أمي، قبر أبي .. إلى آخره، فلا بأس به لأنه لا يتبادر لأن الزيارة تكون سنية وتكون بدعية وتكون شركية، وغالب المسلمين إنما تكون زيارتهم، الأصل فيه أنها سنية، وأما زيارة القبور الأنبياء فمما سبق من أولئك الأقوام بين النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه اطرد فيهم اتخاذ قبور أنبيائهم مساجد فدفعا لذلك الاشتباه منع منه لأنه صار لفظا مجملا، فلا يفهم من ذلك زيارة الميت لدعائه وسؤاله والاستغاثة به ونحو ذلك مما يفعله أهل الشرك والبدع، بخلاف ما إذا كان المزور معظما في الدين كالأنبياء والصالحين فإنه كثيرا ما يعنى بزيارة قبورهم هذه الزيارة البدعية الشركية، فلهذا كره مالك ذلك في مثل هذا وإن لم يكره ذلك في موضع آخر وليس فيه هذه المفسدة.

إذا قول مالك هنا وكراهته إنما هي أدبا مع النبي – صلى الله عليه وسلم – ودفعا **للفظ مجمل** يحتمل معاني ممنوعة، فمنع منه، وهذا خاص بقبر النبي – صلى الله عليه وسلم –.

وفيه في الحديث أنه – صلى الله عليه وسلم – لم يستعذ إلا مما يخاف وقوعه.

وفيه إثبات صفة الغضب لله تعالى، وهي صفة حقيقية تليق بجلاله جل وعلا، وهذا محل وفاق بين أهل السنة والجماعة.

مناسبة الحديث للباب: أن الغلو في القبور يجعلها أوثانا تعبد، لأن ... النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: («اللهم لا تجعل قبري وثنا يعبد»). وبين ذلك بقوله: («اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»). يعني بين العلة لذلك.

ويستفاد من الحديث:

أولا: أن الغلو في قبور الأنبياء يجعلها أوثانا تعبد، الغلو هذا سبب، ثم يترتب عليه ماذا؟ أنها تعبد من دون

الله، ولذلك النبي – صلى الله عليه وسلم – دعا ربه أن يحمي قبره من ذلك.

ثانيا: أن من الغلو في القبور اتخاذها مساجد، وهذا يؤدي إلى الشرك كما مر معنا.." (١)

"وإذا قلنا بدلالة الحصر هنا في هذا الحديث لكونه وقع بـ (أل) المعرفة («السبع الموبقات») عرف الجزأين، وهو من صيغ الحصر، فإن حصرها في هذا الموضع نقول: لأنها أعظم الكبائر. إذا ذكر السبع لأنها أعظم الكبائر، هل يدل على أنه ليس عندنا كبيرة إلا هذه السبع؟ الجواب: لا، لأن العدد لا مفهوم له في هذا الموضع.

(قالوا: وما هن يا رسول الله؟) ذكر أولا **اللفظ مجملا** (قال: «اجتنبوا السبع الموبقات»). حينئذ وقع ماذا؟ وقع التشويق، وهذا فائدة الإجمال أولا ثم يأتي التفصيل، ولذلك قالوا: (وما هن يا رسول الله؟) حينئذ انصرفت الهمم إلى معرفة ما أراده بهذه السبع، وفيه حرص الصحابة على العلم والسؤال، فقد سألوا عن تبيينها، وبه تتبين الفائدة من الإجمال، وهي أن يتطلع المخاطب لبيان هذا المجمل، ففيه التشويق إلى معرفة التفاصيل، (وما) هنا بقولهم: (وما هن). ما اسم استفهام مبتدأ، و (هن) خبر، ويجوز العكس، قال النبي – صلى الله عليه وسلم –: («الشرك بالله»). يعني أول هذه الموبقات («الشرك بالله»)، وهو أن يجعل لله ندا يدعوه كما يدعو الله، ويرجوه كما يرجو الله، ويخافه كما يخاف الله، يعني يجعل لله ندا يصرف إلى نوعا من أنواع العبادات، وقوله: («الشرك بالله»). المراد به الشرك الأكبر، وفيه دليل على أنه إذا أطلق الشرك إنما إنما انصرف إلى الشرك الأكبر فلا يدخل فيه الأصغر، بدأ به لأنه أعظم ذنب عصي الله به كما في الصحيحين عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال: سألت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أي الذنب أعظم عند الله؟ قال: «أن تجعل لله ندا وهو خلقك». وفاعله مخلد في النار، يعني فاعل الشرك مخلد في النار، ﴿إنه من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة ومأواه النار﴾ [المائدة: ٧٢] هكذا، وقال: ﴿إن الشرك لظلم عظيم﴾ [لقمان: ١٣].

قال: («والسحر»). يعني الموبقة الثانية، («والسحر») وتقدم معناه، وهو الشاهد من الحديث للترجمة فهو من الموبقات.

(«وقتل النفس التي حرم الله») وقتل النفس التي حرم الله قتلها، هكذا المفعول محذوف، («وقتل النفس التي حرم الله»)، («حرم») فعل ماضي، («الله») فاعل، أين المفعول به؟." (٢)

---

(١) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي ٨/٥٧

(٢) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي ١٦/٦١

"كذلك هذا مطلق أين يقولون ذلك في القيام أم في الركوع أم في السجود؟ هذا مطلق، يعني مجمل، فإذا كان كذلك فلا يستدل به حتى يأتي نص، إذا كان مما يفتقر إليه، يعني إذا كان يترتب عليه حكم شرعي فلا بد من مفصل لا بد من مبين، وإلا يعتبر مجملا، كانوا يؤمرون بوضع اليمين على الشمال في الصلاة، أين؟ هذا مجمل يحتاج إلى ماذا؟ فإذا رجعت إلى السنة وجمعت بعضها إلى بعض دل على أن قوله: في الصلاة المراد به قبل، في القيام لا في الركوع والسجود، وأنه قبل الركوع لا بعده، أما قوله: كانوا يؤمرون بوضع اليمين على الشمال أو على اليسرى في الصلاة، هذا مجمل يحتاج إلى مفسر، لو أخذت بظاهره وقفت مع النص وحده إذا تضع يدك في الركوع وكذلك في السجود وبين الجلستين وفي التشهد هذا لا يقول به قائل، أليس كذلك؟ لماذا قلت: تضع يديك في السجود على الأرض ولم تستدل بهذا الحديث للرجوع إلى التفصيل، فحينئذ إذا جاء **اللفظ مجملا** يجب عليك أن تنظر في جميع النصوص تجمع بعضها إلى بعض، وأما المجمل فهذا لا يتفقه فيه وحده، وإنما يعتبر ماذا؟ تنظر إلى كانوا يؤمرون بحيث ماذا؟ تعلم [أن حكم الوضع مأمورا به] أن حكم الموضع مأمور به، أما المحل فهذا مجمل، فتحتاج إلى الرجوع إلى ماذا؟ إلى السنة لتجمع النص مع النص حينئذ يخلص لك أنه ليس المراد به الركوع ولا السجود، وإنما المراد به القيام، ثم [القيام بعد، نعم] القيام قبل الركوع، وأما بعد الركوع فهذا لا يسمى قياما في الشرع، وإنما يسمى اعتدالا من قيام ولا يسمى قياما البتة، ولذلك ابن مفلح في ((النكت)) قال: لم يذكر المصنف وضع اليدين بعد القيام من الركوع وذكر وجهين في المذهب فقال: والراجح الوضع قياسا على ما قبل الركوع لم يقل بالنص، وإنما قال هذا في ((النكت)) موجود على المحرر قال: قياسا على ما قبل الركوع، إذا النصوص الواردة لا تشمل ما بعد الركوع، وإنما هي خاصة بما قبل الركوع، يدل على ذلك ما هو، ما الدليل؟ نقول: الصلاة عبادة مركبة ليست مجزأة وإنما مركبة، بمعنى أنك تأخذ جميع الأجزاء ليس بحديث واحد، وإنما بكل ما نقل عن النبي - صلى الله عليه وسلم - فتجمع بعضها إلى بعض، وقلنا مرارا: أن الذي ينظر إلى حديث أو حديثين ويترك البقية هذا كالأعور، يعني لن يرى السنة على وجهها وإنما تجمع النصوص سواء كان في الوضوء، سواء كان فيما يتعلق بالصيام، أو فيما يتعلق بالحج، لا تجعل أصلا وما عداه فرع، هذا من أخطاء التي فشت عند الفقهاء المتأخرين، يقول لك: حديث جابر في الحج هو الأصل، مثل هذا نحتاج إلى دليل أن حديث جابر هو الأصل في باب ماذا؟ وإذا نقل ابن عباس نقله ليس بصواب، وإذا نقل ابن عمر نقله ليس بصواب؟ لا، هذا لا يقول به أحد، لكن لما جعلت هذه العبادات مؤصلة ومفرعة في الأحاديث جاء الغلط، جاء الخطأ ولذلك بعضهم ينكر السنية كالجلسة الاستراحة،

بعضهم يجعل أن ما بعد الركوع كقبله .. إلى آخره، سبب ذلك هو العور الذي أصابهم في النظر إلى بعض النصوص دون بعض، وإنما تجعل كل ما صح هذا الضابط، كل ما صح عن النبي – صلى الله عليه وسلم – فهو أصل، حينئذ إذا جاء تعارض حينئذ ينظر إلى الكثرة ..." (١)

"الجهمية نفوا كل الصفات ـ الذاتية والفعلية ـ، ولم يثبتوا إلا ذاتا مجردة، وتبعهم المعتزلة في ذلك.

وهناك طوائف لفقوا واضطربوا أخذوا من هذا في جانب، ومن هذا في جانب مثل: الكلابية ينفون الصفات الفعلية، وهي المتعلقة بالمشيئة، وكذلك الأشاعرة ينفون كثيرا من الصفات ـ الذاتية والفعلية ـ فيقولون: إنه تعالى لا تقوم به الأفعال الاختيارية.

الأفعال الاختيارية: هي المتعلقة بالمشيئة، مثل: النزول (فعل اختياري) يفعله الرب بمشيئته، والاستواء (فعل اختياري) يفعله الرب بمشيئته، والغضب والرضا والحب، فيغضب إذا شاء، ويرضى إذا شاء، ويحب من شاء إذا شاء.

ونفاة الأفعال الاختيارية بنوه على شبهة باطلة لا أصل لها.

قالوا: إنه تعالى منزه عن حلول الحوادث، فيقال: هذا لفظ محدث فليس في القرآن ولا في السنة أن الله تعالى منزه عن حلول الحوادث.

وهو أيضا: **لفظ مجمل** يحتمل حقا وباطلا؛ فمن قال: الله منزه عن حلول الحوادث، نقول: ما معنى قولك: (منزه عن حلول الحوادث)؟

فإن قال: الله منزه أن يحل فيه شيء من المخلوقات.

نقول: نعم هذا حق، الله لا يحل في ذاته شيء من مخلوقاته.

وإن قال: إنه منزه ـ أيضا ـ عن أن تقوم به الأفعال الحادثة التي تكون بالمشيئة.

نقول: هذا باطل، الله تعالى يفعل ما يشاء، إذا شاء، كيف شاء، فهو تعالى فعال لما يريد.

وأهل البدع منهم من نفى الأفعال الاختيارية مطلقا حذرا مما أصلوه وهو نفي حلول الحوادث.." (٢)

"إلى رد الحق؛ لأن المتكلم بذلك قد يريد حقا، فكان التوقف والاستفصال فيه مخرج من التورط برد الحق، أو الموافقة على الباطل، هذه قاعدة مقررة معروفة، وهي منهج من مناهج الجدل والمناظرة.

ونأتي لهذه الكلمات: (تعالى عن الحدود) هذا **لفظ مجمل**، والحد يطلق ويراد به تحديد الماهية، مثل

---

(١) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي ٢٤/٨٨

(٢) شرح العقيدة الطحاوية للبراك، عبد الرحمن بن ناصر البراك ص/٥٧

الحد عند المناطقة، أي: التعريف الذي يتضمن تحديد كنه الشيء وماهيته؛ فإن أريد هذا فهو ممتنع، إذ لا سبيل إلى تحديد الرب تعالى وذكر حقيقته، فتعالى عن أن يحده الحادون، وأن يصلوا إلى معرفة كنهه وحقيقته، قال شيخ الإسلام: «أهل العقول هم أعجز عن أن يحدوه أو يكيفوه منهم عن أن يحدوا الروح أو يكيفوها» (١)، فهذا المعنى حق، تعالى الله عن أن يدرك أحد حقيقة ذاته أو حقيقة صفاته.

ويأتي لفظ (الحد) ويراد به أنه سبحانه وتعالى ليس ساريا في العالم حالا في المخلوقات؛ بل هو فوق سماواته، وهذا المعنى جاء عن الإمام ابن المبارك، لما قيل له: بماذا نعرف ربنا؟ قال: «بأنه فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه. قيل: بحد؟ قال: بحد» (٢)

وقوله: (والغايات) الغاية تطلق ويراد بها النهاية، وتطلق ويراد بها المقصود من الفعل، أي: الحكمة منه، فإذا أريد أن الله تعالى منزه عن أن تكون له غايات في أفعاله؛ فهذا باطل؛ لأن الله له الحكمة البالغة في خلقه وفي شرعه، يقول شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ في التدمرية (٣): «والغايات المحمودة في مفعولاته ومأموراته ـ وهي ما تنتهي إليه مفعولاته ومأموراته من العواقب الحميدة ـ تدل على حكمته البالغة».

---

(١) التدمرية ص ١٧٩.

(٢) نقض عثمان بن سعيد ص ٥٧ والرد على الجهمية ص ٤٨، والسنة لعبد الله بن أحمد ١/ ١٧٤، والإبانة ٣/ ١٥٨، وانظر: بيان تلبيس الجهمية٣/ ٤٢.

(٣) ص ١٢٣.." (١)

"ومن العلل والحكم ما علمناه بالنص عليه في الكتاب أو السنة، ومنها ما يهتدى إليه بالتدبر والتفكر، ومنها ما طوى الله علمه عن عباده؛ فالعباد لا يحيطون بحكمته تعالى. (١)

وكذلك إذا أريد بنفي الغايات: نفي أن يكون الله في السماء فوق العرش؛ وأنه في كل مكان، كقول الجهمية الحلولية.

فنفي الغايات من النفي المحدث لمعان أو **ألفاظ مجملة.**

وقوله: (والأركان والأعضاء والأدوات) لا حول ولا قوة إلا بالله! عفا الله عن المؤلف وغفر الله لنا وله! ماذا يريد بالأركان والأعضاء والأدوات؟! لقد كان في غنى عن هذا الكلام، أين الآية أو الحديث الذي فيه هذا الألفاظ؟

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية للبراك، عبد الرحمن بن ناصر البراك ص/١٤٢

الأركان: الجوانب، والأعضاء التي في الإنسان والحيوان هي أجزاؤه التي يمكن أن تتبعض والمخلوق يتبعض، فالإنسان يتجزأ، وأجزاؤه يقال لها: أعضاء؛ لأنه يمكن انفصالها.

فنفي الأعضاء بمعنى تعالى أنه منزه عن التجزؤ، حق فالله منزه عن التجزؤ، فهو تعالى أحد صمد؛ لكن هذا التعبير المحدث يمكن أن يفهم منه المبطل نفي بعض الصفات؛ لأن قوله: (والأعضاء) يحتمل نفي بعض الصفات الذاتية كالوجه والعينين واليدين، فيقول المبطل: هذه أعضاء، فننفي الأعضاء، وهذا باطل، ونرجو أن المؤلف لم يرد هذا، وإنما أراد نفي ما يحصل ما به مماثلة المخلوق للخالق، لاسيما أنه قال: (موصوف بصفات الوحدانية منعوت بنعوت الفردانية، ليس في معناه أحد من البرية) فهو في مقام تنزيه الله عن مماثلة المخلوقات.

---

(١) وانظر: ص ٨٠ عند قوله: وكلهم يتقلبون في مشيئته بين فضله وعدله.." [١]

"وقوله: (لا تحويه الجهات الست).

الجهات الست: فوق وتحت، وأمام وخلف، ويمين وشمال. والمبدعات: المخلوقات.

وهذه - أيضا - من **الألفاظ المجملة**؛ فنفي الجهة عن الله **لفظ مجمل** مبتدع، ليس في كتاب الله تعالى ولا سنة – صلى الله عليه وسلم –؛ أن الله ليس في جهة؛ بل النصوص مصرحة بأنه تعالى فوق: ((وهو القاهر فوق عباده)) [الأنعام: ١٨] ((أأمنتم من في السماء)) [الملك: ١٦] فهو سبحانه في العلو، ((الرحمن على العرش استوى)) [طه: ٥] والعرش فوق المخلوقات، والله فوق العرش.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: «لفظ الجهة قد يراد به شيء موجود غير الله فيكون مخلوقا، كما إذا أريد بالجهة نفس العرش، أو نفس السماوات. وقد يراد به ما ليس بموجود غير الله تعالى، كما إذا أريد بالجهة ما فوق العالم». (١)

فإذا أريد بالجهة ما وراء العالم فالنافي للجهة مبطل، إذ ليس وراء العالم شيء مخلوق؛ بل وليس وراء العالم شيء موجود إلا الله تعالى.

وإذا أريد بالجهة شيء مخلوق، مثل أن يراد بالجهة نفس السماء أو العرش، وأن الرب سبحانه حال في ذلك؛ فالنافي لهذا محق والمثبت له مبطل.

فإذا أريد بكلمة (الجهات) أشياء موجودة مخلوقة؛ فالله منزه من أن يحيط به شيء من المخلوقات؛ بل

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية للبراك، عبد الرحمن بن ناصر البراك ص/١٤٣

هو تعالى أعظم وأكبر من أن يحيط به شيء من المخلوقات؛ لأنه تعالى العظيم الذي لا أعظم منه فهو الذي ((وسع كرسيه السموات والأرض)) [البقرة: ٢٥٥]، وهو الذي ((يمسك السموات والأرض أن تزولا)) [فاطر: ٤١] ﴿والأرض جميعا قبضته يوم القيامة

---

(١) التدمرية ص ٢٠٥، وانظر: منهاج السنة ٢/ ٣٢١ و ٥٥٨ و ٦٤٨، وبيان تلبيس الجهمية ٣/ ٣٠٥، ودرء تعارض العقل ٥/ ٥٨ و ٧/ ١٥.." [1]

"مجمل أصول أهل السنة - القاعدة الثالثة منهج تلقي الدين

تمتاز عقيدة أهل السنة والجماعة بأن مصادر التلقي والاستدلال عندهم هي الكتاب والسنة والإجماع، والمرجع لهم في فهم الكتاب والسنة هو النصوص المبينة لها وفهم السلف الصالح، **والألفاظ المجملة** عندهم يستفسر عن معانيها، فما كان حقا أثبت بلفظه الشرعي، وما كان باطلا رد.." [2]

"قاعدة الألفاظ الشرعية **والألفاظ المجملة** والبدعية

قال المؤلف حفظه الله تعالى: [سابعا: يجب الالتزام بالألفاظ الشرعية في العقيدة وتجنب الألفاظ البدعية التي أحدثها الناس، **والألفاظ المجملة** المحتملة للخطأ والصواب يستفسر عن معناها، فما كان حقا أثبت بلفظه الشرعي، وما كان باطلا رد].

الشرح: هذه من القواعد الصغيرة لكنها مهمة، وأمثلتها قليلة لكنها مهمة أيضا، فالمسلم دائما عندما يعبر عن الأصول والثوابت والأركان وقضايا الدين الكبرى أو عن السنن القطعية ونحوها يجب عليه أن يعبر بالمصطلحات وبالألفاظ الشرعية، فيسمي الصلاة صلاة ولا يسميها بغير اسمها، ويسمي الزكاة زكاة، وبعض الناس تأخذه مجاراة الثقافة العامة عند الناس فيذهب وكأنه يريد أن يبسط للناس المفاهيم، فيسمي الزكاة ضريبة، أو يسمي الحج القصد أو نحو ذلك، فهذا خروج بالأصول الشرعية عن لوازمها، لأن من لوازم المعاني الشرعية أن يلتزم ألفاظها، وكذا بقية الأمور التي تنبني عليها العقيدة أو ثوابت الأحكام، مثل: الحلال القطعي والحرام القطعي، وأصول الأخلاق، ونحوها، فنسمي الصدق باسمه، ونسمي الربا باسمه، وكذلك ألفاظ العقيدة خاصة التي تتعلق بالله عز وجل وهو أعظم ما يجب أن يعناه المسلم، فنحن ندرس ما يتعلق بالله في ذاته وأسمائه وصفاته لنعظم الله، ولنغرس في قلوبنا محبة الله وخوفه ورجاءه، وهذا لا

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية للبراك، عبد الرحمن بن ناصر البراك ص/١٤٤

(٢) مجمل أصول أهل السنة، ناصر العقل ٢/١

يؤدي دوره على المعنى الكامل إلا بالتزام الألفاظ الشرعية في أسماء الله وصفاته؛ ولذلك قال السلف: أسماء الله توقيفية بألفاظها، بمعنى: أن نقف على ألفاظها الشرعية، فلا نأت بألفاظ أدبية أو فلسفية أو معان عامة فضفاضة متميعة فنعبر بها عن حق الله عز وجل، كما يعبر بعض الفلاسفة عن الله بأنه مجرد قوة؟! والله سبحانه وصف نفسه بالقوي أو بالقدير العليم الغني.

التي تغني عن مثل لفظة (القوة)، والألفاظ الشرعية تؤدي المعنى على أكمل وجه في القلب والعقل والجوارح والوجدان والمشاعر، فإن هذه الأمور أو ما يختلج في الإنسان من المشاعر لا تنمو نموا دينيا شرعيا على وجه شرعي صحيح إلا باستعمال المصطلحات الشرعية التي هي كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم وبلسان عربي مبين، وكذلك المعاني الأخرى فيما يتعلق بالله عز وجل مثل بعض أسمائه وصفاته، فربما يعبر عن الله عز وجل بأنه مستو على عرشه دون خروج عن مقتضى النص؛ لأن كلمة الاستواء لفظ شرعي، وهو أفضل وأكمل تعبير عن حقيقة الاستواء كما يليق بجلال الله عز وجل، فلا نذهب نصرفها إلى معان محتملة وتأويلات موهمة؛ لأن هذا يفرغ الكلمة عن محتواها الحقيقي الذي ينمي في القلب الإيمان بالله عز وجل على الوجه الشرعي الصحيح.

كذلك العلوم ونحوها مما يتعلق بالله عز وجل، حتى في مجملات الدين ينبغي أن نعبر عنها بالمعاني الشرعية التي تغرس في المسلم حب التدين على وجه صحيح، والتي تغرس في المسلم الولاء للشرع على وجه صحيح، فمثلا: لا يجوز أن نسمي الدين تقاليد أو موروثات، فإن التقاليد لها معنى يشمل ما يخترعه الناس وما يتبعونه كما يشمل العوائد الباطلة وأمورا أخرى كثيرة فيها حق وباطل.

إذا: يجب على المسلم أن يعود نفسه دائما ويربي أبناءه، ويجب علينا جميعا في تربية الأجيال أن نربيهم على هذه المسلمات، وأن تتعود ألسنتهم على استعمال الألفاظ الشرعية بمعانيها، فإن هذا هو الذي ينمي حقيقة الإيمان في القلوب، وينمي حقيقة التقوى في القلوب، وينمي في الإنسان خشية الله وخوفه ورجاءه، وينمي في الإنسان رقابة الله وتقواه؛ ولذلك نجد أن من أعظم أسباب ضعف المعاني القلبية في قلوب المسلمين أنهم بدءوا يخرجون عن استعمال المصطلحات الشرعية إلى مصطلحات أخرى فضفاضة لا تؤدي إلى المعاني الشرعية، بل غالبا تحرف المسلم عن التصور الحقيقي والمعنى الشرعي الذي يجب أن يثبت في قلبه ويغرس في قلبه الإيمان وفي عقله ووجدانه ومشاعره وعلاقاته وتعاملاته مع الخلق.

وقوله: (**والألفاظ المجملة** المحتملة للخطأ والصواب يستفسر عن معناها، فما كان حقا أثبت بلفظه الشرعي، وما كان باطلا رد) فمثلا: تعبير بعض الناس عن علو الله عز وجل بالجهة، فبعض الناس ينفي

العلو والاستواء لأنه يقتضي الجهة، ونحن لا نرد كلمة جهة مطلقا ولا نقبلها مطلقا، إنما نستفصل على النحو التالي فنقول: ماذا تريد بالجهة التي تنفيها أو تثبتها؟ إن أردت بالجهة علو الله عز وجل فلا شك أن الله هو العلي، لكن لا نسمي هذا جهة، لأننا فرغنا المعنى الحقيقي وأرجعناه إلى اللفظ الشرعي وهو العلو واسم الله العلي، فالله عز وجل من أسمائه العلي، وله العلو المطلق، ومن صفاته: العلو والاستواء، فنقول: إذا المعنى الصحيح من الجهة وهو العلو نأخذ به، لكن كلمة جهة فيها نظر لأنها ملتبسة فلسنا بحاجة إلى استعمالها.

أما إن أردت بالجهة المكان الذي يحوي، فالله عز وجل منزه عن أن يحويه مكان، بل هو سبحانه خالق الأزمنة والأمكنة، وخالق العالم كله، فلا ينبغي أن يرد هذا في ذهن أحد، بل يجب أن نبين ونعظ وننصح من يقول مثل هذه الكلمات؛ لأنها سوء أدب مع الله، فمثل هذه الأمور لا تقال في حق." (١)

"مفهوم الإيمان

لفظ الإيمان من **الألفاظ المجملة** التي إذا جاء الشرع بتحديدها أو بوصفها على هيئة معينة فإنه يجب التزام هذا الوصف كسائر المصطلحات الشرعية، لأن الأمر لا يخص الإيمان فقط، بل أكثر المصطلحات الشرعية جاء الشرع في التوسع بدلالتها أو بتحديدها، وذلك بوضع مصطلح شرعي إما أن يكون أوسع من المصطلح اللغوي أو يحدده.

مثال ذلك: الصلاة، فالصلاة لغة هي عموم الصلة، ويدخل فيها الدعاء، والتقرب إلى الله بأي عمل، ويدخل فيها كثير من الأعمال اللسانية والقلبية، وعمل الجوارح، وتسمى صلاة لغة، لكن حدد الشرع مفهوم الصلاة بركن الإسلام المعروف، فبين لنا في النصوص الشرعية لأنه يقصد بالصلاة هذه العبادة التي جاءت على هيئة معينة، بركوعها وسجودها ووقتها وشروطها وواجباتها.

إذا: الشرع حدد معنى الصلاة، فمن هنا إذا أطلق معنى الصلاة في الدين فإنه يعني ركن الإسلام المعروف، الذي جاء الشرع بتحديد هيئته وشروطه.

وكذلك الإيمان له معنى لغوي عام، وهو: التصديق، لكن الشرع وضع للإيمان مفهوما اصطلاحيا عظيما يشمل الدين كله، فالإيمان في الشرع هو الدين بمجمله، كما قلنا: إن الإسلام هو الدين بمجمله، والسنة هي الدين بمجمله.

ولكن نظرا لأن مفهوم الدين وردت فيه مصطلحات شرعية، تترادف أحيانا وتختلف أحيانا في بعض معانيها،

---

(١) مجمل أصول أهل السنة، ناصر العقل ٢/٨

وتجتمع في أمور، وتختلف في أمور، فالله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم سميا الدين الإسلام والإيمان إلى آخره.

فالإيمان بالمصطلح الشرعي هو اعتقادات وأقوال وأعمال حددها الشرع، وهذا يشمل عامة الدين.

والإيمان له تعريف موجز كما عبر عنه السلف وهو: قول وعمل.

وتعريف مفصل وهو: اعتقاد القلب، وقول اللسان، وعمل الأركان والجوارح، والجوارح هي الأعضاء.

وليس بين التعريفين تعارض، بل الأول المجمل يعتبر تعريفا حديا أقرب أو أدق في المعنى اللغوي، لكن نظرا لأن اللغة ضعفت في أذهان الناس، اضطر السلف للتفصيل، وإلا فإن الإيمان في أصل تعريفه هو قول وعمل، والقول يشمل قول اللسان، وقول القلب؛ لأن القلب يعبر عن قوله باللسان.

كما أنه يشمل عمل القلوب الذي هو الأمور الإيمانية من التقوى والصلاح والاستقامة والإنابة والخوف والرجاء والمحبة، وكل هذا يسمى عمل القلب، وعمل القلب وعمل الجوارح هي الأعضاء التي تتمثل بأركان الإسلام الخمسة: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله؛ لأنها قول اللسان وهي عمل اللسان، ثم الصلاة والزكاة والحج وسائر أعمال الإسلام هي إيمان، ومن هنا تدخل في جزء من حقيقة الإيمان، وهي أنها عمل.

وعلى هذا فحقيقة الإيمان الشرعية تشمل الأمرين: الأمور القلبية، والأمور العملية التي هي أعمال الجوارح كما جاء به الشرع، وعلى هذا فيمكن أن نحدد هذا المفهوم بلغة أبسط، وهي: أن الإيمان التزام شرع الله اعتقادا وعملا.

إذا: الإيمان أدخل فيه الاعتقاد والأعمال وهما لا ينفكان، ولا يجوز حصر الإيمان في نوع واحد كالأمور الاعتقادية فقط؛ لأن هذا يخرج الأعمال التي هي جزء من الإيمان، ولا تحصر أيضا في الأمور العملية؛ لأن هذا يخرج الأمور القلبية من الإيمان، فعلى هذا فالإيمان لا يكتمل تعريفه وحقيقته شرعا إلا بأن نجمع بين الاعتقاد والقول والعمل.

ولذا فإن الإيمان يزيد وينقص، وهذه تسمى مسائل الإيمان؛ لأن الإيمان يتمثل بأركان هي أركان الإيمان الستة المعروفة: الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والإيمان بالقدر خيره وشره من الله عز وجل، ويتمثل الإيمان كذلك بالأعمال التي هي أمور الإسلام.

وينقسم الإيمان من حيث حقيقته إلى: أركان الإيمان وإلى مسائل الإيمان، فأركان الإيمان هي الستة المعروفة، وأما مسائل الإيمان فهي: أولا: أن الإيمان قول وعمل، أو أن الإيمان اعتقاد القلب، ونطق اللسان

بالحق، وكذلك عمل الجوارح على مقتضى شرع الله.

ثانيا: أن الإيمان يزيد وينقص.

ثالثا: أن الأعمال تدخل في مسمى الإيمان.

رابعا: جواز الاستثناء في الإيمان؛ لأنه راجع إلى أعمال المكلفين، وأعمال المكلفين ليست معصومة، فالمسلم عندما يسأل: هل أنت مؤمن؟ يجوز أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله، مع أنه لا يشرع السؤال أصلا، ولا ينبغي الجواب أيضا، لكن إذا ابتلي المؤمن بمثل هذا السؤال فيقول: أنا مؤمن إن شاء الله، لا لأنه متشكك في تصديقه؛ لكن لأنه لا يدري عن مصيره، لأن المصير عند الله عز وجل، فهو يرجو ويعلق الأمر بمشيئة الله تفاؤلا وتبركا، ويعلق الأمر بمشيئة الله؛ لأن الأمر بيد الله من قبل ومن بعد، فلا يجوز التألي على الله.." (١)

"شرح كتاب قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة [١٣]

التوسل من **الألفاظ المجملة** التي تحمل معاني حقة ومعاني باطلة، فالوسيلة الحقة المشروعة التي جاءت النصوص بها هي التقرب إلى الله تعالى بالواجبات والمستحبات، أو التوسل بالنبي في حياته بدعائه وشفاعته، أما التوسل به بعد مماته والإقسام بالله تعالى عليه فهذا ممنوع وباطل.." (٢)

"صيغ الدعاء ليست توقيفية

في هذا دلالة على أن صيغ الأدعية ليست توقيفية، لكن أفضل الأدعية ما ورد في كتاب الله عز وجل، ثم ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما يرد على ألسنة أصحاب الحاجات والمضطرين المكروبين من أدعية تناسب أحوالهم جائزة، بل أحيانا تكون أقرب لبعض الناس من الأدعية المأثورة؛ لأن بعض الأدعية المأثورة لا يفهمها كل الناس، فمثل العامي لا نحجر عليه بأن يدعو بالدعاء الذي يتيسر على لسانه، والذي هو أقرب لمواطأة القلب، وأقرب لاستشعار الداعي بقرب الفرج من الله عز وجل، واستشعاره لربه، وإحسانه على مبدأ أصل الإحسان الذي وصفه النبي صلى الله عليه وسلم: (أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك)، فالإنسان الذي يجد في نفسه ميلا إلى أن يدعو الله في بعض المواقع وفي بعض المواطن عند بعض الضرورات بما يتيسر على لسانه من ألفاظ تناسب حاله فلا حرج عليه.

ولذا أثر عن بعض السلف أدعية تناسب أحوالهم كانت سبب الفرج، فهذا قد يكون نسي الدعاء المأثور،

---

(١)

(٢) شرح كتاب قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، ناصر العقل ١/١٣

وإلا فلا شك أن الدعاء المأثور أجمع وأعظم وأقرب إلى أحوال العباد، لكن مع ذلك لا يستشعرها كل الناس، إما أن يكون ما استشعر الدعاء المأثور، أو أن الدعاء المأثور غير مفهوم له.

الأمر الآخر: أن الأدعية الواردة في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم على نوعين: منها مطلق، ومنها مقيد.

فالأدعية المطلقة الأمر فيها يسير.

والأدعية المقيدة -يعني: المفروضة والمسنونة- لا محيد عن أن يعمل بها الإنسان، فالأدعية التي هي من واجبات الصلاة، أو الأدعية التي هي من مفاتيح العبادات مثل التلبية بالحج، لا شك أنها توقيفية في أصلها، بمعنى أنه ينبغي أن نتعبد الله بها في مواضعها.

فالأدعية المخصوصة في العبادة نلتزم فيها ما ورد فيها في الشرع إذا كانت واجبة أو مفروضة، أو كانت مستحبة أو مسنونة؛ فالواجب يجب استعماله، والمسنون أولى من غيره، لكن هناك أنواع أخرى من الأدعية مطلقة، ليست مقيدة، بأحوال ولا بأوقات، فهذه الأمر فيها أسهل، ومع ذلك يبقى الأصل أن الأدعية المأثورة أفضل، وأقرب لإجابة الدعاء؛ لأنها صادرة عن الرسول صلى الله عليه وسلم الذي هو أعلم بما يناسب أحوال العباد مما علمه الله، ولأنه أوتي جوامع الكلم صلى الله عليه وسلم، لكن لا يلزم التزامها في كل حال، إلا ما لزم منها شرعا.

إذا فباب الدعاء مطلق، أقول هذا لأنه تكثر الأسئلة في هذا الباب، حتى أن بعض الناس يستوحش وينكر بعض الأدعية التي لم يسمع بها، أو لم ترد في كتب السنة، فأقول: لا حرج في ذلك ما دامت بألفاظ صحيحة صريحة بينة، أما إذا كانت بألفاظ بدعية فلا شك أنها بدع، أو إذا كانت **بألفاظ مجملة**، **فالألفاظ المجملة** تحتمل حقا وباطلا؛ فالأولى أن تجتنب، والله أعلم.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.." (١)

"الكلام على حديث (أسألك بحق السائلين)

قال رحمه الله: [وقد جاء فيه حديث رواه أحمد في مسنده وابن ماجه عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: (أنه علم الخارج إلى الصلاة أن يقول في دعائه: وأسألك بحق السائلين عليك، وبحق ممشاي هذا؛ فإني لم أخرج أشرا ولا بطرا ولا رياء ولا سمعة، ولكن خرجت اتقاء سخطك، وابتغاء مرضاتك)، فإن كان هذا صحيحا فحق السائلين عليه أن يجيبهم].

---

(١) شرح كتاب قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، ناصر العقل ٦/١٤

الحديث فيه كلام كثير عند أهل العلم، وقليل من أهل العلم صححه، وبعضهم حسنه، ويترجح عند كثير من المحققين أنه ضعيف، لكن الحديث الضعيف إذا لم يتعارض مع أصل شرعي؛ فإنه يستأنس به ولا يستدل به، واللفظ الذي ورد: (اللهم إني أسألك بحق السائلين)، محتمل لمعنى صحيح، ومحتمل لمعنى فاسد، وعلى هذا فإنه من **الألفاظ المجملة** التي تحتمل الحق وتحتمل الباطل، فهي تحتمل الوسيلة الصحيحة المشروعة، وتحتمل الوسيلة البدعية الممنوعة، فإذا قال الإنسان: اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك، ويقصد بذلك ما وعد الله من إجابة السائلين الذي أوجبه الله على نفسه؛ فهذا صحيح لكن فيه سوء أدب، بمعنى أنه أوجب على الله حقا، وهذا لا يليق.

وعلى هذا فإنا لا نجزم بمشروعية ذلك ما دام الحديث ضعيفا، لكن يبقى أن الاحتمال وارد، والخلاف سائغ بين من أجاز مثل هذه اللفظة وبين من منعها، فمن أجازها -كما قلت- قصد ما كتب الله على نفسه من أن يجيب السائلين، والمعنى الباطل: كوننا نوجب على الله شيئا لا يجب عليه، أو أن يكون حق السائلين بطريقة غير مشروعة عند أهل البدع، بعض أهل البدع يقول: (اللهم إني أسألك بحق السائلين) ويقصد السائلين للأموات والمخلوقين الذين لا يقدرون، فالمعنى محتمل.." [1]

"ثانيا: أن التأويل بغير دليل فاسد. هذا تأويل فاسد تأويل مذموم، والتعبير عنه بالتحريف أولى في النفرة عنه من التعبير بالتأويل، إذا قيل التأويل بغير دليل فاسد، طيب إذا أردت أن تنفر الناس عنه تقول: هذا تأويل أو تحريف أيهما أولى في التنفير؟ الثاني. حينئذ التأويل الذي يكون بدون دليل إذا عبرت عنه بالتحريف كان فيه تنفير عنه، وهذا أولى. فالمصلحة المترتبة عليه متحققة.

ثالثا: أن التأويل نوعان:

منه محمود وهو مقبول.

ومنه مذموم وهو مردود.

صار لفظا مجملا.

حينئذ إذا صار **اللفظ مجملا**، **الألفاظ المجملة** لا تثبت ولا تنفى، كل **لفظ مجمل** لا يثبت ولا ينفي. وهنا قال: (ترك التعرض له بالتأويل) نفي، إذا نفى لفظا مجملا، هذا حق أو باطل؟ ليس بحق لأن اللفظ المجمل لا ينفى مطلقا، ولا يثبت مطلقا، لأن منه ما هو حق ومنه ما هو باطل، كما ذكرنا سابقا في الصفات.

---

(١) شرح كتاب قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، ناصر العقل ١٥/٥

إذن التأويل نوعان:
منه محمود وهو مقبول.
ومنه مذموم وهو مردود. حينئذ لا يثبت مطلقا ولا ينفى مطلقا.
والتأويل مصدر أول يأول تأويلا أو تفعيل، فهو تفعيل، مصدر أول يؤول تأويلا، من آل يؤول إذا رجع، وهو له معنى لغوي، وفي الجملة يعبر عنه بالرجوع، وله معنى شرعي، وله معنى اصطلاحي، فله ثلاث معان: معنى لغوي، ومعنى شرعي، ومعنى اصطلاحي، وفرق بين الحقائق الشرعية والحقائق العرفية الاصطلاحية.
الحقائق الشرعية لفظا ومعنى من الشرع، اللفظ والمعنى من الشرع، وأما الحقائق العرفية فلا، قد يكون اللفظ من الشرع ويوضع له معنى لم يرد في الشرع، أو يكون اللفظ ليس من الشرع والمعنى مصطلح عليه، مثل الفاعل معناه، ومثل المفعول به، البيان، علم البلاغة .. آلى آخرها. هذه كلها نقول معان عرفية بمعنى انها حقيقة عرفية، اللفظ والمعنى ليس من الشرع فلا ينسب للشرع.
فلا نقول: هذا تعريفه في الشرع بكذا. نقول: هذا خطأ، وإنما يكون التعريف شرعيا إذا كان اللفظ والمعنى من الشرع.
تقول: الصلاة، اللفظ شرعي، ما المراد بالصلاة؟ عبادة ذات أقوال وأفعال. ما الذي دلنا على أنها عبادة ذات أقوال وأفعال؟ الشرع، حينئذ نقول: هذه حقيقة شرعية.
التأويل في الشرع يطلق على أمرين:
الأول: تفسير الكلام والكشف عن معناه. بإطلاق، مطلقا، يعني سواء وافق الظاهر أو خالفه، [خليكم معي] تفسير الكلام وكشف معناه، قد يكون على ظاهره، وقد يأتي دليل يدل على أن غير الظاهر مراد، وهذا هو التأويل المحمود. قلنا: التأويل نوعان. أليس كذلك؟
تأويل محمود فهو مقبول.
وتأويل مذموم.
متى يكون التأويل مذموما؟
إذا صرفنا الظاهر إلى معنى مرجوح بغير دليل، بالعقل هكذا بالرأي والهوى.
وإذا صرفناه بدليل قلنا: الظاهر ليس مرادا لقوله تعالى كذا، حينئذ صار التأويل هنا محمودا.
فحينئذ المعنى الأول تفسير الكلام والكشف عن معناه سواء وافق الظاهر أو خالفه، خالفه هو التأويل

المحمود، وهذا هو معناه عند علماء التفسير كما يقول ابن جرير كثيرا في تفسيره القول في تأويل قوله جل وعلا كذا، القول في تأويل قوله تعالى، يعني في تفسير قوله تعالى، فأطلق التأويل بمعنى التفسير.." [1]

"وأما التأويل في الاصطلاح هو المعنى الثالث. التأويل في الاصطلاح، اصطلاح المتأخرين: فهو صرف اللفظ عن ظاهره. اللفظ قد يكون له ظاهر وله احتمال آخر مرجوح غير ظاهر، حمل الظاهر على الباطن مرجوح، إن كان بغير دليل فهو تأويل فاسد لا يقبل، وإن كان بدليل فهو تأويل محمود، وهذا كثير نقول هذا الأمر يقتضي الوجوب، لكن هذه الآية لا نحملها على الوجوب لماذا؟ لوجود قرينة صارفة. إذا حملنا اللفظ على غير ظاهره أليس كذلك؟ حملنا اللفظ على غير ظاهره لدليل دل عليه، إما كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس، فصرف الأمر عن ظاهره وهو الوجوب إلى الندب نقول: هذا تأويل لكنه بدليل، محمود أو مذموم؟ محمود إن كان بدليل، كذلك النهي الأصل فيه للتحريم إذا صرفناه إلى الكراهة [نقول: هذا (١) أو الإباحة مثلا نقول: هذا تأويل، لأنه لدليل. وهذا كثير إذا، التأويل المحمود المقبول هذا كثير في صنع الفقهاء. إذا صرف اللفظ عن ظاهره هكذا بالإطلاق، أو نقول: التأويل صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به أو متأخر عنه أو مطلق دليل. يعني: ما يسمى قرينة عند الأصوليين، وبحث القرائن هذا له محله. إذا رد التأويل والقول بأنه بدعة مطلقة ليس بصحيح، بل التأويل فيه تفصيل، منه ما هو حق، ومن ما هو باطل. وهذا ينبغي أن يعتني به طالب العلم ونص على ذلك ابن القيم وغيره، **ألفاظ مجملة** لا ينبغي ردها ولا قبولها بإطلاق لا بد من التفصيل. **لفظ مجمل** بمعنى أنه يشتمل على حق وباطل، حينئذ لا تقول: هذا باطل بدعة ضلالة، ولا تأت تقول: هذا حق من كل وجه، وإنما تفصل وتعط كل نوع حكمه الخاص في الشرع. ومثل ما سبق المتواتر، المتواتر بدعة جاء به المعتزلة، لا، المتواتر إنما يراد به الوصف أو يراد به ما يترتب عليه من الحكم، لا بد من التفصيل، إن قلت: المراد به الوصف فقط وصف للأسانيد تكاثرت سمينا ه متواتر، والتواتر هو التتابع، هذا لا إشكال فيه، وأما ما يترتب عليه من الأحكام بأنه لا يقبل في العقائد إلا المتواتر ونحو ذلك، نقول: هذا حكم مردود على صاحبه.

وهذا النوع قسمان: محمود، ومذموم.

فإن دل عليه دليل فهو محمود، ويكون من القسم الأول وهو التفسير، وإن لم يدل عليه دليل فهو مذموم ويكون من باب التحريف لا من باب التأويل. صار هذا النوع مرادف للتحريف، التأويل الفاسد مرادف

---

(١) شرح لمعة الاعتقاد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي ٤/ ٨

للتحريف، حينئذ نقول: استعمال التحريف أدل على المقصود. لو قلت: بلا تأويل، هذا نوعان، هل هو أدل على المقصود من قولنا بلا تحريف؟ الجواب: لا، لأنك تقول التأويل نوعان فاسد وصحيح، والفاسد هو المعني هنا بدلا من هذا كله تقول: بغير تحريف. والتحريف المراد به صرف اللفظ عن ظاهره بلا دليل. هذا المراد بالتحريف. إذا إن لم يدل عليه دليل فهو مذموم ويكون من باب التحريف لا من باب التأويل، وهذا الثاني هو الذي عرٍيه أهل التحريف في ذات الله تعالى، ولذا قلنا: التعبير بهنا أولى لأنه أدل على المراد.

الثالث: التشبيه ترك التعرض له بالتشبيه. أي: وجب ترك التعرض له بالتشبيه والرابع: التمثيل. أي وجب ترك التعرض له بالتمثيل.

---

(١) سبق.." (١)

"ثالثا: لفظ التشبيه يحتمل الحق والباطل، فهو **لفظ مجمل**، وإذا كان **لفظ مجملا** طبقنا القاعدة لا نعلق نفي المطلق على اللفظ ولا إثبات مطلقا، فقولنا: بلا تشبيه هكذا نفي مطلق، قل: لا، ليس بصواب، لأن ثم مشابهة بين الخالق والمخلوق في أصل الصفة، بالمعنى العام كما سيأتي وهذا لا ينبغي نفيه. إذا لفظ التشبيه يحتمل الحق والباطل ففيه إجمال، فلا يعرف المراد منه إلا بالتنصيص على المعنى المراد لا بمجرد إطلاقه، كما هو الشأن في **الألفاظ المجملة**، فنفي التشبيه على الإطلاق دون تعيين لا يصح، نفي التشبيه على الإطلاق دون تعيين لا يصح لأن ما من شيئين في الأعيان أو في الصفات إلا وبينهما اشتراك من بعض الوجوه، ولو بمجرد اللفظ، ولذلك بعض الصفات تثبت للرب جل وعلى وبلفظها دون معناها تثبت للمخلوق، فنثبت للمخلوق صفة السمع والرب جل وعلا موصوف بتلك الصفة. إذا هذا مجرد مشابهة باللفظ، موجودة المشابهة أصل السمع إدراك المسموعات قبل إضافته للخالق أو المخلوق، السمع من حيث هو ما هو؟ إدراك المسموعات، هذا يثبت للرب جل وعلا ويثبت للمخلوق، إذا قدر مشترك مشابهة أو لا؟ هذا مشابهة. لكن لما أضيف السمع إلى الرب انفك من حيث الكيفية ومن حيث المنتهى في المعنى، وأضيف السمع للمخلوق حينئذ انفك من حيث الكيفية ومن حيث المعنى، وأما مطلق الصفة فهو قدر مشترك، وهذا نوع مشابهة، فكيف حينئذ ننفي المشابهة، نقول: لا، المشابهة موجودة، ما من شيئين في الأعيان أو في الصفات إلا وبينهما قدر مشترك، أنت لك قوة والفيل له قوة، اللفظ واحد والقوة من

---

(١) شرح لمعة الاعتقاد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي ٤/ ١٠

حيث هي وصف موجود في المخلوق سواء كان إنسانا أو غيره. إذا ما من شيئين من الأعيان أو الصفات إلا وبينهما اشتراك من بعض الوجوه، والاشتراك نوع تشابه، فلو نفيت التشبيه مطلقا لكنت نافيا لهذا الاشتراك مع كونه حقا، وهذا قرره ابن تيمية تقرير موسع في ((التدمرية)) فليرجع إليه. إذا تقرر هذا فالتشبيه قسمان:

الأول: تشبيه مذموم، وهو اشتراك الخالق والمخلوق في ما يختص بأحدهما. يعني: شيء اختص به الإنسان تثبته للرب، تشبه الرب بالمخلوق، أو شيء مختص بالرب تشبه الرب بالمخلوق فتثبته للمخلوق، حينئذ ما اختص بالخالق أثبته للمخلوق هذا تشبيه، وهو مذموم. شيء اختص بالمخلوق أثبته للخالق هذا تشبيه وهو مذموم، لأن كل منهما له خصائص ينفرد بها. المخلوق والخالق. إذا الأول تشبيه مذموم وهو اشتراك الخالق والمخلوق في ما يختص بأحدهما.." [1]

"الثاني: تشبيه جائز في الأصل. وهو اشتراكهما الخالق والمخلوق في أصل معنى الاسم والصفة، مقصود بهذا التعبير - انتبه - اللفظ قبل إضافته، يعني: كلمة سمع مصدر، ما المراد إدراك المسموعات قبل الإضافة قبل أن تقول: سمع الله وسمع المخلوق، فثم اشتراك في المعنى قبل إضافته، ثم إذا أضيف انفك كل منهما عن الآخر، فإذا أضيف حينئذ صار هذا السمع مختصا بالرب جل وعلا، وهذا السمع مختص بالمخلوق حينئذ لا يثبت أحدهما للآخر، فلو أثبته لدخلت في التشبيه المذموم وهو النوع الأول. إذا المراد باشتراكه نفي أصل معنى الاسم والصفة هذا قبل الإضافة، بحيث يلزم اسميهما وصفتيهما ما يلزم الصفة العامة لذاتها، يعني: قبل الإضافة يعني: اشتراك كل منهما في أصل المعنى الذي وضعت الصفة للدلالة عليه في لغة العرب، نرجع إلى لسان العرب ولذلك عقيدة أهل السنة والجماعة أن ظاهر النصوص مثبتة على أي مقتضى؟ على ما اقتضاه اللفظ في لسان العرب، فنرجع إلى لغة العرب السمع ما المراد به؟ كذا، القوة ما المراد بها؟ كذا، فنرجع إلى لسان العرب فننظر في معنى القوة، ومعنى السمع، ومعنى البصر من حيث هو، فنثبت ذلك المعنى للرب جل وعلا، فإذا انفك حينئذ نقول: لا يشبهه شيء في ذلك. إذا يعني: اشتراك في أصل المعنى الذي وضعت الصفة للدلالة عليه في لغة العرب، وأيضا فيه محذور من جهة أخرى وهو أن المبتدعة اصطلحوا على تسمية ما أثبت الصفات بالمشبهة، أهل السنة والجماعة الذين يثبتون الأسماء والصفات على مقتضاها يسمون بالمشبهة، فإذا: قلت بلا تشبيه يعني: بلا إثبات للصفات، أليس كذلك؟ إذا قلت: بلا تشبيه قد يصار هذا **اللفظ مجملا** عند المتأخرين، حينئذ نقول هذا اللفظ صار

---

(١) شرح لمعة الاعتقاد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي ١٢/٤

في الاصطلاح عندهم – باب البدعة – يطلق على من أثبت الصفات. وهذا صار محذورا شرعيا، لأن من لا يفهم إذا قيل: بلا تشبيه تبين للعامة، وقد وضع في ذهن المشبهة هم الذين يثبتون الصفات، حينئذ هدمت ما بني، وهذا غلط. إذا فيه محذور من جهة أن المبتدعة اصطلحوا على تسمية من أثبت الصفات بالمشبهة، فالتشبيه عندهم هو إثبات الصفات، فلو نفي التشبيه أوقع في نفي إثبات الصفات وهو معنى فاسد، فلا بد من اجتنابه. إذا بلا تشبيه الأولى أن نقول بلا تمثيل ولا نعبر بالتشبيه مطابقة للشرع، لأنه قال: ﴿ليس كمثله شيء﴾ [الشورى: ١١] إذا كل ما جاء في القرآن أو صح عن المصطفى عليه والسلام من صفات الرحمن ما حكمه؟ وجب الإيمان به التصديق الجازم المستلزم للقبول العمل وتلقيه بالتسليم والقبول، والشيء الثاني ترك التعرض له والتصدي له بالرد والتأويل والتشبيه والتمثيل.

ثم قال: (وما أشكل من ذلك وجب إثباته لفظا) هذه من مشكلات هذا المتن يحتاج إلى وقت طويل فنرجئه إلى الدرس القادم.

والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

نجيب على الأسئلة.

أسئلة: ." (١)

"شبهات والرد عليها

اعلم رحمك الله بأن النصوص الدالة على علو الله على العرش: لا تخفى على ذي عيان؛ بل أجلى من ضياء الشمس في البيان، لكن لمن له فهم ثاقب، وعقل كامل، وبصر ناقد.

وهذه النصوص الدالة على علو الله على العرش «لم يعارضها قط صريح معقول، فضلا عن أن يكون مقدما عليها، وإنما الذي يعارضها «جهليات»، و «ضلالات»، و «خيالات»، و «شبهات مكذوبات»، و «أوهام فاسدة»، وأن تلك الأسماء ليست مطابقة لمسماها، بل هي من جنس تسمية الأوثان «آلهة» و «أربابا»، وتسمية «مسيلمة الكذاب» وأمثاله «أنبياء»: ﴿إن هي إلا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى *﴾ [النجم: ٢٣]» (١)، مبناها على معان متشابهة **وألفاظ مجملة**، فمتى وقع الاستفسار والبيان ظهر أن ما عارضها شبه سوفسطائية (٢)، لا براهين عقلية.

---

(١) شرح لمعة الاعتقاد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي ١٣/٤

قال ابن القيم رحمه الله:

فأدلة الإثبات حقا لا يقو ... م لها الجبال وسائر الأكوان

تنزيل رب العالمين ووحيه ... مع فطرة الرحمن والبرهان

أنى يعارضها كناسة هذه الـ ... أذهان بالشبهات والهذيان

وجعاجع وفراقع ما تحتها ... إلا السراب لوارد ظمآن (٣)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٢٥٥ - ٢٥٦).

(٢) بين شيخ الاسلام رحمه الله في «بيان تلبيس الجهمية» ١/ ٣٢٤): أن كلمة السفسطة تتضمن إنكار الحق، وتمويهه بالباطل؛ فكل من جحد حقا معلوما، وموه ذلك بباطل فهو مسفسط.

(٣) الكافية الشافية (ص١٥٤)..." [1]

"والرب ليس معطلا عن فعله ... بل كل يوم ربنا في شان (١)

الوجه الثالث:

«لفظ التغير لفظ مجمل. فالتغير في اللغة المعروفة لا يراد به مجرد كون المحل قامت به الحوادث» (٢)؛ بل إن لفظ التغير في كلام الناس المعروف: يتضمن استحالة الشيء.

والناس إنما يقولون تغير: لمن استحال من صفة إلى صفة.

فالإنسان مثلا: إذا مرض، وتغير في مرضه؛ كأن اصفر لونه أو شحب، أو نحل جسمه: يقال: غيره المرض.

وكذا إذا تغير جسمه بجوع أو تعب، قيل قد تغير.

وكذا إذا غير لون شعر رأسه ولحيته؛ قيل قد غير ذلك.

وكذا إذا تغير خلقه ودينه؛ مثل أن يكون فاجرا فيتوب، ويصير برا. أو يكون برا، فينقلب فاجرا. فهذا يقال عنه: إنه قد تغير.

ومن هذا الباب، قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أتي بأبي قحافة، ورأسه ولحيته كالثغامة: «غيروا هذا بشيء، واجتنبوا السواد» (٣).

وكذا الشمس إذا اصفرت، قيل: تغيرت. ويقال: وقت العصر ما لم يتغير لون الشمس.

والأطعمة إذا استحال لونها أو ريحها؛ يقال: تغيرت أيضا.

---

(١) الكلمات الحسان في بيان علو الرحمن، عبد الهادي بن حسن وهبي ص/١٨٠

يقول الله سبحانه وتعالى عن الجنة ونعيمها: ﴿فيها أنهار من ماء غير آسن وأنهار من لبن لم يتغير طعمه﴾ [محمد: ١٥].

فاللبن يتغير طعمه من الحلاوة إلى الحموضة، ونحو ذلك.

والماء الكثير إذا وقعت النجاسة فيه لم ينجس، إلا أن يتغير طعمه أو لونه أو ريحه، وقولهم: إذا نجس الماء بالتغير زال بزوال التغير.

---

(١) الكافية الشافية (ص٩٠).

(٢) جامع الرسائل (٢/ ٤٤)، وانظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٢٤٩).

(٣) أخرجه مسلم (١٦٦٣).." [1]

"ولكن حجج النفاة مبناها على **ألفاظ مجملة** موهمة، كما قال الإمام أحمد: يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويلبسون على جهال الناس بما يشبهون عليهم، حتى يتوهم الجاهل أنهم يعظمون الله، وهم إنما يقودهم قولهم إلى فرية على الله (١).

فقد تبين بهذا الكلام أن المشتغلين بعلم الكلام «قد خالفوا صريح المعقول، وسلبوا الكمال عمن هو أحق بالكمال من كل ما سواه، ولم يكفهم ذلك حتى جعلوا الكمال نقصا، وعدمه كمالا، فعكسوا الأمر، وقلبوا الفطر، وأفسدوا العقول، فتأمل شبههم الباطلة، وخيالاتهم الفاسدة التي عارضوا بها الوحي هل تقاوم الأدلة الدالة على إثبات العلو والفوقية للرب سبحانه وتعالى؟ ثم اختر لنفسك بعد ما شئت» (٢).

وفي ختام الرد على الشبهات نقول: إن النصوص الدالة على علو الله على خلقه كثيرة منتشرة، قد بهرت المتكلمين بكثرتها وقوتها، وليس معهم في نفي ذلك، لا عقل صريح، ولا نقل صحيح. فهم يظنون أن معهم عقليات، وإنما معهم جهليات: ﴿والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئا ووجد الله عنده فوفاه حسابه والله سريع الحساب *﴾ [النور: ٣٩] فهم لا يرجعون في قولهم إلى آية من التنزيل محكمة، ولا رواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صحيحة، فارقوا الدليل واتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل (٣).

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٤/ ٧٢ - ٧٥).

---

(١) الكلمات الحسان في بيان علو الرحمن، عبد الهادي بن حسن وهبي ص/٢٣٧

(٢) انظر: الصواعق (ص٩١٧).

(٣) إغاثة اللهفان (ص١٢٧).." [1]

"قال ابن رجب رحمه الله: لا نسلم لزومه؛ فإن نزوله ليس كنزول المخلوقين، ولهذا نقل عن جماعة من الأئمة: أنه ينزل، ولا يخلو منه العرش (١).

وقال الحافظ الذهبي رحمه الله: الصواب في حديث النزول ونحوه ما قاله مالك وأقرانه يمر كما جاء بلا كيفية، ولازم الحق حق، ونفي الانتقال وإثباته عبارة محدثة، فإن ثبتت في الأثر رويناها ونطقنا بها، وإن نفيت في الأثر نطقنا بالنفي، وإلا لزمنا السكوت وآمنا بما ثبت في الكتاب والسنة على مقتضاه (٢).

وقال شيخ الاسلام رحمه الله: والأحسن في هذا الباب مراعاة ألفاظ النصوص. فالألفاظ التي جاء بها الكتاب والسنة في الإثبات تثبت، والتي جاءت بالنفي تنفى. **والألفاظ المجملة** كلفظ «الحركة» و «النزول» و «الانتقال» يجب أن يقال فيها: أنه منزه عن مماثلة المخلوقين من كل وجه، لا يماثل المخلوق لا في نزول، ولا في حركة، ولا انتقال ولا زوال، ولا غير ذلك (٣). وهذه سبيل من اعتصم بالعروة الوثقى (٤).

الوجه الرابع:

يقال لهم: رب العالمين إما أن يقبل الاتصاف بالإتيان والمجيء والنزول وجنس الحركة، وإما أن لا يقبله؛ فإن لم يقبله كانت الأجسام التي تقبل الحركة ولم تتحرك أكمل منه؛ وإن قبل ذلك ولم يفعله كان ما يتحرك أكمل منه؛ فإن الحركة كمال للمتحرك، ومعلوم أن من يمكنه أن يتحرك بنفسه أكمل ممن لا يمكنه التحرك، وما يقبل الحركة أكمل ممن لا يقبلها (٥).

---

(١) الذيل على طبقات الحنابلة (٤/ ٣٤).

(٢) المهذب في اختصار السنن الكبير (٢/ ٤٧٠).

(٣) مجموع الفتاوى (١٦/ ٤٢٦).

(٤) مجموع الفتاوى (١٦/ ٤٣٢).

(٥) مجموع الفتاوى (٨/ ٢٣).." [2]

---

[1] الكلمات الحسان في بيان علو الرحمن، عبد الهادي بن حسن وهبي ص/٢٤٠

[2] الكلمات الحسان في بيان علو الرحمن، عبد الهادي بن حسن وهبي ص/٣٠١

"بطلان شبهة من نفوا صفة الكلام لله عز وجل

قال الشارح رحمه الله: [قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: فإذا قالوا لنا -يعني النفاة: فهذا يلزمه أن تكون الحوادث قائمة به قلنا: ومن أنكر هذا قبلكم من السلف والأئمة؟ ونصوص القرآن والسنة تتضمن ذلك مع صريح العقل.

ولفظ الحوادث مجمل، فقد يراد به الأعراض والنقائص والله تعالى منزه عن ذلك، ولكن يقوم به ما يشاء من كلامه وأفعاله ونحو ذلك مما دل عليه الكتاب والسنة.

والقول الصحيح هو قول أهل العلم والحديث الذين يقولون: لم يزل الله متكلما إذا شاء، كما قال ابن المبارك وأحمد بن حنبل وغيرهما من أئمة السنة].

ثم قال الشارح رحمه الله: [ومعنى قيام الحوادث به تعالى: قدرته عليها وإيجاده لها بمشيئته وأمره، والله أعلم].

الأصل عند أهل السنة أن الله جل وعلا لا يوصف ولا يسمى إلا بما وصف به نفسه، أو سمى به نفسه، أو سماه أو وصفه به رسوله، ولا يجوز أن نقيسه بالمخلوقات؛ لأن الله جل وعلا غيب، لا أحد يشاهده أو ينظر إليه، وليس مثله شيء فيقاس به تعالى وتقدس.

فعلى هذا يجب أن نقف مع النص الذي يأتينا عن ربنا جل وعلا، فإذا وصف ربنا نفسه بشيء وصفناه به، وإذا سمى نفسه بشيء سميناه به، وما عدا ذلك يجب أن يرد على صاحبه مهما كان، وكلمة الحوادث لم تأت في كتاب الله ولا في حديث رسوله صلى الله عليه وسلم، فلا يوصف بها الرب جل وعلا؛ ولهذا يقول: هو لفظ مجمل، ولكنهم يصطلحون ويقولون: الكلام والاستواء والنزول والمجيء، وما أشبه ذلك حوادث، ونحن نقول: إنها صفات وأفعال يفعلها الله جل وعلا إذا شاء، ولا يجوز أن نسميها حوادث، وإن سميتموها حوادث وقصدتم المعنى الصحيح، فالمعنى الصحيح يجب إثباته، واللفظ الباطل يجب رده، ويجب أن يعبر عن المعاني الثابتة لله جل وعلا بالعبارات التي جاءت عن الله وعن رسوله صلى الله عليه وسلم.

ولكن هؤلاء يسمون هذه الأفعال والصفات بأسماء يقصدون بها تنفير الناس عن قبولها والإيمان بها، وليس قصدهم إلا ذلك، ولهذا سموا صفات الله جل وعلا أعراضا، وقد يسمونها أبعاضا، فيقولون: يتعالى ربنا ويتقدس عن الأعراض والأبعاض، ومقصودهم بالأعراض: أنه لا يتصف بالسمع، ولا بالبصر، ولا بالعلم، ولا يتصف بالإرادة، ولا بالمحبة، ولا بالرضا، ولا بالبغض، ولا بالغضب، ولا بغير ذلك مما وصف نفسه به.

ومرادهم بالأبعاض: أنه ليس له يد، وليس له عين، وليس له وجه، وما أشبه ذلك من الأوصاف التي وصف بها نفسه، والذي يعرف مذهبهم يعرف ذلك، أما الجاهل الذي لا يعرف مذهبهم ومرادهم فيغتر بكلامهم ويتصور أنهم يريدون التنزيه، وهم يريدون الكفر والتنقص.

ثم إن هناك شبها يثيرونها في أوجه ضعاف المسلمين، أو ضعاف طلبة العلم، فيقولون مثلا: قد اتفق العقلاء على أن الحوادث لا تحل إلا بحادث، ومن اتصلت به الحوادث يكون حادثا، والله جل وعلا هو الأول بلا بداية، كما أنه الآخر بلا نهاية، وما سوى الرب جل وعلا هو المحدث المبتدع بعد أن لم يكن، فمثلا يقولون عن صفة الكلام التي أنكروها: أنكرنا هذه الصفة لأنها تدل على الحدوث، وإذا قلنا لهم: ما هو الحدوث الذي تدل عليه هذه الصفة؟ قالوا: في قولك: بسم الله الرحمن الرحيم، الباء تكون قبل السين، والسين قبل الميم، وهكذا الحروف كلها متعاقبة بمعنى: أنه يأتي واحد بعد الآخر، فالباء تسبق السين بالزمن والنطق، والسين تسبق الميم بالزمن والنطق، فهذه حوادث.

إذا نقول لهم: ما هو الكلام المعقول الذي يثبت لله عندكم؟ قالوا: أن تختلط حروفه وتجتمع أولها وآخرها، ثم تأتي دفعة واحدة، هذا هو الكلام؟! هذا لا يمكن أن يكون كلاما، ولا يسمع ولا يعقل، ولا يعرفه ولا يفهمه المخاطب.

ثم يقولون: التعاقب يقتضي النقص، أي نقص يقتضيه التعاقب؟ بل كونه يأتي على الوجه الذي يريده، والوجه الذي يفهمه ويعقله المخاطب فإنه يقتضي الكمال، قالوا: نحن لا نعقل كلاما إلا ما كان بلسان وشفتين ولهوات وحنجرة وحبال الصوت، لا نعقل الكلام إلا بهذا، يقال لهم: هذا كلامكم الذي تعقلونه أنتم.

فهذا دليل على أنكم تشبهون الله جل وعلا بأنفسكم، فأردتم أن يكون كلامه ككلامكم الذي تتعارفون عليه، والله أكبر وأعظم من ذلك، فيجب أن يمحى هذا التشبيه من النفس، ومعلوم أن الله لا يشبهه أحد في ذاته سبحانه، فإذا كان كذلك -وهم لا يخالفون في هذا؛ ولا يمكنهم المخالفة- فيقال لهم إذا: الصفة تتبع الموصوف، فإذا كانت ذاته جل وعلا لا تشبه الذوات، نقول: كذلك كلامه لا يشبه كلام الخلق، وسائر صفاته لا تشبه صفات الخلق.

ثم يقال لهم: قد عقل المؤمنون الذي آمنوا بالله وبرسله أن الكلام لا يحتاج إلى ما ذكرتموه، فلا يحتاج إلى لسان ولا إلى لهوات ولا إلى شفتين، ولا إلى حنجرة، ولا إلى حبال صوتية، فقد أخبرنا الثقات الذين نقلوا عن رسولنا صلى الله عليه وسلم النقل المتواتر: أن الحصى كان يسبح بين يديه، ويسمعون تسبيحه، وأن الطعام كان يسبح وهو يأكله مع أصحابه، فهل الطعام له فم أو لهوات أو حناجر أو شفاه؟ هل

يستطيعون أن يثبتوا هذا؟! لا.

أبدا.

وقد جاء بالنقل المتواتر: أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يخطب على جذع نخلة يابس يتكئ عليه -وكان مسجده صلوات الله وسلامه عليه أعمدته من جذوع النخل، وكان سقفه جريد النخل، وإذا هطل المطر يخر من سقفه الماء، وربما سجد في الماء والطين وهو يصلي صلوات الله وسلامه عليه -ثم بعد ذلك أمر غلاما نجارا من الأنصار أن يصنع له منبرا، فصنع له منبرا من أعواد الطرفاء- طرفاء الغابة -فجيء به ونصب في المسجد، فلما قام النبي صلى الله عليه وسلم يخطب على هذا المنبر صار ذلك الجذع الهامد يحن مثل حنين الناقة إذا فقدت ولدها، حتى سمع أهل المسجد كلهم حنينه، وبقي يحن حتى نزل إليه الرسول صلى الله عليه وسلم واحتضنه، فهدأ كما يهدأ الطفل الذي يبكي إذا أخذته أمه، فهل هذا الجذع له لسان وفم وشفاه؟! وكذلك يخبرنا ربنا جل وعلا عن الأشقياء بقوله: ﴿حتى إذا ما جاءوها﴾ أي: جاءوا إلى جهنم، ﴿حتى إذا ما جاءوها شهد عليهم سمعهم وأبصارهم وجلودهم بما كانوا يعملون * وقالوا لجلودهم لم شهدتم علينا قالوا أنطقنا الله الذي أنطق كل شيء وهو خلقكم أول مرة وإليه ترجعون * وما كنتم تستترون أن يشهد عليكم سمعكم ولا أبصاركم ولا جلودكم﴾ [فصلت:٢٠ - ٢٢] يعني: ما كنتم تفعلون التقوى التي تمنعكم من هذا، وكذلك يقول جل وعلا: ﴿اليوم نختم على أفواههم وتكلمنا أيديهم وتشهد أرجلهم بما كانوا يكسبون﴾ [يس:٦٥] الأيدي تتكلم، والأرجل تتكلم، ويقول الله جل وعلا: ﴿إذا زلزلت الأرض زلزالها * وأخرجت الأرض أثقالها * وقال الإنسان ما لها * يومئذ تحدث أخبارها﴾ [الزلزلة:١ - ٤] صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (تحديثها بأخبارها أنها تشهد بما صنع عليها) أي: أن المكان نفسه يشهد على هذا الإنسان فيقول فعل علي كذا يوم كذا في وقت كذا وكذا، هذه أخبارها التي تحدثها، وذلك بأن ربك أوحى لها.

ويقول جل وعلا في قصة داود أنه سخر الطير والجبال تسبح معه، ويقول جل وعلا: ﴿وإن من شيء إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم﴾ [الإسراء:٤٤] ويخبر جل وعلا أن الشجر يسجد، وأن النجوم تسجد، وأن الشمس والقمر يسجدان، وجاء في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم نظر إلى الشمس وقال لـ أبي ذر: (أتدري أين تذهب؟ فقال: الله ورسوله أعلم، قال: إنها تذهب حتى تكون عند العرش، فتسجد وتستأذن في المضي، فيوشك أن لا يؤذن لها، ثم يقال لها: ارجعي من حيث جئت فترجع وتطلع من المغرب، عند ذلك إذا شاهدها الناس آمنوا كلهم) ولكن لا ينفعهم إيمان.

وهناك أشياء كثيرة لا حصر لها تتكلم وتنطق، وتسبح وتخضع وليس لها ألسن ولا أرجل، ولكن نحن لا نعقل كلامها.

إذا ثبت هذا في المخلوق فكيف يتصور أن كلام الرب جل وعلا ككلام المخلوق؟! فيجب أن ينزه الله عن ذلك، ويجب أن يكون له الكمال المطلق، والأدلة على هذا أكثر من تحصر، ولكن تكفي الإشارة.." (١)

"حكم التوسل بالرسول صلى الله عليه وسلم

Q هل التوسل بالرسول صلى الله عليه وسلم فيه خلاف بين السلف؟ وهل لا ينكر على من توسل بالرسول صلى الله عليه وسلم؟

A التوسل في الواقع **لفظ مجمل** قد يقصد به باطل وقد يقصد به حق، فإذا أريد بالتوسل بالرسول التوسل بذاته، فيقول الإنسان: اللهم إني أتوسل إليك برسولك، اللهم إني أتوسل إليك بنبيك نبي الرحمة، وأسألك بجاهه أو ما أشبه ذلك؛ فهذا بدعة من البدع، ما أحد فعله من الصحابة ولا من التابعين.

أما إذا أريد بالتوسل التوسل باتباعه، والإيمان به، ومحبته صلوات الله وسلامه عليه، ومحبة شرعه، ومناصرته؛ فهذا مشروع، وأما التوسل الذي كان يفعله الصحابة فهو غير ممكن، وهو التوسل بدعائه، فيسألون منه أن يدعو لهم، فهذا انقطع بموته صلوات الله وسلامه عليه.

ولهذا ما أحد من الصحابة ذهب إلى القبر يطلب منه أن يدعو له، أو ذهب يتوسل إليه، ولما حصل القحط في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وخرجوا يستسقون قال: اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا، وإننا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا، ثم قال: قم -يا عباس - فادع.

فقام العباس ورفع يديه وصار يدعو والمسلمون يؤمنون على دعائه.

فهذا معناه توسل بالدعاء، ولو كان توسلا بالذات فلا يمكن أن يعدلوا عن الرسول صلى الله عليه وسلم إلى العباس؛ لأن التوسل بالذوات ممكن في الحياة وبعد الموت، فعدولهم إلى العباس دليل على أن المقصود بالتوسل هو التوسل بالدعاء.." (٢)

"حكم اتخاذ قبور الأنبياء وغيرهم مساجد

قال الشارح: [قوله: (اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد) فيه تحريم البناء على القبور،

---

(١) شرح فتح المجيد للغنيمان، عبد الله بن محمد الغنيمان ١٨/١٢٩

(٢) شرح فتح المجيد للغنيمان، عبد الله بن محمد الغنيمان ٧/١٤٠

وتحريم الصلاة عندها، وأن ذلك من الكبائر.
وفي القرى للطبري عن أصحاب مالك عن مالك أنه كره أن يقول: زرت قبر النبي صلى الله عليه وسلم؛ وعلل ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم: (اللهم لا تجعل قبري وثنا يعبد) الحديث.
كره إضافة هذا اللفظ إلى القبر؛ لئلا يقع التشبه بفعل أولئك؛ سدا للذريعة.
قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: ومالك قد أدرك التابعين، وهم أعلم الناس بهذه المسألة، فدل ذلك على أنه لم يكن معروفا عندهم ألفاظ زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم.
إلى أن قال: وقد ذكروا أسباب كراهته لأن يقول: زرت قبر النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأن هذا اللفظ قد صار كثير من الناس يريد به الزيارة البدعية، وهو قصد الميت لسؤاله ودعائه، والرغبة إليه في قضاء الحوائج، ونحو ذلك مما يفعله كثير من الناس، فهم يعنون بلفظ الزيارة مثل هذا، وهذا ليس بمشروع باتفاق الأئمة، وكره مالك أن يتكلم **بلفظ مجمل** يدل على معنى فاسد، بخلاف الصلاة والسلام عليه فإن ذلك مما أمر الله به.
أما لفظ الزيارة في عموم القبور فلا يفهم منها مثل هذا المعنى، ألا ترى إلى قوله: (فزوروا القبور؛ فإنها تذكركم الآخرة) مع زيارته لقبر أمه، فإن هذا يتناول قبور الكفار، فلا يفهم من ذلك زيارة الميت لدعائه وسؤاله والاستغاثة به، ونحو ذلك مما يفعله أهل الشرك والبدع، بخلاف ما إذا كان المزور معظما في الدين كالأنبياء والصالحين، فإنه كثيرا ما يعنى بزيارة قبورهم هذه الزيارة البدعية الشركية، فلهذا كره مالك ذلك في مثل هذا، وإن لم يكره ذلك في موضع آخر ليس فيه هذه المفسدة.
انتهى].
يفهم من هذا الكلام كما هو صريح فيما يأتي أن الزيارة تنقسم إلى قسمين: القسم الأول: زيارة مرغب فيها مطلوبة، وتضاف إلى الشرع؛ لأن الشرع أمر بها وشرعها، وهي ما كان فيه خير للزائر والمزور.
القسم الثاني: زيارة بدعية قد تكون شركية، وقد تكون أقل من كونها شركية، وقد تكون من البدع الداعية إلى الشرك، والتي توصل إلى الشرك، فالزيارة التي تكون مطلوبة وفيها إحسان إلى الإنسان الزائر وإلى المزور هي ما جاءت في الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل قوله: (كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها) فهذا أمر بعد منع، ومعروف عند العلماء القواعد التي يقعدونها في معرفة مراد الشارع: أنه إذا جاء الأمر بعد الحظر والنهي فالغالب أنه يكون للإباحة وليس للوجوب، مثل قوله جل وعلا: ﴿وإذا حللتم فاصطادوا﴾ [المائدة:٢] يعني: أنه حرم الصيد على المحرم ثم قال: ﴿وإذا حللتم فاصطادوا﴾ [المائدة:٢]

فالأمر بالاصطياد هنا للإباحة، وليست للوجوب بالاتفاق.
كذلك قوله: ﴿فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله﴾ [الجمعة:١٠] (فانتشروا) (وابتغوا) كله أمر بعد قوله: ﴿إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع﴾ [الجمعة:٩] فنهاهم عن البيع وأمرهم بتركه، ثم قال: ﴿فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله﴾ [الجمعة:١٠] فالانتشار في الأرض وابتغاء فضل الله للإباحة؛ لأنه جاء بعد الحظر، وهذا مثله.
قوله: (كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها) يعني: أنه رخص لهم، ومعلوم أن مجرد الزيارة بدون ما تشتمل عليه من المعاني لا فائدة فيها، وإنما المقصود أن يتعظ الإنسان وينزجر عن الركون إلى الدنيا، ويكون عنده رغبة في الآخرة؛ لأنه إذا نظر إلى القبر تذكر أنه سوف يقبر، وأن هذا مآله، وسوف يكون يوما في هذا القبر ولابد، فيدعوه ذلك إلى زيادة العمل، وإلى الانكفاف عن المعاصي، فيكون فيه خير للزائر من هذه الناحية، أما من جهة المزور فإنه يدعو له ويستغفر له، يقول: (اللهم اغفر له) كما علم الرسول صلى الله عليه وسلم الزائر أن يقول: (السلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين، يرحم الله المستقدمين منكم والمستأخرين، وإنا بكم إن شاء الله لاحقون.
نسأل الله لنا ولكم العافية، اللهم لا تحرمنا أجرهم، ولا تفتنا بعدهم، واغفر لنا ولهم) هكذا يقول أو نحو هذا مما جاء.
ففيه دعاء للميت واستغفار له، ولا شك أن الدعاء والاستغفار ينفع، إذا كان خرج من قلب إنسان صالح، وبإخلاص؛ لأن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصا له، أما دعاء مخلوط بالشرك وبالطلب من المخلوق فهذا مردود لا ينفع، بل هو يضر صاحبه ولا ينفعه، وغيره لا ينفعه، فلابد أن يكون الدعاء على وفق الشرع، وليس فيه شيء من البدع، هذه هي الزيارة النافعة.
ثم ليس معنى الزيارة أن الإنسان يتردد على القبور، فالتردد لا يجوز، ولكن مرة في الوقت، أما إذا أكثر التردد فهذا لا يجوز.
ثم الزيارة الممنوعة هي ما كان فيه خلاف الشرع، إما ليتعبد عند القبر، أو ليسأل صاحب القبر ويتوجه به إلى الله كأن يقول: أسألك بفلان الولي التقي الذي فيه كذا وكذا.
هذا وإن كثيرا من الزائرين يقصدون التبرك بالأموات، وطلب الله جل وعلا بجاههم، وطلب الشفاعة، وربما تمادى الأمر ببعضهم إلى أن يقع في الشرك الأكبر، بأن يسأل الميت نفسه، فيكون مشركا شركا كبيرا محبطا للأعمال التي سبقت، وإذا كان مسلما قبل هذا فقد ارتد وخرج من الدين الإسلامي بذلك، وإن

مات على هذا فهو مخلد في جهنم نسأل الله العافية.
إذا: الأمر فيه خطورة، ولابد للإنسان أن يتعلم الحق ويعرفه، ويتبع سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم، ويدلنا هذا الكلام على أنه حتى في زمن الإمام مالك رحمه الله وقع الخطأ في مثل هذه الأمور؛ فلهذا كره أن يقول القائل: زرت قبر النبي صلى الله عليه وسلم.
وبين الشيخ رحمه الله أن وجه الكراهة كونه اختلط الأمر عند كثير من الناس، فصار يطلق لفظ الزيارة على الزيارة البدعية، فمنع الإمام مالك أن يطلق ذلك خوفا أن يفهم من هذه الزيارة الزيارة البدعية، وكل هذا اتباعا لقوله صلى الله عليه وسلم: (اللهم لا تجعل قبري وثنا يعبد)، وقوله صلى الله عليه وسلم: (لا تجعلوا قبري عيدا، وصلوا علي أينما كنتم)، فالعيد: اسم لما يعتاد ويتردد، إما بتردد الزمن، أو تردد الإنسان إلى المكان، وتردداه إلى المكان يجعله عيدا، وتعيين الزمان يجعله عيدا أيضا.
فلهذا يجب أن يكون الإنسان متقيدا بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا مع كونه واجبا ومتعينا لا يقبل العمل إلا به، والعمل إذا تعدى الشيء الذي شرع فإنه يكون مردودا على صاحبه.
قال: [وفيه: أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يستعذ إلا مما يخاف وقوعه.
ذكره المصنف رحمه الله تعالى].." (١)

"نصوص الأنبياء، أو ما بلغهم عنهم، وغلطوا في الفهم أو في تصديق الناقل، كسائر الغالطين ممن يحتج بالسمعيات، فإن غلطه إما في الإسناد وإما في المتن؛ وأما هؤلاء فوضعوا قوانينهم على ما رأوه بعقولهم، وقد غلطوا في الرأي والعقل. فالنصارى أقرب إلى تعظيم الأنبياء والرسل من هؤلاء، لكن النصارى يشبههم من ابتدع بدعة بفهمه الفاسد من النصوص، أو بتصديقه النقل الكاذب عن الرسول، كالخوارج والوعيدية والمرجئة والإمامية وغيرهم، بخلاف بدعة الجهمية والفلاسفة، فإنها مبنية على ما يقرون هم بأنه مخالف للمعروف من كلام الأنبياء، وأولئك يظنون أن ما ابتدعوه هو المعروف من كلام الأنبياء؛ وأنه صحيح عندهم. (١)
- وقال: بل نقول قولا عاما كليا: إن النصوص الثابتة عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - لم يعارضها قط صريح معقول، فضلا عن أن يكون مقدما عليها، وإنما الذي يعارضها شبه وخيالات، مبناها على معان متشابهة، **وألفاظ مجملة**، فمتى وقع الاستفسار والبيان ظهر أن ما عارضها شبه سوفسطائية، لا براهين عقلية. (٢)

---

(١) شرح فتح المجيد للغنيمان، عبد الله بن محمد الغنيمان ٩/٦٣

- وقال: وأما الفلاسفة فلا يجمعهم جامع، بل هم أعظم اختلافا من جميع طوائف المسلمين واليهود والنصارى. والفلسفة التي ذهب إليها الفارابي وابن سينا إنما هي فلسفة المشائين أتباع أرسطو صاحب التعاليم، وبينه وبين سلفه من النزاع والاختلاف ما يطول وصفه، ثم بين أتباعه من الخلاف ما يطول وصفه. وأما سائر طوائف الفلاسفة، فلو حكي اختلافهم في علم الهيئة

---

(١) درء التعارض (١/ ٦ - ٨).

(٢) درء التعارض (١/ ١٥٥ - ١٥٦).." [1]

"بالرسول والجهاد لأعدائه، إلا بالمعقول الصريح المناقض لما ادعوه من العقليات، وتبين أن المعقول الصريح مطابق لما جاء به الرسول، لا يناقضه ولا يعارضه، وأنه بذلك تبطل حجج الملاحدة، وينقطع الكفار، فتحصل مطابقة العقل للسمع، وانتصار أهل العلم والإيمان على أهل الضلال والإلحاد، ويحصل بذلك الإيمان بكل ما جاء به الرسول، واتباع صريح المعقول، والتمييز بين البينات والشبهات. (١)

- وقال رحمه الله: ومن تدبر كلام هؤلاء الطوائف -بعضهم مع بعض- تبين له أنهم لا يعتصمون فيما يخالفون به الكتاب والسنة إلا بحجة جدلية يسلمها بعضهم لبعض، وآخر منتهاهم: حجة يحتجون بها في إثبات حدوث العالم لقيام الأكوان به أو الأعراض، ونحو ذلك من الحجج التي هي أصل الكلام المحدث، الذي ذمه السلف والأئمة، وقالوا: إنه جهل، وإن حكم أهله: "أن يضربوا بالجريد والنعال، ويطاف بهم في القبائل والعشائر، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام". ولكن من عرف حقائق ما انتهى إليه هؤلاء الفضلاء الأذكياء، ازداد بصيرة وعلما ويقينا بما جاء به الرسول - صلى الله عليه وسلم - ، وبأن ما يعارضون به الكتاب والسنة من كلامهم الذي يسمونه عقليات: هي من هذا الجنس الذي لا ينفق إلا بما فيه من **الألفاظ المجملة** المشتبهة، مع من قلت معرفته بما جاء به الرسول وبطرق إثبات ذلك، ويتوهم أن بمثل هذا الكلام يثبت معرفة الله وصدق رسله، وأن الطعن في ذلك طعن فيما به يصير العبد مؤمنا، فيتعجل رد كثير مما جاء به الرسول - صلى الله عليه وسلم - لظنه أنه بهذا

---

(١) درء التعارض (١/ ٣٧٣ - ٣٧٤).." [2]

---

(١) موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، المغراوي ٤٤/٨

(٢) موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، المغراوي ٤٨/٨

"يعارض إيمانه بالرسول – صلى الله عليه وسلم – من ذلك. (١)

– وقال في رده على المعتزلة والأشعرية: ومن رزقه الله معرفة ما جاءت به الرسل وبصرا نافذا وعرف حقيقة مأخذ هؤلاء، علم قطعا أنهم يلحدون في أسمائه وآياته، وأنهم كذبوا بالرسل وبالكتاب وبما أرسل به رسله؛ ولهذا كانوا يقولون: إن البدع مشتقة من الكفر وآيلة إليه، ويقولون: إن المعتزلة مخانيث الفلاسفة؛ والأشعرية مخانيث المعتزلة. وكان يحيى بن عمار يقول: المعتزلة الجهمية الذكور، والأشعرية الجهمية الإناث، ومرادهم الأشعرية الذين ينفون الصفات الخبرية، وأما من قال منهم بكتاب 'الإبانة' الذي صنفه الأشعري في آخر عمره ولم يظهر مقالة تناقض ذلك، فهذا يعد من أهل السنة، لكن مجرد الانتساب إلى الأشعري بدعة، لا سيما وأنه بذلك يوهم حسنا بكل من انتسب هذه النسبة وينفتح بذلك أبواب شر، والكلام مع هؤلاء الذين ينفون ظاهرها بهذا التفسير. (٢)

– وقال: ولهذا يوجد كثيرا في كلام السلف والأئمة النهي عن إطلاق موارد النزاع بالنفي والإثبات، وليس ذلك لخلو النقيضين عن الحق، ولا قصور، أو تقصير في بيان الحق، ولكن لأن تلك العبارة من **الألفاظ المجملة** المتشابهة المشتملة على حق وباطل، ففي إثباتها إثبات حق وباطل، وفي نفيها نفي حق وباطل، فيمنع من كلا الإطلاقين، بخلاف النصوص الإلهية فإنها فرقان فرق الله بها بين الحق والباطل، ولهذا كان سلف الأمة وأئمتها يجعلون

---

(١) الفتاوى (٥/ ٤٣٢ – ٤٣٣).

(٢) الفتاوى (٦/ ٣٥٩ – ٣٦٠).." [1]

"وتعالى١، والكلام صفة المتكلم لا يشبه الصفات: من الوجه

---

١ قلت: لفظ الأعضاء والأبعاض، والأجزاء والجوارح والأركان والأدوات لم يرد ذكرها في صفات الله تعالى لا نفيا ولا إثباتا، وهي **ألفاظ مجملة** تحتمل حقا وباطلا، فمن أطلقها نفيا وإثباتا سئل عما أراد؛ فإن أراد بها معنى باطلا رد، وإن أراد بها معنى صحيحا قبل المعنى ورد اللفظ؛ لأنه لم يرد، وأمر أن يعتصم بألفاظ الكتاب والسنة. قال شارح الطحاوية: "وأما لفظ الأركان والأعضاء والأدوات فيستدل بها على نفي بعض الصفات الثابتة بالأدلة القطعية، كاليد والوجه.

---

(١) موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، المغراوي ٨/ ١١٥

قال أبو حنيفة في "الفقه الأكبر": له يد ووجه ونفس، كما ذكر تعالى في القرآن من ذكر اليد والوجه والنفس، فهو له صفة بلا كيف، ولا يقال: إن يده قدرته ونعمته؛ لأن فيه إبطال الصفة، انتهى. وهذا الذي قاله الإمام رضي الله عنه ثابت بالأدلة القاطعة. ثم أورد الأدلة إلى أن قال : . .ولكن لا يقال لهذه الصفات أنها أعضاء أو جوارح أو أدوات أو أركان؛ لأن الركن جزء الماهية، والله تعالى هو الأحد الصمد لا يتجزأ، سبحانه وتعالى، والأعضاء فيها معنى التفريق والتعضية، تعالى الله عن ذلك، ومن هذا المعنى قوله تعالى: ﴿الذين جعلوا القرآن عضين﴾ [الحجر: ٩١] .

والجوارح فيها معنى الاكتساب والانتفاع، وكذلك الأدوات هي الآلات التي ينتفع بها في جلب المنفعة ودفع المضرة، وكل هذه المعاني منتفية عن الله تعالى، ولهذا لم يرد ذكرها في صفات الله تعالى. فالألفاظ الشرعية صحيحة المعاني سالمة من الاحتمالات الفاسدة، فكذلك يجب أن لا يعدل عن الألفاظ الشرعية نفيا ولا إثباتا؛ لئلا يثبت معنى فاسد، أو ينفي معنى صحيح. وكل هذه **الألفاظ المجملة** عرضه للمحق والمبطل".

انظر: شرح الطحاوية بتخريج الألباني ط. الخامسة ص"٢٤٠-٢٤٢".." [١]

"في القيامة، دون الدنيا، ووجوبها لمن جعل الله ذلك ثوابا له في الآخرة، كما قال: ﴿وجوه يومئذ ناضرة – إلى ربها ناظرة﴾ [القيامة: ٢٢ – ٢٣] وقال في الكفار: ﴿كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون﴾ [المطففين: ١٥] فلو كان المؤمنون كلهم والكافرون كلهم لا يرونه، كانوا جميعا عنه محجوبين، وذلك من غير اعتقاد التجسيم (١) في الله عز وجل ولا التحديد له، ولكن يرونه جل وعز بأعينهم على ما يشاء هو بلا كيف.

[حقيقة الإيمان]

ويقولون إن الإيمان قول وعمل (٢) ومعرفة، يزيد

---

(١) التجسيم من **الألفاظ المجملة** المحدثة التي أحدثها أهل الكلام، فلم ترد في الكتاب والسنة ولم تعرف عن أحد من الصحابة والتابعين وأئمة الدين، فلذلك لا يجوز إطلاقها نفيا ولا إثباتا، فإن الله لا يوصف إلا

---

(١) نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد الدارمي، أبو سعيد ٨٩٨/٢

بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم نفيا أو إثباتا.

(٢) العمل قسمان: عمل القلب وهو الإخلاص والنية، وعمل الجوارح وهي الأعضاء ويدخل في ذلك اللسان.." [(١)]

"الصنف السادس طائفة اتفق نشؤوهم بين الشيعة والروافض واعتقدوا التدين بسب الصحابة ورأوا هذه الفرقة تساعدهم عليها فمالت نفوسهم الى المساعدة لهم والاستئناس بهم وانجرت معهم الى ما وراء ذلك من خصائص مذهبهم

الصنف السابع طائفة من ملحدة الفلاسفة والثنوية والمتحيرة في الدين اعتقدوا أن الشرائع نواميس مؤلفة وان المعجزات مخاريق مزخرفة فإذا رأوا هؤلاء يكرمون من ينتمي إليهم ويفيضون ذخائر الأموال عليهم انتدبوا لمساعدتهم طلبا لحطام الدنيا واستحقارا لامر العقبى وهذه الطائفة هم الذين لفقوا لهم الشبه وزينوا لهم بطريق التمويه الحجج وسووها على شروط الجدل وحدود المنطق من حيث الظاهر وغبوا مكامن التلبيس والمغالطة فيها تحت **ألفاظ مجملة** وعبارات كلية مبهمة قلما يهتدي الناظر الضعيف الى فك تعقيدها وكشف الغطاء عن مكمن تدليسها على ما سنورد ما لفقوه وننبه على المسلك الذي سلكوه ونهجوه ونكشف عن فساده من عدة وجوه

الصنف الثامن طائفة استولت عليهم الشهوات فاستدرجتهم متابعة اللذات واشتد عليهم وعيد الشرع وثقلت عليهم تكاليفه فليس يتهنأ عيشهم إذا قرفوا بالفسق والفجور وتوعدوا بسوء العاقبة في الدار الآخرة فإذا صادفوا من يفتح لهم الباب ويرفع عنهم الحجز والحجاب ويحسن لهم ما هم مستحسنون له بالطبع تسارعوا الى التصديق بالرغبة والطوع وكل انسان مصدق لما يوافق هواه ويلائم غرضه ومناه فهؤلاء ومن يجري مجراهم هم الذين عدموا التوفيق فانخدعوا بهذه المخاريق وزاغوا عن سواء الطريق وحدود التحقيق." [(٢)]

"صريح كلام المعلم المعصوم ألى مؤول ومعلم آخر ولتسلسل الى غير نهاية

الثاني **ألفاظ مجملة** ومتشابهة كحرووف اوائل السور فمعانيها لا يمكن ان تدرك بالعقل إذ اللغات تعرف بالاصطلاح ولم يسبق اصطلاح من الخلق على حروف التهجي وان الر وحم عسق عبارة عماذا فالمعصوم ايضا لايفهمه وانما يفهم ذلك من الله تعالى اذا بين المراد به على لسان رسوله فيفهم ذلك سماعا وذلك لا يخلو إما أن لم يذكره الرسول لانه لا حاجة ألى معرفته ولم يكلف الخلق به فالمعصوم شريك في انه لا

---

(١) اعتقاد أئمة الحديث أبو بكر الإسماعيلي ص/٦٣

(٢) فضائح الباطنية أبو حامد الغزالي ص/٣٦

يعرفه إذ لم يسمعه من الرسول وان عرفه وذكره فقد ذكر ما بالخلق مندوحة عن معرفته فانهم لن يكلفوه وان ذكره الرسول فقد اشترك في معرفته من بلغه الخبر متواترا كان او آحادا وفيه عن ابن عباس وجماعة من المفسرين نقل فإن كان متواترا افاد علما وإلا افاد ظنا والظن فيه كاف بل لا حاجة الى معرفته فانه لا تكليف فيه واما وقت القيامة فلم يذكره الله تعالى ولا ذكره رسلوه عليه السلام وانما يجب التصديق بأصل القيامة وولا يجب معرفة وقتها بل مصلحة الخلق في إخفائها عنهم ولذلك طوى منهم فالمعصوم من أين عرف ذلك الكلام ولم يذكره الله ولا رسوله ولا مجال لضرورة العقل ولا لنظره في تعيين الوقت ثم لنقدر انه عرف ذلك وزعم انه صلى الله عليه وسلم ذكره سرا مع علي بن ابي طالب رضي الله عنه وذكره كل امام مع سوسه فأي فائدة للخلق فيه وهو سر لا يجوز ان يذكر الا مع الأئمة فإن ذكره معصومكم وأفشى هذا السر الذي امر الله تعالى بكتمانه إذ قال تعالى أكاد اخفيها كان معاندا لله ورسوله وان كان لا يفشيه فكيف يتعلم منه ما لا يجوز تعليمه فدل على ان الامور العقلية محتاجة الى التعليم ولكن المعلم ان كان ينبه على طريق النظر فيه فلا يشترط عصمته وان كان يقلد من غير دليل فلا بد أن تعرف بالمعجزة عصمته وهو النبي وناهيك به معلما فلا حاجة الى غيره." (١)

"[الإيمان بكل ما أخبر به الرسول]

الإيمان بكل ما أخبر به الرسول ويجب الإيمان بكل ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم وصح به النقل عنه فيما شاهدناه، أو غاب عنا، نعلم أنه حق، وصدق، وسواء في ذلك ما عقلناه وجهلناه، ولم نطلع على حقيقة معناه، مثل حديث الإسراء والمعراج وكان يقظة لا مناما فإن قريشا أنكرته وأكبرته، ولم تنكر المنامات. ومن ذلك أن ملك الموت لما جاء إلى موسى عليه السلام ليقبض روحه لطمه ففقأ عينه (١)

---

(١) نقل الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في " المسند " عند تعليقه على الحديث رقم (٧٦٣٤) عن ابن حبان قال " إن الله جل وعلا بعث رسوله – صلى الله عليه وسلم – معلما لخلقه، فأنزله موضع الإبانة عن مراده. فبلغ النبي – صلى الله عليه وسلم – رسالته، وبين عن آياته **بألفاظ مجملة** ومفسرة، عقلها عنه أصحابه أو بعضهم، وهذا الخبر من الأخبار التي يدرك معناه من لم يحرم التوفيق لإصابة الحق، وذاك أن الله جل وعلا أرسل ملك الموت إلى موسى عليه السلام رسالة ابتلاء واختبار، وأمره أن يقول له: أجب ربك أمر ابتلاء واختبار، لا أمرا يريد الله جل وعلا إمضاءه، كما أمر خليله إبراهيم عليه السلام بذبح ابنه

---

(١) فضائح الباطنية أبو حامد الغزالي ص/١١٨

أمر اختبار وابتلاء، دون الأمر الذي أراد الله جل وعلا إمضاءه، فلما عزم على ذبح ابنه وتله للجبين، فداه بالذبح العظيم، وقد بعث الله جل وعلا الملائكة إلى رسله في صور لا يعرفونها، كدخول الملائكة على إبراهيم عليه السلام، ولم يعرفهم حتى أوجس منهم خيفة، وكمجيء جبريل عليه السلام إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وسؤاله إياه عن الإيمان والإسلام، فلم يعرفه المصطفى – صلى الله عليه وسلم – حتى ولى.

فكان مجيء ملك الموت إلى موسى عليه السلام على غير الصورة التي كان يعرفه موسى عليه السلام عليها، وكان موسى غيورا، فرأى في داره رجلا لم يعرفه، فشال يده فلطمه، فأتت لطمته على فقئ عينه التي في الصورة التي يتصور بها، لا الصورة التي خلقه الله عليها، ولما كان المصرح عن نبينا – صلى الله عليه وسلم – في خبر ابن عباس قال: أمني جبريل عند البيت مرتين، فذكر الخبر وقال في آخره: هذا وقتك ووقت الأنبياء قبلك – كان في هذا الخبر البيان الواضح أن بعض شرائعنا قد يتفق مع بعض شرائع من قبلنا من الأمم.

ولما كان من شريعتنا أن من فقأ عين الداخل داره بغير إذنه، أو الناظر في بيته بغير أمره، من غير جناح على فاعله، ولا حرج على مرتكبه، للأخبار الجمة الواردة فيه التي أمليناها في غير موضع من كتبنا – كان جائزا اتفاق هذه الشريعة مع شريعة موسى بإسقاط الحرج عمن فقأ عين الداخل داره بغير إذنه، فكان استعمال موسى هذا الفعل مباحا له ولا حرج عليه في فعله، فلما رجع ملك الموت إلى ربه، وأخبره بما كان من موسى فيه، أمره ثانيا بأمر آخر، أمر اختبار وابتلاء – كما ذكرنا من قبل – إذ قال الله له: قل له: إن شئت فضع يدك على متن ثور فلك بكل ما غطت يدك بكل شعرة سنة، فلما علم موسى كليم الله صلى الله على نبينا وعليه أنه ملك الموت، وأنه جاءه بالرسالة من عند الله، طابت نفسه بالموت، ولم يستمهل، وقال: فالآن. فلو كانت المرة الأولى، عرفه موسى عليه السلام أنه ملك الموت، لاستعمل ما استعمل في المرة الأخرى عند تيقنه وعلمه به، ضد قول من زعم أن أصحاب الحديث حمالة الحطب، ورعاة الليل يجمعون ما لا ينتفعون به ويروون ما لا يؤجرون عليه، ويقولون بما يبطله الإسلام، جهلا منه بمعاني الأخبار، وترك التفقه في الآثار، معتمدا في ذلك على رأيه المنكوس وقياسه المعكوس.." (١)

"فإذا قال النصارى في صلواتهم: "يا والدة الإله"، لم يعلم من هي المدعوة. أهي أم١ إبراهيم فإنه في التوراة عظيم٢ الله. أم٣ أم إسرائيل، فإنه في التوراة بكر الله٤. أم والدة موسى. فإنه في التوراة: [إله ومدبر]

---

(١) لمعة الاعتقاد موفق الدين ابن قدامة المقدسي ص/٢٨

٥. أم [إحدى] ٦ أمهات أصحاب داود فإنهم في المزامير آلهة؟! ٧. وإذا كان هؤلاء يدعون آلهة فقد صار **اللفظ مجملا**. فمن التي دعوها لتنجيهم من المعاطب وتسعى في خلاصهم؟!.

وقد زادوا في هذه الصلاة إلها سادسا، وهو يوحنا إذ قالوا: "يا يوحنا صابغ المسيح نجنا من المعاطب". فصارت الآلهة ستة: الآب والابن وروح القدس والمسيح ومريم والمعمداني. وفي دعائهم يوحنا وطلبهم النجاة منه تكذيب لهم في دعوى الخلاص بقتل المسيح، إذ لو كانوا قد خلصوا بالمسيح لم يفتقروا إلى دعاء غيره. وحيث احتاجوا إلى الغير دل أنهم ما خلصوا وصار ما ادعوه من قتل / (٢/٩٤/أ) المسيح خاليا عن الفائدة.

٩٣- فضيحة أخرى: النصارى يقرؤون في صلاة النوم: "الملائكة يمدحونك بتهليلات مثلثة. لأنك قبل الكل لم تزل أيها الأب. وابنك نظيرك في الابتداء. وروح القدس مساويك في الكرامة. ثالوث واحد".

---

١ في م: امرأة.

٢ يشير إلى ما ورد في سفر التكوين ١٢/٢: "فأجعلك أمة عظيمة وأباركك وأعظم اسمك".

٣ ليست في (م) .

٤ يشير إلى ما ورد في سفر الخروج ٢٢/٤: "هكذا يقول الرب إسرائيل ابني البكر".

٥ في ص، م (إلها ومدبرا) والصواب ما أثبته. يشير إلى ما ورد في سفر الخروج ٢٢/٤: "وهو يكون لك فما وأنت تكون له إلها".

٦ في ص، م (أحد) والصواب ما أثبته.

٧ يشير إلى ما ورد في سفر المزامير ٨٢/٦: "إنكم آلهة وبنو العلي كلهم".." (١)

"١٢ - (بهذا الكلام) (١)، والصواب: (بهذه اللام) (٢).

١٣ - عبارة (وهو مضاف إليه مما) ليست موجودة في الرسالة المطبوعة (٣).

خامسا - أن هناك قصورا واضحا في خدمة هذه الرسالة المطبوعة، ويتضح ذلك فيما يلي:

أ - هناك أخطاء في ضبط الكلمات بالشكل، مما يجعل المعنى مغايرا لمراد المؤلف - رحمه الله -.

ب - وردت للمؤلف - رحمه الله - عبارات موهمة، **وألفاظ مجملة**، بل وأخطاء في بعض المسائل، ولكن نجد المحقق وافق المؤلف في مثل هذه العبارات والأخطاء.

---

(١) تخجيل من حرف التوراة والإنجيل صالح الجعفري ٢/٦٤٠

ج - أن هناك قصورا في تخريج الأحاديث النبوية، وإهمالا ظاهرا في تخريج كثير من الآثار الواردة عن الصحابة - رضي الله عنهم -.

د - لم يعز كثيرا من النقول التي ذكرها ابن العطار - رحمه الله - إلى مصادرها ومظانها.

---

(١) الاعتقاد الخالص، تحقيق: علي حسن (ص ٤٢).

(٢) انظر: (ص ١٩٩).

(٣) انظر: الاعتقاد الخالص، تحقيق: علي حسن (ص ٤٧)، و ،ص ٢٠٩) من هذه الرسالة.." [١]

"١٢ - إيراده لمسائل في الفروع قررها أهل السنة والجماعة مخالفة لأهل البدع.

١٣ - تضمنه ردودا رائعة على المتصوفة، كما في الفصل السادس والأربعين، والسابع والأربعين.

المطلب الثاني: المآخذ على الكتاب

لا يسلم أي كتاب - عدا كتاب الله - عز وجل - من المآخذ، والملحوظات، والانتقادات، وقد وجدت بعض المآخذ على هذا الكتاب التي لا تقلل من قيمته، كاستعمال المؤلف - رحمه الله - بعض **الألفاظ المجملة** التي تحتمل حقا وباطلا من حيث المعنى، ومن ذلك:

نفي الحد عن الله، والاستواء من غير مماسة، ولفظ الجسم، وقوله نقلا عن الطحاوي: (لتعاليه عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات، ولا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات)، وقياس الغائب على الشاهد، وتنزيه الله عن الانحدار، وغيرها.

واستخدامه - رحمه الله - لبعض العبارات الموهمة التي تحتاج إلى توضيح وبيان.

ومنهجي فيما أشكل من عباراته المحتمِلة للصواب وضده، أني أحملها على أحسن المحامل وأولاها، وأردها إلى الواضح المحكم من عباراته الأخرى. وإن كانت لا تحتمل إلا خطأ، فإني لا أتكلف في تبريرها، بل أتعقب عليه بكل أدب وعدل؛ مع الترحم عليه، وسؤال الله أن يعفو عنه.." [٢]

"وأنه - سبحانه وتعالى - عالم بعلم (١)، قادر بقدرة، حي بحياة، مريد بإرادة، سميع بسمع (٢)، بصير ببصر (٣)، متكلم بكلام (٤)، لا يشبه [في شيء من ذلك] (٥) شيئا من مخلوقاته، ولا يشبه به

---

(١) الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد ابن العطار ص/٨٠

(٢) الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد ابن العطار ص/٨٥

شيء من مخلوقاته.

ولا يحده – سبحانه وتعالى – حد (٦)، ولا يعرف إلا بتعريفه، ولا يتصرف إلا

---

(١) قوله: (عالم بعلم ...) فيه رد على المعتزلة الذين ينفون صفات الله تعالى، ويقولون: هو عالم بلا علم، فيثبتون الاسم دون الصفة، وذلك وفق مذهبهم في إثبات الأسماء، وإنكار ما تتضمنه من الصفات؛ بحيث يجعلونها أسماء مترادفة المعنى، أو يجعلونها أعلاما محضة مجردة عن المعاني.

(٢) في (ظ) و (ن): (يسمع).

(٣) في (ظ) و (ن): (يبصر).

(٤) إيراد المؤلف – رحمه الله – الصفات السبع في هذا الموضع لا يعني أنه يوافق الأشاعرة في الاكتفاء بإثبات هذه الصفات السبع، وإنما هو من باب التمثيل، والله أعلم. وكتابه هذا يوضح عقيدته ويبينها أتم الإيضاح والبيان، وخاصة في باب الأسماء والصفات، فهو مثبت لصفات الله العلي.

(٥) في (ص): (لا يشبه شيء في ذلك)، وفي (ظ) و (ن) ما أثبته.

(٦) لفظ (الحد) من **الألفاظ المجملة** من جنس لفظ الجهة والجسم والحيز، ومعلوم أن الألفاظ نوعان: لفظ ورد به دليل شرعي، فهذا يجب الإيمان به، سواء عرفنا معناه أو لم نعرف، ولفظ لم يرد به دليل شرعي بالنفي أو الإثبات، وفي هذا النوع قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –: (فليس على أحد، بل ولا له أن يوافق أحدا على إثبات لفظ أو نفيه، حتى يعرف مراده، فإن أراد حقا قبل، وإن أراد باطلا رد، وإن اشتمل على حق وباطل لم يقبل مطلقا، ولم يرد جميع معناه، بل يوقف اللفظ ويفسر المعنى، كما تنازع الناس في الجهة والحيز وغير ذلك) التدمرية (ص ٦٥ – ٦٦). فمن قال بالحد نفيا أو إثباتا سئل عن مراده، فإن أراد بأن لله حدا، أي: أنه منفصل عن الخلق وبائن منهم فهذا حق، وإن أراد بنفي الحد أن الخلق لا يحيطون به علما، ولا يعلمون له حدا، ولا يحيط به شيء من خلقه، ولا يحدون صفاته، ولا يكيفونها، فهذا أيضا حق، وإن أراد بنفي الحد أن الله لا يحيط بنفسه علما، أو أن الله بذاته في كل مكان، فكلاهما باطل.

انظر: رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد، بتحقيق محمد =." [1]

---

(١) الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد ابن العطار ص/١٠٨

"الصحابة والصحابيات، وأن ذلك كيف شاء لا كما نفهمه (١) من مواجيد ذواتنا، وأنه كلما خطر بالبال أو تصور في الذهن فالله تعالى بخلافه (٢).

وقد نفى بعضهم النزول، وضعف الأحاديث، أو تأولها خوفا من التحيز (٣)،

= وتجل.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في شرح حديث النزول (ص ٣٧٧): (وأما قرب الرب قربا يقوم بفعله القائم بنفسه: فهذا تنفيه الكلابية ومن يمنع قيام الأفعال الاختيارية بذاته، وأما السلف وأئمة الحديث والسنة فلا يمنعون ذلك، وكذلك كثير من أهل الكلام.

فنزوله كل ليلة إلى السماء الدنيا ونزوله عشية عرفة، ونحو ذلك: هو من هذا الباب).

ويقول أيضا في مجموع الفتاوى (٦/ ٨): هذا القرب عند المتفلسفة والجهمية هو مجرد ظهوره، وتجليه لقلب العبد فهو قرب المثال .... - إلى أن قال - وأما أهل السنة فعندهم مع التجلي والظهور تقرب ذات العبد إلى ذات الرب، وفي جواز دنو ذات الله القولان .... - إلى أن قال - وعلى مذهب النفاة من المتكلمة لا يكون إتيان الرب ومجيئه ونزوله إلا تجليه وظهوره لعبده. بتصرف واختصار، وانظر مجموع الفتاوى (٥/ ٤٦٦ - ٤٦٧).

(١) في (ظ) و (ن): (نفهم).

(٢) انظر: التدمرية (ص ٤٣).

(٣) التحيز: من الحيز، وهو الفراغ مطلقا، وقيل: هو المكان. وهذا اللفظ يستعمله المعطلة - نفاة الصفات - في نفي الصفات وخاصة صفة العلو. ويقال لهم: لا ينبغي إطلاق نفي الحيز عن الله تعالى؛ لأن لفظ الحيز من **الألفاظ المجملة** التي يراد بها معان متعددة، ولا تثبت أو تنفى عن الله تعالى إلا بعد الاستفصال عن مراد قائلها بها، فإن أراد بها معنى موافقا للكتاب والسنة قبل منه المعنى دون اللفظ، وإن كان مخالفا رد اللفظ والمعنى.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: (لفظ التحيز إن أراد به أن الله تحوزه المخلوقات فالله أعظم وأكبر، بل قد وسع كرسيه السموات والأرض .... ، وإن أراد به أنه منحاز عن المخلوقات، أي: مباين لها، منفصل عنها، ليس حالا فيها، فهو سبحانه =." [١]

---

(١) الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد ابن العطار ص/١١٤

"الحدود، والغايات، والأركان، والأعضاء، والأدوات، ولا تحويه (١) الجهات الست كسائر المبتدعات (٢).

والمعراج حق، وقد أسري بالنبي - صلى الله عليه وسلم - وعرج بشخصه في اليقظة إلى السماء، ثم إلى حيث شاء الله من العلا، وأكرمه سبحانه (٣) بما شاء، وأوحى إليه ما أوحى (٤).

---

(١) في متن العقيدة الطحاوية: (لا تحويه) بدون واو.

(٢) قوله: (لتعاليه عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات، ولا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات)؛ هذه العبارة ألفاظها مجملة، لم يرد فيها نص بالإثبات أو النفي، وبالتالي فإن منهج السلف فيها هو التفصيل من حيث المعنى، فإن كان حقا قبل، وعبر عنه باللفظ الشرعي وإن كان باطلا رد.

قال ابن أبي العز في شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٢٦١) معلقا على هذه العبارة: (فالواجب أن ينظر في هذا الباب، أعني باب الصفات، فما أثبته الله ورسوله أثبتناه، وما نفاه الله ورسوله نفيناه، والألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات والنفي، فنثبت ما أثبته الله ورسوله من الألفاظ والمعاني، وننفي ما نفته نصوصها من الألفاظ والمعاني.

وأما الألفاظ التي لم يرد نفيها ولا إثباتها، لا تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها، فإن كان معنى صحيحا، قبل، لكن ينبغي التعبير بألفاظ النصوص دون **الألفاظ المجملة** إلا عند الحاجة).

وقال ابن مانع في حاشيته على عقيدة الطحاوي (ص ١١) معلقا على هذه الألفاظ: (ولكن هذه الكلمات مجملة مبهمة، وليست من الألفاظ المتعارفة عند أهل السنة والجماعة، والرد عليهم بنصوص الكتاب والسنة أحق وأولى من ذكر ألفاظ توهم خلاف الصواب، ففي قوله تعالى: ﴿كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ [الشورى: ١١]، رد على المشبهة والمعطلة، فلا ينبغي لطالب الحق الالتفات إلى مثل هذه الألفاظ، ولا التعويل عليها).

(٣) في متن العقيدة الطحاوية: (وأكرمه الله بما شاء).

(٤) نقله المؤلف بالنص من متن العقيدة الطحاوية (ص ١٠ - ١١).." [١]

"قال: ([ولو] (١) رآه (٢) الإنسان على صفة [لا تليق] (٣) بجلاله من صفات الأجسام؛ لأن ذلك المرئي غير ذات الله تعالى (٤)؛ إذ لا يجوز عليه سبحانه (٥) التجسيم (٦) ولا اختلاف الأحوال (٧)،

---

(١) الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد ابن العطار ص/١٣٤

بخلاف رؤية النبي – صلى الله عليه وسلم – (٨) (٩).

---

(١) في (ص): (لو) والصواب ما أثبته من (ظ) و (ن).

(٢) لعل جواب لو الشرطية (لو رآه) هو: (لأن ذلك المرئي غير ذات الله).

(٣) في (ص): (لا يليق)، وفي (ظ) و (ن) وإكمال المعلم ما أثبته.

(٤) في إكمال المعلم: (للتحقيق أن ذات المرئي ...).

(٥) (سبحانه) ليست في إكمال المعلم.

(٦) لفظ الجسم من **الألفاظ المجملة** التي يحتاج في إثباتها أو نفيها عن الله تعالى إلى تفصيل؛ من حيث المعنى، مع التوقف في اللفظ، فإن كان المعنى حقا قبل وعبر عنه باللفظ الشرعي، وإن كان باطلا رد – كما سبق –.

وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية أن هذه الرؤيا لا نقص يتعلق بالله – سبحانه وتعالى – فيها، وإنما ذلك بحسب حال الرائي، حيث قال في بيان تلبيس الجهمية (١/ ٧٣ – ٧٤): (وليس في رؤية الله في المنام نقص ولا عيب يتعلق به – سبحانه وتعالى –، وإنما ذلك بحسب حال الرائي وصحة إيمانه وفساده، واستقامة حاله وانحرافه. وقول من يقول ما خطر بالبال أو دار في الخيال فالله بخلافه، ونحو ذلك إذا حمل على مثل هذا كان محملا صحيحا، فلا نعتقد أن ما تخيله الإنسان في منامه أو يقظته من الصور أن الله في نفسه مثل ذلك، فإنه ليس هو في نفسه مثل ذلك، بل نفس الجن والملائكة لا يتصورها الإنسان ويتخيلها على حقيقتها، بل هي على خلاف ما يتخيله ويتصوره في منامه ويقظته، وإن كان ما رآه مناسبا مشابها لها؛ فالله تعالى أجل وأعظم).

(٧) في إكمال المعلم: (ولا اختلاف في الحالات).

(٨) قال القاضي عياض في الإكمال: (بخلاف رؤية النبي – صلى الله عليه وسلم – في النوم، فكانت رؤيته تعالى في النوم من أنواع الرؤيا من التمثيل والتخيل).

(٩) نقله المؤلف بالنص من إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض (٧/ ٢٢٠)، وفي نفس الموضع ذكر القاضي عياض اتفاق العلماء على جواز رؤية الله مناما في الدنيا.." [١]

---

(١) الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد ابن العطار ص/١٣٦

"إذا عرفت هذا حصل لك الشفاء، وخلصت من الشقاء، وسلمت من الآفات، واتصلت بالمقامات العليات، ونزلت الأمور منازلها، وفرقت (١) بين الربوبية والعبودية، والوحدانية والمثنوية. فالوحدانية خاصة به (٢) في كل شيء، والمثنوية خاصة بنا في كل شيء، فمن قدم المثنوية على الوحدانية أو شبهها بها فقد ضل وتعب، وأتعب وكل، فالحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

= ثم فصل – رحمه الله – في لفظ الغائب والشاهد، وبين أنها **ألفاظ مجملة** وأمور إضافية تحتاج إلى بيان وتفصيل، ثم قال في الفتاوى (١٤/ ٥٢ – ٥٣): (فلو قالوا قياس الغيب على الشهادة لكانت العبارة موافقة، وأما قياس الغائب ففيه مخالفة في ظاهر اللفظ، ولكن موافقة في المعنى. فلهذا حصل في إطلاقه التنازع).

فتبين أن شيخ الإسلام – رحمه الله – لا يعترض على هذا النوع من الاستدلال، بل صححه إذا استوفى شروطه بدليل أنه قال إن منه ما هو حق ومنه ما هو باطل. والمنهج الذى يراه هو الاستدلال بالآيات وقياس الأولى، فهذا هو منهج الأنبياء ومنهج القرآن. يقول – رحمه الله – في الرد على المنطقيين (ص ١٥٠): (ولهذا كانت طريقة الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه – الاستدلال على الرب تعالى بذكر آياته. وإن استعملوا في ذلك القياس استعملوا قياس الأولى، لم يستعملوا قياس شمول تستوي أفراده، ولا قياس تمثيل محض. فإن الرب تعالى لا مثل له، ولا يجتمع هو وغيره تحت كلي تستوي أفراده. بل ما ثبت لغيره من الكمال لا نقص فيه فثبوته له بطريق الأولى، وما تنزه عنه غيره من النقائص فتنزهه عنه بطريق الأولى؛ ولهذا كانت الأقيسة العقلية البرهانية المذكورة في القرآن من هذا الباب، كما يذكره في دلائل ربوبيته وألوهيته).

(١) في (ن): (ففرقت).

(٢) في (ن): (به سبحانه).." [1]

"ثم من العجائب أنهم يبنون كلامهم على غاية النفي والتنزيه الذي هو محض التعطيل فينفون الصفات لأن الصفات تستلزم في زعمهم التركيب والمركب مفتقر إلى أجزائه وأجزاؤه غيره والمفتقر إلى غيره ممكن ليس بواجب بنفسه فهذه هي عمدتهم في نفي صفاته الثبوتية.

وقد بسطنا الكلام على فساد هذه الحجة في غير هذا الموضع بسطا تاما وبينا أن عامة ما فيها وفي أمثالها

---

(١) الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد ابن العطار ص/١١٥

من المقدمات إنما هي قضايا سفسطائية قد ألفت من **ألفاظ مجملة** متشابهة تشتمل على حق وباطل كما قال الإمام أحمد في هؤلاء يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم.

فإن لفظ التركيب المعروف في اللغة وهم يريدونه لذلك وكذلك لفظ الجزء والافتقار والغير وإنما يعنون بلفظ التركيب معاني اصطلحوا على تسميتها تركيبا وهي نوعان:

الصفات والمقادير.

فالأول: كقولهم: الإنسان مركب من الحيوان والناطق.

والإنسانية مركبة من: الحيوانية والناطقية.

ومعلوم أن الحيوان والناطق صفتان للإنسان والصفة لا توجد بدون الموصوف وأما تسمية الحيوان والناطق غيرين للإنسان فتسمية اصطلاحية أيضا.

وأما قولهم إن المركب مفتقر إلى جزئه فتسمية هذا افتقار أيضا لفظ اصطلاحي وإنما هو ملازم فإن هذا الموصوف لا يوجد بدون وصفه فهما متلازمان ليس هناك شيء ثابت غير الحيوان والناطق حتى يوصف بأنه مفتقر." (١)

"أن كل ما تقوم به الصفات فهو مركب من أجزاء، وهذا الاعتقاد باطل. بل الرب موصوف بالصفات، وليس جسما مركبا لا من الجواهر المفردة ولا من المادة والصورة، كما يدعون، كما سنبينه إن شاء الله ـ تعالى ـ فلا يلزم من ثبوت الصفات لزوم ما ادعوه من المحال، بل غلطوا في هذا التلازم. وأما ما هو لازم لا ريب فيه، فذاك يجب إثباته لا يجوز نفيه عن الله ـ تعالى ـ فكان غلطهم باستعمال **لفظ مجمل**، وإحدى المقدمتين باطلة: إما الأولى وإما الثانية، كما سيأتي إن شاء الله ـ تعالى. وهذه قواعد مختصرة جامعة، وهي مبسوطة في مواضع أخرى.

فصل

إذا تبين هذا فقول السائل: كيف ينزل؟ بمنزلة قوله: كيف استوى؟ وقوله: كيف يسمع؟ وكيف يبصر؟ وكيف يعلم ويقدر؟ وكيف يخلق ويرزق؟ وقد تقدم الجواب عن مثل هذا السؤال من أئمة الإسلام مثل: مالك بن أنس، وشيخه ربيعة بن أبي عبد الرحمن؛ فإنه قد روى من غير وجه أن سائلا سأل مالكا عن قوله: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ [طه: ٥] : كيف استوى؟ فأطرق مالك حتى علاه الرحضاء [أي: العرق] ثم قال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا رجل سوء؛ ثم أمر

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٤٢٥

به فأخرج.

ومثل هذا الجواب ثابت عن ربيعة شيخ مالك، وقد روي هذا الجواب عن أم سلمة ـ رضي الله عنها ـ موقوفا ومرفوعا، ولكن ليس إسناده مما يعتمد عليه، وهكذا سائر الأئمة، قولهم يوافق قول مالك: في أنا لا نعلم كيفية استوائه كما لا نعلم كيفية ذاته، ولكن نعلم المعنى الذي دل عليه الخطاب، فنعلم معنى الاستواء، ولا نعلم كيفيته، وكذلك نعلم معنى النزول، ولا نعلم كيفيته، ونعلم معنى السمع والبصر والعلم والقدرة، ولا نعلم كيفية ذلك، ونعلم معنى الرحمة والغضب والرضا والفرح والضحك، ولا نعلم كيفية ذلك.

وأما سؤال السائل: هل يخلو منه العرش أم لا يخلو منه؟ وإمساك المجيب عن هذا لعدم علمه بما يجيب به فإنه إمساك عن الجواب بما لم يعلم حقيقته، وسؤال السائل له عن هذا إن كان." (١)

"كانوا يراعون لفظ القرآن والحديث فيما يثبتونه وينفونه عن الله من صفاته وأفعاله، فلا يأتون بلفظ محدث مبتدع في النفي والإثبات، بل كل معنى صحيح فإنه داخل فيما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم. والألفاظ المبتدعة ليس لها ضابط، بل كل قوم يريدون بها معنى غير المعنى الذي أراده أولئك؛ كلفظ الجسم، والجهة، والحيز، والجبر ونحو ذلك، بخلاف ألفاظ الرسول فإن مراده بها يعلم كما يعلم مراده بسائر ألفاظه، ولو يعلم الرجل مراده لوجب عليه الإيمان بما قاله مجملا. ولو قدر معنى صحيح ـ والرسول صلى الله عليه وسلم لم يخبر به ـ لم يحل لأحد أن يدخله في دين المسلمين، بخلاف ما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم فإن التصديق به واجب.

والأقوال المبتدعة تضمنت تكذيب كثير مما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، وذلك يعرفه من عرف مراد الرسول صلى الله عليه وسلم ومراد أصحاب تلك الأقوال المبتدعة. ولما انتشر الكلام المحدث، ودخل فيه ما يناقض الكتاب والسنة، وصاروا يعارضون به الكتاب والسنة، صار بيان مرادهم بتلك الألفاظ وما احتجوا به لذلك من لغة وعقل، يبين للمؤمن ما يمنعه أن يقع في البدعة والضلال، أو يخلص منها ـ إن كان قد وقع ـ ويدفع عن نفسه في الباطن والظاهر ما يعارض إيمانه بالرسول صلى الله عليه وسلم من ذلك. وهذا مبسوط في موضعه.

والمقصود هنا أن ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم لا يدفع **بالألفاظ المجملة** كلفظ التجسيم وغيره مما قد يتضمن معنى باطلا، والنافي له ينفي الحق والباطل. فإذا ذكرت المعاني الباطلة نفرت القلوب. وإذا ألزموه ما يلزمونه من التجسيم ـ الذي يدعونه نفر إذا قالوا له: هذا يستلزم التجسيم؛ لأن هذا لا يعقل إلا في

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/٣٢

جسم . لم يحسن نقض ما قالوه، ولم يحسن حله. وكلهم متناقضون.

وحقيقة كلامهم أن ما وصف به الرب نفسه، لا يعقل منه إلا ما يعقل في قليل من المخلوقات التي نشهدها كأبدان بني آدم. وهذا في غاية الجهل؛ فإن من المخلوقات مخلوقات." (١)

"أصحاب الإمام أحمد وغيرهم. وقد ذكر القاضي أبو يعلى الأقوال الثلاثة عن أصحاب الإمام أحمد في [الروايتين والوجهين] وغير ذلك من الكتب.

وقبل ذلك ينبغي أن يعرف أن لفظ الحركة والانتقال والتغير والتحول، ونحو ذلك، **ألفاظ مجملة**؛ فإن المتكلمين إنما يطلقون لفظ الحركة على الحركة المكانية، وهو انتقال الجسم من مكان إلى مكان بحيث يكون قد فرغ الحيز الأول وشغل الثاني، كحركة أجسامنا من حيز إلى حيز، وحركة الهواء والماء، والتراب والسحاب، من حيز إلى حيز، بحيث يفرغ الأول ويشغل الثاني، فأكثر المتكلمين لا يعرفون للحركة معنى إلا هذا.

ومن هنا نفوا ما جاءت به النصوص من أنواع جنس الحركة؛ فإنهم ظنوا أن جميعها إنما تدل على هذا، وكذلك من أثبتها وفهم منها كلها هذا، كالذين فهموا من نزوله إلى السماء الدنيا أنه يبقى فوقه بعض مخلوقاته، فلا يكون هو الظاهر الذي ليس فوقه شيء، ولا يكون هو العلي الأعلى، ويلزمهم ألا يكون مستويا على العرش بحال، كما تقدم.

والفلاسفة يطلقون لفظ [الحركة] على كل ما فيه تحول من حال إلى حال. ويقولون أيضا: حقيقة الحركة هي الحدوث أو الحصول، والخروج من القوة إلى الفعل يسيرا يسيرا بالتدريج. قالوا: وهذه العبارات دالة على معنى الحركة.

وقد يحدون بها الحركة. وهم متنازعون في الرب تعالى: هل تقوم به جنس الحركة؟ على قولين.

وأصحاب أرسطو جعلوا الحركة مختصة بالأجسام، ويصفون النفس بنوع من الحركة، وليست عندهم جسما فيتناقضون. وكانت الحركة عندهم ثلاثة أنواع، فزاد ابن سينا فيها قسما رابعا فصارت أربعة. ويجعلون الحركة جنسا تحته أنواع: حركة في الكيف، وحركة في الكم، وحركة في الوضع، وحركة في الأين.

فالحركة في الكيف: هي تحول الشيء من صفة إلى صفة؛ مثل اسوداده واحمراره واخضراره واصفراره، ومثل مصيره حلوا وحامضا، ومثل تغير رائحته، وكذلك في النفوس كعلم." (٢)

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/٧٩

(٢) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٧٩

"والثاني: حديث العجلاني (١) ، قال أبو بكر بن أبي عاصم لما ذكر اختلافهم في طلاق العجلاني: قال مالك بن أنس في حديثه: فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله - صلى الله عليه وسلم -. وقال إبراهيم بن سعد: ففارقها، وقال ابن إسحاق: هي طلاق البتة، وقال ابن أبي ذئب: ففارقها، وقال الأوزاعي: ففارقها، وقال عقيل: ثم فارقها. ولم ينقل عنه لفظ طلاق، بل قال: كذبت عليها إن أمسكتها، ولكن الراوي عبر عن مفارقته إياها بهذه الألفاظ التي تدل على أنه فارقها فراقا باتا قبل أن يؤمر بذلك، فإن كان الراوي عبر عن مفارقته بقوله "طلقها ثلاثا" - لأن مقصوده أنه حرمها عليه - فليس فيه حجة؛ وإن كان هو تكلم بلفظ الطلاق بقوله "طلقها ثلاثا" قد يراد به مفرقة، كقوله: هي طالق، هي طالق، هي طالق، كما في حديث فاطمة وغيرها أن زوجها طلقها ثلاثا، وكان المراد ثلاثا مفرقات، فلا حجة فيه أيضا؛ وإن قال: "هي طالق ثل ا ثا" فلا حجة فيه أيضا، كما سنذكره.

والثالث: حديث امرأة رفاعة (٢) ، وهو أيضا **لفظ مجمل**، فقد يكون الطلاق الثلاث وقع مفرقا، كما وقع في حديث فاطمة بنت قيس.

بل (٣) وأما حديث البتة (٤) إن صح ففيه أنه أتى إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -

---

(١) أخرجه البخاري (٥٣٠٨ ومواضع أخرى) ومسلم (١٤٩٢) من حديث سهل بن سعد الساعدي في قصة عويمر العجلاني.

(٢) أخرجه البخاري (٢٦٣٩،٥٢٦٠ ومواضع أخرى) ومسلم (١٤٣٣) من حديث عائشة. وفي بعض طرقه أنه طلقها ثلاثا، وفي بعضها أنه بت طلاقها، وفي بعضها أنه طلقها آخر ثلاث تطليقات، مما يدل على أنها وقعت مفرقة.

(٣) كذا في الأصل.

(٤) يقصد حديث ركانة الذي سبق ذكرها.." [1]

"شبه لم يقم دليل على أنه مناط الحكم، فهؤلاء يقرون النصوص، ولا يقيسون منصوصا على منصوص يخالف حكمه. ولكن الذين يدفعون بعض النصوص ببعض يقولون: الصورتان سواء لا فرق بينهما، فيكون أحد النصين ناسخا للآخر. ومثل هذا كثيرا ما يتنازع فيه فقهاء الحديث ومخالفوهم ممن يقيس منصوصا على منصوص، ويجعل أحد النصين منسوخا لمخالفته قياس النص الآخر.

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٣١٣/١

وله أمثلة ذكر المؤلف كثيرا منها وقال: فهذا ونحوه من دفع النصوص البينة الصريحة **بلفظ مجمل** أو قياس هو مما كان ينكره أحمد وغيره.

بقيت صورة، وهي أن يجيء نصان بحكمين مختلفين في صورتين، وهناك صور مسكوت عنها، فهل يقال: القياس هو مقتضى أحد النصين، فما سكت عنه نلحقه به وإن لم نعرف المعنى الفارق بينه وبين الآخر؟ فهذا هو الاستحسان المتنازع فيه الذي يقول به أصحاب أبي حنيفة وكثير من أصحاب أحمد. أما الآخرون فيقولون: لابد أن يعلم الجامع أو الفارق، فليس إلحاق المسكوت عنه بأحد النصين أولى من إلحاقه بالآخر. وإذا علم المعنى في أحد النصين ولم يعلم في الآخر، وجاز أن يكون المسكوت عنه في معنى هذا ومعنى هذا لم يلحق بواحد منهما إلا بدليل.

والتحقيق أنه إما أن يعلم استواء الصورتين في الصفات المؤثرة في الشرع، وإما أن يعلم افتراقهما، وإما أن لا يعلم واحد منهما.

ففي الحالة الأولى متى ثبت الحكم في بعض الصور دون بعض علم." [1]

"وكثير مما يدعونه في الناسخ لا يعلمون أنه قيل بعد المنسوخ.

فهذا ونحوه من دفع النصوص البينة الصريحة **بلفظ مجمل** أو قياس هو مما كان ينكره أحمد وغيره.

وكان أحمد يقول: " أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس" (١) . وقال: "ينبغي للمتكلم في الفقه أن يجتنب هذين الأصلين: المجمل والقياس" (٢) . ومراده أنه لا يعارض بهما ما ثبت بنص خاص، ولا يعمل بمجردهما قبل النظر في النصوص والأدلة الخاصة المقيدة. والمطلق يدخل في كلامه وكلام غيره من الأئمة كالشافعي وغيره في المجمل، لا يريدون بالمجمل مالا يفهم معناه كما يظنه بعض الناس (٣) ، ولا مالا يستقل بالدلالة، فإن هذا لا يجوز الاحتجاج به بحال.

= رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله، كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل، وإن كان مائة شرط ".

(١) انظر: مجموع الفتاوى ٣٩٢/٧ حيث نقل قول الإمام وبين المراد منه.

(٢) قاله الإمام في رواية الميموني، انظر: العدة ١٢٨١/٤ والتمهيد ٣٦٨/٣ وشرح الكوكب المنير ٢١٦/٤. قال أبو يعلى: هذا محمول على استعمال القياس في معارضة السنة، فإنه لا يجوز.

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ١٤٧/٢

(٣) قال المؤلف في كتاب الإيمان (ضمن مجموع الفتاوى ٧/٣٩١) : "لفظ المجمل والمطلق والعام كان في اصطلاح الأئمة- كالشافعي وأحمد وأبي عبيد وإسحاق وغيرهم- سواء، لا يريدون بالمجمل مالا يفهم منه، كما فسره به بعض المتأخرين وأخطأ في ذلك، بل المجمل مالا يكفي وحده في العمل به وإن كان ظاهره حقا".." [١]

"أهل الكلام الذين ذمهم الأئمة.

فقد قال الشافعي: حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال، ويطاف بهم في القبائل والعشائر، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام! فإذا كان هذا حكمه فيمن أعرض عنهما، فكيف حكمه فيمن عارضهما بغيرهما؟.

وكذلك قال أبو يوسف القاضي: من طلب الدين بالكلام تزندق. وكذلك قال أحمد بن حنبل: ما ارتدى أحد بالكلام فأفلح. وقال: علماء الكلام زنادقة.

وكثير من هؤلاء قرأوا كتبا من كتب الكلام فيها شبهات أضلتهم، ولم يهتدوا لجوابهم، فإنهم يجدون في تلك الكتب أنه لو كان الله فوق الخلق للزم التجسيم والتحيز والجهة، وهم لا يعرفون حقائق هذه الألفاظ وما أراد بها أصحابها.

فإن ذكر لفظ "الجسم" في أسماء الله وصفاته بدعة، لم ينطق بها كتاب ولا سنة، ولا قالها أحد من سلف الأمة وأئمتها، لم يقل أحد منهم: إن الله جسم، ولا إن الله ليس بجسم، ولا إن الله جوهر، ولا إن الله ليس بجوهر.

ولفظ "الجسم" **لفظ مجمل**، فمعناه في اللغة هو البدن، ومن قال: إن الله مثل بدن الإنسان فهو مفتر على الله، ومن قال: إن الله يماثله شيء من المخلوقات فهو مفتر على الله. ومن قال: إن الله ليس بجسم، وأراد بذلك أنه لا يماثله شيء من المخلوقات، فالمعنى صحيح وإن كان اللفظ بدعة. وأما من قال: إن الله ليس بجسم، وأراد بذلك أنه لا يرى في الآخرة، وأنه لم يتكلم بالقرآن العربي، بل." [٢]

"الممتنعات. ودعوى أن الصفة هي الموصوف، وأن إحدى الصفتين هي الأخرى كما يقوله هؤلاء المتفلسفة: إن العقل والعاقل والمعقول شيء واحد، واللذة واللذيذ والملتذ شيء واحد، وأن العلم والقدرة والإرادة شيء واحد، والقدرة هي القادر، والعلم هو العالم، ونحو ذلك من أقوالهم التي قد بسط الكلام على

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ٢/١٩٠

(٢) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ٣/٢٠٦

فسادها وتناقضها في غير هذا الموضع= هي دعاو باطلة.

والمقصود هنا الإشارة إلى ما قد يتوهمه بعض الناس من الإجماع لنوع من الاشتباه، فيظن أمورا داخلة في الإجماع ولا تكون كذلك، كما يظن أمورا خارجة عنه ولا تكون كذلك، كما يصيب بعض الناس فيما يدخلونه في نصوص الكتاب والسنة وفيما يخرجونه، ولهذا يذكر هؤلاء أمورا مختلفة فيها، وإذا نظر إلى مستندهم في الخلاف وجد فيه من الخطأ أمور أخرى كذلك، إما نقل ضعيف، وإما **لفظ مجمل**، وإما غير ذلك مما قد يقع الغلط في صحته تارة وفي فهمه تارة، كما يقع مثل ذلك فيما ينقلونه عن النبي – صلى الله عليه وسلم – من الغلط، ويكون قد نشأ من الإسناد تارة ومن فهم المتن تارة. والله سبحانه أعلم.." [1]

"يكون، كما يعلم نفس الشيء قبل أن يكون، فلا يتصور أن تصير المخلوقات عالمة في الخارج إلا بعد وجودها في الخارج، كما لا يعلم أنها عالمة إلا إذا علمت هي، فإن ثبوت الصفة بدون الموصوف في الخارج أو العلم محال.

فهذا التقسيم والتحقيق يكشف ما أبدوه من الزخرف والتزويق، فإن هذه الحقيقة إن كانت صفة لله ليعلم بها نفسه ومعلوماته، فالله علم بذلك قبل ظهور هذه الحقيقة؛ وإن كانت صفة لغيره فلا يتصور وجودها قبل وجود ذلك الغير.

وقوله "ظهرت نقطة" **لفظ مجمل**، أيعني حدثت؟ فالمحدث لابد له من محدث، ولابد للصفة من محل، أم يعني انكشفت وتجلت؟ فلمن تجلت "وما ثم إذ ذاك إلا الله؟ وهو عالم بنفسه ومعلوماته، فأي شيء انكشف له وتجلى بهذه النقطة العجيبة الشأن؟ ما أشبه هذه النقطة بالكلمة التي تعبدها النصارى وتزعم أنها دخلت الناسوت، فيقول لهم المسلمون: هذه الصفة صفة هي كلام لله، فإن كان كذلك لم يكن إلها يخلق ويرزق ويعبد، ولا يحل المسيح دون الموصوف، وإن كان جوهرا خالقا فإنما يتقدم بنفسه، فهي الأب أو غيره؟ إن كانت الأب فيكون الأب هو الحال، وإن كان غيره فيكون جوهران منفصلان إلهان. فالنصارى في ضلالة وحيرة حيث أثبتوا ثلاثة آلهة وقالوا: هي إله واحد.

وهؤلاء أثبتوا هذه النقطة العالمة العارفة محلا ولم يجعلوا لها محلا، فالشأن كل الشأن في تحقيق هذه النقطة التي هي عقدة." [2]

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ٣/٣٤٩

(٢) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ٤/٤١٣

"وحاصله أنه يمنع دلالة الدليل على محل النزاع، ويضيف إلى ذلك أنه قائل بموجبه، وموجبه غير محل النزاع، فالقول بالموجب إبداء لسند المنع.

أما الدعوى قبل ذكر دليلها، فإذا قيل بموجبها، بأن كان قولا بموجب قصد المدعي، فهو موافقة في المسألة وليس باعتراض، فإن من قال: لا يقتل مؤمن بكافر، فقيل له: تقول بموجب هذا؟

أي تقول بما قصدته بهذه العبارة، كان هذا وفاقا لا سؤالا، وإن كان قولا بموجب لفظه لا يوجب معناه، بأن يكون اللفظ مشتركا أو مجملا ونحو ذلك، فيقال بموجبه الذي لم يقصده المدعي، مثل أن يقال فيما إذا ادعى لا يقتل مؤمن بكافر: تقول بموجبه في الحربي والمستأمن؟ كان هذا كلاما قليل الفائدة، ولم يعد من الأسولة الواردة، بل يعد من المناقشات اللفظية إن لم يكن ظاهر اللفظ ينفي القول بالموجب. فإنه يقال له: لم تحرر الدعوى، بل ادعيت الذي ادعيت **بلفظ مجمل** أو مبهم بخلاف مقصودك. فأما إن كان ظاهره ينفي القول بالموجب فلا مناقشة فيه أصلا. ثم إذا توجهت المناقشة اللفظية من الناس من يترك مثل هذا السؤال ويقول: هو خروج عن مقصود المسألة، والكلام فيها كأنه بمنزلة مناقشة المتكلم على لفظ قد لحن فيه. ومنهم من يورده ويعده من ضبط آداب المناظرة، والأمر في ذلك قريب.

أما مسألتنا فالدعوى محررة تمنع القول بالموجب إلا على سبيل الموافقة، وعلى سبيل الموافقة لا يبقى نزاع، فإنا قلنا: "إذا بحث الإنسان وفحص وجد ما يقوله المتكلمون من التأويل الذي يخالفون." (١)

"فيه لازم: إما أنه **لفظ مجمل** لم يفهم مراد صاحبه، أو صاحبه غالط فيما أمر به أو أخبر به.

مثال ذلك قول بعضهم: ينبغي للمريد أن يكون بين يدي الله كالميت بين يدي الغاسل.

فهذا الكلام إذا أريد به في جانب الله أن يكون مفوضا إليه أموره فيما يقدر عليه مما ليس فيه ترك واجب ولا مستحب، فهذا معنى صحيح، لكن دلالة اللفظ عليه بعيدة، وظاهره يعطي أنه لا يكون له من نفسه حركة قط حتى تحرك تحريكا جبريا، فهذا باطل ممتنع. ثم إن الممكن منه محرم في الدين على الإطلاق، وذلك أن الميت لا تقوم به حركة ببدنه ولا إرادة تحرك بدنه، والحي ليس كذلك، فإن جسده يتحرك حركة اختيارية (١) ، وهذا أمر لا بد منه، فلا بد من الحركة الاختيارية، ويمتنع أن يحرك حركة ينتفي حكم إرادته فيها، فالأمر فيه عكس الميت من وجهين: الوجود والعدم، فإن الميت لا يتحرك بدنه في العادة باختياره، وهو يحرك دائما بغير اختياره، وقول المطلق احتراز على المقيد ونحوه ممن غسل، فذاك لا فعل له بحال، فهذا بطلانه وامتناعه.

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ٥/٦٥

وأما مخالفته للدين والشريعة، فإن الله لم يأمرنا بعدم الإرادة والحركة، ولا مراده في دينه منا أن نكون مسلوبي (٢) الاختيار والحركة

---

(١) في الأصل: "اختياره".

(٢) في الأصل: "مسلوبين".." (١)

"النقيضين منه، فهذا حق، وليس فيه سبق أحدهما: للآخر.

وهم يقولون: عدمه سابق لوجوده مع أنه موجود دائما فعلمت أنهم مع قولهم إن الممكن قديم أزلي يمتنع أن يكون هناك عدم يسبق وجوده بوجه من الوجوه، وإنما كلامهم جمع بين النقيضين في هذا وأمثاله، فإن مثل هذا التناقض كثير في كلامهم، ولكن الإمكان الذي أثبته جمهور العقلاء، وأثبته قدماؤهم - أرسطو، وأتباعه - هو إمكان أن يوجد الشيء وأن يعدم، وهذا الإمكان مسبوق بالعدم سبقا حقيقيا، فإن كل ممكن محدث كائن بعد أن لم يكن، وبسط هذه [الأمور] له (١) موضع آخر.

والمقصود هنا أنهم أفسدوا الأدلة السمعية بما أدخلوه فيها من القرمطة وتحريف الكلم عن مواضعه، كما أفسدوا الأدلة العقلية (٢) بما أدخلوه فيها من السفسطة وقلب الحقائق المعقولة عما هي عليه وتغيير فطرة الله التي فطر الناس عليها، ولهذا يستعملون **الألفاظ المجملة** والمتشابهة ؛ لأنها أدخل في التلبيس والتمويه مثل لفظ (التأثير) ، (والاستناد) ليقولوا: ثبت أن (٣) ما هو ممكن الثبوت لما هو هو يجوز (٤) استناده إلى مؤثر يكون دائم الثبوت مع الأثر، والمراد في الأصل الذي قاسوا عليه على قولهم: إنه عدم لازم لوجوده في الفرع أنه مبدع لمبدع ومخلوق لخالق، فأين هذا الاستناد من هذا الاستناد. وأين هذا التأثير من هذا التأثير.

الوجه التاسع (٥) : أن يقال: حقيقة هذه الحجة هي قياس مجرد بتمثيل

---

(١) ن، م: وبسط هذا له.

(٢) ن (فقط) : القطعية.

(٣) أن: ساقطة من (أ) ، (ب) .

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٩/٦

(٤) أ، ب: بجواز ؛ ن، ش: يجوز، وهو الصحيح وقد سبق أن ذكرناه.

(٥) ن، م: السابع، وهو خطأ.." [(١)]

"والملفوظ المجمل، فما كان في إثباته من حق يوافق الشرع أو العقل أثبتوه، وما كان من نفيه حق (١) في الشرع أو العقل نفوه، ولا يتصور عندهم تعارض الأدلة الصحيحة العلمية، لا السمعية ولا العقلية.

والكتاب والسنة يدل بالإخبار تارة، ويدل بالتنبيه تارة، والإرشاد والبيان للأدلة العقلية تارة، وخلاصة ما عند أرباب النظر العقلي في الإلهيات من الأدلة اليقينية والمعارف الإلهية قد جاء به الكتاب والسنة، مع زيادات وتكميلات لم يهتد إليها إلا من هداه الله بخطابه، فكان فيما جاء به الرسول (٢) من الأدلة العقلية والمعارف اليقينية فوق ما في عقول جميع العقلاء من الأولين والآخرين.

وهذه الجملة لها بسط عظيم قد بسط من ذلك ما بسط في مواضع متعددة، والبسط التام لا يتحمله هذا المقام، فإن لكل مقام مقالا.

ولكن الرافضة لما اعتضدت بالمعتزلة، وأخذوا يذمون أهل السنة بما هم فيه مفترون: عمدا أو جهلا، ذكرنا ما يناسب ذلك في هذا المقام.

والمقصود هنا أن أهل السنة] (٣) متفقون على أن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله. ولكن لفظ " التشبيه " في كلام هؤلاء النفاة المعطلة (٤) **لفظ مجمل**، فإن أراد بلفظ (٥) التشبيه ما نفاه

---

(١) أ: حقا، وهو خطأ.

(٢) ب: فكان ما قد جاء به الرسول.

(٣) الكلام بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) وقد أشرت إلى أوله (ص [٠ - ٩] ٠٣) من قبل، وتوجد بدلا منه في النسختين هذه العبارات:. . فهذا متفق عليه بين أهل السنة فإنهم متفقون على. . . إلخ.

(٤) أ، ب: في كلام الناس.

(٥) م، أ، ب: بنفي.." [(٢)]

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١/٢٧٩

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/١١٠

"وهذا من أظهر ما يعلم [بالاضطرار] (١) من دين النبي - صلى الله عليه وسلم -، وهو توحيد الإلهية: أنه لا إله إلا الله (٢) .

وأما كون القديم الأزلي واحدا، فهذا اللفظ لا يوجد لا في كتاب [الله] ولا في سنة [نبيه] (٣) ، بل (٤) ولا جاء اسم " القديم " في أسماء الله تعالى، وإن كان من أسمائه " الأول ".

والأقوال نوعان: فما كان منصوصا في الكتاب [والسنة] (٥) ، وجب الإقرار به على كل مسلم، وما لم يكن له أصل في النص والإجماع، لم يجب قبوله ولا رده حتى يعرف معناه.

فقول القائل: القديم الأزلي واحد، وإن الله مخصوص بالأزلية والقدم، **لفظ مجمل**. فإن أراد به أن الله بما يستحقه من صفاته اللازمة له هو القديم الأزلي دون مخلوقاته، فهذا حق. ولكن هذا مذهب أهل السنة والجماعة.

وإن أراد به أن القديم الأزلي هو الذات التي لا صفات لها: لا حياة \ ٨ ١١) (٦) ولا علم ولا قدرة ؛ لأنه لو كان لها صفات (٧) لكانت قد شاركتها في القدم، ولكانت إلها مثلها.

---

(١) بالاضطرار: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٢) ن، م: إلا هو.

(٣) ن، م: لا في كتاب ولا سنة.

(٤) بل: ساقطة من (أ) ، (ب) .

(٥) والسنة: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٦) ا، ب: التي لا صفة لها ولا حياة. . إلخ

(٧) أ، ب: صفة.." [1]

"نفوا به ما ثبت (١) بالكتاب والسنة وإجماع السلف، بل ولما ثبت بالفطرة العقلية التي اشترك فيها جميع أهل الفطر التي لم تفسد فطرتهم بما تلقنوه من الأقوال الفاسدة، بل ولما ثبت بالبراهين العقلية - فالذي ينتهي إليه أصلهم هو أنه لو كان متصفا بالصفات، أو متكلما بكلام يقوم به، ومريدا بما يقوم به من الإرادة الحسية، وكانت رؤيته (ممكنة) في الدنيا أو في الآخرة (٢) ، لكان مركبا من الجواهر المفردة الحسية أو الجواهر العقلية: المادة والصورة.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٢٣/٢

وهذا التلازم باطل عند جماهير العقلاء فيما نشاهد، فإن الناس يرون الكواكب وغيرها من الأجسام، وهي عند جماهير العقلاء ليست مركبة لا من هذا ولا من هذا.

ولو قدر أن هذا التلازم حق، فليس في حججهم حجة صحيحة يوجب انتفاؤها اللازم، بل كل من الطائفتين تطعن في حجج الفريق الآخر وتبين فسادها، فأولئك يقولون: إن كل ما كان كذلك فهو محدث. ومنازعوهم يطعنون في المقدمتين ويبينون فسادهما، والآخرون يقولون: إن كل مركب فهو مفتقر إلى أجزائه، وأجزاؤه غيره، فكل مركب مفتقر إلى غيره، ومنازعوهم يثبتون فساد هذه الحجة وما فيها من **الألفاظ المجملة** والمعاني المتشابهة، كما قد بسط في موضع آخر.

ولهذا يقول من يقول من العقلاء العارفين بحقيقة قول هؤلاء وهؤلاء:

---

(١) أ: ما يثبت.

(٢) أ، ب: من الإرادة الحسية وكانت رؤيته في الدنيا أو في الآخرة. . . إلخ. وردت كلمة (ممكنة) ليستقيم الكلام.." (١)

"وهذا المقام برهان بين لمن تأمله. وبيانه أن الناس متنازعون في إثبات الصفات لله: فأهل السنة يثبتون الصفات لله، وكثير من الفلاسفة والشيعة يوافقهم على ذلك، وأما الجهمية وغيرهم - كالمعتزلة (١) ومن وافقهم من الشيعة والفلاسفة كابن سينا ونحوه - فإنهم ينفون الصفات عن الله تعالى، ويقولون: (٢) : إن إثباتها تجسيم وتشبيه وتركيب (٣)

[عمدة الفلاسفة على نفي الصفات هي حجة التركيب]

وعمدة ابن سينا [وأمثاله] (٤) على نفيها هي (٥) حجة التركيب، وهو أنه لو كان له صفة لكان مركبا، والمركب مفتقر إلى جزئيه، وجزءاه (٦) غيره، والمفتقر إلى غيره لا يكون واجبا بنفسه.

وقد تكلم الناس على إبطال هذه الحجة من وجوه كثيرة بسبب أن لفظ " التركيب " و " الجزء " و " الافتقار " و " الغير " **ألفاظ مجملة**.

فيراد بالمركب ما ركبه غيره، وما كان متفرقا فاجتمع، وما يقبل التفريق، والله سبحانه منزه عن هذا بالاتفاق، وأما الذات الموصوفة بصفات لازمة لها، فإذا سمى المسمي هذا تركيبا، كان هذا اصطلاحا له ليس هو

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٤٢/٢

المفهوم من لفظ المركب.

والبحث إذا كان في المعاني العقلية لم يلتفت فيه إلى اللفظ.

---

(١) ن، م: من المعتزلة.

(٢) ن، م: فهم ينفون الصفات لله ويقولون. .

(٣) ن: تشبيه وتجسيم وتركيب ؛ م: سنة وتركيب. .

(٤) " وأمثاله " ساقطة من (ن) ، (م) .

(٥) ن، م: هو.

(٦) ن: وجزؤه.." [١]

"الاصطلاحات.

وكذلك لفظ " الغير يراد به ما باين (١) الشيء، فصفة الموصوف وجزؤه ليس غيرا له بهذا الاصطلاح، وهذا هو الغالب على الكلابية والأشعرية، وكثير من أهل الحديث والتصوف، والفقهاء أتباع الأئمة الأربعة، وكثير من الشيعة.

وقد يقولون: الغيران ما جاز مفارقة أحدهما الآخر (٢) بزمان أو مكان أو وجود، وقد يراد بلفظ " الغير " (٣) ما لم يكن هو الآخر، وهذا هو الغالب على اصطلاح المعتزلة والكرامية ومن وافقهم من الشيعة والفلاسفة.

وكذلك لفظ " الافتقار " يراد به [التلازم] (٤) ، ويراد به افتقار المعلول إلى علته الفاعلة، ويراد به افتقاره إلى محله وعلته القابلة (٥) .

وهذا اصطلاح المتفلسفة الذين يقسمون لفظ العلة إلى: (* فاعلية وغائية ومادية وصورية، ويقولون: المادة - وهي القابل - والصورة هما علتا الماهية *) (٦) ، والفاعل والغاية هما علتا وجود الحقيقة، وأما سائر النظار فل، يسمون المحل الذي هو القابل علة.

[مناقشة الحجة التي احتج بها هؤلاء الفلاسفة ومن وافقهم على نفي الصفات]

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/١٦٤

فهذه الحجة التي احتج بها هؤلاء الفلاسفة ومن وافقهم على نفي الصفات، مؤلفة من **ألفاظ مجملة**.

فإذا قالوا: " لو كان موصوفا بالعلم والقدرة ونحو ذلك من الصفات

---

(١) ن، م: ما يباين.

(٢) ن، م: للآخر.

(٣) ن، م: الغيرين.

(٤) التلازم: ساقطة من (ن) .

(٥) ن، م: المقابلة.

(٦) الكلام المقابل لهذه العبارات في نسختي (ن) ، (م) ناقص ومضطرب.." [١]

"الإيمان به، فيصدق خبره ويطاع أمره، وما لم يثبت عن الرسول فلا يجب الحكم فيه بنفي ولا إثبات حتى يعلم مراد المتكلم ويعلم صحة نفيه أو إثباته.

وأما **الألفاظ المجملة** فالكلام فيها بالنفي والإثبات دون الاستفصال يوقع في الجهل والضلال، والفتن والخبال، والقيل والقال، وقد قيل: أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء.

وكل من الطائفتين نفاة الجسم ومثبتيه موجودون في الشيعة وفي أهل السنة المقابلين للشيعة، أعني الذين يقولون بإمامة الخلفاء الثلاثة.

وأول ما ظهر إطلاق لفظ الجسم من متكلمة الشيعة كهشام بن الحكم، كذا نقل ابن حزم وغيره.

[مقالات الرافضة في التجسيم]

قال أبو الحسن الأشعري في كتاب: " مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين " (١) : " اختلف (٢) الروافض أصحاب الإمامة في التجسيم، وهم ست فرق: فالفرقة (٣) الأولى الهشامية، أصحاب هشام بن الحكم الرافضي: يزعمون أن معبودهم جسم، وله نهاية وحد، طويل عريض عميق، طوله

---

(١) أشار ابن تيمية من قبل (هذا الكتاب ٢/١٠٤) إلى كلام الأشعري عن مقالة الروافض في التجسيم وهو في مقالات الإسلاميين ١/١٠٢ - ١٠٥، وسنقابل نص " منهاج السنة " على نص: " مقالات

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/١٦٦

الإسلاميين ". وفي هامش (م) أمام هذا الموضوع كتب: " قف على اختلاف الروافض في التجسيم وهم ست فرق ".

(٢) مقالات. . (ص ١٠٢) : واختلفت.

(٣) ن، م: الفرقة.." (١)

"وما يختص به أهل الفلسفة من الأقوال الباطلة في مجلد كبير.

[الطريق الثاني]

وأما الطريق الثاني (١) : فيقال: لهذا المنكر للرؤية المستدل على نفيها بانتفاء لازمها وهو الجهة: قولك ليس في جهة، وكل ما ليس في جهة لا يرى، فهو لا يرى، وهكذا جميع نفاة الحق ينفونه لانتفاء لازمه في ظنهم، فيقولون لو رئي للزم كذا، واللازم منتف فينتفي الملزوم.

والجواب العام لمثل هذه الحجج الفاسدة بمنع إحدى المقدمتين إما معينة وإما غير معينة فإنه لا بد أن تكون إحداهما باطلة أو كلتاهما باطلة (٢) ، وكثيرا ما يكون اللفظ فيهما مجملا يصح باعتبار ويفسد باعتبار، وقد جعلوا الدليل هو ذلك اللفظ المجمل، ويسميه المنطقيون الحد الأوسط، فيصح في مقدمة بمعنى، ويصح في الأخرى بمعنى آخر، ولكن **اللفظ مجمل**، فيظن الظان لما في اللفظ من الإجمال وفي المعنى من الاشتباه أن المعنى المذكور في هذه المقدمة هو المعنى المذكور في المقدمة الأخرى، ولا يكون الأمر كذلك.

مثال ذلك في مسألة الرؤية] (٣) [أن يقال: له] (٤) : أتريد بالجهة أمرا وجوديا أو أمرا عدميا؟

---

(١) الطريق الأول هو الذي يقوم على عدم جحود الحق في مذهب المخالفين، وعلى بيان أن الحق الذي ندعوهم إليه أولى بالاتباع، وانظر ما سبق ص ٣٢٩.

(٢) في الأصل: أو كلاهما باطلة.

(٣) هنا ينتهي السقط المشار إلى أوله في الصفحة السابقة. ويوجد بدلا منه هذه العبارة: " ويقال لهذا المنكر: ما تعني بقولك: ولأنه ليس في جهة؟ فإن قال: معناه أن كل ما ليس بجهة فلا يرى وهو ليس بجهة فلا يرى ". وقد سقطت كلمتان من هذه العبارات في نسخة (ن) ، (م) .

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٢١٧

(٤) ع: أن يقال، وهي ساقطة من (ن) ، (م) . وفي (ب) ، (أ) : فيقال له. والضمير عائد على الإمامي المنكر للرؤية.." [١]

"فإذا أردت به أمرا وجوديا كان التقدير: كل ما ليس في شيء موجود لا يرى. وهذه المقدمة [ممنوعة ولا دليل على إثباتها بل هي] (١) [باطلة] (٢) فإن سطح العالم يمكن أن يرى وليس العالم في عالم آخر. وإن أردت بالجهة أمرا عدميا كانت المقدمة الثانية ممنوعة، فلا نسلم أنه ليس بجهة بهذا التفسير.

وهذا مما خاطبت (٣) به غير واحد من الشيعة والمعتزلة فنفعه (٤) الله به، وانكشف بسبب هذا التفصيل (٥) ما وقع في هذا المقام من الاشتباه والتعطيل (٦) . وكانوا يعتقدون (٧) أن ما (٨) معهم من العقليات النافية للرؤية قطعية لا يقبل في نقيضها (٩) نص الرسل، فلما تبين (١٠) لهم أنها (١١) شبهات مبنية على **ألفاظ مجملة** ومعان مشتبهة، تبين أن الذي ثبت عن الرسول [- صلى الله عليه وسلم -] (١٢) هو الحق المقبول، ولكن ليس هذا [المكان] (١٣) موضع بسط هذا، فإن هذا النافي إنما أشار إلى قولهم إشارة (41) . \ ٥٠

____

(١) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط. وفي (ن) ، (م) توجد كلمة واحدة بدلا منه هي " عليها ".

(٢) باطلة: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٣) ب، ن، م: ما خاطبت ؛ أ: ما خوطبت.

(٤) ب، ا، ن، م: فنفع.

(٥) ب، ا: بسبب هذا التفسير ؛ ن، م: بهذا التفصيل.

(٦) ب، ا: والتضليل ؛ ن، م: والتعليل.

(٧) ب، ا، ن، م: يقولون.

(٨) ما: ساقطة من (ب) ، (أ) .

(٩) ن، م: بعضها.

(١٠) ب، ا: بين.

(١١) أنها: ساقطة من (ب) ، (أ) .

(١٢) ب، ا: الرسل ؛ ن، م: الرسول.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣٤٨/٢

(١٣) ب، ا: ليس هنا ؛ ن، م: ليس هذا.
(١٤) إشارة: ساقطة من (ب) ، (أ) . وما يلي هذه الكلمة ساقط من (ب) ، (أ) ، (ن) ، وينتهي ص ٣٥٨.." [(١)]

"هي الذات (١) ، فقد أثبت هذه المعاني الزائدة على الذات المجردة، وقد بسطنا هذا في غير هذا الموضع.

الوجه الثالث: أن يقال: أصل هذا القول هو قول مثبتة الصفات، وهذا لا تختص به الأشعرية، بل هو قول جميع طوائف المسلمين إلا الجهمية كالمعتزلة (٢) ومن وافقهم من الشيعة، وقد قدمنا أن هذا القول هو قول قدماء الإمامية، فإن كان خطأ فأئمة الإمامية أخطأوا، وإن كان صوابا فمتأخروهم أخطأوا (٣) .

الوجه الرابع: أن يقال: قول القائل: إنهم أثبتوا قدماء كثيرين، **لفظ مجمل** موهم [القول] أنهم (٤) أثبتوا آلهة غير الله في القدم، أو أثبتوا (٥) موجودات منفصلة قديمة مع الله، [أم أثبتوا (٦) لله صفات الكمال القائمة به كالحياة والعلم والقدرة.
فإن قلت: أثبتوا آلهة غير الله، أو موجودات قديمة منفصلة عن الله،]

---

(١) ولا يجعل هذا. . هي الذات: كذا في (ن) ؛ وفي (ب) ، (أ) : ولا يجعل هذا. . . ولا هذه هي الذات ؛ وفي (ع) ، (م) : ولا يجعل هذا هو هذا، ولا هذه الأمور هي الذات.
(٢) ن، م: الجهمية والمعتزلة.
(٣) كتب مستجي زاده تعليقا على هذا الكلام ما يلي: " قلت: وهذا الكلام من المصنف إلزام حسن للروافض إذ قدماؤهم مثل هشام بن الحكم وغيره كانوا من الصفاتية، فلما مالت الروافض إلى مذهب المعتزلة في عهد الديالمة كانوا مثل المعتزلة في نفي الصفات وقالوا بمقالتهم ".
(٤) ب، ا: يوهم أنهم.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٣٤٩

(٥) ب، ا، ن، م: وأثبتوا.

(٦) ب، ا: وأثبتوا. وفي (ن) سقط الكلام من أول هذه الكلمة حتى قوله: كان هذا بهتانا. . . إلخ.." [١]

"إن كون الرب منزها عن النقص متصفا بالكمال مما لا نعرفه بالعقل بل بالسمع، وهو الإجماع الذي استند إليه.

وهؤلاء لا يبقى عندهم طريق عقلي ينزهون الله تعالى به عن شيء من النقائص، والإجماع الذي اعتمدوا عليه إنما ينفع في الجمل دون التفاصيل التي هي (١) محل نزاع بين المسلمين، فإنه يمتنع أن يحتج بالإجماع في موارد النزاع، ثم الإجماع يستندون فيه إلى بعض النصوص، ودلالة النصوص على صفات الكمال أظهر وأكثر وأقطع من دلالة النصوص على كون الإجماع حجة.

وإذا عرف ضعف أصول النفاة للصفات فيما ينزهون عنه الرب، فهؤلاء الرافضة طافوا على أبواب المذاهب، وفازوا بأخس المطالب، فعمدتهم في العقليات على عقليات باطلة، وفي السمعيات على سمعيات باطلة. ولهذا كانوا من أضعف الناس حجة وأضيقهم محجة، وكان الأكابر من أئمتهم متهمين بالزندقة والانحلال، كما يتهم غير واحد من أكابرهم.

والمقصود هنا أن هذا الباب تكلم الناس فيه **بألفاظ مجملة** مثل التركيب والانقسام والتجزئة والتبعيض ونحو ذلك. والقائل إذا قال: إن الرب تعالى ليس بمنقسم ولا متجزئ ولا متبعض ولا مركب ونحو ذلك، فهذا إذا أريد به ما هو المعروف من معنى ذلك في اللغة، فلا نزاع بين المسلمين أن الله منزه عن ذلك، فلا يجوز أن يقال: إنه مركب من أجزاء متفرقة، سواء قيل: إنه مركب بنفسه أو ركبه غيره، ولا أنه مركب يقبل

---

(١) في الأصل: الذي هي. والكلام هنا عن الإجماع عند ابن المطهر وعند الإمامية والنفاة.." [٢]

"ولأن يبتلى العبد بكل ما نهى الله عنه (١) ما خلا الشرك بالله خير له من أن يبتلى بالكلام (٢) .

وقد صنفت (٣) في ذمهم مصنفات مثل كتاب أبي عبد الرحمن السلمي (٤) ، وكتاب شيخ الإسلام الأنصاري (٥) وغير ذلك.

وأما من جهة العقل فلأن هذا **اللفظ مجمل** يدخل فيه نافيه (٦) معاني يجب إثباتها لله، ويدخل فيه مثبته

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٤٨٨

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٥٦٥

(٧) ما ينزه الله تعالى عنه، فإذا لم يدر مراد المتكلم [به لم ينف ولم يثبت، وإذا فسر] (٨) مراده قبل الحق وعبر عنه بالعبارات الشرعية ورد الباطل، وإن تكلم بلفظ لم يرد عن الشارع

---

(١) م: ولأن يبتلي الله العبد بكل ما نهاه عنه.

(٢) قال ابن عبد البر في كتابه " جامع بيان العلم وفضله "، ٩٥/٢: " وقال يونس بن عبد الأعلى، سمعت الشافعي يوم ناظره حفص الفرد قال لي: يا أبا موسى لأن يلقى الله عز وجل العبد بكل ذنب ما خلا الشرك خير من أن يلقاه بشيء من الكلام، لقد سمعت من حفص كلاما لا أقدر أن أحكيه ". ونقل هذه العبارات عنه السيوطي في المرجع السابق، ص [٠ - ٩] ٣٦. كما نقل بعض هذا الكلام (ص [٠ - ٩] ٦) عن الأنصاري الهروي في كتابه " ذم الكلام ". وورد جزء من عبارة الشافعي أيضا في تلبيس إبليس، ص ٨٢.

(٣) ب، أ، م: صنف. وفي (ن) : وهو صنف.

(٤) أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن محمد السلمي النيسابوري، سبقت ترجمته ٤٦٩/٢ وذكر سزكين م [٠ - ٩] ، ج [٠ - ٩] ، ص [٠ - ٩] ٨٤ من كتبه كتاب " الرد على أهل الكلام " وقال إن نسخة خطية منه في الظاهرية بدمشق.

(٥) هو أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الهروي الأنصاري. وسبقت ترجمته ٤٣٥/١. والكتاب الذي يقصده ابن تيمية هنا كتاب " ذم الكلام وأهله " وقد لخصه السيوطي في كتاب " صون المنطق. . . ص [٠ - ٩] ٣ - ٨١ ". ومنه نسخة خطية في مكتبة الظاهرية رقم ٣٣٧ حديث وصورت المخطوطة في معهد المخطوطات بالجامعة العربية (رقم ٩٧ توحيد) .

(٦) ب، أ، ن، م: ما فيه، وهو تحريف.

(٧) ب، أ: مثبتته.

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، وسقطت ولم ينف من (م) .." [١]

"لكن المثل المطابق لفعل الرب من كل وجه لا يمكن في حق المخلوق، فإن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله. وقد سئل بعض الشيوخ عن مثل (١) هذه المسائل فأنشد:

ويقبح من سواك الفعل عندي ... فتفعله فيحسن منك ذاكا

لكن المقصود أنه يمكن في المخلوق أمر الإنسان بما لا يريد أن (٢) يعين عليه المأمور، ونهيه عما يريد

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٦١١/٢

الناهي أن يفعله هو لمصلحته] (٣) .

فتبين أن هذا القدري وأمثاله تكلموا **بلفظ مجمل**. فإذا قالوا: من أمر بما لا يريد كان سفيها، أوهموا الناس أنه أمر بما لا يريد للمأمور أن يفعله. والله لم يأمر العباد بما لم يرض لهم أن يفعلوه، [ولم يحب لهم أن يفعلوه] (٤) ، ولم يرد لهم أن يفعلوه بهذا المعنى، وإنما أمر بعضهم بما لم يرد هو أن يخلقه لهم بمشيئته و [لم] يجعلهم فاعلين له (٥) . ومن المعلوم أن الآمر ليس عليه أن يجعل المأمور فاعلا للمأمور به، بل هذا (٦) ممتنع عند القدرية.

وعند غيرهم هو قادر عليه، لكن له أن يفعله وله ألا يفعله. فعلى قول من يثبت المشيئة دون الحكمة الغائية، يقول: هذا كسائر (٧) الممكنات

---

(١) ع: نحو.

(٢) أ، ب: وأن، وهو خطأ.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة في (ع) فقط.

(٥) ن، ع: ويجعلهم فاعلين له.

(٦) أ، ب: هو.

(٧) ن: فقول هؤلاء كسائر.." [1]

"عبد (١) فعلا، لم يجب أن يكون ذلك المخلوق صوابا من العبد، كما أنه إذا خلق في الجسم طعما أو ريحا، لم يجب أن يكون [ذلك] (٢) طيبا، وإذا خلق للعبد عينين (٣) ولسانا، لم يجب أن يكون بصيرا ناطقا. فاستناد الكذب الذي في الناس، كاستناد جميع ما يكون في المخلوقين (٤) من الصفات القبيحة والأحوال المذمومة وذلك لا يقتضي أنه في نفسه مذموم، ولا أنه موصوف بتلك الصفات. ولكن لفظ " الاستناد " **لفظ مجمل**. أتراه [أنه] (٥) إذا استند إليه العجز المخلوق في الناس لكونه خالقه، يكون هو عاجزا؟ فهذا مما يبين فساد هذه الحجة (٦) .

[الوجه] (٧) الثاني: أنهم يجوزون أنه يخلق القدرة على الكذب مع علمه بأن (٨) صاحبها يكذب، ويخلق

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/١٩٠

القدرة على الظلم والفواحش مع علمه أن صاحبها يظلم ويفحش. ومعلوم أن الواحد منا (٩) يجري تمكينه من القبائح وإعانته عليها مجرى فعله لها، فمن أعان غيره على الكذب بإعطاء أمور (١٠) يستعين بها على الكذب، كان بمنزلة الكذب (١١) في القبح،

---

(١) أ، ب، م: عبده.

(٢) ذلك: ساقطة من (ن) ، (ع) .

(٣) أ: عينان، ن، م، ع: عينا.

(٤) أ، ب: المخلوقات.

(٥) أنه: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٦) أ، ب: هذه الحجة، والله أعلم.

(٧) الوجه: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٨) أ، ب: أن.

(٩) منا: ساقطة من (أ) ، (ب) .

(١٠) ن: أعان على غيره من الكذب وأعطاه أمورا

(١١) ن، م: الكذاب.." [١]

"قيل: لفظ الجبر لم يرد في كتاب ولا سنة لا بنفي ولا إثبات، واللفظ إنما يكون له حرمة إذا ثبت عن المعصوم، وهي ألفاظ النصوص، فتلك علينا أن نتبع معانيها، وأما الألفاظ المحدثة مثل لفظ الجبر فهو مثل لفظ الجهة والحيز ونحو ذلك.

ولهذا كان المنصوص عن أئمة الإسلام مثل الأوزاعي والثوري وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل وغيرهم أن هذا اللفظ لا يثبت ولا ينفى مطلقا، فلا يقال مطلقا: جبر، ولا يقال: لم يجبر، فإنه **لفظ مجمل**.

ومن علماء السلف (١) من أطلق نفيه، كالزبيدي صاحب الزهري، وهذا نظر إلى المعنى المشهور من معناه في اللغة، فإن المشهور إطلاق لفظ الجبر والإجبار على ما يفعل بدون إرادة المجبور بل مع كراهته كما يجبر الأب ابنته على النكاح.

وهذا المعنى منتف في حق الله تعالى فإنه سبحانه لا يخلق فعل العبد الاختياري بدون اختياره، بل هو

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٢٢٠

الذي جعله مريدا مختارا، وهذا لا يقدر عليه أحد إلا الله.

ولهذا قال من قال من السلف: الله أعظم وأجل (٢) من أن يجبر، إنما يجبر غيره من لا (٣) يقدر على جعله مختارا، والله تعالى يجعل العبد مختارا فلا يحتاج إلى إجباره.

---

(١) ع: السنة.

(٢) وأجل: ساقطة من (ع) .

(٣) لا: ساقطة من (أ) .." [١]

"وينكر ما في نفسه.

فإن نافي محبة الله يقول: المحبة لا تكون إلا لما يناسب المحبوب، ولا مناسبة بين القديم والمحدث، وبين الواجب والممكن، وبين الخالق والمخلوق.

فيقال: لفظ المناسبة **لفظ مجمل**، فإنه يقال: لا مناسبة بين كذا وكذا، أي أحدهما أعظم من الآخر، فلا ينسب هذا إلى هذا. كما يقال: لا نسبة لمال فلان إلى مال فلان، ولا نسبة لعلمه أو جوده أو ملكه [إلى علم فلان وجود فلان وملك فلان،] (١) يراد به أن هذه النسبة حقيرة صغيرة كلا نسبة، كما يقال: لا نسبة للخردلة إلى الجبل، ولا نسبة للتراب إلى رب الأرباب.

فإذا أريد بأنه لا نسبة للمحدث إلى القديم هذا المعنى ونحوه، فهو صحيح، وليست المحبة مستلزمة لهذه النسبة، وإن أريد أن ليس في القديم معنى يحبه لأجله المحدث، فهذا رأس المسألة، فلم قلت: إنه ليس بين المحدث والقديم ما يحب المحدث القديم لأجله؟ ولم قلت: إن القديم ليس متصفا بمحبة ما يحبه من مخلوقاته؟

والمحبة لا تستلزم نقصا، بل هي صفة كمال، بل هي أصل الإرادة. فكل إرادة فلا بد أن تستلزم محبة؛ فإن الشيء إنما يراد ؛ لأنه محبوب، أو لأنه وسيلة إلى المحبوب. ولو قدر عدم المحبة لامتنعت الإرادة ؛ فإن المحبة لازمة للإرادة، فإذا انتفى اللازم انتفى الملزوم، وكذلك المحبة

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.." [٢]

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٢٤٦

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥/٤٠٠

"**لفظ مجمل**، فإنه يقال: إن الله يقدر على جعل هذا الجسم أسود وأبيض، ومتحركا وساكنا، وميتا وحيا، وهذا صحيح، بمعنى أن الله إن شاء سوده (وإن شاء بيضه) وإن شاء (١) أحياه وإن شاء أماته، لكن ليس المراد أنه يصير أبيض وأسود في حال واحدة، فإن اجتماع الضدين (٢) ممتنع لذاته، فليس بشيء، ولا يسمى شيئا باتفاق الناس، ولا يدخل في عموم قوله: ﴿والله على كل شيء قدير﴾ [سورة البقرة: ٢٨٤] .

وإذا كان كذلك فقولك: " قادر على نصب إمام (٣) معصوم " إن أردت أنه قادر على أن ينصب إماما، ويلهمه فعل الطاعات وترك المعاصي. فلا ريب أن الله قادر على ذلك وغيره، كما هو قادر على أن يجعل جميع البشر معصومين كالإمام، بجعل كل واحد من البشر نبيا، وأمثال ذلك من مقدورات الله تعالى.

وإن أردت أنه مع ذلك تحصل حكمته المنافية لوجود ذلك، التي يمتنع وجودها إلا مع عدم ذلك، فهذا يستلزم الجمع بين الضدين، فمن أين تعلم انتفاء جميع أنواع الحكمة التي تنافي [وجود] (٤) ذلك؟ .

ولو لم يكن إلا عظم أجر المطيعين إذا لم يكن لهم إمام معصوم، فإن معرفة الطاعة والعمل بها حينئذ أشق، فثوابه أكبر (٥) . وهذا الثواب يفوت بوجود المعصوم.

---

(١) ساقط من (ب) فقط، وزدت عبارة " وإن شاء بيضه " ليستقيم الكلام.

(٢) ب: الضديق، وهو خطأ مطبعي.

(٣) إمام: ساقطة من (م) .

(٤) وجود: ساقطة من (ن) ، (ب) .

(٥) ب: أكثر.." [1]

"وسلم - لو دعا أبا بكر وعمر وعثمان، وطلحة والزبير، وابن مسعود وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وغيرهم للمباهلة، لكانوا من أعظم الناس استجابة لأمره، وكان دعاء هؤلاء وغيرهم أبلغ في إجابة الدعاء، لكن لم يأمره الله سبحانه بأخذهم [معه] (١) ؛ لأن ذلك لا يحصل به المقصود. فإن المقصود أن أولئك يأتون بمن يشفقون عليه طبعا (٢) ، كأبنائهم ونسائهم ورجالهم الذين هم أقرب الناس إليهم. فلو دعا النبي - صلى الله عليه وسلم - قوما أجانب لأتى أولئك بأجانب، ولم يكن يشتد عليه نزول البهلة بأولئك الأجانب، كما يشتد عليهم نزولها بالأقربين إليهم، فإن طبع البشر يخاف على أقربيه (٣) ، ما لا يخاف

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤٧٠/٦

على الأجانب، فأمر النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يدعو قرابته، وأن يدعوا أولئك قرابتهم. والناس عند المقابلة تقول كل طائفة للأخرى: أرهنوا عندنا أبناءكم ونساءكم، فلو رهنت إحدى الطائفتين أجنبيا لم يرض أولئك، كما أنه لو دعا النبي الأجانب لم يرض أولئك المقابلون له، ولا يلزم أن يكون أهل الرجل أفضل عند الله إذا قابل بهم لمن يقابله بأهله. فقد تبين أن الآية لا دلالة فيها أصلا على مطلوب الرافضي، لكنه وأمثاله ممن في قلبه زيغ، كالنصارى الذين يتعلقون **بالألفاظ المجملة** ويدعون النصوص الصريحة، ثم قدحه (٤) في خيار الأمة بزعمه الكاذب،

---

(١) معه: ساقطة من (ن) (س) ، (ب) .

(٢) طبعا ساقطة من (م) .

(٣) م: أقاربه.

(٤) ب: ثم قدح.." [١]

"﴿فوسوس لهما الشيطان ليبدي لهما ما ووري عنهما من سوآتهما﴾ [سورة الأعراف: ٢٠] .

فإذا كان عرض (١) الشيطان لا يقدح في نبوة الأنبياء - عليهم السلام - فكيف يقدح في إمامة الخلفاء؟ !

وإن ادعى مدع أن هذه النصوص مئولة.

قيل له: فيجوز لغيرك أن يتأول قول الصديق، لما ثبت بالدلائل الكثيرة من إيمانه وعلمه، وتقواه وورعه. فإذا ورد **لفظ مجمل** يعارض ما علم (٢) . وجب تأويله.

وأما قوله: " فإن استقمت فأعينوني، وإن زغت فقوموني "، فهذا من كمال عدله وتقواه، وواجب على كل إمام أن يقتدي به في ذلك، وواجب على الرعية أن تعامل الأئمة بذلك، فإن استقام الإمام (٣) أعانوه على طاعة الله تعالى، وإن زاغ وأخطأ بينوا له الصواب ودلوه عليه، وإن تعمد ظلما منعوه منه بحسب الإمكان، فإذا كان منقادا للحق، كأبي بكر، فلا عذر لهم في ترك ذلك (٤) ، وإن كان لا يمكن دفع الظلم إلا بما هو أعظم فسادا منه، لم يدفعوا الشر القليل بالشر الكثير.

---

(١) ن، س: غرض.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٢٨/٧

(٢) ن، س، ب: ما ورد.

(٣) الإمام: ساقطة من (س) ، (ب) .

(٤) م: فلا عذر لهم في ذلك.." [١]

"**الألفاظ المجملة** بالنفي والإثبات دون الإستفصال يوقع في الجهل والضلاك والقيل والقال

وقد قيل أكثر إختلاف العقلاء من جهة الإشتراك في الأسماء

ومثبتو الجسم ونفاته موجودون في الشيعة وفي السنة

وأول ما ظهر إطلاق لفظ الجسم من متكلم الرافضة هشام بن الحكم كذلك نقل ابن حزم وغيره

قال الأشعري في مقالات الإسلاميين إختلف الروافض في التجسيم وهم ست فرق فالأولى الهشامية أصحاب هشام بن الحكم يزعمون أن معبودهم جسم وله نهاية وحد طوله كعرضه وعمقه وأنه نور ساطع كالسبيكة يتلألأ كاللؤلؤة المدروة ذو لون وطعم وريح ومجسه

الفرقة الثانية زعموا أنه ليس بصورة ولا كالأجسام وإنما يذهبون في قولهم إنه جسم إلى أنه موجود وينفون عنه الأجزاء والأبعاض ويزعمون أنه على العرش بلا مماسة ولا كيف

الفرقة الثالثة من الرافضة يزعمون أنه على صورة الإنسان ويمنعون أن يكون جسما

الفرقة الرابعة أصحاب هشام بن سالم الجواليقي يزعمون أنه على صورة الإنسان وينكرون أن يكون لحما ودما ويقولون هو نور يتلألأ وأنه ذو حواس خمس وله يد ورجل وأنف وفم وعين وسائر حواسه متغايرة وحكى أبو عيسى الوراق أن." [٢]

"وليف وسعف وخوص وجمار واسمها إسم واحد وسميت نخلة بجميع صفاتها فكذلك الله وله المثل الأعلى بجميع صفاته إله واحد لا نقول إنه كان في وقت من الأوقات ولا يقدر حتى خلق قدرة ولا كان ولا يعلم حتى خلق لنفسه علما والذي لا يقدر ولا يعلم عاجز جاهل ولكن نقول لم يزل الله عالما قدارا مالكا لا متى ولا كيف الثاني أن يقال هذا القول المذكور ليس قول الأشعرية كلهم وإنما هو قول مثبتي الحال منهم الذين يقولون إن العالمية حال معطلة بالعلم فيجعلون العلم يوجب حالا آخر ليس هو العلم بل هو كونه عالما وهذا قول الباقلاني والقاضي أبي يعلى وأول قولي أبي المعالي

وأما جمهور مثبتة الصفات فيقولون إن العلم هو كونه عالما ويقولون لا يكون عالما إلا بعلم ولا قادرا إلا

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٨/٢٧٢

(٢) المنتقى من منهاج الاعتدال الذهبي، شمس الدين ص/٨٣

بقدرة أي يمتنع أن يكون عالما من لا علم له أو قادرا من لا قدرة له أو حيا من لا حياة له فإن وجود اسم الفاعل بدون المصدر ممتنع وهذا كما لو قيل مصل بلا صلاة وصائم بلا صيام وناطق بلا نطق

فإذا قيل لا يكون مصل إلا بصلاة لم يكن المراد أن هنا شيئين أحدهما الصلاة والثاني حال معلل بالصلاة بل المصلي لا بد أن يكون له صلاة

وهم أنكروا قول نفاة الصفات الذين يقولون هو حي لا حياة له وعالم علم له وقادر لا قدرة له

فمن قال هو حي عليم قدير بذاته وأراد بذلك أن ذاته مستلزمة لحياته وعلمه وقدرته لم يحتج في ذلك إلى غيره

ومن تدبر كلام هؤلاء وجدهم مضطرين إلى إثبات الصفات وأنهم لا يمكنهم أن يفرقوا بين قولهم وقول المثبتة بفرق محقق لأنهم أثبتوا كونه تعالى حيا وكونه عالما وكونه قادرا ولا يجعلون هذا هو هذا ولا هذا هو هذا ولا هذه الأمور هذه الذات فقد أثبتوا معاني زائدة على الذات المجردة فقولك أثبتوا قدماء كثيرة **لفظ مجمل** يوهم أنهم أثبتوا آلهة غير الله في الأزل وأثبتوا." (١)

"وحده فعليه وقع الأمر وإلبه يتوجه الذم

فقال أبو حنيفة ذرية بعضها من بعض فيقال ما ذكرت بسندها فنعلم صحتها ولعلها كذب فإن أبا حنيفة مقر بالقدر وقد رد على القدرية في الفقة الأكبر فكيف يستصوب قول من يقول إن الله لم يخلق أفعال العباد ثم موسى بن جعفر وسائر علماء أهل البيت مثبتون القدر وكذلك قدماء الشيعة وإنما قالوا بالقدر في دولة بني بويه حين خالطوا المعتزلة

وأيضا فهذا الكلام المحكي عن موسى بن جعفر يقوله أصاغر القدرية وصبيانهم وهو معروف من حين حدثت القدرية قبل أن يولد موسى بن جعفر

والقدرية حدثوا زمن ابن الزبير وعبد الملك وقول القائل المعصية ممن **لفظ مجمل** فإن المعصية والطاعة عمل وعرض قائم بغير فلا بد له من محل يقوم به وهي قائمة بالعبد لا محالة وليست قائمة بالله تبارك وتعالى بلا ريب

ومعلوم أن كل مخلوق يقال هو من الله بمعنى أنه خلقه بائنا عنه لا بمعنى أنه قام به واتصف به كما في قوله تعالى ﴿وسخر لكم ما في السماوات وما في الأرض جميعا منه﴾ وقوله تعالى ﴿وما بكم من نعمة فمن الله﴾

---

(١) المنتقى من منهاج الاعتدال الذهبي، شمس الدين ص/٩٠

قال ومنها أنه يلزم أن يكون الكافر مطيعا بكفره لأنه فعل ما هو مراد الله فهذا مبني على أن الطاعة هل هي موافقة للأمر أو موافقة للإرادة وهي مبنية على أن الأمر هل يستلزم الإرادة أم لا وقد قدمنا أن الله خالق أفعال العباد بإرادته وقد يخلق مالم يأمر به

وأجمع العلماء أن الرجل لو حلف ليقضينه حقه في غد إن شاء الله فخرج الغد ولم يقضه مع قدرته على القضاء لم يحنث

ولو كانت مشيئة الله بمعنى أمره لحنث لأنه مأمور." (١)

"(ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) فهذا اللفظ يدل على المجانسة والمشابهة في أمور

فقوله تعالى (ندع أبناءنا أبناءكم وأنفسنا وأنفسكم أي ورجالنا ورجالكم أي الرجال الذين هم من جنسنا في الدين والنسب والمراد التجانس في القرابة مع الإيمان فذكر الأولاد والنساء والرجال الأقربين ولم يكن عنده أحد أقرب إليه من العصبات من على ثم أدار عليهم الكساء

والمباهلة إنما تحصل بالأقربين إليه وإلا فلو بأهلهم بالأبعدين في النسب وإن كانوا أفضل لم يحصل المقصود

وآية المباهلة سنة عشر لما قدم وفد نجران ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم قد بقي من أعمامه غير العباس والعباس لم يكن له سابقة ولا دلالة اختصاص على النبي

وقولك لو كان غير هؤلاء مساويا لهم لأمر بأخذهم معه قلنا نحن نعلم بالإضطرار أنه لو دعا أبا بكر وعمر وطائفة من الكبار لكانوا من أعظم شيء إستجابة لأمره لكن لم يؤمر بأخذهم لأن ذلك لا يحصل بـع مقصود المباهلة فإن أولئك يأتون بمن يعز عليهم طبعا كأقرب الناس إليهم فلو دعا الرسول قوما أجانب لأتى أولئك بأجانب ولم يكن يشتد عليهم نزول المباهلة بأولئك الأجانب كما يشتد عليهم نزولها بالأقربين فإن طبع المرء يخاف على أقربيه ما لا يخاف على الأجانب والناس عند المهادنة تقول كل طائفة للأخرى أرهنوا عندنا أبناءكم ونساءكم فلو رهنت أجانب لم يرض أولئك ولا يلزم أهل الرجل أن يكونوا أفضل عند الله من غيرهم

فدع عنك التشبث **بألفاظ مجملة** ولا تزغ عن النصوص الصريحة ولا تظنن أحدا مساويا للرسول أصلا

ولو كان باقي بناته في الحياة لباهل بهن ولو كان ابنه إبراهيم يعرف لباهل به ولو كان عمه حمزة حيا لباهل به

---

(١) المنتقى من منهاج الاعتدال الذهبي، شمس الدين ص/١٣٧

قال البرهان العاشر قوله (فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه) روى ابن المغازلي بإسناد عن ابن عباس قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الكلمات فقال سأله بحق محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين إلا تبت علي فتاب عليه

وفيه مساواته." (١)

"الفصل الثالث: مسائل متعلقة بالعلو والاستواء.

المبحث الأول: هل يخلو العرش منه حال نزوله.

المبحث الثاني: مسائل الحد والمماسة.

المطلب الأول: حكم **الألفاظ المجملة**.

المطلب الثاني: مسألة الحد.

المطلب الثالث: مسألة المماسة.

الباب الثالث: العرش وما يتعلق به من مسائل.

الفصل الأول: تعريف العرش.

المبحث الأول: المعنى اللغوي لكلمة العرش.

المبحث الثاني: المذاهب في تعريف العرش.

الفصل الثاني: الأدلة على إثبات العرش من الكتاب والسنة.

المبحث الأول: الأدلة القرآنية على إثبات العرش.

المبحث الثاني: الأدلة من السنة على إثبات العرش.

الفصل الثالث: صفة العرش وخصائصه.

المبحث الأول: خلق العرش وهيئته.

المبحث الثاني: مكان العرش.

المبحث الثالث: خصائص العرش.

الفصل الرابع: الكلام على حملة العرش وعلى الكرسي.." (٢)

---

(١) المنتقى من منهاج الاعتدال الذهبي، شمس الدين ص/٤٣٨

(٢) العرش للذهبي الذهبي، شمس الدين ١/١٦

"يعطوها حقها، ومن المعلوم بالاضطرار أن اسم (الواحد) في كلام الله لم يقصد به سلب الصفات وسلب إدراكه بالحواس ولا نفي الحد والقدر ونحو ذلك من المعاني التي ابتدعها هؤلاء١.

وأما حجة التركيب التي اعتمد عليها هؤلاء الفلاسفة في نفي الصفات وهي قولهم: (إنه لو كان صفة لكان مركبا والمركب يفتقر إلى جزئيه وجزءاه غيره، والمفتقر إلى غيره لا يكون واجبا بنفسه) فهي تتكون من **ألفاظ مجملة** بمعنى أن كل لفظة منها تحتمل عدة معان فلا بد من توضيح المراد من كل لفظ أولا حتى يتكلم فيه.

فلفظ (المركب) مثلا: قد يراد به ما ركبه غيره، أو ما كان مفترقا فاجتمع، أو ما يقبل التفريق، والله منزه عن هذه المعاني باتفاق.

وأما الذات الموصوفة بصفاتها اللازمة لها فإذا سميتم هذا تركيبا كان ذلك اصطلاحا لكم، وليس هو المفهوم من لفظ المركب ولن تستطيعوا أيها الفلاسفة إقامة الدليل على نفيه.

وأما قولهم: (لكان مركبا) فإن أرادوا لكان غيره ركبه، أو لكان مجتمعا بعد افتراقه، أو لكان قابلا للتفريق. فاللازم باطل فإن الكلام إنما هو في الصفات اللازمة للموصوف الذي يمتنع وجوده بدونها.

وإن أراد بالمركب الموصوف أو ما يشبه ذلك فلم قالوا أن ذلك

---

١ انظر نقض التأسيس (٤٨٢/١، ٤٨٤، ٤٨٨) .." [(١)]

"يشبهون عليهم، وهذه **الألفاظ المجملة** تتضمن معاني باطلة ومعاني أخرى صحيحة فهم بهذا ينفون كلا المعنيين الحق والباطل.

وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- ما في هذه الألفاظ من معان، وما تدل عليه من عبارات١، وكيف استعملها هؤلاء المعطلة في نفي صفات الباري عز وجل حيث ادعوا أن هذه الأمور من مستلزمات الجسمية، والله منزه من ذلك، وقد بين شيخ الإسلام أن استعمال هذه الألفاظ نفيا وإثباتا لم يرد عن السلف ولا جاء به أثر صحيح ولم يستعملها الأقدمون بالمعنى الاصطلاحي الذي اتفق عليه هؤلاء، بل جميعهم معترفون بأن العلو صفة كمال كما أن السفل صفة نقص، وما ثبت لله من العلو فهو العلو المناسب لكمال ذاته المنزهة عن اعتبارات المحدثين ومماثلتهم.

ومعلوم أن القول بأن العلو يستلزم هذه المعاني المبهمة إنما هو مأخوذ من قياس الغائب على الشاهد،

---

(١) العرش للذهبي الذهبي، شمس الدين ١٦٣/١

ومحاولة تطبيق الاعتبارات الإنسانية على الصفات الإلهية، وهذا قياس خاطئ إذ ليس معنى كونه في السماء أن السماء تحويه وتحيط به وتحصره، أو هي محل وظرف له، بل هو سبحانه محيط بكل شيء وسع كرسيه السموات والأرض، وهو فوق كل شيء

---

١ انظر شرح ابن تيمية لهذه العبارات في نقض التأسيس الجهمية (١/٥٠٤، ٥١١) ، وفي مجموع الفتاوى (٥/٤١٨-٤٣٠) .." [(١)]

"المبحث الثاني: مسائل الحد والمماسة

المطلب الأول: حكم **الألفاظ المجملة**

قبل الحديث عن المسائل المتعلقة بالحد والمماسة والمباينة وغيرها من **الألفاظ المجملة**، يحسن توضيح بعض القواعد المتعلقة بذلك وهي على النحو التالي:

أولا: يجب أن يعلم أن توحيد الأسماء والصفات يشتمل على ثلاثة أبواب:

الباب الأول: باب الأسماء.

الباب الثاني: باب الصفات.

الباب الثالث: باب الإخبار١.

ثانيا: إن باب الأسماء هو أخص تلك الأبواب، فما صح اسما، صح صفة وصح خبرا وليس العكس.

وباب الصفات أوسع من باب الأسماء، وأخص من باب الإخبار، فما صح صفة فليس شرطا أن يصح اسما، فقد يصح وقد لا يصح، مع أن

---

١ انظر في هذه المسألة ما كتبته في كتاب "معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى" (ص٥٥-٦٤) .." [(٢)]

"رده١.

وبناء على ما تقدم يمكن تقسيم **الألفاظ المجملة** -أي التي يرد استعمالها في النصوص- على النحو التالي:

---

(١) العرش للذهبي الذهبي، شمس الدين ١/١٦٨

(٢) العرش للذهبي الذهبي، شمس الدين ١/٢٣٧

١ ألفاظ ورد استعمالها ابتداء في بعض كلام السلف.

ومن أمثلة ذلك لفظ (الذات) ولفظ (بائن) .

وهذه الألفاظ تحمل معان صحيحة دلت عليها النصوص.

وهذا النوع من الألفاظ يجيز جمهور أهل السنة استعمالها.

وهناك من يمنع ذلك بحجة أن باب الإخبار توقيفي كسائر الأبواب.

والصواب أنه ما دام المعنى المقصود من ذلك اللفظ يوافق ما دلت عليه النصوص، واستعمل اللفظ لتأكيد ذلك فلا مانع.

كقول أهل السنة: "إن الله استوى على العرش بذاته".

فلفظة (بذاته) مراد بها أن الله مستو على العرش حقيقة وأن الاستواء صفة له.

وكقولهم: "إن الله عال على خلقه بائن منهم".

فلفظة (بائن) يراد بها إثبات العلو حقيقة، والرد على زعم من قال إن الله في كل مكان بذاته.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "والمقصود -هنا- أن الأئمة ا لكبار

---

١ رسالة في العقل والروح (٢/٤٦-٤٧) .." [(١)]

"الضرب، كلفظ (الجسم) و (الحيز) و (الجهة) و (الجوهر) و (العرض") ١. فإن هذه الألفاظ يدخلون في مسماها الذي ينفونه أمورا مما وصف الله به نفسه، ووصفه به رسوله، فيدخلون فيها نفي علمه وقدرته وكلامه، ويقولون إن القرآن مخلوق، ولم يتكلم الله به، وينفون رؤيته لأن رؤيته على اصطلاحهم لا تكون إلا لمتحيز في جهة وهو جسم، ثم يقولون: والله منزه عن ذلك فلا تجوز رؤيته.

وكذلك يقولون إن المتكلم لا يكون إلا جسما متحيزا، والله ليس بجسم متحيز فلا يكون متكلما.

ويقولون: لو كان فوق العرش لكان جسما متحيزا، والله ليس بجسم متحيز، فلا يكون متكلما فوق العرش وأمثال ذلك"٢.

الموقف من هذا النوع:

"إذا كانت هذه **الألفاظ مجملة** -كما ذكر- فالمخاطب لهم إما:

١ أن يفصل لهم ويقول: ما تريدون بهذه الألفاظ؟

---

(١) العرش للذهبي الذهبي، شمس الدين ١/٢٤٠

فإن فسروها بالمعنى الذي يوافق القرآن قبلت. وإن فسروها بخلاف ذلك ردت.

٢ وإما أن يمتنع عن موافقتهم في ١التكلم بهذه الألفاظ نفيا وإثباتا.

---

١ درء تعارض العقل والنقل (١/٢٤١) .

٢ درء تعارض العقل والنقل (١/٢٢٨) .." [(١)]

"توفيقنا إلا بالله"١.

٢- وذكر رحمه الله في هذا الكتاب في باب هل الباري عز وجل في مكان دون مكان أم لا في مكان؟ أم في كل مكان؟ ٢ قال: اختلفوا في ذلك على٣ سبع عشرة مقالة٤:

منها قال٥ أهل السنة وأصحاب الحديث: ليس بجسم٦، ولا يشبه الأشياء، وأنه على العرش، كما قال: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ ٧ ولا نتقدم بين يدي الله (ق٦٩/أ) بالقول، بل نقول استوى بلا كيف، وأن الله له يدين كما قال ﴿خلقت بيدي﴾ ٨ وأنه ينزل إلى سماء٩ الدنيا كما جاء في الحديث١٠.

---

١ انظر مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري (ص٢٩٠-٢٩٧) .

٢ جاء في (ب) و (ج) "هل الباري عز وجل في كل مكان؟ ".

٣ "على" ساقطة من (ب) و (ج) .

٤ انظر مقالات الإسلاميين (ص٢١٠) .

٥ "قال" ساقطة من (ب) و (ج) .

٦ انظر: قسم الدراسة، فقد خصصنا مطلبا في بيان حكم مثل هذا **الألفاظ المجملة**.

٧ الآية ٥ من سورة طه.

٨ الآية ٧٥ من سورة ص.

٩ في (ب) و (ج) "السماء".

١٠ تقدم تخريجه." [(٢)]

---

(١) العرش للذهبي الذهبي، شمس الدين ١/٢٤٥

(٢) العرش للذهبي الذهبي، شمس الدين ٢/٣٧٦

"ولا يطلق عليه أنه حدث بعد أن لم يكن، ألا ترى أن من تكلم اليوم وكان متكلما بالأمس لا يقال: إنه حدث له الكلام، ولو كان غير متكلم لآفة كالصغر والخرس، ثم تكلم يقال: حدث له الكلام، فالساكت لغير آفة يسمى متكلما بالقوة، بمعنى أنه يتكلم إذا شاء، وفي حال تكلمه يسمى متكلما بالفعل، وكذلك الكاتب في حال الكتابة هو كاتب بالفعل، ولا يخرج عن كونه كاتبا في حال عدم مباشرته للكتابة.

[حكم **الألفاظ المجملة** التي لم يرد نفيها ولا إثباتها في كتاب ولا سنة]

وحلول الحوادث بالرب تعالى، المنفي في علم الكلام المذموم، لم يرد نفيه ولا إثباته في كتاب ولا سنة، وفيه إجمال: فإن أريد بالنفي أنه سبحانه لا يحل في ذاته المقدسة شيء من مخلوقاته المحدثة، أو لا يحدث له وصف متجدد لم يكن - فهذا نفي صحيح. وإن أريد به نفي الصفات الاختيارية، من أنه لا يفعل ما يريد، ولا يتكلم بما شاء إذا شاء، ولا أنه يغضب ويرضى لا كأحد من الورى، ولا يوصف بما وصف به نفسه من النزول والاستواء والإتيان كما يليق بجلاله وعظمته - فهذا نفي باطل.

وأهل الكلام المذموم يطلقون نفي حلول الحوادث، فيسلم السني للمتكلم ذلك، على ظن أنه نفى عنه سبحانه ما لا يليق بجلاله، فإذا سلم له هذا النفي ألزمه نفي الصفات الاختيارية وصفات الفعل، وهو لازم له. وإنما أتي السني من تسليم هذا النفي المجمل، وإلا فلو استفسر واستفصل لم ينقطع معه.

وكذلك مسألة الصفة: هل هي زائدة على الذات أم لا؟ لفظها." (١)

"ولا شك أن جمهور العالم من جميع الطوائف يقولون: إن كل ما سوى الله تعالى مخلوق كائن بعد أن لم يكن، وهذا قول الرسل وأتباعهم من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم:

ومن المعلوم بالفطرة أن كون المفعول مقارنا لفاعله لم يزل ولا يزال معه - ممتنع محال، ولما كان تسلسل الحوادث في المستقبل لا يمنع أن يكون الرب سبحانه هو الآخر الذي ليس بعده شيء، فكذا تسلسل الحوادث في الماضي لا يمنع أن يكون سبحانه وتعالى هو الأول الذي ليس قبله شيء. فإن الرب سبحانه وتعالى لم يزل ولا يزال، يفعل ما يشاء ويتكلم إذا يشاء. قال تعالى: ﴿قال كذلك الله يفعل ما يشاء﴾ [آل عمران: ٤٠] (آل عمران: ٤٠) . وقال تعالى: ﴿ولكن الله يفعل ما يريد﴾ [البقرة: ٢٥٣] (البقرة: ٢٥٣) . وقال تعالى: ﴿ذو العرش المجيد - فعال لما يريد﴾ [البروج: ١٥ - ١٦] (البروج: ١٥ - ١٦) . وقال تعالى: ﴿ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله﴾

---

(١) شرح الطحاوية ت الأرناؤوط ابن أبي العز ٩٧/١

[لقمان: ٢٧] (لقمان: ٢٧) . وقال تعالى: ﴿قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي ولو جئنا بمثله مددا﴾ [الكهف: ١٠٩] (الكهف: ١٠٩) .

والمثبت إنما هو الكمال الممكن الوجود، وحينئذ فإذا كان النوع دائما فالممكن والأكمل هو التقدم على كل فرد من الأفراد بحيث لا يكون في أجزاء العالم شيء يقارنه بوجه من الوجوه.

وأما دوام الفعل فهو أيضا من الكمال، فإن الفعل إذا كان صفة كمال فدوامه دوام الكمال.

قالوا: والتسلسل **لفظ مجمل**، لم يرد بنفيه ولا إثباته كتاب ولا سنة، ليجب مراعاة لفظه، وهو ينقسم إلى واجب وممتنع وممكن،." (١)

"﴿ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين﴾ [النحل: ٨٩] (النحل: ٨٩) . ونظائر ذلك كثيرة في القرآن.

فأمر الإيمان بالله واليوم الآخر: إما أن يكون الرسول تكلم فيه بما يدل على الحق أم لا؟ الثاني باطل، وإن كان قد تكلم على الحق **بألفاظ مجملة** محتملة، فما بلغ البلاغ المبين، وقد شهد له خير القرون بالبلاغ، وأشهد الله عليهم في الموقف الأعظم، فمن يدعي أنه في أصول الدين لم يبلغ البلاغ المبين، فقد افترى عليه صلى الله عليه وسلم.

[التكلم في أمور الدين بغير علم]

[النهي عن التكلم في أمور الدين بغير علم]

قوله: (فمن رام علم ما حظر عنه علمه، ولم يقنع بالتسليم فهمه، حجبه مرامه عن خالص التوحيد، وصافي المعرفة، وصحيح الإيمان) .

ش: هذا تقرير للكلام الأول، وزيادة تحذير أن يتكلم في أصول الدين - بل وفي غيرها - بغير علم. وقال تعالى: ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا﴾ [الإسراء: ٣٦] (الإسراء: ٣٦) . وقال تعالى: ﴿ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ويتبع كل شيطان مريد - كتب عليه أنه من تولاه فأنه يضله ويهديه إلى عذاب السعير﴾ [الحج: ٣ - ٤] (الحج: ٣ - ٤) . وقال تعالى:." (٢)

---

(١) شرح الطحاوية ت الأرناؤوط ابن أبي العز ١٠٦/١

(٢) شرح الطحاوية ت الأرناؤوط ابن أبي العز ٢٣٣/١

"وأحسن ما عندهم فهو في القرآن أصح تقريرا، وأحسن تفسيرا، فليس عندهم إلا التكلف والتطويل والتعقيد. كما قيل:

لولا التنافس في الدنيا لما وضعت ... كتب التناظر لا المغني ولا العمد

يحللون بزعم منهم عقدا ... وبالذي وضعوه زادت العقد

فهم يزعمون أنهم يدفعون بالذي وضعوه الشبه والشكوك، والفاضل الذكي الذي يعلم أن الشبه والشكوك زادت بذلك.

[ما قاله الله ورسوله أصل لتحديد **الألفاظ المجملة** في كلام الناس]

ومن المحال أن لا يحصل الشفاء والهدى والعلم واليقين من كتاب الله وكلام رسوله، ويحصل من كلام هؤلاء المتحيرين. بل." (١)

"نصف الله تعالى بما لم يصف به نفسه ولا وصفه به رسوله نفيا ولا إثباتا، وإنما نحن متبعون لا مبتدعون.

فالواجب أن ينظر في هذا الباب، أعني باب الصفات، فما أثبته الله ورسوله أثبتناه، وما نفاه الله ورسوله نفيناه. والألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات والنفي، فنثبت ما أثبته الله ورسوله من الألفاظ والمعاني. وأما الألفاظ التي لم يرد نفيها ولا إثباتها فلا تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها: فإن كان معنى صحيحا قبل، لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النصوص، دون **الألفاظ المجملة**، إلا عند الحاجة، مع قرائن تبين المراد والحاجة مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها، ونحو ذلك.

والشيخ رحمه الله أراد الرد بهذا الكلام على المشبهة، كداود الجواربي وأمثاله القائلين: إن الله جسم، وإنه جثة وأعضاء وغير ذلك، تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا.." (٢)

"ولكن لا يقال لهذه الصفات إنها أعضاء، أو جوارح، أو أدوات، أو أركان، لأن الركن جزء الماهية، والله تعالى هو الأحد الصمد، لا يتجزأ - سبحانه وتعالى، والأعضاء فيها معنى التفريق والتعضية، تعالى الله عن ذلك، ومن هذا المعنى قوله تعالى: ﴿الذين جعلوا القرآن عضين﴾ [الحجر: ٩١] (الحجر: ٩١) . والجوارح فيها معنى الاكتساب والانتفاع. وكذلك الأدوات هي الآلات التي ينتفع بها في جلب المنفعة

---

(١) شرح الطحاوية ت الأرناؤوط ابن أبي العز ٢٣٩/١

(٢) شرح الطحاوية ت الأرنا ؤوط ابن أبي العز ٢٦١/١

ودفع المضرة. وكل هذه المعاني منتفية عن الله تعالى، ولهذا لم يرد ذكرها في صفات الله تعالى. فالألفاظ الشرعية صحيحة المعاني، سالمة من الاحتمالات الفاسدة، فكذلك يجب أن لا يعدل عن الألفاظ الشرعية نفيا ولا إثباتا، لئلا يثبت معنى فاسد، أو ينفى معنى صحيح. وكل هذه **الألفاظ المجملة** عرضة للمحق والمبطل.

[يراد بلفظ الجهة ما هو موجود وما هو معدوم]

وأما لفظ الجهة، فقد يراد به ما هو موجود، وقد يراد به ما هو معدوم، ومن المعلوم أنه لا موجود إلا الخالق والمخلوق، فإذا أريد بالجهة أمر موجود غير الله تعالى كان مخلوقا، والله تعالى لا يحصره شيء، ولا يحيط به شيء من المخلوقات، تعالى الله عن ذلك. وإن أريد بالجهة أمر عدمي، وهو ما فوق العالم، فليس هناك إلا الله وحده. فإذا قيل: أنه في جهة بهذا الاعتبار، فهو صحيح، ومعناه: أنه فوق العالم حيث انتهت المخلوقات فهو فوق الجميع، عال عليه.

ونفاة لفظ الجهة الذين يريدون بذلك نفي العلو، يذكرون من أدلتهم: أن الجهات كلها مخلوقة، وأنه كان قبل الجهات، وأن من قال:." (١)

"المحلى، ووضعه الحلية على المحلى، فهنا ثلاث حقائق: اسم ومسمى وتسمية، كحلية ومحلى وتحلية، وعلامة ومعلم وتعليم، ولا سبيل إلى جعل لفظين منها مترادفين على معنى واحد لتباين حقائقها. فإذا جعل الاسم هو المسمى، بطل واحد من هذه الحقائق الثلاثة ولا بد. فإن قيل: ما شبهة من قال باتحادهما؟ فالجواب: شبهته أشياء، منها أن الله - تعالى - هو وحده الخالق، وما سواه مخلوق، فلو كانت أسماؤه غيره، لكانت مخلوقة، ويلزم أن لا يكون له اسم في الأزل ولا صفة ؛ لأن أسماءه صفات، وهذا أعظم ما قاد متكلمي الإثبات إلى القول باتحادهما، والجواب عن كشف هذه الشبهة أن منشأ الغلط في هذا الباب من إطلاق **ألفاظ مجملة** محتملة لمعنيين حق وباطل، فلا ينفصل النزاع إلا بتفصيل تلك المعاني وتنزيل ألفاظها عليها، ولا ريب أن الله - تعالى - لم يزل ولا يزال موصوفا بصفات الكمال المشتقة أسماؤه منها، فلم يزل بصفاته وأسمائه، وهو إله واحد له الأسماء الحسنى والصفات العلى، وصفاته وأسماؤه داخلة في مسمى اسمه، وإن كان لا يطلق على الصفة أنها إله يخلق ويرزق، فليست صفاته وأسماؤه غيره، وليست هي نفس الإله، وبلاء القوم من لفظة الغير، فإنها يراد بها معنيين: أحدهما المغاير لتلك الذات

---

(١) شرح الطحاوية ت الأرناؤوط ابن أبي العز ٢٦٦/١

المسماة بالله، وكل ما غاير الله مغايرة محضة بهذا الاعتبار، فلا يكون إلا مخلوقا، ويراد به مغايرة الصفة للذات إذا جردت عنها، فإذا قيل: علم الله وكلام الله غيره، بمعنى أنه غير الذات المجردة عن العلم والكلام، كان المعنى صحيحا، ولكن الإطلاق باطل، فإذا أريد أن العلم والكلام مغاير لحقيقته المختصة التي امتاز بها عن غيره، كان باطلا لفظا ومعنى. وبهذا أجاب أهل السنة المعتزلة القائلين بخلق القرآن، وقالوا: كلامه – تعالى – داخل في مسمى اسمه، فالله – تعالى – اسم للذات الموصوفة بصفات الكمال، ومن تلك الصفات صفة الكلام، كما أن علمه وقدرته وحياته، وسمعه وبصره، غير مخلوقة، وإذا كان القرآن كلامه، وهو صفة من صفاته، فهو متضمن لأسمائه الحسنى، فإذا كان القرآن غير مخلوق، ولا يقال أنه غير الله، فكيف يقال إن بعض ما تضمنه – وهو أسماؤه – مخلوقة وهي غيره، فقد حصحص الحق بحمد الله،." (١)

"الأئمة كأحمد وغيره لما ذكر لهم أهل البدع **الألفاظ المجملة**، كلفظ الجسم والجوهر والحيز، لم يوافقوهم، لا على إطلاق الإثبات ولا على إطلاق النفي. انتهى كلام الشيخ تقي الدين.

إذا تدبرت هذا، عرفت أن إنكار ابن عيدان وصاحبه على الخطيب الكلام في هذا عين الصواب، وقد اتبعا في ذلك إمامهما أحمد بن حنبل وغيره في إنكارهم ذلك على المبتدعة؛ ففهم صاحبكم أنهما يريدان إثبات ضد ذلك، وأن الله جسم وكذا وكذا، تعالى الله عن ذلك. وظن أيضا أن عقيدة أهل السنة هي نفي أنه لا جسم ولا جوهر ولا كذا ولا كذا. وقد تبين لكم الصواب أن عقيدة أهل السنة هي السكوت، من أثبت بدعوه، ومن نفى بدعوه، فالذي يقول: ليس بجسم ولا ... ولا ... هم الجهمية والمعتزلة، والذين يثبتون ذلك هو هشام وأصحابه.

والسلف بريئون من الجميع: من أثبت بدعوه، ومن نفى بدعوه. فالمويس لم يفهم كلام الأحياء ولا كلام الأموات، وجعل النفي الذي هو مذهب الجهمية والمعتزلة مذهب السلف، وظن أن من أنكر النفي أنه يريد الإثبات كهشام وأتباعه. ولكن أعجب من ذلك: استدلاله على ما فهم بكلام أحمد المتقدم ومن كلام أبي الوفا ابن عقيل، قال: أنا أقطع أن أبا بكر وعمر ماتا ما عرفا الجوهر والعرض، فإن رأيت أن طريقة أبي علي الجبائي وأبي هاشم خير لك من طريقة أبي بكر وعمر، فبئس ما رأيت. انتهى. وصاحبكم يدعي أن الرجل لا يكون من أهل السنة حتى يتبع أبا علي وأبا هاشم بنفي الجوهر والعرض؛ فإن أنكر الكلام فيهما مثل

(١) لوامع الأنوار البهية السفاريني ١/١٢١

أبي بكر وعمر فهو عنده على مذهب هشام الرافضي.

فظهر بما قررناه، أن الخطيب الذي يتكلم بنفي العرض والجوهر، أخذه من." (١)

"[معنى: ظاهرها غير مراد]

واعلم أن كثيرا من المتأخرين يقولون: هذا مذهب السلف في آيات الصفات وأحاديثها: إقرارها على ما جاءت مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد. وهذا **لفظ مجمل**، فإن قول القائل: ظاهرها غير مراد يحتمل أنه أراد بالظاهر نعوت المخلوقين وصفات المحدثين. فلا شك أن هذا غير مراد. ومن قال هذا فقد أصاب، لكن أخطأ في إطلاق القول: إن هذا ظاهر النصوص، فإن هذا ليس هو الظاهر، فإن إيماننا بما ثبت من نعوته كإيماننا بذاته المقدسة؛ إذ الصفات تابعة للموصوف، فنعقل وجود الباري وننزه ذاته المقدسة عن الأشياء من غير أن نتعقل الماهية، فكذلك القول في صفاته، نؤمن بها ونعقل وجودها، ونعلمها في الجملة من غير أن نتعقلها، أو نشبهها، أو نكيفها، أو نمثلها بصفات خلقه، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا، فلا نقول: إن معنى اليد القدرة، ولا إن معنى الاستواء الاستيلاء، ولا معنى نزوله كل ليلة إلى سماء الدنيا نزول رحمته ونحو ذلك، بل نؤمن بأنها صفات حقيقة، والكلام فيها كالكلام في الذات يحتذى فيه حذوه، فإذا كانت الذات تثبت إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات الصفات إثبات وجود لا إثبات كيفية.

ومن ظن أن نصوص الصفات لا يعقل معناها ولا يدري ما أراد الله." (٢)

"صلى الله عليه وسلم: "لقد تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك" وقال: "ما تركت من شيء يقربكم إلى الجنة إلا وقد حدثتكم به ولا من شيء يقربكم من النار إلا وقد حدثتكم به" وقال: "ما بعث الله من نبي إلا كان حقا عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه خيرا لهم، وينهاهم عن شر ما يعلمه شرا لهم".

وهذا يعلم تفاصيله بالبحث والنظر والتتبع والاستقراء والطلب لعلم هذه المسائل في الكتاب والسنة وكلام صالح سلف الأمة، فمن طلب ذلك وجد في الكتاب والسنة من النصوص القاطعة للعذر في ذلك ما فيه غاية الهدى والبيان والشفاء وذلك يكون بشيئين:

أحدهما: معرفة معاني الكتاب والسنة.

والثاني: معرفة معاني الألفاظ التي ينطق بها المختلفون، حتى يحسن أن يطبق التمييز بين معاني التنزيل

---

(١) الرسائل الشخصية (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبدالوهاب، الجزء السادس) محمد بن عبد الوهاب ص/١٣٢

(٢) التحفة المدنية في العقيدة السلفية حمد بن ناصر آل معمر ص/٥٦

ومعاني أهل الحوض في أصول الدين، فحينئذ يبين له أن الكتاب حاكم بين الناس فيما اختلفوا فيه كما قال تعاری: ﴿كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم﴾ وقال تعالى: ﴿وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله﴾ وقال تعالى: ﴿فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول﴾ وقال تعالى: ﴿ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيدا وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدودا﴾ فكل العبارات من **الألفاظ المجملة** المتشابهة المشتملة على حق وباطل. كان السلف والأئمة ينهون عن إطلاق موارد النزاع بالنفي والإثبات لأن في إثباتها إثبات حق وباطل وفي نفيها نفي حق وباطل، فيمتنع من كلا الاطلاقين تقليدا وغيره وليس ذلك لحلو النقيضين عن الحق ولا قصورا أو تقصيرا في بيانه، وإنما هو لقطع المادة بخلاف النصوص الإلهية. فإن فيها." (١)

"باب قول الله تعالى: ﴿وعلى الله فتوكلوا إن كنتم مؤمنين﴾

﴿ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله﴾ ١ ﴿ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله﴾ ٢ وقال تعالى: ﴿ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم﴾ ٣

﴿باب﴾

﴿قول الله تعالى: ﴿وعلى الله فتوكلوا إن كنتم مؤمنين﴾ ٤ التوكل من الفرائض ومن شروط الإيمان وهو تفويض الأمر إلى الله تعالى ثقة بحسن تدبيره، وهو مقام عظيم من مقامات٥ الأبرار، قال ذو النون: "التوكل هو خلع الأرباب وقطع الأسباب، وهو التعلق بالله في كل الأحوال فيكون الإنسان بين يدي الله تعالى كالميت بين يدي الغاسل يقلبه كيف يشاء"٦

---

١ سورة القصص، الآية: ٥.

---

(١) التوضيح عن توحيد الخلاق في جواب أهل العراق وتذكرة أولي الألباب في طريقة الشيخ محمد بن عبد الوهاب سليمان بن عبد الله آل الشيخ ص/٥٦

٢ سورة ص، الآية: ٢٦.

٣ سورة محمد، الآية: ٢٨.

٤ سورة المائدة، الآية: ٢٣.

٥ في بقية النسخ جاء بصيغة الإفراد: (مقام) ، والأصح ما أثبت من"الأصل".

٦ انظر:"إحياء علوم الدين": (٤ / ٢٨١، ٧٨2) . هذه العبارة من **الألفاظ المجملة** التي لا تعطي التوكل معناه الشرعي الحقيقي، وقد بين أهل العلم أن الالتفات إلى الأسباب بالكلية شرك في التوحيد، ومحو الأسباب أن تكون أسبابا نقص في العقل، والإعراض عن الأسباب المأمور بها قدح في الشرع. انظر:"مجموع الفتاوى"لابن تيمية: (٨ / ٥٢٨) . وبينوا أن تحقيق التوكل لا ينافي السعي في الأسباب التي قدر الله سبحانه المقدورات بها وجرت سنته في خلقه بها. انظر:"جامع العلوم والحكم"لابن رجب: (ص ٤٩٨) . وأما تشبيه المتعلق بالله في كل الأحوال بالميت بين يدي الغاسل فهو مقتبس مما يعبر به الصوفية عن حال المريدين مع شيوخهم. ولا وجه للتشبيهين.." [١]

"عن العبد، وقيل: ما لا يقدر عليه إلا الله (١) لا يطلب إلا منه، لا من نبي ولا غيره، وقيل: ما لا يستغاث فيها إلا بالله، لا يستغاث فيه بنبي ولا غيره: كان حسنا.

فالاستغاثة المنفية نوعان: أحدهما: الاستغاثة بالمخلوق فيما لا يقدر عليه إلا الخالق.

وليس لأحد أن يسأل غير الله ما لا يقدر (٢) عليه إلا الله لا نبي ولا غيره، وليس لأحد أن يسأل غير الله أو يستغيث به في شيء من الأشياء، سواء كان نبيا أو غيره، وإذا كان كذلك، فكثير مما وقع هو من هذا الباب. وأما قوله: فمن خص الرسول والملائكة بنفي خاص، يفهم منه طرح رتبهم، وعدم صلاحيتهم للأسباب [فقد نقصهم بعبارته] (٣) .

فيقال له: قولك: "خصهم بنفي خاص يفهم منه طرح رتبتهم وعدم صلاحيتهم للأسباب"**لفظ مجمل**، أتريد صلاحيتهم للأسباب التي أثبتها الله لهم، مثل عدم صلاحية الملائكة للنزول بالوحي والعذاب، وعدم صلاحية الرسول لتبليغ (٤) رسالات ارله، ونحو ذلك، مما أثبته الله لهم، أو عدم صلاحيتهم لما اختص الرب (٥) تبارك وتعالى به، مثل أن يطلب منهم الأمور التي لا يقدر عليها غيره، وعدم صلاحيتهم لكونهم يسألون ويدعون بعد

---

(١) تحقيق التجريد في شرح كتاب التوحيد عبد الهادي البكري ٢/٣٥١

(١) في "م" و"ش": "إلا بالله".

(٢) في "ش" ك "فيما لا يقدر".

(٣) ما بين المعقوفتين إضافة من: "الرد على البكري".

(٤) في "ش": "تبليغ"، وفي "ش": "تبليغ".

(٥) في (الأصل) : "بالرب"، والمثبت من "م" و"ش" و"الرد على البكري".." [1]

"القبور، وتحريم الصلاة عندها، وأن ذلك من الكبائر. وفي القرى للطبري١ من أصحاب مالك عن مالك أنه كره أن يقول: زرت قبر النبي صلي الله عليه وسلم، وعلل ذلك بقوله صلي الله عليه وسلم: " اللهم لا تجعل قبري وثنا يعبد " ٢ الحديث. كره إضافة هذا اللفظ إلى القبر؛ لئلا يقع التشبه بفعل أولئك، سدا للذريعة.

قال شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى-: " ومالك قد أدرك التابعين، وهم أعلم الناس بهذه المسألة، فدل ذلك على أنه لم يكن معروفا عندهم ألفاظ زيارة قبر النبي صلي الله عليه وسلم - إلى أن قال- وقد ذكروا في أسباب كراهته لأن يقول: "زرت قبر النبي صلي الله عليه وسلم"؛ لأن هذا اللفظ قد صار كثير من الناس يريد به الزيارة البدعية، وهو قصد الميت لسؤاله ودعائه، والرغبة إليه في قضاء الحوائج، ونحو ذلك مما يفعله كثير من الناس، فهم يعنون بلفظ الزيارة مثل هذا. وهذا ليس بمشروع باتفاق الأئمة. وكره مالك أن يتكلم **بلفظ مجمل** يدل على معنى فاسد، بخلاف الصلاة والسلام عليه؛ فإن ذلك مما أمر الله به. أما لفظ الزيارة في عموم القبور فلا يفهم منها مثل هذا المعنى. ألا ترى إلى قوله: " فزوروا القبور فإنها تذكركم الآخرة " ٥ مع زيارته لقبر أمه؛ فإن هذا يتناول قبور الكفار، فلا يفهم من ذلك زيارة الميت لدعائه وسؤاله والاستغاثة به، ونحو ذلك مما يفعله أهل الشرك والبدع، بخلاف ما إذا كان المزور معظما في الدين كالأنبياء والصالحين؛ فإنه كثيرا ما يعني بزيارة قبورهم هذه الزيارة البدعية الشركية، فلهذا كره مالك ذلك في مثل هذا، وإن لم يكره ذلك في موضع آخر ليس فيه هذه المفسدة". اهـ.

وفيه: أن النبي صلي الله عليه وسلم لم يستعذ إلا مما يخاف وقوعه. ذكره المصنف رحمه الله تعالى.

"ولابن جرير بسنده عن سفيان عن منصور عن مجاهد: "أفرأيتم اللات والعزى" قال كان يلت لهم السويق، فمات فعكفوا على قبره، وكذا قال أبو الجوزاء عن ابن عباس قال: "كان يلت السويق للحاج".

---

(١) كشف ما ألقاه إبليس من البهرج والتلبيس على قلب داود بن جرجيس عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ص/٢٨٤

١ كتاب "القرى لقاصد أم القرى" تأليف المحب الطبري.

٢ تقدم تخريجه برقم [١٧٦] .

٣ سورة النجم آية: ١٩.

٤ السويق: دقيق الحنطة أو الشعير. ولته: بله بالماء أو السمن، والحاج بمعنى الحجاج.

٥ الحديث أخرجه مسلم في الجنائز (٩٧٦) (١٠٨) باب استئذان النبي ربه في زيارة قبر أمه من حديث أبي هريرة وفيه: "فزوروا القبور فإنها تذكر الموت". أما قوله صلى الله عليه وسلم: "فزوروا القبور فإنها تذكركم الآخرة" فأخرجه الترمذي (١٠٥٤) من حديث بريدة وابن ماجة (١٥٧١) من حديث ابن مسعود. وصححه الألباني في أحكام الجنائز ص (١٧٨ ، ١٧٩) .." [١]

"الكلام الذين ذمهم الأئمة فقد قال الشافعي: " حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال ويطاف بهم في القبائل والعشائر ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام " (١) فإذا كان هذا حكمه فيمن أعرض عنهما فكيف حكمه فيمن عارضهما بغيرهما؟ وكذلك قال أبو يوسف القاضي: " من طلب الدين بالكلام تزندق " (٢) وكذلك قال أحمد بن حنبل: ما ارتدى أحد بالكلام فأفلح، وقال: علماء الكلام زنادقة (٣) وكثير من هؤلاء قرأوا كتبا من كتب الكلام فيها شبهات أضلتهم ولم يهتدوا لجوابها فإنهم يجدون في تلك الكتب أن الله لو كان فوق الخلق للزم التجسيم والتحيز والجهة، وهم لا يعرفون حقائق هذه الألفاظ، ولا ما أراد بها أصحابها، فإن ذكر لفظ الجسم في أسماء الله وصفاته بدعة، لم ينطق بها كتاب ولا سنة، ولا قالها أحد من سلف الأمة وأئمتها، ولم يقل أحد منهم إن الله جسم ولا إن الله ليس بجسم، ولا إن الله جوهر، ولا إن الله ليس بجوهر، ولفظ الجسم **لفظ مجمل**، ومعناه في اللغة البدن، ومن قال إن الله مثل بدن الإنسان، فهو مفتر على الله، بل من قال: الله يماثل شيئا من المخلوقات، فهو مفتر على الله، ومن قال: إن الله ليس بجسم، وأراد بذلك أنه لا يماثل شيئا من المخلوقات، فهو مفتر على الله، ومن قال: إن الله ليس بجسم، وأراد بذلك أنه لا يماثل شيئا من المخلوقات، فالمعنى صحيح وإن كان اللفظ بدعة، وأما من قال إن الله ليس بجسم، وأراد بذلك أنه لا يرى في الآخرة وأنه لم يتكلم بالقرآن العربي، بل القرآن العربي مخلوق، أو هو تصنيف جبريل، ونحو ذلك، فهذا مفتر على الله فيما نفاه عنه، وهذا أصل ضلال الجهمية

---

(١) فتح المجيد شرح كتاب التوحيد عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ص/٢٤٨

(١) إحياء علوم الدين (١ / ١٦٤) و " درء تعارض العقل والنقل " (٧ / ١٤٧) .

(٢) الإحياء (١ / ١٦٤) و " درء التعارض " (٧ / ١٥٨) و " شرح أصول اعتقاد أهل السنة " (١٤٥) و " الحجة في بيان المحجة " (ص ١٣) .

(٣) القولان في " الإحياء " (١ / ١٦٤) . وفي " درء التعارض " (٧ / ١٤٧) القول الأول فقط.." [١]

"هو المسمى ولهذا تقول سميت هذا الشخص بهذا الاسم كما تقول حليته بهذه الحلية فالحلية غير المحلى فكذلك الاسم غير المسمى وقد صرح بذلك سيبويه وأخطأ من نسب إليه غير هذا وادعى أن مذهبه اتحادهما قال الناظم وما قال نحوي قط ولا عربي ان الاسم هو المسمى ويقولون أجل مسمى ولا يقولون أجل اسم ويقولون مسمى هذا الاسم كذا ولا يقول أحد اسم هذا الاسم كذا ويقولون بسم الله ولا يقولون بمسمى الله وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إن لله تسعة وتسعين اسما (ولا يصح أن يقال تسعة وتسعون مسمى ونظائره كثيرة جدا وقال واذا ظهر الفرق بين الاسم والمسمى فبقي هنا التسمية وهي التي اغتر بها من قال باتحاد الاسم والمسمى والتسمية عبارة عن فعل المسمى ووضعه الاسم للمسمى كما أن التحلية عبارة عن فعل المحلي ووضعه الحلية على المحلى فهنا ثلاث حقائق اسم ومسمى وتسمية كحلية ومحلى وتحلية وعلامة ومعلم وتعليم ولا سبيل إلى جعل اللفظين منها مترادفين على معنى واحد لتباين حقائقها فاذا جعل الاسم هو المسمى بطل واحد من هذه الحقائق الثلاثة ولابد فان قيل ما شبهة من قال باتحادهما فالجواب شبهته أشياء منها أن الله تعالى هو وحده الخالق وما سواه مخلوق فلو كانت مخلوقة للزم أن لا يكون له اسم في الازل ولا صفة لان أسماءه صفات وهذا أعظم ما قاد متكلمي الاثبات الى القول باتحادهما والجواب عن كشف هذه الشبهة أن منشأ الغلط في هذا الباب من إطلاق **ألفاظ مجملة** محتملة لمعنيين حق وباطل فلا ينفصل النزاع الا بتفصيل تلك المعاني وتنزيل ألفاظه عليها ولا ريب أن الله تعالى لم يزل ولا يزال موصوفا بصفات الكمال المشتقة أسماؤه منها فلم يزل بصفاته وأسمائه وهو إله واحد له الاسماء الحسنى والصفات العلى." [٢]

".. والمفردات بغير تركيب كمثل الصوت تنعقه بتلك الضان

وهنالك الاجمال والتشكيك والتجهيل والتحريف والاتيان بالبطلان ... فاذا هم فعلوه راموا نقله ... لمركب قد حف بالتبيان ... وقضوا على التركيب بالحكم الذي ... حكموا به للمفرد الوحدان

---

(١) قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر صديق حسن خان ص/٥١

(٢) توضيح المقاصد شرح الكافية الشافية نونية ابن القيم أحمد بن عيسى ١/٦٩

جهلا وتجهيلا وتدليسا وتلبيسا وترويجا على العيان ...

يعني الناظم رحمه الله أن اللفظ حين يساق بالتركيب فمحفوف به من القرائن ما يبين المراد وذلك معنى قوله جند ينادي عليه الخ أي فإذا أتى معاند وفك تركيب الكلام وقلقل أركانه وأراد منه لفظة قد حملت معنى آخر في كلام ثان

وقوله فيكون دبوس السلاق قال في القاموس دبوس كتنور واحد الدبابيس للمقامع كأنه معرب سلق العظم التحاه وفلانا طعنه فيقول يحتمل ويحتمل وهذا **اللفظ مجمل** فبذاك تفسد علوم الورى لأن أكثر الألفاظ تقبل ذاك في الإفراد قبل التركيب ولكن الأمر كما قال الناظم التجريد ممتنع وإن فرض فهو في الأذهان وأما المفردات فهي كمثل الصوت تنعقه بالضان وقصدهم بذلك التشكيك والتجهيل والتحريف والله المستعان." (١)

"بكل ممكن، مع علمه بفضله وعلمه، وأنه لا شيء فيه يوجب عداوته إلا محاسنه وفضائله.

ولهذا قيل: الحاسد عدو للنعم والمكارم، فالحاسد لم يحمله على معادات المحسود جهله بفضله وكماله، وإنما حمله على ذلك فساد قصده وإرادته، كما هي حال الرسل وورثتهم مع الرؤساء الذين سلبهم الرسل ووارثوهم رياستهم الباطلة، فعادوهم وصدوا النفوس عن متابعتهم، ظنا أن الرياسة تبقى لهم وينفردون بها.

وسنة الله في هؤلاء أن يسلبهم رياسة الدنيا والآخرة، ويصغرهم في عيون الخلق مقابلة لهم بنقيض قصدهم؛ ﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾ ١.

قال: فهذا موارد احتجاج الفريقين، ومواقف إقدام الطائفتين، فاجلس أيها المنصف منهما مجلس الحكومة، وتوخ بعلمك وعدلك فصل هذه الخصومة، فقد أدلى كل منهما بحجج لا تعارض ولا تمانع، وجاء ببينات لا ترد ولا تدافع، فهل عندك شيء غير هذا يحصل به فصل الخطاب، وينكشف به لطالب الحق وجه الصواب فيرضى الطائفين، ويزول به الاختلاف من البين، وإلا:

فخل المطي وحاديها ... وأعط القوس باريها

دع الهوى لأناس يعرفون به ... قد كابدوا الحب حتى لان أصعبه

ومن عرف قدره وعرف لذي الفضل فضله؛ فقد قرع باب التوفيق، والله الفتاح العليم، فنقول وبالله التوفيق:

كلا الطائفتين ما خرجت عن موجب العلم، ولا عدلت عن سنن الحق، وإنما الاختلاف والتباين بينهما من

---

(١) توضيح المقاصد شرح الكافية الشافية نونية ابن القيم أحمد بن عيسى ٢/٤٣

عدم التوارد على محل واحد، ومن إطلاق **ألفاظ مجملة** بتفصيل معانيها يزول الاختلاف، ويظهر أن كل طائفة موافقة للأخرى على نفس قولها.

---

١ سورة فصلت: ٤٦.." (١)

"مسائل الإجماع والنزاع ذكر أن ذلك مستحب، فدعوى من ادعى أن السفر إلى مجرد القبور مستحب عند جميع علماء المسلمين كذب ظاهر، وكذلك إن ادعى أن هذا قول الأئمة الأربعة أو جمهور علماء المسلمين فهو كذب بلا ريب، وكذلك إن ادعى أن هذا قول عالم معروف من الأئمة المجتهدين، وإن قال: هذا قول المتأخرين أمكن أن يصدق في ذلك وهو -بعد أن تعرف صحة نقله- نقل قولا شاذا مخالفا لإجماع السلف، مخالفا لنصوص الرسول، فكفى بقوله فسادا أن يكون قولا مبتدعا في الإسلام مخالفا للسنة والجماعة، لما سنه الرسول صلى الله عليه وسلم ولما أجمع عليه سلف الأمة وأئمتها.

والنقل عن علماء السلف يوافق ما قاله مالك، فمن نقل عنهم ضد ذلك فقد كذب، وأقل ما في الباب أن يجعل ممن طولب بصحة نقله **والألفاظ المجملة** والتي يقولها طائفة قد عرف مرادهم، وعياض نفسه الذي ذكر أن زيارته سنة مجمع عليها قد بين الزيارة المشروعة في ذلك، وقد ذكر عياض في قوله: "ولا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد" ما هو ظاهر مذهب مالك أن السفر إلى غيرها محرم، فهو أيضا يقول إن السفر لمجرد زيارة القبور كما قاله وسائر أصحابه مع ما ذكره من استحباب الزيارة الشرعية مع ما ذكر من كراهة مالك أن يقول القائل: زرت قبر النبي صلى الله عليه وسلم، والله أعلم.

ثم إن المعترض المالكي احتج في زيارة قبر صلى الله عليه وسلم بالقياس على زيارة الحي، فقال المعارض المناقض: وروى مسلم في صحيحه في الذي سافر لزيارة أخ له في الله، ولفظ الحديث: "أن رجلا زار أخا له في قرية أخرى، فأرصد الله على مدرجته ملكا، فلما أتى عليه قال: أين تريد؟ قال: أريد أخا لي في تلك القرية، قال: هل لك عليه من نعمة تربها؟ قال: لا؛ إلا أني أحببته في الله. فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ بأن الله أحبك كما أحببته فيه"١.

وفي موطأ مالك عن معاذ بن جبل في حديث ذكر فيه: سمعت رسول

---

(١) غاية الأماني في الرد على النبهاني الألوسي، محمود شكري ١/١٦٩

١ أخرجه مسلم (٢٥٦٧) .." [1]

"تعرف قدر ما وصف فما تكلفك علم ما لم يصف؟ وقوله: ويجحد ما سمى الرب من نفسه بصمت الرب عن ما لم يسم منها والله سبحانه وتعالى لم يصف نفسه في كتابه ولا وصفه رسوله صلى الله عليه وسلم في سنته بأنه استوى على العرش استواء منزها على المماسة ولتمكن والحلول وقد ذكرت بعد هذا ما ذكره الإمام ربيعة بن عبد الرحمن، والإمام مالك، والإمام الشافعي، والإمام أحمد، وإمام الأئمة محمد بن خزيمة رحمهم الله تعالى ولم يذكر أحد منهم هذا القول المخترع المبتدع ولو كان هذا مذهب السلف لذكره أئمتهم المذكورون فعلم أن هذا ليس هو مذهب السلف الصالح، والله أعلم.

"ومنها" ما ذكره في الكواكب أيضا على قوله:

وليس ربنا بجوهر ولا ... عرض ولا جسم تعالى ذو العلا

فاعلم وفقني الله وإياك للعلم النافع والعمل الصالح أن لفظ الجوهر والعرض والجسم ألفاظ مبتدعة مخترعة لم يرد بنفيها ولا إثباتها كتاب ولا سنة ولا قول ﷺاحب ولا أحد من أئمة التابعين ولا من بعدهم من الأئمة المهتدين الذين يعتد بقولهم في هذا الباب، فإذا تحققت ذلك فهذه الألفاظ التي لم يرد نفيها ولا إثباتها لا تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها، فإن كان معنى صحيحا قبل، لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النصوص دون **الألفاظ المجملة** إلا عند الحاجة مع قرائن تبين المراد مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها ونحو ذلك، فإذا تبين هذا فالواجب على من منحه الله العلم والمعرفة أن ينظر في هذا الباب أعني باب الصفات فما أثبته الله." [2]

"بعث النبي صلى الله عليه وسلم بإنكار ذلك وكلام السلف والأئمة في ذم الكلام وأهله مبسوط في غير هذا الموضع. والمقصود أن الأئمة كأحمد وغيره إذا ذكر لهم أهل البدع **الألفاظ المجملة** كلفظ الجسم والجوهر والحيز لم يوافقوهم لا على إطلاق الإثبات ولا على إطلاق النفي. انتهى كلام الشيخ تقي الدين.

إذا تدبرت هذا عرفت أن إنكار ابن عبدان وصاحبه على الخطيب الكلام في هذا هو عين الصواب، وقد اتبعا في ذلك إمامهما أحمد بن حنبل وغيره في إنكارهم ذلك على المبتدعة ففهم صاحبكم أنهما يريدان إثبات ضد ذلك، وأن الله جسم، وكذا وكذا تعالى الله عن ذلك، وظن أيضا أن عقيدة أهل السنة هي نفي

---

(١) غاية الأماني في الرد على النبهاني الألوسي، محمود شكري ٢٦٨/١

(٢) تنبيه ذوي الألباب السليمة عن والوقوع في الألفاظ المبتدعة الوخيمة سليمان بن سحمان ص/٧

أنه لا حسم ولا جوهر ولا كذا وكذا وقد تبين لكم الصواب أن عقيدة أهل السنة هي السكوت، من أثبت بدعوه، ومن نفى بدعوه، فالذي يقول ليس بجسم ولا ولاهم الجهمية والمعتزلة والذين يثبتون ذلك هو هشام وأصحابه والسلف بريئون من الجميع من أثبت بدعوه، ومن نفى بدعوه. فالموليس لم يفهم كلام الأحياء ولا كلام الأموات، وجعل النفي الذي هو مذهب الجهمية والمعتزلة مذهب السلف وظهر أن من أنكر النفي أنه يريد الإثبات كهشام واتباعه ولكن العجب من ذلك استدلاله على فهمه بكلام أحمد المتقدم.." (١)

"فأقول: اعلم وفقك الله أن هذا الكلام الذي أورده الشارح في هذا المقام من **الألفاظ المجملة** الموهمة المطلقة المحتملة لمعنيين حق وباطل فلا ينفصل النزاع إلا بتفصيل تلك المعاني وتنزيل ألفاظها عليها كما قال ابن القيم رحمه الله تعالى على هذه الألفاظ المبتدعة المخترعة التي لم ينطق بها سلف الأمة وأئمتها، ويقولون نحن ننزه الله تعالى عن الأعراض والأغراض والأبعاض والحدود والجهات وحلول الحوادث، فيسمع الغر المخدوع هذه الألفاظ فيتوهم منها أنهم ينزهون الله عما يفهم من معانيها عند الإطلاق من العيوب والنقائص والحاجة فلا يشك أنهم يمجدونه، ويعظمونه ويكشف الناقد البصير ما تحت هذه الألفاظ فيرى تحتها لإلحاد وتكذيب الرسل وتعطيل الرب تعالى عما يستحقه من كماله – إلى آخر كلامه. وقد تقدم.

وقال شيخ الإسلام قدس الله روحه: وكذلك إذا قالوا إن الله منزه عن الحدود والأحياز والجهات أوهموا الناس بأن مقصودهم بذلك أنه لا تحصره المخلوقات ولا تحوزه المصنوعات، وهذا المعنى صحيح مقصودهم أنه ليس مباينا للخلق ولا منفصلا عنه، وأنه ليس فوق السموات ولا على العرش إله، وأن محمدا لم يعرج به إليه ولم ينزل منه شيء ولا يصعد إليه شيء ولا يتقرب إليه بشيء ولا ترفع الأيدي إليه في الدعاء ولا غيره ونحو ذلك من معاني الجهمية. انتهى.

فإذا تبين لك هذا فاعلم أن قول الشارح على هذه اللفظة المحتملة الموهمة المطلقة حيث قال: تعالى الله أن يحد وفيه الرد على من زعم أنه يلزم." (٢)

"علم له حتى خلق العلم، والذي لا يعلم هو جاهل، ولكن نقول لم يزل الله عالما قادرا مالكا لا متى ولا كيف، وقد سمى الله رجلا كافرا اسمه الوليد بن المغيرة المخزومي، فقال: ﴿ذرني ومن خلقت وحيدا﴾ وقد كان هذا الذي سماه الله وحيدا، وله عينان وأذنان ولسان وشفتان ويدان ورجلان وجوارح كثيرة فقد

---

(١) تنبيه ذوي الألباب السليمة عن والوقوع في الألفاظ المبتدعة الوخيمة سليمان بن سحمان ص/١٨

(٢) تنبيه ذوي الألباب السليمة عن والوقوع في الألفاظ المبتدعة الوخيمة سليمان بن سحمان ص/٤١

سماه الله وحيدا بجميع صفاته، فكذلك الله تعالى وله المثل الأعلى هو بجميع صفاته إله واحد. انتهى.

فتبين بما ذكره الإمام أحمد أن الله سبحانه وتعالى إله واحد بجميع صفاته اللازمة القائمة بذاته ولم يقل إن من هذه الصفات صفة زائدة على ذاته كالسمع والبصر كما أن النخلة بجذوعها وكربها وليفها وسعفها وخوصها وجمارها نخلة واحدة بجميع هذه الصفات لها ولا يمكن في العقل أن السعف والليف زائدان على مسمى النخلة إذ جعل هذه المسميات من مسمى واحد، وليس منها شيء زائد على ذاته، والله أعلم.

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى في بدائع الفوائد بعد كلام سبق: حلوا لنا شبه من قال باتحادهما ليتم الدليل، فإنكم أقمتم دليلا وعليكم الجواب عن المعارض، فمنها أن الله وحده هو الخالق وما سواه مخلوق، فلو كانت أسماؤه غيره لكانت مخلوقة وللزم ألا يكون له اسم في الأزل ولا صفة، لأن أسماءه صفات، وهذا هو السؤال الأعظم الذي قاد متكلمي الإثبات إلى أن يقولوا الاسم هو المسمى فما عندكم في دفعه؟ والجواب: أن منشأ الغلط في هذا الباب من إطلاق **ألفاظ مجملة** محتملة." (١)

"يدعو الناس إليه، وإن قدر أنه في نفسه حق.

ومسألة تماثل الأجسام وتركيبها من الجواهر المنفردة قد اضطرب فيها جماهير أهل الكلام، وكثير منهم يقول بهذا تارة، وبهذا تارة، وأكثر ذلك لأجل **الألفاظ المجملة**، والمعاني المتشابهة، وقد بسط١ الكلام عليه في غير هذا الموضع، لكن المقصود هنا أنه لو قدر أن الإنسان تبين له أن الأجسام ليست متماثلة ولا مركبة، لا من هذا ولا من هذا، لم يكن له أن يبتدع في دين الإسلام قوله: إن الله جسم، ويناظر على المعنى الصحيح الذي دل عليه الكتاب والسنة، بل يكفيه إثبات ذلك المعنى بالعبارات الشرعية، ولو قدر أنه تبين له أن الأجسام متماثلة وأن الجسم مركب لم يكن له أن يبتدع النفي بهذا الاسم، ويناظر على معناه الذي اعتقده بعقله، بل ذلك المعلوم بالشرع والعقل يكمن إظهاره بعبارة لا إجماع فيها، ولا تلبيس، والذين يقولون: الجسم مركب من الجواهر. يدعي كثير منهم أنه كذلك في لغة العرب، لأن العرب يقولون: هذا أجسم من هذا، يريدون به أنه أكثر أجزاء منه، ويقولون: هذا جسيم أي كثير الأجزاء، قال: والتفضيل بصيغة أفعل إنما يكون لما يدل عليه الاسم،

---

١ في ط الرياض: "أبسط".." (٢)

---

(١) تنبيه ذوي الألباب السليمة عن والوقوع في الألفاظ المبتدعة الوخيمة سليمان بن سحمان ص/٧٦

(٢) الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق سليمان بن سحمان ص/٢٥٦

"اشتباه واضطراب، وما علم أنه حق لا يعارضه ما فيه اضطراب واشتباه لم يعلم أنه حق، بل نقول قولا عاما كليا: إن النصوص الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعارضها قط صريح معقول فضلا عن أن يكون مقدما عليها، وإنما الذي يعارضها شبه وخيالات مبناها على معان متشابهة، **وألفاظ مجملة**، فمتى وقع الاستفسار والبيان ظهر أن ما عارضها شبة سوفسطية لا براهين عقلية.

ثم كيف تكون أدلة كتاب الله وسنة رسوله ظواهر ظنية، وقد جاء في الحديث الذي رواه الترمذي وغيره عن علي[1] رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنها ستكون فتن" قلت: فما المخرج منها يا رسول الله؟ قال: "كتاب الله فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، هو الفصل، ليس بالهزل، من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى من غيره أضله الله، وهو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس[2] به الألسن، ولا يخلق عن كثرة الرد، ولا تنقضي عجائبة، ولا يشبع منه العلماء ". وفي رواية: "ولا تختلف به الآراء، هو

---

١ في جميع النسخ: "عن عمار"، والصواب: أن الحديث من مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه.
٢ في ط: المنار والرياض: "تلبس".." (١)

"عن عمر رضي الله عنه قال: "إذا جلس ربنا تبارك وتعالى على الكرسي سمع له أطيط كأطيط الرحل الجديد".

وقد تقدم بيان ذلك، فنصدق بما قاله الله ورسوله، وبما قاله الصحابة والتابعون لهم بإحسان، وما كان عليه سلف الأمة وأئمتها، وإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه، والتابعون لهم بإحسان، وأهل السنة والجماعة من أهل الحديث وغيرهم من الأئمة المقتدين، والسادة المعظمين، قد وصفوا الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله، فهم عند هذا الملحد الضال قد عبدوا وثنا بهذه اللوازم التي ابتدعها قدماء الفلاسفة، وورثتهم من المتكلمين الخارجين عن سبيل المؤمنين، فلعنة الله على الظالمين.

ثم قال الملحد: (وإذا رد عليهم بالبراهين العقلية، وأثبت لهم أن ذلك مناف للألوهية عند العقل، قالوا في الجواب: لا مجال للعقل الحقير البشري في مثل هذه الأمور التي طورها فوق طور العقل، فأشبهوا في ذلك النصارى في دعوى التثليث..) إلى آخره.

---

(١) الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق سليمان بن سحمان ص/٢٩٩

والجواب أن يقال: إن هذه البراهين التي تزعمون أنها عقلية إنما هي شبه خيالية مبناها على معان متشابهة **وألفاظ مجملة**، فمتى وقع الاستفسار والبيان ظهر أنها شبه." [1]

"الحق أم لا. الثاني: باطل، وإن كان قد تكلم على الحق **بألفاظ مجملة** محتملة فبلغ البلاغ المبين، وقد شهد له خير القرون بالبلاغ، وأشهد الله عليهم بالموقف الأعظم، فمن يدع أنه في أصول الدين لم يبلغ البلاغ المبين فقد افترى عليه صلى الله عليه وسلم.

[وفي المعلوم بالاضطرار أن عقل رسول الله صلى الله عليه وسلم أكمل عقول أهل الأرض على الإطلاق، فلو وزن عقله بعقولهم لرجحها، وقد أخبر الله أنه قبل الوحي لم يكن يدري الإيمان، كما لم يكن يدري الكتاب، فقال تعالى: ﴿وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الأيمان ولكن جعلناه نورا نهدي به من نشاء من عبادنا﴾ [الشورى: ٥٢] . وقال تعالى: ﴿ألم يجدك يتيما فآوى. ووجدك ضالا فهدى. ووجدك عائلا فأغنى﴾ [الضحى: ٦-٨] وتفسير هذه الآية بالآية التي في آخر سورة الشورى. فإذا كان أعقل الخلق على الإطلاق إنما حصل له الهدى بالوحي؛ كما قال تعالى: ﴿قل إن ضللت فإنما أضل على نفسي وإن اهتديت فبما يوحي إلي ربي إنه سميع قريب﴾ [سبأ: ٥٠] فكيف يحصل لسفهاء العقول، وأخفاء الأحلام: الاهتداء إلى حقائق الإيمان بمجرد عقولهم، دون نصوص الوحي، حتى اهتدوا بتلك الهداية." [2]

"يكن فاعل ذلك إلا لعارض، ولم يكن يداوم على ذلك، فكلام شيخ الإسلام يفسر الأخير من كلام ابن القيم، ويزيل الإشكال عمن لا تمييز عند بمدارك الأحكام، فيستدل فيما هو مشروع في العموم بالتنصيص على موطن لم يكن يفعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحد من أصحابه، ولا نقل جوازه عن أحد من الأئمة.

بقي مسألة وهي: ما إذا فعل الإنسان ذلك أحيانا لعارض هل يرفع يديه بالدعاء في الموطن أو لا؟ والصحيح أنه في هذا الموطن لا يرفع يديه، فإن الأحاديث التي وردت بالأدعية دبر الصلاة سواء كان ذلك قبل التشهد، أو بعد السلام بعد الأذكار المشروعة لم يذكر فيها رفع اليدين لا بلفظ الأمر ولا بحكاية الفعل، وإنما ذلك في الأدعية العامة، فأما في هذا الموطن فلم ينقل ذلك عن الرسول صلى الله عليه وسلم، ولا عن أصحابه، والذي اختاره شيخ الإسلام أن عامة الأدعية المأثورة كانت قبل السلام: ولا يجوز أن تشرع

---

(١) الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق سليمان بن سحمان ص/٣١٥

(٢) الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق سليمان بن سحمان ص/٣٢٢

سنة **بلفظ مجمل** يخالف السنة المتواترة، أو بحديث ضعيف، أو مكذوب بالألفاظ ١ الصريحة والله أعلم.

---

١ في الأصل "بألفاظ".." (١)

"صديقه أو من آحاد المؤمنين؛ فإن للمؤمن حقوقا، فقط يتأكد في جانب الوالد والشيخ والصديق؛ فإذا أتى الزائر المقبرة وسلم وترحم على أهلها ودعا لهم؛ فقد أدى حق والده وشيخه إذا كانا مدفونين بها، وأيضا فقد أدى حق جميع المؤمنين الذين في هذه الجبانة؛ فجعل تأدية حق الميت قسما مستقلا فيه تساهل وذهول كما بيناه.

وأما قوله: «القسم الثالث: زيارة القبورللتبرك بأهلها إن كانوا من أهل الخير والصلاح ... » إلخ.

أقول: لا أدري ما الذي أراده هذا المعترض من هذا القسم؛ فإنه أتى **بلفظ مجمل** يحتمل حقا وباطلا، فإن أراد حصول المنفعة للزائر بتذكر الآخرة عند زيارته للقبر؛ فهذا لا يختص بقبور المؤمنين؛ بل تحصل العظة أيضا بزيارة قبور الكافرين، وهذه المنفعة إنما حصلت للزائر من الله ـ عز وجل ـ لا من صاحب القبر؛ فإن من لم يرد الله انتفاعه من زيارة القبور لم ينتفع بها ولو زار القبور في اليوم عشرين مرة.

وكم أناس يزورون القبور ولا ينتفعون بزيارتها؛ بل تراهم مشتغلين باللهو واللعب وإتيان الفواحش في وسط المقبرة، وغير ذلك مما يعلمه من تتبع أحوالهم.

وإن أراد أن الزائر ينتفع بثواب الدعاء لهم والترحم والسلام عليهم؛ فهذا صحيح، ولكن أي مدخل لصاحب القبر فيه؛ لأن المثيب على الدعاء هو الله .." (٢)

"عليها.

ولنرجع إلى المقصود من رد شبه هذا المعترض؛ فنقول ـ وبالله نتأيد ـ:

فصل

وقد تبين مما أسلفنا أن حكمة مشروعية زيارة القبور إنما [هي] لتذكر الآخرة والاستغفار والدعاء لأهلها ليس إلا، وهذان القسمان هما اللذان جاء الشرع بهما. وأما القسم الثالث الذي ذكره الخصم ـ وهو: زيارتها للتبرك بأهلها إن كانوا من أهل الخيرو الصلاح ـ فهذا القسم لم يرد به كتاب ولا سنة؛ بل هو مناقض لشرع الله ورسوله، وما ذكرناه فيه من أنه **لفظ مجمل** يحتمل حقا وباطلا إنما هو من باب تحسين الظن بهذا

---

(١) كشف الشبهتين سليمان بن سحمان ص/١٢٤

(٢) الكشف المبدي محمد بن حسين الفقيه ١/٦١

المعترض، ومن باب دفع التأويلات البعيدة التي لا يحتملها اللفظ. وإليك ما ذكره أهل اللغة في معنى (تبرك به) .

قال صاحب «القاموس» وشارحه مرتضى وصاحب كتاب «البحر المورود» : تبرك به: تيمن، وتبرك به: فاز منه بالبركة، تبارك بالشيء: تفاءل به. فإذا عرفت هذا تبين لك أن المعترض لم يرد بهذا القسم إلا المعنى الذي ذكرناه عن أهل اللغة.

وكيف يطلب الزائر تحصيل البركة والفوز بها من صاحب القبر، وقد انقطع عمله بموته؟! فما هذا إلا فتح باب شر على المسلمين لما وصفنا، وقد نقل هذا المعترض نفسه عن الإمام أبي محمد الشارمساحي المالكي: «أن قصد الانتفاع بقبر الميت بدعة إلا في زيارة قبر المصطفى صلى الله عليه وسلم وقبور المرسلين صلوات الله عليهم أجمعين» ، وهذا الذي." (١)

"انتحل ذلك أهل الأهواء والبدع لا باشتقاق صغير ولا كبير، بل باستنباط مختلق وافق الهوى المتبع. وقد بسط القول في رد ذلك ابن قيم الجوزية رحمه الله في كتابه الصواعق وبين بطلانه من نيف وأربعين وجها فليراجع١. وكما أولوا أحاديث النزول إلى سماء الدنيا بأنه ينزل أمره، فيقال لهم: أليس أمر الله تعالى نازلا في كل وقت وحين؟ فماذا يخص السحر بذلك؟ وقال آخرون: ينزل ملك بأمره، فنسب النزول إليه تعالى مجازا. فيقال لهم: فهل يجوز على الله تعالى أن يرسل من يدعي ربوبيته، وهل يمكن للملك أن يقول: "لا أسأل عن عبادي غيري من ذا الذي يسألني فأعطيه من ذا الذي يستغفرني فأغفر له"٢ وهل قصرت عبارة النبي -صلى الله عليه وسلم- عن أن يقول ينزل ملك بأمر الله فيقول إن الله تعالى يقول لكم كذا أو أمرني أن أقول لكم كذا حتى جاء **بلفظ مجمل** يوهم بزعمكم ربوبية الملك. لقد ظننتم بالله تعالى ورسوله -صلى الله عليه وسلم- ظن السوء وكنتم قوما بورا. وكما أولوا المجيء لفصل القضاء بالمجاز فقالوا يجيء أمره واستدلوا بقوله تعالى: ﴿هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة أو يأتي أمر ربك﴾ [النحل: ٣٣] فقالوا في قوله تعالى: ﴿هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله﴾ [البقرة: ٢١٠] فقالوا: هو من مجاز الحذف، والتقدير يأتي أمر الله. فيقال لهم: أليس قد اتضح ذلك غاية الاتضاح أن مجيء ربنا عز وجل غير مجيء أمره وملائكته، وأنه يجيء حقيقة، ومجيء أمره حقيقة، ومجيء ملائكته حقيقة، وقد فصل تعالى ذلك وقسمه ونوعه تنويعا يمتنع معه الحمل على المجاز، فذكر تعالى في آية البقرة مجيئه ومجيء الملائكة، وكذا في آية الفجر، وذكر في النحل مجيء ملائكته ومجيء أمره، وذكر في آية الأنعام إتيانه وإتيان ملائكته

(١) الكشف المبدي محمد بن حسين الفقيه ١/١١٦

وإتيان بعض آياته التي هي من أمره. ثم يقال: ما الذي يخص إتيان أمره بيوم القيامة؟ أليس أمره آتيا في كل وقت، متنزلا بين السماء والأرض بتدبير أمور خلقه في كل نفس ولحظة: ﴿يسأله من في السماوات والأرض كل يوم هو في شأن﴾ [الرحمن: ٢٩] وتأولوا النظر إلى الله عز وجل في الدار الآخرة بالانتظار قالوا: إنه كقوله: ﴿انظرونا نقتبس من

---

١ مختصر الصواعق "٢/ ١٢٦-١٥٢".

٢ تقدم ذكره ورواياته.." (١)

"بدت نواجذه، تصديقا لقول الحبر ثم قال: "وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعا قبضته يوم القيامة" إلى آخر الآية.

والحاصل أن في هذه الآية والأحاديث الصحيحة المفسرة لها المستفيضة التي اتفق أهل العلم على صحتها وتلقيها بالقبول، ما يبين أن السماوات والأرض وما بينها بالنسبة إلى عظمة الله تعالى، أصغر من أن تكون مع قبضه لها إلا كالشيء الصغير في يد أحدنا: ودحي الكرة دحرجتها: والعرش في اللغة سرير الملك كما في قوله تعالى عن يوسف: ﴿ورفع أبويه على العرش﴾ وقال عن ملكة سبأ: ﴿ولها عرش عظيم﴾ .

وأما عرش الرحمن الذي استوى عليه فهو عرش عظيم، محيط بالمخلوقات وهو أعلاها وأكبرها. كما في حديث أبي ذر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ما السماوات السبع والأرضون السبع عند الكرسي إلا على الحلقة" والحديث له طرق وقد رواه أبو حاتم وابن حبان في صحيحه وأحمد في المسند وغيرهم والكرسي في اللغة السرير وما يقعد عليه وأما الكرسي الذي أضافه إلى نفسه فهو موضع قدميه. قال ابن عباس رضي الله عنهما: "الكرسي موضع القدمين والعرش لا يقدر قدره إلا الله عز وجل" رواه الحاكم في المستدرك، وقال: أنه على شرط الشيخين. وقد روى مرفوعا والصواب أنه موقوف. وهذا المعنى الذي ذكره بن عباس هو المشهور بين أهل السنة وهو المحفوظ عنه، وما روى عنه أنه العلم فغير محفوظ عنه. وكذلك ما روى عن الحسن أنه العرش_ ضعيف لا يصح عنه_ "والخردلة" واحدة الخردل وهو نبات له حب صغير جدا أسود. واعلم أن هذه **الألفاظ المجملة** وما أشبهها من الألفاظ الاصطلاحية

---

(١) معارج القبول بشرح سلم الوصول حافظ بن أحمد حكمي ٣٦٠/١

يجوز مخاطبة أهلها بها وأن لم تكن واردة وذلك يحتاج إلى معرفة الكتاب والسنة، ومعرفة ما عنى هؤلاء بألفاظهم ثم اعتبار هذه المعاني ليظهر الموافق." (١)

"مواضعه. والخطأ في القياس دعوى مماثلة المعاني للمعاني، لما بينها من القدر المشترك. ووجه خطئهم من جهة التأويل تلاعبهم بالنصوص، وإساءة الظن بها، ونسبة قائلها إلى التكلم بما ظاهره الضلال والإضلال، وليس لهم على ذلك حجة من كتاب ولا سنة، بل العمدة عندهم نحاتة الأفكار، وزبالة الأذهان. ووجه خطئهم من جهة القياس أنهم أتوا **بألفاظ مجملة** ليست في الكتاب ولا في السنة مثل متحيز ومحدود، وجسم ومركب، ونحو ذلك وجعلوا منها مقدمات مسلما بها عندهم ومدلولا عليها بنوع قياس،

وذلك القياس أوقعهم فيه مسلك سلكوه في إثبات حدوث العالم بحدوث الإعراض؟ أو إثبات إمكان الجسم بالتركيب من الأجزاء، فوجب طرد الدليل بالحدوث والإمكان لكل ما شمله هذا الدليل.

والقياس الفاسد لا ينضبط كما أن التأويل الفاسد ليس له قانون مستقيم. وذلك أن كلا منهما غير مرتكز على نقل صحيح أو عقل صريح. والتأويل الخطأ يكون في النصوص المتشابهة؟ وذلك كألفاظ نصوص صفات الله وألفاظ نصوص صفات المخلوقين قال تعالى: ﴿فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه﴾ وقال سبحانه: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ وقال: ﴿فإذا استويت أنت ومن معك على الفلك﴾ فتأولت المبتدعة مدلول نصوص صفات الله لما بين النصوص من التشابه. والقياس الخطأ يكون في المعاني المتشابهة حيث أن كلا من المقيس والمقيس عليه له نصيب من المعنى الكلى المشترك.." (٢)

"بهذه النقائص أمر واضح الفساد وبين البطلان لكل ذي عقل سليم وفطرة مستقيمة. وكفر صاحبه واضح لا إشكال فيه بينما التجسيم والتحيز والتركيب **ألفاظ مجملة** تحتمل الحق والباطل لما فيها من الاشتباه وخفاء المراد وحينئذ لا يجوز الاستدلال بما فيه الاشتباه وخفاء على ما هو واضح بين، فشأن الدليل إيضاح المدلول وتعريفه. فهو كالحد الذي يشرح المحدود ويعرفه تعريفا واضحا.

ثانيها: أن الذين يصفون الله بهذه النقائص والعيوب يستطيعون أن يقولوا: نحن نصف الله بهذه الأوصاف دون أن نصفه بالجسمية والتحيز، وإذا أجابوا بهذا الجواب كان النزاع مع من يثبت أوصاف النقص كالنزاع مع من يثبت أوصاف الكمال من كلام وعلم وقدرة إلى غير ذلك من الصفات ويكون رد المعطلة على الجميع وأحدا، بأن يقولوا: لا نصف الله بالصفات الواردة في الكتاب والسنة كما لا نصفه بأوصاف النقص:

---

(١) التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية فالح بن مهدي آل مهدي ١/١٤٣

(٢) التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية فالح بن مهدي آل مهدي ١/٢١٨

لأنه لا يتصف بهذه أو تلك إلا جسم متحيز وهذا ممتنع في حق الله، فتبين بهذا فساد الطريق الذي سلكوه في ردهم على من يصف الله بأوصاف النقص.

ثالثها: أن هؤلاء المعطلة ينفون عن الله أوصاف الكمال بهذا الطريق الفاسد في حين أن الرب سبحانه متصف بأوصاف الكمال ونعوت الجلال، كما وردت بذلك النصوص وكما هو مقتضى العقل السليم والفطرة المستقيمة؟ فيكون نفيهم هذا دليلا على فساد طريقتهم: وأنهم لم يستفيدوا بها إحقاق حق وإنما استفادوا إطال ما هو حق ثابت بالعقل والشرع.

قوله:

الرابع: أن سالكي هذه الطريقة متناقضون، فكل من أثبت شيئا منهم ألزمه الآخر بما يوافقه فيه من الإثبات. كما أن كل من نفى شيئا منهم الزمه الآخر بما يوافقه فيه من النفي. فمثبتة الصفات كالحياة والعلم." (١)

"الله جسم أو ليس بجسم. وهكذا بالنسبة للجوهر والتحيز ونحوه كالتركيب والعرض، وذلك أن هذه ألفاظ مستحدثة مجملة لا يحصل بواسطتها بيان حق ولا دحض باطل، لذلك لم ترد في القرآن العزيز في رد الله سبحانه على اليهود والنصارى والمشركين الذين نسبوا إليه النقائص والعيوب التي يتقدس عنها، وسلف الأمة وأئمة السنة قد أنكروا على المبتدعين هذه **الألفاظ المجملة** وبينوا ما تحتها من المعاني التي يقصدونها وقد تقدم ذلك.." (٢)

"اقرار المرء بأن الله خالق كل شيء لا يغني عنه إلا إذا نطق بالشهادتين

...

قوله:

وكذلك النوع الثالث، وهو قولهم: هو واحد لا قسيم له في ذاته أو لا جزء له أو لا بعض له، **لفظ مجمل**. فإن الله سبحانه أحد صمد، لم يلد ولم يولد. ولم يكن له كفوا أحد، فيمتنع عليه أن يتفرق، أو يتحيز، أو يكون قد ركب من أجزاء، لكنهم يريدون في هذا اللفظ نفي علوه على عرشه، ومباينته لخلقه وامتيازه عنهم ونحو ذلك من المعاني المستلزمة لنفيه وتعطيله، ويجعلون ذلك من التوحيد، فقد تبين أن ما يسمونه توحيدا فيه ما هو حق وفيه ما هو باطل، ولو كان جميعه حقا، فغن المشركين إذا أقروا بذلك كله لم يخرجوا من الشرك الذي وصفهم الله به في القرآن. وقاتلهم عليه الرسول صلى الله عليه وسلم. بل لابد أن يؤمنوا بأنه

---

(١) التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية فالح بن مهدي آل مهدي ٣٢/٢

(٢) التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية فالح بن مهدي آل مهدي ٣٥/٢

لا إله إلا الله، وليس المراد (بالإله) هو القادر على الاختراع- كما ظنه من ظنه من أئمة المتكلمين- حيث ظن أن ال إلهية هي القدرة على الاختراع وأن من أقر بأن الله هو القادر على الاختراع دون غيره، فقد شهد أن لا إله إلا الله، فإن -." (١)

"الصفات والقدر والوعيد فهو شبيه برأي كثير في طوائف المتكلمين الذين يوجد في آرائهم شيء من الصواب وشيء من مخالفة الشرع، والجبر: **لفظ مجمل** فإنه يقال جبر الأب ابنته على النكاح وجبر الحاكم الرجل على بيع ما له لوفاء دينه. ومعنى ذلك أكرهه ليس معناه جعله مريدا لذلك مختارا محبا له راضيا به، ومن قال أن الله تعالى جبر العباد بهذا المعنى فهو مبطل فإن الله أعلى وأجل قدرا في أن يجبر أحدا، وإنما يجبر غيره العاجز عن أن يجعله مريدا للفعل مختارا له راضيا به، والله سبحانه قادر على ذلك فهو الذي جعل المريد للفعل المحب له راضيا به فكيف يقال أجبره وأكرهه كما يجبر المخلوق المخلوق؟ وإذا أريد بالجبر خلق ما في النفوس من الاعتقادات فهذا المعنى صحيح، قال الأوزاعي وغيره: ليس في الكتاب والسنة لفظ جبر وإنما في السنة لفظ (جبل) كما في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأشج عبد القيس لما قدم عليه وفد عبد القيس من البحرين: "إن فيك لخلقين يحبهما الله الحلم والأناة فقال أخلقين تخلقت بهما أم خلقين جبلت عليهما قال بل جبلت عليهما، فقال الحمد لله الذي جبلني على ما يحب " ومن أجل ذلك أنكر الأوزاعي والثوري وأحمد وغيرهم من السلف لفظ الجبر في النفي والإثبات، ومن المعلوم بالضرورة أن الأفعال تنقسم إلى ما ينفع العباد والى ما يضرهم ولله قد بعث رسوله صلى الله عليه وسلم يأمر المؤمنين بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث، فمن لم يتبع شرع الله ودينه تبع ضده من الأهواء والبدع وكان احتجاجه بالقدر من الجدل بالباطل، ليدحض به الحق. والإرجاء هو التأخير ولذلك سمي أصحاب هذا الرأي بالمرجئة لأنهم أخروا الأعمال عن الإيمان حيث زعموا أن مرتكب الكبيرة غير فاسق، وأن الناس في الإيمان سواء فإيمان أفسق الناس كإيمان الأنبياء وأن الأعمال الصالحة ليست من الإيمان، ويكذبون بالوعيد والعقاب بالكلية، وشبهتهم الواهية هي مثل قولهم الإيمان في اللغة هو التصديق والرسول إنما خاطب الناس بلغة العرب لا بغيرها فيكون مراده بالإيمان التصديق، ثم قالوا والتصديق إنما يكون بالقلب واللسان أو القلب فقط، فالأعمال ليست في الإيمان. قال الشيخ: والمرجئة ثلاثة أصناف: الصنف الأول من يقول الإيمان مجرد ما في القلب. والثاني: من يقول هو مجرد قول اللسان وهذا لا يعرف لأحد قبل الكرامية. والثالث: من يقول هو تصديق القلب وقوة اللسان

---

(١) التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية فالح بن مهدي آل مهدي ٧٦/٢

وهذا هو المشهور عن مرجئة الفقهاء. والحق أن الإيمان قوة وعمل، قول باللسان وإقرار واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح مع الإخلاص بالنية الصادقة، وكل ما يطاع الله عز وجل به من فريضة ونافلة فهو من الإيمان، يزيد بالطاعة وينقص بالمعاصي. وأهل الذنوب مؤمنون غير مستكملي الإيمان من أجل ذنوبهم، وإنما صاروا ناقصي الإيمان بارتكابهم الكبائر. والخوارج والمعتزلة يقولون أن الدين والإيمان قول وعمل واعتقاد ولكن لا يزيد ولا ينقص، ومن أتى كبيرة كفر عند الحرورية وصار فاسقا عند المعتزلة في منزلة بين المنزلتين لا مؤمن ولا كافر، وأما الحكم فالمعتزلة وافقوا الخوارج على حكمهم في الآخرة فعندهم أن من أتى كبيرة فهو خالد مخلد في النار لا يخرج منها لا بشفاعة ولا بغير شفاعة، أما في الدنيا فالخوارج حكموا بكفر العاصي واستحلوا دمه وماله وأما المعتزلة فحكموا بخروجه من الإيمان ولم يدخلوه في الكفر ولم يستحلوا منه ما استحله الخوارج، وقابلتهم المرجئة والجهمية ومن اتبعهم فقالوا ليس من الإيمان فعل الأعمال الواجبة ولا ترك المحظورات البدنية، فإن الإيمان لا يقبل الزيادة والنقصان بل هو شيء واحد، والنجارية هم أصحاب الحسين بن محمد النجار وهم وإن اختلفوا أصنافا إلا أنهم لم يختلفوا في المسائل العامة، والضرارية هم أصحاب ضرار بن عمرو، الذي ظهر في أيام واصل بن عطاء، والحارث هو ابن أسد المحاسبي الزاهد الناطق بالحكمة صاحب المصنفات في التصوف والأحوال وهو أحد شيوخ الجنيد وكانت وفاته سنة ثلاث وأربعين ومائتين، وأبو العباس القلانسي هو أحد متكلمي أهل السنة في القرن الثالث، وله كتب ورسائل عديدة، والكرامية هم أصحاب أبي عبد الله محمد ابن كرام الذي ظهر ونشر بدعته في أيام محمد بن طاهر بن عبد لله.." (١)

"هذا ما يعنيه القائلون باستمرارية أفعال الرب تعالى، وأبديتها، بل وأزليتها، كما يقول ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، وجمهور أهل العلم. وهذا المعنى وارد شرعا وعقلا كما ترى، وكيف يسوغ عقلا أن يعتقد أن الله تعالى كان معطلا١ عن الفعل في لحظة من اللحظات، فمن الذي يمنعه ويحول بينه وبين أن يفعل ما يشاء إذا شاء؟ !! سبحانه وتعالى عما يزعمه المعطلون علوا كبيرا.

وهنا مسألة في غاية الأهمية وهي أن بعض نفاة٢ الصفات أو نفاة صفات الفعل قد يتذرع إلى نفي هذه الصفات بقولهم: لا يليق بالله أن نصفه بحلول الحوادث بذاته تعالى، هكذا يجملون القول، فيسلم السني للنافي ذلك على إجماله، ظنا منه أنه نفى عن الله سبحانه ما لا يليق بجلاله، ثم يحاول النافي أن يلزم السني نفي صفات الفعل، وهو غير لازم له عند التحقيق، ولكن السني أتي من تسليمه هذا النفي المجمل،

---

(١) التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية فالح بن مهدي آل مهدي ٢/٨٤

وهو أنه تعالى لا تحل به الحوادث، فلو استفسر السني واستفصل لما ألزمه. ولذلك لا ينبغي استعمال هذه **الألفاظ المجملة** لا نفيا ولا إثباتا، إلا بعد بيان المعنى المراد.

ومسألة حلول الحوادث بذاته من المسائل، أو من التعبيرات التي أحدثها المتكلمون، وخاضوا فيها، وخدعوا بها من لا يفطن لأساليبهم، وهو تعبير لا وجود له لا في الكتاب، ولا في السنة لا نفيا ولا إثباتا، وغير معروف عن سلف الأمة، وهذا النفي قد يكون صحيحا بعد التفسير لأنه إن أريد به بأنه لا يحل بذات الله المقدسة شيء من المخلوقات المحدثة، أو لا يحدث له وصف متجدد لم يكن له من قبل، فهذا النفي صحيح على ما تقدم في

---

١ لأنه تعالى لم يكن الفعل ممتنعا في حقه قط، لأن فعله تعالى إما واقع بالفعل، وحاصل أو ممكن، وهو في قوة الفعل الذي قد وقع، والله أعلم.

٢ نفاة: وهو كدعاة ورعاة، ورعاة يقال: راع رعاة وناف نفاة، وهكذا. (القاموس المحيط) .." (١)

"معنى التجدد.

وإن أريد بالنفي أن الله تعالى لا يفعل ما يشاء، ولا يتكلم بما شاء، إذا شاء، ولا يفرح ولا يغضب، ولا يرضى كما يليق به في ذلك كله، أي لا يوصف بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله من الصفات التي ذكرناها وغيرها كالاستواء والنزول، والمجيء لفصل القضاء يوم القيامة فهذا النفي باطل. ولا يقال: إن من يثبت هذه الصفات، وما في معناها يقول بحلول الحوادث بالله تعالى، لأن التعبير اصطلاح جديد ابتدعه علماء الكلام بعد نشأة علم الكلام، وانتشاره في صفوف المسلمين المتأخرين (الخلف) ، ولا ينبغي أن نجعل هذا الاصطلاح الحديث قاعدة نبني عليها نفي صفات الله التي وصف الله بها نفسه، أو وصفه بها رسوله الأمين، ودرج المسلمون الأولون من الصحابة والتابعين على إثباتها، والإيمان بها دون أن يشذ فرد منهم، ولله الحمد والمنة على ذلك.

ومما له صلة بهذه الفقرة مسألة: هل الصفة زائدة على الذات، أو هل هي غير الذات أم لا؟ وهذا أيضا من الأساليب التي أحدثها علماء الكلام، ولا عهد لعلماء السلف بهذا الأسلوب، بل السلف يكرهون مثل هذه **الألفاظ المجملة**، رغبة منهم في الوقوف مع النصوص، وعدم الخروج منها في هذه المطالب الإلهية العظيمة.

---

(١) الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه محمد أمان الجامي ص/٢١٣

أما المتأخرون من أتباع السلف الذين اضطروا إلى الخوض مع أهل الكلام للذود عن العقيدة، وللحفاظ عليها فإنهم قالوا: إن أريد بقولهم بأن الصفة غير الذات أو زائدة على الذات أن هناك ذاتا مجردة قائمة بنفسها، منفصلة عن الذات، فهذا غير صحيح.

وإن أريد أن الصفات زائدة عن الذات بمعنى أن للذات معنى غير." [1]

"الباب الثالث: العلاقة بين الصفات والذات

الإيمان بالله تعالى إنما يعني الإيمان بالذات العلية الواجبة الوجود، وجودا حقيقيا. والإيمان بصفاته العلى وأسمائه الحسنى معا. وعندما يقول المؤمن: آمنت بالله، إنما يعني هذا الإيمان الشامل أي الإيمان بذات لا تشبه الذوات متصفة بصفات الكمال التي لا تشبه صفات خلقه بل لصفاته حقائق ولصفات خلقه حقائق.

فانطلاقا من هذا الإيمان الشامل فإن العلاقة بين الصفات والذات علاقة التلازم، ضرورة أن الإيمان بالذات يستلزم الإيمان بالصفات، وكذلك العكس على ما أشرنا في هذه المقدمة، لأنه لا يتصور وجود (ذات) مجردة في الخارج كما لا يتحقق وجود صفة من الصفات في الخارج إلا وهي قائمة بالذات. بيد أنه ليس بمستحيل بل من الممكن تصور (ذات) على حدة وتصور (صفة) على حدة، إلا أنه تصور ذهني فقط، كما تقدم في غير موضوع. وهذا ما عنيناه بالتلازم، وسبق أن تحدثنا عن هذه النقطة عند الكلام على مفهوم الذات، وأثبتنا هناك أن المسلك الصحيح والسليم في مبحث: هل الصفة غير الذات أو عين الذات؟ هو عدم إطلاق لفظة (غير) إلا بعد التفصيل ونزيد هنا أن الصواب في مثل هذه النقطة عدم إطلاق **ألفاظ مجملة** محتملة لمعنيين: صحيح وباطل، ولا ينفصل النزاع ويتضح وجه الصواب إلا بالتفصيل، فالله تعالى واحد بأسمائه وصفاته، فأسماؤه وصفاته داخلة في مسمى اسمه (الله) ، وإن كان لا يطلق علي الصفة أنها إله أو خالق أو رزاق. وليست صفاته وأسماؤه غيره، وليست هي." [2]

"وهكذا عادة أهل البدع.

فقد صرح علماء الحنفية أيضا بأن المتكلمين من الماتريدية والأشعرية وغيرهم، تشبثوا بكثير من **الألفاظ المجملة** التي تحمل حقا وباطلا:

كالمكان، والجهة، والحد، والحيز، ونحوها من **الألفاظ المجملة** الكلامية، وتستروا بها ليخفوا بها تعطيلهم

---

(١) الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه محمد أمان الجامي ص/٢١٤

(٢) الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه محمد أمان الجامي ص/٣٤١

لصفات الله تعالى.

والقاعدة الكلية في ذلك أنه لا يجوز الحكم عليها نفيا أو إثباتا إلا بعد التفصيل، وتبين المعنى الحق من المعنى الباطل، فيقبل المعنى الحق، ويرد المعنى الباطل، وبذلك ينكشف أمر أهل البدع.

الجواب الثاني:

أن علماء الحنفية قد صرحوا بأن القبورية في جعلهم الأنبياء والأولياء واسطة بين العباد ورب العباد، كالوزراء والأمراء بالنسبة للملوك لجلب المنافع ودفع المضرات * ليستغيثوا بهم عند الكربات - * مرتكبين للشرك الأكبر الذي كان عليه الوثنية الأولى التي كانت في الأيام الخاليات *

فإن المشركين السابقين كان شركهم هو هذه الواسطة التي هي أصل الوثنيات * وتبعتهم القبورية، فالقبورية والوثنية الأولى في هذه الواسطة من واد واحد.

فمن اتخذ هذه الواسطة فهو كافر مشرك، حلال الدم، يستتاب وإلا." (١)

"هو بذاته؟ فإنه لا يمكن أن يكيف ذاته فقل له: إذا كان لا يمكن تكييف ذاته، فكذلك لا يمكن تكييف صفاته؛ لأن الصفات تابعة للموصوف!!

فإن قال قائل: إذا كان استواء الله على عرشه بمعنى: العلو عليه، لزم من ذلك أن يكون أكبر من العرش، أو أصغر، أو مساويا، وهذا يقتضي أن يكون جسما، والجسم ممتنع على الله.

فجوابه أن يقال: لا ريب أن الله أكبر من العرش، وأكبر من كل شيء، ولا يلزم على هذا القول شيء من اللوازم الباطلة، التي ينزه الله عنها.

وأما قوله: "إن الجسم ممتنع على الله"، فجوابه: أن الكلام في الجسم وإطلاقه على الله نفيا أو إثباتا من البدع التي لم ترد في الكتاب، والسنة، وأقوال السلف، وهو من **الألفاظ المجملة** التي تحتاج إلى تفصيل:

فإن أريد بالجسم الشيء المحدث المركب، المفتقر كل جزء منه إلى الآخر، فهذا ممتنع على الرب الحي القيوم.

---

(١) جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية شمس الدين الأفغاني ١٢٩١/٣

وإن أريد بالجسم ما يقوم بنفسه، ويتصف بما يليق به، فهذا غير ممتنع على الله تعالى؛ فإن الله قائم بنفسه، متصف بالصفات الكاملة التي تليق به." [1]

"فصل

فيما يعتمد عليه النفاة من الشبهات

يعتمد نفاة الصفات على شبهات باطلة (١) يعرف بطلانها كل من رزقه الله علما صحيحا، وفهما سليما.

وغالب ما يعتمدون عليه ما يأتي:

١ - دعوى كاذبة مثل أن يدعي الإجماع على قوله، أو أنه هو التحقيق، أو أنه قول المحققين، أو أن قول خصمه خلاف الإجماع، ونحو ذلك.

٢ - شبهة مركبة من قياس فاسد، مثل قولهم: إثبات الصفات لله يستلزم التشبيه، لأن الصفات، أعراض والعرض لا يقوم إلا بجسم، والأجسام متماثلة.

٣ - تمسك بألفاظ مشتركة بين معان يصح نسبتها إلى الله تعالى ومعان لا يصح نسبتها إليه. مثل: الجسم، والحيز، والجهة، فهذه **الألفاظ المجملة** يتوصلون بإطلاق نفيها عن الله إلى نفي صفاته عنه (٢) .

---

(١) -ومنها ما تقدم من قوله تعالى: ﴿هل تعلم له سميا﴾ [مريم: ٦٥] ﴿ولم يكن له كفوا أحد﴾ [الإخلاص] .

(٢) -انظر: الكلام في الجهة (ص٣٤) الباب التاسع، والكلام في الجسم (ص٣٩ - فما بعد) من الباب العاشر. وأما الحيز فيفصل فيه: فإن أريد أن الله تحوزه المخلوقات فهو ممتنع، وإن أريد أنه منحاز عن المخلوقات مباين لها فصحيح.." [2]

---

(١) فتح رب البرية بتلخيص الحموية ابن عثيمين ص/٥٠

(٢) فتح رب البرية بتلخيص الحموية ابن عثيمين ص/٨٩

"وصلى بهم إماما ثم رجع إلى مكة فحدث الناس بما رأى فكذبه الكافرون وصدق به المؤمنون وتردد فيه آخرون.

الأمر الثاني: مجيء ملك الموت إلى موسى صلى الله عليه وسلم:

جاء ملك الموت بصورة إنسان إلى نبي الله موسى –عليه الصلاة والسلام– ليقبض روحه فلطمه موسى ففقأ عينه فرجع الملك إلى الله وقال: أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت فرد الله عليه عينه وقال: ارجع إليه وقل له: يضع يده على متن ثور فله بما غطى يده بكل شعرة سنة فقال موسى: ثم ماذا؟ قال: ثم الموت قال: فالآن فسأل الله أن يدنيه من الأرض المقدسة رمية حجر، قال النبي صلى الله عليه وسلم: "فلو كنت ثم لأريتكم قبره إلى جانب الطريق عند الكثيب الأحمر". وهذا الحديث ثابت في الصحيحين٦٠ وإنما أثبته المؤلف في العقيدة لأن بعض المبتدعة أنكره معللا ذلك بأنه يمتنع أن موسى يلطم الملك، ونرد عليهم بأن الملك أتى موسى بصورة إنسان لا يعرف موسى من هو، يطلب منه نفسه، فمقتضى الطبيعة البشرية أن يدافع المطلوب عن نفسه، ولو علم موسى أنه ملك لم يلطمه ولذلك استسلم له في المرة الثانية حين جاء بما يدل أنه من عند الله وهو إعطاؤه مهلة من السنين بقدر ما تحت يده من شعر ثور٦١.

---

٦٠ البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء: باب وفاة موسى وذكره بعد "٣٤٠٧".

ومسلم كتاب الفضائل: باب فضائل موسى "٢٣٧٢" "١٥٧".

من حديث أبي هريرة –رضي الله عنه– وراجع في الدفاع عن هذا الحديث ضد طعن الطاعنين وتلبيسات المضلين، تعليق الشيخ أحمد شاكر على المسند "٧٦٣٤" والأنوار الكاشفة للمعلمي اليماني "٢١٩، ٢٢٠".

٦١ قال الإمام ابن حبان في صحيحه تحت عنوان: ذكر خبر شنع به على منتحلي سنن المصطفى –صلى الله عليه وسلم– من حرم التوفيق لإدراك معناه، ثم قال عقب روايته: "إن الله جلا وعلا بعث رسوله –صلى الله عليه وسلم– معلما لخلقه فأنزله موضع الإبانة عن مراده فبلغ –صلى الله عليه وسلم– رسالته وبين عن آياته **بألفاظ مجملة** ومفصلة، عقلها عنه أصحابه أو بعضهم. وهذا الخبر من الأخبار التي يدرك معناه من لم يحرم التوفيق لإصابة الحق؛ وذاك أن الله جل وعلا أرسل ملك الموت إلى موسى عليه." [(١)]

---

(١) تعليق مختصر على لمعة الاعتقاد للعثيمين ابن عثيمين ص/١٠٣

"موصوفة بالصفات اللائقة بها، وأن الله تعالى يقبض، ويبسط، ويأخذ بيمينه الصدقة، ويربيها، وينزل، ويأتي، فيجب علينا أن نؤمن بهذا، وما ورآء ذلك فلا نتعرض له.

قوله: (تعالى ذو العلا) تعالى: أي ترفع عن كل ما لا يليق به ترفعا معنويا، وترفع بذاته ترفعا حسيا، فهو سبحانه وتعالى متعال حسا ووصفا عن كل نقص، قال الله تعالى: (رفيع الدرجات ذو العرش) (غافر: الآية ١٥).

وقوله: (سبحانه) أي تنزيها له عن أن يكون جسما أو جوهر أو عرضا، وهذا التنزيه ينبغي التنزه منه لا الاتصاف به؛ لأنه كما سبق: لا يجوز لنا أن نثبت ولا أن ننفي، ونفينا ذلك عن الله وادعاء أن ذلك تنزيه خطأ، فقول المؤلف: (سبحانه) أي تنزيها له عن أن يوصف بهذه الصفات، فالتنزيه أن ينزه الله عما لا يليق به، لا أن يؤتى **بألفاظ مجملة** وينزه الله عنها.

ثم قال: (قد استوى كما ورد من غير كيف) . ولم يذكر المؤلف رحمه الله متعلق الاستو اء، لكن من المعلوم أن المراد: استوى على العرش كما ورد.

وقد ذكر الله سبحانه وتعالى الاستواء على العرش في سبعة مواضع من كتابه؛ ففي سورة الأعراف قال: (إن ربكم الله الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش) (الأعراف: الآية ٥٤) ، وفي سورة يونس: (إن ربكم الله الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش) (يونس: الآية ٣) ، وفي سورة الرعد (الله الذي رفع السموات بغير عمد ترونها ثم استوى على العرش) (الرعد: الآية ٢) ، وفي سورة طه (الرحمن على العرش استوى) (طه: ٥) ، والخامس في سورة السجدة (الله الذي خلق السموات والأرض وما بينهما في." [1]

"مخلوقة، وأفاد فائدة جديدة حاثا عليها وهي- أنه يجب أن نفرق بين التلاوة والمتلو، وبين الكتابة والمكتوب، وأن لا نحكم حكما إجماليا مطلقا بغير تفصيل فإنه ما أفسد هذا الوجود، وأوقع هذا الشجار والنزاع بين الطوائف، وأضل العقول والأفكار، إلا عدم التفصيل والبيان، والتحديد لمعاني **الألفاظ المجملة** التي يقع في معانيها احتمال واشتباه، وبعض هذه المعاني يكون صحيحا مرادا، وبعضها يكون فاسدا غير مراد، فتشبهث طوائف المبتدعة بتلك المعاني الفاسدة، وتفسر الألفاظ بها، فتقع في الضلال؛ ولهذا أوصى بما أوصى شيخه به من قبل، مبينا أن الفساد كله إنما ينشأ عن الإطلاق والإجمال.

ففي المسألة التي معنا لا يجوز -مثلا- إطلاق القول بأن القرآن مخلوق أو غير مخلوق، بل يجب التفصيل:

---

(١) شرح العقيدة السفارينية ابن عثيمين ص/٢٢٦

فإذا كان المراد بالقرآن نفس ألفاظ القارئ وصوته وأداؤه فذلك ولا شك مخلوق، وأما إن كان المراد به المتلو المؤدى، فهذا كلام الله غير." (١)

"بها دعاء للميت والغائب، إذ استقلال الشيخ بذلك التأثير، أو فعله لما هو عاجز عنه، أو غير قادر عليه، أو غير قاصد له؛ متابعته أو مطاوعته على ذلك من البدع المنكرات، ونحو هذه المعاني الباطلة....)

.

إذا فيكون هذا اللفظ من **الألفاظ المجملة** المحتملة للحق والباطل فيحسن التوقي منها. والله أعلم.

(وأما قول القائل: نحن في بركة فلان، أو: من وقت حلوله عندنا حلت البركة، فهذا كلام، صحيح باعتبار، باطل باعتبار، فأما الصحيح: فأن يراد به أنه هدانا وعلمنا وأمرنا بالمعروف ونهانا عن المنكر، فببركة إتباعه وطاعته حصل لنا من الخير ما حصل، فهذا كلام صحيح. كما كان أهل المدينة لما قدم عليهم النبي – صلى الله عليه وسلم –، في بركته لما آمنوا به، وأطاعوه، فببركة ذلك حصل لهم سعادة الدنيا والآخرة، بل كل مؤمن آمن بالرسول وأطاعه؛ حصل له من بركة الرسول بسبب إيمانه وطاعته من خير الدنيا والآخرة ما لا يعلمه إلا الله.

و (أيضا) إذا أريد بذلك أنه ببركة دعائه وصلاحه دفع الله الشر وحصل لنا رزق ونصر، فهذا حق، كما قال النبي – صلى الله عليه وسلم –: ((وهل تنصرون وترزقون إلا بضعفائكم، – أي – بدعائهم، وصلاتهم، وإخلاصهم؟)) وقد يدفع العذاب عن الكفار والفجار؛ لئلا يصيب من بينهم المؤمنين ممن لا يستحق العذاب، ومنه قوله تعالى: ﴿ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات﴾ – إلى قوله – ﴿لو تزيلوا لعذبنا الذين كفروا منهم عذابا أليما﴾ . فلولا الضعفاء المؤمنون الذين كانوا بمكة بين ظهراني الكفار لعذب الله الكفار، وكذلك قال النبي – صلى الله عليه وسلم –: ((ولولا ما في البيوت من النساء والذراري لأمرت بالصلاة فتقام، ثم أنطلق معي برجال معهم حزم من حطب، إلى قوم لا يشهدون الصلاة معنا، فأحرق عليهم بيوتهم)) . وكذلك ترك رجم الحامل حتى تضع جنينها. وقد قال المسيح عليه السلام: ﴿وجعلني مباركا أين ما كنت﴾ . فبركات أولياء الله الصالحين." (٢)

"من ذخائر الإلهام لقوم آخرين فهموا عن الله تعالى كتابه فنقلوا عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – شريعته......) اهـ.

---

(١) نقض كلام المفترين على الحنابلة السلفيين أحمد بن حجر آل بوطامي ص/١١٣

(٢) معجم المناهي اللفظية بكر أبو زيد ص/١٧٢

التخلق بأسماء الله أو بأخلاق الله: (١)

روي: ((تخلقوا بأخلاق الله)) وهو لا أصل له. وقد قرر ابن القيم أنها عبارة غير سديدة، وأنها منتزعة من قول الفلاسفة بالتشبه بالإله على قدر الطاقة، قال: وأحسن منها: عبارة أبي الحكم بن برهان: وهي التعبد، وأحسن منها: العبارة المطابقة للقرآن؛ وهي الدعاء المتضمن للتعبد والسؤال.

فمراتبها أربعة؛ أشدها إنكارا عبارة الفلاسفة وهي التشبه. وأحسن منها عبارة من قال: التخلق، وأحسن منها عبارة من قال: التعبد. وأحسن من الجميع: الدعاء، وهي لفظ القرآن) اهـ.

تدخل القدر: (٢)

تدخلت السماء:

تدخلت عناية الله: (٣)

انظر عن هذه الألفاظ الثلاثة في حرف الشين: شاءت حكمة الله.

التركيب: (٤)

قول نفاة استواء الله تعالى على عرشه: لو كان فرق عرش لكان مركبا ... والمركب **لفظ مجمل** يراد به ما ركبه غيره، وما كان متفرقا فاجتمعت أجزاؤه، وما يمكن تفريق بعضه عن بعض، والله تعالى منزه عن هذه التراكيب، وقد بسط ابن القيم - رحمه الله تعالى - معاني التركيب وأبطل إطلاق هذه حق الله سبحانه وتعالى وذلك في ((الصواعق المرسلة)) .

---

(١) (التخلق بأسماء الله أو بأخلاق الله: بدائع الفوائد ١/١٦٤ مهم. عدة الصابرين ص / ٣٦. مختصر شرح العقيدة السفارينية لابن سلوم ص / ١٠٢. المقصد الأسنى للغزالي ص/ ٢٠. فتاوى ابن باز: ١/ ١٣٨ - ١٣٩. الطحاوية بتخريج الألباني: ١٢٠.

(٢) (تدخل القدر: المجموع الثمين: ١/ ١١٥.

(٣) (تدخلت عناية الله: المجموع الثمين: ١/ ١١٥.

(٤) (التركيب: الصواعق المرسلة ١/١١٤ - ١١٥، ١٢٧، فهرس الفتاوى ٣٦ / ١١٣.." [١]

---

(١) معجم المناهي اللفظية بكر أبو زيد ص/١٨٥

"١. أن السلف – رحمهم الله تعالى – لا يصفون الله إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله – صلى الله عليه وسلم –.

٢. أن السلف – رحمهم الله تعالى – مع مراعاتهم لهذا الأصل، لا يردون بدعة ببدعة، ويراعون لفظ الكتاب والسنة، ولا يدفعون ما جاء فيهما **بالألفاظ المجملة** كلفظ الجوهر والجسم وغيرهما مما قد يتضمن معنى باطلا.

٣. أن الأقوال المبتدعة تضمنت تكذيب ما جاء به النبي – صلى الله عليه وسلم –.

٤. أن أهل العلم والإيمان لما رأوا انتشار الكلام المحدث المناقض للكتاب والسنة، صار بيانهم لمراد المبتدعة في كلامهم وألفاظهم؛ حتى لا يقع أهل السنة والجماعة في البدعة والضلالة.

٥. أن شيخ الإسلام ابن تيمية،." (١)

"المسالح: (١)

قال أبو هلال العسكري:

(أخبرنا أبو أحمد عن الصولي عن أحمد بن يحيى قال: كانت العرب تسمي مواضع أرصاد السلطان: مسالح، من السلاح. فكره المأمون هذا الاسم فصيره: مصالح، من المصلحة، ثم أنشد:

تذكرتها وهنا وقد حال دونها قرى أذربيجان المسالح والخالي

المسامرة: (٢)

المسامرة في اصطلاح الصوفية هي: خطاب الحق للعارفين من عالم الأسرار والغيوب.

قال ابن القيم – رحمه الله تعالى –: (المسامرة **لفظ مجمل** ولم يرد في السنة، والأولى العدول عنه إلى لفظ المناجاة) اهـ.

مسيجد:

يأتي في لفظ مصيحف.

مستر:

---

(١) معجم المناهي اللفظية بكر أبو زيد ص/٢١٧

مضى في حرف السين: سستر.

المسيح ابن الله وعزير ابن الله:
قال الله تعالى في سورة التوبة مشددا النكير على اليهود والنصارى فرط جهلهم وكذبهم:
﴿وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله ذلك قولهم بأفواههم يضاهئون قول الذين كفروا من قبل قاتلهم الله أنى يؤفكون﴾ [التوبة:٣٠] .
وكتب التفسير طافحة في جمع النصوص في هذا وبيانها، ومن أهم ما في ذلك كتاب: ((الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح)) لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -.
المسيحيون:
مضى في حرف الألف: إسرائيليون.

المسيخ:
قال ابن العربي - رحمه الله تعالى - في: ((كتاب القبس: ٣/ ١١٠٦ -

---

(١) (المسالح: الأوائل للعسكري ١/ ٣٦٨.
(٢) (المسامرة: مدارج السالكين ٣/ ٩٩، ١٥١. التصوف الإسلام لزكي مبارك ١/ ٦٣. المصطلحات الصوفية لابن عربي.." (١)
"مصطلحات أهل الكلام وكيفية التعامل معها
قال المؤلف رحمه الله تعالى: [قوله: (وتعالى عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات) .
أذكر بين يدي الكلام على عبارة الشيخ رحمه الله مقدمة، وهي أن للناس في إطلاق مثل هذه الألفاظ ثلاثة أقوال، فطائفة تنفيها، وطائفة تثبتها، وطائفة تفصل وهم المتبعون للسلف، فلا يطلقون نفيها ولا إثباتها إلا إذا بين ما أثبت بها فهو ثابت، وما نفي بها فهو منفي؛ لأن المتأخرين قد صارت هذه الألفاظ في اصطلاحهم فيها إجمال وإبهام كغيرها من الألفاظ الاصطلاحية، فليس كلهم يستعملها في نفس معناها

---

(١) معجم المناهي اللفظية بكر أبو زيد ص/٤٩١

اللغوي، ولهذا كان النفاة ينفون بها حقا وباطلا، ويذكرون عن مثبتها ما لا يقولون به، وبعض المثبتين لها يدخل فيها معنى باطلا مخالفا لقول السلف ولما دل عليه الكتاب والميزان، ولم يرد نص من الكتاب ولا من السنة بنفيها ولا إثباتها.

وليس لنا أن نصف الله تعالى بما لم يصف به نفسه ولا وصفه به رسوله نفيا ولا إثباتا، وإنما نحن متبعون لا مبتدعون، فالواجب أن ينظر في هذا الباب -أعني باب الصفات- فما أثبته الله ورسوله أثبتناه، وما نفاه الله ورسوله نفيناه.

والألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات والنفي، فنثبت ما أثبته الله ورسوله من الألفاظ والمعاني، وننفي ما نفته نصوصهما من الألفاظ والمعاني، وأما الألفاظ التي لم يرد نفيها ولا إثباتها فلا تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها، فإن كان معنى صحيحا قبل، لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النصوص دون **الألفاظ المجملة** إلا عند الحاجة مع قرائن تبين المراد والحاجة، مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها ونحو ذلك.

والشيخ رحمه الله تعالى أراد الرد بهذا الكلام على المشبهة كـ داود الجواربي وأمثاله القائلين إن الله جسم، وإنه جثة وأعضاء، وغير ذلك -تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا- فالمعنى الذي أراده الشيخ رحمه الله من النفي الذي ذكره هنا حق، ولكن حدث بعده من أدخل في عموم نفيه حقا وباطلا، فيحتاج إلى بيان ذلك، وهو أن السلف متفقون على أن البشر لا يعلمون لله حدا، وأنهم لا يحدون شيئا من صفاته] .

الطريقة في هذا هي ما ذكر في باب الأسماء والصفات أن الرجوع إلى النقل، ولا دخل للعقل.

والنقل: هو الكتاب والسنة، أي: النقل الصحيح؛ لأنه منقول لنا بنقل ثابت وليس فيه تشكيك، فنقتصر على النقل، وذلك لأن العقول لا تستطيع أن تتدخل في هذا الأمر، ولا أن تعرف حقائقه، ولا أن تفكر تفكيرا تتدخل فيه، فإذا قال المتكلمون: إن هذا الوصف لا يقره العقل أو لا يثبته، فالجواب أن نقول: ما للعقول ولأمر الغيب؟ هذا من أمر الغيب، والعقول محجوزة عن هذا الأمر.

نقول بعد ذلك: إن الطحاوي الذي هو صاحب المتن رحمه الله عاش في أواخر عهد السلف، وبعدما أحدث كثير من المبتدعة، وبعدما انتشر أهل البدع وتمكنوا، فهناك مبتدعة المشبهة الذين بالغوا في الإثبات حتى شبهوا الخالق بالمخلوقين، ومنهم هذا الذي حكى عنه، وهو داود الجواربي.

وطائفة أخرى هم المعطلة، ومنهم أكابر المعتزلة، كـ أبي الهذيل العلاف، وأبي علي الجبائي، وكذلك الجاحظ، وسائر المعتزلة بالغوا في النفي، فعطلوا الله تعالى عن صفات الكمال، واشتهرت أقوال هؤلاء

وأقوال هؤلاء، إلا أن المعطلة أكثر من المشبهة؛ لأن النفوس تنفر من إثبات التشبيه، فلما كان كذلك ألف الطحاوي هذه الرسالة وقصد بذلك الرد على هؤلاء وهؤلاء، فأثبت فيها الصفات كما يليق بالله، ورد فيها على المشبهة الذين بالغوا في الإثبات، وتكلم بهذه الكلمات، وإن كان الأفضل تركها، أعني: الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات والجهات الست، فالأولى تركها؛ لأن المتكلمين الذين هم النفاة صاروا ينفون بها حقا وباطلا، فلما أدخلوا فيها حقا كان الأولى أن ينفى الباطل بعبارة كريمة ليس فيها شيء من الشبهة.

كذلك ذكر أن للناس في استعمالها ثلاثة أقوال: قول أنه لا يجوز إثباتها، وقول أنه لا يجوز نفيها، وقول بالتفصيل.

ويمكن أن يكون هناك قول رابع، وهو التوقف عنها، فلا إثبات ولا نفي، فيقال: هذه من الأمور المبتدعة، فنحن لا نثبتها إطلاقا ولا ننفيها، ولكن التفصيل أولى، وهو أن يقال: ماذا تريدون بالحدود؟ وماذا تريدون بالأعضاء والأدوات؟ وماذا تريدون بالجهات؟ ففي كلامكم هذا حق وباطل.

فالحق الذي تنفونه عبروا عنه بعبارة كريمة، والباطل الذي تنفونه أيضا عبروا عنه بعبارة كريمة حتى نوافقكم على نفي الباطل ونخالفكم في نفي الحق، ونتحقق أن الصواب مع من أثبت لا مع من نفى، أو نحو ذلك.

قال: (تعالى عن الحدود) ، فنقول: الأولى عدم إطلاق هذه اللفظة، ولكن الذين أطلقوها لهم عذر، أي: الذين قالوا إنه يتعالى عن الحدود؛ لأن الحد له تفسيران كما سيأتي.

وكذلك الغايات والأركان والأعضاء والأدوات إلى آخرها، فالأولى التوقف عن ذلك، فنقتصر على ما أثبته الله، حيث إننا نقول: إن الله تعالى بذاته فوق سماواته على عرشه علي على خلقه، وأنه سبحانه قريب من عباده يطلع عليهم ولا يخفى عليه منهم خافية، وأنه موصوف بصفات الكمال منزه عن النقائص، فإذا أثبتنا ذلك لم يدخل علينا أهل البدع بحجة، ولم يجدوا علينا قولا أننا ممثلة أو نحو ذلك.." (١)

"إثبات صفة اليد ونحوها وبيان أنها ليست أعضاء ولا أدوات

قال رحمه الله تعالى: [وأما لفظ الأركان والأعضاء والأدوات فيتسلط بها النفاة على نفي بعض الصفات الثابتة بالأدلة القطعية، كاليد والوجه، قال أبو حنيفة رضي الله عنه في الفقه الأكبر: له يد ووجه ونفس، كما ذكر تعالى في القرآن من ذكر اليد والوجه والنفس، فهو له صفة بلا كيف، ولا يقال: إن يده قدرته ونعمته لأن فيه إبطال الصفة.

---

(١) شرح الطحاوية لابن جبرين ابن جبرين ٨/٢١

انتهى.

وهذا الذي قاله الإمام رضي الله عنه ثابت بالأدلة القاطعة، قال تعالى: ﴿ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي﴾ [ص:٧٥] ، وقال تعالى: ﴿والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه﴾ [الزمر:٦٧] ، وقال تعالى: ﴿كل شيء هالك إلا وجهه﴾ [القصص:٨٨] ، ﴿ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام﴾ [الرحمن:٢٧] ، وقال تعالى: ﴿تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك﴾ [المائدة:١١٦] ، وقال تعالى: ﴿كتب ربكم على نفسه الرحمة﴾ [الأنعام:٥٤] ، وقال تعالى: ﴿واصطنعتك لنفسي﴾ [طه:٤١] ، وقال تعالى: ﴿ويحذركم الله نفسه﴾ [آل عمران:٢٨] .

وقال صلى الله عليه وسلم في حديث الشفاعة لما يأتي الناس آدم فيقولون له: (خلقك الله بيده، وأسجد لك ملائكته، وعلمك أسماء كل شيء) الحديث.

ولا يصح تأويل من قال: إن المراد باليد القدرة، فإن قوله: ﴿لما خلقت بيدي﴾ [ص:٧٥] ، لا يصح أن يكون معناه: بقدرتي مع تثنية اليد، ولو صح ذلك لقال إبليس: وأنا أيضا خلقتني بقدرتك فلا فضل له علي بذلك، فإبليس مع كفره كان أعرف بربه من الجهمية.

ولا دليل لهم في قوله تعالى: ﴿أولم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاما فهم لها مالكون﴾ [يس:٧١] ؛ لأنه تعالى جمع الأيدي لما أضافها إلى ضمير الجمع ليتناسب الجمعان اللفظيان للدلالة على الملك والعظمة، ولم يقل: (أيدي) مضافا إلى ضمير المفرد، ولا (يدينا) بتثنية اليد مضافة إلى ضمير الجمع، فلم يكن قوله: ﴿مما عملت أيدينا﴾ [يس:٧١] نظير قوله: ﴿لما خلقت بيدي﴾ [ص:٧٥] ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم عن ربه عز وجل: (حجابه النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه) .

ولكن لا يقال لهذه الصفات: إنها أعضاء أو جوارح أو أدوات أو أركان، لأن الركن جزء الماهية، والله تعالى هو الأحد الصمد لا يتجزأ سبحانه وتعالى، والأعضاء فيها معنى التفريق والتعضية -تعالى الله عن ذلك- ومن هذا المعنى قوله تعالى: ﴿الذين جعلوا القرآن عضين﴾ [الحجر:٩١] .

والجوارح فيها معنى الاكتساب والانتفاع، وكذلك الأدوات هي الآلات التي ينتفع بها في جلب المنفعة ودفع المضرة، وكل هذه المعاني منتفية عن الله تعالى، ولهذا لم يرد ذكرها في صفات الله تعالى، فالألفاظ الشرعية صحيحة المعاني سالمة من الاحتمالات الفاسدة، فلذلك يجب أن لا يعدل عن الألفاظ الشرعية نفيا ولا إثباتا لئلا يثبت معنى فاسد أو ينفى معنى صحيح، وكل هذه **الألفاظ المجملة** عرضة للمحق

والمبطل] .

قوله: (تعالى عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات) يقول: هذا النفي تسلط به النفاة على الصفات، فقالوا: نحن ننفي عن الله تعالى الأعضاء والأركان والأدوات، وهذا قول السلف ومنهم الإمام الطحاوي، فتسلطوا بذلك على نفي الصفات الثابتة بالأدلة، فنفوا صفة الوجه لله، ونفوا صفة النفس، ونفوا صفة اليد التي أثبتها، وصفة العين أو الأعين التي أثبتها، وغير ذلك من الصفات الواردة في القرآن والسنة نفوها بهذه الجملة، وقالوا: إنها أعضاء، وإنها أركان، وإنها أدوات.

والشارح رحمه الله بين أن الصفات ثابتة عن السلف، أعني الصفات التي أثبتها الله تعالى، فأثبت الله لنفسه صفة اليد أو اليدين في قوله تعالى: ﴿بل يداه مبسوطتان﴾ [المائدة:٦٤] ، ﴿تبارك الذي بيده الملك﴾ [الملك:١] ، ﴿بيدك الخير إنك على كل شيء قدير﴾ [آل عمران:٢٦] ، وكذلك قوله مخاطبا إبليس: ﴿ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي﴾ [ص:٧٥] ، فأضاف الله تعالى لنفسه صفة اليدين، فدل على أنها صفة ثابتة وإن كانت لا تشبه صفة المخلوق، ولا يدي المخلوق، ويقال: الله أعلم بكيفيتها.

ويستدل على إثبات صفة اليد بأن الله تعالى ذكرها في هذه الآيات، فذكرها مفردة في قوله: ﴿بيده الملك﴾ [الملك:١] ، وذكرها مثناة مضافة إلى ضمير المفرد كما في قوله: ﴿بل يداه مبسوطتان﴾ [المائدة:٦٤] ، وفي قوله: ﴿لما خلقت بيدي﴾ [ص:٧٥] .

وذكرها بصيغة الجمع ولكن مضافة إلى ضمير الجمع في قوله تعالى: ﴿أولم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاما﴾ [يس:٧١] ، فهنا ذكرها مضافة إلى ضمير الجمع (نا) الذي يؤتى به للتعظيم، فالله تعالى يذكر نفسه بضمير الجمع للدلالة على التعظيم، كما يقول أحد الملوك: نحن أمرنا بكذا، ونحن فعلنا كذا، وهو واحد لكن يريد بذلك التعظيم.

فالله تعالى يعظم نفسه بضمير الجمع، كما في قوله تعالى: ﴿إنا أعطيناك﴾ [الكوثر:١] ، ﴿إنا فتحنا لك﴾ [الفتح:١] ، ﴿إنا نحن نزلنا الذكر﴾ [الحجر:٩] ، ﴿نحن قسمنا﴾ [الزخرف:٣٢] ، فكذلك قوله: ﴿مما عملت أيدينا﴾ [يس:٧١] ، الضمير للجمع للدلالة على العظمة وأنه المستحق لأن يعظم، فهذا معنى ضمير الجمع هنا؛ لأنه قال: ﴿مما عملت أيدينا﴾ [يس:٧١] جمع اليد وجمع الضمير كل ذلك لأجل العظمة.

وأثبت النبي صلى الله عليه وسلم لربه صفة اليدين في قوله صلى الله عليه وسلم: (يمين الله ملأى لا تغيضها نفقة، سحاء الليل والنهار، أرأيتم ما أنفق منذ خلق السماوات والأرض؟! فإنه لم يغض ما في يمينه، وبيده

الأخرى القسط يخفض ويرفع) ، وفي قوله صلى الله عليه وسلم: (المقسطون عند الله يوم القيامة عن يمين الرحمن، وكلتا يديه يمين مباركة) ، وفي قوله صلى الله عليه وسلم: (يقبض الله السماوات بيمينه ويقبض الأرض بشماله –وفي رواية: بيده الأخرى– ثم يهزهن ويقول: أنا الملك، أين ملوك الأرض؟ أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟ وقرأ قوله تعالى: ﴿لمن الملك اليوم لله الواحد القهار﴾ [غافر:١٦]) ، وقرأ أيضا لما سئل عن ذلك قول الله تعالى: ﴿والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه﴾ [الزمر:٦٧] .

ولاشك أن هذه أدلة دالة على إثبات هذه الصفة، فيثبتها أهل السنة كما يليق بالله سبحانه وتعالى.

وقد أورد ابن كثير رحمه الله أدلة كثيرة في إثبات صفة اليد عند تفسير قوله: ﴿وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعا قبضته﴾ [الزمر:٦٧] .." (١)

"حكم استخدام لفظ التجسيم ونحوه في العقيد

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وذلك من غير اعتقاد التجسيم في الله عز وجل، ولا التحديد له، ولكن يرونه جل وعز بأعينهم على ما يشاء هو بلا كيف] .

كلمة (التجسيم) من الألفاظ المبتدعة التي لم ترد في الشرع إثباتا ولا نفيا، وكان الأولى بالمؤلف أن لا يذكرها لأنها من جملة ما يحتجون به، حيث إنهم يقولون: إن الله تعالى ليس بجسم، وإذا لم يكن جسما فكيف يرى.

ويقولون: إن إثبات الرؤية يلزم منه أن يكون جسما.

ويقسمون الموجودات إلى جواهر أو أعراض، والعرض هو ما ليس له جرم، والجسم ما له جرم، ونحو ذلك.

والصحيح أن كلمة التجسيم لا يجوز استعمالها، فمن قال: إن الله جسم فهو مبتدع، ومن قال: إن الله ليس بجسم فهو مبتدع.

يقول المعلق هنا: (التجسيم من **الألفاظ المجملة** المحدثة التي أحدثها أهل الكلام لم ترد في الكتاب والسنة، ولم تعرف عن أحد من الصحابة والتابعين وأئمة الدين، وما كان أغنى المؤلف رحمه الله عن مثل هذه الكلمات المبتدعة، لذلك لا يجوز إطلاقها لا نفيا ولا إثباتا، فإن الله لا يوصف إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله نفيا أو إثباتا) .

ينكر على من استعمل لفظة التجسيم إثباتا أو نفيا.

وقد تكلم على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في (المنهاج) وفي غير ذلك من كتبه، وأنكر على من يستعمل

---

(١) شرح الطحاوية لابن جبرين ابن جبرين ١٠/٢١

هذه الكلمات، ولما جادله بعض الأشاعرة قالوا له: يلزمك إذا قلت: إن الله يسمع لا كسمع المخلوق، وأن لله حياة لا كحياة المخلوقين، وإن لله علما لا كعلم المخلوقين، وإن لله وجها لا كوجوه المخلوقين يلزمك أن تقول: إن لله جسما لا كأجسام المخلوقين.

فاعترض على ذلك وقال: لفظة التجسيم ليس عليها دليل في الكتاب ولا في السنة، فلأجل ذلك ننكرها ولا نقول: إن الله جسم ولا إنه غير جسم، كما لا نقول: عرض ولا غير عرض، وكما لا نقول: جوهر ولا غير جوهر.

وكذلك كلمة (الحد) فالتحديد من العلماء من أطلقه وقال: إن لله تعالى حدا.

ومنهم من قال: ليس لله حد.

والأولى التوقف في الأشياء التي لم يرد عليها دليل، والذين أثبتوا الحد لله أرادوا بذلك الرد على من ادعى أن الله تعالى في كل مكان وقالوا: ليس لله حد ولا منتهى.

فمن أجل أن يبطلوا قول هؤلاء الملاحدة الذين يدعون أو يصفون الله تعالى بأنه في كل مكان، أو بأنه عين وجود الموجودات صرح أهل السنة أو بعضهم بأن الله تعالى له حد، أي: له منتهى، ولكن الكلمات التي لم يرد عليها دليل الأولى عدم إطلاقها.

وعلى كل حال فهذه المسائل -أي: مسألة النزول والرؤية- من المسائل الاعتقادية التي يدين بها أهل السنة، ويعتقدون أنها على الحقيقة وإن لم يكيفوها، فيتوقفون عن التكييف ويثبتون المعاني ويثبتون الدلالات.." (١)

"وأما إطلاق الجبر مرادا به أن الله جعل العباد مريدين لما يشاء منهم مختارين له من غيره إكراه فهذا صحيح، وقال بعض السلف في معنى الجبار: هو الذي جبر العباد على ما أراد (١) .

ولما كان لفظ الجبر **لفظ مجمل** يطلق على هذا وهذا منع السلف من إطلاقه نفيا أو إثباتا.

ذكر شيخ الإسلام عن أبي بكر الخلال في كتابه (السنة) أن المروذي قال للإمام أحمد: يا أبا عبد الله، رجل يقول إن الله أجبر العباد، فقال: هكذا لا نقول، وأنكر ذلك وقال: يضل الله من يشاء ويهدي من يشاء.

وذكر عن المروذي أن رجلا قال: إن الله لم يجبر العباد على المعاصي، فرد عليه آخر، فقال: إن الله جبر العباد، أراد بذلك إثبات القدر، فسألوا عن ذلك أحمد بن حنبل، فأنكر عليهما جميعا على الذي قال

---

(١) اعتقاد أهل السنة ابن جبرين ٧/٨

جبر، وعلى الذي قال لم يجبر حتى تاب، وأمره أن يقول: يضل من يشاء ويهدي من يشاء.
وذكر عن إسحاق الفزاري قال: جاءني الأوزاعي فقال: أتاني رجلان فسألاني عن القدر، فأجبت أن آتيك بهما تسمع كلامهما وتجيبهما.
قلت: رحمك الله، أنت أولى بالجواب.
قال: فأتاني الأوزاعي ومعه الرجلان، فقال: تكلما.
فقالا: قدم علينا ناس من أهل القدر، فنازعونا في القدر ونازعناهم

---

(١) راجع: مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ٤٦٤/٨.." [1]

"الفرق بين مصطلح المماثلة والمشابهة فيما يتعلق باعتقاد أن الله ليس كمثله شيء

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.
أما بعد: فقال المؤلف رحمه الله تعالى: [ولا يشبه الأنام، حي لا يموت، قيوم لا ينام، خالق بلا حاجة، رازق بلا مؤنة] .
تصح مئونة أو مؤنة، لكن المشهور عند مشايخنا مئونة.
[خالق بلا حاجة، رازق بلا مئونة، مميت بلا مخافة، باعث بلا مشقة، ما زال بصفاته قديما قبل خلقه، لم يزدد بكونهم شيئا، لم يكن قبلهم من صفته، وكما كان بصفاته أزليا كذلك لا يزال عليها أبديا، ليس بعد خلق الخلق استفاد اسم الخالق، ولا بإحداث البرية استفاد اسم الباري، له معنى الربوبية ولا مربوب، ومعنى الخالق ولا مخلوق، وكما أنه محيي الموتى بعد ما أحيا استحق هذا الاسم قبل إحيائهم، كذلك استحق اسم الخالق قبل إنشائهم. ذلك بأنه على كل شيء قدير، وكل شيء إليه فقير، وكل أمر عليه يسير، لا يحتاج إلى شيء] .
قوله رحمه الله: (ولا يشبه الأنام) ، هذا فيه ما تقدم في قوله: (لا شيء مثله) ، وقد تقدم الكلام على نفي المثلية لله سبحانه وتعالى، وأنه جل وعلا ليس كمثله شيء، دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع والعقل. فإن الله سبحانه وتعالى لا مثيل له في ذاته، ولا مثيل له في أسمائه وصفاته، ولا مثيل له في أفعاله، ولا مثيل له فيما يجب له.

---

(١) القضاء والقدر للأشقر سليمان الأشقر، عمر ص/٨٠

فقول المؤلف رحمه الله هنا: (لا يشبه الأنام) تكرار لما تقدم، وهذا من المواضع التي كرر فيها المؤلف رحمه الله القول، وسيأتي أيضا مزيد تكرير لهذا الأمر.

وقوله: (الأنام) المراد بهم الخلق، (لا يشبه الأنام) فهو سبحانه وتعالى ليس بينه وبين خلقه مشابهة، فالمنفي هنا هو المشابهة.

وإذا نظرنا إلى نصوص الكتاب والسنة لم نجد فيهما ما يدل على نفي المشابهة، إنما الذي في الكتاب والسنة هو نفي المثلية: ﴿ليس كمثله شيء﴾ [الشورى:١١] ، ولذلك ذهب جماعة من المحققين من أهل العلم: إلى أن الذي ينفى عن الله عز وجل هو المثل لا الشبيه؛ وذلك أنه جل وعلا أخبرنا بصفات عن نفسه، وهذه الصفات نحن لا ندرك كيفيتها، وإنما نعقل معناها ونفهم معناها لما أدركناه في المشاهدة مما هو شبيه لها، والمشابهة ليست في الصفة التي اتصف بها الله جل وعلا، بل هي في أصل الصفة.

فمثلا: العلم ندرك معناه، فالعلم ضد الجهل، وقد وصف الله جل وعلا نفسه بالعلم، ونحن ندرك أن العلم الذي يتصف به المخلوق هو ضد الجهل، فبين العلم الموصوف به الرب جل وعلا والعلم الموصوف به العبد مشابهة من حيث أصل المعنى وهو عدم الجهل، ولكن هل علم الله عز وجل كعلم المخلوق؟ لا، لا إشكال أن علم الله جل وعلا ليس كمثله شيء كسائر صفاته سبحانه وتعالى، فثبوت أصل المشابهة لا يعارض نفي المثلية، وإنما ذكر المؤلف رحمه الله وغيره من أهل السنة نفي المشابهة؛ لأن نفي المشابهة في اصطلاح المتكلمين يوازي ويعني نفي المماثلة، فعندهم لا يشبه الأنام أو ليس له شبيه مرادهم بذلك أنه ليس له مثيل، مع أن بعضهم يستعمل هذا في نفي كل الصفات فيقول: (لا يشبه الأنام) ومعنى هذا: أنه ما أخبر به عن نفسه سبحانه وتعالى من الأوصاف لا نعقله، فيستعملون هذا لنفي الصفات المتقررة التي يثبتها أهل السنة والجماعة، والصحيح في النفي أن ننفي المماثلة، أما المشابهة فإننا إذا نفيناها بالكلية يلزم من ذلك أننا لا نعقل ما أخبر الله به عن نفسه، فلا نعقل معنى العلم؛ لأنه لا يوجد مشابهة، ولا نعقل معنى الحلم؛ لأنه لا يوجد مشابهة، ولا نعقل معنى البصر والسمع والكلام وما إلى ذلك مما وصف الله سبحانه وتعالى به نفسه، إذا كان المنفي هو أدنى مشابهة فإنه يتعذر علينا فهم ما أخبر الله سبحانه وتعالى به عن نفسه؛ ولذلك تحرير القول في نفي المشابهة أن نقول: ﴿ليس كمثله شيء﴾ [الشورى:١١] ، وأما المشابهة فلابد منها بين كل شيئين، ولكن المشابهة لا تستلزم إثبات النقص لله عز وجل، أو إثبات الصفة للمخلوق كصفة الخالق، أو جعل صفة الخالق كصفة المخلوق؛ ولذلك الأحسن في النفي أن نقول: ﴿ليس كمثله شيء﴾ [الشورى:١١] .

وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله حين كتب عقيدة الواسطية تحرى ألا يكون فيها إلا ما جاء النص عليه في كتاب الله عز وجل أو في سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ولما أراد نفي المماثلة لم يستعمل نفي المشابهة، بل استعمل النص القرآني فقال: ﴿ليس كمثله شيء﴾ [الشورى:١١] .

وقال أيضا في النفي: من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، ولم يقل: تشبيه، فلم يذكر المشابهة؛ لأن المشابهة **لفظ مجمل** قد يتوصل به إلى نفي أصل الصفات التي يثبتها أهل السنة والجماعة.

والمراد: أن الله جل وعلا لما كان الغاية في الكمال فإنه جل وعلا لا مثيل له ولا نظير ولا سمي ولا كفء لا في ذاته ولا في أسمائه ولا في صفاته، ولا في أفعاله، ولا فيما يجب له سبحانه وتعالى.." (١)

"ما ذكر عن الطحاوي من وصف الله بألفاظ محتملة وصحة نسبتها إليه

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

قال الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى: [فإن ربنا جل وعلا موصوف بصفات الوحدانية، منعوت بنعوت الفردانية، ليس في معناه أحد من البرية، وتعالى عن الحدود والغايات، والأركان والأعضاء والأدوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات] .

قوله رحمه الله: (تعالى عن الحدود والغايات، والأركان والأعضاء والأدوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات) قال بعض الشراح: إنها مما أدخل على المؤلف، وليست من كلامه، وذلك أن الطحاوي رحمه الله سائر في باب الأسماء والصفات على عقيدة أهل السنة والجماعة، فلم يقرر في هذه العقيدة شيئا يخالف ما عليه سلف الأمة مما يتعلق بالأسماء والصفات.

وما ذكره في هذه الجملة ليس من منهج أهل السنة والجماعة، فإن أهل السنة والجماعة سائرون في هذا الباب على ما جاء في الكتاب والسنة، فلا يصفون الله إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله، كما أنهم لا ينفون عن الله إلا ما نفاه الله عن نفسه أو نفاه عنه رسوله، والمؤلف رحمه الله في هذا المقطع نفى عن الله عز وجل الحدود والغايات والأركان والأعضاء.

وإذا طلبنا هذا في كتاب الله، وفي سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وفي كلام السلف الصالح لم نجد له ذكرا، فإن هذا مما أحدث بعد القرون المفضلة، ولم يكن عليه سلف الأمة، ولقائل أن يقول: لماذا تنكرون هذه الألفاظ مع أنها توحي للسامع التعظيم ويفهم منها تعظيم الرب جل وعلا؟ نقول: إن هذه الكلمات قد

---

(١) شرح الطحاوية لخالد المصلح خالد المصلح ٣/٢

يظهر منها التعظيم إلا أن أهل الكلام الباطل المنحرفين عن طريق أهل السنة والجماعة يستعملونها في نفي ما دل عليه الكتاب والسنة، فقولهم: (تعالى عن الحدود) ينفون به الاستواء والعلو و (تعالى عن الغايات) ينفون به الحكمة، فيقولون: ليس لأفعال الله غاية ولا حكمة، ويقولون: الغاية إنما تكون للمحتاج، أما الله فهو الغني عن الغايات، وينفون بالأركان والأعضاء والأدوات ما أخبر الله به عن نفسه من أن له وجها جل وعلا كما في قوله: ﴿ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام﴾ [الرحمن:٢٧] ونحو ذلك من الآيات التي فيها إثبات الوجه.

وكذلك ينفون عنه بهذا الكلام ما أخبر به عن نفسه من أن له يدا كما قال تعالى: ﴿لما خلقت بيدي﴾ [ص:٧٥] ﴿بل يداه مبسوطتان﴾ [المائدة:٦٤] وما أشبه ذلك.

فهم يأتون بهذه **الألفاظ المجملة** المبهمة التي تحتمل معنى صحيحا وتحتمل معنى باطلا، ويستعملونها في رد ما دلت عليه النصوص من إثبات صفات الكمال للرب جل وعلا.

وينفون بقولهم: (لا تحويه الجهات الست) العلو، ولذلك كان عقد أهل السنة والجماعة في هذا من أفضل ما يكون، حيث إنهم لا يثبتون هذه **الألفاظ المجملة** المبهمة ولا ينفونها، يعني: لا نثبت ولا ننفي؛ لأن الإثبات يحتاج إلى دليل، كما أن النفي يحتاج إلى دليل، لكننا نستفصل، ومعنى نستفصل: نطلب التفصيل من أصحاب هذه الأقوال، فنثبت المعنى الصحيح من أقوالهم، ونرد المعنى الفاسد، المنبني على الألفاظ المبتدعة، فلا نقول: تعالى عن الحدود والغايات وما أشبه ذلك من الألفاظ التي يقولها هؤلاء؛ لأن نفيها نفي لما لم يأت في الكتاب والسنة نفيه، وإثباتها كذلك مشكل؛ لأنها محتملة مبهمة.

فإذا: قاعدة أهل السنة والجماعة في الألفاظ المبهمة المجملة: أنهم يستفصلون، أي: يطلبون من المتكلم بهذه الكلمات التفصيل، فإذا استفصلوا نظروا في المعاني الصحيحة فأثبتوها، ونظروا في المعاني الباطلة فردوها، وهذا منهج يسلم به الإنسان من أن يتورط في ألفاظ ظاهرها التعظيم للرب جل وعلا، وباطنها نفي ما أثبته الله لنفسه أو أثبته له رسوله صلى الله عليه وسلم.

ولذلك نجد في تعليق شيخنا عبد العزيز بن باز رحمه الله المكتوب والمسموع إنكار هذا الكلام، بل إنه في التسجيل الذي علق فيه على العقيدة الطحاوية رحمه الله قال: إن هذا الكلام رديء، ولكنه محمول على معنى صالح فيما ذكره المؤلف؛ لأن المؤلف رحمه الله من أهل السنة والجماعة، وكلامه يفسر بعضه بعضا، فما أجمله في هذا المكان يفسره في هذه العقيدة التي بين فيها إثبات ما أثبته الله لنفسه من الصفات.

والمعاني الصحيحة التي تحتملها هذه الألفاظ مرادهم في قوله: (تعالى عن الحدود) أي: تعالى عن أن يحده عقل بشر، فهو سبحانه وتعالى غير محدود، أي: لا تحيط به عقول عباده، كما قال الله جل وعلا: ﴿ولا يحيطون به علما﴾ [طه:١١٠] ، والغايات أي: النهايات، فالله جل وعلا الكبير المتعال الذي لا تحيط به عقول عباده.

مما ينفى أيضا من المعاني الصحيحة التي تنفى عن الله عز وجل بهذا اللفظ الغاية التي يحتاجها، فهو سبحانه وتعالى الغني عن عباده كما قال الله جل وعلا: ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون * ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون﴾ [الذاريات:٥٦-٥٧] فنفى الله سبحانه وتعالى عن نفسه الحاجة.

ونحن لا نريد أن نفصل في المعاني الصحيحة والمعاني الفاسدة التي تضمنتها هذه الجمل، لكن نقول: كل من تكلم بهذا الكلام ينظر إلى كلامه بالاستفصال؛ فما صح ثبت، وما لم يصح من المعاني رد، هذا من حيث المعاني، أما من حيث الألفاظ فإننا لا نثبت ولا ننفي بل نتوقف فيها؛ لأن الألفاظ موقوفة على النصوص من الكتاب والسنة، فما ثبت بها ثبت، وما لم يثبت يرد.." (١)

"فلفظة =الجسم+ مثلا يتوقفون في اللفظ، أما المعنى فيستفصلون، فإن أريد به الشيء المحدث المركب المفتقر كل جزء منه إلى الآخر فهذا ممتنع على الرب الحي القيوم.

وإن أريد بالجسم ما يقوم بنفسه، ويتصف به بما يليق به فهذا غير ممتنع على الله؛ فإنه سبحانه قائم بنفسه، متصف بالصفات الكاملة التي تليق به.

وكذلك الحال بالنسبة =للجهة+ يتوقفون في اللفظة، أما المعنى فإن أريد بها جهة سفل فإن الله منزه عن ذلك، وإن أريد جهة علو تحيط به فهذا ممتنع أيضا، وإن أريد بها أن الله في جهة أي في جهة علو لا تحيط به فهذا ثابت لله، وهكذا شأنهم في **الألفاظ المجملة** كما سيأتي بيان ذلك عند الحديث عن **الألفاظ المجملة**.

وصلى الله وسلم علي نبينا محمد وآله وسلم.

الأدلة على صحة مذهب السلف (١)

طريقة السلف الصالح أهل السنة والجماعة هي الطريقة الواجبة في أسماء الله وصفاته، وهي الأسلم والأعلم

---

(١) شرح الطحاوية لخالد المصلح خالد المصلح ٢/٩

والأحكم، وليس ہ ناك طريقة أخرى صحيحة في هذا الباب باب الأسماء والصفات إلا طريقتهم في إثباتها وإمرارها كما جاءت، وقد دل على ذلك أدلة كثيرة منها:

١_أن طريقة السلف دل عليها الكتاب والسنة: فمن أدلة الكتاب قوله تعالى: [ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون في أسمائه سيجزون ما كانوا يعملون] (الأعراف:١٨٠) ، وقوله: [ليس كمثله شيء وهو السميع البصير] (الشورى:١١) ، وقوله: [ولا تقف ما ليس لك به علم] (الإسراء:٣٦) .

فالآية الأولى: دلت على وجوب الإثبات من غير تحريف، ولا تعطيل؛ لأنهما من الإلحاد في أسمائه عز وجل.

---

(١) انظر منهاج السنة ٢/٥٦١، وفتح رب البرية، ص١٩_٢٤، والأسماء والصفات في معتقد أهل السنة والجماعة ص٢١٣_٢٢١، ودعوة التوحيد للشيخ محمد خليل هراس ص١٩_٢٤.." [١]

"وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر، ولا بفسق، ولا بمعصية.

إلى أن قال: =وكنت أبين أن ما نقل عن السلف، والأئمة من إطلاق القول بتكفير من يقول: كذا وكذا فهو أيضا حق.

لكن يجب التفريق بين الإطلاق، والتعيين+ (١) .

مسائل أحدثها المتكلمون / الكلمات المجملة

يرد في كتب العقائد مصطلح (الكلمات المجملة) .

فما المقصود بها؟ وما معنى كونها مجملة؟ وما المراد من إطلاقها؟ وما الذي دعى إلى إطلاقها؟ وهل وردت في الكتاب والسنة؟ وما طريقة أهل السنة في التعامل مع هذه الألفاظ؟

والإجابة عن هذه الأسئلة تكون على النحو التالي:

أ_المقصود بالكلمات المجملة: أنها ألفاظ يطلقها أهل التعطيل.

أو: هي مصطلحات أحدها أهل الكلام.

ب_ ومعنى كونها مجملة: لأنها تحتمل حقا وباطلا.

أو يقال: لأنها ألفاظ مشتركة بين معان صحيحة، ومعان باطلة. أو يقال لخفاء المراد منه١؛ بحيث لا يدرك

---

(١) رسائل الشيخ الحمد في العقيدة محمد بن إبراهيم الحمد ٤/٨

بنفس اللفظ إلا بعد الاستفصال والاستفسار.

جـ ـ ومراد أهل التعطيل من إطلاقها: التوصل إلى نفي الصفات عن الله تعالى بحجة تنزيهه عن النقائص.

د ـ والذي دعاهم إلى ذلك: عجزهم عن مقارعة أهل السنة بالحجة؛ فلجؤوا إلى هذه الطريقة؛ ليخفوا عوارهم، وزيفهم.

هـ ـ وهذه الألفاظ لم ترد لا في الكتاب، ولا في السنة؛ بل هي من إطلاقات أهل الكلام.

و ـ وطريقة أهل السنة في التعامل مع هذه الكلمات: أنهم يتوقفون في هذه الألفاظ؛ لأنه لم يرد نفيها ولا إثباتها في الكتاب والسنة؛ فلا يثبتونها، ولا ينفونها.

أما المعنى الذي تحت هذه الألفاظ فإنهم يستفصلون عنه، فإن كان معنى بالطلا ينزه الله عنه ردوه، وإن كان معنى حقا لا يمتنع على الله قبلوه، واستعملوا اللفظ الشرعي المناسب للمقام.

وإليك فيما يلي نماذج وأمثلة لبعض **الألفاظ المجملة**:

١ـ الجهة.

٢ـ الحد.

٣ـ الأعراض.

٤ـ الأبعاض أو الأعضاء والأركان والجوارح.

٥ـ حلول الحوادث بالله ـ تعالى ـ.

---

(١) مجموع الفتاوى ٣/٢٢٩.." (١)

"ومعنى كونه في السماء، أي في جهة العلو، أو أن =في+ بمعنى على، أي على السماء، كما قال تعالى: [ولأصلبنكم في جذوع النخل] (طه: ٧١) أي على جذوع النخل.

وبهذا التفصيل يتبين الحق من الباطل في هذا الإطلاق.

أما بالنسبة للفظ فكما سبق لا يثبت ولا ينفي، بل يجب أن يستعمل بدلا عنه اللفظ الشرعي، وهو العلو، والفوقية (١) .

ثانيا ـ الحد: وهذا ـ أيضا ـ من **الألفاظ المجملة** التي يطلقها أهل التعطيل.

فما معنى الحد في اللغة؟ وماذا يريد أهل التعطيل من إطلاقه؟ وما شبهتهم في ذلك؟ وما جواب أهل السنة؟

---

(١) رسائل الشيخ الحمد في العقيدة محمد بن إبراهيم الحمد ٤/٢٦

أ_ معنى الحد في اللغة: يطلق على الفصل، والمنع، والحاجز بين الشيئين الذي يمنع اختلاط أحدهما بالآخر.

يقال: حددت كذا، جعلت له حدا يميزه.

وجد الدار ما تتميز به عن غيرها، وحد الشيء: الوصف المحيط بمعناه، المميز له عن غيره (٢) .

ب_ وأهل التعطيل يريدون من إطلاق لفظ (الحد) نفي استواء الله على عرشه.

ج_ وشبهتهم في ذلك: أنهم يقولون: لو أثبتنا استواء الله على عرشه للزم أن يكون محدودا؛ لأن المستوى على الشيء يكون محدودا؛ فالإنسان مثلا إذا استوى على البعير صار محدودا بمنطقة معينة، محصورا بها، وعلى محدود أيضا.

وبناء على ذلك فهم ينفون استواء الله على عرشه ويرون أنهم ينزهون الله عز وجل عن الحد، أو الحدود.

د جواب أهل السنة: أهل السنة يقولون:

إن لفظ (الحد) لم يرد في الكتاب، ولا في السنة، ولا في كلام سلف الأمة؛ فهو إذا لفظ مبتدع حادث.

وليس لنا أن نصف الله بما لم يصف به نفسه، ولا وصفه به رسوله"لا نفيا، ولا إثباتا، وإنما نحن متبعون لا مبتدعون.

هذا بالنسبة للفظ.

---

(١) انظر شرح العقيدة الطحاوية ص٢٢١، والتحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية ص١٦٦_١٧١. وتخليص الحموية للشيخ محمد بن عثيمين _ رحمه الله _ ص٣٣_٣٥.

(٢) انظر معجم مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني ص١٠٨، والمصباح المنير للفيومي ص٦٨.." [١]

"أما بالنسبة للمعنى فإننا نستفصل كعادتنا ونقول ماذا تريدون بالحد؟

إن أردتم بالحد أن الله عز وجل محدود، أي متميز عن خلقه، منفصل عنهم، مباين لهم فهذا حق ليس فيه شيء من النقص، وهو ثابت لله بهذا المعنى.

وإن أردتم بكونه محدودا أن العرش محيط به وأنتم تريدون نفي ذلك عنه بنفي استوائه عليه فهذا باطل وليس بلازم صحيح؛ فإن الله تعالى مستو على عرشه، وإن كان عز وجل أكبر من العرش ومن غير العرش.

---

(١) رسائل الشيخ الحمد في العقيدة محمد بن إبراهيم الحمد ٤/٢٨

ولا يلزم من كونه مستويا على العرش أن يكون العرش محيطا به؛ لأن الله عز وجل أعظم من كل شيء، وأكبر من كل شيء، والأرض جميعا قبضته يوم القيامة، والسموات مطويات بيمينه (١) .

ثالثا_الأعراض: هذا اللفظ من **الألفاظ المجملة** التي يطلقها أهل الكلام ومن أقوالهم في ذلك: =نحن ننزه الله تعالى من الأعراض والأغراض، والأبعاض، والحدود، والجهات+.

ويقولون: =سبحان من تنزه عن الأعراض والأغراض والأبعاض+.

والحديث في الأسطر التالية سيكون حول لفظ (الأعراض) . أما بقية الألفاظ فسيأتي ذكرها فيما بعد.

أ_ تعريف الأعراض في اللغة: الأعراض جمع عرض، والعرض هو ما لا ثبات.

أو هو: ما ليس بلازم للشيء.

أو هو: ما لا يمتنع انفكاكه عن الشيء (٢) .

ومن الأمثلة على ذلك: الفرح بالنسبة للإنسان فهو عرض؛ لأنه لا ثبات بل هو عارض يعرض ويزول. وكذلك الغضب، والرضا.

ب_ العرض في اصطلاح المتكلمين: قال الفيومي: =العرض عند المتكلمين ما لا يقوم بنفسه، ولا يوجد إلا في محل يقوم به+ (٣) .

---

(١) انظر شرح عقيدة الطحاوية ص٢١٩، وشرح العقيدة الواسطية للشيخ محمد ابن عثيمين _ رحمه الله _ ١/٣٧٦ و ٣٧٩_٣٨٠.

(٢) انظر التعريفات للجرجاني ص١٥٣_١٥٤.

(٣) المصباح المنير للفيومي ص٢٠٩.." [1]

"٤_أن القول بتماثل الأجسام قول باطل؛ فالأجسام غير متماثلة لا بالذوات ولا بالصفات، ولا بالحدوث؛ ففي الحجم تختلف الذرة عن الجمل، وفي الوزن يختلف جسم القيراط عن جسم القنطار، وفي الملمس يختلف الخشن عن الناعم، واللين عن القاسي، وهكذا.

٥_أن لفظ الجسم من إحداث المتكلمين، وهذا اللفظ كقاعدة **الألفاظ المجملة**؛ فإن كان إثبات الصفات يلزم منه أن يكون جسما في مفهومك فليس ذلك يضيرنا.

لكن إن أردت بالجسم الشيء القائم بنفسه المتصف بما يليق به فهذا حق لأننا نؤمن بأن لله ذاتا موصوفة

---

(١) رسائل الشيخ الحمد في العقيدة محمد بن إبراهيم الحمد ٤/٢٩

بالصفات اللائقة بها.

فإن أردت بالجسم هذا المعنى فيصح.

وإن أردت بالجسم الشيء المكون من أعضاء، ولحم ودم المفتقر بعضه إلى بعض وما أشبه ذلك فباطل غير صحيح؛ لأنه يلزم أن يكون الله حادثا أو محدثا. وهذا أمر مستحيل، على أننا لا نوافق على إثبات الجسم، ولا نفيه؛ لأنه يحتمل حقا وباطلا.

رابعا_الأبعاض: أو الأعضاء. أو الأركان، أو الجوارح: وهذه أيضا من الكلمات المجملة التي تطلق وتحتمل حقا وباطلا؛ فإليك نبذة في معانيها، ومقصود أهل التعطيل من إطلاقها وجواب أهل السنة على تلك الدعوى.

أ_ معاني هذه الكلمات: معاني هذه الكلمات متقاربة من بعض.

فالأبعاض: جمع لكلمة بعض، يقال: بعض الشيء أي جزؤه، وبعضت كذا أي جعلته أبعاضا (١) .

والأركان: جمع ركن، وركن الشيء قوامه، وجانبه القوي الذي يتم به، ويسكن إليه.

والأجزاء: جمع جزء، والجزء ما يتركب الشيء عنه وعن غيره، وجزء الشيء ما يتقوم به جملته كأجزاء السفينة، وأجزاء البيت.

والجوارح: مفردها الجارحة، وتسمى الصائدة من الكلاب والفهود والطيور جارحة؛ إما لأنها تجرح، وإما لأنها تكسب.

وسميت الأعضاء الكاسبة جوارح تشبيها بها لأحد هذين (٢) .

ويشبه هذه الألفاظ لفظ: الأعضاء، والأدوات، ونحوها.

---

(١) انظر معجم مفردات ألفاظ القرآن ص٥٠ و ٨٨ و ٩٠ و ٨٢٠ والتعريفات ص٧٨ و ١١٧.

(٢) المرجع السابق نفسه.." [1]

"ب_ مقصود أهل التعطيل من إطلاقها: مقصودهم نفي بعض الصفات الذاتية الثابتة بالأدلة القطعية، كاليد، والوجه، والساق، والقدم والعين (١) .

ج_ ما الذي دعاهم إلى نفيها؟: الذي دعاهم إلى نفي تلك الصفات هو اعتقادهم أنها بالنسبة للمخلوق أبعاض، وأعضاء، وأركان، وأجزاء، وجوارح وأدوات ونحو ذلك، فيرون بزعمهم أن إثبات تلك الصفات لله

---

(١) رسائل الشيخ الحمد في العقيدة محمد بن إبراهيم الحمد ٣١/٤

يقتضي التمثيل، والتجسيم؛ فوجب عندهم نفيها قرارا من ذلك. وقد لجؤوا إلى تلك **الألفاظ المجملة** لأجل أن يروج كلامهم ويلقى القبول.

د ــ جواب أهل السنة: أهل السنة يقولون: إن هذه الصفات وإن كانت تعد في حق المخلوق أبعاضا، أو أعضاء، وجوارح ونحو ذلك لكنها تعد في حق الله صفات أثبتها لنفسه، أو أثبتها له رسوله"فلا نخوض فيها بآرائنا وأهوائنا، بل نؤمن بها ونمرها كما جاءت ونفوض كنهها وحقيقتها إلى الله عز وجل لعدم معرفتنا لحقيقة الذات؛ لأن حقيقة معرفة الصفة متوقفة على معرفة حقيقة الذات كما لا يخفى وهذه الصفات أعني اليد، والساق ونحوها وكثير من صفات الله قد تشترك مع صفات خلقه في اللفظ، وفي المعنى العام المطلق قبل أن تضاف.

وبمجرد إضافتها تختص صفات الخالق، وصفات المخلوق بالمخلوق؛ فصفات الخالق تليق بجلاله وعظمته وربوبيته، وقيومته.

وصفات المخلوق تليق بحدوثه، وضعفه، ومخلوقيته (٢) .

وبناء على ذلك يقال لمن يطلق تلك **الألفاظ المجملة** السالفة: إن أردت أن تنفي عن الله عز وجل أن يكون جسما، وجثة وأعضاء، ونحو ذلك فكلامك صحيح، ونفيك في محله.

وإن أردت بذلك نفي الصفات الثابتة له والتي ظننت أن إثباتها يقتضي التجسيم، ونحو ذلك من اللوازم الباطلة فإن قولك باطل، ونفيك في غير محله.

هذا بالنسبة للمعنى.

أما بالنسبة للفظ فيجب ألا تعدل عن الألفاظ الشرعية في النفي أو الإثبات؛ لسلامتها من الاحتمالات الفاسدة.

---

(١) انظر شرح العقيدة الطحاوية ص٢١,٩

(2) انظر الصفات الإلهية ص٢٠٨ــ٢٠٩.." [١]

"يقول شارح الطحاوية ×: =ولكن لا يقال لهذه الصفات إنها أعضاء، أو جوارح، أو أدوات، أو أركان؛ لأن الركن جزء الماهية، والله تعالى هو الأحد، الصمد، لا يتجزأ سبحانه وتعالى والأعضاء فيها معنى التفريق والتعضية (١) . تعالى الله عن ذلك، ومن هذا المعنى قوله تعالى: [الذين جعلوا القرآن عضين]

---

(١) رسائل الشيخ الحمد في العقيدة محمد بن إبراهيم الحمد ٣٢/٤

(الحجر: ٩١) .
والجوارح فيها معنى الاكتساب والانتفاع؛ وكذلك الأدوات هي الآلات التي ينتفع بها في جلب المنفعة ودفع المضرة.
وكل هذه المعاني منتفية عن الله تعالى؛ ولهذا لم يرد ذكرها في صفات الله تعالى فالألفاظ الشرعية صحيحة المعاني، سالمة من الاحتمالات الفاسدة، فكذلك يجب أن لا يعدل عن الألفاظ الشرعية نفيا ولا إثباتا لئلا يثبت معنى فاسد، وأن ينفى معنى صحيح.
وكل هذه **الألفاظ المجملة** عرضة للمحق والمبطل+ (٢) .
خامسا_الأغراض: وهذا أيضا من إطلاقات المتكلمين، وإليك بعض التفصيل في هذا اللفظ.
أ_ ال أغراض في اللغة: جمع غرض، والغرض هو الهدف الذي يرمي فيه، أو هو الهدف الذي ينصب فيرى فيه.
والغرض يطلق في اللغة أيضا على الحاجة، والبغية، والقصد (٣) .
ب_ الغرض في اصطلاح علماء الكلام: قيل هو ما لأجله يصدر الفعل من الفاعل (٤) .
وقال الجلا الدوائي: =الغرض هو الأمر الباعث للفاعل على الفعل، وهو المحرك الأول، وبه يصير الفاعل فاعلا+ (٥) .
وبذلك نرى توافق المعنى اللغوي والاصطلاحي للغرض، وأنه غاية الفاعل من فعله، وهو الباعث له على فعله (٦) .
ج_ ماذا يريد أهل الكلام بهذه اللفظة؟: يريدون إبطال الحكمة في أفعال الله عز وجل وشرعه.

---

(١) التعضية: التقطيع، وجعل الشيء أعضاء.
(٢) شرح العقيدة الطحاوية ص٢٢٠ و ٢٢١.
(٣) انظر لسان العرب ١٩٦/٧.
(٤) انظر شرح مطالع الأنظار على طوالع الأنوار لشمس الدين بن محمود الأصفهاني ص٩١٧.
(٥) شرح العقائد العفوية للجلال الدوائي ٢٠٤/٢.
(٦) ان‌ظر الحكمة والتعليل في أفعال الله ص٢٦_٤٧.." [1]

---

(١) رسائل الشيخ الحمد في العقيدة محمد بن إبراهيم الحمد ٣٣/٤

"سابعا_التسلسل: وهو أحد **الألفاظ المجملة** التي يطلقها المتكلمون.

ولأجل أن يتضح مفهوم هذه اللفظة، ومدلولها، ووجه الصواب والخطأ في إطلاقها إليك هذا العرض الموجز.

أـ تعريف التسلسل: قال الجرجاني: =التسلسل هو ترتيب أمور غير متناهية+.

ب ـ سبب تسميته بذلك: سمي بذلك أخذا من السلسلة؛ فهي قابلة لزيادة الحلق إلى ما لا نهاية؛ فالمناسبة بينهما عدم التناهي بين طرفيهما؛ ففي السلسلة مبدؤها ومنتهاها، وأما التسلسل فطرفاه الزمن الماضي والمستقبل.

ج ـ مراد أهل الكلام من إطلاق هذه اللفظة: مرادهم يختلف باختلاف سياق الكلام، وباختلاف المتكلمين؛ فقد يكون مرادهم نفي قدم اتصاف الله ببعض صفاته، وقد يكون مرادهم نفي دوام أفعال الله ومفعولاته وقد يكون مرادهم نفي أبدية الجنة والنار، وقد يكون غير ذلك.

د ـ هل وردت هذه اللفظة في الكتاب أو السنة، أو أطلقها أحد من أئمة السلف؟ الجواب: لا.

هـ ـ ما طريقة أهل السنة في التعامل مع هذا اللفظ؟: طريقتهم كطريقتهم في سائر **الألفاظ المجملة**، حيث إنهم يتوقفون في لفظ =التسلسل+ فلا يثبتونه، ولا ينفونه، لأنه لفظ مبتدع، مجمل يحتمل حقا وباطلا، وصوابا وخطأ.

هذا بالنسبة للفظ.

أما بالنسبة للمعنى فإنهم يستفصلون، فإن أريد به حق قبلوه، وإن أريد به باطل ردوه.

و ـ وبناء على ذلك فإنه ينظر في هذا اللفظ، وتطبق عليه هذه القاعدة: فيقال لمن أطلقوا هذه اللفظ:

١ـإذا أردتم بالتسلسل: دوام أفعال الرب_أزلا (١) وأبدا (٢) فذلك معنى صحيح دل عليه العقل والشرع؛ فإثباته واجب، ونفيه ممتنع، قال الله تعالى: [فعال لما يريد] (هود: ١٠٧) .

---

(١) الأزل: هو القدم الذي لا بداية له، أو هو استمرار الوجود في أزمنة مقدرة غير متناهية في جانب الماضي.

(٢) والأبد هو المستقبل الذي لا نهاية له، أو هو استمرار الوجود في أزمنة مقدرة غير متناهية في جانب المستقبل. انظر التعريفات للجرجاني ص١٦.." [١]

---

(١) رسائل الشيخ الحمد في العقيدة محمد بن إبراهيم الحمد ٣٧/٤

"ثم إنه عز وجل ما زال يخلق خلقا ويرتب الثاني على الأول وهكذا؛ فما زال الإنسان والحيوان منذ خلقه الله يترتب خلقه على خلق أبيه وأمه.

٥ــوإن أريد بالتسلسل: التسلسل بالمؤثرين، أي بأن يؤثر الشيء بالشيء إلى ما لا نهاية، وأن يكون مؤثرون كل واحد منهم استفاد تأثيره مما قبله لا إلى غاية فذلك تسلسل ممتنع شرعا وعقلا؛ لاستحاله وقوعه؛ فالله عز وجل خالق كل شيء، وإليه المنتهى؛ فهو الأول فليس قبله شيء، وهو الآخر فليس بعده شيء، وهو الظاهر فليس فوقه شيء، وهو الباطن فليس دونه شيء، والقول بالتسلسل في المؤثرين يؤدي رلى خلو المحدث والمخلوق من محدث، وخالق وينتهي بإنكار الخالق جل وعلا.

=خلاصة القول في مسألة التسلسل عموما+:

* أن التسلسل هو ترتيب أمور غير متناهية، وأنه سمي بذلك أخذا من السلسلة.

* وأن التسلسل من **الألفاظ المجملة** التي لابد فيها من الاستفصال كما مر.

* وأنه إن أريد بالتسلسل: دوام أفعال الرب ومفعولاته، وأنه متصف بصفات الكمال أزلا وأبدا فذلك حق صحيح، يدل عليه الشرع والعقل.

* وأنه إن أريد بالتسلسل: أنه عز وجل كان معطلا عن أفعاله وصفاته، ثم فعل، واتصف فحصل له الكمال بعد أن لم يكن متصفا به، أو أريد بالتسلسل: =التسلسل في المؤثرين فذلك معنى باطل مردود بالشرع والعقل+ (١) .

---

(١) انظر تفصيل الحديث عن التسلسل في شرح العقيدة الطحاوية، ص١٣٠ــ١٣٥، وتوضيح المقاصد وتصحيح القواعد شرح النونية للشيخ أحمد بن عيسى ٣٧٠/١، والقواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف د. إبراهيم البريكان ص٢٠٨ــ٢١٤.." [١]

"المقصود بهذا البيت أنه وجد من يقول: لفظي بالقرآن مخلوق، ووجد من يقول: لفظي بالقرآن غير مخلوق، واللفظ مصدر يطلق ويراد به التلفظ، ويطلق ويراد به الملفوظ، فالمصدر يطلق على اسم المفعول كالحمل بمعنى المحمول، فإذا كان معنى اللفظ الذي هو المصدر بمعنى المفعول الذي هو الملفوظ به وهو القرآن صار هو عين كلام جهم، معناه أن القرآن مخلوق عنده، وإذا كان المقصود به التلفظ الذي هو فعل القارئ فاللفظ من عمل العبد ﴿والله خلقكم وما تعملون﴾ [(٩٦) سورة الصافات] فلفظه لفظ القارئ

---

(١) رسائل الشيخ الحمد في العقيدة محمد بن إبراهيم الحمد ٣٩/٤

من عمله، وعمله مخلوق، وإذا كان المقصود باللفظ الملفوظ به وهو القرآن، فإذا قال: مخلوق صار حكمه حكم الجهمية الذين صرحوا؛ ولأن هذا **اللفظ مجمل** يحتاج إلى بيان، فإن إطلاقه على الإجمال ممنوع، ولذا نهى عنه الناظم -رحمه الله تعالى-، ولذا جاء عن الأئمة أنه قال: من قال: لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي، وإن قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع، وعلى كل حال هو موافق للمعتزلة على الحالين، إذا قال: لفظي بالقرآن والمراد به الملفوظ مخلوق وافق الجهمية والمعتزلة باعتبار قولهم أن القرآن مخلوق، وإذا قال: لفظي ويريد به التلفظ غير مخلوق وافق المعتزلة في أن العبد يخلق فعله، وليس بمخلوق لله -جل وعلا-، وعلى كل حال وعلى الاحتمالين اللفظ ممنوع، جاء تشديد الأئمة فيه، ووقع الخلاف القوي والنزاع بين الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- والإمام محمد بن يحيى الذهلي إمام من أئمة المسلمين، لكنه وقع في هذه المسألة، وقع خلاف وشقاق بينهما، فمثل هذا مما لا يجوز التلفظ به، لا لفظي بالقرآن مخلوق، ولا لفظي به غير مخلوق؛ لأنه ما من احتمال إلا ويرد فيه المنع على ما ذكرنا.

ولا تقل: القرآن خلق قراءة ... فإن كلام الله باللفظ يوضح

كلام الله هو الملفوظ به، وهو المقروء، هو المتلو، وهو كلام الله -جل وعلا-، سواء حفظ في الصدور، أو قرئ وتلفظ به بالألسنة، أو كتب في الصحف، هو كله كلام الله -جل وعلا-، والصوت على ما يقول أهل العلم صوت القارئ، والكلام كلام الباري.

. . . . فإن كلام الله باللفظ يوضح." (١)

"أقسام الألفاظ المعبر بها في باب الصفات

والكلمات التي يعبر بها في مقام صفات الله تكون على أربعة أوجه:

الوجه الأول: أن تكون كلمات واجبة الاستعمال.

الوجه الثاني: أن تكون كلمات سائغة الاستعمال.

الوجه الثالث: أن تكون كلمات يرخص في استعمالها لمصلحة.

الوجه الرابع: أن تكون كلمات ممنوعة الاستعمال.

أما الكلمات الواجبة الاستعمال فهي: الكلمات القرآنية والنبوية؛ كالاستواء، والسمع، والبصر، والنزول، والإتيان، وما إلى ذلك.

وأما الكلمات التي يسوغ استعمالها فهي: ما كان خبرا عن الباري سبحانه وتعالى مما لم يصرح بذكره في

---

(١) شرح المنظومة الحائية لابن أبي داود عبد الكريم الخضير ٨/٢

القرآن، وإنما يخبر عنه على مقام الإثبات، أو يخبر عنه على مقام النفي، ومن هذا كلمة (التشبيه)، فإنها من باب التنزيه له سبحانه وتعالى، وإن لم تذكر بنصها في القرآن؛ فيرخص في استعمالها.

وأما الكلمات التي يسوغ استعمالها للمصلحة فهي: بعض **الألفاظ المجملة** في حال المناظرة، وقد ذكر ابن تيمية في درء التعارض أن مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم يكون مرخصا فيه إذا اقتضت المصلحة الراجحة، ولكنهم لا يوافقون على شيء من المعاني الباطلة، ولا يلزم من هذه الكلمة التي ساغت في مقام أن تكون سائغة في سائر المقامات، بمعنى: أنه قد يسوغ لك المناظرة أن تتكلم ببعض المصطلحات، ولكن هذا مقيد بهذه المناظرة التي قضت الحاجة بها، ولا يلزم من ذلك أن يكون هذا المصطلح الذي تستعمله في هذا المقام مستعملا في سائر المقامات.

وأما ما كان ممنوع الاستعمال فهو: ما تضمن نقصا، أو نفي كمال عنه سبحانه وتعالى، فإن هذا لا يكون مرخصا فيه.

ومن هنا نقول: إن كلمة (القياس) يجعلها بعضهم من القسم الثاني، وبعضهم يجعلها من القسم الثالث.

والفرق بينهما: أن القسم الثاني -وهو الألفاظ سائغة الاستعمال- يعني الألفاظ التي يسوغ أن يبتدأ بها من دون إجبار على ذلك، وذلك في غير مقام المناظرة، أو الرد، أو ما إلى ذلك.

وهذا فيما يظهر أنه ليس صحيحا؛ بل الظاهر أن (القياس) من القسم الثالث، فإنه لا يقال في حق الله سبحانه وتعالى: (يستعمل في حقه قياس الأولى) ابتداء، ثم يقال: وقياس الأولى هو المثل الأعلى المذكور في قول الله تعالى: ﴿ولله المثل الأعلى﴾ [النحل:٦٠] فتكون الآية دليلا لهذا الاسم؛ بل الأصل أن يقال: إن الله سبحانه وتعالى له المثل الأعلى، ويعلم المسلمون أن الله له المثل الأعلى، أي: الوصف الأكمل.

أما أن المصطلحين من النظار بعد ظهور المصطلحات والمنطق وغير ذلك سموا هذا: (قياس الأولى) فهذه مسألة اصطلاحية لا يبتدأ بها؛ ولكن عند المناظرة يقال: إن ما كان من باب قياس الأولى فإن معناه يكون صحيحا لائقا بالله، وإلا فإن الابتداء بكلمة القياس بين الذم، فمجرد أنك تقول: إن الله يستعمل في حقه القياس، ثم تفسر هذا القياس ولو بمعنى صحيح، فإن الكلمة من أصلها أقل ما يقال فيها: إنها كلمة مجملة.

ومعلوم أن من يتكلم بهذا -ولا سيما بعد ظهور المصطلحات المتأخرة عند متكلمة الصفاتية- كابن تيمية وغيره يذكرون قاعدة: (أن ما كان من الألفاظ مجملا حادثا فإنه لا يطلق)، وكلمة (القياس) أقل ما يقال فيها: إنها كلمة مجملة حادثة.

إذا: التباعد عن هذه الكلمة هو الفقه، وإن كان شيخ الإسلام ابن تيمية لما ذكر مسألة القياس في العقيدة الواسطية وقال: "إنه يستعمل في حق الباري قياس الأولى"، قال: "وهو معنى قول الله تعالى: ﴿ولله المثل الأعلى﴾ [النحل:٦٠]، وهذا الكلام الذي ذكره ابن تيمية صحيح، لكن نقول: إنه يكون في مورد إبطال أدلة المخالفين والرد عليهم، وبيان أن معتقد أهل السنة والجماعة معتبر بالعقل كما هو معتبر بالشرع، وقد تقدم أن ما يتعلق بالمعتقد يذكر على طريقتين:

الأولى: أن يكون من باب التقرير.

الثانية: أن يكون من باب الرد.

أما باب التقرير فإنه يقصد فيه إلى ذكر الكلمات والجمل الشرعية النبوية، وباب الرد لا مانع من استخدام **الألفاظ المجملة**.." (١)

"إطلاق لفظ الجسم على الروح وأقوال الناس في الجسم

قال المصنف رحمه الله: [وإطلاق القول عليها بأنها جسم أو ليست بجسم يحتاج إلى تفصيل، فإن لفظ (الجسم) للناس فيه أقوال متعددة اصطلاحية غير معناه اللغوي.

فأهل اللغة يقولون: الجسم هو الجسد والبدن.

وبهذا الاعتبار فالروح ليست جسما، ولهذا يقولون: الروح والجسم، كما قال تعالى: ﴿وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم وإن يقولوا تسمع لقولهم﴾ [المنافقون:٤] وقال تعالى: ﴿وزاده بسطة في العلم والجسم﴾ [البقرة:٢٤٧] وأما أهل الكلام فمنهم من يقول: الجسم هو الموجود، ومنهم من يقول: هو القائم بنفسه، ومنهم من يقول: هو المركب من الجواهر المنفردة.

ومنهم من يقول: هو المركب من المادة والصورة، وكل هؤلاء يقولون: إنه مشار إليه إشارة حسية.

ومنهم من يقول: ليس بمركب لا من هذا ولا من هذا؛ بل هو ما يشار إليه، ويقال: إنه هنا أو هناك.

فعلى هذا إذا كانت الروح مما يشار إليه ويتبعه بصر الميت -كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: (إن الروح إذا خرج تبعه البصر)، وإنها تقبض ويعرج بها إلى السماء- كانت الروح جسما بهذا الاصطلاح].

ولذلك قال الأئمة: إن الله لا يقال: إنه جسم، ولا يقال: إنه ليس بجسم؛ لأن هذا **لفظ مجمل** حادث، وكذلك الروح، فإذا قيل: هل الروح جسم أم ليست بجسم؟ قيل: ما المقصود بالجسم؟ فإن قصد بالجسم الموجود، فهي جسم، وإن قصد بالجسم البدن، فليست جسما من هذا الوجه، فالمعنى فيه تفصيل.

---

(١) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص ١١/٤

والغالب على المتكلمين ونظار المتكلمين أنهم يقاربون الروح إلى نظام وعالم الأجساد، بخلاف المتفلسفة، فإنهم يسلكون معها طريقة التجريد والسلوب.." (١)

"الألفاظ التي لم يرد بها دليل شرعي

قال المصنف رحمه الله: [وما تنازع فيه المتأخرون نفيا وإثباتا، فليس على أحد بل ولا له أن يوافق أحدا على إثبات لفظه أو نفيه، حتى يعرف مراده، فإن أراد حقا قبل، وإن أراد باطلا رد].

مقصود المصنف بالمتأخرين هنا: الذين جاءوا بعد ظهور البدع في مسائل الصفات، فهؤلاء المتأخرون الذين انحرفوا عن هدي السلف، وخرجوا بشيء من الأقوال المحدثة، ولم يقتدوا بكلمات القرآن وكلمات النبي صلى الله عليه وآله وسلم، واستعملوا ألفاظا مجملة، فصارت القاعدة هنا: (أن كل **لفظ مجمل** حادث فيما يتعلق بأسماء الرب سبحانه وتعالى وصفاته وأفعاله، فإنه لا يجوز أن يطلق إثباتا ولا نفيا)، فلابد أن يجتمع فيه الأمران: الأول: أنه مجمل، أي: أنه يحتمل أكثر من معنى، والثاني: أنه حادث، أي: مبتدع لم يذكر في الكتاب والسنة، ولا في إجماع كلمات الأئمة، وهذه **الألفاظ المجملة** الحادثة قال المصنف: ليس على أحد بل ولا له أن يطلق إثباتها أو أن يطلق نفيها.

وقولنا: (كل **لفظ مجمل)**، المقصود بالإجمال هنا: الإجمال بوضع اللغة، وباستعمال المستعملين من النظار، فاللفظ قد يكون مجملا من حيث اللغة، وقد يكون مجملا باستعمال المستعملين له، فإن هناك بعض الألفاظ هي من حيث اللغة ليست مجملة، بمعنى: أنه إذا عبر بها بان المقصود بالتعبير بها، لكن باستعمال المستعملين من النظار ونحوهم صار هذا **اللفظ مجملا**، ومن المعلوم أن باب الأخبار باب واسع، لكن لما دخلها الإجمال من حيث الاستعمال، أغلق شأنها، فقد يكون اللفظ من الألفاظ السائغة، لكن لما طرأ الاستعمال وتعدد وجه تفسيره، صار مجملا من جهة الاستعمال، ولهذا أصبح إطلاقه إثباتا ونفيا لا يكون حسنا؛ بل لا بد من التفصيل:

فينظر في المعنى المراد، فإن كان المعنى المراد حقا قبل المعنى، وإن كان المعنى المراد باطلا رد المعنى، وإذا قبل المعنى أو فسر المعين كلامه بمعنى صحيح، فهل من لازم قبول المعنى قبول اللفظ؟ الجواب: لا.

بل يقبل المعنى ويعبر عنه بالكلمات الشرعية.

والله سبحانه وتعالى لم يضيق أمر المكلفين في عقيدتهم وفي دينهم، فإن الله تعالى قد ذكر من الكلمات

---

(١) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص ٧/١٣

التي لا يأتيها الباطل، وهي كلمات القرآن، وقد قال الله عنه: ﴿لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه﴾ [فصلت:٤٢] وكذلك كلمات صاحب النبوة، وهي الكلمات الجامعة المانعة، وقد أوتي جوامع الكلم، كما أخبر عليه الصلاة والسلام.

فهذه الكلمات الشرعية لا شك أنها أفصح وأصدق وأضبط في تعيين الحق، فلا يكون المعنى الحق موجبا للتكلم **بلفظ مجمل**؛ بل المعنى الحق يعبر عنه بالكلمات المفصلة، وهي الكلمات الشرعية، أو ما جاز من الكلمات، وهي الكلمات التي ليس فيها إجمال ولا ابتداع.

قال المصنف رحمه الله: [وإن اشتمل كلامه على حق وباطل لم يقبل مطلقا، ولم يرد جميع معناه؛ بل يوقف اللفظ ويفسر المعنى، كما تنازع الناس في الجهة والتحيز وغير ذلك]

هذا التفصيل من المصنف في قوله: (قبل ..

رد، لم يقبل مطلقا، ولم يرد ..) هذا كله في المعنى، وأما في اللفظ فإنه لا يجوز استعماله في هذا المقام، لكن ربما ساغ استعماله أثناء المناظرة، فيكون من باب مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم، فهذا الاستعمال مقيد بحال المناظرة التي يقصد بها الدعوة إلى حق أو الدفع لباطل.

ولذلك فإن ابن تيمية لما تكلم عن لفظ الجهة ونحوه قال: "إن مثل هذه الكلمات لا بأس أن تستعمل إذا قامت المصلحة الراجحة حال المناظرة"، وهذا من باب مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم، أما أن تكون هذه الكلمة مما يعرض في مقام التقرير لعقيدة المسلمين وعقيدة أهل السنة وسلف الأمة، فهذا لا يصح.

وقوله: (كما تنازع الناس في الجهة والتحيز وغير ذلك):

هذا مثال للكلمات المجملة التي قصدها المصنف في قوله: (وما تنازع فيه المتأخرون)، أي: ما تنازع فيه المتكلمون وبعض المنتسبين للسنة والجماعة من الكلمات.." [١]

"لفظ (المتحيز)

قال المصنف رحمه الله: [وكذلك لفظ المتحيز، إن أراد به أن الله تحوزه المخلوقات، فالله أعظم وأكبر؛ بل قد وسع كرسيه السماوات والأرض، وقد قال تعالى: ﴿وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه﴾ [الزمر:٦٧] وقد ثبت في الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (يقبض الله الأرض ويطوي السماوات بيمينه، ثم يقول: أنا الملك، أين ملوك الأرض؟!)، وفي حديث آخر: (وإنه ليدحوها كما يدحو الصبيان بالكرة)، وفي حديث ابن عباس: (وما السماوات السبع

---

(١) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص ٤/١٥

والأرضون السبع وما فيهن في يد الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم)].

الحديث الأول في الصحيحين، ومصطلح (الصحاح) هو ما التزم مصنفه أن ما يخرجه في كتابه يكون صحيحا، سواء صدق في هذا، أي: اطرد التصديق له، كما في صحيح البخاري مثلا، فإن من بعده شهد له بذلك، واستقر الأمر في الجملة على أن كل ما في صحيح البخاري فهو صحيح، وإن كان هناك بعض الأحاديث التي تلكم فيها بعض الأئمة المتقدمين، وكان لهم فيها نظر آخر.

وكذلك ما في صحيح مسلم، ومن المعلوم أن الأئمة المتقدمين ومن بعدهم قد تكلموا في بعض الأحاديث التي رواها مسلم، لكن في الجملة أن هذا وهذا قد شاء القول بالصحيح.

وقد تسمى بعض الكتب بالصحاح وإن كان النظر فيها من جهة عدم الموافقة كثيرا، كما في صحيح ابن خزيمة ، أو صحيح الحاكم، إذا سمي صحيحا، وهو مستدرك على الصحيحين، فصحيح الحاكم أو صحيح ابن خزيمة ليس الأمر فيها كما في البخاري ومسلم.

فالمقصود: أن مصطلح الصحاح على هذا الوجه، أي: ما قصد المؤلف منه أن يذكر الصحيح من الحديث فقط.

والحديث الثاني والثالث رواهما ابن جرير وغيره في تفسير قوله تعالى: ﴿وما قدروا الله حق قدره﴾ [الزمر:٦٧].

قال رحمه الله: [وإن أراد به أنه منحاز عن المخلوقات، أي: مباين لها، أي: منفصل عنها، ليس حالا فيها، فهو سبحانه كما قال أئمة السنة: فوق سماواته، على عرشه، بائن من خلقه].

وهذا المعنى -أي: المعنى الثاني- صحيح، وهو أنه منحاز عن المخلوقات، مباين لها، منفصل عنها، لكن التعبير بلفظ (التحيز) تعبير ليس صحيحا؛ لأنه ليس شرعيا، ثم إنه **لفظ مجمل**، أراد به المتكلمون ما كان حقا من المعاني، وربما أرادوا به ما كان حقا وما كان باطلا.." (١)

"القاعدة الثالثة: أن القول بأن ظاهر نصوص الصفات مراد أو غير مراد يحتاج إلى تفصيل

قال المصنف رحمه الله: [القاعدة الثالثة: إذا قال القائل: ظاهر النصوص مراد، أو ظاهرها ليس بمراد؟].

هذه هي القاعدة الثالثة، وقد يقال: إنها تعتبر جملة من جمل القاعدة الثانية؛ لأن المصنف لا يزال يتكلم في **الألفاظ المجملة** الحادثة المشتركة، سواء كان اللفظ لفظا فردا؛ كلفظ الجهة، أو كان اللفظ لفظا مركبا؛ كقول: ظاهر النصوص مراد أم ليس مرادا.

---

(١) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص ٦/١٥

فما يقال فيه: إنه يستفصل فيه، قد يكون كلمة، وقد يكون جملة مركبة، لكن المصنف عني بإفراد هذه الجملة في هذه القاعدة؛ لأن هذه الجملة من الجمل التي شاع النظر فيها كثيرا، فإن سائر من تأول الصفات أو بعضها، يسمي ما تأوله ظاهرا، ويجعل ما يقابل هذا الظاهر هو المؤول.

فيذكر المصنف أنه إذا قيل: ظاهر النصوص مراد أو ليس بمراد؟ فإن هذه الجملة من الجمل المجملة التي لا بد فيها من استفصال، وهذا الإجمال إنما هو باستعمال المستعملين من النظار لهذه الجملة، وليس هو إجمالا بأصل اللغة، فلولا أن هؤلاء الذين خالفوا الأئمة تكلموا بلفظ الظاهر على قدر من التأويل له، أو التعطيل للمعاني الصحيحة، أو ما إلى ذلك؛ لكان الأصل أن من تكلم في التقرير فقال: إن ظاهر النصوص مراد؛ فإن كلمته هذه كلمة سائغة جائزة، لكن لما جاء الاشتراك من جهة استعمال المستعملين لها؛ لزم أن يقال بالتفصيل؛ لأن المتكلم بذلك قد يكون فهم من الظاهر التشبيه، فإذا قيل له: إن ظاهر النصوص مراد، فكأنه قيل له -في زعمه-: إن التشبيه مراد.

ولذلك فلابد أن يقال: ماذا يقصد بالظاهر؟

فإن قصد بالظاهر المعاني الصحيحة، فإن ظاهر النصوص مراد، وإن قصد بظاهر النصوص التشبيه الذي يليق بالمخلوقات وما إلى ذلك، فإن هذا المعنى ليس مرادا، لكن لا يجوز لأحد أن يقول: إنه هو ظاهر النصوص، وهذا من طرق الرد على المخالفين الذين سموه بظاهر النصوص، أي: فهموا فهما من التشبيه وسموه: ظاهر النصوص، ونقول: إنه يلزم على ذلك أن يقال: إن ظاهر القرآن كفر؛ لأن التشبيه نقص، والله منزه عن النقص، ومن نقص الله فقد كفر.

فمن قال: إن ظاهر النصوص هو التشبيه، فهي بحاجة إلى التأويل، فيقال له: ليس ظاهر النصوص هو التشبيه؛ لأنه يلزم على هذا أن ظاهر القرآن كفر.

ومن المعلوم أن غالب الناس لا يعلمون التأويل؛ ولا سيما أن هؤلاء يجعلون التأويل على طرق كلامية، فيلزم من ذلك أن جمهور من يقرأ القرآن ويعتقد بظاهره، أن هذا الظاهر عندهم كفر؛ لأنه نقص وتشبيه.

قال المصنف رحمه الله: [فإنه يقال: لفظ الظاهر فيه إجمال واشتراك، فإن كان القائل يعتقد أن ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين، أو ما هو من خصائصهم، فلا ريب أن هذا غير مراد، ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمون هذا ظاهرا، ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفرا وباطلا، والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفر وضلال].

فلا يجوز لأحد أن يقول: هذا هو ظاهر القرآن، حتى وإن قال: إنه سيتأول هذا إلى معنى صحيح بزعمه،

فإن مجرد تسميته لظاهر القرآن بهذه الحقائق الكفرية، من تشبيه الله بخلقه؛ فإن هذا طعن في كلام الله سبحانه وتعالى.." (١)

"قول النفاة: أن الشيء إذا شابه غيره من وجه جاز عليه ما يجوز عليه من ذلك الوجه

قال المصنف رحمه الله: [فإن قيل: إن الشيء إذا شابه غيره من وجه، جاز عليه ما يجوز عليه من ذلك الوجه، ووجب له ما وجب له، وامتنع عليه ما امتنع عليه].

لا يقصد المصنف في هذا المقام من تقريره إلى دفع جهة من جهات الغلط، وهذا من شرف فقهه، وإن كانت حالا لا يصل إليها إلا أصحاب التحقيق، فإن الذي يسع الكثير من المناظرين والمجادلين في المسائل أنه ربما استطاع أن ينفي جهة من جهات الإشكال على قوله، لكن إذا حقق نفي هذه الجهة من جهات الإشكال، فإنه لا يتفطن أنه أغلق جهة، لكن هذا الطريق من الإغلاق قد يستعمل عليه في جهة مقابلة، بمعنى: أنه يعلم أن مذهب أهل السنة والجماعة وسط بين أهل التعطيل وأهل التشبيه.

فمثلا: من قال: إن الله ليس بجسم، وأطلق، لم يكن إطلاقه محكما؛ لأن هذا **لفظ مجمل** حادث، ومن قال: إن الله جسم -تعالى الله عن هذه الإطلاقات- أيضا لم يكن إطلاقه محكما، لا في الإثبات ولا في النفي.

فالمقصود: أن المصنف أراد التحقيق في رده على من خالف من أهل النفي والتأويل، أو من أهل التجسيم والتمثيل والتشبيه، فإنه إذا تكلم بالكلام الأول، فلا بد أن يكون له قدر من الالتزام به، حتى لا يرد عليه من طائفة أخرى فيكون متناقضا.

بمعنى: أنه إذا تكلم مع أهل التأويل تكلم بوجه، وإذا تكلم مع أهل التجسيم لم يتكلم بوجه يناقض الحجة الأولى؛ بل أراد أن تكون حجته مطردة، بمعنى: أنه قال: إن الاعتماد على نفي التشبيه المفسر بالنقص والعيب والمماثلة اعتماد صحيح، فإنه نفى التشبيه عن الله، والمقصود بالتشبيه هنا: ما ثبت في نفس الأمر وفي الحقائق العقلية والشرعية أنه نقص، ولهذا فإن أهل السنة نطقوا بنفي التشبيه، والمصنف نفسه نطق بنفي التشبيه، فهو لا يريد هنا رفع هذا الاسم مطلقا، ولكنه يقول: إنه لفظ مشترك، فإذا ذكرت الحجج فإما أن يفصل هذا الاسم، وإما -عند الإطلاق- أن يذكر اسم لا لبس فيه ولا اشتباه ولا اشتراك.

فالخلاصة: أنه يريد أن يقول: في مقام الاحتجاج إما أن يذكر الاسم المشترك مفسرا، وإما أن يستعمل غيره من الأسماء التي ليس فيها مادة من الاشتراك والاشتباه.

---

(١) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص ٢/١٦

فيقول المصنف: (فإن قيل: إن الشيء إذا شابه غيره من وجه ...) أي: إذا قيل: إن مجرد الاعتماد على نفي التشبيه لا يكون محكما؛ لأن هذا اللفظ فيه اشتراك، وهو أحد أوجه ثلاثة في استعمال المستعملين واصطلاح المصطلحين، فمعنى ذلك: أن منه ما هو يكون جائزا؛ لأن الأوجه الثلاثة لو كانت كلها ممنوعة لكان اللفظ مفصلا أو مشتركا، أي: مفصلا من جهة الحكم، وإن كان مشتركا من جهة تعدد المراد به، لكن الإشكال ليس في تعدد المراد فحسب؛ بل الإشكال في تعدد المراد واختلاف الحكم، فإن المعنى الأول -وهو الاشتراك في الاسم- له حكم يختلف عن المعنى الثالث، وهو الاشتراك في الإضافة والتخصيص، فتعدد المعنى واختلف الحكم.

فيقول المصنف: لو اعترض معترض فقال: ما دام أنه تعدد المعنى واختلف الحكم؛ فقد صار أحد معانيه جائزا، فإننا نسلم أن المعنى الأول جائز، وقد نطق به القرآن، فإن الله سبحانه وتعالى قد سمى نفسه سميعا بصيرا، ووصف عبده بأنه سميع بصير، وسمى نفسه بالملك، وسمى بعض عباده بالملك، وما إلى ذلك.

وإن سلمنا أن الأول ثابت وصحيح، وهذا مطرد في الأسماء واللغات، فإننا لا نسلم أن هذا من باب أن يسمى تشبيها؛ لأن هذا اللفظ -وهو لفظ التشبيه- إذا أطلق تبادر منه قدر مشترك من النقص، ولذلك وجب نفيه في موارد الإطلاق، وإن كان لا يصلح حجة في موارد النفي.." [1]

"طريقة السلف والأئمة عدم الخوض في الجسم والجوهر والتحيز

قال المصنف رحمه الله: [ولهذا لما كان الرد على من وصف الله تعالى بالنقائص بهذه الطريق طريقا فاسدا؛ لم يسلكه أحد من السلف والأئمة، فلم ينطق أحد في حق الله تعالى بالجسم لا نفيا ولا إثباتا].

كما قال أبو الحسن الأشعري عن أهل السنة: "وأجمعوا على أن الله ليس بجسم"، وهذا الإطلاق اللفظي من كلامه ليس محكما، وليس معنى هذا: أنهم يقولون بأنه جسم؛ بل يقال: إن هذا اللفظ لم يتكلم به السلف، لا نفيا ولا إثباتا، وإنما الذي تكلموا به أن الله موصوف بالكمال منزه عن النقص، وأما **الألفاظ المجملة** الحادثة المخترعة، فليس من المحكم عقلا وشرعا أن يتكلم بها إطلاقا؛ سواء في الإثبات أو في النفي.

قال رحمه الله: [ولا بالجوهر والتحيز ونحو ذلك؛ لأنها عبارات مجملة، لا تحق حقا، ولا تبطل باطلا، ولهذا لم يذكر الله في كتابه فيما أنكره على اليهود وغيرهم من الكفار ما هو من هذا النوع؛ بل هذا هو من الكلام المبتدع الذي أنكره السلف والأئمة].

---

(١) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص ٢٠/١٩

أي أن الإبطال للآلهة المعبودة من دون الله -كما حصل في أصحاب العجل- لم يكن لأن الصفات قامت به، ولا يوصف بهذه الصفات إلا جسم مركب

إلخ؛ بل كان الإبطال في المقام الثاني، وهو لأنه لم يتصف بصفات الكمال؛ إذ قال الله: ﴿ألم يروا أنه لا يكلمهم﴾ [الأعراف:١٤٨] فعلم أن عدم ثبوت الصفات هو النقص.." (١)

"الأثر الكبير في نشر الدعوة. والجهود الشخصية تعتمد على أساسين مهمين في حياة الداعية.

أ- تعتمد على شخصه من حيث القدرة على الكلام وقوة الحجة.

ب- وتعتمد على خلق الداعية وسيرته، نعني بذلك القدوة الحسنة للغير.

ونبين هنا كلا النوعين وما لهما من الأثر الطيب في النفوس، والكلمة الطيبة صدقة، والكلمة الطيبة تتلقى المكان الرحب في صدور الناس، لذلك يجب أن يكون الكلام بالقول لينا هينا سهلا واضحا خاليا من **الألفاظ المجملة** المبهمة التي تحمل حقا وباطلا. والداعية ملزم أن يكون كلامه وألفاظه في نطاق الشريعة وحدودها، لأن المهم هو إيصال الدعوة إلى قلوب الناس، وهذا لا يحتاج إلى كلمات جوفاء غامضة لا تفيد السامع ولا تنفعه بشيء، بل يجب على الداعية أن يلتزم بالقدوة الحسنة وهو نبينا محمد - صلى الله عليه وسلم -.

تقول عائشة رضي الله عنها: "كان كلام رسول الله كلاما فصلا يفهمه كل من يسمعه" (١) معنى ذلك كان كلامه بينا وواضحا.

ونرى القرآن الكريم يأمر بتبليغ الدعوة وذلك بجعل القول معنى من معاني الدعوة قال تعالى: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله﴾ [التوبة: ٦] وقوله تعالى: ﴿قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا﴾ [الأعراف: ١٥٨] وقوله تعالى: ﴿وقال موسى يا فرعون إني رسول من رب العالمين (١٠٤)﴾ [الأعراف: ١٠٤].

والخطبة: نوع من أنواع القول، وهي عادة ما تكون بين مجموعة من الناس. ومن عوامل نجاح الخطبة والتأثر بها: أن يدرس الخطيب أحوال المجتمع الذي يعيش فيه، كأن يعيش في مجتمع بعيد عن العقيدة الإسلامية والارتماء في أحضان العقائد الفاسدة، فيكون للخطيب صولة وجولة في

---

(١) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص ٧/٢٠

(١) رواه أبو داود ٥/ ١٧٢ كتاب الأدب باب الهدى في الكلام.." [1]

"وهل يقول ذلك عاقل وهو يدري ما يقول؟.

ونفى الكلابية والأشاعرة أن يكون كلام الرب يتعلق بمشيئته وقدرته زعما منهم أنه لو كان مقدورا ومرادا له لكان حادثا فيلزم على هذا قيام الحوادث بالرب سبحانه.

وقد وافق هؤلاء نفاة الصفات من جهمية ومعتزلة على أصلهم الفاسد وهو نفيهم المجمل "أن الله ليس محلا للحوادث"، ولكن فرقوا بين الصفات الذاتية وبين الصفات الاختيارية فقالوا: تقوم به تعالى الصفات الذاتية مثل الحياة والعلم والقدرة وجعلوا منها الكلام، وقالوا: لا يلزم من ذلك أي محذور لأنها صفات لازمة الذات.

ونفوا أن تقوم به تعالى الصفات الاختيارية مثل الاستواء والنزول والغضب والرضى ونحوها مما يتعلق بإرادته وقدرته فرارا من أن يلزم به سبحانه قيام الحوادث.

والجواب عن قولهم "ليس الرب تعالى محلا للحوادث" أن هذا **لفظ مجمل** لا يقبل على إطلاقه بل يفسر ويفصل كالآتي:

فإن أريد بهذا النفي المجمل: أن الله تعالى ليس محلا للحوادث أي ليس داخل ذاته المقدسة شيء من المخلوقات المحدثة فهذا حق.

أو أريد بذلك نفي تجدد وحدوث صفاته فهو أيضا حق لأن صفاته تعالى قديمة أزلية إذ هي صفات كمال وفقدها عيب ونقص لا يليق بالإله جل جلاله.

وإن أريد بهذا النفي المجمل "وهو مراد النفاة " نفي وإنكار ما وصف الله تعالى به نفسه وما وصفه رسوله -صلى الله عليه وسلم- فهو نفي مردود على قائله لأن المؤمن لا يخطر بباله أن الله تعالى قد يصف نفسه أو يصفه أعلم الخلق بالله وهو الرسول -صلى الله عليه وسلم- بكلام يكون ظاهره كفرا يجب تأويل ذلك.

بل جميع ما وصف الله به نفسه وما وصفه به رسوله -صلى الله عليه وسلم- صفات كمال ظواهرها تليق بجلال الله تعالى تختلف عن الظواهر المشاهدة عند المخلوق كما تختلف ذاته عن ذواتهم. ﴿ليس كمثله شيء﴾ .

(١) أهل الفترة ومن في حكمهم موفق أحمد شكري ص/١٢٩

وأول ما ظهر إنكار أن الله تعالى يتكلم بحرف وصوت في عهد أبي العباس المأمون بن هارون الرشيد الخليفة العباسي، وذلك أن نفاة الصفات من معتزلة وغيرهم قبل ذلك كانوا." (١)

"رسول الله صلى الله عليه وسلم، بلا اعتقاد كيف فيه١.

["رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة"] :

١٥ – ويعتقدون جواز الرؤية من العباد المتقين لله عز وجل في القيامة دون الدنيا، ووجوبها لمن جعل الله ذلك ثوابا له في الآخرة، كما قال: ﴿وجوه يومئذ ناضرة * إلى ربها ناظرة﴾ ٢، وقال في الكفار: ﴿كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون﴾ ٣.

فلو كان المؤمنون كلهم والكافرون كلهم لا يرونه كانوا جميعهم عنه محجوبين وذلك من غير اعتقاد التجسيم٤ في الله عز وجل ولا التحديد له ولكن يرونه جل وعز بأعينهم على ما يشاء هو بلا كيف.

["حقيقة الإيمان"] :

١٦ – ويقولون إن الإيمان قول وعمل٥ ومعرفة يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ومن كثرت طاعته أزيد إيمانا ممن هو دونه في الطاعة.

---

١ في كتاب عقيدة السلف أصحاب الحديث (بلا كيف فلو شاء سبحانه أن يبين لنا كيفية ذلك فعل فانتهينا إلى ما أحكم وكففنا عن الذي يتشابه إذ كنا قد أمرنا به في قوله تعالى: ﴿هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولو الألباب﴾ .

٢ سورة القيامة الآيتان (٢٢، ٢٣) .

٣ سورة المطففين الآية (١٥) .

٤ التجسيم: من **الألفاظ المجملة** المحدثة التي أحدثها أهل الكلام فلم ترد في الكتاب والسنة ولم تعرف عن أحد من الصحابة والتابعين وأئمة الدين وما كان أغنى الإمام المصنف رحمه الله تعالى عن مثل هذه الكلمات المبتدعة فلذلك لا يجوز إطلاقها نفيا ولا إثباتا فإن الله لا يوصف إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله نفيا وإثباتا. انظر مجموع الفتاوى (٣/٣٠٦) ، ومنهاج السنة (٢/١٣٥) .

---

(١) اضطراب الناس في مسألة الكلام مع بيان الحق الذي تدل عليه الأدلة وتشهد به الفطر السليمة عبد الكريم مراد ص/١١٣

٥ العمل قسمان عمل القلب وهو الإخلاص والنية وعمل الجوارح وهي ؛ لأعضاء ويدخل في ذلك اللسان إن كان عمله غير عملها فإن عمله الذكر والدعاء والثناء على الله.." [١]

"هل أسماء الله ذاته أو غيره

(وأن من زعم أن أسماء الله غيره كان ضالا) وهذه المسألة حدثت بعد القرون المفضلة، وأثارها المتكلمة، وهي هل أسماء الله ذاته أو أنها غيره، ومثل هذا الإطلاق لا يطلق لا إثباتا ولا نفيا، بل يستفصل ويثبت منه المعنى الصحيح، وينفى منه المعنى الباطل؛ لأن **الألفاظ المجملة** يسلك فيها هذا المسلك عند أهل السنة والجماعة.." [٢]

"الكلام على قول السلف (أمروها كما جاءت) ونحو ذلك

قال: [وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم: (إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الله قبل وجهه فلا يبصق قبل وجهه) الحديث حق على ظاهره، وهو سبحانه فوق العرش، وهو قبل وجه المصلي، بل هذا الوصف يثبت للمخلوقات، فإن الإنسان لو أنه يناجي السماء، أو يناجي الشمس والقمر، لكانت السماء والشمس والقمر فوقه، وكانت أيضا قبل وجهه.

وقد ضرب النبي صلى الله عليه وسلم المثل بذلك -ولله المثل الأعلى- ولكن المقصود بالتمثيل بيان جواز هذا وإمكانه، لا تشبيه الخالق بالمخلوق، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (ما منكم من أحد إلا سيرى ربه مخليا به، فقال له أبو رزين العقيلي: كيف يا رسول الله! وهو واحد ونحن جميع؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: سأنبئك بمثل ذلك في آلاء الله، هذا القمر كلكم يراه مخليا به، وهو آية من آيات الله؛ فالله أكبر) أو كما قال النبي صلى الله عليه وسلم.

وقال: (إنكم سترون ربكم كما ترون الشمس والقمر) فشبه الرؤية بالرؤية، وإن لم يكن المرئي مشابها للمرئي، فالمؤمنون إذا رأوا ربهم يوم القيامة وناجوه، كل يراه فوقه قبل وجهه كما يرى الشمس والقمر، ولا منافاة أصلا.

ومن كان له نصيب من المعرفة بالله، والرسوخ في العلم بالله يكون إقراره للكتاب والسنة على ما هما عليه أوكد.

واعلم أن من المتأخرين من يقول: مذهب السلف إقرارها على ما جاءت به، مع اعتقاد أن ظاهرها غير

---

(١) اعتقاد أئمة السلف أهل الحديث محمد بن عبد الرحمن الخميس ص/٤٠٣

(٢) شرح الفتوى الحموية خالد المصلح ٧/٢٤

مراد، وهذا **اللفظ مجمل**، فإن قوله: ظاهرها غير مراد يحتمل أنه أراد بالظاهر نعوت المخلوقين وصفات المحدثين، مثل أن يراد بكون أن الله قبل وجه المصلي أنه مستقر في الحائط الذي يصلي إليه، و (إن الله معنا) ظاهره أنه إلى جانبنا ونحو ذلك، فلا شك أن هذا غير مراد، ومن قال: إن مذهب السلف أن هذا غير مراد فقد أصاب في المعنى، لكن أخطأ بإطلاق القول بأن هذا ظاهر الآيات و الأحاديث، فإن هذا المحال ليس هو الظاهر على ما قد بيناه في غير هذا الموضع.

اللهم إلا أن يكون هذا المعنى الممتنع صار يظهر لبعض الناس، فيكون القائل لذلك مصيبا بهذا الاعتبار معذورا في هذا الإطلاق، فإن الظهور والبطون قد يختلف باختلاف أحوال الناس وهو من الأمور النسبية، وكان أحسن من هذا أن يبين لمن اعتقد أن هذا هو الظاهر أن هذا ليس هو الظاهر؛ حتى يكون قد أعطى كلام الله وكلام رسوله حقه لفظا ومعنى] .." (١)

"المعنى الأول المغلوط في الحكاية عن السلف بأن ظاهر نصوص الصفات غير مراد

هذا المعنى الأول من قول القائل: إن مذهب السلف إقرار النصوص على ما جاءت به، مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد، والشيخ رحمه الله فصل الإطلاق في قول القائل: (ظاهرها غير مراد) فإن هذا **لفظ مجمل** يحتاج إلى تفصيل، وهذا هو شأن الشيخ رحمه الله في كثير من **الألفاظ المجملة** التي تحتمل حقا وباطلا، هذا معنى قوله: (مجمل) أي: أنه يشتمل على حق وباطل، ففي مثل هذه **الألفاظ المجملة** يجب الاستفصال، فلا تثبت مطلقا، ولا تنفى مطلقا، بل يفصل.

قال: (فإن قوله: ظاهرها) أي: نصوص الصفات (غير مراد، يحتمل أنه أراد بالظاهر نعوت المخلوقين وصفات المحدثين) يعني: يحتمل أن مراده بظاهرها ما يفهم من هذه النصوص من أنها كصفات المخلوقين، فالسمع الذي أثبته الله لنفسه والبصر الذي أثبته الله لنفسه إذا كان ظاهرها الذي يشير إليه صاحب هذه المقولة أنها كسمع الناس وبصرهم، فلاشك أن إطلاقه صحيح، ثم يقال: يناقش في هل هذا هو ظاهر النصوص أو لا؟ فهذا الذي عناه ليس هو ظاهرها، مع أنه إذا كان هذا مراده فهل هذا إطلاق صحيح أم لا؟ إذا كان يراد أن ظاهر النصوص -في قوله: (وظاهرها غير مراد) - المماثلة فإن نفيه صحيح، أي: فقوله: (ظاهرها غير مراد) صحيح، لكن يناقش في أمرين: يناقش أولا: في أن هذا **لفظ مجمل** ينبغي ألا يطلق، بل يفصل ويبين المعنى المراد.

ويناقش ثانيا: في أن هذا اللفظ هل ظاهره يقتضي المماثلة أو لا؟ ولا شك أن ظاهر النصوص لا تقتضي

---

(١) شرح الفتوى الحموية خالد المصلح ٣/٢٨

المماثلة؛ لأن الخالق له ما يناسبه، والمخلوق له ما يناسبه، وقد بين ذلك بيانا واضحا في قوله: ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ [الشورى:١١] .

(مثل أن يراد بكون الله قبل وجه المصلي أنه مستقر في الحائط الذي يصلي إليه، و (أن الله معنا) ظاهره أنه إلى جانبنا ونحو ذلك، فلاشك أن هذا غير مراد، ومن قال: إن مذهب السلف أن هذا غير مراد فقد أصاب المعنى) .

انظر إلى دقة كلام الشيخ: (أصاب في المعنى ولم يصب في اللفظ) ، يعني: لم يصب في قوله: (ظاهرها غير مراد) ؛ لأن هذا **لفظ مجمل** يحتمل حقا وباطلا، لكن الخطأ بإطلاق القول بأن هذا ظاهر الآيات والأحاديث.

غير مراد، فإن هذا المحال ليس هو الظاهر على ما قد بيناه في غير هذا الموضع.

ثم استدرك الشيخ رحمه الله فقال: (اللهم إلا أن يكون هذا المعنى الممتنع صار يظهر لبعض الناس) كأن يكون هذا في بعض البلدان أو في بعض الأماكن أو في بعض الجماعات، فيظهر لهم من هذا اللفظ ما ذكروه، فهنا يكون الإطلاق صائبا باعتبار؛ لأنه ظاهر بالنسبة لهم، ولذلك قال: (فيكون القائل لذلك مصيبا بهذا الاعتبار معذورا في هذا الإطلاق، فإن الظهور والبطون قد يختلف باختلاف أحوال الناس، وهو من الأمور النسبية، فيخفى على شخص ما يظهر لغيره، ويظهر له ما يخفى على غيره) وكان أحسن من هذا أن يبين أن هذا ليس هو الظاهر، ولا تطلق مثل هذه العبارات حتى يكون قد أعطى كلام الله وكلام رسوله حقه لفظا ومعنى.." (١)

"رجوعهم إلى الكتاب والسنة في كل شيء

[الذين يردون المقالات المجملة إلى ما جاء به من الكتاب والحكمة، فلا ينصبون مقالة ويجعلونها من أصول دينهم وجمل كلامهم إن لم تكن ثابتة فيما جاء به الرسول، بل يجعلون ما بعث به الرسول من الكتاب والحكمة هو الأصل الذي يعتقدونه ويعتمدونه].

قوله: "فلا ينصبون مقالة ويجعلونها من أصول دينهم وجمل كلامهم، إن لم تكن ثابتة فيما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم " هذا هو الأصل المطرد عند أهل السنة والجماعة، وهو أنهم لا ينصبون مقالة ويجعلونها لازمة على المسلمين إلا أن تكون هذه المقالة مما علم مجيء الرسول به صلى الله عليه وسلم ضرورة، وما علم مجيء الرسول به ضرورة فإنه يكون مجمعا عليه، ولهذا كل ما علم مجيء الرسول به ضرورة

---

(١) شرح الفتوى الحموية خالد المصلح ٤/٢٨

فإنه يكون من أصولهم، ومن السنة اللازمة عندهم.

[وما تنازع فيه الناس من مسائل الصفات والقدر والوعيد والأسماء، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغير ذلك يردونه إلى الله ورسوله].

قوله: "والأسماء" أي: الأسماء المتعلقة بالمخالفين أو المقصرين من المسلمين، ويقال أحيانا: مسألة الأسماء والأحكام، والمراد بالأسماء: اسم مرتكب الكبيرة في الدنيا، هل يسمى مؤمنا أم فاسقا أم مسلما أم كافرا إلى غير ذلك.

والمراد بالأحكام: حكم مرتكب الكبيرة في الآخره.

[ويفسرون **الألفاظ المجملة** التي تنازع فيها أهل التفرق والاختلاف، فما كان من معانيها موافقا للكتاب والسنة أثبتوه، وما كان منها مخالفا للكتاب والسنة أبطلوه].

وهذه قاعدة: أن كل **لفظ مجمل** حادث، فإنه يتوقف فيه ويستفصل في معناه.

ولهذا لم يكن السلف رحمهم الله يتكلمون **بالألفاظ المجملة**، إنما يستفصلون في معانيها عند ذكرها، ولا يلزم أن يكون **اللفظ مجملا** من جهة وضع اللغة، فقد يعرض الإجمال للفظ لسبب ما، مثلا: إذا قيل: هل نصوص الصفات على ظاهرها أم ليست على ظاهرها؟

يقال: لفظ الظاهر من جهة كلام العرب فيه بيان، وليس من **الألفاظ المجملة** المترددة بين كثير من المعاني، ولكن المتأخرين من أهل البدع من المتكلمين صاروا يستعملون لفظ الظاهر ويريدون به التشبيه؛ فلهذا الاستعمال صار هذا اللفظ إذا تكلم به أرباب البدعة لفظا مجملا.

فإذا قيل: أتكون النصوص على ظاهرها؟

قيل: إذا أريد بالظاهر المعنى المناسب اللائق به سبحانه وتعالى فهي على ظاهرها

إلخ.

فالقاعدة: أن كل **لفظ مجمل** حادث -أي: ليس له ذكر في الكتاب والسنة- لا يجوز التعبير به إطلاقا، لا إثباتا ولا نفيا.." [(١)]

"الاشتراك في مقالة واحدة لا يستلزم الاشتراك في تفاصيلها

الجهة الثانية: أن الاشتراك بين جملة من الأعيان في مقالة واحدة لا يلزم منه الاشتراك في تفصيلها، وإنما الاشتراك في التفصيل يكون بين أصحاب الطائفة الواحدة، بمعنى: أنه إذا نفى إمام من أئمة المعتزلة

---

(١) شرح حديث الافتراق يوسف الغفيص ٣/٥

الصفات، وجاء آخر من المعتزلة فنفاها، وجاء الثالث والرابع ..
وهلم جرا، ففي الغالب أن من توارد على هذه الكلمة وهو منتسب إلى طائفة معينة كالمعتزلة يكون اشتراكهم في تقرير نفي الصفات مفصلا، وإن كانوا قد يختلفون في التفصيل، لكنهم يحققون النفي –أي: يلتزمون النفي– بخلاف من عرض له قول كلي من أقوال أهل البدع، فإنه لا يلزم بالضرورة أنه يلتزمه بجميع تفاصيله.
إذا النتيجة: أنه قد يشترك بعض الفقهاء من أصحاب السنة والجماعة الذين لم يحققوا مذهب السلف تحقيقا تاما، أو من يقاربهم، أو من يشاركهم حتى من المتقدمين في بعض **الألفاظ المجمدة**، فيقولون قولا قاله أرباب أهل البدع الذين أجمع السلف على ذمهم، لكن لا يلزم من الاشتراك في جملة قولية الاشتراك في تفصيلها.." (١)

"باب التنزيه (النفي) وقواعده

نفي النقص أو التنزيه للباري سبحانه وتعالى عما لا يليق به هل هو مبني على مورد النصوص، أم أنه ليس مبنيا على مورد النصوص؟
نقول: الجواب عن هذا السؤال يقع باعتبار المراد بهذه الجملة، ومعنى هذا: أنه لك تقول: إن التنزيه أو النفي مبني على مورد النصوص، ولك أن تقول: إنه ليس كباب الإثبات من جهة بنائه على مورد النصوص، وكلا الجوابين صحيح، ومن هنا قد يقع للمتأمل في كلام أهل السنة أنهم تارة يسوون بين البابين –أعني: باب الإثبات وباب النفي– فيقولون: إنه يثبت لله ما أثبته لنفسه، أو يوصف الباري بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله، وينفى عنه ما نفاه عن نفسه.
وشيخ الإسلام تارة يستعمل الطريقة الأولى التي يفهم منها التسوية بين باب الإثبات وباب النفي، وتارة يفهم من كلامه –كما هي طريقته في الرسالة التدمرية– أن ثمة فرقا بين البابين، وأن باب النفي ليس مبنيا على مورد النصوص كباب الإثبات، وكلا الاستعمالين صحيح، ولكن يفقه المعنى المراد، فإن مرادهم حين يقولون: إن باب النفي مبني على النصوص؛ أي: أن كل نقص لا يليق بالله سبحانه وتعالى؛ فإنه يعلم أن النصوص سواء المجملة أو المفصلة قد جاءت بنفيه؛ ولهذا سائر ما يمكن أن يفرض من المعاني التي لا تليق بالله سبحانه وتعالى يصح أن يقال: إنها منفية بقول الله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾ [الشورى:١١]، وإنها منفية بمثل قول الله تعالى: ﴿فلا تضربوا لله الأمثال﴾ [النحل:٧٤]، وإنها منفية باعتبار منافاتها لصفات الكمال المفصلة.

---

(١) شرح حديث الافتراق يوسف الغفيص ٨/٥

وبهذه الطريقة فإن كل نفي يمكن أن يستدل عليه بالنصوص النبوية أو القرآنية المجملة أو المفصلة، فهذا مقصودهم حين يقولون: إن الإثبات والنفي مبنيات على النصوص.

وقد يفرقون بين البابين، ك شيخ الإسلام في مواضع من كتبه، حيث يقول: (إنه لا يصح الاعتماد في باب النفي على مورد النصوص) ومراده بهذا أن النصوص في كتاب الله لم تفصل بالتعيين مورد النفي والتنزيه، فإن عامة صفات النقص لم يذكرها الله سبحانه وتعالى تصريحا في القرآن؛ بل الذي ذكر مفصلا من صفات النقص قدر يسير منها؛ كالظلم في قوله تعالى: ﴿ولا يظلم ربك أحدا﴾ [الكهف:٤٩] وكالنوم في قوله تعالى: ﴿لا تأخذه سنة ولا نوم﴾ [البقرة:٢٥٥] إلى غير ذلك؛ فالمعاني التي لا تليق بالله لم يذكر منها مفصلا في النصوص إلا قدر يسير، فمثلا: صفة الجهل ما نطقت بها النصوص نفيا بالتصريح؛ فلا يقل قائل: أين الدليل في نفي هذه الصفة عن الله على جهة التصريح؟ فإن هذه الصفة يعلم أنها منفية بقول الله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾ [الشورى:١١] وكذلك يعلم أنها منفية بأن الله أثبت لنفسه صفة العلم، والعلم والجهل متقابلان، فإذا ثبت أحدهما لزم نفي الآخر ..

إلى غير ذلك من الطرق؛ ولهذا قد يقال: إن مورد التنزيه ليس مبنيا على النصوص على مثل هذا المعنى، وقد يقال: إنه مبني على النصوص على مثل ذاك المعنى، فهذا **لفظ مجمل** قد يقع فيه الإطلاق على هذه الجهة أو على هذه الجهة.." (١)

"الجمع بين مقامي العلو والمعية

قال المصنف رحمه الله: [وليس معنى قوله: ﴿وهو معكم﴾ [الحديد:٤] أنه مختلط بالخلق، فإن هذا لا توجبه اللغة، وهو خلاف ما أجمع عليه سلف الأمة، وخلاف ما فطر الله عليه الخلق].

نهى السلف عن التأويل الذي استعمله أهل البدع، وقد استشكل بعض المتكلمين المتأخرين ذلك وقالوا: إن السلف وقع في كلامهم مادة من التأويل، وذلك في مسألة المعية، حيث قالوا في آيات المعية العامة: إن الله مع الخلق بعلمه، وفي مثل قوله تعالى: ﴿لا تحزن إن الله معنا﴾ [التوبة:٤٠] أن هذا من باب المعية الخاصة، ومقتضاها النصر والتأييد، فقالوا: إن الأولى معناها العلم والإحاطة، والثانية معناها النصر.

فظن المتكلمون أن هذا من باب التأويل، والأمر ليس كذلك؛ لأن التأويل باصطلاح أصحابه خروج عن المعنى الظاهر إلى المعنى الخفي لقرينة، أو خروج من حقيقة الكلام إلى مجازه، وآيات المعية ليس فيها خروج عن الحقيقة إلى المجاز ولا عن الظاهر إلى الخفي.

---

(١) شرح الواسطية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص ٣/١٥

ولهذا من قال: إن قول السلف في معية الله العامة، أن الله معنا بعلمه، من قال: إن هذا تأويل، يرد عليه بعدة ردود.

ومن أخص الردود البينة القوية أن يقال: إذا كان هذا هو التأويل، فما هو الأصل؟ لأن المعتزلة حين قالوا: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ [طه:٥] استولى، قلنا: هذا تأويل، سيقول لك قائل: إذا سميت الاستيلاء تأويلا، فما هو الحقيقة والأصل؟ تقول له: الحقيقة والأصل: العلو، فمعنى (استوى): علا على العرش.

إذا: إذا قال أهل البدع: إن السلف أولوا المعية، فقالوا: إن الله معنا بعلمه، قلنا لهم: إذا سميتم هذا تأويلا كان ذلك التأويل هو المعنى المجازي للسياق، باصطلاح أهل التأويل، فما هو المعنى الحقيقي للسياق الذي خرجنا عنه؟

فباتفاق الناس من أهل التأويل وأهل البدع أو من أهل السنة أن التأويل يستلزم أو يقتضي ثبوت أحد معنيين أحدهما الحقيقة أو الأصل أو الظاهر، وهو المتبادر، والثاني: إما أن يسمى مجازا أو خفيا أو خارجا عن الأصل، لقرينة.

إذا قال المعترض: إن قول السلف في المعية: ﴿لا تحزن إن الله معنا﴾ [التوبة:٤٠] أنها معية بنصره، هو من التأويل، قيل له: إذا سميته تأويلا فمعناه أنه معنى مجازي، فأين حقيقة السياق؟ وأين ظاهر السياق؟ وأين أصل السياق من جهة المعنى؟ هنا لا مكان عنده إلا أن يقول: إن ظاهر السياق أن الله مع أبي بكر ورسوله بذاته، قلنا: هذا لا يمكن أن يكون ظاهر السياق، لأن ظاهر السياق هو المعنى المتبادر ابتداء من جهة اللغة.

ومن جهة العقل، ولا يتبادر لغة ولا عقلا، أن الله بذاته مع الرسول وصاحبه، بل هذا ممتنع عقلا، فلما كان ممتنعا عقلا، امتنع أن يسمى حقيقة، بل المتبادر عقلا والممكن عقلا -وهو الواجب عقلا- أن الله سبحانه وتعالى مطلع وحافظ وناصر لنبيه، ولهذا كل معية خاصة فهي تتضمن معنى المعية العامة ولا عكس، فقوله تعالى: ﴿لا تحزن إن الله معنا﴾ [التوبة:٤٠] معية خاصة، تتضمن الحفظ والنصر وتتضمن أيضا العلم والإدراك والإحاطة، فليس هذا من باب التأويل، هذه جهة.

الجهة الثانية: أن هذا ليس من باب التناقض أن الله سبحانه فوق سماواته، وأنه مع الخلق، لأن معيته بعلمه وفوقيته بذاته، وهناك فرق بين معنى الذات وبين معنى العلم، والمصنف هنا قال: لا توجبه اللغة؛ بمعنى أن كلمة (مع) في لسان العرب تقتضي مطلق المشاركة والمصاحبة بين الشيئين، ثم تكون هذه المصاحبة: إما بمعنى الذاتية، أو بمعنى العلم، أو بمعنى الإبصار، لا أحد يستطيع أن يحدد، إنما يقال: إن هذا بحسب

ما يوجبه السياق، ولهذا لا يتعجب من بعض أهل البدع في ردهم على أهل السلف، يقولون: وظاهر آيات المعية أن الله بذاته مع الخلق، ثم يأتيك بقول من أقوال العرب في ذكر المعية الذاتية، وهذا غير ممتنع في لسان العرب، لكن السياق العربي يختلف.

ولهذا نجد في سياق كلام العرب ذكر المعية، ومعناها الإبصار، لا العلم ولا المخالطة الذاتية، مثل قولهم: (ما زلنا نسير والقمر معنا)، فهذه المعية ليست معية علمية ولا حفظا ولا نصرا ولا هي معية ذاتية، إنما معناها الإبصار.

ونجد في كلام العرب ذكرا لحرف المعية، ويراد به الحفظ، أو النصر، أو العلم، أو المخالطة الذاتية، ولسنا نقول: إنه لا يوجد في لسان العرب مخالطة ذاتية، بل يوجد ذلك، لكن هذا مما يوجبه السياق، والمعية التي أضيفت إلى الله سبحانه وتعالى يمتنع أن يرد في مقامها مسألة الاختلاط والحلول، لأن الله منزه عن هذا.

هذه جهة أن تقول: إن الله منزه، ولك أن تقول: إنها جهة سمعية عقلية.

ومن جهة عقلية أخرى: لأنه منزه عن الحلول والاختلاط سبحانه وتعالى وتقدس عن ذلك، لأنه ممتنع، فهو ليس منفيا بخبر الشارع، هو منفي بخبر الشارع، ولكنه أيضا ممتنع عقلا.

قال المصنف رحمه الله: [بل القمر آية من آيات الله من أصغر مخلوقاته، وهو موضوع في السماء، وهو مع المسافر وغير المسافر، أينما كان، وهو سبحانه فوق عرشه، رقيب على خلقه، مهيمن عليهم، مطلع عليهم، إلى غير ذلك من معاني ربوبيته.

وكل هذا الكلام الذي ذكره الله من أنه فوق العرش وأنه معنا حق على حقيقته لا يحتاج إلى تحريف، ولكن يصان عن الظنون الكاذبة].

يعني المصنف رحمه الله بذلك يعبر عن معاني صفاته في العلو وغيره بحروف القرآن والحديث، إلا أن يكون المخاطب يحتاج إلى تفصيل، فيعبر له بجمل من فصيح الكلام الذي ليس فيه إحداث وابتداع وليس فيه إجمال.

ولا تذكر **الألفاظ المجملة** الحادثة، في مقام صفاته سبحانه وتعالى، وإذا كان **اللفظ مجملا** حادثا، فهو يعرض عنه في تقرير عقيدة السلف.

ولهذا ينبغي الإعراض عن كلمة (ذاته) في المعية.

وأحيانا يقع السؤال: هل نقول: إن الله معنا (بذاته) معية علمية، فنذكر كلمة (ذاته) هذه على وفق قواعد

السلف وقواعد الشرع والعقل؟

فأقول: إن معرفته سبحانه يعبر عنها بأحرف الكتاب والسنة، وقد يبين المعنى المراد المذكور في الكتاب والسنة بحروف من فصيح الكلام الذي استعمله الأئمة، أو بفصيح الكلام الذي لم يستعملوه؛ بشرط ألا يكون هذا الحرف الذي لم يرد في الكتاب ولا في السنة مجملا حادثا.

فإن **الألفاظ المجملة** الحادثة محل ذم عند السلف، فلا يجوزون استعمالها في أفعال الله وصفاته.

وإذا رجعنا لكلمة (ذاته) نجدها مكونة من كلمتين: كلمة (ذات) مضافة إلى الله على معنى الصفة أو الفعل أو الوجود نفسه، وهي بهذا المعنى لا أصل لها في القرآن ولا في السنة، فهي إذن حادثة.

الثاني منع استعمالها، والذي نهى السلف عن التعبير به هو اللفظ الذي جمع أمرين: الإجمال والحدوث، أما إذا كان حادثا لكنه مفصل، فهذا لا بأس به، مثل قولهم: بائن من خلقه، فهذه الكلمة لم يقلها الرسول وليست في القرآن، لكنها من مفصل الكلام، فلا بأس بالتعبير بها، وكل **لفظ مجمل** حادث يمتنع التعبير به، فكلمة (ذاته) حادثة، وإن كانت وردت عن أبي هريرة في الصحيح: (لم يكذب إبراهيم النبي إلا ثلاث كذبات: ثنتين في ذات الله) فهذه لها معنى آخر، أي: في طاعة الله ونصرة دينه .. إلخ.

أما كلمة (ذات) بمعنى الصفة أو الوجود نفسه فإنها لم ترد، فهي حادثة، لكن هل هي مجملة أم ليست مجملة؟

الإجمال: إما أن يكون من أصل الوضع، وإما أن يكون بحسب الاستعمال وطروء الأقوال التي توجب إجمال حرف من الحروف.

فكلمة (ذاته) إذا استعملت في مقام لا يحتمل الإجمال، كقولك: الله سبحانه وتعالى بذاته فوق سماواته، كان هذا استعمالا صحيحا، وإن كان لفظ (ذات) حادثا إلا أنه في هذا السياق مفصل، لا يحتمل باطلا، بل أريد به تصريح بالحق؛ فإن المخالف قد يقول: الله في العلو، ولكن هذا العلو ليس علو الذات، فيحتاج أن يقال: (بذاته) أما إذا استعملت كلمة (بذاته) في سياق المعية، فإنها تكون مجملة، لأن أصحاب الحلول والاتحاد يقولون: إن الله معنا بذاته، فكلمة (ذاته) توهم حلولا، فأصبحت من هذا الوجه في هذا السياق المعين مجملة، وهي -كما قلنا- حادثة، ففي سياق المعية ينطبق على كلمة (بذاته) أنها مجملة حادثة، فهي إذن مما لا يعبر به.

وإن كانت المعية يمكن أن تفصل بمعنى من الحق، فهذا باب آخر، ونحن نقصد هنا الحروف والألفاظ.

ولهذا يقال: لا يجوز التعبير بهذه الكلمة في سياق المعية؛ لأنها ليست من أصل النص ولا نطق بها القرآن

ولا الحديث، ولما توهمه من الإجمال والإشكال.

قال المصنف رحمه الله: [مثل أن يظن أن ظاهر قوله: (في السماء) أن السماء تظله أو تقله، وهذا باطل بإجماع أهل العلم والإيمان].

بإجماع أهل العلم والإيمان وبإجماع العقلاء المؤمنين بحقه سبحانه وتعالى أن الله سبحانه وتعالى يمتنع أن يكون محتاجا لشيء من مخلوقاته.

قال المصنف رحمه الله: [فإن الله قد وسع كرسيه السماوات والأرض، وهو يمسك السماوات والأرض أن تزولا، ويمسك السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه، ومن آياته أن تقوم السماء والأرض بأمره].

محصل مسألة العلو هو أن الله فوق سماواته مستو على عرشه بائن من خلقه، وهو مع خلقه أينما كانوا مدركا وعليما ومحيطا وحافظا وناصرا لأوليائه المؤمنين، وأن المخالفين لهذا هم الجهمية ومن سلك سبيلهم من طوائف أهل البدع، وعباراتهم وألفاظهم في هذا شتى، منهم من يعبر فيقول: ليس له مكان، ومنهم من يعبر فيقول: لا داخل العالم ولا خارجه، وهذا تعبير ابن سينا ومنهم من يقول: لا يقال: إنه داخل العالم ولا يقال: إنه خارجه، وهذا تعبير مقلدة ابن سينا كـ الرازي، وفرق بين التعبيرين، ابن سينا وأمثاله يقولون: لا داخل العالم ولا خارجه، والرازي جاء وعدل في العبارة فقال: لا يقال: إنه لا داخل العالم ولا يقال: إنه خارجه، كإثبات نوع من الفرق بين قوله وقول الفلاسفة، وإلا فقوله في الأصل هو من جنس قول الفلاسفة. وقابل مذهب النفاة من أهل التعطيل مذهب أهل وحدة الوجود وأهل الحلول من غلاة الصوفية المتفل." (١)

"وحاولت – جهد الطاقة – أن أكون موضوعيا، ضمن الإطار الذي يتطلبه موضوع له صلة وثيقة بالعقدية كموضعي هذا.

والموضوعية الصادقة أن تنقل من كتبهم بأمانة، أن تختار المصادر المعتمدة عندهم، وأن تعدل في الحكم، وأن تحرص على الروايات الموثقة عندهم أو المستفيضة في مصادرهم – ما أمكن –.

أما إنكار ما أقف عليه من منكر، بيان فساده، فهذا ليس خروجا عن الموضوعية، بل هو جزء من واجب كل مسلم، فمن يتعرض لكتاب الله سبحانه، ويدعي فيه نقصا وتحريفا، أو يقول بأن عليا هو الأول والآخر والظاهر الباطن، وأمثال هذه الكفريات الظاهرة، لا تملك إلا أن تصمه بما يستحقه، وأن تظهر فداحة جرمه، وشناعة معتقده، وإلا كان في الأمر خداع وتغرير بالقارئ المسلم.

---

(١) شرح الواسطية – يوسف الغفيص يوسف الغفيص ٧/١٣

ولذلك فإنني أعرض لعقائدهم بمنهج نقدي، وحينما أجد أن المسألة تحتاج إلى دراسة نقدية أكثر تفصيلا أعقد لذلك مبحثا مستقلا، ولا ألتزم ذلك دائما؛ لأن في جملة من العقائد ما يكفي لمعرفة حقيقتها بمجرد عرضها، ولهذا ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن تصور المذهب الباطل يكفي في بيان فساده ولا يحتاج مع حسن التصور إلى دليل آخر، وإنما تقع الشبهة؛ لأن أكثر الناس لا يفهمون حقيقة قولهم وقصدهم لما فيه من **الألفاظ المجملة** المشتركة (١) .

ولذلك فإنني أحيانا أكتفي بمجرد تصوير حقيقة القول، والإشارة إلى بطلانه، ولا سيما في المسائل الجزئية، كما أنني في مسائل المذهب الكبار كمسألة النص أو الصحابة، أزيد على ذلك بنقد المقالة من خلال الكتاب والسنة، وأقوال أئمتهم، والأمور المعلومة، والمتفق عليها.

وأسلك بوجه عام في مناقشتهم منهج النقد الداخلي للنصوص؛ وذلك عن

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ٢/١٣٨ (جمع الشيخ عبد الرحمن بن قاسم)." [1]

"لا يجوز إطلاق **الألفاظ المجملة** في صفات الله

لا يجوز إطلاق **الألفاظ المجملة** في صفات الله جل وعلا، مثل: لفظ الجهة أو لفظ الحيز أو لفظ العرض أو الجسم وما أشبه ذلك، فإن هذه **ألفاظ مجملة** تحتمل حق وتحتمل باطل، وإذا كانت ما جاءت في الكتاب والسنة فيجب أن تبين وتفصل، فإذا تبين أن مراد القائل لهذه الأمور حق قبل الحق ورد الباطل، وقيل له: يجب أن تعبر عن المعاني الصحيحة بالألفاظ الشرعية التي جاءت في كتاب الله أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، أما الألفاظ المبتدعة فلا يجوز استعمالها في هذا، أما إذا تبين أنه يريد باطلا فيقال له: اللفظ والمعنى مردود.

مثال ذلك: إذا قال: إن الله في جهة، أو قال: إنه ليس في جهة، نقول: هذا الكلام يحتاج إلى تفصيل: ماذا تريد بأن الله في جهة؟ فإن قال: أريد أن الله في العلو، وأنه عال على خلقه، ومستو على عرشه.

نقول: هذا المعنى صحيح ومقبول، ولكن يجب أن تعبر عن ذلك بالعبارات التي جاءت في كتاب الله وسنة رسوله: بأن الله فوق، وأنه في السماء، وأنه استوى على العرش، وما أشبه ذلك، وإن قال: أريد أن الله في جهة تحويه أو تحيط به.

نقول: هذا باطل لفظا ومعنى، ومثل الجهة الحيز، فإذا قال: إن الله في حيز أو ليس في حيز.

(١) أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية – عرض ونقد – ناصر القفاري ١٥/١

وكذلك كلمة العرض أو الجوهر إذا قال: إن الله ليس بعرض، أو إن الله ليس بجوهر، فمن المعلوم عند المتكلمين أن العرض: هو الذي لا يقوم بنفسه وإنما يقوم بغيره، وأما الجوهر: فهو القائم بنفسه ويرى، العرض مثل: العلم والألوان وما أشبه ذلك التي لابد أن تقوم بغيرها، فإذا قال هذا، نقول: ما مرادك؟ فإن قال: أريد بهذا أنه جل وعلا منزه عن العوارض التي تعرض للناس أو تحل بهم من النقائص، نقول: هذا حق، ولكن التعبير عن هذا يكون بالعبارات الشرعية كقوله جل وعلا: ﴿ولم يكن له كفوا أحد﴾ [الإخلاص:٤] ، ﴿هل تعلم له سميا﴾ [مريم:٦٥] ، ﴿فلا تجعلوا لله أندادا﴾ [البقرة:٢٢] وما أشبه ذلك، فإنه لا ند له، ولا مثل له، ولا سمي له، ولا نظير له، فهذه العبارات هي التي يجب أن تعبر بها، أما هذه العبارة فخطأ، وإن قال: أريد أن أنفي عنه الشيء الذي يدل على أنه جسم مثل الكلام والسمع وما أشبه ذلك؛ لأننا لا نعقل شيئا تقوم به هذه الأمور إلا الأجسام، فنقول: هذا الكلام باطل لفظا ومعنى.

وهكذا بقية **الألفاظ المجملة** يسلك فيها هذا المسلك، وهذه طريقة أهل السنة.." (١)

"حكم إطلاق لفظ (القديم) على الله تعالى

قال المصنف رحمه الله: [قديم بلا ابتداء، دائم بلا انتهاء].

لفظ: (القديم) لم يرد في الكتاب ولا في السنة، وهو من الألفاظ التي استعملها المتكلمون، وكان ينبغي للمصنف رحمه الله أن لا يعبر بها، ولا سيما أن اللفظ القرآني المناسب لهذا المقام متحقق، فإن الله سبحانه وتعالى قال: ﴿هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم﴾ [الحديد:٣]، وقال النبي صلى الله عليه وسلم كما في الصحيح في دعائه: (اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء)، وقوله: (وأنت الباطن فليس دونك شيء) معناه: لا يخفى عليه شيء سبحانه وتعالى.

فكان ينبغي أن يقول: (الأول بلا ابتداء)، أو: (الأول الذي ليس قبله شيء)، كما قال عليه الصلاة والسلام، وذلك لأن لفظ (القديم) لم يرد، وهو **لفظ مجمل**، والله سبحانه وتعالى يوصف بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم من الأحرف القرآنية، أو الأحرف والكلمات النبوية، فلابد من الاقتداء بالكلمات القرآنية والكلمات النبوية.

وأما الأحرف الحادثة التي لم ترد في الكتاب ولا في السنة، والمجملة التي تحتمل حقا وباطلا؛ فإن مذهب السلف فيها التوقف في لفظها والتفصيل في معناها.

---

(١) شرح العقيدة الواسطية للغنيمان عبد الله بن محمد الغنيمان ٦/١٩

وعليه: فكل **لفظ مجمل** حادث فإنه لا يطلق إثباتا ولا نفيا؛ بل يستفصل عن معناه، فإن أريد به ما هو حق قبل، وإن أريد به ما هو باطل رد، وأما اللفظ فيتوقف فيه؛ فإن كان المعنى حقا عبر بالألفاظ والكلمات الشرعية.

هذه هي القاعدة في **الألفاظ المجملة** الحادثة.

والحدوث –كما ذكرنا– هو اللفظ الذي لم يذكر في الكتاب والسنة.

والإجمال: هو أن يكون اللفظ محتملا لأكثر من معنى بينها تضاد واختلاف.

وينبه هنا إلى مسألة مهمة: وهي أن الإجمال تارة يكون بأصل الوضع –أي: بأصل اللغة، فهو في لسان العرب **لفظ مجمل**– وتارة يكون موجبه الاستعمال وليس اللغة، فإذا كان اللفظ حادثا ومجملا من جهة لسان العرب، فإنه لا يطلق إثباتاص ولا نفيا في حق الله تعالى، وكذلك إذا كان لفظا حادثا ومجملاص من جهة الاستعمال، وإن كان من حيث اللغة ليس مجملا.

مثال ذلك: لفظ (الظاهر) أي: ظاهر الكلام، فهذا اللفظ من حيث اللغة العربية ليس مجملا، لكن لما استعملته الطوائف صار مجملا، حيث صارت طائفة منهم يفسرون الظاهر بالتشبيه، وطائفة أخرى يفسرون الظاهر بالتأويل ..

وغير ذلك، ولهذا لما تكلم المتأخرون: هل ظاهر نصوص الصفات مراد أو ليس مرادا؟ كان جواب أهل السنة والجماعة كـ شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره: أن لفظ الظاهر **لفظ مجمل**، لا من جهة اللغة، وإنما من جهة الاستعمال والقاعدة المقررة: أن كل **لفظ مجمل** حادث فإنه لا يطلق إثباتا ولا نفيا؛ بل يستفصل في معناه، فإن أريد به ما هو حق قبل، وإن أريد به ما ہو باطل رد، والمعنى الحق يعبر عنه بالألفاظ الشرعية.

فإذا عبر عن عقيدة أهل السنة والجماعة بيانا لها، فلا يصح في هذا المقام استعمال **الألفاظ المجملة**، إنما تستعمل في مقام مخاطبة أهل الاصطلاح الذين لم يعرفوا إلا هذا الاصطلاح، قال شيخ الإسلام رحمه الله في درء التعارض: (والأصل في هذا المقام الاعتبار بالأحرف والكلمات المذكورة في الكتاب والسنة) ثم قال: (وأما مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم فإن هذا مما تسوغه الشريعة إذا قام مقتضيه).

وهذا إذا لم يمكن أن يخاطبوا إلا بهذا الاصطلاح؛ كالطوائف التي لم تعرف الألفاظ القرآنية والنبوية على التحقيق، وإنما استعملت ألفاظا كلامية.." (١)

---

(١) شرح الطحاوية – يوسف الغفيص يوسف الغفيص ٤/٢

"التفصيل في معنى: (الحاجة) المنفية عن الله

قال المصنف رحمه الله: [خالق بلا حاجة، رازق بلا مئونة].

قوله: (خالق بلا حاجة):

(الحاجة) **لفظ مجمل** حادث، أما كونه حادثا فلأنه لم يذكر في الكتاب ولا في السنة، وأما كونه مجملا فهذا باعتبار الاستعمال.

مثلا: علماء الأشاعرة لما تكلموا في مسألة حكمة الله لم يصرح أحد منهم بنفي الحكمة عن الله، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في رده على ابن المطهر في منهاج السنة، لما قال ابن المطهر: إن بعض طوائف السنة ينفون عن الله الحكمة، قال شيخ الإسلام: (وأما قوله: إن بعض طوائف السنة ينفون عن الله الحكمة، فإنما يريد به مذهب الأشعرية، ومع هذا فإن الأشعري وسائر أصحابه لم ينطق أحد منهم بنفي لفظ الحكمة، بل هذا لا يعرف عن أحد من المسلمين)، فإنهم وإن كان حقيقة مذهبهم نفي الحكمة، لكنهم لا يعبرون بنفيها.

لكن الأشاعرة سموا الحكمة غرضا وحاجة، ولهذا نجد في كتب الأشاعرة كثيرا (فصل في أن الله منزه عن الأغراض والحاجات) ومرادهم بالحاجات والأغراض: هو معنى الحكمة المعروف في كلام السلف رحمهم الله، وإذا ذكر الأشعرية الحكمة فسروها بمحض الإرادة والمشيئة، وأما معناها فإنهم ينفونه تحت مسمى الغرض والحاجة.

وعليه: فقول المصنف: (خالق بلا حاجة)، وهذا حرف فيه تردد، فإننا لو أخذنا اللفظ حسب وضع اللغة العربية فإن الجملة تكون مناسبة، حتى ولو لم يرد اللفظ في القرآن فإننا نقول: هذا من باب الإخبار، والخبر إذا كان صحيحا، ولفظه في اللغة صحيح فلا يلزم التصريح به في الكتاب أو السنة، لكن هذه الجملة فيها نظر؛ لأن لفظ: (الحاجة) صار يراد به عند الأشاعرة وكثير من المتأخرين نفي الحكمة والتعليل لأفعال الله سبحانه وتعالى، وهذا هو الذي جعل بعض شراح الطحاوية يفسرون ذلك بأنه خلق الخلق ليس لحكمة ولا لعلة، إنما لمحض المشيئة، فالصحيح أن يقال: هو الـخالق، وهو مستغن عن خلقه، ولكنه خلق الخلق لحكمة.

وجميع حكمته سبحانه لا يعلمها الناس، قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: وإذا كان أمره سبحانه وتعالى يخفى على كثير من الناس مراده به فكيف بحكمته -ويريد بذلك قوله تعالى: ﴿لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم﴾ [المائدة:١٠١]- التي لا يعلمها على التمام ملك مقرب ولا نبي مرسل، وإنما يعرفون أصولها

وجملها، كقوله: ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾ [الذاريات:٥٦]، لكن سائر ما يقع في هذا الكون من الحركة والسكون والأفعال والتقدم والتأخر والمآلات وما إلى ذلك، فإن تفاصيل العلم بهذه الأشياء محض حق الله سبحانه وتعالى.." (١)

"أدلة إثبات رؤية الله تعالى في الآخرة

وأما دلائل الرؤية فمن القرآن قوله: ﴿وجوه يومئذ ناضرة * إلى ربها ناظرة﴾ [القيامة:٢٢ - ٢٣] فإن النظر أضيف إلى الوجوه وعدي بـ (إلى)، فدل ذلك على أن المراد به النظر بالأبصار.

وتعلم أن النظر في لسان العرب يأتي بحسب سياقه على غير معناه كقولهم: ﴿انظرونا نقتبس من نوركم﴾ [الحديد:١٣] وكقوله: ﴿أولم ينظروا في ملكوت السموات والأرض﴾ [الأعراف:١٨٥]، فهذه معان مختلفة، وهذه قاعدة من أهم القواعد لطالب العلم في فقهه لمذهب أهل السنة ودلائلهم: وهي أن تفسير الأئمة للآيات والأحاديث النبوية، ليس معتبرا بوضع الكلمة المفردة في اللغة، بل هو معتبر بسياق الكلام نفسه.

وهذا يرد قول من قال: إن النظر في قوله تعالى: ﴿وجوه يومئذ ناضرة * إلى ربها ناظرة﴾ [القيامة:٢٢ - ٢٣]، بمعنى الانتظار؛ لأن النظر يأتي في كلام العرب على معنى الانتظار، ومنه قوله: ﴿انظرونا نقتبس من نوركم﴾ [الحديد:١٣] أو قال: إنه التفكر، لأنه يأتي في كلام العرب كذلك ومنه قوله تعالى: ﴿أولم ينظروا في ملكوت السموات﴾ [الأعراف:١٨٥] أي: نظر تفكر أو نحو ذلك.

ومثله في الصفات الأخرى، كقول من قال إن اليد في قوله تعالى: ﴿ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي﴾ [ص:٧٥] المراد بها هنا النعمة؛ لأن العرب تذكر اليد وتريد بها النعمة.

ومنه قول عروة بن مسعود لـ أبي بكر رضي الله عنه في الحديبية كما في الصحيح: (لولا يد لك عندي لم أجزك بها لأجبتك).

أي: لولا نعمة لك علي.

فالسياق يوجب أن تفسر اليد بالصفة ويرد تأويلهم؛ فإن قوله تعالى: ﴿ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي﴾ [ص:٧٥] ذكر لفظ اليد هنا مثنى مضافا، وإذا ذكر مثنى مضافا، فإنه لا بد أن يفسر بالصفة القائمة بموصوفها ولا يمكن أن يكون المراد به النعمة أو نحو ذلك.

ومن دلائل الرؤية قوله تعالى: ﴿للذين أحسنوا الحسنى وزيادة﴾ [يونس:٢٦]، فلفظ الزيادة **لفظ مجمل**،

---

(١) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص ١١/٢

لكنه صلى الله عليه وسلم في حديث صهيب الذي رواه مسلم فسر الزيادة بالنظر إلى وجه الله، ومن هنا كان هذا اللفظ مبينا بالسنة.

ومن دلائلها قوله تعالى: ﴿لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار﴾ [الأنعام:١٠٣]، فإن الله نفى الإدراك، والإدراك قدر زائد على أصل الرؤية، فلما خص القدر الزائد بالنفي دل على أن ما دونه ثابت، وإلا فلا معنى لتخصيص القدر الزائد بالنفي، بمعنى أنه لو كان أصل الرؤية ممتنعا، فلن يكون لتخصيص القدر الزائد بالنفي معنى، ومعلوم في حس بني آدم أن بين الإدراك وأصل الرؤية فرقا، فإنك إذا رأيت الشيء لا يلزم أن تكون قد أدركته.

وقد قال رجل لـ ابن عباس رضي الله عنهما: يا ابن عباس إن الله يقول: ﴿وجوه يومئذ ناضرة * إلى ربها ناظرة﴾ [القيامة:٢٢ - ٢٣] ويقول: (لا تدركه الأبصار)، فقال له ابن عباس رضي الله عنهما: ألست ترى السماء؟ قال الرجل: بلى؛ قال: أتدركها كلها؟ قال الرجل: لا.

قال فالله أعظم.

وأما قول من قال: إن تفسير قوله: (لا تدركه الأبصار) أي: لا تراه في الدنيا، فهذا قول قاله طائفة من أهل السنة ولكنه ليس براجح، بل الصحيح أن الآية على عمومها، وأن من خصائصه سبحانه أنه يرى ولا يدرك، بخلاف غيره؛ فإنه إذا رئي يدرك أو يكون ممكن الإدراك، وهذا معنى قوله: ﴿ليس كمثله شيء﴾ [الشورى:١١] أي في صفاته الثابتة، فهو يرى ولا يدرك، كما أنه يعلم من علمه شيء ولا يحاط به علما.

ومن دلائل الرؤية عند أهل السنة قوله تعالى: ﴿ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه قال رب أرني أنظر إليك قال لن تراني﴾ [الأعراف:١٤٣]، ووجه الدلالة أن موسى عليه الصلاة والسلام سأل ربه الرؤية، ولو كان -كما تزعم المعتزلة- من أصل التوحيد أن الله سبحانه تمتنع عنه الرؤية، للزم من ذلك أن يبعث الله رسولا ويصطفيه برسالته وبتكليمه على الناس، ويكون جاهلا بأصل من أصول الربوبية!

وقد علق الله رؤيته بأمر ممكن، وهو استقرار الجبل مكانه، فدل على أنها ممكنة.

ومن دليل أهل السنة والجماعة على إثبات رؤية المؤمنين لربهم: متواتر الحديث؛ فإنه تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق نحو ثلاثين من الصحابة منهم العشرة المبشرون بالجنة، في الصحيحين والسنن والمسانيد، تصريحه صلى الله عليه وسلم بين يدي أصحابه مع اختلاف أحوالهم: أن المؤمنين يرون ربهم، كما في قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله عنهما: (إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر، وكما ترون الشمس صحوا ليس دونها سحاب، لا تضامون في رؤيته) متفق

عليه.

ومن ذلك حديث أبي موسى في الصحيحين، وحديث صهيب عند مسلم، وحديث جرير بن عبد الله البجلي إلى غير ذلك.." (١)

"قاعدة في **الألفاظ المجملة** في باب الأسماء والصفات

القاعدة: أن كل لفظ أو جملة تقع مجملة حادثة فإنها لا تطلق لا إثباتا ولا نفيا.

هذا إذا لم يكن يعبر بها في كلام أهل التعطيل عن مرادات تخالف عقيدة السلف، وأما إذا اقترن معها هذا المعنى فيكون التباعد عنها والنهي عن استعمالها من باب أولى، ومن المعلوم أن الطحاوي رحمه الله من مثبتي العلو، ومن مثبتي الصفات الخبرية كالوجه واليدين، ولكنه نقل تعبيرا معروفا في كلام بعض الحنفية من الماتريدية والأشعرية، وفي كلام الأشعرية الشافعية، فكأن هذا دخل عليه من بعض كتب الحنفية، وخاصة أن جمهور كتب الحنفية المكتوبة في أصول الدين بعد أبي حنيفة يقع فيها أوجه من الغلط كثيرة.

ومحصل المراد هنا عند الطحاوي رحمه الله: أن الله سبحانه وتعالى مع إثبات صفات الكمال له منزه عن صفات المخلوقين، فليس معنى كونه متصفا بصفة اليدين أن تكون كأيدي المخلوقين. وليس معنى كونه متصفا بالعلو أن جهة من الجهات تحويه، فإن الله منزه عن التحيز في مكان يحويه ويحيط به.

ومن المعلوم أن لفظ التحيز والجهة وأمثالها هي من **الألفاظ المجملة** التي لا تطلق إثباتا ولا نفيا، لكن نقول: إن السلف رحمهم الله في تقرير مسألة العلو أجمعوا على أن الله سبحانه وتعالى موصوف بالعلو، وأنه فوق سماواته، مستو على عرشه، بائن من خلقه، وهذا مجمع عليه بين الصحابة وأئمة التابعين ومن تبعهم بإحسان، وهذا هو قول سائر المرسلين وأتباعهم، ولهذا قال بعض الأئمة: (أول من عرف عنه إنكار العلو فرعون)، وإن كان قد يكون سبقه غيره إلى إنكاره ولكن هذا يراد به العلم المعروف، فإنه قال: ﴿يا هامان ابن لي صرحا لعلي أبلغ الأسباب * أسباب السموات فأطلع إلى إله موسى وإني لأظنه كاذبا﴾ [غافر:٣٦ - ٣٧]، وهذا دليل على أن موسى عليه الصلاة والسلام كان يخاطب فرعون وقومه بأن الله في السماء.

- صفة العلو ثابتة بالعقل والفطرة والشرع:

صفة العلو معلومة بالعقل والفطرة والشرع.

والفرق بين دليل العقل ودليل الفطرة: أن الفطرة هي ما فطر الله الخلق عليه، فلا يحتاج معها إلى نظر ولا

---

(١) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص ٣/٧

إلى استدلال، كفطرته سبحانه وتعالى لخلقه على إثبات ربوبيته ووجوده وعلى أصل التوحيد، كما في قوله تعالى: ﴿وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى﴾ [الأعراف:١٧٢].

وأما الدليل العقلي فيراد به هنا الدليل النظري، وهو المذكور في مثل قوله تعالى: ﴿أولم ينظروا في ملكوت السموات والأرض وما خلق الله من شيء وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم﴾ [الأعراف:١٨٥] فإذا تحصل بهذا النظر وصول إلى بعض الحقائق، فإن هذا يسمى استدلالا عقليا، وله صور أخرى ولكن هذا هو المثل الذي يذكر كثيرا في القرآن وهو: ربط الاستدلال العقلي بما خلق الله سبحانه وتعالى وبملكوت السماوات والأرض.

و أما دلالة الشرع فمتواترة، حتى قال بعض أصحاب الإمام الشافعي: (إن في الكتاب والسنة على مسألة العلو أكثر من ألف دليل).

وأيضا: فإن جماهير المشركين ما كانوا معطلين لهذه الصفة وأمثالها، وترى في شعر الجاهليين أنهم يثبتون أن الله سبحانه وتعالى في السماء، ولذلك كان من الطرق التي يستعملها بعض أهل السنة أن يقول: أنه لو كان إثبات الصفات معارضا للعقل لكان أولى بالاعتراض العقلي أهل الشرك، لأنهم لما عارضوا رسالة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن عندهم دليل عقلي يطعن في الرسالة، وغاية ما استعملوه أن اتهموا النبي بأنه كاهن، وأنه ساحر، وأنه مجنون، وقالوا: ﴿إنما يعلمه بشر﴾ [النحل:١٠٣]، مع أنهم من أعلم الناس ببطلان هذه المقالات التي يقولونها، ولو كان إثبات هذه الصفات مخالفا عندهم للعقل لكان أولى بأن يستخدموه في الطعن في رسالة النبي صلى الله عليه وسلم.." (١)

"الرد على منكري علو الله تعالى

لقد ذكر الله تعالى في سبعة مواضع من كتابه استواءه على عرشه، فقال: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ [طه:٥] والعرش هو سقف المخلوقات، والله فوق عرشه، ولهذا فسر السلف الاستواء بالعلو، وإذا كان عليا على عرشه فإن غير العرش من المخلوقات يكون من باب أولى؛ لأن العرش هو سقف المخلوقات وهو أعظمها، فقول السلف هو القول الذي لا يمكن لعاقل -حتى ولو لم يكن مسلما- إذا استعمل عقله الذي آتاه الله إياه إلا أن يصححه.

يقول شيخ الإسلام في (منهاج السنة) و (درء التعارض)، وغيرها: (وأما قولهم: لو كان متصفا بالعلو لكان

---

(١) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص ١٨/٨

في جهة، فإنا نقول: إن لفظ (الجهة) **لفظ مجمل** حادث، فإن أريد بالجهة الجهة الوجودية -أي: الجهة المخلوقة- فإن الله منزه عن سائر مخلوقاته؛ لأنه بائن عن خلقه، وإن أريد بالجهة معنى عدميا، وهو أنه فوق العالم؛ فإن الله سبحانه وتعالى بائن عن خلقه، فوق سماواته، مستو على عرشه).

ومن باب الاستطراد يقول رحمه الله: (ومن زعم أن سائر ما يكون موجودا يلزم أن يكون في جهة مخلوقة فقد غلط، قال: فإن العالم متناه من جهة كونه مخلوقا، قال: ومعلوم أن سقف العالم ليس في جهة أخرى، وإلا لزم التسلسل، فإذا صح ذلك فيما هو مخلوق على جهة الإمكان العقلي ففي حق الخالق من باب أولى، بل يكون هذا في حقه واجبا، وهو لتنزيهه سبحانه وتعالى عن سائر مخلوقاته).

وقد كان الجاهليون فضلا عن أتباع الرسل إذا ذكروا كونه سبحانه وتعالى في السماء يقصدون أنه في العلو، أي: فوق السماوات.

وقد استعمل بعض أئمة المثبتة للعلو ك أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب؛ وأبي الحسن الأشعري دليل العقل على إثبات هذه الصفة، واستعمله أيضا الإمام أحمد كما نص عليه شيخ الإسلام، قال: (فإن الإمام أحمد قال لبعض أئمة الجهمية في هذه المسألة: إن الله لما خلق العالم خلقه بائنا عن ذاته، أوحال ا في ذاته؟ ومعلوم أنه لا بد أن يكون بائنا عن ذاته، قال: فإما أن يكون الله فوقنا وإما أن يكون محايزا لنا وإما أن يكون تحتنا، والله منزه عن السفل وعن المشاكلة والمحايزة، فلم يبق من ضرورة العقل إلا أن يقال: إن الله فوق العرش).

ولهذا كان من فقهه وأدبه صلى الله عليه وآله وسلم مع ربه لما ذكر الدعاء: (اللهم احفظني من بين يدي ومن خلفي، وعن يميني وعن شمالي، ومن فوقي، قال: وأعوذ بعظمتك أن أغتال من تحتي) ولم يقل: واحفظني من تحتي.

قال شيخ الإسلام: (وهذا من أدب الأنبياء مع ربهم؛ لأن الله سبحانه وتعالى منزه عن السفل، وإن كان محيطا بكل شيء ولا يخفى عليه شيء؛ فإنه الباطن الذي ليس دونه شيء).." [(١)]

"١٦ . زعمه أن أهل السنة مجسمة ومشبهة والرد عليه

ذكر المالكي (ص: ١٢٩) عنوانا بلفظ: "التجسيم والتشبيه" زاعما أن أهل السنة ومنهم الحنابلة يقولون بالتشبيه والتجسيم، وأهل السنة لا يقولون بالتشبيه ولا التعطيل، وإنما مذهبهم وعقيدتهم الإثبات مع التنزيه، كما قال الله عز وجل ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ ، فهم مثبتة غير معطلة، ومع إثباتهم ليسوا

---

(١) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص ٢٢/٨

بمشبهة، وأما التجسيم فإنه **لفظ مجمل** لم يرد إثباته لله ولا نفيه عنه في الكتاب والسنة، فإن أريد به ذات متصفة بصفات لا تشبه المخلوقات فهو حق، وإن أريد به ذات متصفة بصفات تشبه المخلوقات فهو باطل، وهذه طريقة أهل السنة في **الألفاظ المجملة** التي لم ترد في الكتاب والسنة، يثبتون المعنى الحق ولا يعبرون باللفظ المجمل المحتمل للحق والباطل، وينفون المعنى الباطل واللفظ الذي عبر به عنه، والمعطلة يصفون المثبتة للصفات بأنهم مشبهة؛ لأنهم لا يتصورون الإثبات إلا مع التشبيه، قال ابن عبد البر في التمهيد (١٤٥/٧) : "وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج، فكلهم ينكرها، ولا يحمل شيئا منها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقر بها مشبه، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود"، ونقله عنه الذهبي في العلو (١٣٢٦/٢) ، وعلق عليه قائلا: "صدق والله! فإن من تأول سائر." [١]

"أثر استخدام **الألفاظ المجملة**

[وهؤلاء يظنون أنهم اتبعوا قوله تعالى: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾ [آل عمران:٧] فإن وقف أكثر السلف على قوله: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾ [آل عمران:٧] وهو وقف صحيح، ثم فرقوا بين معنى الكلام وتفسيره، وبين التأويل الذي انفرد الله تعالى بعلمه، وظنوا أن التأويل في كلام الله تعالى هو التأويل المذكور في كلام المتأخرين، وغلطوا في ذلك].

هذه قاعدة مهمة: وهي أن كثيرا من الغلط في هذا الباب موجبه **الألفاظ المجملة**، سواء كانت هذه **الألفاظ مجملة** من حيث الأصل أم مجملة من حيث الاستعمال، أي: استعمال المستعملين لها.

ومن أمثلة الإجمال من حيث الاستعمال: أن النفاة للعلو لما ذكروا العلوا نفوه بحجة تنزيه الله عن الجهة، وهذا اللفظ حادث لم يذكر لا في الكتاب ولا في السنة ولا في كلام الصحابة إثباتا ولا نفيا، فهذا الإجمال هو الذي أوقع الوهم فيه.

ولهذا الطريقة الفاضلة في هذا المقام أن يقال لمن نفى الجهة: أخبرنا عن العلو والفوقية، أو أخبرنا هل الله في السماء، أو هل هو بائن عن الخلق.

فتستخدم الألفاظ: إما القرآنية أو التي ليس فيها إجمال، مثل أنه بائن عن خلقه، فمن نفى الجهة يقال: أخبرنا هل تقول أن الله بذاته فوق العالم أو فوق السموات أو أنه بذاته فوق العرش أم لا؟

فإذا أجرى هذا على لفظ الجهة –أي: نفاهما معا– فقد تحقق ظهور الغلط فيه.

المقصود: أن **الألفاظ المجملة** الحادثة هي من أخص موجبات الوهم والغلط.

---

(١) الانتصار لأهل السنة والحديث في رد أباطيل حسن المالكي عبد المحسن العباد ص/١٠٩

ولفظ التأويل ليس لفظا مجملا من حيث الأصل ولا لفظا حادثا، فهو ليس حادثا لأنه مذكور في الكتاب والسنة، وأما أنه ليس مجملا من حيث الأصل لأن معناه من حيث الأصل مفصل، ولكن لاستعمال المستعملين له من المتكلمين وأمثالهم صار فيه الإجمال، حيث أحدثوا معنى ثالثا أضافوه للتأويل وسموه تأويلا هو المستعمل عندهم في مقام الصفات، فإذا رأوا قوله تعالى: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم﴾ [آل عمران:٧] امتدحوا طريقة التأويل بأن الراسخين في العلم يعرفون التأويل، ويقصدون هنا بالتأويل: التأويل الذي اصطلحوا عليه.

وإذا أرادوا تصحيح طريقة التفويض وقفوا عند قوله: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾ [آل عمران:٧] ولا شك أن هذا غلط من جهتين: من جهة أن التأويل المذكور في القرآن سواء وقف على قوله: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾ [آل عمران:٧] أو وقف على قوله: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم﴾ [آل عمران:٧] ليس هو التأويل الذي اصطلح عليه أهل الكلام.

ومن وجه آخر: أن تصحيح الوقفين يستلزم أن يكون التأويل معناه متعددا وليس واحدا؛ لأنك إن جعلت المعنى المقصود بالتأويل في السياق الواحد لزم أن تجعل الوقف على موضع واحد، ولهذا ترى أن أهل السنة صححوا الوقف في الموضعين، ولكنهم فسروا التأويل في موضع الوقف على قوله: إلا الله بغير التأويل الذي يقع عند الوقف على قوله: والراسخون في العلم.

أما على طريقة المتكلمين فليس لهم في تفسيره إلا معنى واحد، وهو صرف الكلام عن ظاهره إلى مجازه، فإن وقفت على قوله: إلا الله أفسدت طريقة التأويل، وإن وقفت على قوله: والراسخون في العلم وصمت السلف الذين وقفوا على هذا بالجهل.

ولهذا هذه الآية لا تفيدهم شيئا -أعني: أهل الكلام الذين فسروا التأويل بأنه صرف اللفظ عن ظاهره إلى المجاز ..

إلخ-.

وهذا دونه خرط القتاد من جهات كثيرة، وهذه الجهات معروفة، وهو مبني على ثبوت المجاز وقد تقدم الطعن فيه، ومبني على مسائل كثيرة، ولهذا هذا التأويل لا يفيدهم شيئا.." (١)

"الاشتراك أو التواطؤ في اللفظ لا يستلزم التطابق في المعنى في سائر السياقات

[فإن العبد تارة يعنى به المعبد فيعم الخلق كما في قوله: ﴿إن كل من في السموات والأرض إلا آتي الرحمن

---

(١) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص ٥/١١

عبدا﴾ [مريم:٩٣] وتارة يعنى به العابد فيخص ثم يختلفون، فمن كان أعبد علما وحالا كانت عبوديته أكمل، فكانت الإضافة في حقه أكمل، مع أنها حقيقة في جميع المواضع].

مقصود المصنف من هذه الأمثلة: أن الاشتراك أو التواطؤ في اللفظ بقدر لا يستلزم التطابق في المعنى في سائر السياقات، وهذا ما سماه البعض الألفاظ المشككة، وهو ما يكون متواطئا بقدر ولكنه يكون في بعض المعاني والسياقات أحق، كما تقول: بياض الثلج وبياض الفرس، فنسبة البياض في الثلج ليست كبياض الفرس.

فاللفظ في الموردين لفظ مشكك، هكذا يقولون من جهة أنه في الثلج أتم ثبوتا، وقد رجح المصنف أن حقيقة المشكك نوع من المتواطئ.

[فمثل هذه الألفاظ يسميها بعض الناس مشككة، لتشكك المستمع فيها هل هي من قبيل الأسماء المتواطئة أو من قبيل المشتركة في اللفظ فقط، والمحققون يعلمون أنها ليست خارجة عن جنس المتواطئة، إذ واضع اللغة إنما وضع اللفظ بإزاء القدر المشترك، وإن كانت نوعا مختصا من المتواطئة فلا بأس بتخصيصها بلفظ.

ومن علم أن المعية تضاف إلى كل نوع من أنواع المخلوقات كإضافة الربوبية مثلا، وأن الاستواء على الشيء ليس إلا للعرش، وأن الله يوصف بالعلو والفوقية الحقيقية، لا يوصف بالسفول ولا بالتحتية قط لا حقيقة ولا مجازا؛ علم أن القرآن على ما هو عليه من غير تحريف].

أي: أن القرآن على ما هو عليه من غير تأويل في مسألة العلو ومسألة المعية، وقد تقدم أن الفاضل في المناظرة أنه إذا كان النافي ينفي شيئا من الصفات ألا يسلم له أن يستعمل الألفاظ المجملة المشتركة، فمن ينفي العلو ويقول: إن الله ليس في جهة.

يقال له: أخبرنا عن العلو والفوقية؟ فإن قال: إن الله ليس عليا ولا فوق العالم فإنه يكون أتى على المخالفة الصريحة لما في الكتاب والسنة؛ لأن الله قال: ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ [الأعلى:١] وقال في كتابه: ﴿يخافون ربهم من فوقهم﴾ [النحل:٥٠] وأمثال ذلك؛ ولهذا بعض المتأخرين ممن قصدوا مذهب أهل السنة جمعوا بين إثبات اللفظ الشرعي الثابت فقالوا: إن الله هو العلي الأعلى، وأنه فوق خلقه بائن عنهم، وأنه ليس في جهة.

فقولهم: ليس في جهة، بقية بقيت عليهم من مذهب المخالفين، وحينما نقول: إنها بقية بقيت عليهم من مذهب المخالفين فإننا لا نقصد أن الحق أن يقولوا: إن الله في جهة؛ لأن هذا الحرف باستعمال المستعملين

له صار لفظا مجملا، وإنما يلتزم اللفظ الشرعي.

أما لفظ الجهة فهو **لفظ مجمل** حادث يفصل في معناه: فإن كان معنى صوابا قبل، وإن كان غير صواب رد، واللفظ من حيث هو يتوقف فيه، فلا يطلق إثباتا ولا نفيا.." (١)

"الكلام عن لفظ الظاهر

[وناجوه كل يراه فوقه قبل وجهه كما يرى الشمس والقمر، ولا منافاة أصلا.

ومن كان له نصيب من المعرفة بالله والرسوخ في العلم بالله؛ يكون إقراره للكتاب والسنة على ما هما عليه أوكد.

واعلم أن من المتأخرين من يقول: مذهب السلف إقراره على ما جاءت به، مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد، وهذا **اللفظ مجمل** فإن قوله: ظاهرها غير مراد.

يحتمل أنه أراد بالظاهر نعوت المخلوقين وصفات المحدثين؛ مثل أن يراد بكون الله قبل وجه المصلي أنه مستقر في الحائط الذي يصلي إليه، وإن الله معنا ظاهره أنه إلى جانبنا ونحو ذلك، فلا شك أن هذا غير مراد.].

لفظ الظاهر من جهة اللغة قد لا يكون مجملا، فإن له دلالة متعينة من جهة اللغة في الجملة، وهو وإن لم يرد ذكره في الكتاب والسنة في مقام الأسماء والصفات، إلا أنه قد ورد ذكره في القرآن في سياق آخر، كقوله تعالى: ﴿وذروا ظاهر الإثم وباطنه﴾ [الأنعام:١٢٠] لكنه باستعمال المستعملين له صار فيه إجمال، والقاعدة عند أهل السنة والجماعة: أن كل **لفظ مجمل** حادث فإنه لا يطلق إثباتا ولا نفيا من جهة لفظه، وأما من جهة معناه فإنه يستفصل فيه.

وبهذا يظهر أن الإجمال قد يكون أصليا في اللفظ، وقد يكون دخله الإجمال من جهة الاستعمال، وإن كان من جهة الأصل ليس مجملا، والاعتبار بحال اللفظ عند دخوله في هذا العلم أو في هذا الباب أو في هذا المقام، وليس باعتبار أصله اللغوي الذي قد يطلق على معنى متعين.

ومن هنا: احتاج هذا القول إلى التفصيل؛ ولهذا أطلق من أطلق من المتأخرين أن مذهب السلف هو إجراء النصوص على ظاهرها، وأطلق بعضهم أن نصوص الصفات لا تجرى على ظاهرها، فهذا يقال بحسب المقصود من هذا اللفظ.

أما إذا قيل: إن مذهب السلف إجراء النصوص على ظاهرها، وهذا الاستعمال فسر بأن الظاهر هو الصفات

---

(١) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص ١٢/١٧

اللائقة بالله ..
فهذا المقصد صحيح -أي: هذا المعنى صحيح- واللفظ من حيث هو في الجملة مناسب لا إشكال فيه.
لكن إذا قيل: إن مذهب السلف أن ظاهر النصوص ليس مرادا، فقيل: لم؟ فقيل: لأن ظاهر النصوص إثبات الصفات، ومذهب السلف أنه ليس في نفس الأمر صفة دلت عليها النصوص ..
قيل: هذا غلط لفظا ومعنى، فإن السلف يثبتون الصفات في نفس الأمر.
وأما من قال: إن ظاهر النصوص ليس مرادا عند السلف؛ لأن ظاهرها التشبيه، والسلف ليسوا مشبهة.
قيل له: أما أن السلف ليسو لمشبهة فهذا صحيح، وأما قوله: إن ظاهر النصوص التشبيه ..
فهذا غلط على النصوص، ولا يجوز أن يقال: إن ظاهر النصوص هو التشبيه؛ وتبعا لذلك لا يجوز أن يقال: إن ظاهر النصوص ليس مرادا.
فهذا الإطلاق -وهو إطلاق السلب والنفي- لا يصح بحال، سواء فسر الظاهر بالتشبيه، فيكون المعنى صحيحا واللفظ ليس صحيحا، أو فسر الظاهر بإثبات الصفات فيكون الغلط من جهة اللفظ وجهة المعنى.." (١)

"تسمية أهل الكلام لأهل السنة حشوية ونوابت ..
[وأهل الكلام يسمونهم حشوية ونوابت وغثاء وغثرا
إلى أمثال ذلك، كما كانت قريش تسمي النبي صلى الله عليه وسلم تارة مجنونا، وتارة شاعرا، وتارة كاهنا، وتارة مفتريا.].
هذا ليس حكما في سائر أهل الكلام، وإنما هو قول غلاة المتكلمين، وإلا فمن المتكلمة من لا يسمي أهل السنة كذلك، كفضلاء متكلمة الأشعرية كـ أبي الحسن وفضلاء أصحابه.
فالمقصود بأهل الكلام هنا: أي غلاتهم، كمتكلمة الجهمية، والمعتزلة، وغلاة متكلمة الماتريدية، وغلاة متكلمة الأشعرية.
وأهل الكلام: ليسوا طائفة مختصة كما أن المعتزلة مدرسة مختصة، والأشاعرة مدرسة مختصة.
بل هي إضافة إلى هذا العلم -علم الكلام-.
وهم أصناف في الناس: فمنهم الجهمي، ومنهم المعتزلي، ومنهم الماتريدي ..
إلخ.

---
(١) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص ٨/١٨

وهذا العلم علم مولد في المسلمين، بمعنى أنه لم يعرف قبل الإسلام كالفلسفة، ومن هنا صار ابن سينا وأمثاله لا يعدون في المتكلمين، بل يعدون في المتفلسفة؛ لأنهم نقلة للفلسفة ولم يشتغلوا بالرد عليها.

أما المتكلمون فإنهم في الجملة ممن رد على المتفلسفة من الإسلاميين -أو من انتسب للإسلام- أو من قبلهم، فمن أغراض المتكلمين التي قصدوها في علمهم هذا: الرد على كثير من مقالات الفلاسفة كالقول بقدم العالم وغيره؛ ولهذا صنف كثير من المتكلمة في هذا، فكان لـ واصل بن عطاء بعض التصانيف في هذا، ولـ أبي الهذيل العلاف، وإبراهيم بن سيار النظام، ولـ أبي علي الجبائي ..

وأمثال هؤلاء من أئمة المعتزلة تصانيف في هذا الباب، وكذلك أئمة الأشعرية صنفوا في الرد على المتفلسفة، كالمصارعة للشهرستاني، وتهافت الفلاسفة لـ أبي حامد الغزالي، وكذلك تصنيف القاضي أبي بكر بن الطيب ..

وأمثالهم في هذا الباب.

ولربما صح أن يقال: إن ردهم في الجملة مما يحمدون عليه من جهة أنهم قصدوا إبطال الكفر المحض، وإن كان كثير من ردهم قاصرا عن التحقيق، بل إنهم في كثير من ردهم التزموا كثيرا من التعطيل لمسائل الصفات وغيرها بسبب ما ادعوه من الرد؛ ولهذا قال شيخ الإسلام رحمه الله: وهم يحمدون في الجملة فيما قصدوا إبطاله من مقالات الفلاسفة الكفرية المناقضة لدين المسلمين كالقول بقدم العالم ونحوه، قال: وإن كان يقع في ردهم ما هو من التقصير والقصور، بل والتزام بعض الحقائق المناقضة لما علم مجيء الرسل به ضرورة، كالقول في إثبات صفات الرب وأمثال ذلك ..

فهذا مما يعتدل القدر فيه في هؤلاء المتكلمين.

وينبه إلى أن هذا العلم المشهور في تعريفه -كما هو في كتب المتكلمين أنفسهم، أو فيمن صنف في المعارف وحال التاريخ كـ ابن خلدون في مقدمته- أنه الاستدلال على العقائد الإيمانية بالدلائل العقلية، بل إن ابن خلدون وهم وهما أشد من هذا، حيث قال: إن علم الكلام هو علم يقصد به الاستدلال على عقائد أهل السنة بالدلائل العقلية ..

وهذا كحقيقة علمية مجردة غلط أساسي عند ابن خلدون؛ لأن المؤسس لهذا العلم لم ينتسب أصلا للسنة والجماعة، وهم علماء الجهمية والمعتزلة، والأشاعرة تبع لهم، سواء من حيث الحقيقة العلمية أو من حيث التاريخ، فإن إمام الأشعرية -وهو أبو الحسن الأشعري - متأخر عن جمهور متكلمة المعتزلة والجهمية.

فهذا العلم أصلا لم ينشأ في قوم ينتسبون للسنة، فضلا عن كونهم يحققونها ويصيبونها.

وهو علم -أعني: علم الكلام- مذموم عند أئمة السلف، وهذا متواتر عنهم، والذي ذمه ليس هم علماء الحديث فقط، بل ذمه غيرهم من أئمة الفقهاء كذلك، حتى إن كل إمام من الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد - نقل عنهم أحرف كثيرة في ذم هذا العلم، بل حتى عن أصحابهم كـ محمد بن الحسن وأبي يوسف واللذان هما أخص أصحاب أبي حنيفة.

ولهذا: تأول المتكلمون الذين انتسبوا لهؤلاء الأئمة في الفقه هذا الذم لما عرفوه، كما هو واضح في كلام أبي حامد الغزالي، حيث قال: وأما ما جاء عن الشافعي -وهو لابد أن يلاحظ كلام الشافعي، أي: لا يتجاوزه، بحكم أنه ينتسب إليه، فهو شافعي في الفقه وأصوله، بل إنه يزعم أن طريقته في أصول الدين لا تناقض طريقة الشافعي - من ذم علم الكلام فإنما لما فيه إذ ذاك من **الألفاظ المجملة** الحادثة كلفظ الجوهر والعرض وأمثالها، وكان هذا مناسبا لما هم عليه من ظهور السنة.

أما في من بعدهم فلما اختلط الحق مع كثير من مقالات المناقضين لدين الإسلام أوجب أن يكون هذا العلم مما يقصد إلى بيانه وضبط الاعتقاد به، وإن كان فيه مفسدة استعمال الألفاظ الحادثة المبتدعة كلفظ الجوهر والعرض.

ثم ذكر الغزالي مثالا يستدل به على تحصيله، فقال: كما إن لبس ثياب الكفار منهي عنها، وهي من التشبه المنهي عنه في الشريعة.

لكن إذا صال الكفار على مصر من أمصار المسلمين، ولم يكن دفع شوكتهم إلا بالغدر بهم بلبس ثيابهم -حتى يستطيع بعض العين من المسلمين أن يدخل في صفهم أو يعرف أخبارهم- فلبس ثيابهم هنا هو مصلحة شرعية يقصد إليها من قبل الشارع.

هذا التقرير من أبي حامد لو صح مبناه لكان دقيقا وصحيحا علميا، لكن مبناه على أن السلف -كـ الشافعي وغيره- إنما ذموا علم الكلام لما فيه من الألفاظ الحادثة فقط، وهذا خطأ، فإن السلف ذموا هذا العلم لما اشتمل عليه من المعاني الباطلة، وإن كان هذا الذم متضمنا ذم الألفاظ، ولهذا قال شيخ الإسلام في درء التعارض: وذم السلف لعلم الكلام إنما كان لما اشتمل عليه من المعاني الفاسدة، وإن كان يدخل في هذا الذم ما فيه من الألفاظ الحادثة.

وقال في موضع آخر: وذم السلف لعلم الكلام لما فيه من المعاني أعظم من ذمهم لما فيه من حدوث الألفاظ.

إذا: ذم السلف هذا العلم الكلامي لغرضين:

الأول: لما اشتمل عليه من المعاني الباطلة.
الثاني: لما فيه من الألفاظ المبتدعة.
ومن هنا كان جواب الغزالي عن أحد الغرضين فقط، وهو غرض الألفاظ، أما غرض المعاني فإن الغزالي لم يستطع الجواب عنه ولا يستطيع أن يجيب عنه؛ لأن قضية المعاني قضية لزومية لا يمكن الانفكاك عنها ولا التعليل بخلافها.
وإنما قرر شيخ الإسلام رحمه الله أن السلف ذموا علم الكلام لما اشتمل عليه من المعاني الباطلة؛ لأنك ترى هذا حقيقة، فإنه لو لم يكن في هذا العلم إشكال إلا من جهة الألفاظ لما تضمن حقائق علمية تعارض الحقائق القرآنية، ولكانت النتيجة العقلية أن يتضمن أحرفا وألفاظا ليست هي الألفاظ الشرعية القرآنية النبوية فقط، لكن هذا العلم أوجب نفي الصفات، والقرآن -كما قرره أئمة السنة والجماعة- جاء بإثبات الصفات، بل كما نص عليه أئمة الكلام أنفسهم من المعتزلة وغيرهم لما قالوا: تعارض العقل والنقل ..
فإنهم قصدوا بالعقل الدلائل الكلامية.
وبهذا يتبين أن هذا العلم معارض لما جاء في الكتاب والسنة، حتى بشهادة أصحابه الذين قرروا قانون التعارض بين العقل والنقل، وكان جواب علماء السنة: أن العقل ليس معارضا للنقل؛ وهذه قاعدة مطردة: أنه ليس هناك حكم شرعي في أي رسالة نبوية -وبخاصة في أكمل الشرائع وهي الشريعة المحمدية- يعارض شيئا من الحقائق أو القوانين العقلية، ومن ظن التعارض فقد وقع له وهم يناسب عقله المعين، ولهذا لا يمكن أن يتفق العقلاء في أمة من الأمم أو طائفة من الطوائف على دلائل عقلية -زعموها- معارضة لأخبار أو تشريعات نبوية.
وترى أن الكفار الذين كفروا بما جاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم في منتهى حالهم يقولون: ﴿وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير﴾ [الملك:١٠] فقولهم: لو كنا نسمع أي: الحكم الشرعي أو النبوة الشرعية والاستجابة للنبي صلى الله عليه وسلم الذي كان يدعوهم إلى التوحيد والإيمان، أو نعقل أي: لو استعملنا حتى العقول لانقدنا إليه؛ ولهذا قال سبحانه: ﴿ولقد ذرأنا لجهنم كثيرا من الجن والإنس لهم قلوب لا يفقهون بها لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم أعين لا يبصرون بها ولهم آذان لا يسمعون بها﴾ [الأعراف:١٧٩] فقدم العقل على السمع والبصر، ﴿أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها﴾ [الحج:٤٦].
فترى دائما أنه في القرآن عند ذكر المعتبرات في التحصيل يقدم العقل على غيره من الحواس؛ لأنه أقوى

القوى الإدراكية وأنظمها، ولهذا تميز به الإنسان عن بقية الحيوان، فإن البهائم تسمع وتبصر لكنها لا تعقل، وهذه تقرر ولا سيما في هذا العصر كثيرا؛ لكثرة من يتكلم بدعوى أن العقل يعارض النقل، التعارض بين الإسلام في كذا والقضية العقلية ..

ليس هناك أي مسألة خبرية أو تشريعية يتعارض فيها الخبر الشرعي مع العقل أو الحكم الشرعي مع العقل، إلا أن يكون هذا الشيء الذي قيل إنه شرعي؛ ليس شرعيا في الحقيقة، كأن يكون حديثا موضوعا على النبي صلى الله عليه وسلم، فيظن من يظن أنه حديث وهو يعارض قوانين عقلية منضبطة.

أما ما علم أنه شرعي من جهة ثبوته ودلالته فإنه لا يمكن أن يعارض شيئا مما انضبط في العقل، بل يكون العقل هنا وهما وليس عقلا صحيحا.." (١)

"القائلون بنفي ظواهر نصوص الصفات

[وأما القسمان اللذان ينفيان ظاهرها، أعني: الذين يقولون: ليس لها في الباطن مدلول، هو صفة الله تعالى قط].

هؤلاء هم الذين يقولون بنفي الصفات في نفس الأمر أو ينفون ما هو منها، ونفاة الصفات مطلقا: هم الجهمية وأئمة المعتزلة، ونفاة ما هو من الصفات: هم جمهور متكلمة الصفاتية الذين ينفون الصفات الفعلية، وغلاتهم ينفون الصفات الخبرية.

[وأن الله لا صفات له ثبوتية، بل صفاته إما سلبية وإما إضافية وإما مركبة منهما].

هذه طريقة غلاة هذين القسمين، وهم نفاة الصفات في نفس الأمر، الذين يقولون: إنه ليس له صفة ثبوتية في نفس الأمر، بل صفاته إما سلبية -والسلب هو النفي- كقولهم: ليس متكلما أو ليس سميعا أو ليس بصيرا، أو تارة ينفون بعض **الألفاظ المجملة** بالتصريح على خلاف ما هو معروف عند السلف من عدم التصريح بنفي أو إثبات ..

وهلم جرا.

وإما إضافية الصفات الإضافية: كقول المتفلسفة مثلا: إنه مبدأ الأشياء، وأنه علة الأشياء، فالقول في المبدأ والعلة يعد من الصفات الإضافية.

وإما مركبة منهما المركب منهما كقول المتفلسفة: إنه عاقل ومعقول وعقل.

[أو يثبتون بعض الصفات وهي الصفات السبعة].

---

(١) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص ٧/١٩

أو يثبتون بعض الصفات هذا هو النوع الثاني في نفاة الصفات، وهم الذين يثبتون بعضها وينفون بعضها، وهم متكلمة الصفاتية كالكلابية والأشعرية والماتريدية وأمثالهم.
وهي الصفات السبعة.
أي: الصفات التي استقر عليها المتأخرون من الأشاعرة، وعليها الماتريدية في الجملة، وهي: الحياة والكلام والبصر والسمع والإرادة والعلم والقدرة.
[أو الثمانية].
وهي الصفات السبع المتقدمة، مع صفة البقاء كما هي طريقة طائفة من الأشعرية.
[أو الخمسة عشر].
كما ذكره الشهرستاني عن طائفة من متكلميهم، وهي الصفات الثمان، ثم يختلفون فيما يزيدون عليها.
وثمة غير ذلك كما هي طريقة الأشعري إمام المذهب، وأبي بكر بن الطيب الباقلاني الذين يثبتون الصفات الخبرية في الجملة.
[أو يثبتون الأحوال دون الصفات].
كما هي طريقة خلق من المعتزلة، وأخص من تكلم بها من المعتزلة هو أبو هاشم الجبائي، فإن أبا هاشم الجبائي كغيره من المعتزلة ينفي الصفات، ولكنه أثبت الأحوال.
فإن العلم -مثلا- كصفة مختصة بالله يقال فيه: إن لله علما هو صفة تليق به.
لكن المعتزلة تنفي هذه الصفة مع اتفاقها على أن الله عليم.
أي: أنهم يثبتون الاسم وحكم الصفة -أي: الحكم المتعلق بها وهو أن الله يعلم أحوال العالم- لكنهم ينفون الصفة من جهة قيامها بالذات.
فجاء أبو هاشم الجبائي وأثبت مع حكم الصفة، والاسم الحال -وهو العالمية-، فهو يجعلها حالا وليست صفة.
وجمهور المعتزلة لا ثبت هذه الأحوال، إنما أثبتها أبو هاشم الجبائي ابن أبي علي الجبائي، وتبعه عليها خلق من المعتزلة، وطائفة من متكلمة الصفاتية من الأشعرية وغيرهم ك القاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني ومن وافقه من متكلمة الأشعرية وبعض الفقهاء من أصحاب الأئمة الذين وافقوا القاضي أبا بكر على إثبات مسألة الأحوال تبعا لـ أبي هاشم الجبائي.
لكن ينبه إلى أن بعض الفقهاء ك أبي الوفاء ابن عقيل الحنبلي يثبت مسألة الأحوال، ولكن الأحوال التي

يثبتها ابن عقيل ليست هي الأحوال التي أثبتها أبو هاشم والباقلاني وأمثالهما من المتكلمة، وإن كان ابن عقيل أيضا يسميها الأحوال أو الإضافات.

[ويقرون من الصفات الخبرية بما في القرآن دون الحديث].

الصفات الخبرية كالوجه واليدين وأمثالها.

[على ما قد عرف من مذهب المتكلمين.

فهؤلاء قسمان:].

موقف قدماء متكلمة الصفاتية من الصفات الخبرية فيه تفصيل، فهم من حيث الجملة -كابن كلاب والأشعري والباقلاني وابن فورك -يثبتون ما هو من الصفات الخبرية، لكن بعضهم خير من بعض في هذا: فمنهم من يثبت الصفات الخبرية القرآنية دون النبوية، ومنهم من يثبت القرآنية وما هو من النبوية .. وهلم جرا.

[قسم يتأولونها ويعينون المراد، مثل قولهم: استوى بمعنى استولى، أو بمعنى: علو المكانة والقدر، أو بمعنى: انتهاء الخلق إليه

إلى غير ذلك من معاني المتكلمين.].

فيجمعون بين نفي الصفة وبين تأويل النص، أي: أنهم يجمعون بين نفي الصفة في نفس الأمر وبين تأويل النص الذي ورد في إثباتها ..

وهذا هو أصله مذهب الجهمية والمعتزلة.

[وقسم يقولون: الله أعلم بما أراد بها، لكنا نعلم أنه لم يرد إثبات صفة خارجة عما علمناه].

وهذا القسم يقع في كلام متكلمة الصفاتية من أصحاب أبي الحسن وأمثالهم، الذين لا يعينون التأويل وإن كانوا يجزمون بانتفاء الصفة في نفس الأمر، والمقصود بالصفة هنا: الصفة التي ينفونها؛ لأنه تقدم أنهم يثبتون شيئا من الصفات وينفون شيئا آخر.." (١)

"القاعدة السادسة

السادسة: أن ما علم ثبوته في الكتاب والسنة يثبت، وما علم نفيه ينفى، وما لم يرد بلفظه إثبات ولا نفي من **الألفاظ المجملة** الحادثة فإنه يتوقف فيه.

وإذا كان كذلك فلا يعني هذا أنك لا تنفي نقصا عن الله إلا إن كان النص القرآني صرح به، فإن هذه قاعدة

---

(١) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص ٤/٢٠

-كما قال شيخ الإسلام - لم يلتزمها أحد من أهل السنة، بل ولا أحد من الطوائف، فإن القول بأن الله منزه عن الجهل صحيح وبدهي عند المسلمين، لكن التصريح بنفي الجهل لم يرد في القرآن أو السنة، مع أنه منفي عن الله سبحانه وتعالى.

إذا: القاعدة: أن صفات الكمال المنصوص عليها في القرآن كل ما يقابلها ويضادها فإنه يعلم أن الرب منزه عنه، فلما وصف نفسه بالعلم دل على أنه منزه عن الجهل ..

وهلم جرا.

وإن كان النص تارة يصرح ببعض هذه الأضداد، كقول النبي: (إن ربكم ليس بأعور) فإن الله موصوف بالبصر، ومع ذلك قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: (إن ربكم ليس بأعور) مع أن من وصف بالبصر على جهة الكمال، فإنه يعلم أنه منزه عن ذلك.

أما اللفظ الذي لم يرد ولكنه من الألفاظ الحادثة المجملة التي تحتمل حقا وباطلا؛ فإن طريقة السلف في هذا أنهم يتوقفون في اللفظ، ويستفصلون في المعنى، فإن كان صوابا قبل، وإن كان باطلا رد، أما اللفظ فإنه يتوقف فيه من حيث الأصل، وإن كان مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم لا بأس به عند المناظرة كما قرره المصنف؛ وذلك كلفظ الجهة والجسم ونحوها.." [1]

"فدبر الجهم خطة وبدأ بتعقيد القواعد الكليات لجحد الصفات، فهو لا يستطيع أن يأتي إلى الناس رأسا ويقول لهم: ليس لله يد، فجاء **بألفاظ مجملة** ونزه الله عنها، وجعل تنزيه الله عنها أصولا كلية عند هؤلاء، ثم توصل إلى إنكار الصفات من خلال ذلك، حيث جاء بلفظ الجسم والحيز والجهة، فقال مثلا: هل الله جسم؟ فأخذ يقرر أن الله ليس بجسم ولا يوصف بالجسمية، فلما قرر ذلك ومكنه من نفوسهم أخذ يقرر فيهم ما يريد فقال: لو أثبتنا لله اليد أثبتنا له الجسمية ولو أثبتنا له الجسمية شبهناه بخلقه ومن ثم غرس فيهم تعطيل الصفات.

ولكن واجهته مشكلة وهي النصوص الكثيرة من الكتاب والسنة التي تصادم تقريره، فدلهم على التحريف، وبهذا توصل الجهم إلى تقرير إنكار صفات الله لدى من استهوتهم شبهته واستفزهم ضلاله وباطله من ذوي الجهل وقلة البصيرة في الدين.

(اليمين) صفة ثابتة لله، فالله له يدان حقيقيتان، وفي رواة لمسلم إثبات يدين لله: يمين وشمال، ومن أهل العلم من صوب أن لفظ الشمال لم يثبت وإنما الثابت (الأخرى) بدل الشمال، وعلى كل فهذه الرواية

---

(١) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص ٨/٢٢

ليست معارضة لقوله صلى الله عليه وسلم: "وكلتا يدي ربي يمين" ١؛ لأن أهل العلم وضحوا أن المراد بقوله صلى الله عليه وسلم: "وكلتا يدي ربي يمين" نفي توهم النقص؛ لأنه قد يتبادر إلى بعض الأذهان أن الشمال أو الأخرى أنقص من اليمين.

---

١ أخرجه مسلم برقم (١٨٢٧) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.." [١]

"أما الباب الأول فهو عن المصادر، والقواعد، في ألفاظ العقيدة، ومصطلحاتها، عند أهل السنة ومخالفيهم، وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: مصادر أهل السنة وقواعدهم في ألفاظ العقيدة ومصطلحاتها، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مصادر أهل السنة في ألفاظ العقيدة ومصطلحاتها:

المصدر الأول: القرآن الكريم.

المصدر الثاني: السنة النبوية.

المصدر الثالث: لغة العرب.

المصدر الرابع: آثار السلف.

المبحث الثاني: قواعد أهل السنة في ألفاظ العقيدة ومصطلحاتها:

القاعدة الأولى: التزام ألفاظ الشرع.

القاعدة الثانية: التزام معاني اللغة ودلالاتها.

القاعدة الثالثة: تجنب الألفاظ البدعية.

القاعدة الرابعة: تجنب **الألفاظ المجملة.**

القاعدة الخامسة: تجنب التشبه بغير المسلمين في الألفاظ والمصطلحات.

الفصل الثاني: مصادر المخالفين وقواعدهم في ألفاظ العقيدة ومصطلحاتها، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مصادر المخالفين في ألفاظ العقيدة ومصطلحاتها:

المصدر الأول: العقل.

المصدر الثاني: الفلسفة اليونانية والمنطق الأرسطي.

المصدر الثالث: الملل والديانات الأخرى.

---

(١) التحفة السنية شرح منظومة ابن أبي داود الحائية عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر ص/٤٠

المصدر الرابع: الكشف.

المبحث الثاني: قواعد المخالفين في ألفاظ العقيدة ومصطلحاتها:

القاعدة الأولى: عدم التزام ألفاظ الشرع، وإعمال المجاز والتأويل فيها.

القاعدة الثانية: عدم التزام معاني اللغة ودلالاتها.

القاعدة الثالثة: استعمال الألفاظ البدعية.." (١)

"القاعدة الرابعة: استعمال **الألفاظ المجملة**.

القاعدة الخامسة: التشبه بغير المسلمين في الألفاظ والمصطلحات.

الفصل الثالث: معنى الحد عند المنطقيين، ونقده عند أهل السنة.

الفصل الرابع: أشهر المؤلفات في مصطلحات العقيدة؛ عرض وتقويم:

١ - كتاب المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين للآمدي.

٢ - كتاب التعريفات للجرجاني.

٣ - كتاب التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي.

وأما الباب الثاني: فهو دراسة تطبيقية على ألفاظ توحيد الربوبية ومصطلحاته، وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بخصائص الربوبية.

الربوبية - الإحياء - الإماتة - الأمر - الملك - الرزق - الخلق - الإبداع - التأثير - الإيجاد - الوجود - الموجود - الوجود المطلق - الماهية - القدم - الأبدية - الأزلية - الواحد بالعين - الواحد بالنوع - الوحدة في الأفعال.

الفصل الثاني: ألفاظ أدلة توحيد الربوبية ومصطلحاتها.

الدليل - العلم الضروري - العلم النظري - الشك - المعرفة - النظر - التسلسل - الدور - الجسم - الجوهر - العرض - المعدوم - الممتنع - المستحيل - الممكن - واجب الوجود - العالم - العالم حادث - الأفول - التغير - إمكان الذوات - إمكان الصفات - حدوث الذوات - حدوث الصفات - الإحكام والإتقان - دليل التمانع - الفطرة.

الفصل الثالث: الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بالشرك في الربوبية.

الشرك في الربوبية - التعطيل - الزندقة - الإلحاد: الشيوعية - الداروينية - الوجودية - المذهب العقلي -

(١) الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/٥

العلمانية. العلة: العلة التامة – العلة الناقصة – العلة الصورية – العلة الغائية – العلة الفاعلية – العلة المادية – علة الماهية – علة الوجود – العلة الأولى – المعلول. العقل – النفس –." [1]

"٣ – تعريف التوحيد عند أهل الوحدة ١:

التوحيد عند أهل الوحدة – كما يقولون في تعريفه –: هو إسقاط الإضافات؛ أي لا تضيف شيئا من الأشياء إلى غير الحق – سبحانه –، وقيل: هو تنزيه الله عن الحدث، وقيل: إسقاط الحدث وإثبات القدم. وحاصل مراتب التوحيد عندهم: أن يعلم يقينا بالدليل القاطع، أن الموجود الحقيقي هو الله – سبحانه –، وكل ما سواه معدوم الأصل، وجوده ظل وجود الحق، فيعتقد أن ليس في الوجود فعل، وصفة، وذات، إلا لله حقيقة، وأن يجد ذلك ويشهده٢. وهم يعرفون علم التوحيد بأنه: "علم يعرف به أنه لا وجود لغير الله – تعالى –، وليست الأشياء إلا مظاهره تعالى ومجاليه، والموحدون طائفة لا يرون غير الحق عز شأنه وجل برهانه، ولا يعلمون وجودا لغير الحق – تعالى –، وإن حقيقة الوجود هو الله – سبحانه – "٣.

وحقيقة توحيدهم أنه ليس هناك وجودان قديم وحادث، وخالق ومخلوق، وواجب وممكن، بل الوجود عندهم واحد بالعين، والذي يقال له الخلق المشبه هو الحق المنزه، بل الكل من عين واحدة، بل هو العين الواحدة، فوجود الكائنات هو عين وجود الله – تعالى –، ليس وجودها غيره ولاشيء سواه ألبتة٤. وتصور مذهب هؤلاء كاف في بيان فساده، ولا يحتاج مع حسن التصور إلى دليل آخر، وإنما تقع الشبهة لأن أكثر الناس لا يفهمون حقيقة قولهم وقصدهم، لما فيه من **الألفاظ المجملة** والمشتركة٥.

وقد رد عليهم شيخ الإسلام – رحمه الله – وبين حقيقة الاشتباه الذي وقعوا فيه، وأنه من أعظم الضلال الذي وقع فيه بنو آدم، قال – رحمه الله –: "فمن اشتبه عليهم وجود الخالق

---

١ – أهل الوحدة هم الذين يقولون بوحدة الوجود، أي أن الوجود واحد فالوجود الواجب للخالق هو الوجود الممكن للمخلوق، كما يقول ذلك ابن عربي، وابن سبعين، وغيرهما من أهل الوحدة، فهم يقولون إن الله لا يوجد مستقلا عن الأشياء، وهو نفس العالم، والأشياء مظاهر لحقيقته الكلية أو مظاهر لذاته تصدر عنه بالتجلي. انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٢/٢٤٩، المعجم الفلسفي للحفني ص٣٨٠.

٢ – انظر: كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ٢/١٤٦٩. وقد نقل هذا الكلام عن شارح القصيدة الفارضية.

---

(١) الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/٦

٣ – موسوعة مصطلحات جامع العلوم لأحمد نكري ص٢٩٥، ٩٧٢ – ٩٧٣.

٤ – انظر: الصواعق المرسلة ٣/٩٣١ – ٩٣٢، مجموعة الرسائل لابن تيمية ١/٨٠، ٤/٦ – ٧.

٥ – انظر: مجموعة الرسائل لابن تيمية ٤/٥.." [١]

"المبحث الثاني: قواعد أهل السنة في ألفاظ العقيدة ومصطلحاتها.

– القاعدة الأولى: التزام ألفاظ الشرع.

– القاعدة الثانية: التزام معاني اللغة ودلالاتها.

– القاعدة الثالثة: تجنب الألفاظ البدعية.

– القاعدة الرابعة: تجنب **الألفاظ المجملة**، والتفصيل فيها.

– القاعدة الخامسة: تجنب التشبه بغير المسلمين في الألفاظ والمصطلحات.." [٢]

"تمهيد:

لما كانت مصادر أهل السنة والجماعة هي الكتاب والسنة ولغة العرب وآثار السلف، فإن المتأمل في كتب أهل السنة والجماعة وأقوالهم يتبين له قواعد عامة لألفاظ العقيدة ومصطلحاتها عندهم، معتمدين في ذلك على طريقة القرآن والسنة في انتقاء الألفاظ ومنهج التعبير عن المعاني وكانت قواعدهم العامة كالآتي:

– القاعدة الأولى: التزام ألفاظ الشرع.

– القاعدة الثانية: التزام معاني اللغة ودلالاتها.

– القاعدة الثالثة: تجنب الألفاظ البدعية.

– القاعدة الرابعة: تجنب **الألفاظ المجملة**، والتفصيل فيها.

– القاعدة الخامسة: تجنب التشبه بغير المسلمين في الألفاظ والمصطلحات.." [٣]

"القاعدة الثالثة: تجنب الألفاظ البدعية.

١ – صورة القاعدة:

طريقة السلف والأئمة أنهم يراعون المعاني الصحيحة المعلومة بالشرع والعقل، ويراعون أيضا الألفاظ الشرعية، فلا يعبرون في أبواب العقيدة **بألفاظ مجملة** مبتدعة، ومن تكلم بلفظ مبتدع يحتمل حقا وباطلا نسبوه إلى

---

(١) الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/٣٢

(٢) الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/٧٣

(٣) الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/٧٤

البدعة١.

٢ - فقه القاعدة:

إن من منهج أهل السنة والجماعة في ألفاظ أصول الاعتقاد الاتباع لا الابتداع، والابتداع المقصود هنا هو مخالفة الأدلة السمعية. وأصل كلمة البدعة من الاختراع، وهو الشيء يحدث من غير أصل سبق، ولا مثال احتذي، ولا ألف مثله، وهذا الاسم يدخل فيما تخترعه القلوب، وفيما تنطق به الألسنة، وفيما تفعله الجوارح٢.

ويقول الإمام الشاطبي في تعريف البدعة: "فالبدعة إذن عبارة عن طريقة في الدين مخترعة، تضاهي الشرعية، يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله - سبحانه -"٣.

وقيل في تعريف البدعة إنها: "ما أحدث ع‌ى خلاف الحق المتلقى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من علم أو عمل أو حال، بنوع شبهة أو استحسان، وجعل دينا قويما وصراطا مستقيما"٤.

فأصول الدين قد جاءت موضحة في الكتاب والسنة وكلام السلف، فما كان فيه مخالفة لها فهو من الابتداع في أصول الاعتقاد.

يقول شيخ الإسلام: "وكل قول لم يرد لفظه ولا معناه في الكتاب والسنة وكلام سلف الأمة فإنه لا يدخل في الأدلة السمعية، ولا تعلق للسنة والبدعة بموافقته ومخالفته..

---

١ - انظر: درء التعارض ١/٢٥٤.

٢ - انظر: الحوادث والبدع للطرطوشي ص٣٤ - ٣٥.

٣ - الاعتصام ١/٣٧.

٤ - علم أصول البدع لعلي بن حسن عبد الحميد ص٢٥.." (١)

"القاعدة الرابعة: تجنب **الألفاظ المجملة**، والتفصيل فيها.

١ - صورة القاعدة:

أن أهل السنة والجماعة يمنعون إطلاق العبارات المحدثة، المجملة، المتشابهة، نفيا وإثباتا، فلا يثبتون اللفظ ولا ينفونه إلا بعد الاستفسار والتفصيل، فإذا تبين المعنى أثبت حقه، ونفي باطله١. فيوقف اللفظ ويفسر المعنى٢.

---

(١) https://t.me/dralhoshan/1

٢ – فقه القاعدة:

لما كان أهل السنة يحرصون على الألفاظ الشرعية في مسائل العقيدة، جاءت ألفاظهم خالية من الإيهام والإجمال، ولما بدأ المبتدعة يظهرون ألفاظا مشتبهة يلتبس فيها الحق بالباطل بسبب ما فيها من الإجمال، كان موقف أهل السنة حازما جدا، حيث امتنعوا عن إطلاق تلك الألفاظ نفيا وإثباتا، إلا بعد الاستفسار والتفصيل، لكي يثبت المعنى الحق وينفى المعنى الباطل، يقول شيخ الإسلام – رحمه الله –: "ولهذا يوجد كثيرا في كلام السلف والأئمة النهي عن إطلاق موارد النزاع بالنفي والإثبات، وليس ذلك لخلو النقيضين عن الحق، ولا قصور أو تقصير في بيان الحق، ولكن لأن تلك العبارة من **الألفاظ المجملة**، المتشابهة، المشتملة على حق وباطل، ففي إثباتها إثبات حق وباطل، وفي نفيها نفي حق وباطل، فيمنعمن كلا الإطلاقين"١.

ويقول – رحمه الله –: "وما تنازع فيه الأمة من **الألفاظ المجملة** كلفظ المتحيز والجهة والجسم والجوهر والعرض وأمثال ذلك، فليس على أحد أن يقبل مسمى اسم من هذه الأسماء، لا في النفي ولا في الإثبات، حتى يتبين له معناه، فإن كان المتكلم بذلك أراد معنى صحيحا، موافقا لقول المعصوم كان ما أراده حقا، وإن كان أراد به معنى مخالفا لقول المعصوم كان ما أراده باطلا.

---

١ – انظر: درء التعارض ٧٦/١.

٢ – انظر: التدمرية ص ٦٥، ٦٦.

١ – درء التعارض ٧٦/١.." [1]

"ثم يبقى النظر في إطلاق ذلك اللفظ ونفيه، وهي مسألة فقهية، فقد يكون المعنى صحيحا ويمتنع من إطلاق اللفظ لما فيه من مفسدة، وقد يكون اللفظ مشروعا ولكن المعنى الذي أراده المتكلم باطل"١.

وهذه قاعدة متبعة عند سلف الأمة، قال شيخ الإسلام – رحمه الله –: "والمقصود هنا أن أئمة السنة كأحمد بن حنبل وغيره، كانوا إذا ذكر لهم أهل البدع **الألفاظ المجملة** كلفظ الجسم والجوهر والحيز ونحوها؛ لم يوافقوهم لا على إطلاق الإثبات، ولا على إطلاق النفي"١، ويقول عن نفسه: "وما يذكر من **الألفاظ المجملة** فإني أبينه وأفصله"٢.

وهذه **الألفاظ المجملة** التي تلبس على الناس في عقيدتهم، كانت سبب ذم السلف لعلم الكلام، إذ لم

---

(١) الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/٨٦

يذموه لمجرد الاصطلاحات المولدة فيه، بل لأن المعاني التي يعبرون عنها بهذه الألفاظ والعبارات فيها من الباطل المذموم في الأدلة والأحكام ما يجب النهي عنه، فهي مشتملة على معان مجملة في النفي والإثبات٤. وهذا يؤدي إلى الالتباس وعدم بيان الحق، فأكثر اختلاف الناس سببه هذه **الألفاظ المجملة**، والمعاني المشتبهة.

---

١ - درء التعارض ١/٢٩٦ - ٢٩٧، وانظر: بيان تلبيس الجهمية ١/١٠٠.

١ - بيان تلبيس الجهمية ١/٥٢٢ وانظر ١/٢٢، ٤٧، ٥٤ من المرجع نفسه.

٢ - التسعينية ضمن الفتاوى الكبرى ٥/٢٦.

٤ - انظر: درء التعارض ١/٤٤، ٢٣٢.." [1]

"القاعدة الخامسة: تجنب التشبه بغير المسلمين في الألفاظ والمصطلحات.

١ - صورة القاعدة:

يقول الإمام الشافعي - رحمه الله -: "ما جهل الناس ولا اختلفوا إلا لتركهم لسان العرب، وميلهم إلى لسان أرسطاطاليس١"٢. ومن منهج أهل السنة تجنب التشبه بغير المسلمين، ومن ذلك التشبه بهم في الألفاظ والمصطلحات العقدية.

٢ - فقه القاعدة:

إن الله - عز وجل - بين للناس في كتابه وسنة رسوله تفاصيل دينهم، وخاطبهم بما يفهمونه من الألفاظ العربية، فالعدول عنها إلى لغات الأمم يسبب الالتباس والاشتباه على الناس في أمور عقيدتهم، لاسيما إذا كانت تلك الألفاظ من **الألفاظ المجملة** المشتبهة، كما أن النبي - صلى الله عليه وسلم - حذر أمته من التشبه بغير المسلمين فقال: "لتتبعن سنن من قبلكم شبرا بشبر، وذراعا بذراع، حتى لو سلكوا جحر ضب لسلكتموه". قلنا: يا رسول الله اليهود والنصارى؟ قال: "فمن؟! " ٣.

ولذا كان من منهج أهل السنة في ألفاظ العقيدة عدم التشبه بالأمم الأخرى في ألفاظها، ومصطلحاتها العقدية، وهو أمر تميزوا به عن سائر الطوائف. يقول شيخ الإسلام - رحمه الله -: "وأرباب المقالات تلقوا عن أسلافهم مقالات بألفاظ لهم؛ منها ما كان أعجميا فعربت، كما عربت ألفاظ اليونان والهند والفرس وغيرهم، وقد يكون المترجم عنهم صحيح الترجمة، وقد لا يكون صحيح الترجمة، ومنها ما هو عربي. ونحن

---

(١) الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/٨٧

إنما نخاطب الأمم بلغتنا العربية"١.

---

١ – أرسطاطاليس، ويقال أرسطوطاليس بن نيقوماخوس الطبيب، ولد سنة ٣٨٤ ق. م، من متأخري فلاسفة اليونان، وهو مع ذلك المقدم المشهور، ولقب بالمعلم الأول لأنه واضع التعاليم المنطقية ومخرجها من القوة إلى الفعل، وتتلمذ على أفلاطون، وكان أرسطو يلقي دروسه على تلاميذه وهم يمشون، لذا لقب أتباعه بالمشائين. انظر: الملل والنحل ١١٩/٢، قصة الفلسفة لول ديورانت ص٧٣، المعجم الفلسفي للدكتور جميل صليبا ٣٧٣/٢، الموسوعة الفلسفية للدكتور الحفني ص٣٦.

٢ – صون المنطق ص١٥.

٣ – أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء باب ما ذكر عن بني اسرائيل ١٢٧٤/٣ح ٣٢٦٩، ومسلم في كتاب العلم باب اتباع سنن اليهود والنصارى ٢٠٥٤/٤ح ٢٦٦٩.

١ – درء التعارض ٢٩٩/١.." [1]

"المبحث الثاني: قواعد المخالفين في ألفاظ العقيدة ومصطلحاتها

الأولى: عدم التزام ألفاظ الشرع، وإعمال المجاز والتأويل فيها

...

المبحث الثاني: قواعد المخالفين في ألفاظ العقيدة ومصطلحاتها:

١ – عدم التزام ألفاظ الشرع، وإعمال المجاز والتأويل فيها.

٢ – عدم التزام معاني اللغة ودلالاتها.

٣ – استعمال الألفاظ البدعية.

٤ – استعمال **الألفاظ المجملة**.

٥ – التشبه بغير المسلمين في الألفاظ والمصطلحات.." [2]

"الرابعة: استعمال **الألفاظ المجملة**

...

٤ – استعمال **الألفاظ المجملة**.

---

(١) الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/٨٨

(٢) الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/١٠٤

استعمل المتكلمون والفلاسفة ألفاظا مبتدعة، حيث وضعوا لها معنى لم يرد في الشرع، وكان من هذه الألفاظ المبتدعة ألفاظ فيها إجمال وإبهام فهي تحتمل معنى حقا، وتحتمل أيضا معنى باطلا، وهم يلبسون من خلالها على عوام الناس.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –: "وهذا الكلام المتشابه الذي يخدعون به جهال الناس، هو الذي يتضمن الألفاظ المتشابهة المجملة التي يعارضون بها نصوص الكتاب والسنة، وتلك الألفاظ تكون موجودة مستعملة في الكتاب والسنة وكلام الناس، لكن بمعان أخر غير المعاني التي قصدوها هم بها، فيقصدون هم بها معاني أخر فيحصل الاشتباه والإجمال"١. ثم بين – رحمه الله – بعض الأمثلة لهذه الألفاظ التي يستخدمون فقال: "كلفظ العقل، والعاقل، والمعقول، فإن لفظ العقل في لغة المسلمين إنما يدل على عرض إما مسمى مصدر ءقل يعقل عقلا، وإما قوة يكون بها العقل وهي الغريزة، وهم يريدون بذلك جوهرا مجردا قائما بنفسه.

وكذلك لفظ المادة والصورة، بل وكذلك لفظ الجوهر والعرض، والجسم والتحيز، والجهة والتركيب والجزء، والافتقار والعلة والمعلول، والعاشق والعشق والمعشوق، بل ولفظ الواحد في التوحيد، بل ولفظ الحدوث والقدم، بل ولفظ الواجب والممكن، بل ولفظ الوجود والموجود والذات وغير ذلك من الألفاظ"٢.

فهذه الألفاظ بعضها قد ورد في الشرع، ولكنهم وضعوا له معنى يخالف ما ورد في الشرع، وبعضها **ألفاظ مجملة** مشتبهة، ومع ذلك جعلوها أصول الدين، واعتنوا بها، وتركوا ما جاء به الرسول – صلى الله عليه وسلم –، وحرفوه عن معناه الصحيح، وهذه سمة ظاهرة لما يستعملونه من ألفاظ ومصطلحات في العقيدة.

---

١ – درء التعارض ٢٢٢/١ وانظر النسعينية ضمن الفتاوى الكبرى ٢٦/٥.

٢ – درء التعارض ٢٢٢/١.." (١)

"وتسمية تأثير الرب في مخلوقاته فعلا، وصنعا، وإبداعا، وإبداء، وخلقا، وبرءا، وأمثال ذلك من العبارات، هو مما تواتر عن الأنبياء، بل ومما اتفق عليه جماهير العقلاء١.

ولا يصح إطلاقه بهذا المعنى على قدرة العبد، وقد قالت المعتزلة بأن العبد يخلق فعل نفسه، فأثبتوا التأثير بهذا المعنى لقدرة العبد٢، وهذا باطل.

وقد يراد بالتأثير نوع معاونة، إما في صفة من صفات الفعل، أو في وجه من وجوهه – كما قاله كثير من

---

(١) الألفاظ والمصطلحات المتءلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/١١٢

متكلمي أهل الإثبات –، وهذا باطل بما به بطل التأثير في ذات الفعل، إذ لا فرق بين إضافة الانفراد بالتأثير إلى غير الله – سبحانه – في شيء صغير أو كبير، وهل هو إلا شرك دون شرك.

وقد يراد بالتأثير، أن خروج الفعل من العدم إلى الوجود، كان بتوسط القدرة المحدثة، بمعنى أن القدرة المخلوقة، هي سبب، وواسطة، في خلق الله – سبحانه وتعالى – الفعل بهذه القدرة، كما خلق النبات بالماء، وكما خلق جميع المسببات، والمخلوقات، بوسائط وأسباب وهذا حق٣.

وبهذا يتضح أن التأثير بمعنى الخلق والإبداع ينفرد به الله – تعالى –، وأن لفظ التأثير **لفظ مجمل** ينبغي الاستفصال عن معناه.

---

١ – انظر: منهاج السنة النبوية ٢٧٥/١.

٢ – انظر: المحيط بالتكليف للقاضي عبد الجبار ص٣٤٠ – ٣٤٧.

٣ – انظر: مجموع الفتاوى ٣٨٩/٨.." [1]

"٣ – التأثير التام:

مما يستدل به الفلاسفة على قولهم بقدم العالم، هو أن الله مؤثر تام في الأزل١. والتأثير التام **لفظ مجمل**، وحينما يقول الفلاسفة عن الله إنه مؤثر تام في الأزل، فلا بد من الاستفصال عن معنى ذلك:

فيقال لهم: قولكم إنه مؤثر تام في الأزل، **لفظ مجمل** يراد به التأثير العام في كل شيء في الأزل، ويراد به التأثير المطلق في شيء بعد شيء، ويراد به التأثير في شيء معين دون غيره.

فإن أردتم الأول، لزم أن لا يحدث في العالم حادث، وهذا خلاف المشاهدة، فهو ممتنع بضرورة الحس، والعقل، لأن الحوادث مشهودة، وأيضا فكون الشيء مبدعا أزليا ممتنع.

وإن أردتم الثاني، لزم أن يكون كل ما سوى الله مخلوقا، حادثا، كائنا بعد أن لم يكن، وكان الرب لم يزل متكلما بمشيئته، فعالا لما يشاء. وهذا يناقض قولكم، ويستلزم أن كل ما سواه مخلوق، ويوافق ما أخبرت به الرسل، وعلى هذا يدل العقل الصريح. فتبين أن العقل الصريح يوافق ما أخبرت به الأنبياء.

وإن أردتم الثالث، فسد قولكم، لأنه يستلزم أنه يشاء حدوثها بعد أن لم يكن فاعلا لها، من غير تجدد سبب يوجب الإحداث، وهذا يناقض قولكم.

فإن صح هذا جاز أن يحدث كل شيء بعد أن لم يكن محدثا لشيء، وإن لم يصح هذا بطل، فقولكم

---

(١) الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/١٨٤

باطل على التقديرين.

وحقيقة قولكم أن المؤثر التام لا يكون إلا مع أثره، ولا يكون الأثر إلا مع المؤثر التام في الزمن، وحينئذ فيلزمكم أن لا يحدث شيء، ويلزمكم أن كل ما حدث، حدث بدون مؤثر، ويلزمكم بطلان الفرق بين أثر وأثر، وليس لكم أن تقولوا بعض الآثار يقارن المؤثر التام، وبعضها يتراخى عنه٢.

والناس لهم في استلزام المؤثر أثره قولان:

فمن قال إن الحادث يحدث في الفاعل بدون سبب حادث، فإنه يقول المؤثر التام لا يجب أن يكون أثره معه بل يجوز تراخيه، ويقول إن القادر المختار يرجح أحد مقدوريه

---

١ - انظر: الصفدية ١/93.

٢ - انظر: مجموع الفتاوى ٤٧/١٢، الصفدية ٥٣/١، ١٣٦/٢.." [1]

"فالقديم في الكتاب والسنة، يدل على السبق، والتقدم في الزمان، قال شيخ الإسلام عن لفظ القديم: "وأما لفظ القديم فهو في اللغة المشهورة، التي خاطبنا بها الأنبياء، يراد به ما كان متقدما على غيره تقدما زمانيا، سواء سبقه عدم، أو لم يسبقه"١.

والأول الذي لم يزل موجودا هو أحق بلفظ القدم من المسبوق بالعدم٢.

وقال شيخ الإسلام - رحمه الله -: "ولفظ القديم والأزلي فيه إجمال؛ فقد يراد بالقديم الشيء المعين، الذي ما زال موجودا ليس لوجوده أول، ويراد بالقديم الشيء الذي يكون شيئا بعد شيء، فنوعه المتوالي قديم وليس شيء منه بعينه قديما، ولا مجموعه قديم، ولكن هو في نفسه قديم بهذا الاعتبار "٣.

فالقديم إذا **لفظ مجمل**، قد يراد به الذي مازال موجودا ليس لوجوده أول، المتقدم على غيره مطلقا دون أن يسبقه عدم، وقد يراد به المتقدم على غيره، وإن غيرا آخر متقدم عليه، وهذا يكون مسبوقا بالعدم. وهو بالمعنى الأول يخبر به عن الله - عز وجل -، ولكن لا يعتبر من أسمائه وصفاته التي يدعى بها، لأن الله لم يسم نفسه به، ولم يصفه به رسوله - صلى الله عليه وسلم

---

١ - الجواب الصحيح ٤٨٣/٤، وانظر: الدرء ٣٧٤/١، شرح الطحاوية ٧٧/١ - ٧٨.

---

(١) الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/١٨٥

٢ – انظر: الصفدية٢/٨٤.

٣ – المرجع السابق ٢/٤٧.." [(١)]

"الواحد بالعين

"الواحد بالعدد"

١ – معنى الواحد بالعين في اللغة:

سبق تعريف الواحد في اللغة١، أما العين فهي في اللغة حاسة الرؤية، والعين عين الماء، وعين الشمس، والعين الدينار، والعين المال الناض، والعين الجاسوس٢.

وعين الشيء خياره، وعين الشيء نفسه، يقال هو هو عينا، وهو هو بعينه، ولا آخذ إلا درهمي بعينه، والعين حرف من حروف المعجم٣.

وعين القبلة حقيقتها، والعين عند العرب حقيقة الشيء، وعين الشيء نفسه وشخصه٤.

ومن خلال العرض السابق لمعاني العين يتبين أن العين من **الألفاظ المجملة**، التي تحتمل معان كثيرة متغايرة، وأقرب هذه المعاني للمعنى الاصطلاحي هو المعنى الأخير، وهو أن العين هي حقيقة الشيء، ونفسه، وشخصه.

٢ – معنى العدد في اللغة:

قال الجوهري:" عددت الشيء إذا أحصيته، والاسم العدد والعديد"٥، والعد إحصاء الشيء، والعدد مقدار ما يعد، والعديد الكثرة٦.

---

١ – انظر البحث ص١١ – ١٣.

٢ – انظر: العين ٢/٢٥٤ – ٢٥٥، الصحاح ٦/٢١٧٠، معجم مقاييس اللغة ٤/١٩٩ – ٢٠٣.

٣ – انظر: العين ٢/٢٥٤ – ٢٥٥، الصحاح ٦/٢١٧٠، معجم مقاييس اللغة ٤/١٩٩ – ٢٠٣، المغرب ص٣٣٤، المصباح المنير ٢/٤٤٠، لسان العرب ١٣/٣٠١ – ٣٠٥.

٤ – انظر: لسان العرب ١٣/٣٠٤ – ٣٠٥، ٣٠٩.

---

(١) الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/٢٠٣

٥ – الصحاح ٢/٥٠٥، وانظر: معجم مقاييس اللغة ٤/٢٩.

٦ – انظر: معجم مقاييس اللغة ٤/٢٩.." [(١)]

"وقد خالف أهل السنة المتكلمين في إيجابهم النظر، وجعله أول واجب، ودللوا على بطلان مذهب المتكلمين من وجوه عدة منها:

أولا: أن النبي – صلى الله عليه وسلم – لم يدع أحدا من الخلق إلى النظر ابتداء، ولا إلى مجرد إثبات الصانع، بل أول ما دعاهم إليه الشهادتان، وبذلك أمر أصحابه، كما قال في الحديث المتفق على صحته لمعاذ بن جبل – رضي الله عنه –، لما بعثه إلى اليمن: "إنك تأتي قوما أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، فإن هم أطاعوا لك بذلك؛ فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة، فإن هم أطاعوا لذلك؛ فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة، تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم" ١.

والقرآن ليس فيه أن النظر أول الواجبات، ولا فيه إيجاب النظر على كل أحد، وإنما فيه الأمر بالنظر لبعض الناس. وهذا موافق لقول من يقول إنه واجب على من لم يحصل له الإيمان إلا به، بل هو واجب على كل من لا يؤدي واجبا إلا به وهذا أصح الأقوال٢. كما أن السلف والأئمة متفقون على أن أول ما يؤمر به العباد الشهادتان، ومتفقون على أن من فعل ذلك قبل البلوغ، لم يؤمر بتجديد ذلك عقب البلوغ. والشهادة تتضمن الإقرار بالصانع – تعالى – وبرسوله٣.

ثانيا: أن هؤلاء المتكلمين بنوا دينهم على النظر، وهو **لفظ مجمل**، يدخل فيه الحق والباطل، فالحق هو النظر الشرعي، والنظر الشرعي هو النظر فيما بعث به الرسول من الآيات، والهدى كما قال: ﴿شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان﴾ [البقرة – ١٨٥] ، ولكن لما ظهرت البدع والتبس الحق بالباطل، صار اسم النظر يطلق على ثلاثة أمور: النظر البدعي؛ فيريدون بالدليل ما ابتدعوه من الأدلة الفاسدة والنظر فيها. ومنهم من يريد مطلق الدليل والنظر من غير تقييدها، لا بشرعي، ولا بدعي، وهؤلاء أوسطهم، وهم أحسن حالا من الذين قيدوا ذلك بالبدعي. وأما القسم الثالث فهم صفوة الأمة، وخيارها، المتبعون للرسول علما وعملا،

---

١ – سبق تخريج الحديث ص ١٦من البحث.

---

(١) الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/٢١١

٢ - انظر: درء التعارض ٨/٦ - ٨.

٣ - انظر: المرجع السابق ٨/٨ - ١١.." [(١)]

"٢ - معنى التسلسل في الاصطلاح:

لفظ التسلسل من الألفاظ الاصطلاحية التي لم ترد في القرآن الكريم أو السنة النبوية، إذ ورد فيهما لفظ السلسلة والسلاسل فقط، قال - تعالى -: ﴿إذ الأغلال في أعناقهم والسلاسل يسحبون﴾ [غافر - ٧١] ، وقال - سبحانه -: ﴿سلاسلا وأغلالا وسعيرا﴾ [الإنسان - ٤] وقال - تعالى -: ﴿ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه﴾ [الحاقة - ٣٢] .ومن السنة قوله - صلى الله عليه وسلم -: "عجب الله من قوم يدخلون الجنة في السلاسل" ١، والسلاسل جمع سلسلة، والسلسة سبق بيان معناها في اللغة، وهو المراد في القرآن والسنة.

ولفظ التسلسل من **الألفاظ المجملة**، التي أحدثها المتكلمون ويراد به عند الإطلاق: "ترتيب أمور غير متناهية"٢، مع أن معناه اللغوي لا يدل على عدم الانتهاء، بل ما ورد من الأمثلة في اللغة هو مما ينتهي.

ويختلف أهل السنة، والمتكلمون، والفلاسفة، في نظرتهم إلى أنواع التسلسل وما يجوز منه وما يمتنع، فعند التقييد ينقسم لفظ التسلسل إلى ثلاثة أنواع: واجب وممتنع وممكن، وتفصيلها كما يلي:

النوع الأول: التسلسل الممتنع، وهو التسلسل في المؤثرات، والفاعلين، والعلل، "بأن يكون للفاعل فاعل، وللفاعل فاعل إلى ما لا نهاية له"٣، وهذا باطل بصريح العقل واتفاق العقلاء، ومنه التسلسل في تمام كون المؤثر مؤثرا؛ كأن يقال الحادث لابد له من سبب حادث، وذلك السبب لابد له من سبب حادث٤.

النوع الثاني: التسلسل الممكن وهو التسلسل في المفعولات، والآثار المتعاقبة، "بأن يكون الحادث الثاني موقوفا على حادث قبله، وذلك الحادث موقوف على حادث قبل

---

١ - أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب الأسارى في السلاسل ٢/٣٦١، ح ٣٠١٠.

٢ - التعريفات للجرجاني ص٨٤، وانظر: العين والأثر لعبد الباقي الحنبلي ص٥١، توضيح المقاصد لابن عيسى ١/٣٧٠.

٣ - درء التعارض ١/٣٢١.

---

(١) الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/٢٣٨

٤ – انظر: المرجع السابق ٢/٢٨٢ – ٢٨٣، ١/٣٢١ – ٣٢٢، ٩/٢٢٨، الصفدية ١/٤٩ – ٥٣، مجموعة الرسائل ٥/٣٤١ – ٣٤٢، بدائع الفوائد ٤/١٢٧.." [(١)]

"٥ – حكم إطلاق لفظ الجسم على الله:

لما كان لفظ الجسم في اصطلاح المتكلمين، والفلاسفة، فيه إجمال، وإبهام، امتنع طوائف من أهل الإثبات، عن إطلاق القول بنفيه، أو إثباته، على الله، ولم ينقل عن أحد من السلف، والأئمة، لا إثباته، ولا نفيه، كما لا يوجد مثل ذلك في لفظ المتحيز، والجوهر، ونحوهما، وذلك لأنها **ألفاظ مجملة**، يراد بها حق وباطل، وعامة من أطلقها في النفي أو الإثبات، أراد بها ما هو باطل لاسيما النفاة؛ فإن نفاة الصفات كلهم، ينفون الجسم والجوهر والمتحيز، ونحو ذلك، ويدخلون في نفي ذلك نفي صفات الله، وحقائق أسمائه، ومباينته لمخلوقاته. بل إذا حقق الأمر عليهم، وجد نفيهم متضمنا لحقيقة نفي ذاته، إذ يعود الأمر إلى وجود مطلق، لا حقيقة له إلا في الذهن والخيال، أو ذات مجردة، لا توجد إلا في الذهن والخيال، أو إلى الجمع بين المتناقضين، بإثبات صفات ونفي لوازمها١.

يقول أبو العباس بن سريج – رحمه الله –: "توحيد أهل العلم وجماعة المسلمين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، وتوحيد أهل الباطل، الخوض في الأعراض والأجسام، وإنما بعث النبي – صلى الله عليه وسلم بإنكار ذلك"٢.

والخوض في الأعراض والأجسام كما خاض فيه المتكلمون، كقولهم ليس بجسم ولا عرض ونحو ذلك، أول من ابتدعه في الإسلام الجهمية، وأتباعهم من المعتزلة٣، وكذلك بعض قدماء الشيعة٤.

والجواب على إطلاق هذه **الألفاظ المجملة** على الله، يكون بأن يستفصل السائل، ويقول له: ماذا تريد بهذه **الألفاظ المجملة؟** فإن أراد بها حقا، وباطلا، قبل الحق، ورد الباطل.

فلفظ الجسم فيه إجمال؛ قد يراد به المركب الذي كانت أجزاؤه مفرقة فجمعت، أو ما يقبل التفريق والانفصال، أو المركب من مادة وصورة، أو المركب من الأجزاء المفردة، التي تسمى الجواهر الفردة، والله – تعالى – منزه عن ذلك كله. وقد يراد بالجسم ما يشار

___

١ - انظر: الدرء ٥/٥٧.

٢ – الحجة في بيان المحجة ١/٩٦ – ٩٧، وانظر: بيان تلبيس الجهمية ١/٤٨٧.

___

(١) الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/٢٤٢

٣ – انظر: بيان تلبيس الجهمية ٢٩٨/٢، الدرء ٢٨٨/٦ – ٢٨٩، ١٨٥/٧.

٤ – انظر: بيان تلبيس الجهمية ٩/١، ٥٤، ١٠٠، الصفدية ٣٣/٢، منهاج السنة النبوية ١٣٥/٢، مجموع الفتاوى ٢٩٨/٥، ٤٢٤، مقالات الإسلاميين ١٠٦ – ١٠٩.." [(١)]

"ويقال له: ما تعني بقولك هذه الصفات أعراض لا تقوم إلا بجسم؟ أتعني بالجسم المركب، الذي كان مفترقا فاجتمع، أو ما ركبه مركب، فجمع أجزاءه، أو ما أمكن تفريقه، وتبعيضه، وانفصال بعضه عن بعض، ونحو ذلك، أم تعني به ما هو مركب من الجواهر الفردة، أو من المادة والصورة، أو تعني به ما يمكن الإشارة إليه، أو ما كان قائما بنفسه، أو ما هو موجود، فإن عنيت الأول لم نسلم أن هذه الصفات التي سميتها أعراضا، لا تقوم إلا بجسم، بهذا التفسير، وإن عنيت به الثاني لم نسلم امتناع التلازم فإن الرب – تعالى – موجود، قائم بنفسه، مشار إليه عندنا، فلا نسلم انتفاء التلازم على هذا التقدير١.

فالعرض إذا من **الألفاظ المجملة** عند أهل الكلام والفلسفة، وهم يريدون من خلاله نفي صفات الله، لذا يجب الاستفصال عن مراد المتكلم بهذا اللفظ نفيا وإثباتا.

---

١ – انظر: مجموع الفتاوى ١٠٣/٦ – ١٠٤.." [(٢)]

"بحدوث الصفات؛ بناء على أن هذه الحوادث المشهود حدوثها لم تحدث ذواتها، بل الجواهر، والأجسام، التي كانت موجودة قبل ذلك؛ لم تزل من حين حدوثها، بتقدير حدوثها، ولا تزال موجودة، وإنما تغيرت صفاتها، بتقدير حدوثها، كما تتغير صفات الجسم إذا تحرك بعد السكون، وكما تتغير ألوانه، وكما تتغير أشكاله، وهذا مما ينكره عليهم جماهير العقلاء من المسلمين، وغيرهم١.

ثانيا: أن الاستدلال بحدوث الصفات على طريقتهم، أخفى من الاستدلال بحدوث الأجسام، إذ حدوث الأجسام ظاهر، كما أن الصفة تبع للجسم، فإذا ثبت حدوث الجسم، ثبت حدوث الصفة.

ثالثا: أن حقيقة قول الجهمية، والمعتزلة، ومن وافقهم من الأشعرية، وغيرهم، أن الرب لم يزل معطلا فلا يفعل شيئا، ولا يتكلم بمشيته وقدرته، ثم إنه أبدع جواهر من غير فعل يقوم به، وبعد ذلك ما بقي يخلق شيئا، بل إنما تحدث صفات تقوم بها، ويدعون أن هذا قول أهل الملل الأنبيـاء وأتباعهم٢، وهذا باطل.

رابعا: أن من اعتمد في حدوث الصفات، على أن هذا يدل على الإمكان، والممكن لابد له من واجب،

---

(١) الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/٢٥٥

(٢) الألفاظ وال مصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/٢٦٩

فقد أطال الدليل بدون حاجة، واستدل على الأظهر بالأخفى، وهذا بلاشك يبعد عن المقصود.

فالصواب إذا هو الاستدلال بحدوث المخلوقات على الخالق العظيم، وليس الاقتصار على حدوث صفاتها، كما ينبغي أن يكون الدليل خاليا من **الألفاظ المجملة**؛ لأنها سبب الاضطراب والاختلاف.

---

١ – انظر: درء التعارض ٣/٨٣، مجموع الفتاوى١٧/٢٤٦.

٢ – انظر: درء التعارض ٣/٨٤.." [(١)]

"٣ – موقف أهل السنة:

رد أهل السنة على قول الفلاسفة بأن الله موجب بالذات من وجوه:

الوجه الأول: مناقشة لفظ الموجب بالذات؛ لأنه **لفظ مجمل**، يقول شيخ الإسلام – رحمه الله –: "لفظ الموجب بالذات فيه إجمال؛ فإن أريد به أنه يوجب ما يحدثه بمشيئته وقدرته، فلا منافاة بين كونه فاعلا بالقدرة والاختيار، وبين كونه موجبا بالذات بهذا التفسير. وإن أريد بالموجب بالذات أنه يوجب شيئا من الأشياء، بذات مجردة عن القدرة والاختيار، فهذا باطل ممتنع. وإن أريد أنه علة تامة أزلية، تستلزم معلولها الأزلي، بحيث يكون من العالم ما هو قديم بقدمه، لازم لذاته أزلا، وأبدا..فهذا أيضا باطل.

فالموجب بالذات إذا فسر بما يقتضى قدم شيء من العالم مع الله، أو فسر بما يقتضى سلب صفات الكمال عن الله فهو باطل، وإن فسر بما يقتضى أنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، فهو حق، فإن ما شاء وجوده فقد وجب وجوده، بقدرته ومشيئته"١.

الوجه الثاني: أن يقال إن أردتم بالموجب بالذات ما يستلزم معلوله؛ فالتغيرات التي في العالم تبطل كونه موجبا بهذا الإعتبار. وإن أردتم بالموجب بالذات ما قد تكون مفعولاته أمرا لا يلزمه، بل يحدث شيئا بعد شيء، فحينئذ إذا وافقكم المنازعون على تسميته موجبا بالذات، لم يكن في ذلك ما ينافي أن تكون مفعولاته تحدث شيئا بعد شيء، ولا يمتنع أن تكون هذه الأفلاك من جملة الحوادث المتأخرة، فبطل قولكم٢.

الوجه الثالث: مما يبين فساد قول الفلاسفة، القائلين بقدم العالم عن الموجب بالذات، أن يقال إما أن يكون مجرد ذاته هي الموجب للعالم، أو هي متوقفة على أمر آخر، فإن كان الأول لزم قدم كل شيء في العالم، ودوامه، بقدم الموجب، ودوامه، فإنه إذا لم يكن هنا إلا مؤثر تام قديم مستلزم لأثره، لزم أن يكون

---

(١) الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/٣١٦

أثره قديما معه بقدمه، وهو مكابرة للحس. وإن كان تأثيره موقوفا على غيره، كان هذا مع بطلانه بالاتفاق، مبطلا لقولهم بقدم العالم. وأن يقال ذلك الغير إن كان قديما واجبا معه، ومجموعهما هو العلة التامة، لزم قدم الآثار

---

١ – منهاج السنة١/١٦٤ – ١٦٥، وانظر: منهاج السنة ٣/٢٧٤ – ٢٧٥، الصفدية٢/١٠٣.

٢ – انظر: درء التعارض ١/٣٩٤.." [1]

"الاتحاد فإنه لا يوجد عندهم عن الأنبياء لا في حق المسيح ولا غيره، كما لا يوجد عندهم عن الأنبياء لفظ الأقانيم١، ولا لفظ التثليث، ولا اللاهوت، والناسوت، فهم ابتدعوا ألفاظا لم ينطق بها الأنبياء أثبتوا لها معاني، وابتدعوا استعمال ألفاظ الأنبياء في غير مرادهم، وحملوا مرادهم عليها، والألفاظ المتشابهة التي يحتجون بها على اتحاد اللاهوت بالناسوت موجودة عندهم في حق غير المسيح، فليس للمسيح خاصة في كلام الأنبياء توجب أن يكون هو الله، أو ابن الله، وتلك الألفاظ قد عرف باتفاقهم واتفاق المسلمين أن المراد بها حلول الإيمان بالله، ومعرفته وهداه، ونوره، ومثاله العلمي، في قلوب عباده الصالحين٢.

خامسا: أن تصور مذهب هؤلاء كاف في بيان فساده، ولا يحتاج مع حسن التصور إلى دليل آخر، وإنما تقع الشبهة لأن أكثر الناس لا يفهمون حقيقة قولهم وقصدهم، لما فيه من **الألفاظ المجملة** والمشتركة٣.

فال ا تحادية بجميع طوائفها عقيدة فاسدة، تبطل توحيد الربوبية، فضلا عن توحيد الألوهية.

---

١ – الأقنوم لفظ قيل إنه رومي ومعناه الأصل، واختلف النصارى في معنى الأقانيم فبعضهم يقول الأقانيم خواص وبعضهم يقول صفاتوبعضهم يقول أشخاص. انظر: الجواب الصحيح ٣/٤٢٧، مفاتيح العلوم ص٥٢، تلبيس إبليس ص٩٨.

٢ – انظر: الجواب الصحيح ٤/٤٩٥ – ٤٩٦، وانظر ردودا أخرى في مجموع الفتاوى ٢/١٧١ – ١٧٢.

٣ – انظر: مجموعة الرسائل لابن تيمية ٤/٥.." [2]

---

(١) الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/٣٧١

(٢) الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/٤٠٣

"٣ – معنى الحلول في الاصطلاح:

يقول الجرجاني في تعريف الحلول: "الحلول السرياني عبارة عن اتحاد الجسمين، بحيث تكون الإشارة إلى أحدهما إشارة إلى الآخر، كحلول ماء الورد في الورد، فيسمى الساري حالا والمسري فيه محلا، الحلول الجواري عبارة عن كون أحد الجسمين ظرفا للآخر، كحلول الماء في الكوز"١.

ويبين شيخ الإسلام أنواع الحلولية فيقول: "الحلولية على وجهين، أحدهما: أهل الحلول الخاص، كالنصارى والغالية من هذه الأمة الذين يقولون بالحلول إما في علي، وإما في غيره، والثاني: القائلون بالحلول العام، الذين يقولون في جميع المخلوقات نحوا مما قالته النصارى في المسيح – عليه السلام –، أو ما هو شر منه"٢.

والقائلون بالحلول العام هم الحلولية الذين يزعمون أن معبودهم في كل مكان بذاته، وينزهونه عن استوائه على عرشه، وعلوه على خلقه، ولم يصونوه عن أقبح الأماكن، وأقذرها وهؤلاء هم قدماء الجهمية. الذين تصدى للرد عليهم أئمة الحديث كأحمد بن حنبل وغيره٣.

فالحلول يقارب معنى الاتحاد من صيرورة الشيئين، شيئا واحدا، لذا يطلق على الاتحادية أهل الوحدة، بأنهم حلولية، كما يطلق على النصارى بأنهم حلولية؛ لأن بعضهم يفسر الاتحاد بالحلول، ولقرب معناهما من بعض.

٤ – الرد على الحلولية:

قول الحلولية باطل من عدة وجوه منها:

أولا: أن لفظ الحلول **لفظ مجمل** يراد به معنى باطل، ويراد به معنى حق، وقد جاء في كلام الأنبياء لفظ الحلول بالمعنى الصحيح، فتأوله من في قلبه زيغ كالنصارى، وأشباههم على المعنى الباطل، وقابلهم آخرون أنكروا هذا الاسم بجميع معانيه، وكلا الأمرين باطل،

---

١ – التعريفات ص١٢، وانظر: الأربعين ص٤، الكليات ص ٣٩٠، موسوعة النكري ص٣٨١ – ٣٨٢.

٢ – الدرء ١٥١/٦، وانظر: مجموع الفتاوى ٥٩/١٠، ٢٩٣/١٢، الفرق بين الفرق ص٢٤١وما بعدها.

٣ – انظر: معارج القبول ٣٧٠/١.." [1]

---

(١) الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/٤٠٥

"ومنها أنهم أبدلوا السيئات من أخلاقهم وأعمالهم وعقائدهم بحسنات، وهذه الصفات كلها لا تختص بأربعين ولا بأقل ولا بأكثر ولا تحصر بأهل بقعة من الأرض"١.

وقال – رحمه الله –: "وأما أهل العلم فكانوا يقولون هم٢ الأبدال؛ لأنهم أبدال الأنبياء، وقائمون مقامهم حقيقة، ليسوا من المعدمين الذين لا يعرف لهم حقيقة، كل منهم يقوم مقام الأنبياء في القدر الذي ناب عنهم فيه، هذا في العلم والمقال، وهذا في العبادة والحال، وهذا في الأمرين جميعا"٣. فهذه المعاني صحيحة وهي لا تختص بعدد معين، وهي التي يريدها بعض المترجمين لرجال الحديث.

أما من فسر الأربعين الأبدال بأن الناس إنما ينصرون ويرزقون بهم، فذلك باطل، بل النصر والرزق يحصل بأسباب من آكدها دعاء المؤمنين، وصلاتهم، وإخلاصهم، ولا يتقيد ذلك لا بأربعين ولا بأقل ولا بأكثر٤.

وكذا من قال بالأبدال السبعة وقدرتهم على حفظ نظام الكون فهذا – كما سبق – من الشرك في الربوبية.

فالأبدال **لفظ مجمل** قد يحوي معنى صحيحا وقد يحوي معنى باطلا.

---

١ – مجموع الفتاوى١١/٤٤١ – ٤٤٢.

٢ – يعني أهل الحديث.

٣ – مجموع الفتاوى ٤/٩٧.

٤ – انظر: المرجع السابق ١١/٤٤٢.." (١)

"وأما من حيث معناها فهي **ألفاظ مجملة** قد يراد بها معنى صحيح وقد يراد بها معنى باطل، وقد سئل شيخ الإسلام – رحمه الله – عن لفظ القطب الغوث فأجاب بقوله: "وأما سؤال السائل عن القطب الغوث الفرد الجامع؛ فهذا قد يقوله طوائف من الناس ويفسرونه بأمور باطلة في دين الإسلام، مثل تفسير بعضهم أن الغوث هو الذي يكون مدد الخلائق بواسطته في نصرهم ورزقهم، حتى يقول إن مدد الملائكة وحيتان البحر بواسطته، فهذا من جنس قول النصارى في المسيح – عليه السلام –، والغالية في علي – رضي الله عنه –، وهذا كفر صريح يستتاب منه صاحبه فإن تاب وإلا قتل..وأما إن قصد القائل بقوله القطب الغوث الفرد الجامع، أنه رجل يكون أفضل أهل زمانه، فهذا ممكن، لكن من الممكن أيضا أن يكون في الزمان اثنان متساويان في الفضل، وثلاثة، وأربعة، ولا يجزم بأن لا يكون في كل زمان أفضل الناس إلا واحدا، وقد تكون جماعة بعضهم أفضل من بعض من وجه دون وجه، وتلك الوجوه إما متقاربة وإما متساوية،

---

(١) الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/٤٤٢

ثم إذا كان في الزمان رجل هو أفضل أهل الزمان، فتسميته بالقطب الغوث الجامع، بدعة ما أنزل الله بها من سلطان، ولا تكلم بهذا أحد من سلف الأمة وأئمتها"١.

ومن المحاذير في لفظ القطب أنهم يدخلون في هذه الأسماء ما هو من خصائص الربوبية مثل كونه يعطي الولاية من يشاء، ويصرفها عن من يشاء، والله يقول لسيد ولد آدم: ﴿إنك لا تهدي من أحببت﴾ [القصص - ٥٦] وقال: ﴿ليس لك من الأمر شيء﴾ [آل عمران - ١٢٨] ٢.

وبعضهم يطلق لفظ القطب على كل من دار عليه أمر من أمور الدين، أو الدنيا باطنا أو ظاهرا، فهو قطب ذلك الأمر ومداره، سواء كان الدائر عليه أمر داره أو دربه أو قريته أو مدينته أمر دينها أو دنياها، باطنا أو ظاهرا ولا اختصاص لهذا المعنى بسبعة، ولا أقل، ولا أكثر، لكن الممدوح من ذلك من كان مدارا لصلاح الدنيا والدين، دون مجرد صلاح الدنيا، فقد يتفق في بعض الأعصار أن يكون شخص أفضل أهل عصره، وقد يتفق في عصر

---

١ - مجموع الفتاوى ٩٦/٢٧ - ١٠٢، وانظر: منهاج السنة ٩٥/١.

٢ - انظر: بغية المرتاد ص٣٩٣ - ٣٩٤.." [(١)]

"وتعالى عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات

هذه الاعتبارات التي أطلقها المؤلف -رحمه الله- فيها إجمال وفيها احتمال وإلهام، ولهذا شراح الطحاوية الذين شرحوها قبل ابن أبي العز فسروها على ما يتأوله أهل الصفات، وهو يتعالى عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات هذه العبارات موهمة، وإن كان -رحمه الله- أراد معنى حسنا أراد بذلك نفي التشبيه وأن الله -تعالى- لا يماثل أحدا من خلقه . ولا يريد أن ينفي العلو ولكن بعضهم قال: إن مرادهم في العلو لا تحويه الجهات الست وهي معروفة الجهات الست الفوقية والتحتانية والأمام والخلف واليمين والشمال قال بعضهم: إن مراده أن ينكر علو الله وأن الله في العلو، وهذا ليس بصحيح؛ لأنه كما سيأتي.

قال: محيط بكل شيء وفوقه عن الرب -سبحانه وتعالى- فهو أثبت الفوقية فلا بد أن يفسر

---

(١) الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/٤٤٧

كلامه المشتبه بكلامه الواضح فهو لا يقصد -رحمه الله- نفي العلو، وإنما أراد تنزيه الرب -سبحانه وتعالى- عن مشابهة المخلوقات لكن الأولى في مثل هذا ألا يطلق الإنسان هذه العبارات وأن يعتصم بالنصوص.

فالواجب الوقوف في باب أسماء الله وصفاته عند ما جاء في الكتاب والسنة نفيا وإثباتا، وينظر في هذا الباب يعني: باب الأسماء والصفات فما أثبته الله ورسوله أثبتناه وما نفاه الله ورسوله نفيناه، والألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات والنفي فيثبت ما أثبته الله ورسوله من الألفاظ والمعاني، وأما الألفاظ التي لم يرد نفيها ولا إثباتها فلا تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها، فإن كان معنى صحيحا قبل، لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النصوص دون **الألفاظ المجملة** إلا عند الحاجة مع قرائن تبين المراد، والحاجة مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إلا المخاطب بها مثل هذه الألفاظ الذي ذكرها المصنف، ومثل المركب والجسم والحيز والجوهر والجهة والعرض والحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات، وقد لا تحويه الجهات الست كل هذه **الألفاظ مجملة** ألفاظ تحتمل حقا وباطلا.

ولا ينبغي للإنسان أن يطلق مثل هذه الألفاظ بل يعتصم بنصوص الكتاب، نصوص الكتاب والسنة كافية، والناس لهم في مثل إطلاق هذه الألفاظ ثلاث أقوال طائفة من الناس تنفيها وتقول: ليس مركبا ولا جسما ولا حيزا ولا جوهرا ولا تحويه الجهة، وطائفة تثبتها وتقول: هو جوهر هو عرض، وطائفة تفصل وهم المتبعون للسلف الصالح فلا يطلقون نفيها ولا إثباتها إلا إذا تبين ما أثبت بها أن ما أثبت بها ثابت وما نفي بها فهو منفي؛ لأن المتأخرين قد صارت هذه الألفاظ في اصطلاحهم فيها إجمال وإيهام كغيرها من الألفاظ الاصطلاحية هذه الألفاظ لم يرد بها نص من الكتاب ولا من السنة، فمثلا إذا قال: الله ليس مركبا نقول: ما مرادك بمركب، التركيب له معاني:

أحدها: التركيب لمتباينين فأكثر، ويسمى تركيب مزج كتركيب الحيوان من الطبائع الأربع والأعضاء يكون هذا المعنى منفيا عن الله.

والثاني: تركيب الجوار كمصراعي الباب ونحو ذلك نقول: لازم من إثبات صفات الله إثبات هذا التركيب.

الثالث: التركيب من الأجزاء المتماثلة ويسمونها الجواهر المفردة، وهذا يكون الجسم مركب من الجواهر المفردة، وهل يمكن التركيب من جزئين أو أكثر؟ كل هذا باطل لا يقال: إن صفات الله مركبة بهذا المعنى.

الرابع: التركيب من الهيولة الصورة كالخاتم مثلا هيولها الفضة وصورتها معروفة هذا لا يقال في صفة الله.

الخامس: التركيب من الذات والصفات هذا يسمونه تركيبا لأجل أن ينفوا به الصفات يقولون: هذا صحيح

يقولون: الله مركب يعني: له ذات وصفات نقول: هذا صحيح الله له ذات وصفات لكن تسمية غير تسميتكم، وهذا تركيب باطل لا يعرف في اللغة ولا في استعمال الشرط فلا نوافقكم على هذه التسمية. السادس: التركيب من الماهية ووجوبها وهذا يرفضه الذهن، كذلك الجسم يقول: الله ليس بجسم نقول: ما مرادكم بجسم؟ يطلق الجسم على ما تركب من جزءين فصاعدا أو ما تركب من ثلاثة أجزاء ويقال: والحق أن لفظ جسم **لفظ مجمل** لا يثبت ولا ينفى إلا بعد الاستفسار، فإن أردتم بنفي الجسم نفي الصفات فهذا باطل، وإن أردتم به أن الله مستغنٍ عن غيره عال على خلقه بائن منهم فهذا حق لكن لا ينبغي التعبير بالجسمية لا تقولوا جسم وهو ليس بجسم الجوهر يقول: الله جوهر أو ليس بجوهر فما مرادكم بجوهر؟ يطلق الجوهر على ما يقابل العرض، ويطلق عند أهل الكلام على العين التي لا تقبل الانقسام، وكل هذا معاني باطلة فهي من **الألفاظ المجملة**، كذلك التحيز والحيز يراد بالتحيز الوجود في محل أو مكان والحيز المكان والمحل، وبهذا الكلام اصطلحوا على تسمية استواء الله على العرش وعلوه على خلقه تحيزا نقول: هذا باطل تسمية التحيز باطل، فالله مستو على عرشه، وأما تسمية التحيز فهذا باطل.." (١)

"[المسألة الثالثة] :

الفرق ما بين المماثلة والمثلية وبين التشبيه.

ولتقرير ذلك تنتبه إلى أن الذي جاء نفيه في الكتاب والسنة إنما هو نفي المماثلة.

أما نفي المشابهة؛ -مشابهة الله لخلقه- فإنها لم تنف في الكتاب والسنة؛ لأن المشابهة تحتمل أن تكون مشابهة تامة، ويحتمل أن تكون مشابهة ناقصة.

فإذا كان المراد المشابهة التامة فإن هذه المشابهة هي التمثيل وهي المماثلة، وذلك منفي، لقوله تعالى ﴿ليس كمثله شيء﴾ [الشورى:١١] .

فإذا لفظ المشابهة ينقسم:

- إلى موافق للمماثلة، الشبيه موافق للمثيل وللمثل.
- وإلى غير موافق.

يعني قد يشترك معنى الشبيه والمثيل ويكون المعنى واحدا، إذا أريد بالمشابهة المشابهة التامة في الكيفية وفي تمام معنى الصفة.

وأما إذا كان المراد بالمشابهة المشابهة الناقصة وهي الاشتراك في أصل معنى الاتصاف، فإن هذا ليس هو

---

(١) شرح الطحاوية للراجحي عبد العزيز الراجحي ص/١٤٥

التمثيل المنفي، فلا ينفى هذا المعنى الثاني، وهو أن يكون ثم مشابهة بمعنى أن يكون ثم اشتراك في أصل المعنى.

وإذا كان كذلك فإن لفظ الشبيه والمثيل بينهما فرق -كما قررت لك- ولفظ المشابهة **لفظ مجمل** لا ينفى ولا يثبت.

وأهل السنة والجماعة إذا قالوا: إن الله - عز وجل - لا يماثله شيء ولا يشابهه شيء يعنون بالمشابهة المماثلة.

أما المشابهة التي هي الاشتراك في المعنى فنعلم قطعا أن الله - عز وجل - لم ينفها؛ لأنه سبحانه سمى نفسه بالملك ﴿مالك يوم الدين﴾ [الفاتحة:٤] ، ﴿الملك الحق﴾ (١) وسمى بعض خلقه بالملك ﴿وقال الملك﴾ (٢) وأشباه ذلك من الآيات، وكذلك سمى نفسه بالعزيز، وسمى بعض خلقه بالعزيز، وكذلك جعل نفسه سبحانه سميعا، وأخبرنا بصفة السمع له، والبصر، والقوة، والقدرة، والكلام، والاستواء، والرحمة، والغضب، والرضا وأشباه ذلك، وأثبت هذه الأشياء للإنسان فيما يناسبه منها.

فدل على أن الاشتراك في اللفظ وفي بعض المعنى ليس هو التمثيل الممتنع؛ لأن كلام الله - عز وجل - حق وبعضه يفسر بعضا.

فنفى المماثلة سبحانه بقوله ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ [الشورى:١١] ، وأثبت اشتراكا في الصفة.

وإذا قلت اشتراكا ليس معنى ذلك أنها من الأسماء المشتركة في الصفات، ولكن أثبت اشتراكا في الوصف يعني شركة فيه، فإن الإنسان له ملك والله - عز وجل - له الملك، والإنسان له سمع والله - عز وجل - له سمع، والإنسان له بصر والله - عز وجل - له بصر، وهذا الإثبات فيه قدر من المشابهة، لكنها مشابهة في أصل المعنى، وليست مشابهة في تمام المعنى ولا في الكيفية.

فتحصل من ذلك أن المشابهة ثلاثة أقسام:

١ - الأول: مشابهة في الكيفية، وهذا ممتنع.

٢ - الثاني: مشابهة في تمام الاتصاف ودلالة الألفاظ على المعنى لكمالها، وهذا ممتنع.

٣ - الثالث: مشابهة في معنى الصفة - في أصل المعنى - وهو مطلق المعنى وهذا ليس بمنفي.

ولهذا صار لفظ التمثيل، ونفي التمثيل، ونفي المثلية شرعيا؛ لأنه واضح، دلالته غير مجملة.

وأما لفظ المشابهة فإن دلالته مجملة فلم يأت نفيه.

ونحن نقول إن الله – عز وجل – لا يماثله شيء ولا يشابهه شيء – سبحانه وتعالى –.

ونعني بقولنا (لا يشابهه شيء) معنى المماثلة في الكيفية أو المماثلة في تمام الاتصاف بالصفة وتمام دلالة اللفظ على كمال معناه.

---

(١) طه:١١٤، المؤمنون:١١٦.

(٢) يوسف:٤٣، ٥٠، ٥٤.." [1]

"٦٢٢٣ – أخبرنا عبد الله بن محمد الأزدي، حدثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، -[١١٣]- عن أبي هريرة، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: ﷺ «أرسل ملك الموت إلى موسى ليقبض روحه فلطمه موسى ففقأ عينه، قال: فرجع إلى ربه، فقال: يا رب أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت، قال: ارجع إليه فقل: إن شئت فضع يدك على متن ثور، فلك بكل ما غطت يدك بكل شعرة سنة، قال: فقال له: ثم ماذا؟ قال: ثم الموت، قال: فالآن يا رب، قال: فسأل الله أن يدنيه من الأرض المقدسة رمية حجر»، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لو كنت ثمت لأريتكم موضع قبره إلى جانب الطور تحت الكثيب الأحمر» -[١١٤]- قال معمر: وأخبرني من سمع الحسن يحدث، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله.

z (٦١٩٠)

قال أبو حاتم: » إن الله جل وعلا بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم معلما لخلقه فأنزله موضع الإبانة عن مراده، فبلغ صلى الله عليه وسلم رسالته، وبين عن آياته **بألفاظ مجملة** ومفسرة عقلها عنه أصحابه أو بعضهم، وهذا الخبر من الأخبار التي يدرك معناه من لم يحرم التوفيق لإصابة الحق.

وذاك أن الله جل وعلا أرسل ملك الموت إلى موسى رسالة ابتلاء واختبار، وأمره أن يقول له: أجب ربك، أمر اختبار وابتلاء لا أمرا يريد الله جل وعلا إمضاءه كما أمر خليله صلى الله على نبينا وعليه بذبح ابنه أمر اختبار وابتلاء، دون الأمر الذي أراد الله جل وعلا إمضاءه، فلما عزم على ذبح ابنه وتله للجبين فداه بالذبح العظيم، وقد بعث الله جل وعلا الملائكة إلى رسله في صور لا يعرفونها كدخول الملائكة على رسوله إبراهيم، ولم يعرفهم -[١١٥]- حتى أوجس منهم خيفة، وكمجيء جبريل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وسؤاله إياه عن الإيمان والإسلام، فلم يعرفه المصطفى صلى الله عليه وسلم حتى ولى، فكان مجيء

---

(١) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/١٦

ملك الموت إلى موسى على غير الصورة التي كان يعرفه موسى عليه السلام عليها، وكان موسى غيورا فرأى في داره رجلا لم يعرفه، فشال يده فلطمه فأتت لطمته على فقء عينه التي في الصورة التي يتصور بها لا الصورة التي خلقه الله عليها، ولما كان المصرح عن نبينا صلى الله عليه وسلم في خبر ابن عباس، حيث قال: «أمني جبريل عند البيت مرتين»، فذكر الخبر.

وقال في آخره: «هذا وقتك ووقت الأنبياء قبلك»: كان في هذا الخبر البيان الواضح أن بعض شرائعنا قد تتفق ببعض شرائع من قبلنا من الأمم، ولما كان من شريعتنا أن من فقأ عين الداخل داره بغير إذنه أو الناظر إلى بيته بغير أمره جناح على فاعله، ولا حرج على مرتكبه، للأخبار الجمة الواردة فيه التي أمليناها في غير موضع من كتبنا: كان جائزا اتفاق هذه الشريعة بشريعة موسى، بإسقاط الحرج عمن فقأ عين الداخل داره بغير إذنه، فكان استعمال موسى هذا الفعل مباحا له ولا حرج عليه في فعله، فلما رجع ملك الموت إلى ربه، وأخبره بما كان من موسى فيه، أمره ثانيا بأمر آخر أمر اختبار وابتلاء.

كما ذكرنا قبل، إذ قال الله له: قل له: إن شئت فضع يدك على متن ثور فلك بكل ما غطت يدك بكل شعرة سنة، فلما علم موسى كليم الله صلى الله على نبينا وعليه أنه ملك الموت وأنه جاءه بالرسالة من عند الله، طابت نفسه بالموت، ولم يستمهل، وقال: فالآن.

فلو كانت المرة الأولى عرفه موسى أنه ملك الموت، لاستعمل ما استعمل في المرة الأخرى عند تيقنه وعلمه به ضد قول من زعم أن أصحاب الحديث حمالة الحطب، ورعاة الليل يجمعون ما لا ينتفعون به، ويروون ما لا يؤجرون عليه، ويقولون بما يبطله الإسلام جهلا منه لمعاني الأخبار، وترك التفقه في الآثار معتمدا منه على رأيه المنكوس وقياسه المعكوس «

L________________

صحيح - «ظلال الجنة» (١/ ٢٦٦ - ٢٦٧)، «الصحيحة» (٣٢٧٩): ق.

S

إسناده صحيح على شرط الشيخين." [(١)]

"فكذبوا على أهلها.

عليه السلام المسألة الخامسة:

إطلاق **الألفاظ المجملة** التي لم ترد في الكتاب والسنة في أبواب الاعتقاد من طريقة أهل البدع وليس من

---

(١) شرح نظم عقيدة السفاريني عبد الكريم الخضير ١٤/ ١١٢

طريقة السلف.

وقد ذكرت في هذا الكتاب بعض هذه الإطلاقات، كإطلاقهم القول في مسألة اللفظ وغيرها، وأبنت عن كون هذه الطريقة ليست هي طريقة السلف، وطريقة السلف إنما هي إطلاق ما أطلقه الكتاب والسنة، أما ابتداع ألفاظ لم ترد في الكتاب والسنة؛ فليس من مذهب السلف، وقد استنكر الأئمة كأحمد وغيره تلك الإطلاقات المبتدعة التي ظهر بها أهل البدع.

قال شيخ الإسلام: "إن الأئمة الكبار كانوا يمنعون من إطلاق الألفاظ المبتدعة المجملة المشتبهة؛ لما فيها من لبس الحق بالباطل، مع ما توقعه من الاشتباه والاختلاف والفتنة؛ بخلاف الألفاظ المأثورة، والألفاظ التي بينت معانيها؛ فإن ما كان مأثورا حصلت به الألفة، وما كان معروفا حصلت به المعرفة، كما يروى عن مالك رحمه الله أنه قال: إذا قل العلم ظهر الجفاء، وإذا قلت الآثار كثرت الأهواء، فإذا لم يكن اللفظ منقولا، ولا معناه معقولا، ظهر الجفاء والأهواء ... " (٢٦).

هذه بعض التنبيهات التي يحتاج إليها لتوضيح ما قد يشكل، أو لدفع إيهام، وكذا لتوضيح منهجي العام في هذا الكتاب.

---

(٢٦) "درء تعارض العقل والنقل" ١/ ٢٧١.." [1]

"الباب الثاني: توضيح مسألة اللفظ بالقرآن ورفع ما وقع بسببها من الاشكال

وفيه تمهيد وفصلان:

= الفصل الأول: تفسير **الألفاظ المجملة** التي وقع بسببها الاشكال.

= الفصل الثانى: مسألة اللفظ وموقف أهل السنة.." [2]

"الفصل الأول: تفسير **الألفاظ المجملة** التي وقع بسببها الاشكال

وفية مبحثان:

= المبحث الأول: بيان هل اللفظ هو الملفوظ؟ أم غيره؟

= المبحث الثاني: تبيين المراد بقوله تعالى: إنه لقول رسول كريم.." [3]

---

(١) العقيدة السلفية فى كلام رب البرية وكشف أباطيل المبتدعة الردية عبد الله الجديع ص/٤٧

(٢) العقيدة السلفية فى كلام رب البرية وكشف أباطيل المبتدعة الردية عبد الله الجديع ص/٢٠٣

(٣) العقيدة السلفية فى كلام رب البرية وكشف أباطيل المبتدعة الردية عبد الله الجديع ص/٢٠٧

"– وأما ثانيا فإنما أوقعهم في مثله اضطرارهم لتعليل ما وقعوا فيه من مخالفة عقيدة أحمد، وإلا فإن هذا التفسير يرده ظاهر قول أحمد رحمه الله، فإنه قد سبقت حكايتنا لقوله مفسرة لا يرد عليها مثل هذا الحمل الفاسد، من ذلك قوله: "هم شر من قول الجهمية، من زعم هذا فقد زعم أن جبريل جاء بمخلوق وأن النبي –صلى الله عليه وسلم– تكلم بمخلوق" والذي جاء به جبريل وتكلم به محمد –صلى الله عليه وسلم– هو هذا القرآن العربي المعلوم عند جميع المسلمين، لم يأت جبريل بقرآن سواه، ولم يتكلم الله بقرآن سواه، وأحمد رحمه الله إنما قال هذه المقالة وما يشبهها في الذين قالوا بخلق هذا القرآن العربي، لا فيمن قال: إن القرآن الذي لم ينزل مخلوق، فإنه ليس هناك قرآن لم ينزل، ولم تكن هناك جهمية يقولون: القرآن قرآنان، قرآن نزل، وآخر لم ينزل، وهما مخلوقان، ليحمل قول أحمد على أنه أرادهم، وإنما كانت الجهمية المحضة يقولون: ليس لله كلام، والله لا يتكلم، والقرآن مخلوق.

– وأما ثالثا ففساده ظاهر، فإنه لا يساعد على مثله ألفاظ الإمام في تجهيم اللفظية، ثم إن لفظ (اللفظ) إنما يراد به هنا النطق، لا لفظ اللقمة، وهو أبين من أن يخفى.

* وأما الوجه الرابع فإن (اللفظية) **لفظ مجمل**، يطلق على اللفظية النافية التي تقول: (ألفاظنا بالقرآن مخلوقة) وعلى اللفظية المثبتة التي تقول: (ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة) وتعيين المراد إنما يكون بالدليل، فتأملنا حال اللفظية النافية هل هم المرادون بذلك أم لا؟ فوجدناهم غير مرادين لما يأتي:." [1]

"فالتحقيق الذي لا مرية فيه أن الأشعرية يعتقدون أن القرآن العربي مخلوق، وهذا عين قول المعتزلة الجهمية.

شبهة:

ومع التحقيق الذي ذكرنا في اعتقادهم، فإنهم نصوا على أن القرآن الذي نتلوه كلام الله، متلو بألسنتنا على الحقيقة، مكتوب في مصاحفنا على الحقيقة، محفوظ في صدورنا على الحقيقة، مسموع بأسماعنا على الحقيقة.

وهذه شبهة التبست حقيقتها على كثير من الناس، وخاصة من بعض إخواننا السلفيين، فإنهم لما رأوا ذلك في "الإبانة" للأشعري، وغيره من أتباعه، حسبوها موافقة منهم لاعتقاد أهل السنة.

وليس الأمر كذلك، فإن القوم حين فصلوا اعتقادهم بان حقيقة المعنى الذي أرادوا وراء هذه **الألفاظ المجملة**، بل إنهم فسروها في غير موضع.

---

(١) العقيدة السلفية فى كلام رب البرية وكشف أباطيل المبتدعة الردية عبد الله الجديع ص/٢٦٠

قال أبو القاسم القشيري –وهو من كبار محققيهم– في "شكاية أهل السنة" وهو يذب عن الأشعري: "بل القرآن مكتوب في المصحف على الحقيقة، والقرآن كلام الله، وهو قديم غير مخلوق، لم يزل الله به متكلما، ولا يزال به قائلا، ولا يجوز انفصال القرآن عن ذات القديم سبحانه، ولا الحلول في المحال، وكون الكلام مكتوبا على الحقيقة في أبواب لا يقتضي حلوله فيه، ولا انفصاله عن ذات المتكلم، قال الله تعالى: ﴿النبي الأمي الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة﴾ [الأعراف:." [(١)]

"و_ وطريقة أهل السنة في التعامل مع هذه الكلمات: أنهم يتوقفون في هذه الألفاظ؛ لأنه لم يرد نفيها، ولا إثباتها في الكتاب والسنة؛ فلا يثبتونها، ولا ينفونها.

أما المعنى الذي تحت هذه الألفاظ فإنهم يستفصلون عنه، فإن كان معنى باطلا ينزه الله عنه ردوه، وإن كان معنى حقا لا يمتنع على الله قبلوه، واستعملوا اللفظ الشرعي المناسب للمقام.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "وما تنازع فيه المتأخرون نفيا أو إثباتا فليس على أحد، بل ولا له أن يوافق أحدا على إثبات لفظ، أو نفيه حتى يعرف مراده.

فإن أراد حقا قبل، وإن أراد باطلا رد، وإن اشتمل كلامه على حق وباطل لم يقبل مطلقا، ولم يرد جميع معناه، بل يوقف اللفظ، ويفسر المعنى"١.

وإليك فيما يلي نماذج وأمثلة لبعض **الألفاظ المجملة:**

١_ الجهة.

٢_ الحد.

٣_ الأعراض.

٤_ الأبعاض أو الأعضاء والأركان والجوارح.

٥_ الأغراض

٦_ حلول الحوادث بالله _تعالى_.

١_ التدمرية ص٦٥_٦٦.." [(٢)]

---

(١) العقيدة السلفية فى كلام رب البرية وكشف أباطيل المبتدعة الردية عبد الله الجديع ص/٤٠٣

(٢) مصطلحات في كتب العقائد محمد بن إبراهيم الحمد ص/٥٦

"مكان ــ فإن ذلك ممتنع على الله، منتف في حقه.

وإن أريد نفي الجهة عن الله كما يقول أهل التعطيل حيث يقولون: إن الله ليس في جهة، أي ليس في مكان، فهو لا داخل العالم، ولا خارجه، ولا متصل، ولا منفصل، ولا فوق، ولا تحت ــ فإن ذلك ــ أيضا ــ ممتنع على الله، منتف في حقه؛ إذ إن ذلك وصف له بالعدم المحض.

وإن أريد بالجهة أنه في جهة علو تليق بجلاله، وعظمته من غير إحاطة به، ومن غير أن يكون محتاجا لأحد من خلقه ــ فإن ذلك حق ثابت له، ومعنى صحيح دلت عليه النصوص، والعقول، والفطر السليمة.

ومعنى كونه في السماء ــ كما في قوله ــ تعالى ــ: ﴿أأمنتم من في السماء﴾ ، أي في جهة العلو، أو أن في بمعنى على، أي على السماء، كما قال ــ تعالى ــ: ﴿ولأصلبنكم في جذوع النخل﴾ [طه: ٧١] أي على جذوع النخل.

وبهذا التفصيل يتبين الحق من الباطل في هذا الإطلاق.

أما بالنسبة للفظ فكما سبق لا يثبت ولا ينفى، بل يجب أن يستعمل بدلا عنه اللفظ الشرعي، وهو العلو، والفوقية ١.

ثانيا: الحد: وهذا ــ أيضا ــ من **الألفاظ المجملة** التي يطلقها أهل التعطيل.

فما معنى الحد في اللغة؟ وماذا يريد أهل التعطيل من إطلاقه؟ وما شبهتهم في ذلك؟ وما جواب أهل السنة؟

أ ــ معنى الحد في اللغة: يطلق على الفصل، والمنع، والحاجز بين الشيئين الذي

---

١ ــ انظر شرح العقيدة الطحاوية ص٢٢١، والتحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية ص١٦٦ــ١٧١. وتلخيص الحموية ص٣٣ــ٣٥.." (١)

"إن أردتم بالحد أن الله ــ عز وجل ــ محدود، أي متميز عن خلقه، منفصل عنهم، مباين لهم ــ فهذا حق ليس فيه شيء من النقص، وهو ثابت لله بهذا المعنى.

وإن أردتم بكونه محدودا أن العرش محيط به وأنتم تريدون نفي ذلك عنه بنفي استوائه عليه ــ فهذا باطل، وليس بلازم صحيح؛ فإن الله ــ تعالى ــ مستو على عرشه، وإن كان ــ عز وجل ــ أكبر من العرش ومن غير العرش.

ولا يلزم من كونه مستويا على العرش أن يكون العرش محيطا به؛ لأن الله ــ عز وجل ــ أعظم من كل

---

(١) مصطلحات في كتب العقائد محمد بن إبراهيم الحمد ص/٥٩

شيء، وأكبر من كل شيء، والأرض جميعا قبضته يوم القيامة، والسموات مطويات بيمينه١.

ثالثا: الأعراض: هذا اللفظ من **الألفاظ المجملة** التي يطلقها أهل الكلام ومن أقوالهم في ذلك: "نحن ننزه الله ــتعالىــ من الأعراض والأغراض، والأبعاض، والحدود، والجهات".

ويقولون: "سبحان من تنزه عن الأعراض والأغراض والأبعاض".

والحديث في الأسطر التالية سيكون حول لفظ الأعراض أم١ بقية الألفاظ فسيأتي ذكرها فيما بعد.

أــ تعريف الأعراض في اللغة: الأعراض جمع عرض، والعرض هو ما لا ثبات.

أو هو: ما ليس بلازم للشيء.

١ــ انظر شرح عقيدة الطحاوية ص٢١٩، وشرح العقيدة الواسطية للشيخ محمد بن عثيمين ٣٧٦/١ و٣٧٩ــ٣٨٠.." [(١)]

"٥ــ أن لفظ الجسم من إحداث المتكلمين، وهذا اللفظ كقاعدة **الألفاظ المجملة**؛ فإن كان إثبات الصفات يلزم منه أن يكون جسما في مفهومك فليس ذلك يضيرنا.

لكن إن أردت بالجسم الشيء القائم بنفسه المتصف بما يليق به فهذا حق؛ لأننا نؤمن بأن لله ذاتا موصوفة بالصفات اللائقة بها.

فإن أردت بالجسم هذا المعنى فصحيح.

وإن أردت بالجسم الشيء المكون من أعضاء، ولحم ودم المفتقر بعضه إلى بعض وما أشبه ذلك ــ فباطل غير صحيح؛ لأنه يلزم أن يكون الله حادثا أو محدثا، وهذا أمر مستحيل، على أننا لا نوافق على إثبات الجسم، ولا نفيه؛ لأنه يحتمل حقا وباطلا.

رابعا: الأبعاض: أو الأعضاء، أو الأركان، أو الجوارح: وهذه ــ أيضا ــ من الكلمات المجملة التي تطلق وتحتمل حقا وباطلا؛ فإليك نبذة في معانيها، ومقصود أهل التعطيل من إطلاقها وجواب أهل السنة على تلك الدعوى.

أــ معاني هذه الكلمات: معاني هذه الكلمات متقاربة من بعض.

-فالأبعاض: جمع لكلمة بعض، يقال: بعض الشيء أي جزؤه، وبعضت كذا أي جعلته أبعاضا١.

-والأركان: جمع ركن، وركن الشيء قوامه، وجانبه القوي الذي يتم به، ويسكن إليه.

---

(١) مصطلحات في كتب العقائد محمد بن إبراهيم الحمد ص/٦١

-والأجزاء: جمع جزء، والجزء ما يتركب الشيء عنه وعن غيره، وجزء

١ــ انظر معجم مفردات ألفاظ القرآن ص٥٠ و ٨٨ و ٩٠ و ٢٠٨ والتعريفات ص٧٨ و ١١٧.." [1]

"الشيء ما تقوم به جملته كأجزاء السفينة، وأجزاء البيت.

-والجوارح: مفردها الجارحة، وتسمى الصائدة من الكلاب والفهود والطيور جارحة؛ إما لأنها تجرح، وإما لأنها تكسب.

وسميت الأعضاء الكاسبة جوارح؛ تشبيها بها لأحد هذين١.

-ويشبه هذه الألفاظ لفظ: الأعضاء، والأدوات، ونحوها.

ب ــ مقصود أهل التعطيل من إطلاقها: مقصودهم نفي بعض الصفات الذاتية الثابتة لله بالأدلة القطعية، كاليد، والوجه، والساق، والقدم، والعين٢.

جـ ــ ما الذي دعاهم إلى نفيها؟ الذي دعاهم إلى نفي تلك الصفات هو اعتقادهم أنها بالنسبة للمخلوق أبعاض، وأعضاء، وأركان، وأجزاء، وجوارح، وأدوات، ونحو ذلك؛ فيرون ــ بزعمهم ــ أن إثبات تلك الصفات لله يقتضي التمثيل، والتجسيم؛ فوجب عندهم نفيها فرارا من ذلك.

وقد لجؤوا إلى تلك **الألفاظ المجملة**؛ لأجل أن يروج كلامهم، ويلقى القبول.

د ــ جواب أهل السنة: أهل السنة يقولون: إن هذه الصفات ــ وإن كانت تعد في حق المخلوق أبعاضا، أو أعضاءا، وجوارح ونحو ذلك ــ لكنها تعد في حق الله صفات أثبتها لنفسه، أو أثبتها له رسوله صلى الله عليه وسلم "فلا نخوض فيها بآرائنا وأهوائنا، بل نؤمن بها ونمرها كما جاءت، ونفوض كنهها وحقيقتها إلى الله ــ عز وجل ــ لعدم معرفتنا لحقيقة الذات؛ لأن حقيقة معرفة الصفة متوقفة على معرفة حقيقة الذات كما لا يخفى، وهذه الصفات ــ أعني اليد، والساق ونحوها وكثير من

١ــ المرجع السابق.

٢ــ انظر شرح العقيدة الطحاوية ص٢١٩.." [2]

---

(١) مصطلحات في كتب العقائد محمد بن إبراهيم الحمد ص/٦٤

(٢) مصطلحات في كتب العقائد محمد بن إبراهيم الحمد ص/٦٥

"صفات الله_ قد تشترك مع صفات خلقه في اللفظ، وفي المعنى العام المطلق قبل أن تضاف.

وبمجرد إضافتها تختص صفات الخالق بالخالق، وصفات المخلوق بالمخلوق؛ فصفات الخالق تليق بجلاله، وعظمته، وربوبيته، وقيوميته.

وصفات المخلوق تليق بحدوثه، وضعفه، ومخلوقيته١.

وبناءا على ذلك يقال لمن يطلق تلك **الألفاظ المجملة** السالفة: إن أردت أن تنفي عن الله _ عز وجل _ أن يكون جسما، وجثة، وأعضاءا، ونحو ذلك فكلامك صحيح، ونفيك في محله.

وإن أردت بذلك نفي الصفات الثابتة له والتي ظننت أن إثباتها يقتضي التجسيم، ونحو ذلك من اللوازم الباطلة _ فإن قولك باطل، ونفيك في غير محله.

هذا بالنسبة للمعنى.

أما بالنسبة للفظ فيجب ألا تعدل عن الألفاظ الشرعية في النفي أو الإثبات؛ لسلامتها من الاحتمالات الفاسدة.

يقول شارح الطحاوية رحمه الله: "ولكن لا يقال لهذه الصفات إنها أعضاء، أو جوارح، أو أدوات، أو أركان؛ لأن الركن جزء الماهية، والله _ تعالى _ هو الأحد، الصمد، لا يتجزأ _ سبحانه وتعالى _ والأعضاء فيها معنى التفريق والتعضية٢، تعالى الله عن ذلك، ومن هذا المعنى قوله _ تعالى _: ﴿الذين جعلوا القرآن عضين﴾ [الحجر:٩١] .

١_ انظر الصفات الإلهية ص٢٠٨_٢٠٩.

٢_ التعضية: التقطيع، وجعل الشيء أعضاء.." (١)

"والجوارح فيها معنى الاكتساب والانتفاع؛ وكذلك الأدوات هي الآلات التي ينتفع بها في جلب المنفعة ودفع المضرة.

وكل هذه المعاني منتفية عن الله _ تعالى _ ولهذا لم يرد ذكرها في صفات الله _تعالى_ فالألفاظ الشرعية صحيحة المعاني، سالمة من الاحتمالات الفاسدة؛ فكذلك يجب أن لا يعدل عن الألفاظ الشرعية نفيا ولا إثباتا؛ لئلا يثبت معنى فاسد، وأن ينفى معنى صحيح.

وكل هذه **الألفاظ المجملة** عرضة للمحق والمبطل"١.

---

(١) مصطلحات في كتب العقائد محمد بن إبراهيم الحمد ص/٦٦

خامسا: الأغراض: وهذا _أيضا_ من إطلاقات المتكلمين، وإليك بعض التفصيل في هذا اللفظ.

أ_ الأغراض في اللغة: جمع غرض، والغرض هو الهدف الذي يرمى فيه، أو هو الهدف الذي ينصب فيرمى فيه.

والغرض يطلق في اللغة _ أيضا _ على الحاجة، والبغية، والقصد٢.

ب_ الغرض في اصطلاح علماء الكلام: قيل: هو ما لأجله يصدر الفعل من الفاعل٣.

وقال الجلال الدواني: "الغرض هو الأمر الباعث للفاعل على الفعل، وهو المحرك الأول، وبه يصير الفاعل فاعلا"٤.

١_ شرح العقيدة الطحاوية ص٢٢٠ _ ٢٢١.

٢_ انظر لسان العرب ١٩٦/٧.

٣_ انظر شرح مطالع الأنظار على طوالع الأنوار لشمس الدين بن محمود الأصفهاني ص٩١٧.

٤_ شرح العقائد العضدية للجلال الدواني ٢٠٤/٢.." [1]

"و_ جواب أهل السنة: أهل السنة يقولون: إن هذا الإطلاق لم يرد في كتاب ولا سنة، لا نفيا ولا إثباتا، كما أنه ليس معروفا عند سلف الأمة.

أما المعنى فيستفصل عنه؛ فإن أريد بنفي حلول الحوادث بالله أن لا يحل بذاته المقدسة شيء من مخلوقاته المحدثة، أو لا يحدث له وصف متجدد لم يكن له من قبل _ فهذا النفي صحيح؛ فالله _عز وجل_ ليس محلا لمخلوقاته، وليست موجودة فيه، ولا يحدث له وصف متجدد لم يكن له من قبل.

وإن أريد بالحوادث: أفعاله الاختيارية التي يفعلها متى شاء كيف شاء كالنزول، والاستواء، والرضا، والغضب، والمجيء لفصل القضاء ونحو ذلك فهذا النفي باطل مردود.

بل يقال له: إننا نثبت ما أثبته الله لنفسه في كتابه، أو على لسان رسوله صلى الله عليه.

ومن ذلك تلك الصفات المذكورة وغيرها.

سابعا: التسلسل: وهو أحد **الألفاظ المجملة** التي يطلقها المتكلمون.

ولأجل أن يتضح مفهوم هذه اللفظة، ومدلولها، ووجه الصواب والخطأ في إطلاقها إليك هذا العرض الموجز.

---

(١) مصطلحات في كتب العقائد محمد بن إبراهيم الحمد ص/٦٧

أ ــ تعريف التسلسل: قال الجرجاني: "التسلسل هو ترتيب أمور غير متناهية"١.

ب ــ سبب تسميته بذلك: سمي بذلك أخذا من السلسلة؛ فهي قابلة لزيادة الحلق إلى ما لا نهاية؛ فالمناسبة بينهما عدم التناهي بين طرفيهما؛ ففي السلسلة

---

١ ــ التعريفات ص٥٧.." (١)

"مبدؤها ومنتهاها، وأما التسلسل فطرفاه الزمن الماضي والمستقبل.

جــ مراد أهل الكلام من إطلاق هذه اللفظة: مرادهم يختلف باختلاف سياق الكلام، وباختلاف المتكلمين؛ فقد يكون مرادهم نفي قدم اتصاف الله ببعض صفاته، وقد يكون مرادهم نفي دوام أفعال الله ومفعولاته، وقد يكون مرادهم نفي أبدية الجنة والنار، وقد يكون غير ذلك.

د ــ هل وردت هذه اللفظة في الكتاب أو السنة، أو أطلقها أحد من أئمة السلف؟ الجواب: لا.

هـ ــ ما طريقة أهل السنة في التعامل مع هذا اللفظ؟

طريقتهم كطريقتهم في سائر **الألفاظ المجملة**؛ حيث إنهم يتوقفون في لفظ التسلسل فلا يثبتونه، ولا ينفونه؛ لأنه لفظ مبتدع، مجمل يحتمل حقا وباطلا، وصوابا وخطأ.

هذا بالنسبة للفظ.

أما بالنسبة للمعنى فإنهم يستفصلون، فإن أريد به حق قبلوه، وإن أريد به باطل ردوه.

و ــ وبناءا على ذلك فإنه ينظر في هذا اللفظ، وتطبق عليه هذه القاعدة: فيقال لمن أطلقوا هذا اللفظ:

١ ــ إذا أردتم بالتسلسل: دوام أفعال الرب ــأزلا ١وأبدا ٢ ــ فذلك معنى

---

١ ــ الأزل: هو القدم الذي لا بداية له، أو هو استمرار الوجود في أزمنة مقدرة غير متناهية في جانب الماضي.

٢ ــ والأبد هو المستقبل الذي لا نهاية له، أو هو استمرار الوجود في أزمنة مقدرة غير متناهية في جانب المستقبل. انظر التعريفات للجرجاني ص١٦.." (٢)

---

(١) مصطلحات في كتب العقائد محمد بن إبراهيم الحمد ص/٧٢

(٢) مصطلحات في كتب العقائد محمد بن إبراهيم الحمد ص/٧٣

"وهو الظاهر فليس فوقه شيء، وهو الباطن فليس دونه شيء.

والقول بالتسلسل في المؤثرين يؤدي إلى خلو المحدث والمخلوق من محدث وخالق، وينتهي بإنكار الخالق ــ جل وعلا ــ.

خلاصة القول في مسألة التسلسل عموما:

* أن التسلسل هو ترتيب أمور غير متناهية، وأنه سمي بذلك أخذا من السلسلة.

* وأن التسلسل من **الألفاظ المجملة** التي لا بد فيها من الاستفصال ــ كما مر ــ.

* وأنه إن أريد بالتسلسل: دوام أفعال الرب ومفعولاته، وأنه متصف بصفات الكمال أزلا وأبدا ــ فذلك حق صحيح، يدل عليه الشرع والعقل.

* وأنه إن أريد بالتسلسل: أنه ــ عز وجل ــ كان معطلا عن أفعاله وصفاته، ثم فعل، واتصف فحصل له الكمال بعد أن لم يكن متصفا به، أو أريد بالتسلسل: التسلسل بالمؤثرين ــ فذلك معنى باطل مردود بالشرع والعقل١.

١ــ انظر تفصيل الحديث عن التسلسل في شرح العقيدة الطحاوية، ص١٣٠ــ١٣٥، وتوضيح المقاصد وتصحيح القواعد شرح النونية للشيخ أحمد بن عيسى ١/٣٧٠، والقواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف د. إبراهيم البريكان ص٢٠٨ــ٢١٤.." [1]

"عليه السلام الطريقة الأولى: أنهم يفسرون الصفات التي نفوها بالصفات التي أثبتوها، فمن الصفات التي نفوها صفة المحبة، يقولون عنها إرادة الثواب، وكذلك صفة الغضب يفسرونها بإرادة الانتقام.

عليه السلام الطريقة الثانية: يفسرون نصوص الصفة المنفية بلازمها، فيفسرون صفة المحبة التي نفوها بلازمها ألا وهو الإنعام، ويفسرون صفة الغضب بلازمها ألا وهي العقوبة.

٥ . مقارنة بين طريقة السلف وطريقة الأشعرية من حيث الإثبات والنفي في نصوص الصفات:

أهل السنة

الأشعرية

١ . يثبتون نصوص الصفات الواردة في الكتاب والسنة إثباتا بلا تشبيه وتنزيها بلا تعطيل.

١ . يثبتون الأسماء وسبع من الصفات.

---

(١) مصطلحات في كتب العقائد محمد بن إبراهيم الحمد ص/٧٦

٢ . ينفون ما نفى الله عن نفسه ونفاه عنه رسوله بلا تعطيل للصفات الواردة في الكتاب والسنة.

٢ . ينفون الصفات الواردة في الكتاب والسنة ما عدا السبع ويعتقدون في إثبات الصفات التشبيه، قال صاحب الجوهرة: "وكل نص أوهم التشبيه أوله..".

٣ _ يعظمون نصوص الصفات الواردة في الكتاب والسنة فلا يتعرضون لها بتحريف أو تبديل.

٣ . يحرفون الكلم عن مواضعه بالتأويل الذي هو التحريف، وتحميل النصوص ما لا تحتمل.

٤ . لم يفهموا نصوص الصفات إلا أنها تليق بالخالق لأن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله.

٤ . لم يفهموا من نصوص الصفات إلا بما يليق بالمخلوقين وهذا خلاف ما فطر الله عليه الخلق والكلام في الذات فرع عن الكلام في الصفات.

٥ . لا يخوضون في كيفية الصفات ولا يقيسون الخالق بما يقاس به المخلوق.

٥ . يخوضون في كيفية الصفات ويتعرضون لمعانيها بالتحريف أو التفويض، نتيجة قياسهم الخالق بما يقاس به المخلوق.

٦ . يجملون في النفي ويفصلون في الإثبات متبعين طريقة القرآن، فلا ينفون إلا ما نفاه الله عن نفسه كالسنة والنوم.

٦ . يفصلون في النفي فيعمدون إلى **ألفاظ مجملة** سكت عنها الشارع فينفونها كلفظ: الجوهر والعرض.." (١)

"الوجود، وهم: الذين لا يثبتون وجودا متنوعا بل عندهم وجود واحد والخالق هو المخلوق تعالى الله عن قولهم.

وعليه يكون وجود الممكن المخلوق هو عين وجود الواجب الذي لا يقبل العدم، وهذا القول هو الذي يفضي إليه زعمهم بأن الصفات عين الذات والله أعلم.

ﷺ الوجه الثالث . الاستفصال: وهو أن يستفصل عن هذا اللفظ فإن لفظ التركيب أصبح من **الألفاظ المجملة** التي عارض بها المبتدعة النصوص، وقد بين شيخ الإسلام حكم **الألفاظ المجملة** بقوله: "والمقصود هنا أن الأئمة الكبار كانوا يمنعون من إطلاق الألفاظ المبتدعة المجملة لما فيها من لبس الحق بالباطل مع ما توقعه في الاشتباه والاختلاف والفتنة".

---

(١) شرح الرسالة التدمرية محمد بن عبد الرحمن الخميس ص/١٤٤

وقال:"فمن لم يستفصل عنها المتكلم بها ... كما كان السلف والأئمة صار متناقضا أو مبتدعا من حيث لا يشعر" وسيأتي تفصيل ذلك في القاعدة الثانية بإذن الله.

فيقال في التركيب إن له معان منها:

١ . المركب: ما كان متفرقا فركبه غيره، وهذا لا يجوز وصف الله به بل ولم يعتقده أحد من طوائف الأمة.

٢ . المركب: ما له أبعاض مختلفة، ويقبل التفريق والانفصال والله تعالى مقدس عن ذلك.

٣ . المركب: ما يقبل الانقسام والتفريق وإن كان بسيطا غير مركب من أعضاء كالماء، والله منزه عنه أيضا فهذه المعاني لا تختلف في نفيها مع المتفلسفة والمعتزلة، ولكنهم لا يعنون بنفيهم للتراكيب ما سبق بل لكل منهم اصطلاحات خاصة في لفظ للتركيب أوجبوا نفيها وزعموا أن التوحيد لا يتم إلا بنفيها،

قال شيخ الإسلام: "وهؤلاء أحدثوا اصطلاحا لهم في لفظ التركيب لم يسبقهم إليه أحد من أهل اللغة ولا من طوائف أهل العلم".

ومنها:." (١)

"يأت في شيء من القرآن والسنة (ولا يشبهه) لما ذكرنا.

وأما ما جاء عن بعض الأئمة من نفي الشبه، فهو مصطلح معين يقصد به نفي المماثلة فقط، لا نفي المعنى اللغوي والقدر المشترك.

ومن هذا نعلم أن نفي الشبه من **الألفاظ المجملة١**، فإن قصد به نفي المماثلة فهو صحيح، وإن قصد ما يقصده الجهمية من نفي القدر المشترك فهو باطل، والأولى في هذا، الاقتصار على ألفاظ النصوص . والله أعلم . ولذلك لم يعبر شيخ الإسلام في (العقيدة الواسطية) إلا بنفي المماثلة، لما في نفي الشبه من الإجمال والتلبيس.

١ . . أقسام الناس في القدر المشترك:

انقسم أهل الكلام في القدر المشترك إلى قسمين:

عليه السلام القسم الأول: من أهل الكلام من قال: إن إثبات القدر المشترك وهو كون هذه الأسماء والصفات حقيقة في حق الخالق وفي حق المخلوق يلزم أن يكون مماثلا للمخلوقات٢، ولزم أن يجوز ويجب ويمتنع على المخلوق وما يجوز وما يجب وما يمتنع على الخالق، فنفوا ما نفوه من الصفات أو الأسماء والصفات أو بعض الصفات بناء على ذلك.

---

(١) شرح الرسالة التدمرية محمد بن عبد الرحمن الخميس ص/١٦٨

وهذه هي شبهة التشبيه المشهورة عند المعتزلة وغيرهم، وقد رد عليهم الأئمة وبينوا أنه لا يلزم من إثبات هذا القدر المشترك إثبات مماثلة بين الله وبين خلقه وأن نفيه يلزم منه تعطيل الله سبحانه وتعالى عن صفاته، وإنكار ما وصف به نفسه وهذا هو الكفر.

قال نعيم بن حماد: "من شبه الله بشيء من خلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه".

وقال إسحاق بن راهويه: "علامة جهم وأصحابه: دعواهم على أهل

---

١ انظر: منهاج السنة (٢/١١..١١٢) ، وشرح العقيدة الطحاوية (١/٥٧) .

٢ انظر مجموع الفتاوى (٣/٧٧) .." [1]

"٤. شرح القاعد الثانية:

تقدم أن القواعد المقررة في أصول أهل السنة والجماعة في الصفات التوقف على ما ورد، فما أخبر الله به في كتابه وأخبر به رسوله وجب علينا الإيمان به، سواء عرفنا معناه أم لم نعرفه، لأن خبر الله تعالى صادر عن علم تام، فهو أعلم بنفسه وبغيره، ولأن خبر الله أصدق الأخبار، ولأن الله تعالى يريد بما أنزل على عباده من الوحي أن يهتدوا ولا يضلوا، وهكذا خبر النبي صلى الله عليه وسلم صادر عن علم، فهو عليه السلام أعلم الناس بربه وأسمائه وصفاته وأحكامه.

فقد اجتمع في خبر الله وخبر رسوله كمال العلم وكمال الصدق وكمال البيان وكمال القصد والإرادة، وهذه هي مقومات قبول الخبر.

وكذلك ما ثبت باتفاق سلف الأمة وأئمتها وجب قبوله، وعامة هذا الباب "باب الأسماء والصفات" منصوص عليه بالكتاب والسنة متفق عليه بين سلف الأمة.

٥ . ما تدور عليه هذه القاعدة:

مدار القاعدة على أن ما يذكر من الألفاظ في باب الأسماء والصفات نوعان:

١ . ما ورد في الكتاب والسنة وهذه يؤمن بها، ويعمل بمقتضاها.

٢ . ما لم يرد في الكتاب والسنة وهذه **ألفاظ مجملة** فيها حق وباطل، والواجب فيها الاستفصال، فيقبل الحق، ويرد الباطل، مع الإنكار على من يستعمل مثل هذه **الألفاظ المجملة** كما سيأتي قريبا.

---

(١) شرح الرسالة التدمرية محمد بن عبد الرحمن الخميس ص/١٨٧

٦ ـ ليس في كلام الله وكلام رسوله شيء لا يعرف له معنى:

ليس في كلام الله وكلام رسوله شيء لا يعرف له معناه جميع الأمة، بل لا بد أن يكون معروفا لجميع الأمة أو بعضها لقوله تعالى: ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون﴾ [النحل: ٤٤] ، ولأنه لو كان فيه ما لا يعلم معناه أحد لكان بعض الشريعة مجهولا للأمة.." (١)

"عندهم١ كما قال الصاوي٢ في حاشيته على الجلالين: "لأن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر"٣؛ لذا قال الشنقيطي في رده عليه: "أما قوله: إن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر فهذا أيضا من أشنع الباطل وأعظمه، وقائله من أعظم الناس انتهاكا لحرمة الكتاب وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ولا يصدر ألبتة عن عالم بكتاب الله وسنة رسوله، وإنما يصدر عمن لا علم له بالكتاب والسنة أصلا"٤

٧ ـ الصلة بين القاعدتين الثالثة والثانية:

تقدم في القاعدة الثانية أن بين الشيخ حكم **الألفاظ المجملة**، وما تنازع فيه المتأخرون من ألفاظ، هذا ومما تنازع فيه المتأخرون من ألفاظ: ظاهر نصوص الصفات هل هي مرادة أم ليست بمرادة؟ وبهذا نستطيع أن نحكم على من أطلق بأن ظاهر النصوص مراد أم غير مراد بأن لفظ الظاهر لم يرد فيتوقف فيه وأما المعنى فيستفصل عنه.

٨ ـ شرح القاعدة الثالثة:

الواجب في نصوص القرآن والسنة إجراؤها على ظاهرها دون تحريف ولا سيما نصوص الصفات، حيث لا مجال للرأي فيها، ودليل ذلك السمع والعقل.

عليه السلام أما السمع: فقوله تعالى: ﴿نزل به الروح الأمين*على قلبك لتكون من المنذرين*بلسان عربي مبين﴾ [الشعراء: ١٩٣ـ١٩٥] ، وقوله تعالى: ﴿إنا أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون﴾ [يوسف: ٢] ، وهذا يدل على وجوب فهمه على ما يقتضيه ظاهره باللسان العربي إلا أن يمنع منه دليل شرعي.

---

١ أقوالهم في أساس التقديس (ص١,٩) ؛ شرح العقائد النسفية (١/٢٤.) .

٢ هو أحمد بن محمد الصاوي المصري المالكي، له مصنفات كثيرة، توفي سنة ١٢٤١هـ الأعلام (١/٢٣٣) .

---

(١) شرح الرسالة التدمرية محمد بن عبد الرحمن الخميس ص/٢٢٨

٣ حاشية الصاوي على الجلالين (٩/٣) ؛ وانظر شرح أم البراهين (٢١٧) .
٤ أضواء البيان (٤٣٨/٧) .." [1]

"الذات مماثلة للذوات لم يكن في إثبات الصفات إثبات مماثلة له في ذلك، فصار هؤلاء الجهمية المعطلة يجعلون هذا توحيدا، ويجعلون مقابل ذلك التشبيه، ويسمون نفوسهم (الموحدين) .

وكذلك النوع الثالث، وهو قولهم هو واحد لا قسيم له في ذاته، أو لا جزء له، أو لا بعض له **لفظ مجمل**، فإن الله سبحانه وتعالى أحد صمد لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوا أحد، فيمتنع أن يتفرق، أو يتجزأ، أو يكون قد ركب من أجزاء، لكنهم يدرجون في هذا الفظ نفي علوه على عرشه، ومباينته لخلقه، وامتيازه عنهم، ونحو ذلك من المعاني المستلزمة لنفيه وتعطيله، ويجعلون ذلك من التوحيد.

فقد تبين أن ما يسمونه (توحيدا) فيه ما هو حق وفيه ما هو باطل، ولو كان جميعه حقا، فإن المشركين إذا أقروا بذلك كله لم يخرجوا فيه من الشرك الذي وصفهم الله به في القرآن، وقاتلهم عليه الرسول صلى الله عليه وسلم، بل لابد أن يعترفوا بأنه لا إله إلا الله.

وليس المراد بـ (الإله) هو القادر على الاختراع، كما ظنه من ظنه من أئمة المتكلمين، حيث ظن أن الإلهية هي القدرو على الاختراع، وأن من أقر بأن الله هو القادر على الاختراع دون غيره فقد شهد أنه لا إله إلا هو، فإن المشركين كانوا يقرون بهذا وهم مشركون، كما تقدم بيانه، بل الإله الحق هو الذي يستحق أن يعبد فهو إله بمعنى مألوه، لا إله إلا هو، فإن المشركين كانوا يقرون بهذا وهم مشركون، كما تقدم بيانه، لا إله بمعنى آله، والتوحيد أن يعبد الله وحده لا شريك له، والإشراك أن يجعل مع الله إلها آخر".

معاني الكلمات:

المتكلمون: هم الذين يتعاطون علم الكلام المذموم كالجهمية والمعتزلة والأشعرية وغيرهم.

أهل النظر: هم الذين يوجبون النظر العقلي لإثبات الربوبية، فقالوا: أول واجب على العبد النظر أو القصد إلى النظر، وهم طوائف من الأشعرية والماتريدية.." [2]

"١. أنه ليس في الوجود واحد صدر عنه شيء لا واحد ولا اثنان إلا الله تعال، بل كل شيء محتاج إلى غيره في التسبب.

أ. فالنار مثلا لا يحصل الإحراق بها إلا بمحل يقبل الإحراق.

---

(١) شرح الرسالة التدمرية محمد بن عبد الرحمن الخميس ص/٢٣٩

(٢) شرح الرسالة التدمرية محمد بن عبد الرحمن الخميس ص/٣٨١

ب . وكذلك شعاع الشمس لا بد له من جسم يقبل انعكاس الشعاع عليه، وإذا حصل حاجز من سحاب أو سقف لم يحصل وصول الشعاع.

٢. أن هذا القول من أعظم الجهل، وليس عليه دليل عقلي ولا نقلي، بل الله سبحانه وتعالى خلق المخلوقات كلها حيث قال: ﴿ومن كل شيء خلقنا زوجين﴾ فخالق الأزواج واحد، بل وخالق جميع المخلوقات واحد.

٣. أنه يلزم من قولهم هذا نفي إرادة الله؛ بل هو مجبور حيث صدر منه واحد بالاضطرار! تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا.

* والقائلين بهذا القول هم الفلاسفة الملاحدة ومن وافقهم من المتفلسفة ممن ينتسب إلى الإسلام كابن سينا.

* والمقصود من قولهم: هو أن قولهم هذا مبني على قولهم في شبهة التركيب: إن الله واحد لا قسيم له. فيمكن أن يجاب عنه هنا بما سبق في شبهة التركيب فليراجع هناك.

س١١: اذكر بعض **الألفاظ المجملة** للصوفية، وبين ما تحتمله من معان.

١. (أريد أن أكون) .

٢. (إن العارف لا حظ له) .

٣. (إنه يصير كالميت بين يدي الغاسل) .

ﷺ الاحتمال الأول: إذا كان القائل من فضلاء الصوفية كعبد القادر الجيلاني فيحمل كلامه الأول على أنه لا يريد شيئا إلا أن يكون مأمورا بإرادته.." (١)

"ويحمل كلامه الثاني على أن العرف لا حظ له فيما لم يؤمر بطلبه، والثالث على أنه مسلم لأوامر الله وأقداره.

ﷺ الاحتمال الثاني: إن كان مقصوده أن إرادته تبطل بالكلية فلا يحس بالضار والنافع ولا يميز بين الأشياء؛ وهو مخالف للحس والعقل والدين.

س١٢: اذكر أقسام الفناء عند الصوفية مع التوضيح.

ج: الفناء عند الصوفية ثلاثة أقسام:

١. الفناء عن إرادة السوى. ٢. الفناء عن شهود السوى. ٣. الفناء عن وجود السوى.

ﷺ الأول ـ الفناء عن إرادة السوى: (الفناء الديني الشرعي) فيفنى عن عبادة غير الله بعبادته وحده، وعن

---

(١) شرح الرسالة التدمرية محمد بن عبد الرحمن الخميس ص/٤١٩

طاعة غيره بطاعته وطاعة رسوله، وهذا مطلوب شرعا لكنه يسمى في الشرع بالإخلاص والإحسان والتقوى والبر والإيمان وغيرها، وينبغي ألا يعدل عن الألفاظ الشرعية؛ فإن تلك **الألفاظ مجملة** مشتملة على الحق والباطل، ولكن إثمها أكبر من نفعها.

ﷺ الثاني . الفناء عن شهود السوى: أي يفنى بمعبوده وهو ا الله عن عبادته، أي ينشغل بالله إلى حد يترك فيه عبادته، ويفنى بمذكوره . أي: الله . عن ذكره وبمعروفه . أي الله . عن معرفته لنفسه، بحيث يغيب عن شعوره بنفسه وبما سوى الله، وهذا حال ناقص، فمن جعله نهاية السالكين فهو ضال ضلالا مبينا، ومن جعله من لوازم الطريق فهو مخطئ.

* ووجوه النقص في هذا النوع ما يلي:

١. أنه لم يقع للنبي صلى الله عليه وسلم حتى في أعظم المواقف وهو موقف الإسراء والمعراج.

٢. أن غياب العقل والوصول بصاحبه إلى حال كالمجانين ليس فيه مدح لا عقلا ولا شرعا ولا عادة؛ بل يذم من يعتمد ذلك شرعا وعقلا وعادة.." (١)

"أولهما: الغلو في المخلوق، وذلك بتنزيله فوق منزلته البشرية، وصرف شيء من حقوق الله الخالصة له. وهذا هو الذي وقع فيه قوم نوح، كما قال ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وقالوا لا تذرن آلهتكم ولا تذرن ودا ولا سواعا ولا يغوث ويعوق ونسرا﴾ : "أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصابا وسموها بأسمائهم ففعلوا، فلم تعبد، حتى إذا هلك أولئك ونسخ العلم عبدت" (١) .

وثانيهما: سوء الظن بالله، وذلك باعتقاد الحاجة إلى الوسائط والشفعاء بين العبد وخالقه. وهذا كما أن البدعة هي سوء ظن برسول الله صلى الله عليه وسلم.

ولما كان الشرك بهذه الخطورة، فقد تكفل رسول الله صلى الله عليه وسلم بسد جميع الذرائع المفضية إليه، وحماية جناب التوحيد. فنهى عن الغلو في مدحه وإطرائه، وعن البناء على القبور وعن اتخاذها مساجد وأعيادا، ونهى عن **ال ألفاظ المجملة** التي توهم تسوية بين الخالق والمخلوق، وغير ذلك من الأمثلة الكثيرة التي تجدها في كتاب التوحيد للشيخ محمد بن عبد الوهاب وغيره من كتب العقائد.

من أمثلة الشرك في الألوهية: الشرك في الدعاء:

---

(١) شرح الرسالة التدمرية محمد بن عبد الرحمن الخميس ص/٤٢٠

(١) – البخاري في التفسير برقم: ٤٩٢٠ (ص٩٧١) .." [1]

"أنواع الإخبار عن الله فيما جاء عن السلف (١) :

النوع الأول: مرادفات لأسماء الله وصفاته وأفعاله ، وما يفهم من سياق آي القرآن كما سبق في تعريف الإخبار شرعا وهو الذي لم يثبت عنهم الخلاف في جوازه.

النوع الثاني: ما جاء صريحا في إجماع السلف لتقرير معنى صحيحا في العقيدة أو للرد على معنى باطل مثل " البائن من خلقه – ذات الله " وهو ملحق بالنوع الأول في جوازه.

النوع الثالث: الألفاظ التي تكلم بها بعض السلف للرد على خصومهم مثل " القديم – الحد " ، وحكمها: أنه يسأل عن المعنى المراد وما دام هناك لفظ أحسن في التعبير عن المعنى فاستخدامه هو الموافق لمذهب السلف ، مع الاشتراط ألا تتضمن نقصا في حق الله.

النوع الرابع: **الألفاظ المجملة** التي تكلم بها المبتدعة مثل " الجسم – المماسة – التحييز " ولا شك في المنع من استخدامها والتكلم بها بين المسلمين في الإخبار عن الله ، وإن كان في مقام مجادلة أهل البدع فالتفصيل في المعنى هو مذهب السلف فإن كان المعنى حقا قبل ويرد اللفظ ، وإن كان المعنى باطلا فيرد اللفظ والمعنى.

معنى الاسم والصفة والفرق بينهما لغة وشرعا – نقلا من كتاب فضيلة الدكتور علوي بن عبد القادر السقاف حفظه الله –:

تعريف الاسم والصفة لغة والفرق بينهما:

الاسم: هو ما دل على معنى في نفسه (٢) ، وأسماء الأشياء هي الألفاظ الدالة عليها (٣) .

الصفة: هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات وهي الأمارة اللازمة بذات الموصوف الذي يعرف بها (٤) ، وهي ما وقع الوصف مشتقا منها، وهو دال عليها، وذلك مثل العلم والقدرة ونحوه.

---

(١) – من ٢ – ٤ تلخيص من كتاب الصفات الإلهية للدكتور محمد التميمي وسيأتي جزء منه في الفصل الثالث.

---

(١) شرح منظومة الإيمان عصام البشير المراكشي ص/١٧٧

(٢) – التعريفات للجرجاني (ص٢٤) .
(٣) – مجموع الفتاوى (١٩٥/٦) .
(٤) – التعريفات (ص ١٣٣) .." [١]

"إذن فمن اشترط من السلف في الإخبار عن الله التقيد بما جاء في القرآن والسنة لا يدخل فيه هذا النوع لعدم وجود نقل يدل على إنكارهم لما أثبتناه بجواز ذلك.

الألفاظ التي تتصمن معنى صحيحا مفهوما من القرآن والسنة والتي ليست بمترادفات لأسماء الله ولا صفاته ولا أفعاله كـ (البائن من خلقه أو الذات) ، فيحمل عليها اختلاف أهل السنة في جوازها أوالمنع منها كما نقل فضيلة الدكتور عن شيخ الإسلام ، وكما رجح (١) أن جمهور أهل السنة على جوازها ما دامت تتضمن معنى صحيحا.

ولكن بعض هذه الألفاظ قد جاءت في إجماع السلف كإجماعهم (أن الله مستو على عرشه بائن من خلقه) فهذا إجماعهم على جواز الإخبار بهذه اللفظة ، وإن كانت لم تجئ في قرآن ولا سنة بل لأنها تتضمن معنى صحيحا مفهوما من القرآن والسنة ، وللرد على اعتقادات باطلة في حق الله ، ولا تتضمن نقصا في حق الله.

وطبقا لأصول التلقي عند أهل السنة أن إجماع السلف يكون حقا بلفظه ومعناه ولو قلنا غير ذلك لترتب عليه تجهيل السلف بأنهم يذكرون في إجماعهم ألفاظا بها خطأ شرعي لا يجوز استخدامها ، ولو كان في الإخبار بهذه اللفظة خلاف فقد جاء إجماعهم بجوازها فمن منع منها فهو محجوج بهذا الإجماع وغيره بما جاء فيه من ألفاظ كهذه.

أما **الألفاظ المجملة** مثل (التحييز ، والجسم ، والمماسة) وما شابه ذلك من الكلام ، فلا يستريب مسلم عاقل فضلا عن ذي علم من المنع في إطلاقها على الله؛ لأن ذلك من القول على الله بلا علم ، ولأن في إطلاقها ما لا يليق بشأن الله والتي تتضمن نقصا في حقه ، والتي لم يذكرها السلف الصالح في كلامهم بل ثبت عنهم المنع منها.

---

(١) شرعية الإخبار عن الله بما لم ي أت به قرآن ولا سنة أبو عبد الله المصري ص/١٠

(١) لمن أراد الاطلاع على بقية كلام الشيخ فليراجع رسالته في الصفات ولم يتم نقل بقية كلامه مع نفاسته خشية الإطالة ، ولأن بعضه يحتاج إلى توضيح فنقلت الشاهد من كلامه في باب الإخبار." [١]

"فكيف يجوز أن يقال: إن في كتاب الله وسنة رسوله الصحيحة الثابتة عنه ما يعلم زيد وعمرو بعقله أنه باطل؟ وأن يكون كل من اشتبه عليه شيء مما أخبر به النبي – صلى الله عليه وسلم – قدم رأيه على نص الرسول – صلى الله عليه وسلم – في أنباء الغيب التي ضل فيها عامة من دخل فيها لمجرد رأيه، بدون الاستهداء بهدي الله، والاستضاءة بنور الله الذي أرسل به رسله وأنزل به كتبه، مع علم كل أحد بقصوره وتقصيره في هذا الباب، وبما وقع فيه من أصحابه وغير أصحابه من الاضطراب؟.

ففي الجملة: النصوص الثابتة في الكتاب والسنة لا يعارضها معقول بين قط، ولا يعارضها إلا ما فيه اشتباه واضطراب، وما علم أنه حق، لا يعارضه ما فيه اضطراب واشتباه لم يعلم أنه حق.

بل نقول قولا عاما كليا: إن النصوص الثابتة عن الرسول – صلى الله عليه وسلم – لم يعارضها قط صريح معقول، فضلا عن أن يكون مقدما عليها، وإنما الذي يعارضها شبه وخيالات، مبناها على معان متشابهة **وألفاظ مجملة**، فمتى وقع الاستفسار والبيان ظهر أن ما عارضها شبه سوفسطائية، لا براهين عقلية. ومما يوضح هذا:

الوجه الثالث عشر: وهو أن يقال: القول بتقديم الإنسان لمعقوله على النصوص النبوية قول لا ينضبط، وذلك لأن أهل الكلام، والفلسفة الخائضين المتنازعين فيما يسمونه عقليات، كل منهم يقول: إنه يعلم بضرورة العقل أو بنظره ما يدعي الآخر أن المعلوم بضرورة العقل أو بنظره نقيضه.

وهذا من حيث الجملة معلوم؛ فالمعتزلة ومن اتبعهم من الشيعة يقولون: إن أصلهم المتضمن نفي الصفات والتكذيب بالقدر –الذي يسمونه التوحيد والعدل– معلوم بالأدلة العقلية القطعية، ومخالفوهم من أهل الإثبات يقولون: إن نقيض ذلك معلوم بالأدلة القطعية العقلية.." [٢]

"الوجه الحادي والعشرون: أن يقال: الذي يعارضون الكتاب والسنة بما يسمونه عقليات من الكلاميات والفلسفيات ونحو ذلك إنما يبنون أمرهم في ذلك على أقوال مشتبهة مجملة تحتمل معاني متعددة ويكون ما فيها من الاشتباه لفظا ومعنى يوجب تناولها لحق وباطل فبما فيها من الحق يقبل ما فيها من الباطل لأجل الاشتباه والالتباس ثم يعارضون بما فيها من الباطل نصوص الأنبياء صلوات الله وسلامه

---

(١) شرعية الإخبار عن الله بما لم يأت به قرآن ولا سنة أبو عبد الله المصري ص/٤٤

(٢) نقض أصول العقلانيين سليمان الخراشي ٤/٢٠

عليهم. وهذا منشأ ضلال من ضل من الأمم قبلنا وهو منشأ البدع فإن البدعة لو كانت باطلا محضا لظهرت وبانت وما قبلت ولو كانت حقا محضا لا شوب فيه لكانت موافقة للسنة، فإن السنة لا تناقض حقا محضا لا باطل فيه لكن البدعة تشتمل على حق وباطل، والبدع التي يعارض بها الكتاب والسنة التي يسميها أهلها كلاميات وعقليات وفلسفيات، أو ذوقيات ووجديات وحقائق وغير ذلك، لابد أن تشمل على لبس حق بباطل وكتمان حق، وهذا أمر موجود يعرفه من تأمله، فلا تجد قط مبتدعا إلا وهو يحب كتمان النصوص التي تخالفه، ويبغضها، ويبغض إظهارها وروايتها والتحدث بها، ويبغض من يفعل ذلك، كما قال بعض السلف: ما ابتدع أحد بدعة إلا نزعت حلاوة الحديث من قلبه. ثم إن قوله الذي يعارض به النصوص لابد له أن يلبس فيه حقا بباطل، بسبب ما يقوله من **الألفاظ المجملة** المتشابهة.

الوجه الثاني والعشرون: أن يقال: إن هؤلاء الذين يدعون العقليات التي تعارض السمعيات هم من أبعد الناس عن موجب العقل ومقتضاه كما هم من أبعد الناس عن متابعة الكتاب المنزل والنبي المرسل وإن نفس ما به يقدحون في أدلة الحق التي توافق ما جاء به الرسول لو قدحوا به فيما يعارض ما جاء به الرسول لسلموا من التناقض وصح نظرهم وعقلهم واستدلالهم ومعارضتهم صحيح المنقول وصريح المعقول بالشبهات الفاسدة.." (١)

"وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا﴾ [الإسراء: ١٥] ، وقال رحمه الله في توضيح هذه القاعدة: (وليس لأحد أن يكفر أحدا من المسلمين، وإن أخطأ وغلط حتى تقام عليه الحجة، وتبين له المحجة، ومن ثبت إسلامه بيقين لم يزل ذلك عنه بالشك، بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة، وإزالة الشبهة) (١) .

وينبه ابن تيمية رحمه الله إلى أن الكفر لا يطلق على كل من عمل الكفر، بل يقال: من عمل هذا العمل فهو كافر، أو هذا العمل كفر، أو يقال لمن عمله: من عمل عملك فهو كافر، وهكذا من **الألفاظ المجملة** (٢) .

ومعنى قيام الحجة عند ابن تيمية رحمه الله يكون بشيئين، كما قال: (والحجة على العباد إنما تقوم بشيئين: بشرط التمكن من العلم بما أنزل الله، والقدرة على العمل به، فأما العاجز عن العلم كالمجنون، أو العاجز عن العمل فلا أمر عليه ولا نهي، وإذا انقطع العلم ببعض الدين، أو حصل العجز عن بعضه: كان ذلك في حق العاجز عن العلم أو العمل بقوله كمن انقطع عن العلم بجميع الدين، أو عجز عن جميعه كالمجنون

---

(١) نقض أصول العقلانيين سليمان الخراشي ٣٦/٤

مثلا ...) (٣) ، وأطال في ذكر الأمثلة لهذه القاعدة ثم قال: (وهذا باب واسع جدا فتدبره) (٤) .

وبين رحمه الله أن أهل السنة لا يكفرون المخالف لهم، وإن كان مخالفهم يكفرهم - أحيانا - يقول رحمه الله: (وأئمة السنة والجماعة، وأهل العلم والإيمان فيهم العلم والعدل والرحمة، فيعلمون الحق الذي يكونون به موافقين للسنة سالمين من البدعة، ويعدلون على من خرج منها، ولو ظلمهم، كما قال تعالى: ﴿كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾ [المائدة: ٨] . ويرحمون الخلق فيريدون لهم الخير

---

(١) الكيلانية (ضمن مجموع فتاوى ابن تيمية ١٢/٤٦٦) .

(٢) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية ٣٥/١٦٧.

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٠/٥٩.

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٠/٦١، وانظر: ٣/٢٣١.." [١]

"جوارح مبتدعاته، بل هي صفات لائقة بجلاله وعظمته، لا تتخيل كيفيتها الظنون، ولا تراها في الدنيا العيون، بل نؤمن بحقائقها وثبوتها، ونصف الرب سبحانه وتعالى بها، وننفي عنها تأويل المتأولين، وتعطيل الجاحدين، وتمثيل المشبهين تبارك الله أحسن الخالقين) (١) .

وضرب أمثلة لبيان اعتقاد السلف في الصفات وأنه الإثبات من غير طمع في إدراك الكيفية ببعض الصفات وهي: الحياة والفوقية والاستواء والنزول ثم قال:

(وصفاته معلومة من حيث الجملة والثبوت، غير معقولة من حيث التكييف والتحديد، فيكون المؤمن بها مبصرا من وجه، أعمى من وجه (٢) ، مبصرا من حيث الإثبات والوجود، أعمى من حيث التكييف والتحديد، وبهذا يحصل الجمع بين الإثبات لما وصف الله به نفسه، وبين نفي التحريف والتشبيه والوقف، وذلك هو مراد الله تعالى منا في إبراز صفاته لنا لنعرفه بها، ونؤمن بحقائقها، وننفي عنها التشبيه) (٣) .

وذكر الحافظ المقدسي (ت - ٦٠٠هـ) رحمه الله موقف السلف من **الألفاظ المجملة** التي تطلق على الله عز وجل فقال:

(من السنن اللازمة السكوت عما لم يرد فيه نص عن رسوله صلى الله عليه وسلم أو يتفق المسلمون على إطلاقه، وترك التعرض له بنفي أو إثبات، وكما لا يثبت إلا بنص شرعي، كذلك لا ينفى إلا بدليل شرعي)

---

(١) دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية - عرض ونقد عبد الله بن صالح الغصن ص/١٢٠

(٤) .

ويرى سلف الأمة أن تشبيه الله بخلقه كفر، وهذا واضح من خلال

---

(١) النصيحة في صفات الرب جل وعلا ص١٦ – ١٧.

(٢) تسميته أعمى من وجه نفي الكيفية ليس بجيد؛ لأن أهل السنة مبصرون من الجهتين، من جهة الإثبات للصفات، ومن جهة نفي الكيفية، فهم مبصرون الحق لاتباعهم ما جاء عن الله ورسوله، ولما جاء عن سلف الأمة فلا يوصفون بالعمى.

(٣) النصيحة في صفات الرب جل وعلا ص٤١ – ٤٢.

(٤) عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي الحنبلي ص١٠٢.." [1]

"وقد ناقش الإمام الواسطي (ت٧١١هـ) رحمه الله الأشاعرة الذين يثبتون بعض الصفات، وينفون بعض الصفات، وحجتهم في نفي ما نفوه من الصفات أنه يستلزم التشبيه فقال:

(لا فرق بين الاستواء والسمع، ولا بين النزول والبصر؛ لأن الكل ورد في النص فإن قالوا لنا: في الاستواء شبهتم، نقول لهم: في السمع شبهتم، ووصفتم ربكم بالعرض (١) ،

وإن قالوا: لا عرض، بل كما يليق به، قلنا: في الاستواء والفوقية لا حصر، بل كما يليق به، فجميع ما يلزموننا في الاستواء، والنزول، واليد، والوجه، والقدم، والضحك، والتعجب من التشبيه: نلزمهم به في الحياة، والسمع، والبصر، والعلم، فكما لا يجعلونها أعراضا، كذلك نحن لا نجعلها جوارح، ولا مما يوصف به المخلوق) (٢) .

ثم قال: (فما يلزموننا في تلك الصفات من التشبيه والجسمية نلزمهم في هذه الصفات من العرضية.

وما ينزهون ربهم به في الصفات السبع، وينفون عنه من عوارض الجسم فيها، فكذلك نحن نعمل في تلك الصفات التي ينسبوننا فيها إلى التشبيه سواء بسواء) (٣) .

وينبه الإمام ابن قدامة المقدسي (ت – ٦٢٠هـ) رحمه الله إلى أمر مهم ألا وهو سبب نفي المتكلمين صفات الباري – جل وعلا – فظاهر الأمر عندهم هو التنزيه ونفي التشبيه، ولكن حقيقة الأمر هو: إبطال السنن والآثار الواردة فيقول:

---

(١) دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية – عرض ونقد عبد الله بن صالح الغصن ص/١٣٢

(١) العرض: لفظ مجمل يحتمل معان متعددة، وهو هنا: الذي يفتقر إلى غيره ليقوم به، وهو الموجود الذي يحتاج في وجوده إلى موضع، وليس وجوده شرطا لوجود شيء، ويقابل الجوهر، وهو نوعان: ملازم كلون الإنسان، ومفارق كحمرة الخجل.

انظر: معيار العلم للغزالي ص٢٩٢، التعريفات للجرجاني ص١٤٨، المعجم الفلسفي لجميل صليبا ٦٨/١ – ٧١، المعجم الفلسفي لمجمع اللغة ص١١٨.

(٢) النصيحة في صفات الرب جل وعلا ص٤٢.

(٣) النصيحة في صفات الرب جل وعلا ص٤٣.." [1]

"المطلب الثاني

مناقشة الدعوى

المسألة الأولى: الموقف من الألفاظ المجملة:

لقد تواترت عبارات السلف، وتطابقت مقالاتهم في ذم علم الكلام والتحذير منه. ومن أتباعه.

فهذا أبو حنيفة النعمان (ت – ١٥٠هـ) رحمه الله سأله سائل:

ما تقول فيما أحدث الناس من الكلام في الأعراض والأجسام؟ فقال:

(مقالات الفلاسفة، عليك بالأثر وطريقة السلف، وإياك وكل محدثة فإنها بدعة) (١) .

وقال الإمام مالك (ت – ١٧٩هـ) رحمه الله: (كلما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا ما نحن عليه؟! إذا لا نزال في طلب الدين) (٢) .

وقال الشافعي (ت – ٢٠٤هـ) رحمه الله: (لأن يبتلى المرء بكل ما نهى الله عنه ما عدا الشرك به، خير من النظر في الكلام) (٣) .

وقال – أيضا –: (حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد، ويجلسوا على الإبل، ويطاف بهم في العشائر والقبائل، وينادى عليهم: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة، وأقبل على الكلام) (٤) .

———

(١) انظر: الحجة في بيان المحجة للأصبهاني ١٠٥/١، صون المنطق والكلام عن علم الكلام للسيوطي ص٣٢.

---

(١) دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية – عرض ونقد عبد الله بن صالح الغصن ص/١٣٦

(٢) انظر: ذم الكلام للهروي ص٢٠٧.

(٣) انظر: الحجة في بيان المحجة للأصبهاني ١/١٠٤، ذم الكلام للهروي ص٢٥٥.

(٤) انظر: ذم الكلام للهروي ص٢٥٢.." [1]

"وقال أحمد (ت - ٢٤١هـ) رحمه الله: (لا يفلح صاحب كلام أبدا، ولا تكاد ترى أحدا نظر في الكلام إلا وفي قلبه دغل (١) (٢) .

وقال - أيضا -: (علماء الكلام زنادقة) (٣) .

وأما موقف ابن تيمية - رحمه الله تعالى - من **الألفاظ المجملة** المبتدعة التي أطلقها أهل الكلام، وجعلوها من الاعتقاد، وبيان موقف السلف منها في مجموع كلام ابن تيمية رحمه الله فيمكن إجماله في الملحوظات التالية:

١ - كان السلف يتحرون في إطلاق الألفاظ على الله عز وجل، فلا يطلقون إلا الألفاظ الشرعية، ويحرصون على اجتماع الحسن بين اللفظ والمعنى، ولا يلجؤون إلى المعنى الحسن، ليعبروا عنه بأفضل الألفاظ التي لم ترد في الكتاب والسنة، إلا إذا لم يهتدوا إلى لفظ مناسب موجود في الكتاب أو في السنة (٤) .

٢ - حين يرد السلف على النفاة: يردون على ألفاظهم القريبة من الإثبات، ويبطلونها، فيكون ذلك رد من باب أولى على ألفاظهم الموغلة في النفي، البعيدة عن الحق، قال رحمه الله: (إن السلف والأئمة كانوا يردون من أقوال النفاة ما هو أقرب إلى الإثبات، فيكون ردهم لما هو أقرب إلى النفي بطريق الأولى) (٥) .

٣ - نهى السلف عن إطلاق الألفاظ الكلامية، فذكر رحمه الله أقسام مثبتة

---

(١) الدغل: هو الفساد، انظر: لسان العرب لابن منظور ١١/٢٤٤ مادة (دغل) .

(٢) انظر: جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ٢/٩٥.

(٣) انظر: تلبيس إبليس لابن الجوزي ص٨٣، وانظر في ذم الكلام: ذم الكلام للهروي، تحريم النظر في كتب الكلام لابن قدامة، صون المنطق والكلام عن علم الكلام للسيوطي.

(٤) انظر: منهاج السنة النبوية ١/٤٢٢، درء تعارض العقل والنقل ١/٢٧١، شرح حديث النزول ص٢٥٦.

(٥) درء تعارض العقل والنقل ٦/١٨١.." [2]

---

(١) دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية - عرض ونقد عبد الله بن صالح الغصن ص/١٩١

(٢) دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية - عرض ونقد عبد الله بن صالح الغصن ص/١٩٢

"الصفات تجاه النفاة، وذكر عن أهل السنة والجماعة قوله: (وطائفة نازعتهم نزاعا مطلقا في واحدة من المقدمتين، ولم تطلق في النفي والإثبات ألفاظا مجملة مبتدعة لا أصل لها في الشرع، ولا هي صحيحة في العقل، بل اعتصمت بالكتاب والسنة، وأعطت العقل حقه، فكانت موافقة لصريح المعقول، وصحيح المنقول) (١) .

٤ – سبب نهي السلف عن إطلاق الألفاظ الكلامية هو:

أ – اشتمالها على معان باطلة ومعان صحيحة، ولذلك فهي توقع في الاشتباه والاختلاف والفتنة، خلاف الألفاظ المأثورة التي تحصل بها الإلفة، يقول ابن تيمية رحمه الله:

(يوجد كثيرا في كلام السلف والأئمة: النهي عن إطلاق موارد النزاع بالنفي والإثبات.

وليس ذلك لخلو النقيضين عن الحق، ولا قصور، أو تقصير في بيان الحق، ولكن؛ لأن تلك العبارة من **الألفاظ المجملة** المتشابهة المشتملة على حق وباطل، ففي إثباتها إثبات حق وباطل، وفي نفيها نفي حق وباطل ...) (٢) .

ب – رأنها تتضمن تكذيب كثير مما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، وذلك يعرفه من عرف مراد الرسول صلى الله عليه وسلم، ومراد أصحاب تلك الأقوال المبتدعة (٣) .

جـ – لأنها ليس لها ضابط، بل كل قوم يريدون بها معنى غير المعنى الذي أراده أولئك فجعلوها دقيقة غامضة، بخلاف ألفاظ الرسول صلى الله عليه وسلم فإن مراده بها يعلم كما يعلم مراده بسائر ألفاظه (٤)
.

---

(١) منهاج السنة النبوية ١٠٧/٢، وانظر: درء تعارض العقل والنقل ٢٧١/١.

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٧٦/١، وانظر: بيان تلبيس الجهمية ١٠٠/١، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٣٠٧/٣.

(٣) انظر: شرح حديث النزول ص٢٥٧، درء تعارض العقل والنقل ٢٩٥/١.

(٤) انظر: شرح حديث النزول ص٢٥٧.." [1]

"٥ – أول من عرف عنه إطلاق الألفاظ المبتدعة المجملة نفيا أو إثباتا: أهل الكلام المحدث بقسميهم:

---

(١) دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية – عرض ونقد عبد الله بن صالح الغصن ص/١٩٣

النفاة كالجهمية والمعتزلة. والمثبتة الغلاة كالمشبهة من الرافضة وغير الرافضة (١) .

٦ - تضمنت **الألفاظ المجملة** أنواعا مختلفة من الإجمال، وليس نوعا واحدا، فتارة يكون الإجمال بطريق الاشتراك (٢) ، لاختلاف الاصطلاحات، وتارة يكون الإجمال بطريق التواطؤ (٣) ،

مع اختلاف الأنواع، فإذا فسر المراد، وفصل المتشابه: تبين الحق من الباطل، والمراد من غير المراد (٤) .

٧ - كثير ممن تكلم بهذه **الألفاظ المجملة**: كان يظن أنه ينصر الإسلام بهذه الطريقة، وأنه بذلك يثبت معرفة الله وتصديق رسوله صلى الله عليه وسلم، فوقعت عندهم أمور كثيرة من الخطأ والضلال.

والبدعة - في هذا - لا تكون حقا محضا، ولا باطلا محضا، إذ لو كانت حقا محضا موافقا للسنة، لما كانت باطلا.

ولو كانت باطلا محضا، لما خفيت على الناس، ولكنها تشتمل على حق وباطل، وقد لبس صاحبها الحق بالباطل: إما مخطئا غالطا، وإما متعمدا لنفاق فيه وإلحاد (٥) .

---

(١) انظر: منهاج السنة النبوية ٢/٥٢٨.

(٢) الاشتراك: هو كون اللفظ المفرد موضوعا لمعان مختلفة كلفظ العين فهو يدل على معان كينبوع الماء، والجاسوس، والشمس، والعين الباصرة.

انظر: المبين للآمدي ص٥١، مقاصد الفلاسفة للغزالي ١/١٠، آداب البحث والمناظرة للشنقيطي ١/٢٢، التذهيب على التهذيب للخبيصي ص١٢٣ - ١٢٤.

(٣) التواطؤ: هو اللفظ الذي يدل على أعيان متعددة بمعنى واحد مشترك بينها، كدلالة اسم الإنسان على زيد وعمرو.

انظر: العبارة لأبي نصر الفارابي ص٢٠، المبين للآمدي ص٥٠، معيار العلم للغزالي ص٥٢، ضوابط المعرفة للميداني ص٤٦.

(٤) انظر: تعارض العقل والنقل ١/١٢٠ - ١٢١.

(٥) انظر: درء تعارض العقل والنقل ٢/١٠٤.." [1]

---

(١) دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية - عرض ونقد عبد الله بن صالح الغصن ص/١٩٤

"٨ –كثير من الألفاظ البدعية المجملة تختلف معانيها في اصطلاحات المتكلمين عنها في لغة العرب، ولذلك تحدث إشكالا، وتورث شكا، ويضرب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله مثالا لذلك بالعقل، فهو عند المتكلمين: جوهر قائم بنفسه، وأما العقل في لغة العرب فهو عرض: علم، وعمل بالعلم، وغريزة تقتضي ذلك (١) .

ولذلك يحرص ابن تيمية رحمه الله على معرفة معاني ألفاظ المخالفين ومرادهم من إطلاقها (٢) .

٩ – أن هذه الطرق التي يسلكها المتكلمون أحسن أحوالها أن تكون عوجاء طويلة، وقد تهلك، وقد توصل؛ إذ لو كانت مستقيمة موصلة لم يعدل عنها السلف، فكيف إذا تيقن أنها مهلكة!

ويضرب ابن تيمية رحمه الله مثالا لذلك بمن ترك سلوك الطريق المستقيم الذي يوصله إلى مكة، وسلك طريقا بعيدة لغير مصلحة راجحة، فهذا يكون تاركا لما يؤمر به، فاعلا لما لا فائدة فيه، أو ما ينهى عنه، إذا كانت تلك الطريق موصلة إلى المقصود، فأما مع الاسترابة في كونها موصلة أو مهلكة فإنه لا يجوز سلوكها (٣) .

١٠ – لا يكفر مطلق هذه الألفاظ أو نافيها، بل يبدع، ويذم غاية الذم (٤) .

١١ – تختلف مقامات الخطاب في الاقتصار على الألفاظ الشرعية، أو الحاجة إلى مثل هذه **الألفاظ المجملة** ومنها:

أولا: إن كان الإنسان في مقام دفع من يلزمه ويأمره ببدعة، ويدعوه

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل ١٠/٣٠٢.

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل ١/٧٥، ٢٢٣.

(٣) انظر: درء تعارض العقل والنقل ١٠/٣١٦.

(٤) انظر: درء تعارض العقل والنقل ١/٢٤٢، بيان تلبيس الجهمية ١/١٠٠.." [١]

"إليها: أمكنه الاعتصام بالكتاب والسنة، وأن يقول: لا أجيبك إلا إلى كتاب الله وسنة رسوله، بل هذا هو الواجب مطلقا. كما قال تعالى: ﴿وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله﴾ [الأنعام: ١٥٣] .

وقال سبحانه: ﴿اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء﴾ [الأعراف: ٣] .

(١) دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية – عرض ونقد عبد الله بن صالح الغصن ص/١٩٥

ثانيا: وإن كان الإنسان في مقام الدعوة لغيره والبيان له، وفي مقام النظر – أيضا –، فعليه أن يعتصم – أيضا – بالكتاب والسنة، ويدعو إلى ذلك، وله أن يتكلم مع ذلك، ويبين الحق الذي جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم بالأقيسة العقلية والأمثال المضروبة.

فهذه طريقة الكتاب والسنة وسلف الأمة، فإن الله سبحانه وتعالى ضرب الأمثال في كتابه، وبين بالبراهين العقلية توحيده وصدق رسله وأمر المعاد وغير ذلك، وأجاب عن معارضة المشركين كما قال تعالى: ﴿ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيرا﴾ [الفرقان: ٣٣] .

ثالثا: وإن كان المتكلم في مقام الإجابة لمن عارضه بالعقل، وادعى أن العقل يعارض النصوص، فإنه قد يحتاج إلى حل شبهته وبيان بطلانها، فإذا أخذ النافي يذكر ألفاظا مجملة، فهنا يستفصل السائل ويقول له:

ماذا تريد بهذه **الألفاظ المجملة؟**

فإن أراد بها حقا وباطلا قبل الحق ورد الباطل.

وإذا قدر أن المعارض أصر على تسمية المعاني الصحيحة التي ينفيها بألفاظه الاصطلاحية المحدثة، قيل له: هب أنه سمي بهذا الاسم، فنفيك له: إما أن يكون بالشرع، وإما أن يكون بالعقل.

أما الشرع فليس فيه ذكر هذه الأسماء في حق الله، لا بنفي ولا إثبات، ولم ينطق بذلك أحد من سلف الأمة لا بنفي ولا بإثبات.

وإن أردت أن نفي ذلك معلوم بالعقل، فيقال: الأمور العقلية لا عبرة." (١)

"اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلا ما تذكرون﴾ [الأعراف: ١ – ٣] ، وقوله: ﴿وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله﴾ [الأنعام: ١٥٣] ، وقوله: ﴿كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم﴾ [البقرة: ٢١٣] ، وقوله: ﴿قال اهبطا منها جميعا بعضكم لبعض عدو فإما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى * ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى * قال رب لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيرا * قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى﴾ [طه: ١٢٣ –

---

(١) دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية – عرض ونقد عبد الله بن صالح الغصن ص/١٩٦

. [١٢٦

١٤ - الاستفصال في بيان معاني **الألفاظ المجملة** هو الطريق الشرعي للتعامل معها إزاء المخالف، فيبين له ما وافق الحق وما خالفه، وهذا من الحكم بالكتاب بين الناس فيما اختلفوا فيه، وهو مثل الحكم بين سائر الأمم بالكتاب فيما اختلفوا فيه من المعاني التي يعبرون عنها بوضعهم وعرفهم.

ويشترط ابن تيمية رحمه الله فيمن يستفصل في بيان **الألفاظ المجملة** شرطين وهما:

أن يكون عارفا بمعاني الكتاب والسنة، وأن يكون عارفا بمعاني ألفاظ المخالفين ومرادهم منها، لتقابل المعاني الشرعية بمعاني المخالفين ليظهر الموافق والمخالف (١) .

ويوجب ابن تيمية رحمه الله على من يريد كشف ضلال من يطلق **الألفاظ المجملة** أن لا يوافقهم على **لفظ مجمل** حتى يتبين له معناه، ويعرف مقصوده، ويكون الكلام في المعاني العقلية المبينة، لا في معان مشتبهة **بألفاظ مجملة**.

---

(١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٣/٣٠٨.." [١]

"وينبه رحمه الله إلى طريقتهم إذا ذكروا لأحد كلامهم المجمل فاعترض عليهم بما تنفر عنه فطرته، قالوا له: أنت لا تفهم هذا، وهذا لا يصلح لك، فيبقى ما في النفوس من الأنفة والحمية ما يحملها على أن تسلم تلك الأمور قبل تحقيقها عنده، وعلى ترك الاعتراض عليها خشية أن ينسبوه إلى نقص العلم والعقل.

والاستفصال في **الألفاظ المجملة** نافع في الشرع والعقل:

أما الشرع: فإن علينا أن نؤمن بما قاله الله ورسوله، فكل ما ثبت أن الرسول صلى الله عليه وسلم قاله فعلينا أن نصدق به، وإن لم نفهم معناه؛ لأنا قد علمنا أنه الصادق المصدوق الذي لا يقول على الله إلا الحق.

وما تنازع فيه الأمة من **الألفاظ المجملة** فليس على أحد أن يقبل مسمى اسم من هذه الأسماء، لا في النفي ولا في الإثبات، حتى يستفصل ويبين له معناه، ويكون المعنى صوابا: إذا كان موافقا لقول المعصوم.

أما العقل: فمن تكلم بلفظ يحتمل معاني، لم يقبل قوله ولم يرد حتى نستفسره ونستفصله، ليتبين المعنى المراد، ويبقى الكلام في المعاني العقلية، لا في المنازعات اللفظية (١) .

١٥ - الاستفصال في **الألفاظ المجملة** يكون كالتالي:

إن أراد المثبت لهذه الألفاظ بها معنى صحيحا، فقد أصاب في المعنى، وإن كان في اللفظ خطأ.

---

(١) دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية - عرض ونقد عبد الله بن صالح الغصن ص/١٩٨

وإن أراد النافي لهذه الألفاظ معنى صحيحا، فقد أصاب في المعنى، وإن كان في اللفظ خطأ.

وإن أراد المثبت لهذه الألفاظ معنى باطلا: نفي ذلك المعنى عن الله عز وجل.

وأما من أثبت بلفظه حقا وباطلا، أو نفى بلفظه حقا وباطلا: فكلاهما

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل ١/٢٩٥ - ٣٠٠.." (١)

"مصيب فيما عناه من الحق، مخطئ فيما عناه من الباطل، قد لبس الحق بالباطل، وجمع في كلامه حقا وباطلا.

وأما الموقف من اللفظ مجردا عن المعنى: فإن الأصل هو التعبير بالألفاظ الشرعية الواردة كما تبين من قبل.

ولا ينبغي العدول إلى هذه الألفاظ المبتدعة المجملة، إلا عند الحاجة، مع قرائن تبين المراد بها.

ويضرب ابن تيمية رحمه الله مثالا على الحاجة وهو: أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها كمخاطبة العجمي بلغته.

ويسهل الأمر عند ابن تيمية رحمه الله إذا عبر بالألفاظ المحدثة التي تحمل معان صحيحة حين المنازعات العقلية والله أعلم (١) .

المسألة الثانية: مناقشة دعوى قول شيخ الإسلام بالحيز والجهة:

الحيز لغة: من (حوز) ، وحيز الدار ما أنظم إليها من المرافق والمنافع، وكل ناحية على حدة حيز.

ومن معانيه: الميل من جهة إلى جهة أخرى، كما في قول الله عز وجل: ﴿إلا متحرفا لقتال أو متحيزا إلى فئة﴾ [الأنفال: ١٦] ، قال ابن جرير الطبري (ت - ٣١٠هـ) رحمه الله: (هو الصائر إلى حيز المؤمنين في القتال، لينصروه أو ينصرهم) (٢) .

---

(١) انظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ٤/٣١٨، منهاج السنة النبوية ٢/٥٥٤ - ٥٥٥.

وانظر: للاستزادة حول موقف شيخ الإسلام من **الألفاظ المجملة** ما يلي:

درء تعارض العقل والنقل ١/١٠٤، ٢٢٩ - ٢٣٠، ٢٧١، ٥/٥٨، ٧/١٣١، ١٥٥، ١٠/٣٠٢، منهاج السنة النبوية ٢/١٠٩ - ١١٠، بيان تلبيس الجهمية ١/٢٢، ٥٤، ١٠٠، مجموع فتاوى شيخ الإسلام

---

(١) دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية - عرض ونقد عبد الله بن صالح الغصن ص/١٩٩

ابن تيمية ٥/٢٩٨، وانظر: منهج شيخ الإسلام ابن تيمية في الدعوة للحوشاني ١/٦٥ - ٩٤.
(٢) جامع البيان ٩/٢٠١، وانظر: لسان العرب لابن منظور ٥/٣٤٢ - ٣٤٣ مادتي (حوز) و (حيز) ، القاموس المحيط للفيروزآبادي ٢/١٨٠، مادة (الحوز) .." [١]

"وقد اختلف الناس في إثبات الحيز والجهة من عدمه إلى أربعة أصناف:

الصنف الأول: يرون أن هذه الألفاظ تحمل معان فاسدة، ومعان صحيحة، ولا يلزمون أنفسهم بالجواب المفصل، بل لا يتكلمون بذلك لا نفيا ولا إثباتا.

وهذا قول كثير من أهل الحديث والفقه والكلام.

الصنف الثاني: يرون المباينة بين الخالق والمخلوق، ويثبتون الفوقية لله عز وجل، لكنهم ينفون الحيز والجهة، ويقولون: ليس بمتحيز ولا في جهة.

وقال بذلك بعض الكلابية والأشعرية والكرامية، ومن وافقهم من الفقهاء أتباع الأئمة الأربعة، وأهل الحديث والصوفية.

الصنف الثالث: يرون أن الله متحيز أو في جهة، أو أنه جسم، ويقولون: لا دلالة على نفي شيء من ذلك أصلا، وأدلة النفاة لذلك أدلة فاسدة وهو قول كثير من أهل الإثبات من المتكلمين.

الصنف الرابع: يرون أن ألفاظ التحيز والجهة **ألفاظ مجملة**، ليس لها أصل في كتاب الله، ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا قالها أحد من سلف الأمة وأئمتها في حق الله تعالى، لا نفيا ولا إثباتا، وهذا القول نصره شيخ الإسلام ابن تيمية (١) .

وبين رحمه الله أنه ليس في كلامه إثبات لفظ الجهة أو الحيز منسوبا إلى الله عز وجل؛ لأن إطلاق هذا اللفظ نفيا بدعة (٢) .

وذكر رحمه الله أن هذه الألفاظ لا تدل حين الإطلاق إلا على القدر المشترك بين الخالق والمخلوق، فهي لا تدل على ما يمدح به الرب، ويتميز به عن غيره (٣) .

---

(١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٥/٣٠٢ - ٣٠٥.

---

(١) دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية - عرض ونقد عبد الله بن صالح الغصن ص/٢٠٠

(٢) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٥/٢٦٤، الفتاوى الكبرى ٥/٣١.

(٣) انظر: بيان تلبيس الجهمية ٢/١٠.." [١]

"١٣ - أن قولهم بنفي (التحيز) **لفظ مجمل**، فإن أرادوا أنه لا تحيط به المخلوقات، ولا يكون في جوف الموجودات، فهذا صحيح.

وإن أراد المتكلمون بالحيز: ما ليس خارجا عن المتحيز كحدود المتحيز وجوانبه، فلا يكون الحيز شيئا خارجا عن المتحيز على هذا التفسير.

وإن أرادوا به ما هو خارج عن المتحيز منفصل عنه، فقد قالوا: إنه في العالم أو في بعضه، وهذا مما هو منفي عن الله عز وجل (١) .

وقد سئل رحمه الله عمن يعتقد الجهة: هل هو مبتدع أو كافر أو لا؟.

فأجاب بالتفصيل:

أ - من قال بالجهة معتقدا أن الله في داخل المخلوقات، وتحصره السموات، ويكون بعض المخلوقات فوقه، وبعضها تحته، فهذا مبتدع ضال.

ب - وإن كان يعتقد أن الله يفتقر إلى شيء يحمله - إلى العرش أو غيره -، فهذا مبتدع ضال.

جـ - وإن جعل صفات الله مثل صفات المخلوقين فيقول: استواء الله كاستواء المخلوق، أو نزوله كنزول المخلوق، ونحو ذلك، فهذا مبتدع ضال.

د - وإن كان يعتقد أن الخالق تعالى بائن عن المخلوقات، وأنه فوق سماواته على عرشه، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته، فهذا مصيب في اعتقاده موافق لسلف الأمة وأئمتها (٢) .

---

(١) انظر: الفتاوى الكبرى ٥/٢١ - ٣٧، وانظر: في تفصيل في لفظ الحيز: درء تعارض العقل والنقل ٦/٣١٩ - ٣٥٢.

(٢) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٥/٢٦٢ - ٢٦٣.." [٢]

"المبحث الأول

معتقد أهل السنة في إمكان حوادث لا أول لها

---

(١) دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية - عرض ونقد عبد الله بن صالح الغصن ص/٢٠٢

(٢) دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية - عرض ونقد عبد الله بن صالح الغصن ص/٢٠٩

المطلب الأول

التسلسل: تعريفه، أقسامه، حكم كل قسم

التسلسل لغة: اتصال بعض الأشياء ببعض إلى ما لا نهاية يقال: تسلسل الأمر: أي اتصل بعضه ببعض إلى ما لا نهاية، وشيء مسلسل: أي متصل بعضه ببعض، ومنه سلسلة الحديد (١) .

والتسلسل: **لفظ مجمل** لم يرد إثباته في الكتاب والسنة ولا نفيه فيهما وهو قسمان:

الأول: تسلسل في المؤثرين.

الثاني: تسلسل في الآثار.

أما القسم الأول وهو التسلسل في المؤثرين فيقصد به: أن يكون للحادث فاعل، وللفاعل فاعل وهكذا، أي أن يكون للمؤثر مؤثر معه لا يكون حال عدم المؤثر (٢) .

وهذا التسلسل في أصل التأثير والخلق باطل باتفاق العقلاء (٣) ؛ ذلك أنه

---

(١) انظر: لسان العرب لابن منظور ٣٤٥/١١ مادة (سلسل) ، القاموس المحيط للفيروزآبادي ٤٠٨/٣ مادة (التسلسل) ، نهاية القصد والتوسل لفهم كلمة الدور والتسلسل أحمد بن عبد الرحيم الطهطاوي (ل٣) مخطوط في دار الكتب المصرية برقم ٣٩٧٨٨.

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٣٤٢/١، ٣٦٣.

(٣) انظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٣٧/٦، الصفدية لابن تيمية ١١/١، ٢٤.."

(١)

"٤ - أن فعله وإرادته متلازمان، فما أراد أن يفعله فعله، وما فعله فقد أراده، بخلاف المخلوق فإنه يريد ما لا يفعل، وقد يفعل ما لا يريد، فما ثم فعال لما يريد إلا الله وحده.

٥ - إثبات إرادات متعددة بحسب الأفعال، وأن كل فعل له إرادة تخصه، فشأنه سبحانه أنه يريد على الدوام، ويفعل ما يريد.

٦ - أن كل ما صح أن تتعلق به إرادته، جاز أن يفعله، فإذا أراد أن ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا، وأن يجيء يوم القيامة لفصل القضاء، وأن يري عباده المؤمنين نفسه لم يمتنع عليه فعله فهو الفعال لما يريد، وإنما تتوقف صحة ذلك على إخبار الصادق به (١) .

---

(١) دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية - عرض ونقد عبد الله بن صالح الغصن ص/٢١٣

وبعد مناقشات طويلة من قبل شيخ الإسلام رحمه الله تجاه القائلين بامتناع حوادث لا أول لها يأتي حكمه رحمه الله على هذه الطريقة بقوله: (وامتناع حوادث لا أول لها، طريقة مبتدعة في الشرع باتفاق أهل العلم بالسنة، وطريقة مخطرة مخوفة في العقل، بل مذمومة عند طوائف كثيرة، وإن لم يعلم بطلانها لكثرة مقدماتها وخفائها ... وهي طريق باطلة في الشرع والعقل عند محققي الأئمة، العالمين بحقائق المعقول والمسموع) (٢) .

ومما له صلة بموضوع التسلسل في الآثار، مسألة (التأثير) ، فالخلاف في هذه المسألة مرتبط بالخلاف في موضع تسلسل الآثار:

ويرى شيخ الإسلام رحمه الله أن لفظ (التأثير) **لفظ مجمل** لا يصح الحكم عليه بصحة أو خطأ قبل الاستفصال؛ لأن عامة اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء: فالتأثير في حق الله يراد به التأثير في كل ما سواه؛ وهو إبداعه لكل ما سواه. ويراد به التأثير في شيء معين وهو خلقه لذلك المعين، ويراد به مطلق التأثير وهو كونه مؤثرا في شيء ما.

---

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ١/١١٠ - ١١١.

(٢) منهاج السنة النبوية لابن تيمية ١/٣٠٣ - ٣٠٤.." [1]

"المقدور المباين هو ممكن وهو قادر عليه، فالفعل أن يكون ممكنا مقدورا أولى (١) .

الثالث: قولهم: إن قيام الحوادث به تغير، والله منزه عن التغير.

والجواب: أن لفظ (التغير) **لفظ مجمل**، فالتغير في اللغة لا يراد به مجرد كون المحل قامت به الحوادث، فإن الناس لا يقولون للشمس والقمر والكواكب إذا تحركت إنها قد تغيرت، ولا يقولون للإنسان إذا تكلم ومشى إنه تغير، ولا يقولون إذا طاف وصلى، وأمر ونهى، وركب إنه تغير إذا كان ذلك عادته، بل إنما يقولون تغير لمن استحال من صفة إلى صفة، كالشمس إذا زال نورها ظاهرا لا يقال إنها تغيرت، فإذا اصفرت قيل: تغيرت.

وإذا جرى أحد على عادته في أقواله وأفعاله فلا يقال إنه قد تغير، قال الله تعالى: ﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾ [الرعد: ١١] ، ومعلوم أنهم إذا كانوا على عادتهم الموجودة يقولون ويفعلون ما هو خير لم يكونوا قد غيروا ما بأنفسهم، فإذا انتقلوا عن ذلك فاستبدلوا بقصد الخير قصد الشر، وباعتقاد

---

(١) دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية - عرض ونقد عبد الله بن صالح الغصن ص/٢٣١

الحق اعتقاد الباطل قيل: قد غيروا ما بأنفسهم.

وإذا كان هذا معنى التغير: فالرب تعالى لم يزل ولا يزال موصوفا بصفات الكمال، وكماله من لوازم ذاته، فيمتنع أن يزول عنه شيء من صفات كماله، ويمتنع أن يصير ناقصا بعد كماله (٢) .

الرابع: قولهم: حلول الحوادث أفول، والخليل قد قال: ﴿لا أحب الآفلين﴾ [الأنعام: ٧٦] والآفل هو المتحرك الذي تقوم به الحوادث، والخليل قد نفى محبة من تقوم به الحوادث فلا يكون إلها (٣) .

---

(١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٤٧/٦ - ٢٤٩، وانظر: ردودا أخرى في درء تعارض العقل والنقل ١٨١/٢ - ١٨٥، ٦٢/٤.

(٢) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٤٩/٦ - ٢٥٢، درء تعارض العقل والنقل ٢٨٥/٢، ٧١/٤.

(٣) انظر: أساس التقديس للرازي ص٣٥.." [١]

"الشيء متغيرا غير آفل، وقد يكون آفلا غير متغير، وقد يكون متحركا غير متغير، ومتحركا غير آفل (١) .

وبعد ذلك ذكر شيخ الإسلام أن نفي النفاة للصفات الاختيارية - التي يسمونها حلول الحوادث (٢) - ليس لهم دليل عقلي عليه، وأما السمع فلا ريب أنه مملوء بما يناقض هذا القول. وقد احتال متأخروهم حين لم يكن معهم حجة عقلية ولا سمعية، فاحتجوا بما يسمونه بحجة الكمال والنقصان وهي: أن الصفات إن كانت صفات نقص وجب تنزيه الرب عنها، وإن كانت صفات كمال فقد كان فاقدا لها قبل حدوثها، وعدم الكمال نقص، فيلزم أن يكون كان ناقصا، وتنزيهه عن النقص واجب بالإجماع (٣) .

وهذه الحجة فاسدة من وجوه:

أحدها: لا نسلم أن عدم هذه الأمور قبل وجودها نقص، بل لو وجدت قبل وجودها لكان نقصا، مثال ذلك: تكليم الله لموسى عليه السلام ونداؤه له، فنداؤه حين ناداه صفة كمال، ولو ناداه قبل أن يجيء لكان ذلك نقصا، فكل منها كمال حين وجوده، ليس بكمال قبل وجوده.

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٢١٦/٢، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٥٢/٦،

---

(١) دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية - عرض ونقد عبد الله بن صالح الغصن ص/٢٥٧

٢٨٤، بغية المرتاد لابن تيمية ٣٦٠.

(٢) يبين شيخ الإسلام أن لفظ (حلول الحوادث) **لفظ مجمل** يحتاج إلى استفصال: فإن أريد به أنه لا يكون محلا للتغيرات والاستحالات ونحو ذلك من الأحداث التي تحدث للمخلوقين فتحيلهم وتفسدهم فهذا المعنى صحيح، وإن أريد به أنه ليس لله فعل اختياري يقوم بنفسه، ولا له كلام ولا فعل يقوم به يتعلق بمشيئته وقدرته، وأنه لا يقدر على استواء أو نزول أو إتيان، بل عين المخلوقات هي الفعل، ليس هناك فعل ومفعول، بل المخلوق عين الخلق، والمفعول عين الفعل ونحو ذلك، فهذا معنى فاسد، والنفاة يوهمون الناس أن مقصودهم المعنى الأول، وهم يقصدون المعنى الثاني. انظر: درء تعارض العقل والنقل ٢/١٢، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٢/١٤٢.

(٣) انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٢/١٥٦، رسالة في الصفات الاختيارية لابن تيمية (ضمن جامع الرسائل) ٢/٣٤.." [1]

"وأشخاصه، ولذلك يفرق ابن تيمية رحمه الله بين فعل الحوادث في الأزل، وبين كونه لا يزال يفعل الحوادث.

فإن الأول يقتضي أن فعلا قديما معه فعل به الحوادث من غير تجدد شيء.

والثاني يقتضي أنه لم يزل يفعلها شيئا بعد شيء: فهذا يقتضي قدم نوع الفعل ودوامه، وذاك يقتضي قدم فعل معين (١) .

إن قول ابن تيمية رحمه الله بقدم النوع، لا يعني مشاركة الخالق - سبحانه - في القدم، بل كل فعل فهو مسبوق بالعدم، وهو مسبوق بفاعله - أيضا - كما قال رحمه الله:

(قولكم: الحادث - من حيث هو - يقتضي أنه مسبوق بغيره، أو الحركة من حيث هي، تقتضي أن تكون مسبوقة بالغير.

يقال لكم: الحادث المطلق لا وجود له إلا في الذهن لا في الخارج (٢) ، وإنما في الخارج موجودات متعاقبة، ليست مجتمعة في وقت واحد، كما تجتمع الممكنات والمحدثات المحدودة، والموجودات والمعدومات، فليس في الخارج إلا حادث بعد حادث، فالحكم: إما على كل فرد فرد، وإما على جملة محصورة، وإما على الجنس الدائم المتعاقب.

فيقال لكم: أتريدون بذلك أن كل حادث فلا بد أن يكون مسبوقا بغيره، أو أن الحوادث المحدودة لا بد

---

(١) دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية - عرض ونقد عبد الله بن صالح الغصن ص/٢٥٩

أن تكون مسبوقة، أو أن الجنس لا بد أن يكون مسبوقا؟

أما الأول والثاني فلا نزاع فيهما، وأما الثالث فيقال: أتريدون به أن الجنس مسبوق بعدم، أم مسبوق بفاعله، بمعنى أن لا بد له من محدث؟

---

(١) انظر: الصفدية ٢/٤٩.

(٢) ذكر ابن تيمية رحمه الله أن لفظ (الحادث) **لفظ مجمل**: يراد به النوع، ويراد به الشخص، انظر: درء تعارض العقل والنقل له ٤/١٦٠.." [1]

"المطلب الثاني

مناقشة دعوى أن شيخ الإسلام ينهى عن زيارة القبور

تتميز هذه الدعوى (مسألة شد الرحل) بالذات، والدعوى التي تليها (مسألة التوسل) ، عن غيرها من المسائل المنتقدة على شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بأمر مما يجعلها أكثر إثارة، وأوسع نقاشا مع الخصم، ألا وهو: أن بداية الانتقاد على ابن تيمية رحمه الله من قبل مناوئيه كان في حياته، فعقدت جلسات، وقامت مناظرات بينه وبين خصومه، بل وألفت الكتب في الرد على ابن تيمية رحمه الله في حياته، مما جعله يؤلف ردودا عليها تبين وجه الحق في المسألة، والمسائل الملتبسة على الخصم وعلى العامة حتى يتضح الحق ويحيا من حي عن بينة، ويهلك من هلك عن بينة، فألف (الرد على الأخنائي) وألف (الرد على البكري) ، إضافة إلى كتب ورسائل أخرى تبين قوله في الموضوع.

وقد بين رحمه الله أن لفظ (الزيارة) **لفظ مجمل** يدخل فيها الزيارة الشرعية والزيارة البدعية التي هي من جنس الشرك، بل صار في عرف كثير من الناس إذا أطلق لفظ زيارة قبور الأنبياء والصالحين إنما يفهم منه الزيارة البدعية.

وإذا كان **اللفظ مجملا** يحتمل الحق والباطل عدل عنه إلى لفظ لا لبس فيه كلفظ السلام عليه. (١)

وقد ذكر رحمه الله الخلاف الدائر بين السلف في شرعية زيارة القبور.

فقال طائفة من السلف: إن زيارة القبور محرمة مطلقا، وأن النهي عن الزيارة لم ينسخ، فإن أحاديث النسخ لم يروها البخاري (ت - ٢٥٦هـ) رحمه الله ولم

---

(١) دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية - عرض ونقد عبد الله بن صالح الغصن ص/٢٩١

(١) انظر: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص١٤٠ - ١٤١، قاعدة عظيمة ص٩٣.." [1]

"وأما التبرك بالصالحين فهو **لفظ مجمل** لا يتضح الحكم فيه إلا إذا أزيل الاشتباه والإجمال:

فإن أريد بالتبرك بالصالحين: التبرك بمجالستهم كالانتفاع بعلمهم، أو بدعائهم، أو نصيحتهم، فهذا تبرك مشروع (١) .

كما قد بين ابن تيمية رحمه الله أن لفظ التبرك بالصالحين مجمل، ثم بين المعنى الصحيح للتبرك بقول: (أما الصحيح ... فببركة اتباعه صلى الله عليه وسلم وطاعته حصل لنا من الخير ما حصل، فهذا كلام صحيح ... وأيضا: إذا أريد بذلك أنه ببركة دعائه وصلاحه دفع الله الشر، وحصل لنا رزق ونصر فهذا حق) (٢) .

إلى أن قال: (فبركات أولياء الله الصالحين باعتبار نفعهم للخلق بدعائهم إلى طاعة الله، وبدعائهم للخلق، وبما ينزل الله من الرحمة، ويدفع من العذاب بسببهم حق موجود، فمن أراد بالبركة هذا، وكان صادقا، فقوله حق) (٣) .

وأما إذا أريد بالتبرك بالصالحين: التبرك بآثارهم من بعد موتهم، فهذا باطل، فلم يأمر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا أصحابه، ولا التابعون ومن بعدهم من سلف الأمة، والمؤمن مأمور بمتابعة الرسول صلى الله عليه وسلم في كل أمر ونهي، بطاعته في فعل الأوامر على الوجه الذي فعله الرسول صلى الله عليه وسلم وأمر به، وكذلك في باب النهي ينتهي عما انتهى عنه الرسول صلى الله عليه وسلم ونهى عنه.

وقد فرق أهل العلم في الأمكنة التي تعبد بها الرسول صلى الله عليه وسلم، وهو نبينا صلى الله عليه وسلم المعصوم الذي أمرنا بالاقتداء به، هل تعبده فيها قاصدا لهذه البقعة، أم تعبده فيها كان اتفاقا. فإذا كان تعبده فيها قاصدا لها فنحن مأمورون بالاقتداء.

وأما إذا كان اتفاقا لا قصدا: فجمهور الصحابة أنه لا يتحرى هذا المكان بالعبادة. ويقال هذا في عمل النبي صلى الله عليه وسلم الذي بركته ذاتية، وله من

---

(١) انظر: التبرك أنواعه وأحكامه للجديع ص٢٦٩.

---

(١) دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية - عرض ونقد عبد الله بن صالح الغصن ص/٣٢٨

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية ١١/١١٣.

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية ١١/١١٤.." [1]

"العمل فيما أشكل من نصوص الصفات

بعد أن بين المؤلف رحمه الله الواجب في أسماء الله وصفاته انتقل رحمه الله إلى بيان أن ما جاءت به النصوص مما يتعلق بصفات الله عز وجل؛ منه ما هو مشكل، ولذلك قال: (وما أشكل من ذلك وجب إثباته لفظا) .

والنصوص من حيث دلالتها تنقسم إلى قسمين: القسم الأول: نصوص واضحة الدلالة بينة، ليس فيها لبس؛ فهي واضحة في اللفظ، وواضحة في المعنى، وهذه هي التي تسمى المحكمة.

القسم الثاني من النصوص: ما فيه اشتباه، بمعنى: أن معناه فيه نوع غموض وخفاء، وهذا الغموض والخفاء يرجع شيء منه إلى اللفظ، كأن يكون **اللفظ مجملا** ويرجع شيء منه إلى الفهم والعلم.

فالمتشابه من النصوص هو ما احتمل أكثر من معنى.

والواجب في المحكم الذي لا يحتمل إلا معنى واحدا؛ هو الإيمان به وإثباته، أما المتشابه فالواجب فيه هو ما ذكره المؤلف رحمه الله فيما سيأتي من كلامه.

وقبل أن نفرغ من هذه النقطة نقول: إن النصوص في القرآن والسنة من حيث الدلالة والمعنى تنقسم إلى قسمين: القسم الأول منها: ما هو محكم، وهذا النوع هو الواضح الذي لا يحتمل إلا معنى واحدا، والنوع الثاني من النصوص: هو الذي يحتمل أكثر من معنى.

والمحكم مثل قول الله تعالى: ﴿قل هو الله أحد﴾ [الإخلاص:١] ، فهذا النص محكم لأنه يدل على معنى واحد، وهو أن الله أحد جل وعلا، فقوله تعالى: ﴿قل هو الله أحد﴾ [الإخلاص:١] معناه واضح يدركه كل من عرف لسان العرب.

ومن النصوص التي يمثل بها العلماء للنص المتشابه قوله تعالى: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ [الحجر:٩] ، فالمتكلم بالقرآن والمنزل له واحد، وهنا يقول: (إنا نحن) فأتى بضمير الجمع، فهذا الضمير يحتمل أن المنزل للقرآن أكثر من واحد، وأن المتكلم بالقرآن أكثر من واحد، ويحتمل أنه أراد تعظيم نفسه وبيان عظيم قدره؛ لأن العرب تستعمل ضمير الجمع في حق من كان عظيم القدر، رفيع المنزلة والمكانة، فهذا يحتمل هذا المعنى، ويحتمل هذا المعنى.

---

(١) دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية - عرض ونقد عبد الله بن صالح الغصن ص/٤٧٣

والنصارى يقولون: إنكم تقرون التعدد، وأن الله ليس بواحد، والدليل قوله في كتابكم: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ [الحجر:٩] ، و (إنا) لا يمكن أن تدل على واحد، فهذا من المتشابه.

الواجب في المتشابه أن نرده إلى المحكم، والمحكم في كلام الله عز وجل هنا هو قوله تعالى: ﴿قل هو الله أحد﴾ [الإخلاص:١] ، فالمتيقن أن الضمير في قوله تعالى: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ [الحجر:٩] ، أنه للتعظيم، ونظائر هذا كل ما جاء من الألفاظ التي عبر الله عز وجل فيها عن نفسه بضمير الجمع، فإن ذلك جاء على وجه التعظيم؛ لأن العرب تستعمل هذا الأسلوب.

إذا: النصوص الواضحة يجب الإيمان بها، والنصوص المتشابهة يجب ردها إلى المحكم والإيمان بها.." (١)

"التأويل في اصطلاح المتكلمين

قوله رحمه الله: «والتأويل» أي: ترك التأويل له، والتأويل: **لفظ مجمل** ذكر في الكتاب والسنة على معنى الحقيقة، وذكر على معنى التفسير، وأما التأويل الذي قصد المصنف إلى إبطاله، فهو: ما اصطلح المتكلمون عليه، من صرف اللفظ عن الحقيقة إلى المجاز لقرينة، أو صرف اللفظ عن ظاهره إلى مؤوله لقرينة أو صارف ..

وهذا هو التأويل في اصطلاح المتكلمين.

ولفظ التأويل الذي ذكر في الكتاب والسنة على غير هذا المعنى، بل على معنى الحقيقة، كقوله تعالى: ﴿هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله﴾ [الأعراف:٥٣] أي: حقيقته، أو يراد بالتأويل التفسير، كقوله تعالى: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم﴾ [آل عمران:٧] في حالة الوقف على كلمة (العلم)، ومنه قول ابن جرير وأمثاله: (القول في تأويل قوله تعالى).

ومنه قول الإمام أحمد: (ويتأولون القرآن على غير تأويله).

وقالت عائشة رضي الله عنها -كما في الصحيحين-: (كان النبي صلى الله عليه وسلم يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي يتأول القرآن)، وقال سفيان بن عيينة: (السنة تأويل الأمر والنهي)، أي: تحقيقها.

فالتأويل على المعنى الشرعي: إما الحقيقة، وإما التفسير للكلام.

---

(١) شرح لمعة الاعتقاد لخالد المصلح خالد المصلح ١٠/١

وأما التأويل بمعنى صرف اللفظ عن الحقيقة إلى المجاز لقرينة فهو تعريف المتكلمين، وهو مبني على مسألة الحقيقة والمجاز.." (١)

"شرح لامية شيخ الإسلام ابن تيمية (الدرس الحادي عشر)

أسماء الله وصفاته توقيفية لا مجال للعقل والرأي والهوى في الخوض فيها، **والألفاظ المجملة** التي تطلق على الله يستفسر عن معناها، فإن كانت حقا أثبتت باللفظ الشرعي، وإن كانت باطلا ردت.

وإن من صفات الله تعالى الفعلية والذاتية صفة الكلام، وقد افترقت الطوائف وتباينت في هذه المسألة، والصواب أن الله تعالى يتكلم بما شاء متى شاء كيف شاء، والقرآن كلام الله حروفه ومعانيه منه بدأ وإليه يعود، والقول بأن القرآن مخلوق كفر، وفي هذا الدرس مع ما سبق بعض المصطلحات المهمة في باب الأسماء والصفات؛ حتى لا تختلط الأفهام أو تزل الأقدام بعد ثبوتها.." (٢)

"الرد على مقولة: لفظي بالقرآن مخلوق

مسألة: هل نقول: لفظي بالقرآن مخلوق، أو لفظي بالقرآن غير مخلوق؟ الأصل عندنا أن مثل هذه الكلمة لم يقلها الصحابة رضي الله عنهم، ولم يتكلموا فيها، ولكن لما قويت فتنة المعتزلة، وكان لهم من المسائل احتاج العلماء أن يبينوا: هل لفظه بالقرآن مخلوق أم لفظه بالقرآن غير مخلوق، وهذه من **الألفاظ المجملة** التي تحتاج إلى شيء من التفصيل.

فإن قصد به الملفوظ أي: القرآن مخلوق كان معتزليا، والقرآن ليس بمخلوق، لكن إن قصد أن صوته وكلامه هو الذي تكلم، وليس المتكلم به أنه مخلوق فهذا لا مانع منه، كما نقول: المداد مخلوق وهو ما يكتب به القرآن، والصحف مخلوقة، وصوت الإنسان مخلوق، وأنا إذا تكلمت فهذا مخلوق، لكن ما أتلفظ به من القرآن فليس بمخلوق، بل هو كلام الله سبحانه وتعالى الذي هو صفة من صفاته، ولهذا يجوز للمسلم أن يحلف بالمصحف فيقول: والمصحف أو والقرآن، نظرا لأنه هو القرآن، ولا يقصد به المداد والأوراق، وإنما يقصد به ما نسميه كلام الله الذي هو صفة من صفاته سبحانه وتعالى.

ذكر العلماء في مسألة النزول ردا على من قال إن النزول يدل على أنه مخلوق، وهذا كلام باطل، وذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى أن الإنزال والنزول ينقسم إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول: إنزال من السماء وهذا مخلوق، وهو قول الله تعالى: ﴿وأنزلنا من السماء ماء طهورا﴾ [الفرقان:٤٨] .

---

(١) شرح لمعة الاعتقاد - يوسف الغفيص يوسف الغفيص ٢/٥

(٢) شرح لامية ابن تيمية عمر العيد ١/١١

القسم الثاني: إنزال مطلق، مثل قول الله تعالى: ﴿وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد﴾ [الحديد:٢٥] وهذا مخلوق.

الثالث: إنزال منه سبحانه وتعالى، كما في قوله تعالى: ﴿قل نزله روح القدس من ربك﴾ [النحل:١٠٢] قالوا: فهذا هو كلام الله الذي نزل به جبريل، وليس هو مخلوق، وإنما ذكر العلماء هذا التفصيل من باب الرد على المعتزلة في قولهم: إن القرآن مخلوق، وليس القرآن مخلوق، بل القرآن صفة من صفات الله سبحانه وتعالى.." (١)

"الجوهر والجسم والتحيز والجهة ونحو ذلك فهذه الألفاظ - يرى الشيخ - أنه لا يطلق إثباتها ولا نفيها وينقل الشيخ عن ابن تيمية قوله ولهذا لما سئل ابن سريج عن التوحيد فذكر توحيد المسلمين قال: وأما توحيد أهل الباطل فهو الخوض في الجواهر والأعراض وإنما بعث النبي صلى الله عليه وسلم بإنكار ذلك، وكلام السلف والأئمة في ذم الكلام وأهله مبسوط في غير هذا الموضع والمقصود أن الأئمة كأحمد وغيره لما ذكر لهم أهل البدع **الألفاظ المجملة** كلفظ الجسم والجوهر والحيز لم يوافقوهم لا على إطلاق الإثبات ولا على إطلاق النفي.

فالصواب أن عقيدة أهل السنة هي السكوت عما سكت الله وسكت رسوله صلى الله عليه وسلم عنه، من أثبت بدعوه ومن نفى بدعوه.

وينقل الشيخ كلام أبي الوفاء بن عقيل قال أنا أقطع أن أبا بكر وعمر ماتا ما عرفا الجوهر والعرض فإن رأيت أن طريقة أبي علي الجبائي وأبي هاشم خير لك من طريقة أبي بكر وعمر فبئس ما رأيت ١.

ويعتقد الشيخ - رحمه الله تعالى - في باب توحيد المعرفة والإثبات بأن الله هو الإله الذي لا إله إلا هو رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين، رب الناس ملك الناس إله الناس. الأحد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد كما في سورة الإخلاص، قل هو الله أحد، وهو معبود الرسول محمد صلى الله عليه وسلم ومن تبعه، وليس معبود الكافرين المخالفين

---

١ مؤلفات الشيخ، القسم الخامس، الشخصية رقم ٢٠ ص ١٣١، ١٣٢.." (٢)

---

(١) شرح لامية ابن تيمية عمر العيد ٢٢/١١

(٢) عقيدة محمد بن عبد الوهاب السلفية وأثرها في العالم الإسلامي صالح بن عبد الله العبود ٤٨٠/١

"بسم الله الرحمن الرحيم

شرح لامية شيخ الإسلام (٣)

الشيخ: عبد الكريم الخضير

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

هذا يسأل يقول: ما معنى قول الشيخ ابن القاسم في حاشية الدرة المضية على العقيدة السفارينية فيما نقله عن الإمام أحمد: "من قال: إن الإيمان مخلوق فقد كفر" لعله يقصد القرآن "ومن قال: إنه غير مخلوق فهو مبتدع" وماذا نقول؟ هل السكوت هو السلامة؟

السلامة في اتباع من سلف، فما قالوا به قلنا به، وما سكتوا عنه سكتنا عنه، والخلاف المذكور عن الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- هو ومحمد بن يحيى الذهلي في مسألة اللفظ بالقرآن، والإمام البخاري شنعوا عليه، وأوذي بسبب اللفظ، وأنه يقول: لفظي بالقرآن مخلوق، ولا شك أن هذا الكلام ما أثر عمن سلف، واللفظ يحتمل أن يكون اللفظ الذي هو إخراج الحروف من فم اللافظ، بمعنى التكلم الذي هو المصدر، ويحتمل أن يكون المراد به الملفوظ اسم المفعول، وهو القرآن، فمن قال: لفظي بالقرآن مخلوق يريد به تلفظه به، وقراءته للقرآن، وهي عمل له، والله -جل وعلا- خلقه وخلق عمله، من هذا الوجه يمكن حمله على وجه صحيح.

وأما إذا أراد باللفظ الملفوظ الذي هو القرآن فهو قول الجهمية، ومثل هذه **الألفاظ المجملة** التي تحتمل أهل العلم يشددون في إنكارها، ولذا جاء عنهم من قال: لفظي بالقرآن مخلوق فقد كفر، يعني كأنه قد قال: القرآن مخلوق؛ لأن هذا اللفظ المجمل يحتمل أن يراد به الملفوظ، وهو القرآن.

فالإمام البخاري يقول: أفعال العباد مخلوقة، وألف في ذلك كتاب الأسماء، وخلق أفعال العباد، وعلى كل حال الامتحان الذي حصل للإمام البخاري لا يسلم من شوب حسد؛ لأنه انصرفت أنظار أهل الحديث إليه، وترك المحدثون في البلد الذي دخل عليه لما دخل نيسابور، المقصود أن هذا الكلام المجمل لا يجوز إطلاقه، بل لا بد من التفصيل فيه، واجتنابه هو الأصل، والاقتصار على الوارد هو المتعين.

هذا يقول: أراك يا شيخ متحاملا على ابن حزم -رحمه الله تعالى- فلماذا؟." [١]

(١) شرح لامية شيخ الإسلام عبد الكريم الخضير ٣/١

"ولم يقل أحد بقيام أفعاله به ونفي صفة الكلام عنه فيثبت الأمر دون الخلق.

وأهل السنة يثبتون له تعالى ما أثبته لنفسه من الخلق والأمر، فالخلق فعله، والأمر قوله وهو سبحانه يقول ويفعل.

وأجابت طائفة أخرى من أهل السنة والحديث عن هذا بالتزام التسلسل، وقالوا: ليس في العقل ولا في الشرع ما ينفي دام فاعلية الرب سبحانه؛ وتعاقب أفعاله شيئا قبل شيء إلى غير غاية، كما تتعاقب شيئا بعد شيء إلى غير غاية، فلم يزل فعالا.

قالوا: والفعل صفة كمال ومن يفعل أكمل ممن لا يفعل.

قالوا: ولا يقتضي صريح العقل إلا هذا، ومن زعم أن الفعل كان ممتنعا عليه سبحانه في مدد [غير مقدرة] لا نهاية لها، ولا يقدر أن يفعل، ثم انقلب الفعل من الاستحالة الذاتية إلى الإمكان الذاتي، من غير حدوث سبب ولا تغير في الفاعل، فقد نادى على عقله بين الأنام.

قالوا: وإذا كان هذا في العقول، جاز أن ينقلب العالم من العدم إلى الوجود من غير فاعل، وإن امتنع هذا في بداية العقول، فكذلك تجدد إمكان الفعل وانقلابه من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي بلا سبب، وأما أن يكون هذا ممكنا، وذاك ممتنعا، فليس في العقول ما يقتضي بذلك.

قالوا: والتسلسل لفظ مجمل لم يرد بنفيه ولا إثباته كتاب ناطق، ولا سنة متبعة فيجب مراعاة لفظه، وهو ينقسم إلى واجب وممتنع وممكن، فالتسلسل في المؤثرين محال ممتنع لذاته، وهو أن يكون بين مؤثرين كل واحد منهما استفاد تأثيره ممن قبله لا إلى غاية.." (١)

"وقال ص ٤٥: فصار كفره مجمعا عليه ا . هـ

٥- ... زاهد الكوثري في حاشيته على السيف الصقيل وفي حاشيته على الإجماع لابن حزم:

قال في حاشيته على السيف ص ٨١:

ونسجل هنا على الناظم اعتقاده قيام الحوادث بذات الله سبحانه وتعالى

واعتقاده أن هذه الحوادث لا أول لها (١) . وإني ألفت نظر حضرة القارئ إلى هذه العقيدة وهل تتفق مع دعوى أنه إمام دونه كل إمام؟ بل هل تتفق هذه العقيدة مع دعوى أنه في عداد المسلمين فقط؟

وقال في حاشية السيف ص٨٢:

وهذا (٢) تصريح منه بأن الله سبحانه فاعل بالإيجاب انخداعا منه بقول الفلاسفة القائلين بقدم العالم وقد

---

(١) قدم العالم وتسلسل الحوادث كاملة الكواري ص/٧٣

أتى أهل الحق بنيانهم من القواعد، وإن كان الناظم المسكين بعيدا عن فهم أقوال هؤلاء وأقوال هؤلاء، ثم يناقض الناظم نفسه ويثبت لله الاختيار وهو في الحالتين غير شاعر بما يقول (٣) ، تعالى الله عما يقول، وأرجو أن يفهم القارىء هنا معنى لابد من اعتقاده وهو أن القائل بأن الله فاعل بالإيجاب في ناحية ودين الإسلام كله في ناحية، وأي مسلم يستطيع أن يقول إن ربنا مرغم على فعل ما يفعله.

---

(١) فيه دليل على أن المراد من نفيهم لحوادث لا أول لها هو أفعال الرب، وأن نفيهم بحلول الحوادث أي نفي الصفات الفعلية، وقد سبق لنا انه قد يطلق على المفعول أيضا.

(٢) أي في قول ابن القيم: فلأي شيء تأخر فعله مع موجب.

(٣) بل ان الكوثري هو المسكين الذي لا يدرك ما يقول لأن الإيجاب **لفظ مجمل** =." [١]

"وكان ما علم بالشرع مع صريح العقل أيضا زاد لما يقوله الفلاسفة الدهرية من قدم شيء من العالم مع الله بل القول " بقدم العالم " قول اتفق جماهير العقلاء على بطلانه؛ فليس أهل الملة وحدهم تبطله، بل أهل الملل كلهم، وجمهور من سواهم من المجوس وأصناف المشركين: مشركي العرب، ومشركي الهند وغيرهم من الأمم، وجماهير أساطين الفلاسفة كلهم معترفون بأن هذا العالم محدث كائن بعد ان لم يكن، بل وعامتهم معترفون بأن الله خالق كل شيء، والعرب المشركون كلهم كانوا يعترفون بأن الله خالق كل شيء، وان هذا العالم كله مخلوق، والله خالقه وربه، وهذه الأمور مبسوطة في موضعها.

ويقول في المجلد السادس ص٢٣١

و" طائفة " يقولون: هب أنه يفتقر إلى فعل قبله، فلم قلتم: ان ذلك ممتنع؟ وقولكم: هذا تسلسل فيقال: ليس هذا تسلسلا في الفاعلين، والعلل الفاعلة؛ فإن هذا ممتنع باتفاق العقلاء؛ بل هو تسلسل في الآثار والأفعال، وهو حصول شيء، وهذا محل النزاع " فالسلف " يقولون: لم يزل متكلما إذا شاء؛ وقد قال تعالى ﴿قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفد كلماتي ربي ولو جئنا بمثله مددا﴾ فكلمات الله لا نهاية لها، وهذا تسلسل جائز كالتسلسل في المستقبل فإن نعيم الجنة دائم نفاد له، فما من شيء إلا وبعده شيء لا نهاية له.

وأما قدم " الفاعلية " وهو: أنه ما زال فاعلا، فيقال: هذا **لفظ مجمل؛**." [٢]

---

(١) قدم العالم وتسلسل الحوادث كاملة الكواري ص/١٦٢

(٢) قدم العالم وتسلسل الحوادث كاملة الكواري ص/٢٠١

"العقلاء. فإنهم متفقون على أن الله خلق السموات والأرض؛ بل هو خالق كل شيء، وكل ما سوى الله مخلوق حادث كائن بعد أن لم يكن، وإن القديم الأزلي هو الله تعالى بما هو متصف به من صفات الكمال وليست صفاته خارجة عن مسمى اسمه؛ بل من قال عبدت الله ودعوت الله فإنما عبد ذاته المتصفة بصفات الكمال التي تستحقها، ويمتنع وجود ذاته بدون صفاتها اللازمة لها.

ثم لما تكلم في " النبوات " من اتبع أرسطو – كابن سينا وأمثاله – ورأوا ما جاءت به الأنبياء من إخبارهم بأن الله يتكلم، وأنه كلم موسى تكليما، وأنه خالق كل شيء، أخذوا يحرفون كلام الأنبياء عن مواضعه، فيقولون: الحدوث نوعان، ذاتي وزماني، ونحن نقول أن الفلك محدث الحدوث الزماني؛ بمعنى أنه معلول وإن كان أزليا لم يزل مع الله، وقالوا إنه مخلوق بهذا الاعتبار، والكتب الإلهية أخبرت بأن الله خلق السموات والأرض في ستة أيام والقديم الأزلي لا يكون في أيام.

وقد علم بالاضطرار أن ما أخبرت به الرسل من أن الله خلق كل شيء، وأنه خلق كذا إنما أرادوا بذلك انه خلق المخلوق، وأحدثه بعد أن لم يكن، كما قال: ﴿وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئا﴾ والعقول الصريحة توافق ذلك، وتعلم أن المفعول المخلوق المصنوع لا يكون مقارنا للفاعل في الزمان ولا يكون إلا بعده، وأن الفعل لا يكون إلا باحداث المفعول.

وقالوا لهؤلاء قولكم: " إنه مؤثر تام في الأزل " **لفظ مجمل** يراد به التأثير العام في كل شيء ويراد به التأثير المطلق في شيء بعد شيء ويراد به التأثير المطلق في." [١]

"– قول بعض أهل البدع ننزه الله عن التشبيه والتمثيل والتركيب والتبعيض وحلول الحوادث والجسم وتعدد القدماء.. الخ. كلها من كلمات أهل البدع ولا شك أن السلف ينفون عن الله تعالى كل صفة لم ترد في الكتاب أو في السنة وبالنسبة لإطلاق بعض العبارات المجملة فإنهم يستفسرون من قائلها وماذا يقصده من كلامه مثل الجسم وغيره من **الألفاظ المجملة** ثم يحكمون عليه تبعا لذلك.

– تقسيم أهل السنة والجماعة إلى سلف وخلف وإن جميعهم يسمون بالسلف وبأهل السنة والجماعة. هذا خلط غير صحيح وجمع بين نقيضين فإن الخلف مؤولة الصفات وليسوا هم السلف المثبتة لها ويلتحق بهذا أيضا ما أصله أهل البدع بقولهم مذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أعلم وأحكم وهو تقسيم باطل وتفضيل للمؤولة والمحرفة على السلف أصحاب السنة والجماعة الذين مذهبهم أسلم وأعلم وأحكم.

– الزعم بأنه يجب التأويل خصوصا في بعض النصوص وأن من لم يؤولها وقع في الخطأ وأن من منع

---

(١) قدم العالم وتسلسل الحوادث كاملة الكواري ص/٢١٤

التأويل فإنه سيضطر هنا إليه وإلا كان كلامه باطلا بزعمهم، وكذلك فإن من منع التأويل مطلقا وقال به هنا كان دليلا على تناقضه فيما يزعم هؤلاء الخلف ومن أمثلة ذلك:

١- قوله تعالى: ﴿ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم﴾ (١)

٢- وقوله تعالى: ﴿ونحن أقرب إليه من حبل الوريد﴾ (٢) .

---

(١) سورة المجادلة: ٧.

(٢) سورة ق: ١٦.." [1]

"يعني قوله تعالى: (سميعا بصيرا﴾ (١) ويضع أصبعيه، قال أبو يونس: وضع أبو هريرة إبهامه على أذنه والتي تليها على عينية (٢) ،

وهذا زيادة تأكيد في إثبات صفات الله تعالي، قال البيهقي " وأراد بهذه الإشارة تحقيق إثبات السمع والبصر لله بيان محلهما من الإنسان " (٣)

وصفاته عز وجل قديمة قائمة بذاته زائدة على الذات (٤) ، على التفضيل الصحيح عند السلف، لا كما ترى الفرق المخالفة للحق بأنها ذاته وليست بزائدة على الذات، لكي يتم لهم نفي الصفات مطلقا بزعم نفي التجزؤ أو التركيب أو تعدد القدماء وهو زعم باطل.

٢- الأصل الثاني للمعتزلة: العدل:

يقول القاضي عبد الجبار في بيانه لمعنى العدل ودلالاته، وفى سبب تأخيره الكلام عليه بعد إيراد بحث التوحيد - يقول:

" وأما الأصل الثاني من الأصول الخمسة وهو الكلام في العدل. وهو كلام يرجع إلى أفعال القديم جل وعز وما يجوز عليه وما لا يجوز، فذلك

---

(١) سورة النساء: ٥٨.

(٢) أخرجه أبو داود ٥٣٤/٢، أنظر: فتح الباري ١٣ /٣٧٣، قال ابن حجر عن سند الحديث: إنه قوى على شرط مسلم من رواية أبي يونس عن أبي هريرة.

(٣) فتح الباري ١٣ / ٣٧٣.

---

(١) فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها د. غالب بن علي عواجي ٢١٢/١

(٤) هذا من **الألفاظ المجملة** عند السلف، فلا يطلقون على الصفات أنها غير الله تعالى ولا أنها ليست غير الله تعالى. فإن أريد أن هناك ذاتا بلا صفات فهو غير صحيح، وإن أريد به أن الصفات زائدة على الذات التي يفهم من معناها غير ما يفهم من معنى الصفة فهذا حق، ولكن ليس في الخارج ذات مجردة عن الصفات، فهو محال إلا في التصور الذهني. والله تعالى بصفاته حقيقة واحدة لا تجزؤ فيها. أنظر: شرح الطحاوية ص ٧١.." [١]

"كنت صادقا، وإنما تكون مادحا إذا أجملت في النفي فقلت: أنت لست مثل أحد من رعيتك، أنت أعلى منهم، وأشرف، وأجل، فإذا أجملت في النفي أجملت في الأدب" (١).

ثم إن الاعتماد في التنزيه على تفصيل الصفات السلبية المحضة يتضمن مع ذلك ثلاثة أمور باطلة:

١ - مخالفة القرآن الكريم في إثباته ونفيه، فإن القرآن الكريم فصل في إثبات صفات الكمال وأجمل في النفي غالبا، وذلك بخلاف هذه الطريقة التي عمادها تفصيل النفي وإجمال الإثبات. يقول ابن تيمية رحمه الله: "الله تعالى بعث رسله بإثبات مفصل، ونفي مجمل، فأثبتوا له الصفات على وجه التفصيل، ونفوا عنه ما لا يصلح له من التشبيه والتمثيل ..... وأما من زاغ وحاد عن سبيلهم من الكفار والمشركين والذين أوتوا الكتاب ومن دخل في هؤلاء من الصابئة والمتفلسفة والجهمية والقرامطة والباطنية ونحوهم فإنهم على ضد ذلك، فإنهم يصفونه بالصفات السلبية على وجه التفصيل، ولا يثبتون إلا وجودا مطلقا لا حقيقة له عند التحصيل، وإنما يرجع إلى وجود في الأذهان يمتنع تحققه في الأعيان" (٢).

٢ - أن طريقتهم في التنزيه مشتملة على **ألفاظ مجملة** ظاهرها التنزيه ومقصودها التعطيل، فنفي الأعراض أو التعدد أو التكثر يقصد به نفي الصفات، ونفي الأبعاض مقصوده نفي الصفات الذاتية، كاليد والوجه والأصبع، ونفي حلول الحوادث أو التجدد أو التغير، يعني نفي الصفات الاختيارية، كالكلام والنزول، ونفي

---

(١) شرح الطحاوية ص٥٠.

(٢) الرسالة التدمرية ص٨ - ١٦.." [٢]

"القاعدة الثالثة:

((صفات الله عز وجل توقيفية؛ فلا يثبت منها إلا ما أثبته الله لنفسه، أو أثبته

---

(١) فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها د. غالب بن علي عواجي ١١٨٠/٣

(٢) حقيقة المثل الأعلى وآثاره عيسى السعدي ص/٣٤

له رسوله صلى الله عليه وسلم، ولا ينفى عن الله عز وجل إلا ما نفاه عن نفسه، أو نفاه عنه رسوله صلى الله عليه وسلم)) (١) .

لأنه لا أحد أعلم بالله من نفسه تعالى، ولا مخلوق أعلم بخالقه من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

القاعدة الرابعة:

((التوقف في **الألفاظ المجملة** التي لم يرد إثباتها ولا نفيها، أما معناها؛ فيستفصل عنه، فإن أريد به باطل ينزه الله عنه؛ رد، وإن أريد به حق لا يمتنع على الله؛ قبل، مع بيان ما يدل على المعنى الصواب من الألفاظ الشرعية، والدعوة إلى استعماله مكان هذا اللفظ المجمل الحادث)) (٢) .

مثاله: لفظة (الجهة) : نتوقف في إثباتها ونفيها، ونسأل قائلها: ماذا تعني بالجهة؟ فإن قال: أعني أنه في مكان يحويه. قلنا: هذا معنى باطل ينزه الله عنه، ورددناه. وإن قال: أعني جهة العلو المطلق؛ قلنا: هذا حق لا يمتنع على الله. وقبلنا منه المعنى، وقلنا له: لكن الأولى أن تقول: هو في

---

(١) ((مجموع الفتاوى)) (٥/٢٦) .

(٢) ((التدمرية)) (ص ٦٥) ، ((مجموع الفتاوى)) (٥/٢٩٩ و ٦/٣٦) .." [١]

"كلام السلف رحمهم الله في الحد والغاية

أحب أن أقف وقفة عند عبارة سابقة سأل عنها البعض، ألا وهي قول ابن قدامة رحمه الله تعالى: [ولا نصف الله بأكثر مما وصف به نفسه، بلا حد ولا غاية: ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ [الشورى:١١]] .

ابن قدامة رحمه الله يقرر هنا منهج أهل السنة والجماعة في باب أسماء الله وصفاته، وهو أنهم يثبتون ما أثبته الله وأثبته رسوله من غير نقص، سواء كان هذا النقص بنفي أو تعطيل أو نحو ذلك، ويثبتونها بغير زيادة، فلا يأتون من عند أنفسهم بصفات ولو ظنوها حسنى، ولا بأسماء ولو ظنوها حسنى، فلا يأتون بشيء لم يرد ليصفوا الله سبحانه وتعالى به، بل صفات الله سبحانه وتعالى عمادها التوقيف على ما ورد، أي: أننا نثبت ما ورد إثباته، وننفي ما ورد نفيه، ونتوقف عما لم يرد إثباته ولا نفيه.

ثم إن المصنف هنا قال: (بلا حد ولا غاية) ، ومقصوده رحمه الله أننا نثبت لله سبحانه وتعالى هذه الصفات على ما يليق بجلاله وعظمته، ونقول: إن صفاته ليست لها غاية، أي: ليس لعلم الله غاية ومنتهى،

---

(١) صفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسنة علوي السقاف ص/٢٤

كما أنه ليس لكلام الله سبحانه وتعالى أيضا غاية ومنتهى، فالله سبحانه وتعالى بكل شيء عليم، يعلم ما كان وما لم يكن لو كان كيف كان يكون، كما أن كلامه تعالى لا ينقضي، ولهذا قال تعالى: ﴿ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله﴾ [لقمان:٢٧] ، وفي الآية الأخرى: ﴿قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي ولو جئنا بمثله مددا﴾ [الكهف:١٠٩] .

قال العلماء في تفسير هاتين الآيتين: إن العدد غير مراد، فلا يعني أنه لو جئنا بسبعة أبحر نفدت كلمات الله، بل لو جئنا بسبعة وسبعة وسبعة ما نفدت كلمات الله أبدا، ومعنى الآيتين: أننا لو قطعنا الأشجار التي على الأرض وبرينا غصونها وأعوادها لتتحول إلى أقلام ثم تحول البحر إلى مداد وحبر وكتب بتلك الأقلام بذلك المداد كلمات الله ما نفدت كلمات الله أبدا.

وهذا من عظمة الله سبحانه وتعالى؛ لأن لكل مخلوق منتهى، أما الخالق سبحانه وتعالى فلا منتهى لأمره وعلمه ولا لكلامه سبحانه.

ولهذا فإن ربنا تبارك وتعالى عظيم عظمة لا يمكن أن يتصورها مخلوق، ومهما تصور المخلوق فالله أعظم من ذلك، وأقرب مثال على ذلك أننا إذا قلنا: إن السماوات والأرض كلها بمجراتها وأفلاكها في يد الرحمن سبحانه وتعالى كخردلة في يد أحد، تبين بذلك كيفية عظمة الله سبحانه وتعالى، وكيف أننا لا نستطيع ولن نستطيع أن نقدر قدره سبحانه وتعالى.

وقول ابن قدامة: (إن صفاته نثبتها بلا حد ولا غاية) أي: لا نجعل لصفاته منتهى، فهو العظيم الذي لا عظيم فوقه سبحانه وتعالى.

ولكن كلمة الحد هنا كلمة فيها إجمال، ولهذا ورد عن بعض السلف إثبات الحد لله سبحانه وتعالى، فأين ورد إثبات الحد؟ وما معناه؟ وما هو القول الحق في هذه المسألة؟ نقول: ورد إثبات الحد لله سبحانه وتعالى في باب الاستواء، فقد سئل عبد الله بن المبارك رحمه الله تعالى: هل نثبت أن الله على العرش استوى؟ فقال: نعم، نثبت أن الله على العرش استوى.

فقال السائل: بحد؟ قال: بحد.

فما الذي قصده ابن المبارك وغيره من السلف من إثبات الحد لله؟ الذي قصده هؤلاء هو أن يثبتوا الفارق بين المخلوق والخالق، فنحن مخلوقون مربوبون نؤمن بأن الله سبحانه وتعالى فوقنا، ونصدق بأنه على العرش استوى استواء يليق بجلاله وعظمته سبحانه وتعالى.

ولكن قد يخطر ببال بعض عوام الناس، أو ببال بعض الصوفية الحلولية، أو ببال بعض الذين يقولون: إن الله في كل مكان، أن الله عظيم لا منتهى لعظمته، وإذا كان لا منتهى لعظمته في ذاته فإننا مهما تصورنا شيئا فالله يمكن أن يكون أعظم من ذلك، والنتيجة: أنه لا يصبح هناك فارق بين الخالق وبين المخلوق، فأراد هؤلاء العلماء أن يقرروا البينونة بين الخالق والمخلوق حتى يردوا على الحلولية وعلى الاتحادية وعلى غيرهم من الصوفية الذين لا يفرقون بين الخالق والمخلوق.

فهؤلاء قالوا: نؤمن بأن الله على العرش استوى، ونؤمن ببينونة الله عن خلقه، وهذه البينونة مقتضاها -كما أشار بعضهم- أن يكون لله حد لا يعلمه إلا هو، حتى نفصل بين الخالق وبين المخلوق.

ولهذا سئل بعض السلف: بحد؟ فقال: نعم، بحد لا يعلمه إلا هو، أي: من باب إثبات البينونة بين الخالق وبين المخلوق، أما إذا أطلقنا هذا الأمر على قول هؤلاء العلماء، وقلنا: إن الله عظيم وبلا حد، فقد يتوهم متوهم أن هذه المخلوقات داخلة في الله سبحانه وتعالى.

فأراد أن يبين هذه البينونة التي دلت عليها النصوص الكثيرة من كتاب الله ومن سنة رسوله صلى الله عليه وسلم بين الخالق وبين المخلوق.

وبعض السلف رحمهم الله تعالى قالوا: كلمة الحد لم ترد في كتاب الله ولا في سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ومن ثم فنحن لا نطلقها، ولا نقول: بحد، وإنما نقول: على العرش استوى، ونثبت لله الصفات، ونتوقف في هذا.

إذا: انتهينا إلى خلاصة مهمة في هذا الباب مفادها: أن من السلف من لم يطلق لفظ الحد، وكأن عبارة ابن قدامة هنا موحية بهذا القول، ولهذا قال: بلا حد ولا غاية؛ لأن هذا اللفظ لم يرد في كتاب الله ولا في سنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

وبعض السلف أثبت الحد لله، لكن حدا لا يعلمه إلا هو سبحانه، وإنما أثبتوه للرد على الحلولية وللرد على كثير ممن ينكر علو الله سبحانه وتعالى واستواءه على العرش، وليثبتوا البينونة بين الخالق والمخلوق، ولهذا نقول: إن لفظ الحد من **الألفاظ المجملة**، فنستفسر هذا الذي يثبت لفظ الحد: فإن كان يقصد أن الله يحده شيء، فنحن نقول: إن الله سبحانه وتعالى قد أحاط بكل شيء، والله سبحانه وتعالى لا يقدر قدره إلا هو، وإن قصد بلفظ الحد بيان البينونة بين الخالق والمخلوق، وأن الله تعالى على العرش استوى، ليس على الأرض بذاته سبحانه وتعالى، وإنما علمه أحاط بكل شيء، فنقول: المعنى الذي أثبته صحيح، ولكن إثباتك للفظ الحد لم يرد في كتاب الله ولا في سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، فنلحق لفظ الحد بلفظ

الجسم والجهة والحيز ونحو ذلك، ونستفصل قائلها، فإن أراد معنى صحيحا قبلنا المعنى، وإن أراد معنى باطلا رددنا الكل، ونتوقف في إثبات هذه الألفاظ حتى ترد في كتاب الله وفي سنة رسوله صلى الله عليه وسلم.." (١)

"ذلك.

فهنا يستفصل السائل ويقول له: ماذا تريد بهذه **الألفاظ المجملة؟**

فإن أراد بها حقا وباطلا، قبل الحق، ورد الباطل، مثل أن يقول: أنا أريد بنفي الجسم نفي قيامه بنفسه، وقيام الصفات به، ونفي كونه مركبا، فنقول: هو قائم بنفسه، وله صفات قائمة به، وأنت إذا سميت هذا تجسيما، لم يجز أن أدع الحق الذي دل عليه صحيح المنقول، وصريح المعقول، لأجل تسميتك أنت له بهذا.

وأما قولك: " ليس مركبا "، فإن أردت به أنه سبحانه ركبه مركب، أو كان متفرقا، فتركب، وأنه يمكن تفرقه وانفصاله، فالله تعالى منزه عن ذلك، وإن أردت أنه موصوف بالصفات مباين للمخلوقات، فهذا المعنى حق، ولا يجوز رده لأجل تسميتك له مركبا، فهذا ونحوه مما يجاب به ".

ويقول أيضا:

" فليس لأحد أن يقول: إن الألفاظ التي جاءت في القرآن موضوعة لمعان، ثم يريد أن يفسر مراد الله بتلك." (٢)

"المطلب الأول: العلاقة بين الأبواب الثلاثة.

المطلب الثاني: **الألفاظ المجملة** وحكم دخولها في باب الصفات وموقف أهل السنة من استعمالها.

الفصل الثاني: أقسام الصفات، وهو في مبحثين:

المبحث الأول: أقسام الصفات عند أهل السنة والجماعة، واحتوى مطلبين:

المطلب الأول: أقسام الصفات عموما.

المطلب الثاني: أقسام الصفات الثبوتية.

المبحث الثاني: أقسام الصفات عند المخالفين، واشتمل مطلبين:

المطلب الأول: أقسام الصفات عند من ينكر جميع الصفات الثبوتية.

---

(١) شرح لمعة الاعتقاد للمحمود عبد الرحمن بن صالح المحمود ٢/٣

(٢) مجمل اعتقاد أئمة السلف عبد الله بن عبد المحسن التركي ص/١٤٨

المطلب الثاني: أقسام الصفات عند من يثبت بعض الصفات وينكر بعضها.

وختمت ذلك بخاتمة وثبت للمراجع وآخر للموضوعات، وإني لا أدعي أني وصلت بهذا البحث إلى درجة الكمال، ولكن حسبي أني اجتهدت، فإن وفقت فذلك فضل من الله وحده، وإن كان غير ذلك، فهذا من طبيعة البشر، فأرجو ممن وقف على شيء من ذلك أن يبادرني بالنصيحة، وأسأل الله عز وجل أن يتقبل مني هذا الجهد وأن يجعله عملا صالحا ولوجهه خالصا، وأن لا يجعل لأحد فيه شيئا، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.." (١)

"المطلب الثاني: **الألفاظ المجملة** وحكم دخولها في باب الصفات وموقف أهل السنة من استعمالها.

يمكن تقسيم **الألفاظ المجملة** -أي التي لم يرد استعمالها في النصوص- على النحو التالي:

أولا: ألفاظ ورد استعمالها ابتداء في بعض كلام السلف.

ومن أمثلة ذلك لفظ (الذات) و (بائن).

وهذه الألفاظ تحمل معاني صحيحة دلت عليها النصوص.

وهذا النوع من الألفاظ يجيز جمهور أهل السنة استعمالها.

وهناك من يمنع ذلك بحجة أن باب الإخبار توقيفي كسائر الأبواب.

والصواب أنه ما دام المعنى المقصود من ذلك اللفظ يوافق ما دلت عليه النصوص، واستعمل اللفظ لتأكيد ذلك فلا مانع.

كقول أهل السنة: "إن الله استوى على العرش بذاته".

فلفظة (بذاته) مراد بها أن الله مستو على العرش حقيقة وأن الاستواء صفة له.

وكقولهم: "إن الله عال على خلقه بائن منهم".

فلفظة (بائن) يراد بها إثبات العلو حقيقة، والرد على زعم من قال إن الله في كل مكان بذاته.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "والمقصود هنا أن الأئمة الكبار كانوا يمنعون من إطلاق الألفاظ المبتدعة المجملة، لما فيها من لبس الحق بالباطل، مع ما." (٢)

---

(١) الصفات الإلهية تعريفها، أقسامها محمد بن خليفة التميمي ص/٦

(٢) الصفات الإلهية تعريفها، أقسامها محمد بن خليفة التميمي ص/٤٣

"كلفظ (الجسم) و (الحيز) و (الجهة) و (الجوهر) و (العرض) ١. فإن هذه الألفاظ يدخلون في مسماها الذي ينفونه أمورا مما وصف الله به نفسه، ووصفه به رسوله، فيدخلون فيها نفي علمه وقدرته وكلامه، ويقولون إن القرآن مخلوق، ولم يتكلم الله به، وينفون رؤيته لأن رؤيته على اصطلاحهم لا تكون إلا لمتحيز في جهة وهو جسم، ثم يقولون: والله منزه عن ذلك فلا تجوز رؤيته. وكذلك يقولون إن المتكلم لا يكون إلا جسما متحيزا، والله ليس بجسم متحيز فلا يكون متكلما، ويقولون: لو كان فوق العرش لكان جسما متحيزا، والله ليس بجسم متحيز، فلا يكون متكلما فوق العرش وأمثال ذلك٢.

الموقف من هذا النوع:

"إذا كانت هذه **الألفاظ مجملة** -كما ذكر- فالمخاطب لهم إما:

١- أن يفصل لهم ويقول: ما تريدون بهذه الألفاظ؟

فإن فسروها بالمعنى الذي يوافق القرآن قبلت. وإن فسروها بخلاف ذلك ردت.

٢- وأما أن يمتنع عن موافقتهم في التكلم بـهذه الألفاظ نفيا وإثباتا. ولكن يلاحظ.

أن الإنسان إذا امتنع عن التكلم بها معهم فقد ينسبونه إلى الجهل والانقطاع.

وأن الإنسان إذا تكلم بها معهم نسبوه إلى أنه أطلق تلك الألفاظ التي تحتمل حقا وباطلا، وأوهموا الجهال باصطلاحهم أن إطلاق تلك الألفاظ يتناول

---

١ انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/٢٤١-٢٤١) .

٢ انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/٢٢٨) .." [1]

"وبين الشيخ عبد الرزاق عفيفي – رحمه الله – أن **الألفاظ المجملة** (١) إذا أريد بها معنى صحيحا أقررناها وقلنا: التعبير خطأ، وإذا أريد بها معنى فاسدا أنكرنا على من قال بها (٢).

وقال الشيخ – رحمه الله – مبينا المسلك الصحيح في مثل هذه التعبيرات: "ولو اقتصر من يتكلم في التوحيد على ما ورد من التعبير في نصوص الشريعة، وما عرف عن السلف الصالح في أسماء الله وصفاته؛ لكان في ذلك عصمة لهم من زلل الرأي والتوسع في التعبير، ولو اكتفوا في الاستدلال على مسائل الدين وخاصة السمعية بما دلهم عليه الكتاب والسنة من الأدلة السمعية والعقلية لهدوا إلى صراط مستقيم ونجوا من فرقة الأهواء ومن الحيرة التي طوحت بهم في المتاهات" (٣).

---

(١) الصفات الإلهية تعريفها، أقسامها محمد بن خليفة التميمي ص/٤٧

ويغني عن لفظ (الجهة) وصف الله بالعلو والفوقية، وأنه سبحانه وتعالى في السماء وهذه ما وردت بها نصوص الشريعة (٤).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –: " فلفظ الجهة قد يراد به شيء موجود غير الله، فيكون مخلوقا، كما إذا أريد بالجهة نفس العرش أو نفس السماوات، وقد يراد به ما ليس بموجود غير الله تعالى؛ كما إذا أريد بالجهة ما فوق العالم.

ومعلوم أنه ليس في النص إثبات لفظ الجهة ولا نفيه؛ كما فيه إثبات العلو، والاستواء، والفوقية، والعروج إليه ... ونحو ذلك، وقد علم أن ما ثم موجود إلا الخالق والمخلوق، والخالق سبحانه وتعالى مباين للمخلوق، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته.

---

(١) وهي التي تحتمل حقا وباطلا، مثل: وصف الله بالجسم، والحيز، والجهة، والحد. ينظر: فتاوى ورسائل سماحة الشيخ عبد الرزاق عفيفي (١/ص ١٥٩).

(٢) فتاوى ورسائل سماحة الشيخ عبد الرزاق عفيفي (١/ ١٥٩).

(٣) الإحكام في أصول الأحكام (٢ج٤/ ١٢٩).

(٤) ينظر: صفات الله – عز وجل – الواردة في الكتاب والسنة (ص ٩٩).." [١]

"الثاني: أن نفي التشبيه مطلقا يؤدي للتعطيل؛ ذلك أنه ما من موجودين إلا وبينهما قدر مشترك يتشابهان فيه؛ قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –: " وعلم أيضا بالعقل أن كل موجودين قائمين بأنفسهما فلابد بينهما من قدر مشترك؛ كاتفاقهما في مسمى الوجود، والقيام بالنفس، والذات ونحو ذلك؛ فإن نفي ذلك يفضي إلى التعطيل المحض" (١).

الثالث: أن لفظ التشبيه استعمل فيما بعد في غير ما وضع له حتى صار من **الألفاظ المجملة** التي تحتاج إلى بيان؛ فقد ينفي التشبيه ويراد به نفي الحق الذي وصف الله به نفسه ووصفه به رسوله – صلى الله عليه وسلم –، لذا فإن استعمال اللفظ الشرعي وهو التمثيل أولى لأنه أدل على المعنى، ولأن من طريقة أهل السنة التعبير بالألفاظ الشرعية البينة دون الألفاظ المحدثة المجملة.

قال شيخ الإسلام – رحمه الله –: " ثم إن الجهمية والمعتزلة أدرجوا نفي الصفات في مسمى التوحيد؛

---

(١) منهج الشيخ عبد الرزاق عفيفي وجهوده في تقرير العقيدة والرد على المخالفين أحمد بن علي الزاملي ص/١٥١

فصار من قال إن لله علما أو قدرة، أو أنه يرى في الآخرة، أو أن كلام الله منزل غير مخلوق؛ يقولون: إنه مشبه وليس بموحد" (٢).

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٩٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٩٩).." [١]

"إليها، أمكن الاعتصام بالكتاب والسنة، وأن يقول لا أجيبك إلا إلى كتاب الله وسنة رسوله، بل هذا هو الواجب مطلقا. " (١) .

- " وإما إذا كان الإنسان في مقام الدعوة لغيره والبيان له، وفي مقام النظر أيضا، فعليه أن يعتصم أيضا بالكتاب والسنة ويدعو إلى ذلك، وله أن يتكلم مع ذلك، ويبين الحق الذي جاء به الرسول بالأقيسة العقلية والأمثال المضروبة، فهذه طريقة الكتاب والسنة وسلف الأمة. " (٢)

- " وإذا كان المتكلم في مقام الإجابة لمن عارضه بالعقل، وادعى أن العقل يعارض النصوص، فإنه قد يحتاج إلى حل شبهته وبيان بطلانها، فإذا أخذ النافي يذكر ألفاظا مجملة.. فهنا يستفصل السائل ويقول له: ماذا تريد بهذه **الألفاظ المجملة؟** فإن أراد بها حقا وباطلا، قبل لحق ورد الباطل. " (٣)

وبين شيخ الإسلام أن من امتنع عن التكلم **بالألفاظ المجملة** نفيا واثباتا في هذا المقام قد ينسب إلى العجز والانقطاع، و إن تكلم بها دون تفصيل، نسبوه إلى أنه أطلق تلك الألفاظ التي تحتمل حقا وباطلا . (٤)

ولما قرر شيخ الإسلام مشروعية المناظرة وأحوالها، ذكر جملة من

---

(١) . الدرء ١/ ٢٣٤.

(٢) . الدرء ١/ ٢٣٥، ٢٣٦.

(٣) . الدرء ١/ ٢٣٨.

(٤) . انظر الدرء ١/ ٢٢٩.." [٢]

---

(١) منهج الشيخ عبد الرزاق عفيفي وجهوده في تقرير العقيدة والرد على المخالفين أحمد بن علي الزاملي ص/٣٠١

(٢) مناظرات ابن تيمية لأهل الملل والنحل عبد العزيز بن محمد آل عبد اللطيف ص/١٣

"وإن أراد بها معنى يخالف خبر الرسول أنكره، ثم التعبير عن تلك المعاني إن كان في ألفاظه اشتباه أو إجمال عبر بغيرها، أو بين مراده بها، بحيث يحصل تعريف الحق بالوجه الشرعي، فإن كثيرا من نزاع الناس سببه **ألفاظ مجملة** مبتدعة ومعان مشتبهة" (١) ، ويوضح في موضع آخر فيقول:" وبالجملة بمعلوم أن الألفاظ نوعان: نوع ورد في الكتاب والسنة أو الإجماع، فهذا اللفظ يجب القول بموجبه سواء فهمنا معناه أو لم نفهمه؛ لأن الرسول - صلى الله عليه وسلم - لا يقول إلا حقا والأمة لا تجتمع على ضلالة، والثاني: لفظ لم يرد به دليل شرعي، كهذه الألفاظ التي تنازع فيها أهل الكلام والفلسفة، هذا يقول: هو متحيز، وهذا يقول: ليس بمتحيز، وهذا يقول: هو في جهة، هذا يقول: ليس هو في جهة، وهذا يقول: هو جسم أو جوهر، وهذا يقول: ليس بجسم ولا جوهر، فهذه الألفاظ ليس على أحد أن يقول فيها بنفي ولا إثبات حتى يستفسر المتكلم بذلك، فإن بين أنه أثبت حقا أثبته، وإن أثبت باطلا رده، وإن نفى باطلا نفاه، وإن نفى حقا لم ينفع، وكثير من هؤلاء يجمعون في هذه الأسماء بين الحق والباطل في النفي والإثبات" (٢) ،

والألفاظ المجملة كثيرة جدا، منها لفظ" الحلول" (٣) ، والتركيب (٤) ، والافتقار (٥) ،

---

(١) مسألة الأحرف، مجموع الفتاوى (١٢/١١٣-١١٤) .

(٢) في النصوص السابقة مثل ابن تيمية للألفاظ المجملة ب-" الجهة، والتحيز، والتجسيم"، وانظر: التدمرية (ص٦٥-٦٨) المحققة، ومجموع الفتاوى (٦/٣٨-٤٠، ٧/٦٦٣) ، والجواب الصحيح (٣/٨٤) ..

(٣) أي ما يتوهم أن فيه حلولا مثل قول أبي بن كعب في قوله (مثل نوره) "النور٣٥" قال: مثل نوره في قلب المؤمن " تفسير الطبري" (١٨/١٣٦) حلبية، وحديث" اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله " رواه الترمذي - في التفسير - سورة الحجر ورقمه (٣١٢٧) ، وقال غريب، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع، كما ضعفه محقق جامع الأصول (١/٢٠٦) ، فالنصارى غلوا في " الحلول "، وقابلهم آخرون فأنكروا هذا الاسم بجميع ما فيه وكلا الأمرين باطل، انظر: الجواب الصحيح (١/١١٧،٨٧-١١٨)

(٤) لأن من شبه نفاة الصفات قولهم يلزم من إثباتها لله التركيب، انظر: الرد على المنطقيين (ص٢٢٢-٢٢٩) ونصوص ابن تيمية في ذلك كثيرة جدا.

(٥) مثل قول النفاة: إن المركب مفتقر إلى أجزائه، وينفون الصفات لذلك، انظر: منهاج السنة - المحققة

-

(٢/٤٣٤-٤٣٥) ، ونقض أساس التقديس المطبوع (٢/١٣٢) .." [(١)]

"٥- بيانه لمنهج أهل البدع والكلام، المخالف لمنهج السلف - رحمهم الله تعالى - ولا شك أن بيان منهج الباطل يعين على معرفة منهج أهل الحق، ولذلك أشار في الوصية الكبرى إلى جوامع من أصول أهل الباطل فقال:" وأنا أذكر جوامع من أصول الباطل التي ابتدعها طوائف ممن ينتسب إلى السنة وقد مرق منها وصار من أكابر الظالمين، وهي فصول: الفصل الأول: أحاديث رووها في الصفات زائدة على الأحاديث التي في دواوين الإسلام مما نعلم باليقين القاطع أنها كذب وبهتان، بل كفر شنيع ... فصل: وكذلك الغلو في بعض المشايخ ... فصل: وكذلك التفريق بين الأمة وامتحانها بما لم يأمر الله به ولا رسوله ... " (١) ، ويقول عن أهل البدع: إنهم على عكس منهج الرسل، فالرسل" يأمرون بالغايات المطلوبة من الإيمان بالله ورسوله وتقواه، ويذكرون من طرق ذلك وأسبابه ما هو أقوى وأنفع، وأما أهل البدع المخالفون لهم فبالعكس يأمرون ب ا لبدايات والأوائل، ويذكرون من ذلك ما أضعف وأضر، فمتبع الأنبياء لا يضل ولا يشقى، ومتبع هؤلاء ضال شقي ... " (٢) . ومن منهج أهل الباطل أنهم اعتقدوا معاني ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها، وهؤلاء أصناف (٣) .

ويذكر شيخ الإسلام أن من منهج أهل الباطل التلبيس على أتباعهم والتدرج بهم، حيث يبدأون بالألفاظ المتشابهة ثم يؤلفون أقوالهم ويعظمونها في النفوس ويهولونها، حتى يستجيب لهم من يدعونه ولو لم يكن مقتنعا بأقوالهم، ويشبه هذا ما تفعله القرامطة من التدرج في دعوتهم، يقول شيخ الإسلام:" ولكن هؤلاء عمدوا إلى **ألفاظ مجملة** مشتبهة تحتمل في لغات الأمم معاني متعددة، وصاروا يدخلون فيها من المعاني ما ليس هو المفهوم منها في لغات الأمم، ثم ركبوها، وألفوها تأليفا طويلا بنوا بعضه على بعض، وعظموا قولهم وهولوه في نفوس من لم يفهمه،

---

(١) الوصية الكبرى، مجموع الفتاوى (٣/٣٨٤-٣٨٥، ٣٩٥، ٤١٥) .

(٢) درء التعارض (٨/٢١) .

(٣) انظر مقدمة في أصول التفسير (ص٨١-٩٣) ، تحقيق: زرزور.." [(٢)]

---

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود ١/٢٧٩

(٢) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود ١/٢٩٢

"إن كان هو الذي دل عليه القرآن فسر به، وإلا فليس كل معنى صحيح يفسر به اللفظ لمجرد مناسبة كالمناسبة التي بين الرؤيا والتعبير، وإن كانت خارجة عن وجوه دلالة اللفظ كما تفعله القرامطة والباطنية" (١) . كما أنه ليس " لأحد أن يقول: إن الألفاظ التي جاءت في القرآن موضوعة لمعاني، ثم يريد أن يفسر مراد الله بتلك المعاني هذا من فعل أهل الإلحاد والمفترين" (٢) ،ويذكر شيخ الإسلام أمثلة لذلك (٣) .

٤- أن السلف أعلم وأحكم من غيرهم، ولذلك يجب الرجوع إلى فهمهم في العقيدة وكلامهم حولها، لأنهم أعلم الناس بالكتاب والسنة ومعانيهما (٤) .

٥- ومن منهجه: جواز استعمال المصطلحات الحادثة، ومخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم إذا احتيج إلى ذلك، ويرى مع ذلك أن معرفة لغة العدو واصطلاحه جائز وقد يكون واجبا (٥) ، ومثله استخدام المصطلحات والألفاظ الحادثة قد يحتاج إليه وقد يكون مستحبا وقد يكون واجبا (٦) . وهذه المسألة شرحها شيخ الإسلام شرحا مستفيضا، وذكر الأحوال المختلفة لذلك، يقول في معرض كلامه عن استخدام أهل الكلام للكلام المتشابه الذي يخدعون به جهال الناس، وذلك **بالألفاظ المجملة** التي يعارضون بها نصوص الكتاب والسنة: مثل لفظ: العقل، والمادة، والصورة، والجوهر، والعرض، والجسم، والتحيز، والجهة، والتركيب، والجزء، والعلة والمعلول، والحدوث، والقدم، والواجب والممكن وغيرها، يقول شيخ الإسلام معقبا على ذلك:" وما من أهل فن إلا وهم معترفون بأنهم يصطلحون على ألفاظ يتفاهمون بها مرادهم،

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/٢٧) .

(٢) الرسالة الأكملية، مجموع الفتاوى (٦/١١١) .

(٣) انظر: المصدر السابق (ص١١١-١١٢) .

(٤) هذه القضية من أسس منهجه العام، وسيأتي إيضاحها - إن شاء الله - عند مناقشته للأشاعرة.

(٥) انظر: السبعينية (ص٢٥) ، وانظر أيضا: نقض أساس التقديس المخطوط (٢/5-٦) .

(٦) انظر: نقض أساس التقديس المطبوع (٢/٣٨٩) ، ومجموع الفتاوى (٣/٣٠٦-٣٠٨) .." [1]

"كما لأهل الصناعات العملية ألفاظ يعبرون بها عن صناعتهم، وهذه الألفاظ هي عرفية عرفا خاصا، ومرادهم بها غير المفهوم منها في أصل اللغة، سواء كان ذلك المعنى حقا أو باطلا، وإذا كان كذلك فهذا مقام يحتاج إلى بيان: وذلك أن هؤلاء المعارضين إذا لم يخاطبوا بلغتهم واصطلاحهم فقد يقولون: إنا لا

---

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود ١/٢٩٧

نفهم ما قيل لنا، أو إن المخاطب لنا والراد علينا لم يفهم قولنا، ويلبسون على الناس بأن الذي عنيناه حق معلوم بالعقل أو الذوق، ويقولون أيضا: إنه موافق للشرع إذا لم يظهروا مخالفة الشرع، كما يفعله الملاحدة من القرامطة والفلاسفة ومن ضاهاهم وإذا خوطبوا بلغتهم واصطلاحهم – مع كونه ليس هو اللغة المعروفة التي نزل بها القرآن – فقد يفضي إلى مخالفة ألفاظ القرآن في الظاهر..وإذا كانت هذه **الألفاظ مجملة** كما ذكر فالمخاطب لهم: إما أن يفصل ويقول: ما تريدون بهذه الألفاظ؟ فإن فسروها بالمعنى الذي يوافق القرآن قبلت، وإن فسروها بخلاف ذلك ردت، وإما أن يمتنع عن موافقتهم في التكلم بهذه الألفاظ نفيا أو إثباتا، فإن امتنع عن التكلم بها معهم فقد ينسبونه إلى العجز والانقطاع، وإن تكلم بها معهم نسبوه إلى أنه أطلق تلك الألفاظ التي تحتمل حقا وباطلا، وأوهموا الجهال باصطلاحهم: أن إطلاق تلك الألفاظ يتناول المعاني الباطلة التي يتنزه الله عنها، فحينئذ تختلف المصلحة: فإن كانوا في مقام دعوة الناس إلى قولهم وإلزامهم به أمكن أن يقال لهم: لا يجب على أحد أن يجيب داعيا إلا إلى ما دعا رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، فما لم يثبت أن الرسول دعا الخلق إليه على الناس إجابة من دعا إليه، ولا له دعوة الناس إلى ذلك، ولو قدر أن ذلك المعنى حق. وهذا الطريق تكون اصلح إذا لبس ملبس منهم على ولاة الأمور، وأدخلوه عفي بدعتهم (١)

كما فعلت الجهمية بمن لبسوا عليه من الخلفاء حتى أدخلوه في بدعتهم من القول بخلق القرآن وغير ذلك، فكان من أحسن مناظرتهم أن يقال: ائتونا بكتاب أو سنة حتى نجيبكم إلى ذلك وإلا فلسنا نجيبكم إلى ما لم يدل عليه الكتاب والسنة، وهذا لأن الناس لا يفصل بينهم النزاع إلا كتاب منزل من السماء،

---

(١) كذا ولعل العبارة: وأدخلهم في بدعته..." [١]

"لفساد معناه أعظم من ذمهم لحدوث ألفاظه، فذموه لاشتماله على معان باطلة مخالفة للكتاب والسنة، ومخالفته للعقل الصريح، ولكن علامة بطلانها مخالفتها للكتاب والسنة، وكل ما خالف الكتاب والسنة فهو باطل قطعا، ثم من الناس من قد يعلم بطلانه بعقله ومنهم من لا يعلم ذلك" (١) .ويوضح شيخ الإسلام ما سبق فيقول:" وبالجملة، فالخطاب له مقامات: فإن كان الإنسان في مقام دفع من يلزمه ويأمره ببدعة، ويدعوه إليها، أمكنه الاعتصام بالكتاب والسنة، وأن يقول لا أجيبك إلا إلى كتاب الله وسنة رسوله، بل هذا هو الواجب حقا.... وأما إذا كان الإنسان في مقام الدعوة لغيره والبيان له وفي مقام النظر أيضا

---

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود ٢٩٨/١

فعليه أن يعتصم بالكتاب والسنة، ويدعو إلى ذلك، وله أن يتكلم مع ذلك ويبين الحق الذي جاء به الرسول بالأقيسة العقلية والأمثال المضروبة، فهذه طريقة الكتاب والسنة وسلف الأمة ... " (٢) ، وضرب شيخ الإسلام أمثلة من الكتاب والسنة ومواقف السلف (٣) . " وإذا كان المتكلم في مقام الإجابة لمن عارضه بالعقل، وادعى أن العقل يعارض النصوص، فإنه قد يحتاج إلى حل شبهته وبيان بطلانها، فإذا أخذ الثاني يذكر ألفاظا مجملة.... فهنا يستفصل السائل ويقول له: ماذا تريد بهذه **الألفاظ المجملة؟** " (٤) فإن أراد حقا قبل وإن أراد باطلا رد.

ومن هذا الكلام وتفصيل ابن تيمية فيه يتبين لماذا رد شيخ الإسلام على الفلاسفة وأتباعهم وذكر عباراتهم ونقلها من كتبهم، ولماذا رد عليها ردودا طويلة،

---

(١) درء التعارض (١/ ٢٣٢ - ٢٣٣)

(٢) نفس المصدر (١/ ٢٣٤ - ٢٣٦) .

(٣) انظر الأمثلة لذلك في المصدر السابق (١/ ٢٣٦ - ٢٣٨) ، فقد ضرب أمثلة من القرآن في بيان التوحيد وصدق الرسل والمعاد، ومن السنة في مسألة الرؤية حينما سأله أبو رزين: كيف وهو واحد ونحن كثير فأجابه بمثال القمر، ومن أقوال السلف يقول ابن عباس في مسألة الرؤية وأن السماء ترى ولا يحاط بها، وقول الإمام أحمد في مسألة المعية مع الاستواء والعلو.

(٤) درء التعارض (١/ ٢٣٨) .." [1]

"والباقلاني وإن كان يثبت الاستواء والعلو إلا أنه يرى عدم إطلاق الجهة على الله تعالى، يقول: " ويجب أن يعلم أن كل ما يدل على الحدوث أو على سمة النقص فالرب تعالى يتقدس عنه، فمن ذلك: أنه تعالى متقدس عن الاختصاص بالجهات والانصاف بصفات المحدثات، وكذلك لا يوصف بالتحول والانتقال، ولا القيام ولا القعود، لقوله تعالى ﴿ليس كمثله شيء﴾ (الشورى:١١) ، وقوله: ﴿ولم يكن له كفوا أحد﴾ (الاخلاص:٤) ، ولأن هذه الصفات تدل على الحدوث، والله تعالى بتقديس عن ذلك، فإن قيل: أليس قد قال: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ (طه:٥) ، قلنا: بلى، قد قال ذلك، ونحن نطلق ذلك وأمثاله على ما جاء في الكتاب والسنة لكن ننفي عنه أمارة الحدوث، ونقول: استواؤه لا يشبه استواء الخلق، ولا نقول: إن العرش له قرار ولا مكان، لأن الله تعالى كان ولا مكان، فلما خلق المكان لم يتغير عما كان"

---

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود ١/٣٠٠

(١) ، ثم ينقل عن أبي عثمان المغربي أنه قال: "كنت اعتقد شيئا من حديث الجهة، فلما قدمت بغداد وزال ذلك عن قلبي، فكتبت إلى أصحابنا: إني قد أسلمت جديدا" (٢) . ولفظ الجهة -كما سيأتي - **لفظ مجمل**.

ز- أما رأيه في كلام الله تعالى فهو يقول: " اعلم أن الله تعالى متكلم، له كلام عند أهل السنة والجماعة، وأن كلامه قديم، ليس بمخلوق ولا مجعول ولا محدث، بل كلامه قديم، صفة من صفات ذاته، كعلمه وقدرته وإرادته ونحو ذلك من صفات الذات، ولا يجوز أن يقال: كلام الله عبارة ولا حكاية ... " (٣) ، ويقول: " ويجب أن يعلم أن كلام الله تعالى مكتوب في المصاحف على الحقيقة" (٤) و" مسموع لنا على الحقيقة لكن بواسطة وهو القاري" (٥) ، وحقيقة الكلام عنده

---

(١) رسالة الحرة (ص: ٤١) .

(٢) المصدر السابق (ص: ٤٢) .

(٣) نفسه (ص: ٧١) ، وانظر: (ص: ١١٠) .

(٤) نفسه (ص: ٩٣) .

(٥) نفسه (ص: ٩٤) .." [١]

"ويقوم منهج شيخ الإسلام - في نقض هذا القانون - على مقدمات ثم الردود التفصيلية.

أما المقدمات:

١ - فقد بين الإسلام ثقته المطلقة بما في كتاب الله وسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأن فيهما الهدى والبيان الكامل، ولذلك فهو يقول: " ففي الجملة: النصوص الثابتة في الكتاب والسنة لا يعارضها معقول بين قط، ولا يعارضها إلا ما فيه اشتباه واضطراب، وما علم أنه حق لا يعارضه ما فيه اضطراب واشتباه لم يعلم أنه حق. بل تقول قولا عاما كليا: إن النصوص الثابتة عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - لم يعارضها قط صريح معقول، فضلا عن أن يكون مقدما عليها، وإنما الذي يعارضها شبه وخيالات، مبناها على معان متشابهة **وألفاظ مجملة** " (١) .

فهو يقرر أنه حين يناقش هؤلاء وما عندهم من عقليات لم يشك لحظة واحدة في أن هذه العقليات شبه وخيالات، ولا يمكن أن تعارض نصوص الوحي.

---

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود ٥٤٠/٢

٢- كما بين أيضا أنه حينما يخوض في مناقشة هؤلاء وبيان فساد ما عندهم من العقليات التي يعارضون بها نصوص الوحي، إنما يفعل ذلك بطريق التنزيل لهم، يقول: " إنا في هذا المقام نتكلم معهم بطريق التنزيل إليهم، كما نتنزل إلى اليهودي والنصراني في مناظرته، وإن كنا عالمين ببطلان ما يقوله، اتباعا لقوله تعالى: ﴿وجادلهم بالتي هي أحسن﴾ (النحل:١٢٥) ، وقوله ﴿ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن﴾ (العنكبوت:٤٦) ، وإلا فعلمنا ببطلان ما يعارضون به القرآن والرسول ويصدون به أهل الإيمان عن سواء سبيل - وإن جعلوه من المعقول بالبرهان- أعظم من أن يبسط في هذا المكان " (٢) ، ثم يبين حقيقة الإيمان بالرسول وتصديقه وأنه يقوم على التسليم المطلق له ولما جاء به فيقول: " وقد تبين بذلك أنه لا يمكن أن يكون تصديق الرسول فيما أخبر به معلقا بشرط، ولا موقوفا على انتفاء مانع، بل لابد من تصديقه في كل ما أخبر به تصديقا جازما، كما في أصل الإيمان به، فلو قال الرجل: أنا أؤمن به

---

(١) درء التعارض (١/١٥٥-١٥٦) .

(٢) المصدر السابق (١/١٨٨) .." [(١)]

"- وأما عند أهل الكلام فإن هؤلاء لم يتنازعوا في أن السمع من الأدلة، وإنما اختلفوا هل عارضه العقل أم لا؟ وإلا فكلهم متفقون على أن الكتاب والسنة مثبتان للأسماء والصفات، والمعاد. وغيرها.

أما أدلة العقول - التي جاء بها هؤلاء يعارضون بها السمع - فهي أدلة مختلف فيها، غير متفق عليها، والدليل على ذلك ما سبق من أن كل طائفة تقول، إن أدلة خصومها باطلة.

وإذا كانت دلالة السمع متفقا عليها، ودلالة العقول مختلفا فيها فإنه يمتنع أن يقدم ما هو مختلف فيه على ما هو متفق عليه (١) .

د - أن ما جاء به هؤلاء مبني على **الألفاظ المجملة**، ولذلك فهو من البدع المحرمة في الدين " والبدعة لو كانت باطلة محضا لظهرت وبانت، وما قبلت، ولو كانت حقا محضا، لاشوب فيه، لكانت موافقة للسنة، فإن السنة لا تناقض حقا محضا لا باطل فيه، ولكن البدعة تشتمل على حق وباطل " (٢) ، ثم استشهد شيخ الإسلام بقوله تعالى لبني إسرائيل: ﴿يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم وإياي فارهبون* وآمنوا بما أنزلت مصدقا لما معكم ولا تكونوا أول كافر به ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلا وإياي فاتقون* ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون﴾ (البقرة: ٤٠-٤٢)

---

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود ٢/٨٢١

، وبين شبه المتكلمين بهؤلاء (٣) ، وقد ضرب شيخ الإسلام للألفاظ المجملة التي لبسوا بها بين الحق والباطل، بعدة أمثلة منها:

١- لفظ " التوحيد " وكيف قصدوا به نفي الصفات عن الله (٤) .

٢- لفظ الجسم والتركيب، حيث نفوا لأجلهما الصفات (٥) .

---

(١) انظر: درء التعارض (١/١٩٢-١٩٤) .

(٢) انظر: المصدر السابق (١/٢٠٩) .

(٣) انظر: المصدر نفسه (١/٢٠٩-٢١٩،٢١١-٢٢٠) .

(٤) انظر: المصدر نفسه (١/٢٢٤) .

(٥) انظر: المصدر نفسه (١/٢٣٨) .." [١]

"والثالث: أن نبين أن ما يدعي أنه معارض لها من العقل فهو باطل.

والرابع: أن نبين أن العقل موافق لها معاضد، لا مناقض لها معارض" (١) .

أما الأول: فقد سبق في المقدمات بيان أن شيخ الإسلام أحال على كتابين من كتبه، كما أنه بين ذلك في ثنايا ردوده ومناقشاته في هذا الكتاب.

وأما الثاني: فتدخل فيه الوجوه السابقة، ومن ذلك بحوثه المتعددة حول **الألفاظ المجملة**.

وأما الثالث: فتفصيل القول فيه في هذا الوجه - وسيأتي بيانه بعد قليل -.

وأما الرابع: فسيأتي في الوجه الذي يلي هذا الوجه.

فإذا كان من الخطوط العامة لمنهج شيخ الإسلام هنا أن يبين بطلان هذه المعقولات التي صدوا بها عن الكتاب والسنة.

وهنا لا بد من وقفة قصيرة لأن شيخ الإسلام خاض في المناقشات العقلية والفلسفية والكلامية، ونقل أقوال الفلاسفة والمتكلمين، وأطال في النقول، وعلق عليها وناقشها، حتى أن القارئ لكتابه هذا يمل من كثرة نقوله ومناقشاته، واستطراداته، وقد يتوقف عن الاستمرار في القراءة لهذا السبب، ويعتب على شيخ الإسلام بعض محبيه، ظنا منهم أنه خاض في علم الكلام والفلاسفة كما خاض أولئك لكن الفارق بينه وبينهم أنه لم يتلبس بشيء من أقوالهم الفاسدة، وأن نيته في ذلك كانت حسنة، وهذا - مع ما فيه من الاعتذار لشيخ

---

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود ٢/٨٥٠

الإسلام – إلا أنه مجانب لكامل الحقيقة لأمور:

الأول: أن شيخ الإسلام أجاب عن ذلك من خلال مناقشاته، ومن خلال أسئلة بعض محبيه كالحافظ البزار، وقد سبق ذكر عدة وجوه في ذلك عند الكلام على منهجه (٢) .

---

(١) انظر: درء التعارض (٢٧٩/١) .

(٢) انظر: ما سبق في الباب الأول (ص: ٢٢٦-٢٣١) .." [1]

""التشابه الذى هو التماثل لا يكون بالموافقة في بعض الصفات، بل الموافقة في جميع الصفات الذاتية التي يقوم بها أحدهما مقام الآخر، وأما التشابه في اللغة فإنه قد يقال بدون التماثل في شيء من الحقيقة، كما يقال للصورة المرسومة في الحائط: إنها تشبه الحيوان، ويقال: هذا يشبه هذا في كذا وكذا، وإن كانت الحقيقتان

مختلفتين، ولهذا كان أئمة أهل السنة ومحققو أهل الكلام يمنعون من أن يقال: لا يشبه الأشياء بوجه من الوجوه؛ فإن مقتضى هذا كونه معدوما" (١) ، "وهذا

معلوم بالفطرة البديهية التي لا يتنازع فها العقلاء الذين يفهمونها" (٢) .

ومع تقرير شيخ الاسلام لهذه المسألة، إلا أنه يبين أن المتكلمين الذين يصرحون بنفي التشبيه مطلقا طائفتان:

طائفة: يطلقون القول بنفي التشبيه، ويقصدون أن الله لا يشبه الأشياء بوجه من الوجوه وهذا الذى صرح به النفاة من الجهمية- فهؤلاء يقتضي قولهم أن يكون معدوما لأنه ما من شيئين إلا وبينهما قدر مشترك وقدر مميز.

وطائفة أخرى: يطلقون القول بنفي التشبيه، ويقصدون به التمثيل، فهؤلاء متفقون على نفي التماثل بوجه من الوجوه، وهو قول صحيح قد دل عليه القرآن، والعقل أيضا، فالخلاف مع هؤلاء لفظي حيث سموا التمثيل تشبيها (٣) .

وعلى قول هاتين الطائفتين يكون لفظ "التشبيه" من **الألفاظ المجملة**، التي قد تحتمل أكثر من معنى، ومن ثم فقبل الإثبات والنفي لابد من الاستفصال عن المعنى الذى يقصده القائل.

ولكن "لفظ "الشبه" فيه إجمال وإبهام، فما من شيئين إلا وهما متفقان في أمر من الأمور، ولو في كونهما

---

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود ٨٥٢/٢

موجودين، وذلك الذي اتفقا فيه لا يمكن نفيه إلا بنفي كل منهما، فإذا قيل: هذا لا يوافق هذا بوجه من الوجوه،

---

(١) نقض التأسيس- مطبوع- (٤٧٧/١) .
(٢) نقض التأسيس- مخطوط (٢٥٥/٣) وقد أحال في تفصيل القول في ذلك على بعض كتبه كالأجوبة المصرية، وجواب المسألة الصرخدية.
(٣) انظر: نقض التأسيس- مطبوع- (٤٧٧/١) .." [١]

"فما يقرره شيخ الاسلام في هذا الباب من أن لفظ الشبه والتشبيه **لفظ مجمل**، ولذلك لم يرد نفيه في الكتاب والسنة، إنما هو دفاع عن الصفاتية- من هؤلاء الأشاعرة وغيرهم- في مقابل المعتزلة والجهمية والقرامطة وغيرهم.

١٠- ومذهب السلف- رحمهم الله تعالى- مشهور في الرد على نفاة الصفات أو بعضها، يقول شيخ الاسلام عن الأشاعرة بعد كلامه عن المعتزلة الذين جعلوا نفي الصفات كالعلم والقدرة من التوحيد والتنزيه عن التشبيه والتجسيم-: " ثم هؤلاء مضطربون فيما ينفونه من ذلك، لكن وافقوا أولئك على أن ما نفوه من التشبيه وما نفوه من المعنى الذي سموه تجسيما هو التوحيد الذى لا يتم الدين إلا به، وهو أصل الدين عندهم، وكل من سمع ما جاءت به الرسل يعلم بالاضطرار أن هذه الأمور ليست مما بعث الله به رسوله، ولم يكن الرسول يعلم أمته هذه الأمور ولا كان أصحاب رسول اللهِ صلى الله عليه وسلم- عليها، فكيف يكون هذا التوحيد الذي هو أصل الدين لم يدع إليه رسول اللهِ صلى الله عليه وسلم- والصحابة والتابعون، بل يعلم بالاضطرار أن الذى جاء به الرسول من الكتاب والسنة يخالف هذا المعنى الذي سماه هؤلاء الجهمية توحيدا، ولهذا ما زال سلف الأمة وأئمتها ينكرون ذلك " (١) ، ثم ساق شيخ الاسلام عددا من الروايات المشهورة عن أئمة السلف في ذمهم لأهل الكلام وأهل البدع الذين يخوضون في أسماء الله وصفاته ولا يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون (٢) .

أما مسألة نفي التشبيه بإطلاق، فإمام أهل السنة أحمد بن حنبل-رحمه الله- بين ذلك في الرد على الزنادقة- كا نقل شيخ الإسلام ابن تيمية عنه معلقا على بعض أقواله، قال شيخ الاسلام: " ولهذا قال الامام أحمد: " فقلنا إن الشيء لا كالأشياء قد عرف أهل العقل أنه لا شيء، فعند ذلك تبين للناس أنهم لا يثبتون

---

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود ٩٦١/٣

شيئا " (٣) ، فبين الامام أحمد أنه يعلم بالمعقول الصريح الذي

---

(١) التسعينية (ص:٣٠٤) .

(٢) انظر: المصدر السابق (ص: ٢٠٤-٢٠٧) .

(٣) كلام الإمام أحمد في الرد على الزنادقة والجهمية (ص: ٦٨) - ضمن عقائد السلف وفيه: " فعند ذلك تبين للناس أنهم لا يؤمنون بشيء".." [١]

"هذه أهم أوجه الرد، وهناك ردود أخرى متجهة إلى نفس تقسيمهم للمتقابلات وبيان أنه متداخل وغير حاصر (١) .

وبذلك يتبين صحة هذا الدليل على إثبات الصفات، وأن الله لو لم يتصف بالسمع والبصر لا تصف بضدها، كما يتبين تهافت شبهة هؤلاء وبطلانها، وأن الآمدى وغيره كانوا قاصري الفهم حين ظنوا صحة هذه الشبهة.

المسألة السادسة: هل الصفة هي الموصوف أو غيره؟:

هذه المسألة شبيهة بمسألة: هل الاسم هو المسمى أو غيره، وكل ذلك من **الألفاظ المجملة** التي كان للسلف - رحمهم الله - فيها موقف واضح محدد، وهو أنه لا ينبغي إطلاق النفي ولا الإثبات، بل لا بد من الاستفصال.

والمهم هنا قبل عرض الخلاف في ذلك وبيان الراجح، توضيح منشأ بحث هذه المسألة، أي مسألة هل الصفة هي الموصوف أو غيره، والتي يعبر عنها أحيانا بالقول: هل الصفات هي الذات أو غيرها، والذي يظهر أن ذلك نشأن من خلال ردود أهل الكلام على النصاري:

أفالنصارى قالوا: إن كلمة الله التي بها خلق كل شيء تجسدت بإنسان، فكان من ردود أهل الإسلام عليهم - لبيان باطلهم - أن بينوا تهافت قولهم: إن كلمة الله بها خلق كل شيء، لأن الخالق هو الله، وهو خلق الأشياء بقوله "كن" وهو كلامه، فالخالق لم يخلق به الأشياء، فالكلام الذي به خلقت الأشياء ليس هو الخالق لها، بل به خلق الأشياء، فضلال هؤلاء أنهم جعلوا الكلمة هي الخالق. والكلمة مجرد الصفة، والصفة ليست خالقة، وإن كانت الصفة مع الموصوف فهذا هو الخالق، ليس هو المخلوق به، والفرق بين الخالق للسموات والأرض والكلمة التي بها خلقت السموات والأرض أمر ظاهر معروف، كالفرق بين القدرة والقادر ... (٢) فهؤلاء النصارى جعلوا الصفة غير الموصوف، وجعلوها خالقة، بل جعلوها حلت في أحد

---

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود ٩٦٦/٣

المخلوقات.

---

(١) انظر التدمرية (ص: ١٥٤-١٥٩) - المحققة -.

(٢) انظر: الجواب الصحيح (٢/٢٦٦، ٢٩٢، ٣/٥٤-44).." [(١)]

"أما إن كنت تقصد به ما تميز منه شيء عن شيء، كتميز العلم عن القدرة، وتميز ما يرىمما لا يرى، ونحو ذلك، أو ما ركب من الوجود والماهية، أو من الذات وصفاتها، فهذا حق، لكن تسمية هذا تركيبا إنما هو اصطلاح اصطلحوا عليه ليس موافقا للغة العرب، ولغة أ؛ د من الأمم، وإذا كان مثل هذا مركبا فما من موجود إلا ولا بد أن يعلم منه شيء دون شيء، والجسم الذي له صفات لا يعرف في اللغة إطلاق كونه مركبا، فإن التفاحة التي لها لون وطعم وريح، لا يعرف في اللغة إطلاق كونها مركبة من لونها وطعمها وريحها، كما لا يعلم في اللغة القول: إن الإنسان مركب من الطول والعرض، أو من حياته ونطقه ... (١)

فحجة الأشاعرة وغيرهم صارت مبنية على مثل هذه **الألفاظ المجملة**.

والتزام الألفاظ الشرعية، مع الإستفصال عن الإجمال الواقع في المصطلحات الحادثة، هو منهج السلف، وهو المذهب الحق.

٢- إن شبهة التركيب والتجسيم التي ،اعتمدها جميع النفاة للصفات، سوءا كانوا نفاة لها كلها كالفلاسفة والمعتزلة، أو نفاة لبعضها كالأشاعرة - قد طعن كل فريق في أدلة الفريق الآخر عليها.

وهذا المنهج في الرد المبني على إثبات ردود الخصوم بعضهم على بعض ونقض كل طائفة حجج الطائفة الأخرى - هو منهج فريد، تميز به شيخ الإسلام وقد كان لما حباه الله من إطلاع واسع، وحافظة قوية، وسرعة في البديهة أثر في استحضار الأقوال والنصوص، والاحتجاج بها في مواضعها.

ومن الأمثلة على ردود بعض من يحتج بالتجسيم أو التركيب على بعض:

أأن الغزالي رد على الفلاسفة لما احتجوا بالتركيب على نفي الصفات وقالوا: متى أثبتنا معنى يزيد على مطلق الوجود كان تركيبا، وجعلوا التركيب خمسة أنواع - وقد تقدمت - فرد عليهم وقال: "ومع هذا فإنهم يقولون في الباري تعالى: إنه مبدأ، وأول، وموجود، وجوهر، وواحد، وقديم، وباق،

---

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود ١٠٩٠/٣

(١) انظر: درء التعارض (١/٢٨٥-٢٨١، ٥/١٤٦-١٤٧) .." [1]

"وقد ذكر شيخ الإسلام أدلة الآمدي الثانية على نفي الجسم والجوهر - أربعة للجسم وأربعة للجوهر - وناقشها كلها وبين ما فيها من الفساد (١) . وذكر في الوجه الرابع من الأوجه المختصة بالجسم ما يتعلق بذلك من التركيب، وذكر وجهين في ذلك ناقشهما أيضا شيخ الإسلام (٢) ، مبينا أن استلزام الذات للوازمها من الصفات لازم لجميع الطوائف، متفلسفة، ومعتزلة وأشاعرة، سواء سمى ذلك تركيبا أو لم يسم، أو سمي افتقارا أو لم يسم (٣) .

٤- ومن حجج نفاة التركيب المشهورة: أن المركب مفتقر إلى جزئه، وهو محال على الله، وقد بين شيخ الإسلام ما في لفظ "الافتقار" من الإجمال فقال: "ولفظ الافتقار هنا. أن أريد به افتقار المعلول إلى علته كان باطلا، وإن أريد به افتقار المشروط إلى شرطه - فهذا تلازم من الجانبين، وليس ذلك ممتنعا. والواجب بنفسه يمتنع أن يكون مفتقرا إلى ما هو خارج عن نفسه، فأما ما كان صفة لازمة لذاته، وهو داخل في مسمى اسمه فقول القائل: إنه مفتقر إليها، كقوله: إنه مفتقر إلى نفسه، فإن القائل إذا قال: دعوت الله، أو عبدت الله، كان اسم "الله" متناولا للذات المتصفة بصفاتها، ليس اسم "الله" اسما للذات مجردة من صفاتها اللازمة لها.

وحقيقة ذلك أن لا تكون نفسه إلا بنفسه، ولا تكون ذات إلا بصفاته، ولا تكون نفسه إلا بما هو داخل في مسمى اسمها، وهذا حق. ولكن قول القائل: إن هذا افتقار إلى غيره، تلبيس، فإن ذلك يشرع أنه مفتقر إلى ما هو منفصل عنه، وهذا باطل (٤) ولفظ الافتقار مثل لفظ الغير، ومثل لفظ الانقسام والجزء والتحيز وغيرها كلها **ألفاظ مجملة**، محتملة للحق والباطل. وتسمية الحق باسم الباطل لا ينبغي أن يؤدي إلى ترك الحق، بل لا بد من الاستفصال (٥) .

---

(١) انظر: درء التعارض (٤/١٤٩-٢٣١) .

(٢) انظر: المصدر السابق (٤/٢١٩) وما بعدها، (٤/٢٤٥) وما بعدها.

(٣) انظر: المصدر نفسه (٤/٢٢١-٢٢٢) .

---

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود ٣/١١٠٣

(٤) انظر: المصدر نفسه (١/٢٨٢) .

(٥) انظر: المصدر نفسه (٦/٢٩٦-٢٩٩) .." [(١)]

"- لخوضهم في علوم الفلسفة والكلام وثقتهم فيها - ظنوا أن مثل هذه الشبه الباهتة الهزيلة صحيحة، فقدموها على نصوص الوحي الواضحة.

وإذا كان هؤلاء المتكلمون قد استدلوا على حدوث الأجسام بقصة الخليل، وقوله: ﴿لا أحب الآفلين﴾ (الأنعام: من الآية٧٦) - وقد سبق الرد على استدلالهم بها بالتفصيل - فإن منهم من احتج أيضا على نفي التجسيم - وأنه لازم للاستواء على العرش - بقوله تعالى في قصة موسى والسامري حيث قال تعالى: ﴿واتخذ قوم موسى من بعده من حليهم عجلا جسدا له خوار ألم يروا أنه لا يكلمهم ولا يهديهم سبيلا﴾ (لأعراف: من الآية١٤٨) ، وقالوا في احتجاجهم بها: ذم الله من اتخذ إلها جسدا، والجسد هو الجسم، فيكون الله قد ذم من اتخذ إلها هو جسم، وإثبات هذه الصفات -كالاستواء وغيره - يستلزم أن يكون جسما، وهذا منتف بهذا الدليل الشرعي (١) .

وقد رد شيخ الإسلام على هذا الاستدلال من عشرة أوجه، منها:

أأن هذا إنما دل على نفي أن يكون جسدا، والجسم في اصطلاح نفاة الصفات أعم من الجسد. وذكر شيخ الإسلام تفصيلات لغوية، وبين أنه لا دليل لهم في ذلك، وهو على كل تقدير من **الألفاظ المجملة** ولا بد من الاستفصال فيها.

ب أن الله منزه أن يكون من جنس شيء من المخلوقات، من بني آدم أو من الحيوانات أو غيرها، والله تعالى ذكر أن العجل كان جسدا بمعنى أنه لا حياة فيه - وقد قيل إنه خار خورة - والمقصود أنه كان مسلوب الحياة والحركة، وهذا أشد في النقص. ولو أخرج لهم عجلا كسائر العجول، أو آدميا أو فرسا حيا لكان أيضا له بدن وجسم، ولكانت الفتنة به أشد.

ت أن الله تعالى قال: ﴿ألم يروا أنه لا يكلمهم ولا يهديهم سبيلا﴾ (لأعراف: من الآية١٤٨) "فلم يذكر فيما عابه كونه ذا جسد، ولكن ذكر فيما عابه به أنه لا يكلمهم

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٥/٢١٣) .." [(٢)]

---

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود ٣/١١١١

(٢) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد ا لرحمن بن صالح المحمود ٣/١١١٣

"ولم يوافقوهم على **لفظ مجمل** قد يتضمن نفي معنى حق، ولا وافقوهم أيضا على نفي المعاني التي دل عليها القرآن والعقل، وإن شنع النفاة على من يثبت ذلك، أو زعموا أن ذلك يقدح في أدلتهم وأصولهم" (١) .

وقد أثبت الحد الإمام أحمد وغيره من أئمة السنة كما ذكر ذلك الدارمي في نقضه على المريسي، والقاضي أبو يعلي في إبطال التأويلات، والخلال في كتاب السنة، والهروي في ذم الكلام. وغيرهم (٢) .

وهم لما أثبتوا "الحد" قالوا: له حد لا يعلمه إلا هو، كما بينوا مع ذلك أن العباد لا يحدونه ولا يدركونه، وهذا الذي قصده الإمام أحمد لما قال: "نحن نؤمن بالله عز وجل على عرشه كيف شاء، وكما شاء بلا حد ولا صفة يبلغها واصف أو يحده أحد ... " (٣) وإلا فهو قد قال في رواية أخرى عنه: لله تعالى حد لا يعلمه إلا هو (٤) . فما نفاه الإمام أحمد قصد به الصفة التي يعلمها الخلق، وما أثبته قصد به ما يتميز به عن عباده، ويبين به عنهم، وهذا هو الذي قصده بقوله: له حد لا يعلمه إلا الله وهو الذي قصده من أطلق هذا من السلف. وقد أخطأ من ظن من الحنابلة أو غيرهم أن للإمام أحمد في ذلك روايتين، بل كلامه متسق غير متناقض وكل رواية موافقة للأخرى (٥) .

وقد اعترض "الخطابي" على إثبات "الحد" بأن صفة "الحد" لم ترد في الكتاب والسنة، ولكن شيخ الإسلام رد عليه من وجوه وبين أن السلف لم يقصدوا بذلك الصفة مطلقا، ولم يقولوا: له صفة هي "الحد"، والحد إنما هو ما يتميز به الشيء عن غيره من صفته وقدره، والسلف قصدوا بذلك الرد

---

(١) نقض التأسيس - مطبوع - (٢/١٨٠) .

(٢) انظر: نقض التأسيس - مطبوع - (١/٤٢٦-٤٤٠) ، حيث نقل نصوص كلامهم، وقارن بالنقض على المريسي للدارمي (ص:٣٨١) وما بعدها - ضمن عقائد السلف، وإبطال التأويلات (٣١٦-٣١٧) .

(٣) نقض التأسيس - مخطوط - (٢/١٦٣) .

(٤) انظر: نقض التأسيس - مطبوع - (١/٤٣٠) وما بعدها.

(٥) انظر: المصدر السابق (١/٤٣٣-٤٣٨، ٢/١٦٣، ١٧٤) .." [1]

---

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود ٣/١٢١٨

"٢- نقض تأسيس الجهمية، والذي يسمى أحيانا نقض أساس التقديس، أو بيان تلبيس الجهمية، وقد شمل البحث في العلو جزءا من الجزء الأول المطبوع، والجزء الثاني - المطبوع أيضا - بكامله.

إضافة إلى مواضع أخرى عديدة في منهاج السنة، ومجموع الفتاوى وغيرها.

واستقصاء كلام شيخ الإسلام ومناقشاته في ذلك مما يصعب الإلمام به هنا في هذا المبحث الذي هو ضمن بحوث ومسائل أخرى، ويمكن الإشارة بإجمال إلى منهجه في معالجة هذه المسألة، وذلك من خلال الأمور التالية:

أولا: الأقوال في العلو:

يطلق كثير من أهل الكلام على مسألة العلو والفوقية: الجهة، حتى صارت شبه علم عليها، مع أن "العلو" و"الفوقية" مصطلح شرعي وردت به النصوص، و"الجهة" اصطلاح حادث، **ولفظ مجمل**، قد يراد بنفيه أو إثباته ما هو حق وما هو باطل.

أما الأقوال في "العلو" فذات شقين:

أالأقوال في علو الرب تبارك وتعالى وفوقيته، وبينونته عن خلقه.

ب الأقوال في ما يعتبره أهل الكلام من لوازم القول بالعلو مثل "الجهة" و"التحيز" و"الجسم" ونحوه.

أما الأول: فقد وقع الخلاف فيه بين الطوائف على أقوال:

١- قول من ينكر العلو مطلقا، ويقول: ليس فوق العالم شيء أصلا ولا فوق العرش شيء، وهذا قول الجهمية والمعتزلة وطوائف من متأخري الأشعرية، والفلاسفة النفاة، والقرامطة الباطنية وغيرهم.

وهؤلاء قسمان:

قسم يقول: ليس داخل العالم ولا خارجا عنه، ولا حالا فيه وليس في مكان من الأمكنة. فهؤلاء ينفون عنه الوصفين المتقابلين. وهذا قول طوائف من متكلميهم ونظارهم.." (١)

"إثبات موجود ولا محايث ولا مباين أظهر فسادا في ضرورة العقل من هذا ... " (١) .

٣- "قول م يتلزم أنه متحيز، أو في جهة، أو أنه جسم، ويقول: لا دلالة على نفي شيء من ذلك، وأدلة النفاة لذلك أدلة فاسدة، فإنهم متفقون على أن نفي ذلك ليس معلوما بالضرورة، وإنما يدعون النظر، ونفاة ذلك لم يتفقوا على دليل واحد، بل كل واحد منهم يطعن في دليل الآخر ... " (٢) ، وهذا قول الكرامية

---

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود ١٢٢٩/٣

وبعض أهل الحديث ومن وافقهم.

٤- "جواب أهل الاستفصال: وهم الذين يقولون: لفظ "التحيز" و"الجهة" و"الجوهر" ونحو ذلك، **ألفاظ مجملة**، ليس لها أصل في كتاب الله ولا سنة رسول الله، ولا قالها أحد من سلف الأمة وأئمتها في حق الله تعالى، لا نافيا ولا إثباتا، وحينئذ فإطلاق القول بنفيها أو إثباتها ليس من مذهب أهل السنة والجماعة بلا ريب، ولا عليه دليل شرعي، بل الإطلاق من الطرفين مما ابتدعه أهل الكالم الخائضون في ذلك. ف إذا تكلمنا معهم بالبحث العقي استفصلناهم عما أرادوه بهذه الألفاظ ... " (٣) فإن كان حقا قبل – ولا يمنع من قبوله تسميته بهذه المصطلحات الحادثة – وإن كان باطلا رد.

ومن خلال ما سبق من عرض الخلاف حول المسألتين يتبين مذهب الأشاعرة، القدماء منهم والمتأخرين، كما يتبين مذهب السلف رحمهم الله تعالى.

ثانيا: أدلة أهل السنة على أثبات العلو.

إثبات علو الله تعالى معلوم بالاضطرار من الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، ولهذا كان السلف مطبقين على تكفير من أنكر ذلك لأنه عندهم معلوم بالاضطرار من الدين (٤) .

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٠٣/٥) ، وانظر بقية الإجابة والمناقشة إلى ص: ٣٠٤، وانظر أيضا: (ص:٢٧٢) من هذا الجزء.

(٢) المصدرالسابق (٣٠٤/٥) .

(٣) المصدر نفسه (٣٠٥/٥) ، وانظر: نقض التأسيس – مطبوع – (١٣/٢-١٤) .

(٤) انظر: درء التعارض (٢٧/٧) .." [1]

"فهمهم.. لقد ابتدعوا من الأدلة ما هو خلاف الكتاب والسنة رغبة للغلبة وقهر المخالفين، ثم اتخذوها دينا واعتقادا بعد ما كانت دلائل الخصومات والمعارضات، وضللوا من لا يعتقد ذلك من المسلمين ... ومن خالفهم وسموه بالجهل والغباوة١ . هكذا يصور إمام السنة موقف المخالفين منهم وتشنيعهم عليهم. ولقد تناهى السلف فيما بينهم عن منازلة خصومهم في محاورة أو مناظرة أو ما شابه ذلك؛ خوفا من استعمال **الألفاظ المجملة** التي يطلقونها في النفي والإثبات، والتي يلبسون بها الحق بالباطل؛ ليخدعوا بها جهال الناس.

---

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود ١٢٣٣/٣

ولقد أشار الإمام أحمد إلى ذلك الخطأ المنهجي عندهم في أول كتابه "الرد على الجهمية" فقال: الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم، يدعون من ضل إلى الهدى ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى ... إلى أن قال: ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، الذين عقدوا ألوية البدعة، وأطلقوا عنان الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، متفقون على مخالفة الكتاب، يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، يخدعون جهال الناس بما يشبهون، فنعوذ بالله من فتن

---

١ من كتاب السنة بتصرف، ص١٨ المقدمة.." (١)

"المضلين١. وعند تأمل هذين النصين نجد أن كلا منهما قد أشار إلى الأخطاء المنهجية التي يسلكها الخصم في موقفه من السلف، وأن القضية عندهم ليست انتصارا للعقل وأحكامه بقدر ما هي رفض لمنهج القرآن والاعتصام به.

ومن أبرز هذه الأخطاء المنهجية عندهم:

١- استعمال **الألفاظ المجملة** التي قد يلتبس فيها الحق بالباطل. فإن في نفيها نفيا لبعض الحق، وفي إثباتها إثباتا لبعض الباطل.

٢- يتركون المحكم ويتكلمون بالمتشابه من الكلام؛ ليخدعوا جهال الناس بأنهم أصحاب النظر العقلي بما يشبهون عليهم من الكلام.

٣- لجوءهم إلى التأويل لم يكن طلبا للحق في ذاته، وإنما كان انتصارا للمذهب وإبطالا لرأي الخصم.

٤- التنفير من رأي المخالف باستعمال الألقاب المذمومة والتشنيع عليهم بالأكاذيب، كالحشوية والعجز والجهل ومحاربة العقل ورفض أحكامه.

٥- الاستعانة على المخالف بالسلطان وسيفه، بدلا من الرجوع إلى الحق وأهله.

---

١ درة تعارض العقل والنقل: ١٥٢.." (٢)

---

(١) الوحي والإنسان - قراءة معرفية محمد السيد الجليند ص/٩٤

(٢) الوحي والإنسان - قراءة معرفية محمد السيد الجليند ص/٩٥

"أولا: التقيد بتعبير الكتاب والسنة وعدم إطلاق ما لم يرد فيهما أو أحدهما.

ثانيا: الاستفصال عن معنى "الغير" إذ هو مجمل يجب التفصيل فيه ١.

فإذا كان المقصود أن الاسم الذي هو اللفظ الدال على المعنى، غير هذا المعنى وهو الشيء الموجود في العيان، بحسب اللفظ والوضع اللغوي، فصحيح ٢.

وإن كان المراد أن الله سبحانه كان ولا اسم له حتى خلق لنفسه اسما أو سماه خلقه بأسماء من عندهم، فهذا هو الباطل وهو قول الجهمية، وهو مرادهم بأن الاسم غير المسمى، وهو قول فاسد لأن أسماء الله من كلامه وكلامه غير مخلوق فأسماؤه هي منه وهي غير مخلوقة، سمى بها نفسه ٣.

قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ: "..منشأ الغلط في هذا الباب من إطلاق **ألفاظ مجملة** محتملة لمعنيين صحيح وباطل فلا ينفصل النزاع إلا بتفصيل تلك المعاني وتنزيل ألفاظها عليها، ولا ريب أن الله تبارك تعالى لم يزل ولا يزال موصوفا بصفات الكمال المشتقة أسماؤه منها فلم يزل بأسمائه وصفاته وهو إله واحد له الأسماء الحسنى والصفات العلى وأسماؤه وصفاته داخلة في مسمى اسمه.. وبلاء القوم من لفظة الغير فإنها يراد بها معنيان: أحدهما: المغاير لتلك الذات المسماة بالله، وكل ما غاير الله مغايرة محضة

---

١ انظر: ابن القيم: بدائع الفوائد (١/ ١٧) ، ومختصر الصواعق (٢/ ٤٢٠)

٢ ابن القيم: المصدر السابق (١/ ١٦) ، وشفاء العليل (ص: ٣٩٠ ـ ٣٩١) ط. دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٠٧هـ، وابن حجر: فتح الباري (١١/ ٢٢٥) ، والسهيلي: نتائج الفكر (ص: ٣٩) .

٣ ابن القيم: المصدر السابق (١/ ١٧) ، وانظر: الدارمي: الرد على المريسي (ص: ٧ ـ ٨) ،وابن القيم: شفاء العليل (ص: ٤٥٧) ، وانظر أيضا: د. محمد بن خليفة التميمي: معتقد أهل السنة في أسماء الله الحسنى (ص: ٣٩٠. ٣٩١) ط. دار إيلاف، الأولى ١٤١٧هـ، وعبد الله بن صالح الغصن: أسماء الله الحسنى (ص: ٣٣ ـ ٣٤) ط. دار الوطن، الأولى ١٤١٧هـ.." [(١)]

"وفيه الرد على باطل هؤلاء المبطلين، وتكلفات المتخرصين في الكلام حول صفات الله تعالى.

فالإمام أحمد مر على هذا القاص وهو يقص بحديث النزول، وعادة كثير منهم التزيد في الكلام، وعدم الاقتصار؛ لأن للقاص مهمة معينة، وهدفا محددا، وهو أن يؤثر على الناس. فتراه يزيد في الكلام، ويتوسع في الأخبار، ويضيف إليها إضافات.

---

(١) منهج الشيخ محمد رشيد رضا في العقيدة تامر محمد محمود متولي ص/٣٤٤

ولهذا يقول الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ:"أكذب الناس السؤال والقصاص"١، السؤال: الذين يسألون الناس حاجتهم ويشكون إليهم فقرهم، فمثل هؤلاء يكثر فيهم الكذب؛ لأنهم يريدون التأثير على من أمامهم.
وكذلك الشأن في القصاص، فانظر إلى هذه الزيادات من هذا القاص: " بلا زوال، ولا انتقال، ولا تغير حال " أشياء من عنده أضافها للحديث، وهي **ألفاظ مجملة** أطلقها المتكلمون وجعلوها متكأ لهم في تعطيل الصفات.

فلما سمع الإمام أحمد هذا الكلام " ارتعد، واصفر لونه، ولزم يدي " أي: أمسك بيده.

وهذا الوصف يكثر في السلف، فتراهم يتأثرون تأثرا بالغا مثل تأثرنا لأمور الدنيا. نحن في أمور الدنيا يرتعد الواحد منا، ويصفر لونه، وتحمر بشرته. بينما السلف ـ رحمهم الله ـ ما كان يظهر عليهم هذا التأثر في أمور الدنيا، لكن إذا انتهكت حرمات الله، واعتدي على صفات الله تبارك وتعالى ظهر عليهم ذلك.

---

١ ذكره ابن مفلح في المقصد الأرشد " ٢/٣١٣ "." [1]

---

(١) تذكرة المؤتسي شرح عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر ص/١٢٣